السودان 2020

تقويم المسار ورؤية المستقبل

كامل إدريس



إلى أهل السودان قاطبة

المحتويات

فاتحة

يدخل السودان اليوم مرحلة فاصلة في تاريخه. وتزخر الساحة السودانية بزخم فكري غني من تلقاء أهله، ومن تلقاء بعض المهتمين بأمره لأسباب متعددات، وبنوازع شتى. وتقدم المبادرة تلو المبادرة لحل عصي المشاكل التي أقعدت انطلاقه وتحقيق تقدمه. فما استطاع أداؤه السياسي والاقتصادي الاستجابة الوافية لمطامح تعزيز الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي ونهوض ثقافي واجتماعي يقوم على التنمية الشاملة العادلة المتوازنة القابلة للاستدامة.

ولقد تمليت في كثير من الأفكار التي تُطرح، والمبادرات التي تُقدم فألفيت الكثير منها يتولد من جو النزاعات المتنوعة والمتعددة التي سادت مرحلة ما بعد الاستقلال، وينطبع بها. ولقد سعى بعض الأفكار والمساعي المطروحة إلى حل بعض المنازعات التي استعصت على الحل طويلاً. والبعض يهدف إلى تعميق النزاعات بسبب عدم الإلمام المدرك بواقع المجتمع السوداني، أو الصدور عن قصد ينطلق من دوافع أخرى سعت إلى تعميق النزاعات وتعقيدها.

إن حظ أنظمة الحكم المتعاقبة على السودان، منذ الاستقلال في النجاح والإخفاق قد جاء متفاوتاً، بمقاييس القدرة المنجزة وبسط الحرية وتحقيق السلام والديمقراطية والتنمية. ولكن كثرة الإخفاقات المبددة للآمال، في إقامة نظام حكم قادر ومستقر دفعت إلى اليأس من الحاكمين فانفجرت الجماهير مرتين لإنهاء النظم التي لم تَرض لها الاستمرار، في أكتوبر عام 1964 وفي أبريل عام 1985. كما أن ترحابها بالنظم العسكرية في أول عهد كل منها قد نهض دليلاً على يأسها من قدرة الأحزاب، خاصة على البناء، إذ رأت أن جُل المنازعات بينها كانت تدور حول اقتسام أدوات السلطة ومواقعها، مما صرفها عن التوجهات الفكرية والبرامج التي تنهض بالواقع وتؤسس

لمستقبل زاهر. فالترحيب بالانقلابات العسكرية في أول عهدها، ثم الانتفاض في وجه النظم التي كونتها، يدلان على أن السودان ما يزال ينتظر تأسيس نظام حكم يرتضيه، ويشارك الشعب بكل فئاته فيه، ويكون قادراً على تحقيق العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية والتقدم، وحتى لا يدفع ابناؤنا ثمناً باهظاً لإخفاقاتنا السياسية.

كل هذا أفضى إلى إلحاح الأسئلة والقضايا القديمة التي ما تزال تنتظر الحل الناجع لتستقر أوضاع السودان، وتتمهد سبل انطلاقه وتقدمه. وفي مقدمة هذه الأسئلة والقضايا ما يتعلق بالحرب والسلام، والهوية، وحسن إدارة التنوع، والشرعية، والتراضي، والوحدة، والديمقراطية، ونظام الحكم، والتنمية وجسر الفجوة العلمية والتقانية.

وحرصاً على أن يبلغ السودان مراسي السلام ومرافئ الأمن والاستقرار، وتتنداح أمامه فرص التقدم، ليغدو قادراً على صنع الخير لأهله وللناس من حوله، رأيت أنه من مسئوليتي، واجباً علي وحقاً لي، أن أسهم بالرأي بما عساه أن يعين في تقويم المسار برؤية استراتيجية تستشرف مستقبلاً آمناً مستقراً متفتحاً على التقدم، يصنعه كل بنيه ولمصلحتهم على سنن العدل والمساواة والإنصاف. ليغدو السودان أقل افتقاراً، وأكثر إنصافاً، وأفضل أماناً .ً وليغدو كذلك عضواً فاعلاً في دوائر انتمائه الحضاري والإقليمي وفي الأسرة الدولية . فأقبلت على إعداد هذه الدراسة التحليلية الاستراتيجية التي حرصت لها أن تكون علمية موضوعية، ما أعان عليه الإمكان، في أمور تتعلق بالوطن ومستقبله، وفاءاً لطموحاته واستجابة لتطلعاته.

ولما علمتني تجارب الحياة، خاصة ما تعلق منها بالشأن العام، أن كل تصور فكري أو بناء تنظيمي لا ينغرس في التراث الأصيل للأمة، ولا يهدف إلى مصلحتها في تجرد مخلص، ويكون قادراً على الاستجابة للحاجات والطموحات المتجددة، سينهار

ويتبدد هدراً دون طائل جدوى في حياة الناس. لذا توخيت الدقة في تخير بعض الحادثات والتغيرات، والتداخلات الوطنية والخارجية التي حكمت مسار الحركة الوطنية السودانية منذ الاستقلال الذي تحقق في مطلع عام 1956. وسعيت إلى استخلاص دروس هذه المسيرة وعبرها، لتكون عوناً في تصور ما ينبغي أن تكون عليه استراتيجية بناء المستقبل، ومقومات ووسائل تنزيل مقاصد وأهداف هذه الاستراتيجية في أرض الواقع، وآليات تنفيذها في الأطر الزمنية المحددة. إذ قصدت إلى تخير وانتقاء ما أحسب أنه قد أثر في مسار العمل الوطني السوداني، وما قد تكون له دلالة في الحاضر والمستقبل المنظور، وذلك حتى نسترشد بمجموع تجاربنا وإخفاقاتنا. لذا جاء التركيز على الرؤية الاستراتيجية المستقبلية، ومقصدها صياغة النقلة الجديدة التي تمكن الوطن من الارتقاء به من صفوف الدول الأقل نمواً إلى مصاف الدول المتقدمة خلال عقدين من الزمان.

ولكي يتأتى هذا، كان لزاماً أن تُنشد لأهل السودان الغايات العظمى وتُرسم لتحقيقها الأهداف الكبرى.

وأؤكد بدءاً أني لا أدعي لما سأقدم في هذه الدراسة شمولاً أو كمالاً، حسبي أن أكون قد أسهمت في تجلية الغيوم أمام قافلة الوطن، وأن أكون من حداتها المخلصين.

والكمال من قبل ومن بعد لله رب العالمين

الباب الاول:

تاريخ السودان السياسي المعاصر

يقدم هذا الباب دراسة نقدية تحليلية لأهم الحادثات والمواقف التي شكلت تاريخ السودان السياسي المعاصر، ويستخلص الدروس والعبر المستفادة من مسيرة الحركة الوطنية ليعين ذلك في الإدراك المستبصر لحقائق واقع السودان اليوم، بكل مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما يعتمل في جوفها من تفاعلات، وما يدخل عليها من عناصر ناتجة عن التعاون الإقليمي والدولي الإيجابي منه، أو السلبي. وإعمال ذلك كله في تشكيل رؤى مستقبلية لصياغة استراتيجية للسلام والاستقرار والديمقراطية والوحدة والتنمية والمعرفة والتقدم، وإرساء قواعد الحكم ، تأسيساً على مستخلصات دروس التاريخ وعبره.

وهكذا يأتي هذا الباب انتقاءًا للمؤثر من وقائع تاريخ السودان المعاصر واستخلاصاً لدروسه وعبره التي تضئ حقائق الحاضر، وتعين في التأسيس لتوجهات المستقبل. ويشكل وقفة صدق ناقدة مع الذات، وسعياً بصيراً قائماً على المستفاد من حصيلة التجربة لاستشراف المستقبل.

وقد حددنا لهذه الدراسة إطاراً زمنياً يبدأ بمطلع عام 1956، تاريخ الاستقلال، ولكننا في ذات الوقت نتحدث عن نهايات القرن التاسع عشر وفترة الحكم الاستعماري التي أعقبته، ذلك أن الحركات السياسية والاجتماعية خاصة، غالباً ما تكون ذات نسب حضاري وتتأثر بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تنبع منها وتنشأ في كنفها. فأحداث

التاريخ والحركات التي تعتمل فيه سبباً ونتيجة لا تكون منقطعة الجذور، أو منبتة الصلة بما يسبقها وما ترتبه من أحداث ووقائع

إن الأمر في هذا الباب على نحو ما أبنا في المقدمة يأتي انتقاءً واستخلاصاً للعبر التي تضئ حقائق الحاضر وتعين في التأسيس لتوجهات المستقبل.

المقاومة والمواءمة

ما كاد القرن التاسع عشر يلملم أذياله إيذاناً بالرحيل حتى انتصرت الآلة العسكرية الاستعمارية على الثورة المهدية وبدأ عهد الاستعمار وما عرف بالحكم الثنائي، والسودان الإنجليزي المصري، فكانت تلك علامة تاريخية فارقة في تاريخ السودان السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولكنها لم تحل دون استمرارية التاريخ السوداني وإن عدلت في مساراته، وكبَّلت بعض خطى تقدمه، وإن رفدته ببعض من مظاهر الحداثة التي سربت عبر نظم التعليم، والإدارة والحكم.

إن حلول الاستعمار لم يكن نزهة وإنما انغرست في دربه مقاومة شرسة بدأت من شمال الوطن وبلغت ذروتها في كرري. وكانت كرري ملحمة جهاد ومقاومة، وإن كانت الغلبة الظاهرة فيها لجيوش الاحتلال،بتفوق السلاح الحديث، البارود والمدفع الناري على السيف والحربة والنبال، فإنها قد جرعتها مرارات وسجلت من البطولات ما أقر به الأعداء. والمطالع لكتب مثل "حرب النهر" (لونستون تشرشل)، و(السيف والنار) في السودان (لسلاطين باشا)، وكذا كتابات عدد من المؤرخين المعاصرين مثل

نعوم شقير ومحمد فوزي ومن قبلهم كاتب الشونة ليرى في بعض جوانبها إنصافاً للبطولة السودانية وللمقاومة التي قابل بها السودانيون الغزاة. وهذا إرث قديم سجلته حادثات الحقب في التاريخ القديم والوسيط والحديث. وما حديث المقريزي عن رماة الحدق بالبعيد. وما كان للغزاة أن ينتصروا لولا تفوق السلاح الحديث- على ذلك الزمن- البارود والمدفع الناري، على السيف والحربة والنبل. تلك كانت معادلة لا تستقيم فيها المقاومة والمقابلة.

ولكن بالرغم من غلبة القوة الاستعمارية الغازية، فإنها لم تنعم بالهدوء والاستقرار. وإنما تفجرت الانتفاضات والثورات تحت أقدامها طوال فترة بقائها المقيت بالسودان. فالوطنية السودانية وبسند من عقيدتها وثقافتها ما كان لها أن تنسجم مع قهر عزتها أو تستسلم لمحاولة كسر إرادتها. وكانت الانتفاضات والثورات من ذات نسيج الإرث المهدوي الجهادي أو ذات صلة بالمستحدث من حركات النضال والمقاومة للاستعمار في العالم من حول السودان وإن وجدت هي الأخرى كذلك زيتاً ووقوداً سعر اشتعالها من تلقاء الدين وإنجازات الحضارة العربية الإسلامية ومعارك مقاومة الاستعمار الأفريقية خاصة. فثورة عبد القادر ود حبوبة بأرض الجزيرة عام 1908 قد كانت فاتحة الانتفاضات ذات الصلة بروح المهدية. وثورة السُحيني في جبال النوبة ، وانتفاضة النوير عام 1928، ومقاومة دارفور في عام 1916، كلها شارات على درب المقاومة وعدم التصالح الذي أشرنا إليه. ولكن الثورات والانتفاضات الأكثر اكتمالاً وتبلوراً في وجه الاستعمار هي ثورة 1924 التي سبقها إضراب طلبة المدرسة الحربية عام 1910 وإضراب عمال الوابورات عام 1912، ومعركة قيام مؤتمر الخريجين ومقاومة الجمعية التشريعية وما أعقبها وغير ذلك من مظاهر المقاومة والرفض، في تسلسل سنورده فيما بعد حتى تحقق الاستقلال.

ولئن سادت المقاومة طوال فترة بقاء الاستعمار في السودان فإن ثمة ضرورات قد أظهرت درجات من المواءمة تمثلت في احترام القانون والحرص على التعلم فيما

عرف بالمجالس الحديثة التي قامت في إطار النظام التربوي الاستعماري. ولكن لا ينبغي لهذه الظاهرات أن تُفهم على أساس أنها قبول بالأمر الواقع، أو خضوع له. وقد عبر عن هذا بصورة جلية السير جيمس روبرتسون في مقابلة إذاعية بهيئة الإذاعة البريطانية عام 1961 في (برنامج أفريقيا) حين سئل عن المقارنة بين فترة خدمته في السودان وفترة خدمته في نيجيريا كحاكم عام لها. فتجنب ببراعة الإداري الحصيف الوقوع في شباك المقارنة وقال "إني قبل عملي بالسودان عملت في فلسطين ثم عملت بعده في نيجيريا وكانت فترة عملي بالسودان أغنى فترات حياتي بالخبرة والتجربة ومعاشرة أناس أكن لهم احتراماً كبيراً وعظيماً، فالسوداني غنياً كان أو فقيراً، موظفاً أو عاملاً يتميز بإحساس عال من الكرامة وعزة النفس ولكنه في ذات الوقت يحترم القانون كضرورة لازمة لسير الحياة لا قبولاً له، بل إن الفقير الذي يرتدي قميصاً ممزق الظهر "محروت" الذي يفلح الأرض ويعرق يرى أنه في عين الخالق أفضل منك رغم أنك الحاكم ويؤمن أنه في يوم القيامة سيدخل الجنة بينما تخلد أنت في النار". وهكذا يتضح أن المقاومة وعلو النفس والكرامة طبع وإطاعة القانون مواءمة لا تكسر شوكة المقاومة.

<u>نشأة النخبة السودانية</u>

لقد التقت روافد عديدة في تشكيل النخبة السودانية التي تولت قيادة الحركة الوطنية في كل وجوهها السياسية والاقتصادية والنقابية والعسكرية، وإن هذه النخبة المكونة من المثقفين والتجار والعاملين والجنود، وإن نجحت في جعل المقاومة والحركة الوطنية حركة شعب بأسره، فإنه لا يمكن إنكار دورها في قيادة الحركة الوطنية وريادة مسيرتها وتشكيل شُعبها وتفرعاتها، لذا كان اهتمامنا بها واهتمامنا بنشأتها.

فالمثقفون جاءوا نتاج التعليم الأهلي الممثل في الخلاوي والمدارس الفقهية التي شهدت ذروتها في إنشاء المعهد العلمي بأم درمان عام 1912 كرد فعل مزدوج على نظم التعليم الحديثة الدخيلة وحركة التعليم التي بثتها الإرساليات المسيحية.

"ما بخش مدرسة المبشر وعندي معهد وطني العزيز"

ومن رافد جديد هو المدارس التي أنشأتها السلطة الاستعمارية وعلى رأسها كلية غردون التذكارية ومدرسة كتشنر الطبية 1924. وإن كان القصد من إنشاء هذه المدارس ومن إنشاء كلية خاصة تخريج عدد من المتعلمين لملء الدرجات الدنيا في سلم وظائف الحكومة وبعض مدرسي المرحلة الأولية والحرفيين. فكان التعليم مفتاحاً للتفتح على مصادر المعرفة والثقافة. وقد أعان على ذلك أول الأمر وجود عدد من المدرسين الذين أتوا من مصر وبلاد الشام، ثم المعلمون السودانيون أنفسهم. فأدخلوا عناصر مؤثرة في نظام التعليم في كلية غردون التي وصفها إدوارد عطية بأنها كانت تشبه الثكنات العسكرية من حيث الصرامة والانضباط والتوجيه. وكذلك ما ورد إلى السودان من كتب وصحف ومجلات عربية فكان طلاب الكلية والخريجون يقرأون العروة الوثقى والمقطم والمقتطف ثم الرسالة والثقافة والهلال إضافة إلى كتب التراث العربي الإسلامي ومؤلفات الأدباء نثراً وشعراً وكتب أخرى حبَّبت العربية وآدابها إلى نفوسهم وصدحت قرائحهم بالشعر والخطبة في المناسبات الدينية بما أزكى النخوة والمروءة والعزة والمقاومة في أنفسهم محاكاة لتراث أجدادهم وتعبيراً عن دواخل أنفسهم. كما شكل ميل المتعلمين السودانيين إلى منازلة المستعمرين في ميادين تفوقهم وبأسلحتهم التي اعتقدوا أنها سبب تفوقهم وغلبتهم وفي مقدمتها العلم الدافع لإنشاء الجمعيات الأدبية والأندية الثقافية وحلقات الدرس التي سيأتي ذكرها في سياق التعرض لتشكل الحركة الوطنية.

تشكل الحركة الوطنية

من انتشار المدارس وافتتاح نادي المدارس وظهور الصحافة الوافدة من خارج السودان أول الأمر، ثم المنشأة في داخله خاصة ظهور مجلتي النهضة عام 1924 والفجر عام 1934 ونشأة الجمعيتين الأدبيتين في حي " أب روف" وحي "الهاشماب" في أواخر العشرينات وتوقيع الاتفاقية البريطانية- المصرية عام 1936، تخلقت حركة الخريجين وتبلورت في شكل تنظيمي خاص بهم هو مؤتمر الخريجين.

ولقد كان لقيام الأندية وتشكيل الجمعيات الأدبية في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات الأثر الواضح على تشكيل الحركة الوطنية السودانية. كما أن سياسة العنف والضغط وتقييد الحريات التي انتهجتها حكومة الاحتلال بعد ثورة 1924 قد عسَّرت انطلاق العمل السياسي العلني في أوساط الخرجين إلى أن تم توقيع اتفاقية 1936 فدفعهم هذا إلى ما سبق أن أشرنا إليه من الحرص على الاستزادة من العلم، فلجأوا إلى تأسيس الجمعيات الأدبية كمجموعات للقراءة والمناقشة والحوار. تشكلت هذه الجمعيات الأدبية من مجموعات أصدقاء ومتجاورين في السكن في أغلب الأحيان، ركزت على قراءة الكتب والمقالات والتداول في محتوياتها ثم اتسعت دائرة اهتمامها فاتجهت إلى تناول القضايا السياسية المعاصرة والتركيز على دراسة الأدبيات السياسية فيما تستورده من كتب ومجلات حتى بلغ اهتمام جمعيتي " أب روف" و"الهاشماب"، وقد سميت أحياناً جمعية الموردة أو الفجر، دراسة الكتب الإنجليزية الأدبية والفكرية والسياسية. ولقد كانت لأعضاء جمعية "أب روف" اهتمامات بكتب الفابيين ومجلة "The New Stateman and Nation"، التي كانت تشايع الفابيين ، كما اشتركوا في الكتب اليسارية التي تصدر ضمن مجموعة "The Left Book Club" فكانوا أول من تعرف على الفكر الاشتراكي بصورة واسعة. ولقد انتشرت هذه الجمعيات الأدبية في كثير من عواصم الأقاليم وكان من أبرزها الجمعية الأدبية بود مدني والتي نشط في

تأسيسها نفر ممن كانوا أعضاء في جمعية "أب روف" أمثال الأساتذة أحمد خير المحامي وإسماعيل العتباني، الذي أسس جريدة الرأي العام فيما بعد، وعثمان شندي. غير أن جمعيتي "أب روف" والفجر قد تفردتا بالأثر البالغ في مسيرة الحركة الوطنية الثقافية والسياسية.

إن أعضاء هاتين الجمعيتين من شباب الخريجين في ذلك الزمان قد تعاونوا بينهم فى قراءة مجلات ومنشورات لمؤلفين أوربيين ذوي ميول يسارية وتداولوا ما تنشره الجمعية الفابية ونادي الكتاب اليساري مع مواصلة اهتمامهم بكتب التراث العربي الإسلامي والكتب والمجلات العربية الحديثة في زمانهم. وقد ترادف موقفان حادان لدى هذه الجماعة تجاه القيادات الطائفية الدينية وتجاه قدامي الخريجين المناصرين للزعماء السياسيين والمنقادين لهم في كثير من الأحيان، وذلك نتيجة حاجة الخريجين لسند الزعيمين الدينيين الرئيسيين السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي خاصة، والشريف يوسف الهندي، وحاجة السيدين إلى تكريس نفوذهما بدعم من المثقفين الذين مثل الخريجون طلائعهم.

إن أعضاء الجمعيتين الأدبيتين كان من الممكن لهم الاندماج في جمعية واحدة لولا تأبي "الأبروفيين" بسبب عضوية إدوارد عطية في جمعية الفجر. لم تكن بين أعضاء الجمعيتين فروق ايدولوجية وإنما كانتا جمعيتين صفويتين وإن مالت جمعية "أب روف" إلى إكثار الحديث عن الاشتراكية وحقوق المساكين المظلومين ودعوتها إلى توسيع قاعدة التعليم وتحديث الإنتاج الصناعي والزراعي. إن الجمعيتين أظهرتا اعتقاداً راسخاً في دور المتعلمين في قيادة حركة الحرية والتغيير وإيماناً بأن التخلف والتقليدية السائدان في المجتمع السوداني لا يمكن مقارعتهما وإزالتهما إلا بالتغيير.

من كل هذا الذي أشرنا إليه نشأ مؤتمر الخريجين في عام 1938 ولكن الدافع الذي عجل الخطى نحو إنشاء مؤتمر الخريجين هو توقيع اتفاقية عام 1936 الأنجلو- مصرية التي نصت على أن الهدف الرئيس للإدارة البريطانية- المصرية المشتركة

للسودان هو رفاهية السودانيين. وُقعت هذه الاتفاقية وجاء بها هذا النص دون أن يُستشار أهل السودان فيها، فاستنكر الخريجون توقيع اتفاقية تتعلق بمستقبل السودان ويتجاهل طرفاها مشاورة من يهمهم أمر هذا المستقبل في الدرجة الأولى. إن مقاومة الخريجين لهذه الاتفاقية بالحديث القادح عنها قصد الخريجون من ورائه تأكيد مكانتهم ودورهم كمدافعين عن مصالح أهلهم ووطنهم. وشكلوا تنظيمهم الجديد مؤتمر الخريجين لكي لا يبرم مستقبلاً أي أمر يخص السودانيين في غيبتهم. والمتتبع لتطور مؤتمر الخريجين، متجاوزاً الاختلافات والمنازعات التى سادت صفوفه في كثير من الأحيان، يرى أن الخريجين قد قصدوا في مؤتمرهم أن يرجع مدافعاً عن مصالحهم ثم يتطور إلى حركة سياسية وطنية شعبية تقود الشعب السوداني إلى بسط مزيد من التأثير في أحوال وطنهم والسعي إلى تقرير مصيرهم. وقد كان هذا ظاهراً في المكاتبات التي دارت بين لجان المؤتمر المتتالية وبين الحكومة الاستعمارية، خاصة البرقية التي بعثت بها لجنة المؤتمر إلى الحاكم العام البريطاني في يناير 1942، والتي تعتبر فاتحة للعمل السياسي والعلني للمؤتمر، والتي عبر فيها عن أمل أعضاء المؤتمر في الاعتراف بحقوق السودانيين وشعوب الأمة العربية بعد النصر النهائي، أي النصر النهائي في الحرب العالمية الثانية التي كانت لقوة دفاع السودان مشاركة بارزة فيها في معركتي "كرن" في وجه الإيطاليين، و"العلمين" في وجه الألمان. وتصاعدت وتيرة المطالب السياسية بالمذكرة الشهيرة التي بعثت بها اللجنة إلى الحاكم العام تطالب بحق تقرير مصير السودانيين. وكان أهم مطلبين حوتهما المذكرة هما:

1- تصدر الحكومتان البريطانية والمصرية في أقرب فرصة ممكنة إعلاناً يمنح السودان بحدوده الجغرافية الحالية حق تقرير المصير بعد الحرب مباشرة، وأن يُحاط هذا الحق بضمانات لحرية التعبير الكاملة ولحق السودانيين في إبرام اتفاقية خاصة مع مصر.

2- تكوين مجلس نيابي للسودانيين يجيز الميزانية ويصدر القوانين.

وبالرغم من أن سلطات الاحتلال كانت تتأمل في وسائل السماح لإتاحة فرصة أوسع للسودانيين لمشاركة أوسع في الحكم تفادياً لنتائج ما نصت عليه اتفاقية عام 1936 والسماح بعودة وحدات الجيش المصري إلى السودان، والسماح بالهجرة إلى ومن السودان دون قيد أو شرط، وعلى ترشيح أشخاص بريطانيين أو مصريين للمناصب الرسمية حين لا يوجد من السودانيين من هو مؤهل لشغلها، وتفادياً كذلك لإنجذاب الخريجين إلى موالاة مصر وتوثيق علاقتهم معها، فان رد الحكومة على مذكرة الخريجين قد كان عنيفاً، رفضاً لتنصيب مؤتمر الخريجين متحدثاً باسم الشعب السوداني أو السماح له بدور سياسي مباشر. غير أن السكرتير الإداري عاد والتقى ببعض أعضاء لجنة الخمسة عشر وعبر لهم عن شئ من التعاطف مع آمال وتوقعات الخريجين وأكد لهم عزم الحكومة على العمل المتدرج على تحقيق غالبية المطالب التي تقدم بها الخريجون. ولقد تسبب هذا الرد الشخصي غير الموثق من قبل السكرتير الإداري ولبعض أعضاء اللجنة دون سواهم في انقسام حاد في صفوف اللجنة شبيه في ذلك بالانقسام الذي حدث في عام 1931 عندما تخير السكرتير الإداري بعضاً من أعضاء لجنة الإثني عشر التي تكونت للتوسط بين الحكومة وطلاب كلية غردون المضربين بسبب خفض رواتب الخريجين من ثمانية جنيهات إلى خمسة جنيهات ونصف. وكان وراء الانقسام أن بعض أعضاء اللجنة بقيادة السيد إبراهيم أحمد ومن شايعه من جماعة الفجر المدعومين من قبل السيدعبد الرحمن المهدي الذين اختاروا طريق الاعتدال مبدين استعدادهم لمواصلة الاتصال مع الحكومة بأمل تنفيذ وعد السكرتير الإداري لتحقيق غالبية المطالب التي حوتها مذكرة المؤتمر بينما اختار السيد إسماعيل الأزهري خط المواجهة مدعوماً من قبل أعضاء اللجنة من جماعة "أب روف" والسيد عبد الله الفاضل وبجماعة الأشقاء خارج اللجنة وانعكس ذلك الخلاف في انتخابات مجلس المؤتمر ولجنته التي أجريت في ديسمبر 1942 لتكون نتائجها نافذة في يناير عام 1943 إذ فازت الجماعة التي اختارت خط المواجهة بقيادة السيد إسماعيل

الأزهـري ومناصـرة الأشـقاء مـن جماعـة "أب روف" فاختلطـت الأوراق وتبـدلت التحالفـات فانحـاز السيد عبد الـرحمن المهـدي إلـى المعتـدلين بقيـادة السيد إبـراهيم أحمـد. وبحث السيد إسماعيل الأزهري والمتحـالفون معـه عن سند جديد. وعِوض لجوئهم إلـى القاعدة الشعبية، اختـاروا التحـالف مع القطب الآخـر أي السيد علـى الميرغنـي الـذي كـان قد بادر إلى تحقيق هذا التقارب بينـه وبين هذه الجماعة التي ترسخ نفوذها في المؤتمر بفوزهـا فـي الانتخابـات بسبب ضيقه مـن تنـامي نفـوذ السـيد عبـد الـرحمن المهـدي وطموحاتـه ودعم الحكومـة لـه. وقد كـان بطبيعـة الحـال يخطط لإضـعاف مكانـة منافسـه الرئيس السيد عبد الرحمن المهدي وتضمير نفوذه في صفوف الخريجين.

مـن هـذا الاسـتقطاب الحـاد تولـدت أجنـة الأحـزاب السياسـية التقليديـة فـي رحـم المـؤتمر وخرجـت إلـى الوجـود فـي منتصـف الأربعينـات وظلـت القـوى الأساسـية فـي الحركة الوطنية السودانية إلى عام 1969.

إن المتأمل في سيرة مؤتمر الخريجين ومسيرته يرى أن همه لم يكن قاصـراً علـى مطالب الخريجين وأحوالهم وإنمـا تعداه إلـى الهم الـوطني العـام. بـل إنـه قد تيقظ إلـى أمـر لم يكن سائداً في كل الأحوال في زمـان نشـأة هذا المؤتمر. ذلـك أنـه قد ركز علـى الإطـار الفكـري لحركتـه والـذي ينبغـي لتلـك الحركـة أن تنضـبط فيـه ويكـون الموجـه لمسـارها ومسيرتها لذا كان التركيز على القراءة والدرس والتنـاول الفكـري العميق لحاجـات تحـرر الوطن ونمائه. ويتجلى هذا في نشاط الجمعيات الأدبيـة التـي مهدت لظهوره علـى نحـو مـا أبنا في موقع سبق. بل إن بعض رواده ومؤسسيه من أمثـال الأستاذ أحمد خيـر المحـامي، الـذي تنسب إليـه وبحقها فكـرة تأسيس المـؤتمر، والأسـتاذ إسـماعيل العتبـاني، والأسـتاذ محمد أحمد محجوب، والسيد حمـاد توفيق، قد كانـت لهم مسـاهمات فكريـة ظهر بعضـها مطبوعـاً مسـتقلاً أو فـي مجلـة الفجر وغيرهـا مـن وسـائل النشـر والـذيوع. فالأسـتاذ أحمـد خيـر قـدم محاضـرته المشـهورة التـي دعـا فيهـا إلـى تأسيس المـؤتمر علـى مثـال المـؤتمر الهنـدي ونُشـرت فـي مجلـة الفجـر عدد مـايو 1937. ثم عـاد وشـرحها مفصـلة مـع سيرة

الحركـة الوطنيـة فـي الأربعينـات فـي كتابـه "كفـاح جيـل". أمـا الأسـتاذ محمـد أحمـد المحجوب فإضـافة إلـى كتاباتـه العديـدة فـي مجلـة الفجـر، ألقـى محاضـرة فـي عـام 1942 كانت عظيمة الأثر في تصـورات المـؤتمر للحركـة الوطنيـة بعنـوان " الحركـة الفكريـة فـي السودان إلى أين يجب أن تتجـه؟" فصـورها حركـة أدبيـة تتحـول إلـى حركـة فكريـة تجـذب الجمـاهير وتعبئهـا فـي حركـة وطنيـة تحقـق الاسـتقلال وتشـكل رافـداً فـي حركـة التحـرر العربي. والسيد حماد توفيق قد اهتم بالاقتصاد وحاضـر فيـه وأعد كراسـات ثـلاث فـي هذا الشـأن احـتفظ بهـا طـويلاً ولكنهـا لـم تجـد طريقهـا إلـى النشـر كاملـة. والأسـتاذ إسـماعيل العتبـاني صـاحب جريـدة الـرأي العـام المسـتقلة سـاهم بنشـاط فـي الجمعيـة الأدبيـة ب"أب روف" وفي فرعها الذي تأسس في ود مدني ونبعت فيـه فكـرة مـؤتمر الخـريجين. إن ذكـر هؤلاء الأعـلام نـورده علـى سـبيل المثـال لا الحصـر. فكثـرٌ هـم الخريجـون الـذين أطـَّروا لنشـاط المـؤتمر، وأسـهموا فـي تأسيسـه وعملـوا مبـادرين فـي صـفوفه. حسـبنا مـن ذكـر هؤلاء الأعلام أن نوضح نموذجاً لرواد ذلك الجيـل نيـر الفكـر والبصـيرة الـذي جعـل فكـره هادياً لعمله، وجاء عمله ترجمة لفكره النير وموظفاً في خدمة الناس والوطن.

وكما أشرنا فإن الخلافات التي ظهرت في صـفوف المـؤتمر أحيانـاً لـم تكـن لفـروق أيديولوجيه بينة ومتباينة وإنما ظهرت ضمن اجتهـادات فـي الطريقـة المثلـى لخدمـة الـوطن وتحقيـق اسـتقلاله، أو بسـبب النـزوع الشخصـي إلـى الزعامـة ولكنهـا لمـن يتـابع مسـيرة هؤلاء الرجال طوال حياتهم يدرك أنهم مـا طلبـوا تلـك الزعامـة زهـواً وتأكيـداً للـذات وإنمـا قصدوا لها أن تكون في خدمة الـوطن وأهله.لـذا لـم يكـن غريبـاً أو مسـتغرباً أن يتسـع نطـاق اهتمـام مـؤتمر الخـريجين ليشـمل المهرجـان الثقـافي، ويـوم التعلـيم الـذي تمكـن المـؤتمر عبـره مـن تأسـيس عـدد مـن المـدارس الوسـطى فـي الأربعينـات فـاق ضـعف مـا أسسـه الاستعمار طوال فترة بقائه. كمـا أن المؤتمر قـد وسـع نشـاطه الاجتمـاعي وأنشـأ فيمـا أنشـأ معهد القرش لرعايـة الأيتـام وتعليمهم والمسـارح ودعـم الحـركتين الرياضـية والفنيـة. ولقد

كان لمدرسة "أب روف" الأثر البالغ في توجهات المؤتمر صوب العمل الاقتصادي والاجتماعي والاهتمام بجموع المواطنين بسب نزعتها الوطنية ذات الطابع الاشتراكي.

الأحزاب السياسية

لا يتجه هذا القسم إلى الخوض في تفاصيل نشأة الأحزاب والمسببات المتشعبة التي أفضت إلى قيامها، وإنما يتوجه إلى النظر في طبيعة تكوينها وأساليب عملها وما جناه السودان من تلك الطبيعة البنيوية للأحزاب وأساليب عملها. يكفي أن نبدأ بذكر الاستقطاب الحاد الذي وقع في صفوف مؤتمر الخريجين وتأثير التحالفات التي عقدها كل فريق مع مراكز النفوذ في الزعامة الدينية وعلاقة كل من الفريقين بطرفي الحكم الثنائي دون تفصيل ذلك كله، فلقد تناوله العديد من كتب التاريخ والكتابات السياسية التي أرخت للمؤتمر ولهذه الأحزاب. لقد كانت نشأة الأحزاب السياسية خاصة الحزبين الكبيرين غير متسقة مع مألوف ما تقوم الأحزاب عليه حتى في الدول الغربية وفي بعض دول القارة الأفريقية. فالأحزاب تنشأ عادة من منطلقات فكرية، أو خدمة مصالح طبقات أو فئات بعينها وتصوغ برامجها وفق توجهاتها الفكرية وتعد برامجها لخدمة تلك الأفكار التي تؤمن أو تهتدي بها ولتحقيق مصالح تلك الطبقات أو الفئات. وهكذا يقوم الحزب عادة على فكرة وبرنامج وهدف أو أهداف يسعى إلى تحقيقها. أما الأحزاب السودانية فقد قامت على أخلاط من الأفكار وأمشاج من التركيبات الاجتماعية، فغدت تحالفات بين جماعات من المثقفين والطوائف الدينية والمجموعات القبلية والولاءات الذاتية وكثيراً ما اصطلحت واختصمت تلك المكونات فطبع ذلك بنية الأحزاب، التي تعرف أحياناً بالتقليدية، هشاشة ما تزال تلازمها. كما اضطرها السعي إلى تأليف مصالح مكوناتها وأفكارها إلى الدخول في تنازلات متبادلة تزيد البنية التنظيمية هشاشة ويجعل تشابك المصالح وتنافرها مسالك أمامها مبهمة وضبابية. ولعل من أهم مقعدات

تلك البنيات السياسية عن تحقيق المصالح والتطلعات التي نادت بها الحركة الوطنية عشية الاستقلال أنها قد استعارت من الطريقة أو القبيلة مقتضيات الطاعة والانقياد رغم التنازع الذي ساد بين النفوذ الطائفي والتطلع السياسي للقيادات المثقفة. والطاعة والانقياد نقيض الحرية التي سعت هذه الأحزاب أول أمرها إلى تحقيقها وكان من المفترض أن تسعى إلى تعزيزها بنهضة تنموية اقتصادية واجتماعية من بعد تحقيق الاستقلال. إن السياسة السوية تقوم في حقيقة أمرها على إفساح المجال للرأي والرأي الآخر والجدل والموافقة والاعتراض، وهذا ما لم يكن متاحاً، على الأقل بحد معقول داخل هذه الأحزاب التي نشأت معطوبة فلم تعرف ديمقراطية حقيقية في صفوفها وصارت فاقدة الاتجاه والهدف بعد تحقق الاستقلال بإعلانه من داخل البرلمان. فالحزبان الرئيسيان رفعا شعار الاستقلال وشعار وحدة وادي النيل وتوافقا في عاقبة الأمر على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان. ولكن لم يفكر أي من الحزبين في برامج اقتصادية واجتماعية لمرحلة ما بعد الاستقلال. وليس هذا الذي ذكرنا من باب الاتهام الذي تواجه به الأحزاب التقليدية خصومهم وإنما أتي على ألسنة وأقلام كثير ممن أسسوا هذه الأحزاب، وها هو الأستاذ محمد أحمد محجوب مثلاً في كتابه " الديمقراطية في الميزان" يفرد قسماً لما أسماه "السودان: سنوات الاستقلال المضطربة" ويستهله بفصل يسميه "في البحث عن الدستور" جاء فيه: "وبدأت مشاكلنا فور حصولنا على الاستقلال، وكان السبب الأساسي لهذه المشاكل واحداً: فالأحزاب التي إما عملت من أجل الاستقلال أو عارضته وجدت نفسها فور تحقيق الاستقلال من دون هدف محدد، وتتصارع في محاولة لتلبية احتياجات البلد الحديث العهد".

كان الشئ الكثير متوقعاً من الأحزاب، فقصرت جميعها عن تحقيق هذه التوقعات، إذ لم تكن لديها برامج مفصلة ومحددة لمعالجة النمو الاقتصادي والاجتماعي. وكل قضية طرحت في مرحلة ما بعد الاستقلال كانت تعالج وفقاً لأهواء الحزب، في حين كانت هناك مشاكل ملحة ومستعجلة تتطلب العمل الفوري.

ومن المعيقات التي صاحبت نشأة الأحزاب وتطورها انعدام الديمقراطية الحقيقية في بنائها ومسيرتها. ولئن تحققت أحياناً، العناصر الشكلية والإجرائية مثل انعقاد المؤتمرات وإجراء الانتخابات الداخلية، فان هذا لا يعني الوفاء الكامل للمعايير الديمقراطية بسبب النفوذ الطائفي والقبلي الممارس على الحزبين الرئيسيين وفي داخلهما، إضافة إلى القوة الاستثنائية للزعيمين الدينيين الكبيرين وبعض الشخصيات السياسية الأخرى التي أسست في نفسها "كاريزمية" مرموقة، فأتباع القائد الديني لا يعصون له أمراً والمنبهرون بشخصية الزعيم السياسي ومكانته التاريخية قليلاً ما يعترضون على ما يوجه به. لذا ظهرت في السياسة السودانية مصطلحات غريبة على الديمقراطية مثل "الإشارة" و"مرشح السيد" و"مرشح الرئيس". الأمر الذي صادر الإرادة الحرة الطليقة داخل الأحزاب، وفي الانتخابات العامة هذه هي المقعدات التي نبعت من طبيعة الأحزاب السودانية التي تشكلت من منتصف الأربعينات. ولقد نشأت عقبات أخرى في سبيل تطور الأحزاب لعل من أفدحها وأكثرها عرقلة لنمو الأحزاب وتطورها في منازلة التحديات التي كان ينبغي عليها أن تتصدى لها، الانقسامات التي طالت الأحزاب جميعاً وبلا استثناء. فالحزب الوطني الاتحادي قد انقسم إلى حزبين: حزب يدين بالولاء لشيخ الطريقة الختمية مولانا السيد علي الميرغني وآخر ظل على ولائه القديم لزعيمه ورئيسه السيد إسماعيل الأزهري. وعقد السيد على الميرغني لواء الرئاسة للشيخ على عبد الرحمن وظهرت في صفوف حزب الأمة توترات أدت إلى انقسام الحزب مرتين على امتداد تاريخه: مرة بسبب النزاع الذي نشأ بين الإمام الهادي المهدي والسيد الصادق المهدي بسبب الخلط بين مقاصد وحدود الإمامة والرئاسة. وأخرى مردها إلى النزاع بين السيد الصادق المهدي والسيد مبارك عبد الله الفاضل المهدي في شأن العلاقة بين حزب الأمة والمؤتمر الوطني، إذ بعد ما توصلت اللجنة التي شكلت برئاسة السيد مبارك إلى اتفاق مع قيادة المؤتمر الوطني، رفض الحزب ذلك الاتفاق بسبب ضغوط وخلافات داخلية بين بعض أطرافه المتنازعة.

وضغوط أخرى غشيت هذه الأحزاب بسبب تحالف السيدين على الميرغني وعبد الرحمن المهدي دفاعاً عن مكانتهما ونفوذهما في وجه ما اعتبراه جماعات منفلتة من بين المثقفين الذين تعاونوا معهما، كل في سياقه، لفترات طويلة من الزمن.

هذا من شأن ما يمكن تسميته عوارض النزاع والخلاف الداخلي، ولكن الأمر لم يقتصر على هذا، وإنما تلاقت معه في التأثير السالب على هذه الأحزاب، من وجهة نظرها، عوامل أتت من خارج صفوفها وتمثل ذلك في ثلاثة عوامل هي:

1- نشوء الأحزاب والتنظيمات العقيدية.
2- الحركة النقابية والجماهيرية.
3- دخول الجيش في الساحة السياسية.

إن عدم قدرة الأحزاب "التقليدية" على الوفاء بمتطلبات مرحلة ما بعد تحقيق الاستقلال بصورة وافية قد أفسح المجال للأحزاب العقيدية، التي نشأت أجنتها في الأربعينات، والحركة النقابية العمالية وتنظيمات المزارعين ومنظمات الشباب والطلاب والنساء لتطالب بتحقيق نقلات فكرية، ومطالب اقتصادية واجتماعية لم تنل الاهتمام الكافي من قبل الأحزاب التقليدية، التي لم تسع في حقيقة أمرها إلى تغيير النظام الاقتصادي-الاجتماعي الذي أرساه الاستعمار وإنما سعت إلى إدارته لتواصل الفئات المكونة للأحزاب التقليدية جني ثمار الأوضاع المتميزة التي تأملت لها منذ فترة الاستعمار. ويمكن لنا أن نجمل القول في أن ظهور هذه الأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية قد نبع من إحساس ما يعرف بالقوى الحديثة بأن الأحزاب التقليدية غير قادرة على تلبية ما تتوق هذه القوى إلى تحقيقه، فافترعت لنفسها تنظيمات جديدة تكون أقدر على الوفاء بطموحاتها ومطالبها من التشكيلات القديمة.

الأحزاب العقيديـة

لقد نبعت ظـاهرة الأحـزاب العقيديـة متـأثرة بمـا كـان يجـري فـي مصـر مـن ناحيـة وبسبب الصلات التي أسستها قيادات هذه الأحزاب مع بعض العناصر التـي جـاءت إلـى السـودان تحمـل ذات أفكارهـا أو أفكـار قريبـة منهـا كمـا أوضـحته التجـارب فـي صـلات بعض الشباب السوداني مع بعض العناصر الاشتراكية التـي عملـت فـي الخدمـة السياسية "Sudan Political Service" أو فـي صـفوف الجـيش البريطـاني. ومـن أبـرز الحركـات والأحـزاب العقيديـة التـي ظهـرت فـي السـودان الحركـة الشـيوعية والحركـة الإسـلامية والأحـزاب ذات النزعـة القوميـة. وقـد نشـأ كـل مـن هـذه الأحـزاب علـى قاعـدة فكريـة "أيدولوجيـة" وإطـار تنظيمـي صـارم. وكـان تركيزهـا عنـد نشـأتها علـى الجوانـب الفكريـة والسـعي إلـى تلمس طريقهـا فـي داخـل السـاحة السياسـية. ولكـن التغيـرات الداخليـة المتسـارعة وتـأثيرات المتغيـرات الإقليميـة والعالميـة عليهـا، خاصـة نشـأة مثـيلات لهـذه الأحـزاب فـي الـوطن العربـي فـي زمـن الاسـتقطاب بـين القـوى الاسـتعمارية والإمبرياليـة مـن جانـب، وقـوى التحـرر الـوطني والقـومي مـن جانـب آخـر، دفـع هـذه الأحـزاب إلـى إسـراع الخطـى صـوب النشـاط السياسـي العملـي وتـرجيح العمـل التنظيمـي الحركـي والـدعائي علـى العمـل الفكـري لكسـب الأنصـار، فضـمر اهتمامهـا بـالجوانـب الفكريـة وإن ظلت الشعارات الأيدولوجية مرفوعة.

وقـد حققـت هاتـان الحركتـان كسـباً مقـدراً فـي السـاحة السياسـية بجهـدهما الخـاص ولكنهمـا التقتـا فـي الرغبـة الجامحـة فـي اختصـار المراحـل والمسـافات، فلجأتـا إلـى الاستنصار بالقوات المسلحة مبـادرة وتبنيـاً، كمـا فعلـت الحركـة الشيوعية مع نظـام مـايو، والحركة الإسلامية مع نظام الإنقاذ. ولكن تجـارب هـاتين الحقبتين قد أظهرت أن العلاقة بـين هـاتين الحـركتين والقـوات المسـلحة لـم تكـن سلسـة علـى الـدوام، فالحركـة الشـيوعية حـاولـت الانقضـاض علـى نظـام مـايو بـالانقلاب الـذي قـاده الرائـد هاشـم العطـا، والحركـة

الإسلامية توترت علاقاتها مع العسكريين وبعض المشايعين الآخرين للإنقاذ، فانقسمت على نفسها مثلما فعلت الحركة الشيوعية غداة انقلاب هاشم العطا.

ولقد يأخذ البعض على الحركة الشيوعية والحركة الإسلامية والتنظيمات القومية التي تكاد تشكل أفرعاً لأحزاب قومية عربية نشأت خارج السودان، إنها جميعاً قد استقطبت إلى صفوفها مجموعات من المثقفين والمتعلمين ذوي الكفاية العالية، فحرمت الأحزاب الكبرى من الانتفاع بقدراتهم، كما أن ظهور هذه الأحزاب العقيدية قد حال دون ظهور حزب وطني أو أحزاب وطنية مستقلة استقلالاً حقيقياً عن القوى الطائفية والمدارس الأيدولوجية. إضافة إلى التنافر والصراع الذي ساد بين المدارس والأحزاب العقيدية خاصة بين الحركتين الماركسية والإسلامية، فبدد ذلك طاقات كثيرة وأهدر عديد من الفرص التي كادت أن تتاح لوفاق وطني حقيقي يتقوى به الشعب والوطن في مقارعته للتحديات وحل المشكلات التي استعصت التجاوز زماناً قد تطاول منذ الاستقلال. ولعل الخلافات التي سادت أول الأمر في صفوف مؤتمر الخريجين وبين الأحزاب التي انبثقت عنه، والخلافات التي ظلت مستعرة وما تزال بين الحركتين الماركسية والإسلامية. ترى أصحيح ذلك أم أن تخلق التنظيمات السياسية واستقرار وجودها سيظل أبداً بحاجة للتجريب الممتد والنضج عبر الزمن فتكون مظاهر تسرب اليأس، أو ما يشبهه، إلى النفوس من علامات التعجل في أمر يتطلب بطبيعته، كما أشرنا إليه، من تجريب وامتداد زمني.

ومهما يكن من أمر فإن هاتين الحركتين قد أثرتا إيجاباً في مسيرة الحركة الوطنية. فالحركة اليسارية قد اتجهت إلى الطبقات الكادحة والقوى الحديثة بعامة تعمل على تنظيم صفوفها لتشب حركة مطلبية صلبة ذات ميول وطنية ولها إسهامها المقدر في الحركة الوطنية فمنحتها درجة من الصلابة ولفتت انتباهها إلى البعد الاجتماعي في جهود بناء الوطن. وكان لها سعيها المتميز في الحركة النقابية وفي حركة المزارعين

والحركة الطلابية والحركة النسائية، وكذا في المبادرة في إنشاء النقابات والاتحادات المهنية، خاصة بين المعلمين والأطباء والمحامين.

أما الحركة الإسلامية فقد ظلت مهمازاً على ضمير الأمة لردها إلى الاعتماد على عقيدتها في نضالها وفي تكييف حياتها في كل شعابها. وكان لها إسهامها كذلك في صفوف التنظيمات الفئوية والجماهيرية وإن استأثر العمل وسط الطلاب باهتمام كبير منها ولعل ذلك يشير إلى إدراكها لحقيقتين هامتين: حقيقة يسر العمل بين الطلاب وإمكانات تحريكهم وتحركهم في سياق ينسجم مع عقيدتهم دون كبير حاجة لنظريات وضعية قد تتطلب مشقة لغرسها في العقول. والحقيقة الثانية هي تخرج الفئات المتعلمة المثقفة والمهنية من المدارس والجامعات. ومن يظفر بعقول هؤلاء في صباهم وشبيبتهم يضمن لنفسه تأثيراً ممتداً في صفوفهم بعد دخولهم في ساحات العمل والحياة المنتجة في المجتمع.

التنظيمات الفئوية والجماهيرية

أ- الحركة النقابية والعمالية: سبقت لنا إشارة إلى إضراب عمال الوابورات في مطلع العقد الثاني من القرن العشرين. وفي هذا الجزء نود أن نعرض إلى نشوء وتبلور الحركة العمالية ونشاطها المطلبي وإلى دورها في الحركة الوطنية. لقد ظهر العديد من الإشارات والشواهد إلى بوادر نشأة الحركة العمالية، التي نعتبرها المدرسة النقابية الأولى في السودان، كحركة مطلبية وسياسية وإن انتظر بروزها كحركة منظمة ومتماسكة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد حدثت إضرابات عمالية متفرقة في السنوات الأولى من القرن العشرين وسط عمال السكة حديد، وميناء بورتسودان، والمصالح الحكومية، ومحالج القطن. ولقد سعت حركة الوعي والنضال التي سبقت ثورة

1920 ومهدت لها إلى تنظيم العمال ودفعهم في حركة النضال السياسي ضد الاحتلال البريطاني. فنشأت جمعية عمالية في تلك الفترة تعاونت تعاوناً كاملاً مع جمعية اللواء الأبيض وتمكنت من ضم أعداد كبيرة من الحرفيين والعمال إلى صفوفها. كما سعت إلى حثهم لإنشاء تنظيماتهم الخاصة بهم. ولقد كان لهذه الجمعية دور فاعل في تنظيم الإضرابات والمظاهرات الشعبية التي تفجرت في العديد من مدن السودان في الفترة من يونيو إلى نوفمبر 1924.[1] ولكن وهج هذه الحركة قد خبا في الفترة التي تلت عام 1924 ولم تعش طويلاً لعدة أسباب لعل أهمها البطش والاضطهاد الذي قابلت به سلطات الاحتلال كل حركة اتجهت إلى معارضتها ومقاومتها. كما أن ضمور عدد الحرفيين والعمال لم يمكنها من إعادة تكوين تنظيم مستقر طوال ما تبقى من فترة العشرينات وفترة الثلاثينات التي أعقبتها. غير أن فترة الثلاثينات قد شهدت نشأة مؤسسات عمالية اجتماعية وثقافية هي أندية العمال، إذ نشأ أول نادي للعمال في عطبرة عام 1934، والثاني في الخرطوم في عام 1935 وتلتها أندية أخرى في بعض عواصم المديريات والمدن الكبرى. فجمعت هذه الأندية شمل العمال ووحدتهم للنهوض بأوضاعهم الثقافية والاجتماعية. فعمرت هذه الأندية نشاطات العمال الثقافية والترفيهية. كما شكلت منبراً للتعبير عن تطلعات العمال ومصالحهم ودعت إلى تنظيم صفوفهم في تنظيماتهم المستقلة. ومن العوامل التي أثرت سلباً على توجهات العمال وتنظيم صفوفهم صدور ما عرف بقانون الجمعيات غير المشروعة في عام 1924 الذي ينص على عقوبات صارمة على كل من يشارك في إنشاء هذه الجمعيات أو يساعد أو يعين في إدارتها أو يساهم في تنظيم اجتماع لأي جمعية غير مشروعة. وكانت العقوبات لمدد تتراوح بين ثلاث وسبع سنوات.

[1] محمد عمر بشير- الحركة الوطنية

وفـي فتـرة الحـرب العالميـة الثانيـة ومـا تلاهـا نشـأت فـي السـودان ظـروف جديـدة فتحـت الطريـق أمـام قيـام التنظيمـات النقابيـة. وقـد ذكـر "تـيم نبلـوك" فـي كتابـه "صـراع السلطة والثروة في السودان" أربعة عوامل:

العامـل الأول هـو ارتفـاع معـدلات التضـخم أثنـاء سـنوات الحـرب التـي أدت إلـى تدهور كبير في مستوى معيشـة العمـال إذ ظلـت مرتبـات عمـال السكة حديد مثلاً كمـا هـي فـي الفتـرة مـن عـام 1935 إلـى عـام 1946 دون أي تغييـر. وتراوحـت بـين 105 إلـى 200قرشاً مصرياً في الشهر. على حين أن تقرير لجنـة تقصـي الحقـائق حـول الأجـور الـذي ظهر عام 1948 قد أوضـح أن الحـد الأدنـى المطلـق المطلـوب لمقابلـة الحاجـات الضـرورية لأسرة صغيرة لا يقل عن الأربعة جنيهات فـي الشـهر. وقـد ذكـر سـعد الـدين فـوزي فـي هذا السـياق فـي كتابـه "الحركـة العماليـة فـي السـودان" " كـان للتـدهور فـي الـدخول الحقيقيـة تـأثيره الكبير علـى قطاعـات العـاملين، فـالأجور لـم تشـهد أي تعديل منذ عـام 1935، وفـي مقابل هذا الارتفاع الكبير في الأسعار لم يجد العـاملون سـوى عـلاوة الحـرب وعـلاوة غـلاء المعيشة التي بدأ تطبيقها بعد نهاية الحرب".

لقـد أدت هـذه الظـروف إلـى العديـد مـن الإضـرابات العشـوائية خـلال فتـرة الحـرب وفـي مجـالات مختلفـة ومتنوعـة. ولكـن هـذه الإضـرابات لـم تـدفع الحكومـة إلـى تعـديل مسـتويات الأجـور. ولقـد كتـب السـير جـيمس روبرتسـون السـكرتير الإداري فـي الفتـرة 1944-1953 : "كـان السـخط يـزداد، والحكومـة سـاكنة لا تتحـرك فـي مواجهـة الموقـف، وربمـا كـان ذلـك لعـدم رغبتهـا فـي محاولـة إصـلاح الوضـع القـائم بالتـدريج، وتفضـيلها الانتظار حتى إكمـال أعمـال اللجنـة الخاصـة التـي كونتهـا لدراسـة الأوضـاع والوصـول إلـى برنامج إصلاح شامل في نظام الأجور."

والعامـل الثـاني والـذي يـذكره تـيم نبلـوك كـان يتمثـل فـي تطـور حجـم القـوى العاملـة الحضارية خلال فترة الحرب، نتيجـة للمسـاهمات التـي قدمها السـودان للحلفـاء في الشرق الأوسط فـي مجـال التسـهيلات ومجـال المشـاركة المباشـرة فـي العمليـات الحربيـة والتوسـع

الذي حدث في الصناعات الصغيرة أثناء فترة الحرب. فلقد صنع السودان حاجات السفر وحاجات الجنود مثل ملابس الزي الرسمي "اليونيفورم" والخيام والأثاثات والأدوات المكتبية والسروج والأخراج الخاصة بالخيول والبغال، وكميات كثيرة من المطبوعات والكتب بلغات متعددة وغيرها. كما نجحت المؤسسات في إجراء تعديلات على طريقة تشغيل وسائل المواصلات الميكانيكية التي استولت عليها قوات الحلفاء أو استوردت من أمريكا. كما تم تركيب عربات الإسعاف وصيانتها، وإطارات البنادق، ونقالات المرضى وخزانات المياه وأجهزة تجديد الهواء وتركيب المباني الجاهزة وصيانة الطائرات. وقد تم كل هذا في ورش المخازن والمهمات والسكك الحديدية والأشغال وبعض المؤسسات التجارية الكبيرة فضاعفت هذه المؤسسات عمالتها وزادت ساعات العمل وأدخلت العمل الإضافي حتى أوقات متأخرة من الليل وبذلك استطاعت إمداد القوات البريطانية والهندية والفرنسية والأثيوبية بحاجتها من المعدات بالإضافة إلى توفير احتياجاتها الخاصة. كما أن التوسع الكبير الذي شهدته قوة دفاع السودان في فترة الحرب وتسريح أعداد كبيرة من الجنود بعد انتهائها وسع صفوف القوى العاملة إذ أن هؤلاء الجنود قد تلقوا تدريباً في قيادة السيارات والحدادة والتلغراف وغير ذلك من المهن الجديدة كما يذكر السير جيمس روبرتسون. كما أن فرصاً قد أتيحت لهؤلاء أثناء الجندية للعمل في الشرق الأوسط واريتريا وطرابلس الغرب مع القوات البريطانية كما قام بعضهم بزيارة مصر وتعلم مهن وأساليب حياة جديدة لم تكن معروفة لهم من قبل. ولقد تولى بعض هؤلاء الجنود والمسرحين والذين نالوا الخبرات التي ذكرناها من بين الذين تقدموا صفوف الحركة العمالية في الأربعينات، خاصة الذين نالوا تدريباً فنياً مهنياً.

والعامل الثالث تمثل في ظهور النشاط السياسي وسط المتعلمين السودانيين أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، الأمر الذي أدى إلي توسيع فرص نشوء التنظيمات السياسية والاجتماعية وتحتم على إدارة الحكم الثنائي أن تتهيأ للتعامل مع هذه التنظيمات الجديدة وفق سياسة واضحة تختلف عن مناهجها وأساليبها السابقة تجاوباً مع رياح

التحرر التي سادت العالم أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ونتيجة لما وعد به الحلفاء الشعوب التي شاركتهم في منازلة النازية والفاشية ببسط الحرية ومنح الشعوب فرص حق تقرير مصيرها. وعلى أية حال، فقد تغير ذلك النهج وذلك الأسلوب بالرغم من أن التعامل بين الحكومة والنقابات والتنظيمات الجديدة لم يكن سلساً في كل الأحوال، بل سنت قوانين جديدة وحدث توسع في تطبيق قانون الجمعيات غير المشروعة والمادة 105 في القانون الجنائي سيئة الذكر والتي صيغت بطريقة تيسر اعتقال الإنسان حتى لو كان نائماً في داره. وقد قوَّى من شوكة التنظيمات الوليدة التأييد الذي لقيته من بعض القيادات السياسية الجديدة التي لم تكن تخفي دعمها للنشاط النقابي وسط العمال، وفي فترة لاحقة وسط المزارعين. بل إنها قامت عملياً بدور في تشجيع قيام التنظيمات النقابية العمالية وفي الدفاع عنها وعن تنظيماتها الناشئة. ولقد احتل الشيوعيون المقدمة في أداء هذا الدور. ولم يخف الشيوعيون في يوم من الأيام صلتهم بالحركة النقابية العامة، خاصة الحركة العمالية بعامة. ولكن الشيوعيون لم يكونوا الحركة السياسية الوحيدة التي اهتمت بقضايا العمل النقابي العمالي. فلقد كان للحركة الطلابية دور مؤازر كبير للحركة النقابية العمالية وكثيراً ما تحرك الطلاب لجمع التبرعات لتعين العمال المضربين على الصمود في مواصلة إضراباتهم. كما أن حزب الأشقاء قد عمل كذلك على تشجيع نشاط العمال ودعمه وساهم مساهمة كبيرة في نشوء وتطور الحركة النقابية. كما كانت لحركة الإخوان المسلمين مساهمة في هذا النشاط في فترات قادمة. وقاد هذا، من بين عوامل أخرى، إلى تعميق الخلافات وحدة المواجهات بين الشيوعيين والإسلاميين.

والعامل الرابع والأخير الذي ذكره تيم نبلوك في دفع نشوء الحركة النقابية العمالية تمثل في تغير توجهات إدارة الحكم الثنائي وسياساتها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في إطار توجهات الحكومة البريطانية الجديدة في تلك الفترة بعد انتصار حزب العمال البريطاني في انتخابات عام 1946 وتعيين الزعيم العمالي البريطاني "ايرنست بيفان" وزيراً للخارجية في الحكومة البريطانية. فقد أدى ذلك إلى فتح الطريق

لنشوء النقابات العمالية في كل أقطار الإمبراطورية البريطانية. وقد اتخذ بيفان إجراءات لازمة لتعيين قنصل عمالي في السفارة البريطانية بالقاهرة لمساعدة حكومة السودان في تطوير التشريعات العمالية. ولئن كان المسؤولون في إدارة الحكم الثنائي غير متحمسين للسياسة الجديدة وكانوا مترددين في اتخاذ المبادرة اللازمة لظهور النقابات في المسرح السياسي، إلا أنه لم يكن في مقدورهم الوقوف في وجه هذا التيار الجديد واتخاذ موقف متشدد ضد ظهور النشاط النقابي العمالي بسبب المتغيرات التي أشرنا إليها.

ولئن بدأ عمال السكك الحديدية في عطبرة في عام 1946 بتنظيم صفوفهم في قيادة العمال المهرة الذين تخرجوا من مدرسة السكة حديد التي أنشئت عام1924 والمدرسة الصناعية، وبحكم ما نالوه من خبرة ومكانة في ورش مصلحة السكة حديد بمدينة عطبرة مستغلين حالة السخط وعدم الرضى المنتشرة وسط العمال، فكَّون العمال تنظيمهم النقابي الذي أسموه "هيئة شؤون العمال". ولكن تكوين هذه الهيئة أدى إلى مواجهات بين العمال وإدارة السكة حديد حين سعى العمال إلى الحصول على اعتراف رسمي بهيئتهم ونيل حق التفاوض مع الإدارة حول قضايا العمال فلم تقبل إدارة السكة حديد ذلك فأرسلت الهيئة خطاباً إلى الحاكم العام بتاريخ 16 مارس 1947 تطلب منه التدخل لدعم مطلبها في الاعتراف الرسمي بنشاطها. ولكن الهيئة لم تتلق من الحاكم العام رداً على خطابها. ويرى الدكتور محمد عمر بشير أنه لم يكن أمام عمال السكة حديد سوى العمل النضالي في مواجهة معارضة الإدارة، وتجاهل حكومة السودان كسلاح وحيد لانتزاع الاعتراف الرسمي بهيئة شؤون العمال. وفي 12 يوليو 1947، نظم العمال مظاهرة سلمية واتجهوا بها إلى مباني رئاسة المصلحة ليسجلوا احتجاجهم وليقنعوا الإدارة بأن غالبية العمال تقف خلف الهيئة. ولكن قوات الشرطة اعترضت مسيرة المظاهرة ومنعتها من الاستمرار وسمحت لرئيس هيئة العمال فقط بتقديم مذكرة الاحتجاج إلى الإدارة ولكن العمال أصروا على استمرار مظاهرتهم وتقديم مذكرتهم بحضورهم جميعاً. فتقدمت الشرطة لتفريقهم ووقع اشتباك بين الطرفين، واعتقلت

قيادات هيئة شؤون العمال الأمر الذي أفضى إلى الدخول في إضراب عن العمل شمل جميع عمال السكة حديد في كل بقاع السودان. ولم يرفع العمال إضرابهم إلا في 23 يوليو بعد اعتراف الإدارة الرسمي بهيئة شؤون العمال نتيجة موقفهم الصلب وتدخل وساطة ممثلي الأحزاب السياسية والصحافة المحلية في الأمر.

وهكذا نجحت هيئة شؤون العمال، في منتصف عام 1947، في انتزاع الاعتراف الحكومي الرسمي بشرعية نشاطها. ونتيجة لهذا النجاح الكبير، وللضغوط التي تمثلها سياسات الحكومة العمالية في لندن على إدارة الحكم الثنائي في إجبار حكومة السودان على التراجع والمبادرة إلى إعداد مسودات للتشريعات العمالية تأخذ في الاعتبار هذا الاعتراف الرسمي والوضعية الجديدة. وكان قانون النقابات لعام 1948، المرتكز على قانون النقابات البريطاني لعام 1871، أهم هذه التشريعات جميعاً. وقد تضمن مسودات: قانون تنظيم منازعات العمل، وقانون تعويضات العالمين، وقانون منازعات العمل، وقانون المخدم والمستخدم، وقانون المصانع والورش. ولكن هيئة شؤون العمال اعترضت على قانون النقابات لأنه نص على التسجيل الإجباري للنقابات بعكس ما نص عليه القانون البريطاني الذي لم ينص على التسجيل الإجباري. وبعد مناقشات بين ستة ممثلين للحكومة وستة ممثلين لهيئة شؤون العمال وثلاثة من أعضاء الجمعية التشريعية، وافقت الحكومة على إجراء تعديلات طفيفة في القانون، فوافقت الهيئة على الالتزام بالعمل في إطاره. وهذا فتح الطريق أمام النشاط النقابي في البلاد في إطار قانوني.

شرعت مجموعات العمال في إعداد مشروعات دساتير نقاباتها ولوائحها في مختلف مواقع العمل، قبل صدور قانون النقابات لعام 1948. وبدأ تسجيل النقابات في عام 1949 بتسجيل خمس نقابات تزايد عددها بمرور الزمن ليبلغ 135 نقابة في عام 1956. وهكذا تمهد الطريق أمام النقابات لتتقدم بمطالبها لإداراتها وتدخل في إضرابات عن العمل عند فشل المفاوضات.

إن هيئة شؤون العمال قد حققت انتصاراً جديداً يضاف إلى انتصارها في انتزاع حق العمل النقابي المشروع. إذ أنها بعد دخولها في إضرابين هامين في يناير وأبريل عام 1948 أجبرت الحكومة على تكوين لجنة خاصة للتحقيق في أوضاع الأجور. وقد أوصت تلك اللجنة بعد اكتمال عملها برفع فئات الأجور بذات النسبة التي طالبت بها هيئة شؤون العمال. ولقد رسخ هذا في يقين الحركة العمالية أن خط النضال والمقاومة هو الخط المكسب والمحقق للمطالب.

بعد قيام عدد معتبر من النقابات وتسجيلها في عام 1949، اتجهت تلك النقابات إلى التعاون والتنسيق بينها وتأسيس مؤتمر العمال في عام 1949، وضم في بداية أمره خمس عشرة نقابة. وتقديراً للدور البارز الفاعل الذي أدته نقابة عمال السكة حديد في الحركة النقابية، وفي تأسيس مؤتمر العمال، وافق المؤتمر على جعل مركزه الرئيسي في مدينة عطبرة. وكنتيجة حتمية لتزايد عدد النقابات المسجلة وإدراكاً من العمال لأهمية التضامن العمالي في مواجهة الحكومة، وغيرها من المخدمين، راجع المؤتمر أوضاعه، فتكون اتحاد عام نقابات عمال السودان في عام 1950 وحل محل مؤتمر العمال وصار محمد السيد سلام أول رئيس للاتحاد والشفيع أحمد الشيخ أول سكرتير عام له. وتحولت هيئة شؤون العمال لتصبح نقابة عمال السكة حديد. وفي أغسطس 1951 نظم اتحاد عام نقابات عمال السودان أول إضراب عام لجميع نقابات عمال القطاع العام بالسودان لتعزيز مطلبه بزيادة الأجور بنسبة 75%. وقد نجح ذلك الإضراب في إجبار الحكومة على التجاوب مع مطالب العمال وزيادة أجورهم بنسبة كبيرة. وهكذا اختطت النقابات لنفسها دوراً جديداً على يد اتحادها. وهكذا وجدت النقابات نفسها منهمكة في قلب النشاط السياسي.

ومنذ تلك البداية الباكرة للنشاط السياسي للحركة النقابية العمالية، انشطر الرأي حول دور النقابات ومدى صحة اشتغالها بالسياسة. فرأى البعض أن ذلك يشكل انحرافاً عن دورها الرئيس كحركة مطلبية واعتبر ذلك عملاً تخريبياً تقوم به بعض العناصر

السياسية الراديكالية المتطرفة. ولكن البعض الآخر دافع عن الدور السياسي للحركة النقابية ذاكراً أنه بالرغم من أن العديد من القيادات العمالية في ذلك الوقت كانت مرتبطة بالحركة السودانية للتحرر الوطني "نواة الحزب الشيوعي السوداني" إلا أن الدور السياسي للنقابات كان يمثل امتداداً طبيعياً لنضال العمل من أجل تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. ولا يمكن الفصل بين السياسة والمطالب المتصلة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. ولقد برر "تيم نبلوك" ذلك المسلك من قبل الحركة النقابية برده إلى ثلاثة عوامل هي: أولاً حقيقة أن صعود الحركة الوطنية والوعي الوطني في تلك الفترة كان لابد أن يكون له تأثير كبير على العمال وغيرهم من قطاعات السكان وهذا ما دفع العمال إلى ربط مطالبهم النقابية بالأفق السياسي والمطالب السياسية. ثانياً إن نجاح العمال في انتزاع شرعية العمل النقابي من خلال المواجهة المباشرة مع إدارة السكة حديد والحكومة قد أثر كذلك في دفع الحركة النقابية إلى تعاطي العمل السياسي، إذ دفعهم هذا النجاح إلى التركيز على التوعية السياسية والصلابة النضالية كطريق وحيد لتحقيق المطالب العمالية. والعامل الثالث الأخير هو حقيقة أن القطاع الحكومي كان يستوعب معظم القوى العاملة في البلاد، الأمر الذي دفع العمال إلى عدم التمييز بين إدارة العمل في المصالح المختلفة والحكومة الاستعمارية.

يُضاف إلى ذلك كله إدراك العمال، وتخطيطهم، لتوسيع معاركهم ضد الحكومة تدرجاً بالمطالب الخاصة بالأجور وشروط الخدمة وانتهاءً بالمطالب السياسية الرافضة للحكم الثنائي. وكثيراً ما عمدت رسائل ومذكرات الحركة النقابية مثل رسالة هيئة شؤون العمال إلى السكرتير الإداري في نوفمبر عام 1947، إلى الربط بين تدهور أوضاع العاملين وما اعتبرته صرفاً بذخياً يأتي في شكل مرتبات للموظفين البريطانيين وفي بناء المنازل الفاخرة لسكنهم. ولقد عدل اتحاد العمال دستوره عدة مرات لتضمين العمل السياسي فيه كركن أساسي من أركان نشاطه. كما عدل الاتحاد دستوره في مؤتمره السنوي في ديسمبر عام 1951 ليشمل بعض الأهداف السياسية كرد فعل

لرفض الحكومة تسجيل الاتحاد، إذ تضمنت تلك التعديلات فقرة تنص على "هزيمة الاستعمار في السودان في كل أشكاله السياسية والاقتصادية والإدارية والعسكرية، وفقرة أخرى هي " العمل على انتزاع حق السودان في تقرير مصيره بحرية تامة وبعيداً عن أي نفوذ أجنبي". ورأي الاتحاد أن مثل هذه الأهداف تتحقق عن طريق "رفض التعاون، بكافة أشكاله، مع النظام الاستعماري" و " توحيد شعب السودان في جبهة متحدة تضم كل القوى السياسية والقوى الأخرى التي تتفق أهدافها مع أهداف الاتحاد".[2] لقد وجه الاتحاد احتجاجات، ودخل في إضرابات، مؤازرة لنشاطات الفئات الأخرى، كاحتجاجه على فصل 119 طالباً من مدرسة خورطقت. ولما دخلت قوات الشرطة في إضرابها الشهير عام 1951 بهدف معلن هو زيادة الأجور والسماح لها بتكوين نقابة تدافع عن مصالحها وباتهام السلطات لقوات الشرطة بأن لإضرابها أهدافاً سياسية. لقد شارك اتحاد العمال في المظاهرات التي سيرتها قوات الشرطة وكان المتظاهرون يرددون شعارات راديكالية وكانت الحكومة تشك في أن اتحاد العمال يقف وراء تحريض الشرطة على الإضراب، فقامت باعتقال محمد السيد سلام رئيس الاتحاد والشفيع أحمد الشيخ سكرتيره العام وحكم على الأول بالسجن سنة واحدة وعلى الثاني بالسجن سنتين وذلك بتهمة تشجيع البوليس على عدم القيام بواجباته. وصعد الاتحاد نشاطه السياسي في عام 1951 بتكوينه ما عرف بالجبهة المتحدة لتحرير السودان بالاتفاق مع الحركة السودانية للتحرر الوطني، ومؤتمر الطلبة والاتحاديين الأحرار ومجموعات سياسية صغيرة أخرى. تكونت تلك الجبهة في ذات العام الذي ألغت فيه الحكومة المصرية اتفاقية عام 1936 وكانت الجبهة تدعو للانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من السودان ومنحه حق تقرير المصير. كما كانت تشجب مواقف حزب الأمة متهمة إياه بالتعاون مع الإنجليز، وموقف حزب الأشقاء بسبب ما تعتبره علاقاته مع الطبقات الإقطاعية في مصر. وهكذا تجلى الطابع اليساري للعمل السياسي للحركة

[2] عبد الرحمن الطيب علي طه- الحركة العمالية في السودان-رسالة دكتوراة-جامعة كاليفورنيا-لوس انجلوس1968

العمالية. وقد انطبع نشاط اتحاد العمال في مقبل أيامه بذات الطابع المطلبي السياسي. فمرة يعلى هذا الاعتبار وثانية يعلى ذاك وفق تطورات الأوضاع وما تتيحه الظروف من إعلاء جانب على الآخر. ولعل مما اعتبره البعض سقطة للاتحاد في نشاطه السياسي معارضته اتفاقية الحكم الذاتي للسودان التي أبرمت بين دولتي الحكم الثنائي في فبراير 1953. ولقد برر الاتحاد موقفه ذاك بأن الاتفاقية تفتقد الضمانات الضرورية لتقرير المصير وأن السلطات التي تمنحها للحاكم العام في الفترة الانتقالية كانت كبيرة وواسعة، وأن الطريقة المحددة لسودنة الوظائف كانت بطيئة وخاصة في القوات المسلحة والشرطة، وأن الاتفاقية لم تغير سلطات المسؤولين البريطانيين خاصة في الجنوب.

<u>ب- حركة المزارعين</u>: لقد كانت ظروف نشأة حركة المزارعين المستأجرين شبيهة بالظروف التي أفضت إلى نشوء نقابات العمال واتحاده. فلقد كان هؤلاء المزارعون ينتظمون في مجموعات كبيرة في علاقة غير متكافئة مع أصحاب المشاريع الزراعية وخاصة مشروع الجزيرة. وكان لإدارة هذا المشروع ولأصحاب المشروعات الزراعية اليد الطولى في تحديد نصيب المزارعين من عائدات الإنتاج وتحديد نوع العمل المطلوب منهم وحجمه وإخضاعهم لعقوبات صارمة قد تصل إلى حد نزع حواشاتهم وطردهم من المشروع. و ترجع جذور اتحاد مزارعي الجزيرة إلى الإضراب الذي نفذه المزارعون في أبريل 1924 عندما تشككوا في تلاعب إدارة المشروع في نصيبهم من عائدات الإنتاج. إذ لم تكن لهم مشاركة في تحديد ذلك النصيب. وكذا الإضراب الآخر الذي دخلوا فيه في عام 1944، أي بعد عشرين عاماً من إضرابهم الأول. ولقد شاركت جماعة الأشقاء في مؤتمر الخريجين في التحريض على الإضراب المذكور والإعداد له. ولكن الدافع الأساس في حقيقة الأمر قد كان الغضب الناتج عن الإحساس بالغبن في صفوف المزارعين أنفسهم. ولقد كان من نتيجة ذلك الإضراب الذي طالبوا فيه بتوزيع

كل مال احتياطي المشروع والذي يساهمون فيه والبالغ 000ر300ر1 جنيهاً مصرياً على المزارعين كاملاً ونتيجة لوساطة بعض أعضاء المجلس الاستشاري لشمال السودان وموافقة إدارة المشروع على صرف مبلغ 400 ألف جنيه للمزارعين رفع الإضراب. وتواصل التجاذب بين المزارعين والإدارة إلى أن أسسوا تنظيمهم المستقل في عام 1952 وأسموه هيئة مزارعي الجزيرة التي اتخذت في العام التالي اسم اتحاد مزارعي الجزيرة وفاز في انتخابات الاتحاد الأولى رئيساً له الشيخ الأمين محمد الأمين. وفي الفترة من 1953 إلى 1956 تمكن الاتحاد من دفع المزارعين إلى سلسلة من الإضرابات والمشاركة في النشاط السياسي العام في البلاد لتحسين شروط عملهم وشراكتهم في المشروع كما تمكن الاتحاد من توشيج علاقاته مع اتحاد النقابات تحت شعار وحدة نضال المزارعين والعمال. وفي ذات الفترة بدأ مزارعي الجزيرة اتصالات نشطة مع تجمعات المزارعين في المديرية الشمالية ومع اتحاد مزارعي جبال النوبة.

ج- الحركات الجماهيرية الأخرى: لقد كان من نتائج تصاعد وتيرة الحركة الوطنية وقيام منظمات العمال والمزارعين أن نهضت رديفاً لها الحركة الطلابية والحركة النسائية والحركة الشبابية وشارك في تأسيسها قوى سياسية عديدة. وحقق التضامن بينها وبين الحركة السياسية الحركة النقابية الفئوية، والاعتماد المتبادل والمؤازرة بين كل هذه القوى السياسية والفئوية والجماهيرية التي شكلت نسيج الحركة الوطنية أن تمكن الشعب السوداني من تحقيق استقلاله في فاتح يناير 1956.

مما تقدم يتضح أن النشاط السياسي للمنظمات الفئوية والجماهيرية قد شكل رافداً سياسياً أساسياً في الحركة الوطنية السودانية وأضاف إليها عنصرين أساسيين من عناصر نجاعتها هما الصلابة والميل إلى المواجهة مع سلطة الاحتلال من ناحية والتنبيه الحاد أحياناً، إلى أهمية البعدين الاقتصادي والاجتماعي واعتمادهما كركيزتين

أساسيتين في النضال الوطني لاستخلاص الاستقلال من براثن الاستعمار، وكركيزتين أساسيتين كذلك في جهود بناء الوطن وتحقيق العدل لكل بنيه على أساس المشاركة العادلة في السلطة، والاقتسام المنصف للثروة، إذ أن ذلك لا يمكن تحقيقه والوفاء به دون ترجيح موازين العدالة الاجتماعية لمصلحة الطبقات الكادحة والفقيرة والمناطق ضامرة الحظ في التنمية. ولا يتحقق الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدة الوطن دون المشاركة الشاملة والعادلة في السلطة عبر نظام حكم كفيء قادر على تحقيق ذلك، مرتكز على نظام اجتماعي اقتصادي يُعظم مشاركة كل الفئات والجهات في العمل المنتج، والارتقاء بالقدرات الإنتاجية للوطن ومراعاة البعد التوزيعي المنصف لثمار ذلك الجهد، وذلك التطور الذي يشارك في صنعه أبناء الوطن وبناته كافة.

التأهب للاستقلال

حدثان في مستهل عام 1953 مهدا الطريق إلى استقلال السودان بعد ملاحم نضال خاضها السودانيون منذ أول يوم وطأ فيه الاحتلال أرض وطنهم. فالأحداث والمواقف التي انتقينا وعرضنا في ما سلف من صفحات تدل على أن أسلحة نضال السودانيين قد تعددت. لم تكن المظاهرات والثورات فحسب وإنما كانت التعلم والتمرس والحنكة والدهاء. وتداخل عمل العقل الذي راد وقاد مع تصميم النفوس وعلو الأصوات والتوقف عن العمل والتمادي فيه. ولعل ذلك كله قد سيَّر حركة التحرر الوطني السودانية حركة شعب بأسره. رادها المثقفون وشارك فيها العمال والزراع والتجار والجنود وأسهم فيها الطلاب والشباب والنساء.

الحدثان المشار إليهما في مستهل هذا الفصل هما المحادثات التي جرت بين الأحزاب السودانية والحكومة المصرية في 1 يناير من ذلك العام والتي أدت إلى اتفاق

حول إطار لتقرير المصير. والحدث الثاني الذي تلي هذا الاتفاق بين السودانيين والمصريين هو الاتفاق البريطاني المصري الموقع في 12 فبراير من ذاك العام مؤذناً ببدء ما عرف بالمرحلة الانتقالية. وأجريت الانتخابات البرلمانية الأولى في شهري نوفمبر وديسمبر من نفس العام. وإن ظلت القوى السياسية الدافعة للحركة الوطنية السودانية وهي تتهيأ لتحقيق الاستقلال على ذات تركيبتها التي بدأت بها في الأربعينات وإن ظهرت بوادر تباعد بين بعض زعماء العشائر الأساسيين والأحزاب السياسية القائمة آنذاك وكونوا الحزب الاشتراكي الجمهوري. وكان واضحاً جلياً أن اسم ذلك الحزب يناقض بصفة أساسية مقصد تكوينه إذ أن الباعث وراء اتخاذ هذه الخطوة من قبل بعض زعماء القبائل ونفر من المثقفين هو أنهم كانوا يرون أن حزب الأمة كان متحمساً أكثر مما يريدون لحدوث الاستقلال المبكر على حين أن الاتحاديين كانوا حتى ذلك العام والعام الذي تلاه مقيمين على دعوتهم للاتحاد مع مصر. وكان الود مفقوداً بين هذه الجماعة التي أنشأت الحزب الاشتراكي الجمهوري وبين قوى اليسار وطلائع الحركة الإسلامية.

فاز الحزب الوطني الاتحادي بأغلبية كبيرة وأصبح الأزهري رئيساً للوزراء في يناير 1954. ولقد بدا واضحاً منذ مطلع عام 1955 أن الأزهري ورفاقه الاتحاديين وسائر القوى السياسية، ستقود السودان نحو الاستقلال مع الاحتفاظ بصلة حميمة مع مصر يتكيف في إطارها طابع العلاقات المستقبلية بين البلدين بإرادة حرة من قبل السودانيين والمصريين بعد جلاء قوات الاحتلال البريطانية من البلدين.

لقد شهد عام 1955 تحركات عديدة وحواراً متصلاً في صفوف الحركة الوطنية السودانية واتصالات مستمرة مع دولتي الحكم الثنائي أجراها السودانيون بحنكة دلت على جلاء بصيرتهم ومضاء عزمهم لتحقيق الاستقلال دون إراقة دماء. فبعد جلاء قوات دولتي الحكم الثنائي من السودان تقرر مصير السودان في حقيقة الأمر في شهر ديسمبر عام 1956، وتجلت في هذه الظروف التاريخية براعة الرئيس إسماعيل

الأزهري، والأستاذ محمد أحمد محجوب ورحابة فكر السيدين علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي وصلابة القوى السياسية والثقافية والاجتماعية. ففي رد على سؤال من أحد أعضاء البرلمان للسيد إسماعيل الأزهري، قال "سنعلن استقلال السودان من داخل هذا البرلمان في يوم الاثنين إن شاء الله". وفي ذلك اليوم التاسع عشر من ديسمبر اتفق الجميع على كيفية إعلان الاستقلال من داخل البرلمان.

في يوم الاثنين 19 ديسمبر 1955، عقد مجلس النواب جلسته الثالثة والأربعين في دورته الثالثة وكانت أهم التفاصيل الأساسية لتلك الجلسة على الوجه الآتي: نتيجة لجدال طويل بين القوى السياسية وإصرار الاخوة الجنوبيين على الحصول على حكم اتحادي (فدرالي) قبل موافقتهم على إعلان استقلال السودان موحداً من داخل البرلمان، توصل الجميع إلى صيغة توفيقية أعلنها ميرغني أحمد زاكي الدين مقترحاً لها النص التالي:

" نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعاً نرى أن مطالب الجنوبيين بحكومة فدرالية للمديريات الجنوبية الثلاث ستعطي الاعتبار الكافي بواسطة الجمعية التأسيسية".

وأجيز ذلك الاقتراح بالإجماع ووقف محمد أحمد محجوب بعد أن ثناه النائب الجنوبي بنيامين لوكي قائلاً:

" لقد انطبعت الديمقراطية في أذهان أبناء هذا الشعب. وهم لا يقدمون على عمل أي شئ إلا بالإقناع والاحتكام بعد ذلك إلى مؤسساتهم الديمقراطية التي تنصاع لرأي الأغلبية مع احترامها وتقديرها لرأي الأقلية".

أما مبارك بابكر زروق زعيم المجلس، وأحد القادة البارزين في الحزب الوطني الاتحادي، فإنه قد أفاض في الحديث في وحدة السودان وتنوعه وقال: "وحدة تبدو كالخيال ولكنها صخرة صلدة، وتبدو كالحلم ولكنها حقيقة ماثلة، وتبدو كالخرافة ولكنها فكرة عميقة الجذور... سوف تقوم الجمعية التأسيسية قريباً لتضع دستور السودان ولا

شك أن أعضاءها، وفيهم ممثلو الجنوب سوف يعطون مطالب الجنوب الحقة المشروعة كل عناية وتقدير، ما دام كيان السودان قائماً ووحدته ثابتة".

وفي ختام هذه المداخلات أجيز بالإجماع اقتراح مراعاة المطالب الجنوبية لدى وضع الدستور على يد الجمعية التأسيسية.

ثم وقف العضو عبد الرحمن محمد إبراهيم دبكة مقترحاً:

"نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعاً نعلن باسم شعب السودان أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ونرجو من معاليكم (والمقصود هنا الحاكم العام) أن تطلبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الإعلان فوراً.

وأجيز الاقتراح بعد تثنيته بالإجماع. ثم نهض السيد حسن جبريل سليمان مقترحاً:

"بما أنه يترتب على الاعتراف باستقلال السودان قيام رأس دولة سوداني فإنه من رأي هذا المجلس أن ينتخب البرلمان لجنة من خمسة سودانيين لتمارس سلطات رأس الدولة بمقتضى أحكام دستور مؤقت يقره البرلمان الحالي حتى يتم انتخاب رأس الدولة بمقتضى أحكام الدستور السوداني النهائي. كما أنه من رأي هذا المجلس أن تكون الرئاسة في اللجنة دورية كل شهر وأن تضع اللجنة لائحة لتنظيم أعمالها". وأجيز الاقتراح بالإجماع. ثم تقدم العضو محي الدين الحاج حمد مقترحاً قيام جمعية تأسيسية منتخبة تضع الدستور النهائي للسودان وتقره وكذا قانوناً للانتخابات، وكان نص الاقتراح كالآتي:

"إنه من رأي هذا المجلس أن تقوم جمعية تأسيسية منتخبة لوضع وإقرار الدستور النهائي للسودان، وقانون الانتخابات للبرلمان السوداني المقبل".

وبنهاية هذه الجلسة التاريخية أعلن عن جلسة أخرى بالرقم 53 في الأول من يناير 1956. وفي تلك الجلسة أعلنت موافقة حكومة مصر وحكومة بريطانيا على

استقلال السودان. وبإعلان هذه الموافقة رفعت الجلسة التي عقدت لهذا الغرض فقط لا غيره. وخرج البرلمان كله في موكب تحيطه الجماهير إلى سرايا الحكم الاستعماري، سرايا الحاكم العام البريطاني. فطوي إلى غير رجعة علما الحكم الثنائي. وبإرادة أهل السودان رفع السيد إسماعيل الأزهري، رئيس الوزراء والسيد محمد أحمد محجوب زعيم المعارضة علم السودان المستقل كامل السيادة. فتعالت الهتافات وتحدرت من عيون الرجال دموع الفرح والانتصار لا الخذلان. وعلت كذلك زغاريد بعض النسوة. لقد كانت تلك لحظة اختصرت الكثير الطويل وحدثت عن الأمل الممتد العريض. كانت لحظة الاندحار والانتصار. اندحار التسلط الأجنبي، وانتصار الشعب الأصيل الذي صبر وصابر، وحاور وداور، وصادم، فاستجاب له القدر فعلت راية عزه ونصره ورمز استقلاله عالية خفاقة في العالمين. ونوقش دستور السودان الانتقالي (قانون الحكم الذاتي الأساسي) وأُقر في 31 ديسمبر 1955. وولدت جمهورية السودان. وقُبلت عضويتها في المم المتحدة في 12 نوفمبر 1956.

التطور السياسي بعد الاستقلال

وقع جدل أثناء الفترة الانتقالية حول مهام تولي السودانيين السلطة وتحقيق الاستقلال وبعده. فقيادات الأحزاب الكبرى "التقليدية" قد صورت المرحلة بأنها مرحلة التحرير وليست مرحلة التعمير، فأظهرت بذلك ميلاً لاستمرار البنيان الاقتصادي والاجتماعي الذي خلفه الحكم الثنائي على حاله دون كبير تغيير سوى انتقال السلطة من يد المستعمرين إلى يد السودانيين الذين ناضلوا من أجل استخلاص الحرية، على حين أن القوى الحديثة وبخاصة الحركة النقابية والمهنية كانت ترى ضرورة إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية عميقة والعمل على تحقيق العدل بين الطبقات والتركيز على إصلاح علاقات العمل وإحداث تغييرات جذرية في واقع الحياة الريفية والبدوية.

ولقد ترتب على إصرار القوى السياسية التي استولت على السلطة مواصلة رفعها لشعار التحرير، دون كبير انتباه لمسألة التعمير أي عدم إحداث أيّة تنمية اقتصادية واجتماعية جدية تطال حياة كل القوى والفئات الاجتماعية التي تتشارك الوطن، بحكم مواطنتهم فيه، وشاركت فعلاً وممارسة في معارك تحقيق الاستقلال،وأفضى إلى ظاهرتين تواصلتا بل تعاظمتا فهددتا استقرار واستمرار نظام الحكم الليبرالي الذي ورث السلطة عن الاستعمار، وهما ظاهرة اتساع الهوة بين النظام الحاكم وبين الحركة النقابية التي تعاظمت قوتها وقدرتها خلال المعارك التي خاضتها لاكتساب حقها المشروع في التنظيم وتأسيس نقاباتها اتحاداتها وكسب المشروعية لها ونتيجة مشاركتها النشطة في الحركة السياسية الوطنية. كما أفضى تفرد المجموعات التي استفادت من المكانة المتميزة التي كسبتها أثناء فترة الحكم الثنائي وبسبب التوزيع المختل للموارد الذي حدث أثناء ذلك الحكم، إلى تواصل اختلال التوازن في التنمية وعدم المساواة الذي خلقه وخلَفه الحكم البريطاني، خاصة في جنوب السودان وبعض مناطق الشمال.

إن هذا الذي نقول لا يقدح في الأفراد أو في إخلاصهم وإنما يشير إلى عجز النظام الموروث والمتواصل عن إحداث التغييرات المطلوبة في هياكل الاقتصاد والمجتمع والسلطة برغم الاعتراف اللفظي بعدم التوازن والوعد بإصلاح الأحوال في خطب السياسيين الحاكمين وفي برامج أحزابهم. ولعل المدقق في برامج الأحزاب التي ظهرت بعد مواصلتها نشاطها نتيجة انتصار ثورة أكتوبر ونهاية الحكم العسكري يرى أنها قد تبارت وزايدت على بعضها البعض في إظهار اشتراكيتها مسايرة لروح العصر والأوضاع السائدة حديثة الاستقلال من ناحية، وإرضاء لجموع المواطنين التي علقت آمالاً عريضة على نيل الاستقلال الوطني. فمن حزب تحدث عن تبنيه للاشتراكية العلمية وآخر يعبر عن إيمانه بالاشتراكية الإسلامية وثالث يتحدث عن ضرورة تبني اشتراكية نابعة من واقعنا ورابع يتحدث عن اشتراكية سودانية أصيلة. الكل صار

اشتراكياً ما بين ليلة وضحاها. وكثير من تفاصيل ما ورد في تلك البرامج يأتي معارضاً لدلالة العنوان. وإن اتسقت العبارات والدلالات، تقع المفارقة بين القول والعمل.

إضافة إلى مظاهر الصراع التي أشرنا إليها، أدى الضيق بعجز نظام الحكم على إحداث تغييرات جدية في حياة غالبية المواطنين، وإحساس المناطق الريفية خاصة، بأن الوعود التي تبذلها الأحزاب الكبرى لا تجد طريقها إلى التنفيذ إلا في القليل النادر وأنها وإنما تطلقها في سخاء لكسب أصوات الناخبين دون توافر الجدية الكاملة للبر بها بعد انتهاء الانتخابات.

ولكن ينبغي ألا نقلل من أهمية بعض الإنجازات الأساسية التي حققتها التجربتان البرلمانيتان اللتان سبقتا عهد الرئيس نميري ولعل أهمها هو المحافظة على قدر واسع من الحرية السياسية وحرية التعبير والتنظيم وإن شاب التجربتين في بعض مراحلهما ضيق الليبراليين القائمين على الحكم بنتائج الحريات الليبرالية، فسنوا القوانين التي تحد منها بل وصل الأمر إلى زيادة عدد الدوائر الانتخابية لتضمن غلبة للأحزاب الحاكمة بزيادة عدد الدوائر خاصة في مناطق نفوذها. كما حدث في قانون الانتخابات لعام 1958 الذي زاد عدد الدوائر الانتخابية من 92 إلى 173 دائرة.

ومن الإفرازات الفادحة التي ترتبت على عدم التوازن تفاقم مشكلة الجنوب وظهور المزيد من الحركات الإقليمية التي ظهرت أساساً، في تقديرنا، للمطالبة بمزيد من التنمية وبسط الخدمات الأساسية. ولكنها وقعت فريسة لجنوح بعضها إلى العنف من ناحية، إضافة لمسارعة بعض الحكومات المتعاقبة إلى اتهامها بالعنصرية. وكان من المهددات لنظام الحكم ظهور مجموعات من الضباط الأحرار في الجيش وسعى بعض الأحزاب إلى تأسيس نفوذ لها في صفوف القوات المسلحة، وكذا بعض الحركات الإقليمية. ولعل هذا السعي قد جاء متأثراً بالانقلابات العسكرية التي ظهرت في بلاد الشام ومصر. وكذا ظهور بعض أجنحة ناقدة لقياداتها ومصادمة لها أحياناً، بل أسهم بعض نواب الحزب الوطني الاتحادي في إسقاط حكومته داخل الجمعية التأسيسية. كما

أن بعض المجموعات كانت غير راضية عن تعمق التأثير الطائفي داخل الأحزاب وقبول القيادات لسعي الزعامات الدينية للهيمنة على الحزب بل إن بعض القيادات الشابة قد كانت ضجرة بما أسمته احتضان القيادة لبعض العناصر الفاسدة والرجعية واختيارها للمواقع الوزارية. كل هذه العوامل قد تضافرت في شل قدرات الأحزاب التقليدية وجعلتها قاصرة عن تحقيق المطالب التي نادت بها هذه الجماعات التي ناصبت هذه الأحزاب والقيادات العداء وتلك التي ظهرت داخل صفوفها، أو سعت إلى حجب ثقتها فيها من تلقاء التنظيمات الإقليمية. وتفاعل ذلك كله مع علل النشأة التي أشرنا إليها في موقع متقدم من هذه الدراسة، وهشاشة البنية التنظيمية، وغياب البرامج والقدرات التنظيمية والتربوية القادرة على إحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية المبتغاة حتى لو كانت قيادات تلك الأحزاب مؤمنة بها. وقد دلت هذه التجربة على أنه من العسير أن نعتمد في إحداث الجديد على أدوات القديم.

<u>الفترة البرلمانية الأولى (1956-1958)</u>

لقد بدأت بعض بوادر الخلاف تشتد بين الزعامة السياسية والزعامة الدينية داخل الحزب الوطني الاتحادي قبل انتهاء الفترة الانتقالية وبداية الاستقلال في مطلع يناير 1956 إذ أغرى التفوق الكبير للحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات في أواخر عام 1953 السيد إسماعيل الأزهري بالظن، وبتشجيع من بعض العناصر داخل حزبه، بأنه يستطيع أن يتصرف بصورة مستقلة عن راعي الحزب السيد على الميرغني. ولكن هذه التوجهات الجديدة داخل الحزب قد وجدت معارضة ومقاومة من راعي الحزب ويبدو أنه قد أضمر في نفسه السعي إلى إبعاد الأزهري عن السلطة خاصة بعد أن فصل الأزهري ثلاثة من أقرب الشخصيات إلى السيد على الميرغني من حكومته في آخر عام 1954. وتواصل عمل الأزهري للتخلص من المقربين من السيد على الميرغني،

ففصل السيد محمد نورالدين من الوزارة. وضاعف من حدة الخلاف بين الرجلين إصرار السيد على الميرغني على عرض مسألة تقرير المصير في استفتاء شعبي ولكن السيد إسماعيل الأزهري كان يرى أن هذا الأمر من حق البرلمان وحده. وأجرى اتصالات مع قيادات حزب الأمة لكسبها إلى صف إسقاط فكرة الاستفتاء الشعبي. ولما قدَّر السيد على الميرغني أن تحدي الأزهري له قد تصاعد وطفح الكيل سعي إلى لقاء السيد عبد الرحمن المهدي بعد قطيعة ومناجزة زادت عن العشرين عاماً. وظهر اتجاه إلى تشكيل حكومة قومية لم يستطع الأزهري مقاومته، بعد أن قاومه أول الأمر، واستطاع أن يمسك بأزمة السلطة إلى يوم إعلان الاستقلال من داخل البرلمان في ديسمبر 1955، ورفع علم الاستقلال في الأول من يناير 1956 بمشاركة محمد أحمد محجوب كما أشرنا. ولكن بتزايد المطالبة بتشكيل الحكومة القومية حتى وسط بعض وزرائهم المقربين من السيد على الميرغني، شكل الأزهري في فبراير 1956 حكومة قومية شاركت فيها كل الأحزاب الرئيسية. غير أن هذا لم يخفف الخلافات المستعرة داخل الحزب الوطني الاتحادي فقاد ذلك إلى ظهور حزب سياسي جديد منسلخ عن حزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي بمباركة السيد على الميرغني. وبلقاء السيدين. وإزاء إصرارهما على التحكم معاً في السلطة، اضطر الأزهري إلى تقديم استقالته وتشكلت حكومة ائتلاف من حزبي الشعب الديمقراطي والأمة بقيادة عبد اللـه خليل عرفت بحكومة السيدين. وهكذا أُقصي الأزهري وحزبه عن السلطة وظل بعيداً عنها ولكنه لم يبق صامتاً كما لم يعادِ المؤسسة التقليدية بكاملها أو يتخذ موقفاً مناهضاً لها فالتف حوله عدد من أقوى قيادات القبائل وأبرزها أمثال محمد أحمد أبوسن ناظر الشكرية، ومحمد صديق طلحة ناظر البطاحين، وإبراهيم فرح ناظر الجعليين، ونفر من خلفاء الطريقة الختمية وبعض من قيادات الطرق الصوفية. وقد مكن بقاء الحزب الاتحادي في المعارضة عامين من اتخاذ مواقف أكثر شجاعة ورفضاً لتدخل الطائفية في السياسة، وسعى ذلك الحزب إلى تمتين علاقاته مع النقابات والاتحادات

المهنية وقوى اليسار بعامة ورفع الحزب شعار " لا قداسة في السياسة "، بل كون جبهة مع الحزب الشيوعي واتحاد نقابات العمال، واتحاد المزارعين والحزب الفدرالي الجنوبي وعدد من اتحادات الطلاب. وجاء ميثاق تلك الجبهة أكثر تطرفاً من كل المواثيق السابقة التي صدرت عن الأحزاب والجماعات السياسية السودانية، إذ تضمن إلغاء القوانين المقيدة للحريات ورفض المعونة الأمريكية والعمل على التزام السودان بالحياد الإيجابي في سياسته الخارجية وصياغة دستور ديمقراطي وتطبيع العلاقات مع مصر.

وفي الجانب المقابل، شرعت الحكومة الائتلافية التي كونها السيدان (حزب الشعب الديمقراطي وحزب الأمة) في اتخاذ العديد من الخطوات التي تضمن لها الاحتفاظ بالسلطة فعدلت قانون الانتخابات قبيل إجراء الانتخابات العامة في عام 1958. ومن أهم ما أُدخل في ذلك القانون الانتخابي من تغييرات:

أ- إلغاء دوائر الخريجين.

ب- إلغاء شرط الإلمام بالقراءة والكتابة للناخبين في دوائر مجلس الشيوخ.

ج- إدخال المرونة في المواد المتعلقة بالحصول على الجنسية السودانية (وتيسير الحصول عليها).

ولعل أخطر قرار تم اتخاذه في تلك الانتخابات هو إعادة رسم الدوائر الانتخابية وزيادتها من 92 إلى 173 دائرة كما سبقت الإشارة إليه. وكانت الزيادات الكبيرة التي تمت في عدد الدوائر في المديريات التي يتمتع فيها حزبا الائتلاف بنفوذ كبير.

نظام الفريق عبود 1958-1964

لقد صار من المعلوم والمشاع أن استلام الجيش السلطة في صبيحة 17 نوفمبر عام 1958 كان عملية تسليم وتسلم وأن السيد عبد اللـه خليل رئيس الوزراء يومذاك

وبحكم نشأته العسكرية لما رأي نذر زوال سلطته، عند ما علم بأن مفاوضات قد جرت في اجتماع عقد بين الأزهري والشيخ على عبد الرحمن في القاهرة لتشكيل ائتلاف جديد بين حزبيهما، وجد ضالته في الإيعاز للفريق إبراهيم عبود لاستلام السلطة استباقاً لحدوث ذلك الائتلاف. فعل السيد عبد اللـه خليل ذلك بالرغم من معرفته أن مفاوضات أخرى كانت تجرى بين حزبي الأمة والوطني الاتحادي في اتجاه الائتلاف كذلك. ولعله رأي في حدوث أي من الائتلافين فقده لموقعه كرئيس لمجلس الوزراء. ولعل العجيب في الأمر أن زهد عبد اللـه خليل في مواصلة الائتلاف مع حزب الشعب برئاسة الشيخ على عبدالرحمن، ومفاوضات الأزهري مع الشيخ على عبد الرحمن جمع بينهما أمر واحد هو الموقف من المعونة الأمريكية. الشيخ على عبد الرحمن كان يقود حملة معارضة قبول المعونة الأمريكية داخل الحكومة الائتلافية بين حزبه وحزب الأمة، على حين أن عبد اللـه خليل كان يصر على قبول تلك المعونة. ولما كان الحزب الوطني قد سبق له أن أعلن رفض المعونة الأمريكية في برنامج الجبهة التي شكلها مع قوى اليسار، رأى السيد على عبد الرحمن في هذا الرفض من قبل حزبه ومن قبل الحزب الوطني الاتحادي عنصر تقارب بين الحزبين.

ولقد اتضح أنه في عشية 16 نوفمبر قد تم اتفاق بالفعل بين الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة على تشكيل حكومة ائتلافية جديدة تعلن في جلسة افتتاح البرلمان في صبيحة اليوم التالي. ولكن تلك الجلسة لم تنعقد حتى يومنا هذا. إذ إن الجيش كان أسرع في تسلم السلطة في الصباح الباكر من ساعة افتتاح البرلمان.

لقد كتب البروفيسور ب.م هولت في مؤلفه " تاريخ السودان الحديث" عن لحظة تسلم الجيش للسلطة وقال " إن السلطة قد انتقلت من يد مجموعة من السياسيين إلى يد حفنة من العسكريين دون أن تجد من يذرف عليها دمعة واحدة". ولقد تحدث الفريق إبراهيم عبود أمام لجنة التحقيق في أحداث نوفمبر 1958 مؤكداً الاتصالين اللذين تما بينه وبين عبد اللـه خليل في شأن إنقاذ الجيش البلاد من التدهور وحالة الفوضى التي

تعيشها، والرسالة التي بعث بها إليه السيد زين العابدين صالح وحضور السيد عبد اللـه خليل للفريق إبراهيم عبود مرة ثانية وكانت تلك هي المرة التي ذكر له فيها الفريق عبود أن ساعة الصفر ستكون قبل افتتاح البرلمان فرد عليه السيد عبد اللـه خليل بقوله " أعانكم اللـه". ويبدو أن السيد عبد اللـه خليل كان يغلب عليه ظن أن تدخل الجيش سيضمن له البقاء في الحكومة ولكن مواقف الجيش وقراراته التاليات خيبت ظن الرجل.

إن السيد عبد اللـه خليل من فرط ثقته بأن الجيش سيبقي عليه في السلطة أسرَّ لبعض أصدقائه أن شيئاً لم يتغير وأن السياسات ستكون باقية كما هي، وستسمعون من خلال المذياع غداً تشكيل حكومة جديدة تضم ثمانية وزراء من حزب الأمة، وأربعة من الحزب الوطني الاتحادي، وواحد أو اثنين من حزب الشعب الديمقراطي. ولعل هذا قد كان اتفاقه مع قيادة الجيش ولكن جنرالات الجيش قد اتخذوا مساراً آخر وقرروا أن يكون لهم دور أكبر في السلطة وألا يركنوا إلى المدنيين. ففي 17 نوفمبر أعلن عن تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة المكون من ثلاثة عشر من كبار ضباط الجيش كما خصصوا لأنفسهم سبع حقائب وزارية.

ولما حاول الفريق عبود طمأنة القوى التقليدية بتضمين بيانه الأول سياسات تنسجم مع سياسات تلك القوى التقليدية التي ضاقت ذرعاً بمسلك النقابات والأحزاب اليسارية، كافأته زعامات تلك القوى فأصدر السيد عبد الرحمن المهدي بياناً شابه ما أدلي به الفريق عبود في كثير من مقاطعه، خاصة فيما يتصل بشجب الأحزاب وعجز النظام الذي أخرجه الانقلاب من السلطة، حيث ورد في بيان السيد عبد الرحمن ما يلي:

"يؤسفني أن أقول إن السياسيين الذين قادوا الأحزاب السياسية قد فشلوا جميعاً، ولم تنجح أي من الحكومات الأربع التي تعاقبت على كراسي الحكم، وأصيب الشعب السوداني بالإحباط، وها هو يوم الخلاص، فقد هب رجال الجيش وأمسكوا بمقاليد الأمور ولن يسمحوا بالتردي وبالفوضى والفساد وبالعبث بهذه البلاد. ولقد من اللـه

علينا برجل يقود الحكومة بالحق والصرامة، فأبشروا بهذه الثورة المباركة واذهبوا إلى أعمالكم بهدوء وثقة لتأييد رجال الثورة."

أما موقف السيد على الميرغني من تأييد نظام الرئيس عبود فقد كان متحفظاً وحذراً وإن هدف إلى إظهار التأييد. ومرد هذا في تقديرنا إلى خشية السيد على الميرغني ، وقد علم بالدور الذي أداه السيد عبد الله خليل رئيس الوزراء في مباركة هذا الانقلاب وأن يكون هذا النظام الجديد ذراعاً عسكرياً لحزب الأمة فانعكس ذلك في رسالته التي بُثت بعد استيلاء الجيش على السلطة:

"لقد سمعنا بأن الجيش السوداني قد تولى مقاليد الحكم في البلاد، ونأمل أن تؤدي نوايا وجهودات الجيش إلى نشر الأمن والاستقرار في ربوع البلاد والطمأنينة في أوساط الشعب. ونسأل الله أن يؤدي ما حدث إلى الخير والنجاح وأن يلهم الذين تحملوا المسؤولية إلى السداد".

لقد جاء هذا التأييد مطلقاً، وحذراً من قبل السيدين رغم أن الرئيس عبود قد حل كل الأحزاب والنقابات وعطل الصحف. ويرى البعض أن مواقف حزب الأمة قد نبعت من عوامل عديدة أهمها خشية التقاء الاتحاديين، الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي، في حكومة ائتلافية جديدة، تخرج حزب الأمة من السلطة، وتعيين اثنين من قادة حزب الأمة البارزين في مجلس الوزراء الجديد ووجود اللواء أحمد عبد الوهاب، رجل النظام القوي في المجلس الأعلى الذي يقف على قمة النظام، إضافة إلى إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قراره بقبول المعونة الأمريكية التي سبقه حزب الأمة بالدعوة إلى قبولها.

غير أن بعض التحركات داخل القوات المسلحة والتغييرات في بنية المجلس الأعلى وفي مجلس الوزراء نتيجة لذلك قد بدأت في تقطيع حبال الود بين حزب الأمة والنظام الجديد. فلقد تحرك ضابطان هما الأميرلاي عبد الرحيم شنان قائد القيادة الشمالية، المعروف بقربه من الختمية، والأميرلاي محي الدين أحمد عبدالله قائد القيادة

الشرقية، القريب من الحزب الوطني الاتحادي، وحرّكا قواتهما إلى الخرطوم وطالبا بإعادة تشكيل المجلس. فنتج عن حركتهما، التي استهدفت اللواء أحمد عبد الوهاب، إخراجه من المجلس الأعلى وانضم إليه شنان ومحي الدين بعد أن كانا قد فُصلا من المجلس في مايو 1959 حين حاولا إقصاء اللواء حسن بشير نصر من المجلس. دفع كل ذلك السيد الصديق المهدي الذي خلف والده في قيادة الأنصار، إثر وفاته في عام 1958، إلى أن يتخذ موقف المعارضة، خاصة وأنه كان منذ البداية يرى أن يكون دور العسكريين محدوداً ولفترة زمنية وجيزة. وتعزيزاً لدوره في الحركة السياسية المعارضة للنظام، شارك السيد الصديق في تأسيس الجبهة الوطنية في عام 1960 وأعلنت تلك الجبهة التزامها باستعادة النظام المدني وجاءت مذكرتها التي رفعتها إلى الحكومة في نوفمبر من ذات العام مجلية لهذا الالتزام، إذ طالبت بعودة الجيش إلى ثكناته، وتشكيل حكومة مدنية انتقالية، وإجراء انتخابات عامة للجمعية التأسيسية. ولكن تغييراً حدث نتيجة رحيل السيد الصديق المهدي المفاجئ في عام 1961 أدى إلى أن تتخذ قيادة الأنصار الجديدة ممثلة في الإمام الهادي المهدي موقفاً مهادناً من النظام تجلي في إعلان إمام الأنصار الجديد هذا الموقف.

إن التغير الذي حدث في موقف الأنصار من نظام الرئيس عبود، من البرود إلى المعارضة، خاصة في أيام قيادة السيد الصديق المهدي إضافة إلى عوامل أخرى، يرجع إلى تغير في موقف الختمية من زعيمهم. وانطلاقاً من التنافس التاريخي بين هاتين الطائفتين وزعيميهما. ومن العوامل الإضافية التي قرَّبت بين الختمية والنظام، انتهاج نظام الرئيس عبود سياسة خارجية غير منحازة. فاعترف بجمهورية الصين الشعبية وأنشأ علاقة دبلوماسية معها كما شرع في تقوية العلاقات مع مصر ووقع اتفاقية مياه النيل الجديدة في عام 1959. إن كلاً من الطرفين نظام الرئيس عبود والختمية قد صار محتاجاً إلى علاقة متينة متبادلة. فالنظام يرى في سند الختمية له عنصر قوة وأن تأييده له يعين النظام في السلطة وصموده أمام محاولات اقتلاعه. وظهر ذلك جلياً حينما

رفعت الجبهة الوطنية مذكرتها المطالبة بعودة الحكم المدني في عام 1960 فعارضها الختمية بعريضة تأييد للنظام عرفت بـ: " عريضة كرام المواطنين" التي كان من بين موقعيها قيادات بارزة في حزب الشعب الديمقراطي وعلى رأسهم الشيخ على عبد الرحمن الضرير ومحمد نور الدين. ولقد أدى الرجلان، وبعض أنصارهما، دوراً هاماً في مؤسسات المشاركة المدنية التي أنشأها النظام في عام 1963، نتيجة توصيات ما عُرف بلجنة أبورنات. وكان الفريق إبراهيم عبود قد شكل هذه اللجنة في أغسطس 1959 برئاسة رئيس القضاء آنذاك مولانا محمد أحمد أبورنات لإعداد توصيات في " أفضل السبل لمشاركة الشعب في الحكومة". وبعد ثلاثة أشهر من تشكيلها، رفعت اللجنة توصياتها التي لم تدخل حيز التنفيذ إلا في عام 1983. ولقد أوصت تلك اللجنة بإقامة نظام يرتكز على ثلاثة مستويات، قاعدته مجالس المديريات والتي تنتخب انتخاباً مباشراً ويُصِّعد كل مجلس من مجالس المديريات التسع ستة مندوبين إلى المجلس المركزي الجهاز التشريعي، فيكون ممثلو المديريات في المجلس المركزي أربعة وخمسين مندوباً يضاف إليهم ثمانية عشر عضواً يختارهم رئيس المجلس العسكري العالي، ويكون الوزراء أعضاء في المجلس بحكم مناصبهم. ولقد خُص المجلس المركزي بمهمتي التشريع وصياغة الدستور. ويعتبر نظام مجالس المديريات الذي ابتدعه السيد محمد أحمد أبورنات خطوة متقدمة في تطوير الحكم المحلي.

ولما كانت الأحزاب قد حُلَّت، جرت الانتخابات على أساس شخصي فلم يتيسر للمرشحين إعلان هويتهم السياسية رغم انتماء بعضهم لتلك الأحزاب المحلولة. ولقد جاءت تركيبة عضوية المجلس المركزي أكثر تقليدية من برلماني 1953 و 1958. وقد شكل زعماء القبائل 31% من عضوية المجلس، والإداريون 22%، والتجار 21%، والمزارعون 14% والزعماء الدينيون 12%.

إن من أكبر سلبيات السياسة السودانية، وتحليل المواقف فيها الإطلاق والتعميم. فإن اتخذ الساسة موقفاً من نظام ما ركزوا على ذكر مثالبه وقد يضيفون إليها من نسج

خيالهم، وينكرون كل فضل له، ويسعون إلى دفع الناس إلى تجاهل ذلك الفضل. ولكننا إذا نأينا عن هذه النظرة الموغلة في التعميم والتحيز نستطيع أن نتبين بعض الإيجابيات الهامة في نظام الرئيس عبود وكذلك بعض الأخطاء الجسيمة، وكذلك إيجابيات صورها التحيز في عداد السلبيات. فإنه يسجل لنظام الرئيس عبود أنه قد أدخل الصناعات الوسيطة في الاقتصاد السوداني كصناعة السكر والنسيج وتعليب الفاكهة وتجفيف الألبان والبصل وصناعة الكرتون والتوسع في الصناعات الغذائية بما فيها إنتاج زيوت الطعام ومد الطرق وتوصيل خط السكة حديد إلى نيالا وواو، وإنشاء الخطوط البحرية السودانية بالتعاون مع يوغسلافيا(السابقة). كما أنه قد اجتهد في انتهاج سياسة خارجية غير منحازة، ففي حين أنه قد قبل بالمعونة الأمريكية فإنه قد اعترف بالصين الشعبية وأعلى كل شعارات مؤتمر باندونق الذي أسس حركة عدم الانحياز. كما أن الأستاذ أحمد خير، صاحب المبادرات الوطنية بدءاً بمؤتمر الخريجين، ووزير الخارجية طوال عهد الرئيس عبود، قد ابتدع دبلوماسية التنمية وعمل على توظيف الدبلوماسية السودانية لحماية مصالح السودان وتحقيق التنمية وجلب الاستثمارات إليها.

ومن الأمور التي كان يمكن لها أن تصور كإيجابيات، وهي كذلك، سودنة الكنيسة السودانية، وتعريب التعليم العام في الجنوب. إن الذي ينظر موضوعياً لهذين الإجراءين يرى أنهما يصبان في مصلحة الوطن. وأن تعريب التعليم يُمكِّن المواطنين من أبناء جنوب الوطن من الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي بل والوظيفي على امتداد الوطن كله عِوض حصرهم في مديرياتهم الثلاث. إن الفهم والتصوير الخاطئين لتعريب التعليم على أساس أنه طمس للهوية الجنوبية فيه تجنٍ كبير على الحقيقة. ولكن تضافر على طمس هذه الحقيقة سوء الإخراج وعدم التمهيد الكافي من قبل الحكومة من ناحية، وسوء القصد الذي فُسر به الأمر من قبل معارضي الحكومة وبخاصة من بعض القيادات الجنوبية والجهات الأجنبية التي سعت إلى إزكاء نار التمرد من ناحية أخرى. ولكن الخطيئة الكبرى التي أضافها نظام الرئيس عبود إلى

بطئه في استعادة الديمقراطية، وظلت عالقة في الوطن إلى زماننا هذا هي اعتماد الحل العسكري كوسيلة مثلى للتعامل مع قضية الجنوب. وهذا أمر سيأتي تفصيله عند تناول قضية الجنوب في باب نخصصه لموضوع السلام في البلاد.

الفترة البرلمانية الثانية 1964-1969

تصاعدت الحركة المعارضة للحكم العسكري وأعان تفاقم الوضع في الجنوب على تمحور معارضة النظام حول قضية الجنوب وانعقدت لها الندوات، بل أن الحكومة ذاتها قد طلبت آراء المواطنين في حل قضية الجنوب. وقد حضر الندوة التي نُظمت في قاعة الامتحانات بجامعة الخرطوم في الأسبوع الأول من أكتوبر 1964 عدد من وزراء الحكومة غير أن الأساتذة الذين شاركوا فيها (الدكتور حسن الترابي والأستاذ أحمد عبد الحليم) إضافة إلى ممثلي المدارس السياسية المختلفة بين الطلاب والأستاذ عثمان خالد لم يقصروا حديثهم على قضية الجنوب ووجهت المناقشات هجوماً صريحاً على سياسات الحكومة العسكرية وتناولت مسألة الديمقراطية والحريات والأوضاع الدستورية. وكانت قد عُقدت ندوات أخرى قبل ذلك في حرم الجامعة وخارجها. ولكن صدر الحكومة قد بدأ يضيق فأصدرت وزارة الداخلية أمراً في العاشر من أكتوبر 1964 يمنع إقامة المزيد من الندوات العلنية حول أوضاع الجنوب داخل الحرم الجامعي. ولكن يبدو أن أوان الإصغاء إلى أوامر الحكومة قد انقضى، فرد اتحاد طلاب جامعة الخرطوم على بيان وزير الداخلية في خطاب وجهه له في 14 أكتوبر 1964 منتقدين الحكومة لأنها: "قد سلكت أسلوب البطش والإرهاب في معالجة هذه القضية فعمدت إلى تكوين لجنة من الموظفين لا تملك صلاحيات لمناقشة الأوضاع القائمة ودعت المواطنين إلى إعانتها بمد آرائهم زاعمة أنه لن يُضار أحد بما يبديه وأن

للمـواطنين أن يطمئنـوا وقـوانين الطـوارئ مسلطة علـى الرقـاب؟ وكيـف تنـاقش قضـية الجنوب بمعزل عن مناقشة الأوضاع الدستورية وقضية الحريات".

واحـتج خطـاب الطـلاب علـى تعـدي قـوات الشـرطة علـى الحـرم الجـامعي ومصـادرة حريـات الطـلاب، وأدان ذلـك جميعـاً وأكـدوا أن اتحـاد الطـلاب يـرى "أن كـل هذه الأحداث إنمـا تؤكـد حقيقـة كبـرى هـي ضـرورة عـودة الحيـاة الديمقراطيـة للـبلاد. ذلـك رأينا الذي ندعو إليه منذ أن أعلناه قبل خمس سنوات، ولـم تزدنـا الأيـام بـه إلا إيمانـاً، ولـن يزدنا العنف إلا عنفواناً".

وكانـت النـدوة الفاصـلة فـي مسـاء 21 أكتـوبر 1964. إذ أن اعتقـال الحكومـة لأعضاء لجنة اتحاد طلاب الجامعة لم يزد الطلاب إلا عنفواناً كمـا ذكـروا فعقدوا فـي تلـك الليلـة نـدوتهم فـي داخليـات سكنهم، بعـد أن منعـوا عـن عقـدها فـي دار اتحـادهم. فاقتحمـت الشـرطة الحـرم الجـامعي، ودعـت الطلبـة إلـى التفـرق ولـم يتفرقـوا فـأمطرتهم بوابـل مـن الرصـاص وسـقط القرشـي شـهيداً، فكـان صـعود روحـه إلـى بارئهـا إيـذاناً بسـقوط ذلـك النظـام. ومنـذ تلـك الليلـة التـي حُـول فيهـا جثمـان الشـهيد إلـى مشـرحة مستشـفي الخرطـوم وحُـول إخوتـه الآخـرون إلـى العـلاج فـي ذلـك المستشـفي، رابـط الأسـاتذة والطـلاب حـول المشـرحة لكـي لا تخـرج الشـرطة الجثمـان منهـا. وفـي صـباح الخمـيس 22 أكتـوبر مـلأت الجمـاهير سـاحات المستشـفي وكـل الشـوارع المحيطـة بـه وحمـل أسـاتذة الجامعـة وطلابهـا جثمان الطـالب الشهيد أحمد القرشـي لأداء الصـلاة عليـه فـي ميدان عبـد المـنعم تمهيداً نقلـه إلـى قريــة "القراصــة" مسـقط رأســه. وبعـد أداء الصــلاة التــي أم المصـلين فيهــا السـيد الصـادق المهـدي، عمـت الميـدان مظـاهرات عارمـة قـذف الشـعب فيهـا سـيارات الجـيش والشـرطة بالحجـارة وأشـعل النيـران فـي بعضـها. وامتـدت المظـاهرات طـوال ذلـك اليـوم نهـاره وليلـه وتوجـه بعضـها إلـى المـراقص الليليـة والخمـارات وبيـوت الـدعارة فهشـمها وأشـعل فيهـا النيـران. وفـي نهـار الجمعـة التـالي 23 أكتـوبر تفـرق الطـلاب داخـل مسـاجد العاصـمة ومـدنها الـثلاث يهتفـون بسـقوط النظـام. وتخـرج المظـاهرات ويسـود العنـف

وتقذفهم الشرطة بالقنابل المسيلة للدموع. وشهد يوم السبت 24 أكتوبر موكب القضائية الشهير الذي شارك فيه القضاة والمحامون وبعض من أساتذة جامعة الخرطوم واعترضت الشرطة سير الموكب وأرادت تفريقه. ولما كاد الأمر ينفلت وأشهرت الشرطة سلاحها في وجه الموكب، انبرى لفض الموقف المحامي عبد المجيد إمام فأمر قائد الشرطة قرشي فارس بالانصراف بجنوده وإلا ألقي القبض عليه وعلى من معه، فأنصاع الضابط لأمره. واتصل مولانا أبورنات بالفريق عبود وتوسط لديه بينه وبين هذا الموكب الذي ضم هذه النخبة وأوضح له فداحة العواقب التي ستترتب على إصرار الشرطة على تفريقه أو منعه من التحرك. فقبل الفريق عبود أن يختار الموكب ممثلين له لرفع العريضة التي أعدها القضاة والمحامون والتي جاء فيها:

"نحن رجال القضاء والمحامون نشعر بأن مسئوليتنا نحو العدالة وسيادة القانون في هذا البلد تفرض علينا أن نقرر أن حادث الاعتداء الذي وقع على طلبة جامعة الخرطوم العُزل في داخل حرم الجامعة أمر يهتز له ضمير العدالة ويتنافى والقواعد القانونية الواجب احترامها من قبل الحكومة قبل الأفراد. وفوق ذلك فإن تصرف البوليس لم يتم بناء على أمر من قاضٍ في الحوادث المؤسفة التي راح ضحيتها طالب برئ وأصيب آخرون بجراح خطيرة في ظروف قد ترقي إلى جريمة الاتهام بالقتل العمد. كما نطالب بتقديم من تثبت عليه المسئولية إلى المحاكمة الجنائية سواء كان عضواً في المجلس الأعلى أو وزيراً كبيراً كان أم صغيراً، سواء كانت العملية نتيجة عمل سلبي أو إيجابي. وبغير ذلك فإننا لن يهدأ لنا بال ولن نستطيع أن ندوس على ضمائرنا ونسكت على هذا الأمر الخطير.."

أصر الموكب على التحرك واعترضت السلطة على الموكب وأحاطت بمبنى المحكمة العليا بقواتها، فعقد القضاة والمحامون وأساتذة الجامعة ومن حضر ممثلاً لبعض النقابات المهنية اجتماعاً داخل قاعة المحكمة العليا وقرروا في تمام الساعة الواحدة والنصف ظهراً دعوة الشعب للعصيان المدني والإضراب السياسي العام.

في صبيحة الأحد 25 أكتوبر أبلغ الموظفون والعمال بدعوة الإضراب السياسي العام وشاع الخبر وخرجوا من مكاتبهم بشكل جماعي وتجمعوا في الشوارع فوجدوا نفسهم وجهاً لوجه أمام دبابات الجيش وفرق المظليين. في يوم الاثنين 26 أكتوبر اجتمع ضباط القيادات العسكرية وقرروا الانحياز إلى الشعب وأخطروا الرئيس عبود بحجبهم الولاء عن نظامه فأعلن الفريق إبراهيم عبود في مساء ذات اليوم حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء والمجلس المركزي. وكانت المظاهرات تعم الشوارع والجماهير تحيط بالقصر الذي يضم المنزل الذي يسكن فيه الرئيس عبود. ولما صعد على رأس المنزل وشاهد هذه الجموع الغفيرة أدرك أن قراره بحل المجالس الثلاثة كان صحيحاً فأعلن ذلك على المتظاهرين، فتأكد للجماهير التي نزلت إلى الشارع أن الشعب قد حقق النصر بتلقائيته وإصراره دون أن تتقدم صفوفه الزعامات السياسية القديمة. لذا تعالت الهتافات التي تُمجد الشعب ووحدته وصموده. "الشعب الشعب، انتصر الشعب، عاش الشعب، نحن الشعب، نحن القوة.." وهتف البعض " لا زعامة للقدامى".

تشكلت جبهة الهيئات من القوى النقابية ومن المثقفين والعمال والمزارعين والطلاب وصارت هذه الجبهة هي القائد الحقيقي لثورة أكتوبر دون مشاركة لقيادة الأحزاب، ولكن تلك القيادات بدأت بتمهيد طريق عودة القدامى بالتأكيد من عدم غيبتهم الكلية من مائدة قطف ثمار هذه الهبة الشعبية العاتية التي لم تكن لهم مشاركة فيها. وفي مقابل اجتماعات جبهة الهيئات أول الأمر في الجمعية الطبية وفي بعض المنازل، ثم استقرت اجتماعاتهم في جامعة الخرطوم، بدأت الأحزاب تتجمع في قبة الإمام المهدي بأم درمان وانبرت للتفاوض مع عبود وقيادات الجيش لتسلم السلطة لتكون طرفاً مقابلاً لجبهة الهيئات أو شريكاً لها وتقديم بعض الضمانات للرئيس عبود وكبار ضباط الجيش والشرطة. ولما أدركت القوى الشعبية والجماهير العريضة طبيعة المساومات التي بدأت بين رجال الأحزاب والعسكريين تجمعت في يوم الأربعاء 28 أكتوبر في نادي أساتذة الجامعة وقررت محاصرة القصر وتحركت في موكب صاخب نحوه وهي تهتف

"إلى القصر حتى النصر". وكانت تلك مسيرة حاسمة التقت فيها الجموع المتدفقة من المدن الثلاث ومن الأقاليم، مؤكدة أنها هي التي صنعت النصر حقاً ولتؤمِّن حصاد انتصارها في وجه المساومات الجارية. ولقد انعكس ذلك، حقيقة على تركيبة الحكومة التي تم الاتفاق عليها برئاسة الأستاذ سر الختم الخليفة، فكان تشكيلها من ثمانية وزراء رشحتهم جبهة الهيئات وخمسة وزراء جاءوا من الأحزاب السياسية الخمسة، أي تمثيل كل حزب بوزير واحد، وثلاثة وزراء من الاخوة الجنوبيين. وما كان للأحزاب أن تقبل هذه القسمة، ولاعتبرتها قسمة ضيزى، لولا إدراكها لضمور مساهمتها في صنع هذه الانتفاضة الشعبية التي أثبتت للعالم أن شعب السودان الأعزل من السلاح قد تمكن عبر الإضراب العام، والمظاهرات التي حملت أغصان شجر النيم، من اقتلاع السلطة من يد حكومة عسكرية. ولقد استخدمت عبارة "ضمور مساهمتها" لأنه قد يجوز لبعض الأحزاب أن تدعي أن دخولها في الجبهة الوطنية قد مهَّد لاندلاع ثورة أكتوبر، أو إدراكها لغياب دورها في النشاط الأخير الذي شارك فيه الطلاب والأساتذة والقضاة والمحامون ونقابات العمال والمزارعين والنقابات المهنية.

جدير بالملاحظة أنه بالرغم من أن الجماهير قد طرحت شعارات وردَّدت هتافات تنادي بإطلاق الحريات وعودة الديمقراطية فإنها قد أطلقت شعارات أخرى ذات دلالة اجتماعية واقتصادية، غير أن ميثاق ثورة أكتوبر قد جاء ليبرالياً ومنحازاً لقضايا الحريات الأساسية وحقوق الإنسان. فلقد نادى ذلك الميثاق بإطلاق الحريات، وإطلاق سراح المعتقلين من مدنيين وعسكريين، واستقلال الجامعة، واستقلال القضاء كمطالب أساسية. ثم فصَّل القضاة والمحامون أمر استقلال القضاء وطالبوا بإنشاء محكمة عليا تكون لها كل السلطات التي كانت لرئيس القضاء منفرداً وضُمن الميثاق بعد تعديله في الدستور في شكل ملحق له.

أعقب تشكيل الحكومة صراع مرير بين جبهة الهيئات والأحزاب ومُورست ضغوط عالية على حكومة الأستاذ سر الختم الخليفة، عبر ما عُرف

بمظاهرات يوم الأحد الدامي التي سيرها الجنوبيون. وتحركت جموع من الأنصار في يوم 6 فبراير 1965 بحجة تأمين سلامة الملكة إليزابث التي جاءت في زيارة للسودان وقـُدِر عدد هؤلاء الأنصار بثلاثين ألف مواطن. ولما تزايدت الضغوط على السيد سر الختم الخليفة في ظل حشود الأنصار التي اتجه بعضها إلى داره بالخرطوم على شاطئ النيل الأزرق شرق مباني وزارة التربية، وبروز تحالف بين حزب الأمة والوطن الاتحادي، أعلن السيد سر الختم الخليفة استقالة حكومته في 18 فبراير 1965 ثم أعيد تشكيلها من جديد في 23 من الشهر ذاته. وبإصرار من السيد سر الختم الخليفة، وضغوط من قبل الأحزاب التقليدية للتعجيل بإجراء الانتخابات، أجريت الانتخابات في الفترة 21 أبريل 1965 إلى 8 مايو 1965 وقاطع حزب الشعب تلك الانتخابات ونال حزب الأمة 75 مقعداً والحزب الوطني الاتحادي 54 مقعداً ونالت بعض المقاعد مجموعات من أحزاب صغيرة أخرى وبعض الأفراد في الدوائر التقليدية كحزب الشعب في الشمال والشرق وفي مقدمتها مؤتمر البجة الذي فاز بعشرة مقاعد وجبهة الميثاق الإسلامي التي فازت بخمسة مقاعد والمستقلون بخمسة عشر مقعداً. وقفز عدد الأعضاء الشيوعيين في الجمعية التأسيسية إلى أحد عشر عضواً ترشحوا في دوائر الخريجين وحزب الشعب. وفاز ثلاثة أعضاء في مقاعد الجمعية التأسيسية باسم حزب الشعب ولكنه رفض الاعتراف بهم.

أشعل الجنوبيون التمرد في الجنوب وأشعل الشماليون الثورة السياسية التي أطاحت بنظام الحكم العسكري باسم الجنوب كذلك.

وكان من ثمار انتصار أكتوبر انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة، في شأن الجنوب، في الفترة 16-29 مارس 1965 بقاعة البرلمان بمشاركة 18 ممثلاً لأحزاب الشمال و27 ممثلاً للجنوبيين. كما شارك مراقبون من الدول العربية والأفريقية مثلوا مصر ويوغندا والجزائر وتنزانيا وغانا ونيجيريا. ولنا عودة للتأمل في نتائج هذا المؤتمر في

الباب المخصص للسلام والمبادرات الوطنية والخارجية التي قُدمت في مسار عملية السلام.

لقد عادت الأوضاع بعد الانتخابات إلى سابق عهدها مع استثناءات طفيفة لم تؤثر بصورة جذرية في مآلات الأحوال بعد ثورة أكتوبر ولعل أبرز هذه التغييرات نشأة الأحزاب الإقليمية في شمال السودان في هذه الفترة البرلمانية الثانية، كما ظهرت نزعات إقليمية في غرب السودان. وأظهرت زيادة الأصوات التي حصل عليها المستقلون وبعض المجموعات الإقليمية والنقابيون بوادر تراخي قبضة الأحزاب السياسية القديمة على أزمّة السلطة. وربما كان أهم حدث سياسي بعد الانتخابات الأولى الانقسام الذي وقع في صفوف حزب الأمة وظهور السيد الصادق المهدي كقائد لجناح مهم من ذلك الحزب.

ولكن الصراع في الجنوب ظل على حاله رغم انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة، وهكذا عاد ذات الإطار والمشهد القديم وتعاقبت حكومات ائتلافية في إطاره، ترأس الأولى منها الأستاذ محمد أحمد محجوب على أساس ائتلاف بين حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي وترأس الثانية السيد الصادق المهدي على أساس ائتلاف بين جناحه والحزب الوطني الاتحادي ثم عاد السيد الصادق المهدي وترأس الحكومة الأخيرة في فترة الديمقراطية الثانية من مايو 1967 إلى مايو 1969 على أساس ائتلاف بين جناح الإمام الهادي من حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي.

لقد سادت السنوات التي أعقبت انقلاب مايو، الذي أنهى حكم الرئيس عبود، استقطاب حاد، فالقوى التي شكلت جبهة الهيئات تمكنت إلى حد بعيد من السيطرة على حكومة السيد سرالختم الخليفة الأولى، أصرت على مواصلة دورها ونضالها لاستكمال ما أسمته بالثورة الديمقراطية، ولتحول دون ما أسمته "الردة" عن المسار الديمقراطي نتيجة سيطرة "اليمين". ولقد كان هذا الاستقطاب ظاهراً وبدأ يتخذ أشكالاً حادة منذ أكتوبر عام 1965. ففي ذلك الشهر كانت مناسبة الذكرى الأولى لثورة أكتوبر وأرادت

الحكومة أن تنفرد بتنظيم ذلك الاحتفال بالرغم من تشكيل لجنة قومية للاحتفال بذكرى أكتوبر شاركت فيها كل القوى السياسية أحزاب ونقابات واتحادات طلابية ونسائية وشبابية، وكانت تلك اللجنة تعقد اجتماعاتها في دار اتحاد طلاب جامعة الخرطوم. ولقد شهدت تلك اللجنة منازعات متصلة بين الشيوعيين والإخوان المسلمين وكان ممثلو حزب الأمة يساندون الإخوان المسلمين في الاجتماعات الأولى من اللجنة وينبري لهم ممثلو حزب الشعب الديمقراطي وبعض مناصريهم وينحازون إلى صف الشيوعيين والنقابات. ولما تمكنت اللجنة من جمع صفها والتوافق على ترتيبات الاحتفال، أظهرت الحكومة عدم الرضا ودعا رئيس الوزراء السيد محمد أحمد محجوب إلى اجتماع بمقر مجلس الوزراء وخاطب الاجتماع بصورة حادة يؤكد فيها أن الحكومة قد جاءت وليدة انتخابات ديمقراطية وهذا يمنحها الحق في تنظيم الاحتفال. ولكن ممثلي الحزب الشيوعي وحزب الشعب والحزب الاشتراكي الإسلامي وممثل اتحاد نقابات العمال وممثلا اتحاد الموظفين والمعلمين قد أصروا على أن ينظموا احتفالاً خاصاً بالمعارضة. وكاد النقاش في ذلك الاجتماع أن يوصل الأمر إلى مجابهة تنتقل إلى الشارع لولا اقتراح تقدم به ممثل أساتذة جامعة الخرطوم دعا فيه إلى وحدة الاحتفال وأن تشارك فيه كل القوى السياسية والشعبية على قدم المساواة. ولما أصرت الحكومة على أن تسير في مقدمة موكب الاحتفال بأحزابها ثم تليها المعارضة تجدد الخلاف وتقدم ممثل أساتذة الجامعة باقتراح يقوم على أن تشير كل القوى المشاركة في الموكب بالترتيب الأبجدي لأسماء أحزابها وتنظيماتها، بعد إسقاط أداة التعبير، وأن يتقدم الموكب واحد وعشرون من طلاب الجامعة يحملون واحداً وعشرين علماً تكريماً لدورهم في تفجير الثورة في ندوتهم التي قدمت أول شهيد لتلك الثورة. فبادر السيد عبد الله عبد الرحمن نقد الله وأيد الاقتراح الذي تقدم به أساتذة الجامعة ودعا إلى نبذ الخلاف، ذلك أن هذا الاقتراح يقوم على منطق لا ينحاز إلى أي جهة فاضطر ذلك ممثلي الحكومة لقبوله ولكن الاتفاق

علـى فكـرة الاحتفـال الواحـد وكيفيـة تنظيمـه لـم تـذهب أبعـد مـن تجنـب الخـلاف فـي تلـك المناسبة وظل الاختلاف والاستقطاب يتفاقم.

وبلـغ الاسـتقطاب ذروة عاليــة فأفضــى إلــى طـرد نـواب الحـزب الشـيوعي مـن الجمعيـة التأسيسـية وحـل ذلـك الحـزب، و أصـدرت المحكمـة العليـا قـراراً بـبطلان ذلـك القـرار ولكـن الحكومـة والجمعيـة التأسيسـية التــي تسـيطر عليهـا أغلبيـة نـواب أحـزاب الحكومة رفضا قرار المحكمة ولم ينصاعا لـه، فزاد ذلك الأمر توتراً فدعا اتحـاد طـلاب جامعة الخرطوم إلى عقد مؤتمر بداره "لكافة المنظمات الديمقراطية ينعقد تحت شعار الـدفاع عـن الديمقراطيــة". وانبثـق عـن ذلـك الاجتمـاع المـؤتمر الـوطني للـدفاع عـن الديمقراطيـة فـي نـوفمبر 1965 وقد انضم اثنـان وثلاثـون تنظيمـاً لهذا المؤتمر كـان مـن بيـنهم حـزب الشـعب الـديمقراطي والحـزب الشـيوعي ومنظمــات الاشـتراكيين العربــي والحـزب الجمهـوري واتحـاد عـام نقابـات السـودان. ولقـد حرصـت وثيقـة تأسـيس ذلـك المؤتمر على توضيح عدة من المفاهيم والمواقف، فجاء في البيان:

1- إننــا لا نـدافع عـن حـزب معـين ولكـن نـود أن نؤكـد أن حـل الحـزب الشـيوعي السوداني ليس إلا مقدمـة لانتـزاع الحريـات الديمقراطيـة عن كافـة قـوى المعارضـة والمنظمات المطلبية.
2- إن المؤتمر إذ يدين مسلك الطالـب (ويقصـد بـه الطالـب شـوقي الـذي اتهم بالإسـاءة إلـى الرسـول (صـلعم) فـي معهـد المعلمـين يـرى أن القضـية هـي قضـية الديمقراطيـة وأن الدين لم يزج فيه إلا للاستغلال.
3- ولذا فان المؤتمر الذي دعـا لـه اتحـاد طـلاب جامعـة الخرطـوم والـذي يشـمل القـوى الرئيسـية التـي فجـرت ثـورة أكتـوبر قد قـرر أن يظـل فـي حالـة انعقـاد دائمـة للـدفاع عن الحريات الديمقراطية.

لئن دخلت الأحزاب الكبرى في طرفي هذا الاستقطاب الحاد فان قيادته في حقيقة الأمر قد قامت على العداء العميق بين الحركتين الشيوعية والإسلامية، فالشيوعيون كرروا وصف الحركة الإسلامية بأنها قد تحالفت مع الرجعية لإجهاض مكاسب ثورة أكتوبر. والإسلاميون يردون على ذلك باتهام الحركة الشيوعية بالإلحاد وبأنها نبت غريب على الشعب السوداني المسلم. ولكن الإنصاف يقتضي أن نثبت لكل منهما دوره في التحركات التي أفضت إلى تفجر ثورة أكتوبر، فلقد كان كلاهما معارضاً لنظام عبود وقاد الشيوعيون الحركة النقابية إلى مواجهات حادة مع ذلك النظام، كما أن الإخوان المسلمين قد لعبوا دوراً ناجعاً في استقطاب الطلاب، خاصة في عامي 1963 و 1964 عند ما كانت القيادة الفعلية للاتحاد، عند تفجر ثورة أكتوبر، وكان لهم نصيب وافر في تلك الثورة وبرئاسة حافظ الشيخ الزاكي لذلك الاتحاد، وبالدور الذي أداه الدكتور حسن الترابي ومحمد صالح عمر في ندوات الجامعة وفي التحرك بين أساتذتها وطلابها.

هكذا بدت الساحة السياسية مصابة بداء الانقسامات التي تشابه انفلاقات النواة، فالحزب الوطني الاتحادي تبدى في حزبين هما الاتحادي الديمقراطي وحزب الشعب الديمقراطي وحزب الأمة بجناحين وهما جناح الهادي وجناح الصادق وإن عاد هذان الحزبان التاريخيان إلى التوحد في فترات متأخرة، وحركتان عقيديتان بينهما عداء راسخ. ونشأت حركة للضباط الأحرار فأشار ذلك جميعاً إلى عجز الديمقراطية الثانية من أن تخلق صفاً متحداً على الأقل في المفاهيم الوطنية العامة والحرص, على ديمقراطية ليبرالية، تفسح المجال لكل الأحزاب لتعرض بضاعتها في تنافس شريف. فولدت ثورة مايو.

حكومة مايو 1969-1985

وجاءت مايو وفضت سامر الرهط القديم الذي أرهقه الصراع والاستقطاب وأصاب الحياة السياسية الشلل الناتج عن التوازن السلبي بين القوى، فلا الحكومة، رغم أغلبيتها البرلمانية وإزاحة الكثير من العوائق من دربها، بقادرة على مواصلة الحكم لفقدانها برنامجاً حقيقياً متفقاً عليه لإجراء التغيير الاقتصادي والاجتماعي الذي ظلت الجماهير تتطلع إليه وقوى المعارضة تطالب به. ولا المعارضة كانت قادرة على إزاحة تلك الحكومة التي تناصبها العداء من السلطة. من دخان الاستقطاب وتداعيات هذا العجز الشامل المتولد من التوازن السلبي انبثقت حركة الضباط الأحرار واستولت على السلطة صبيحة الخامس والعشرين من مايو عام 1969.

جاءت ثورة مايو في ظروف إقليمية وعالمية جديدة وسريعة المتغيرات، فحركات التحرر الوطني في الوطن العربي قد استكملت تمامها باستثناء عميق وفادح هو فلسطين. وسبقت في الشام ومصر انقلابات عسكرية على الحرس القديم المتعاون مع الغرب والسادر في إطار النظام الرأسمالي. وحركة التحرر الوطني الأفريقية قد حققت انتصارات عديدة، خاصة منذ فجر الستينات، الأمر الذي دفع السيد ماكملان، رئيس وزراء المملكة المتحدة، إلى وصف زمان التغيير ذاك بقوله "إننا نشهد عصف رياح التغيير" لما رأى حركات التحرر الأفريقية والآسيوية تأتي الإمبراطورية البريطانية من أطرافها تنتقصها وتزعزع كيانها، الأمر الذي يكاد يحصر الصراع الاجتماعي والطبقي في صفوف البريطانيين داخل حدود جزيرتهم. إن أفريقيا والانتصارات التي حققتها قد تحررت معظم أجزائها من الاستعمار الأوربي المباشر. وتواصلت حركة النضال لاستكمال حرية أفريقيا في أنجولا وموزمبيق وجنوب أفريقيا ونامبيبا. وانتظر التحرر الكامل لجنوب أفريقيا ونامبيبا العقد التاسع من القرن العشرين.

جمـع الضـباط الأحـرار إلـى صـفهم الشـيوعيين، والعـروبيين والاشـتراكيين الديمقراطيين وبعض الديمقراطيين المستقلين. واستكثر الأستاذ محمد أبوالقاسم حاج حمد في كتابه، "السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل" على هذا المزيج أن يكسب صفة التحالف بين قوى اليسار أو بين القوى الديمقراطية في السودان، حيث قال:

"للأسف كان الوضع خلاف ذلك تماماً، فهؤلاء قد عبروا في اختيارهم وتركيبتهم عن (الانتساب السطحي) لهذه الاتجاهات وليس عن [الفعالية العميقة] لأي من هذه الاتجاهات على مستوى التكوين والحركة في الواقع السوداني. فالشيوعيون في السلطة لم يكونوا هم الفعالية العميقة للحزب الشيوعي السوداني التي جمَّد موقفها (عبد الخالق محجوب). كذلك لم يكن موسى المبارك وغيره من ذوي السلطة بالقوى الاشتراكية الديمقراطية في جامعة الخرطوم هم الذين يعبرون عن حقيقة تلك القوى في التشكيل الجديد. كذلك لم يكن فاروق حمد الله هو نموذج القوى الديمقراطية داخل الجيش والتي أخذت في التنامي منذ 26101964، حيث قررت موقعها الحاسم إلى جانب الثورة الشعبية.

إن هذه التشكيلة التي تحالفت في إطار ثورة مايو تمثلت في مجلس قيادة الثورة بقيادة جعفر محمد نميري، ومجلس الوزراء برئاسة بابكر عوض الله. والمتأمل في مسيرة ثورة مايو يرى أنها قد مرت بمراحل تكاد تكون متمايزة، خاصة الفترة من 1969 إلى 1971 يوم وقع ما عُرف بالانقلاب الشيوعي بقيادة هاشم العطا، والفترة 1971-1977 وهي فترة هيمن عليها الوسط التقدمي واتسمت بالتفتح على القوى السياسية، ممثلة في ذلك الوسط، وعلى مصر وليبيا خاصة، ومن ورائهما على ما كان يعرف بالنظم الثورية والتقدمية العربية في الفترة من 1977 (تاريخ المصالحة الوطنية) إلى 1985 عام انقلاب المصالحين والغرب عليها معاً، عبر انتفاضة أبريل 1985.

اتسمت هذه المرحلة بتنفيذ برنامج اشتراكي الطابع هدف إلى إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي بعد قطع الطريق أمام سيطرة القوى التقليدية. ولقد كان مجلس

الوزراء مؤهلاً لإحداث ذلك التغيير. فأعضاؤه كانوا رغم تباين خلفياتهم نبت تنظيمات راديكالية.

حفلت هذه الفترة بعمل دؤوب لتنفيذ مهام ذلك البرنامج. ولكنها حفلت كذلك بصراع حاد داخل مجلس قيادة الثورة، وبينه وبين بعض أعضاء مجلس الوزراء، وبين الكيان كله وبين الحزب الشيوعي. وفاقم هذا الصراع ما وقع كذلك من صراع داخل الحزب الشيوعي ذاته أعقبه انقسام طرفيه عبد الخالق محجوب سكرتير عام الحزب، ومعاوية إبراهيم سورج وأحمد سليمان في الطرف الآخر. وكان من ضمن سلبيات ذلك الصراع كله ما تبدى من صراع شخصيات بين جعفر نميري وعبد الخالق محجوب. وقد برزت مؤشرات هذا الصراع منذ اليوم الأول للثورة حين تعطل تشكيل مجلس الوزراء لإصرار الحزب الشيوعي على تسمية ممثليه في مجلس الوزراء وأصر مجلس قيادة الثورة على حقه في اختيار مجلس الوزراء. وبالفعل كان لمجلس قيادة الثورة ما أراد. وظل الحزب الشيوعي رافضاً لذلك أول الأمر وإن أقبل على التعاون مع مجلس قيادة الثورة لكيلا يهدد المكاسب التي تحققت له بحدوث الانقلاب صبيحة الخامس والعشرين من مايو 1969, وإن أدى هذا القبول والتقارب إلى انسلاخ مجموعة من أعضاء الحزب الشيوعي بقيادة يوسف عبد المجيد. ومن مظاهر الاختلاف بين الحزب الشيوعي ومجلس قيادة الثورة، في حقيقة الأمر، في مرحلة التخطيط للانقلاب إذ عارض الضباط وثيقو الصلة بالحزب الشيوعي استيلاء الضباط الأحرار على السلطة عند ما طرحت هذه الفكرة في أكتوبر 1968 لدى اجتماع لجنة قيادة تنظيم الضباط الأحرار لتحديد استراتيجيتهم المستقبلية. ولكن وفي نهاية الاجتماع الذي وجد فيه المنحازون إلى الحزب الشيوعي أنفسهم أقلية، توصلوا مع الأغلبية إلى حل وسط بأن تُوضع خطة للانقلاب ولكن يؤجل تنفيذه إلى وقت مناسب. وكان أهم ما قرره ذلك الاجتماع كذلك الموافقة على انتهاج خط التجربة المصرية بحيث تكون السيادة من اختصاص مجلس قيادة الثورة، ويُشكل مجلس الوزراء من المدنيين يتولى إدارة شؤون الحكم ويقوم مجلس قيادة الثورة

رقيباً عليه، ليطمئن إلى أن السياسات التي تنتهجها الحكومة ستفضي فعلاً إلى تحقيق التغيير الذي خططت حركة الضباط الأحرار له. كما أن موقف الحزب الشيوعي الحذر من الانقلاب كان منسجماً مع مناداته بالعمل على كسب التأييد الشعبي إلى الحزب وبرنامجه عبر العمل السياسي الصبور في أوساط الجماهير، وليس عن طريق أي فعل مباشر ضد نظام الرئيس عبود. وقد أشار المنشور الذي أصدره الحزب الشيوعي يوم 15 مايو 1969 إلى الطبقة البرجوازية للانقلاب والقائمين به، وإن عاد، كما أشرنا إلى تأييد مشروط في منشورات لاحقة، أكدت تأييد الحزب لهذا النظام الجديد ما التزم بالسياسات التقدمية التي أعلنها والتزم كذلك بحرية الحزب الشيوعي في العمل السياسي ولم يتعرض لحجب تلك الحرية.

إن أهم الإنجازات التي حققتها ثورة مايو على سبيل الوفاء بالبرنامج الذي أعلنته في البيانين الأولين لنميري وبابكر عوض اللـه اللذين أكدا الالتزام بحل قضية الجنوب حلاً ديمقراطياً كما ركزا على أهمية إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي في السودان، بل إن بابكر عوض اللـه قد أشار في خطابه إلى أن "الحكومة الثورية تعترف بأن سبب المصائب الاقتصادية والمالية هو أن البلاد كانت تنتهج خط التنمية الرأسمالية وتعتمد على النفوذ الخارجي.وأن زيادة الدخل القومي وحجم الاستثمار يمكن أن تحقق تقوية وتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول العربية والاشتراكية عن طريق الاتفاقيات الثنائية وتوسيع قاعدة القطاع العام لا سيما في مجال الصناعة وتشجيع رأس المال الخاص والوطني غير المرتبط بالاستعمار، وتقليص سياسة الاقتراض بحيث لا تتم الاستدانة إلا لأغراض التنمية وبأدنى أسعار فائدة". لذا توجهت همة الدولة إلى إحكام سيطرتها على الاقتصاد والحد من حرية القطاع الخاص، فأعلنت في 16 أكتوبر عن تأسيس شركتين حكوميتين للسيطرة على قطاعات اعتبرتها مفصلية في التجارة الخارجية. واحدة تحتكر حقوق استيراد الجوت "زكائب الجوت" والسكر والمواد الكيمائية والمبيدات والثانية تحتكر استيراد كل المشتروات الحكومية من الخارج

كـالجرارات والسيارات والأدويـة وحاجـات السكك الحديديـة ورافعـات الميـاه. ثـم اتجهـت الحكومـة إلـى مصـادرة وتـأميم عـدد مـن الشـركات الخاصـة وهـذا مـا نعتبـره داخـلاً فـي إضعاف القطـاع الخـاص وهو يمتلـك جـزءاً من الثـروة الوطنيـة كـان مـن الممكـن التعامـل معـه بصـورة مختلفـة توجهـه إلـى زيـادة طاقـات الإنتـاج وأداء دور اجتمـاعي يعـين فـي تحقيق التغيير المنشود.

وجـاءت أهـم قـرارات التـأميم التـي وجهـت إلـى المصـارف والشـركات الأجنبيـة خاصـة البريطانيـة، فـي خطـاب جعفـر نميـري بالـذكرى الأولـى لاسـتيلاء الجـيش علـى السلطة في 25 مايو 1970. وقد شملت تلك القرارات جميع المصـارف الأجنبيـة والعربيـة والسـودانية وأربـع شـركات بريطانيـة كانـت مسـيطرة علـى معظـم عمليـات التصـدير والاستيراد. ولقـد أخبرنـي شـاهد عيـان كـان حاضـراً فـي ذلـك الاحتفـال أن الـرئيس جمـال عبد النـاصر الذي كـان ضـيف الشرف في تلك الاحتفالات، التـي أقيمـت فـي دار الرياضـة بالخرطـوم، من كثرة الجماهير التـي أمتهـا بسـبب حضـوره، أن الـرئيس جمـال عبـد الناصـر هو الذي قـاد التصـفيق عنـد مـا سمع اسم بنـك مصـر ضـمن المصـارف المصـادرة. أُلحقت تلـك القـرارات بتـأميم شـركة إسـمنت بورتلانـد فـي عطبـرة. ولكـن الأمـر لـم يتوقـف عنـد مصـادرة المصـارف والشـركات الأجنبيـة القائمـة علـى الاسـتيراد والتصـدير وقائمـة علـى مواقع مفصلية في الاقتصـاد الـوطني، وإنمـا قد شـمل عشـرات الشـركات العاملـة فـي مجـال التصـنيع والتصـدير والاسـتيراد وكـل المؤسسـات الماليـة. بـل ذهـب أبعـد مـن ذلـك فشـمل بعض الفنادق والمتاجر والمطـاعم، بـل إن قـرارات كانـت قد سـبقت بوضـع أمـلاك دائرتـي المهـدي والميرغنـي تحـت الحراسـة بذريعـة اسـتعادة متـأخرات الضـرائب علـى هـاتين الدائرتين، وتم الاستيلاء على محلج ربـك المملـوك لـدائرة المهدي، وعلـى بعض الأراضـي التي يملكها السيد علـى الميرغنـي فـي الخرطـوم بحـري بـذات الحجـة. واضـطرت الحكومـة إلـى مراجعـة كثيـر مـن قـرارات التـأمين ورد المؤسسـات المصـادرة إلـى أهلهـا فـي مرحلـة لاحقـة. وكـان الـرئيس جعفـر نميـري يحـاول التصـدي إلـى أي اتهـام لـه بـالانحراف عـن

المبادئ المعلنة للثورة التي يقودها، فجاء في خطابه الذي رد فيه كثيراً من الشركات والمؤسسات المصادرة، عدا المصارف والشركات الأجنبية، إذ ذكر في خطابه ذاك أن ثورة مايو إذ تُقدم على ذلك "فإنها ترُاجع ولا تترَاجع".

ومن الإجراءات التي جاءت تنفيذاً لقرارات اتخذتها حكومة ثورة أكتوبر الأولى ولم تُنفذ إجراءات حل الإدارة الأهلية في العاصمة والشمالية وبعض المناطق الأخرى على أن يتجه إلى تصفيتها تدريجاً وإن حُرمت في كل المواقع التي بقيت بها من ممارسة الصلاحيات القضائية إلى جانب السلطة الإدارية. ولعل هذا من القرارات التي لقيت نقداً كبيراً من البعض في حينه وبصورة أوسع في مقبل الأيام نتيجة انفراط الأمن في كثير من الأقاليم وبخاصة في المناطق الرعوية. وقد كانت الإدارة الأهلية نمطاً إدارياً زهيد التكاليف قادراً على توفير الأمن والاستقرار، وكان من الممكن ترشيده لا إلغاؤه، لأنه اكتسب شرعية تاريخية وقبلية عاشت قروناً في كنفه. ولعل الهجوم عليه قد نشأ في أول الأمر من جماعات أرادت إقحام صيغ إدارية جديدة حسبتها منسوبة إلى الحداثة عوض الاجتهاد في تطوير المؤسسات الشعبية الأصيلة. ولعل الالتباس قد نشأ من حقيقة أن الإدارة الاستعمارية البريطانية قد استفادت من الإدارة الأهلية كأداة للحكم غير المباشر من ناحية وتبنت توقير زعماء القبائل وإحلالهم في مكان الصدارة للحيلولة دون تقدم المثقفين الصفوف وتولي الوظائف الإدارية. وإنا لنحسب أن اجتهاداً تقاعست عنه همم المثقفين والقيادات السياسية كان قادراً على الجمع بين الأصالة وحداثة أصيلة يبتدرها السودانيون ويصوغونها، ليغدو قادراً على الاضطلاع بمهام الإدارة بكفاية عالية.

ومن أهم القضايا الاجتماعية التي انتبهت إليها حكومة مايو في هذه الفترة مراجعة قوانين العمل فشرعت في ذلك في يونيو 1969 على يد لجنة برئاسة الشفيع أحمد الشيخ رئيس اتحاد نقابات عمال السودان، وبرعاية الدكتور طه بعشر، الذي نبه اللجنة إلى أهمية أن ينبع التشريع من المفاهيم الاشتراكية التي ترى في العمل شرفاً وتُعلي من شأنه. فأصدر مجلس قيادة الثورة على أساس توصيات تلك اللجنة قانوني

العمل الموحد، والثقافة العمالية. ومن قضايا الإطار الاجتماعي التي عُولجت في ذات العام قضية إيجارات المساكن التي صدر قرار بخفضها بنسبة 25% بالقرار الذي أصدره مجلس الوزراء في 7 سبتمبر 1969 واتخاذ قرار آخر بإلغاء ديون الحكومة على مزارعي مشروع الجزيرة، وقرار آخر بتقييد استغلال موظفي الخدمة العامة للعربات والمنازل. ومن القضايا الاجتماعية التي انتبهت إليها ثورة مايو باكراً قضية ديمقراطية التعليم فأصدرت قراراً في 21 يونيو 1969 برفع عدد التلاميذ المقبولين في المدارس المتوسطة والمدارس الثانوية. ثم جاءت بعد ذلك الثورة التعليمية التي عدلت السلم التعليمي ومدت المرحلة الابتدائية من أربع إلى ست سنوات وشجعت حركة للعون الذاتي ضاعفت أعداد تلك المدارس دون أن تتحمل الحكومة كلفة كبيرة، وشكلت مجالس الآباء والمعلمين التي تولت الإسهام في تكاليف تسيير المدارس إضافة إلى إنشاء المزيد منها فعزز ذلك ديمقراطية التعليم توسيعاً لنطاقه وحفاظاً على مجانيته، كل ذلك انطلق من اعتقاد راسخ بأن التعليم هو حجر الزاوية في حركة التغيير والتنمية والوحدة والارتقاء بنوعية الحياة.

ومن المجالات التي شهدت تغييراً نوعياً السياسة الخارجية فانتهجت حكومة مايو سياسة خارجية هادفة إلى تحقيق التنمية الموجهة إلى إقامة ركائز الاكتفاء الذاتي والتوزيع العادل للثروة، عبر تمتين علاقات السودان مع الدول العربية، ودول الجوار كافة ودول المعسكر الاشتراكي التي رأت في تقوية العلاقات معها وسيلة للخروج من أغلال التبعية الاقتصادية للدول الغربية.

في الرابع من يونيو 1969 اعترف السودان بألمانيا الديمقراطية إثر زيارة وفد من ألمانيا الشرقية للخرطوم، وخلال الشهرين التاليين طافت وفود اقتصادية سودانية معظم عواصم الدول الاشتراكية، كما جاءت للسودان وفود عديدة من تلك الدول. وتلقى السودان قروضاً عديدة من الدول الاشتراكية، وكانت طويلة الأجل خفيفة الفائدة ومنحت السودان فترات سماح طويلة قبل بدء السداد كما أن بعض تلك القروض قد سددت

بمحاصيل سودانية. ودفع هذا الحكومة السودانية إلى أن تعلن في التاسع والعشرين من سبتمبر عام 1969 أن أغلب وارداتها ستكون من الدول التي وقع معها السودان اتفاقيات تبادل تجاري.

وبالرغم من الهجوم الذي قابل به الغرب توجه السودان إلى الكتلة الاشتراكية والدعاية السالبة الهائلة التي وجهها الإعلام الغربي للسودان، فإن اهتمام السودان الأكبر قد كان بتعزيز علاقاته مع الدول العربية، وبخاصة مصر وليبيا. فعقب زيارة وفد سوداني للقاهرة في30 يوليو 1969 أُعلن عن تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة للنظر في تطوير التعاون الاقتصادي بين السودان ومصر. وجاء اتفاقاً في الثامن من سبتمبر من ذات العام نص على التدرج في رفع القيود الجمركية وإطلاق حرية تنقل الأفراد والسلع ورؤوس الأموال. وبعد مجئ ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969 في ليبيا اتسعت دائرة التعاون بين الدول الثلاث. وبعد تقدم العقيد القذافي باقتراح بانضمام ليبيا إلى اتفاق التكامل الاقتصادي بين السودان ومصر، اتخذ التعاون بين الدول الثلاث وجهة سياسية كذلك ووقع ميثاق طرابلس بين الدول الثلاث في 28 سبتمبر 1969 الذي جاء ضمن نصوصه أهمية أن يشمل التعاون بين تلك الدول الجوانب الاقتصادية والدفاعية والثقافية وكذا توحيد السياسة الخارجية مع التركيز على الوحدة والالتزام بالتدرج نحو تحقيقها. وتطور الأمر فعقدت قمة ثلاثية ضمت نميري والقذافي والسادات في نوفمبر 1970 فجاء ضمن قراراتها الاتفاق على تشكيل قيادة سياسية موحدة لتسريع التعاون بين الدول الثلاث وتطويره على أن يجتمع القادة الثلاثة بانتظام للتخطيط وتنسيق السياسات بما يفضي إلى إقامة نظام اتحادي (فدرالي) بين الدول الثلاث، وشُكلت لجنة عليا للتخطيط ومجلس للأمن القومي، ولجنة متابعة. ولكن الحوار الذي جرى في تلك المرحلة أبان بعض أوجه الخلاف بين نظرة كل من الدول الثلاث تجاه قضية الوحدة. إذ كانت الحكومة السودانية تفضل نهجاً متدرجاً.

وفي أبريل 1971، حين انضم الرئيس حافظ الأسد إلى ثلاثية طرابلس، وقرر الرؤساء الثلاثة السادات والقذافي والأسد إعلان اتحاد الجمهوريات العربية في نظام اتحادي (فدرالي) رفض السودان الانضمام إلى ذلك الاتحاد مفضلاً الانتظار إلى وقت لاحق اتساقاً مع مبدأ التدرج الذي أخذ به وحرصاً على اكتمال تأسيس أجهزة دولة ديمقراطية بما فيها البرلمانات في كل من دول الاتحاد، لتجيز البرلمانات الصيغ الاتحادية المتفق عليها حتى تنبع الوحدة من القاعدة. ولعل عين النظام السوداني في ذلك الوقت كان مشدودة إلى مشكلة الجنوب وأهمية حلها قبل الدخول في صيغ اتحادية خارج حدوده، مخافة أن يعرقل ذلك أمر حل مشكلة الجنوب. وكثيراً ما أعلن الرئيس نميري أن السودان الموحد سيكون عوناً للدول العربية على حين أن السودان المهدد بالانفصال، وكان ذلك شعار حركة التمرد الجنوبية الأولى المعلن على الأقل، سيكون عبئاً على الدول العربية والدول الأفريقية في آن واحد. وربما يكون ذلك هو السبب الحقيقي في تردد نميري في الدخول في اتحاد الجمهوريات العربية.

شهدت هذه الفترة مكان النظر والتدقيق اتخاذ خطوات حاسمة للتأصيل لنظام حكم جديد فلم يكن متصوراً أن الأمر سيستقيم على إنشاء مجلس الثورة والوزراء ولابد من التواضع على صيغ تؤمن أوسع مشاركة ممكنة في العمل الوطني بكل وجوهه وكان لابد لركائز نظام الحكم الجديد، نظام المشاركة الشعبية الواسعة، وإن بدأ في تشكيل مجالس الآباء والمعلمين ولجان تطوير القرى أن يأتي معه ما يحقق المشاركة في الحكم بدءاً بالقاعدة ورجوعاً للقمة. لذا عُقد مؤتمر الحكم الشعبي المحلي في عام 1970 الذي اختير له أحد الإداريين المحنكين علماً وتجربة واسعة هو السيد كرار أحمد كرار الذي تدرج بالإدارة من موقع مساعد المأمور إلى محافظ المديرية وعمل في الشرق والجنوب والوسط ثم عمل أميناً عاماً لمجلس الوزراء وبعد ذلك وزيراً للحكم الشعبي المحلي والإسكان. كما اختير الأستاذ أحمد عبد الحليم مقرراً لذلك المؤتمر. وأجرى أول استفتاء لرئاسة الجمهورية في أغسطس 1971 واختير فيه الرئيس نميري كأول رئيس

للجمهورية. وأعلن الرئيس نميري في خطابه بمناسبة الذكرى الثانية لتفجير الثورة التي قادها قرار مجلس قيادة الثورة بإنشاء الاتحاد الاشتراكي السوداني. وفي ذات الشهر شُكلت اللجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسي للاتحاد الاشتراكي وعقدت اجتماعها الأول في 29 مايو وكلفت بصياغة ثلاث وثائق أساسية هي: ميثاق العمل الوطني، والنظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي السوداني والمبادئ الموجهة للدستور في ضوء حقائق الواقع السوداني وإيجابيات التجربة السودانية وتجارب الدول الأخرى في ذات الظروف المقاربة لظروف السودان. فزارت وفود عدد من الدول العربية والأفريقية والصين ويوغسلافيا وكوريا الشمالية. غير أن التأثير الأكبر على الرؤى والهياكل التي أوصت بها تلك اللجنة جاءت من التجربة المصرية وجهودها لتأسيس الاتحاد العربي الاشتراكي. وجاء قرار إنشاء تنظيم سياسي واحد يتيح الفرصة للجميع، بما فيهم أعضاء الأحزاب التي حُلت، بإصرار عنيد من قبل مجلس قيادة الثورة بعد صراعه مع الحزب الشيوعي السوداني في هذه المسألة بالذات، ذلك أن الحزب الشيوعي كان مصراً على استمرار كيانه المستقل وممارسة العمل السياسي دون الالتزام بالذوبان في كيان أشمل وأن يكون مسموحاً له كذلك أن يواصل نقد سياسات الحكومة وممارساتها. ولكن مجلس قيادة الثورة أكد أنه لا ينبغي للعمل الوطني أن يكون حكراً لأحد أو جهة وأن تفتح أبواب العمل الوطني أمام الكافة في تنظيم لا يتمايز فيه الناس. هذا وستكون لنا عودة إلى شئ من التفصيل في سبب اختيار صيغة التنظيم الواحد عند الحديث عن المؤتمر التأسيسي للاتحاد الاشتراكي السوداني، عند تناولنا للمرحلة القادمة من تاريخ مايو.

المفاصلة الدامية يوليو 1971

كانت النتيجة الطبيعية لبوادر الخلاف المتأصل في النظرة إلى طبيعة الثورة والقوى الاجتماعية التي ينبغي التعامل معها في شراكة في السلطة وأساليب العمل خاصة

فيما يتصل بشمولية التنظيم السياسي والوجود المستقل، المشارك للحزب الشيوعي، أن تقع المفاصلة. ولكن قليل هم الذين توقعوا لها أن تكون مفاصلة دامية، إلا أجهزة الأمن والاستخبارات السودانية والمصرية التي كانت ترقب الأمر وترصده. ولكن حتى تلك الأجهزة، ولا غيرها من الناس، كان يتوقع الانقلاب الذي قاده الرائد هاشم العطا في 19 يوليو 1971 أن يتم في وضح النهار، إذ تعود الإنقلابيون على الاستيلاء على السلطة فجراً والناس نيام. ليستيقظوا من نومهم وقد استقرت المواقع الحيوية في يد خطاب السلطة الجدد. كما أن الناس لم يتعودوا على أن يكون اثنان من قادة الانقلاب الثلاثة تفصلهم ألوف الأميال عن موقع الحدث، إذ كان كل من المقدم بابكر النور، الذي أعلن رئيساً جديداً لمجلس الثورة والرائد فاروق حمد الله في زيارة خاصة للندن. وهكذا وقعت المفاصلة الدامية التي لم يتم استيلاء السلطة فيها لأكثر من ثلاثة أيام، ليعود نميري أكثر تصميماً لإنهاء كل العلاقات مع الحزب الشيوعي جناح عبد الخالق، ويتجه إلى الإجهاز عليه بالصورة التي وصفها بدقة الأستاذ فؤاد مطر في كتابه "الحزب الشيوعي السوداني نحروه أم انتحر".

وكانت قد سبقت هذه المفاصلة الدامية أحداث ود نوباوي والجزيرة أبا في شهر فبراير من ذات العام 1971، حيث كان الإمام الهادي يعلن رفضه لمشاركة الحزب الشيوعي في السلطة والاستقواء بالجيش السوداني، وإن لم يبد معارضة، على الأقل ظاهرة، لثورة مايو رغم تحفظه على مشاركة الحزب الشيوعي الذي كان يظهر له وكأنه قد تفرد بالسلطة. وكان يشارك الإمام الهادي في الإقامة بالجزيرة أبا الشريف حسين الهندي وعدد من قيادات الإخوان المسلمين. وشكل ذلك نواة الجبهة التي قادت ما كان يحلو لمايو أن تصفه ب "الغزو الرجعي الليبي" في عام 1976. لقد كان البعض يرى في المفاصلة بين مجلس قيادة الثورة، بعد طرد ثلاثة من أعضائه هم بابكر النور وفاروق حمد الله وهاشم العطا، سانحة لتشكيل تحالفات جديدة بين الثورة وقوى سياسية

واجتماعية أوسع قاعدة على وجه السرعة. ولكن ذلك لم يحدث بالسرعة التي توقعها هذا البعض وانتظر حدوثه الوقع المتدرج الذي بلغ ذروته في المصالحة الوطنية عام 1977.

إن أحداث الجزيرة أبا وانقلاب هاشم العطا إضافة إلى بوادر الخلاف داخل مجلس قيادة الثورة ذاته وبين مجلس الثورة والحزب الشيوعي والمنظمات الفئوية والجماهيرية المتحالفة معه، وتعمق الانقسام داخل الحزب الشيوعي ذاته بانضمام ثلاثة من أعضاء الحزب البارزين هم معاوية إبراهيم وأحمد سليمان وفاروق أبوعيسى بصورة كلية إلى مجلس الوزراء زادت الأمور إبهاماً وضبابية من تلقاء تهيؤ الظروف للقاء أوسع من جهة والجمود الذي أصاب ما كان يتوقع من تحرك قوى سياسية واجتماعية أوسع تجاه بعضها البعض. لأن تلك القوى قد رأت في وجود الأعضاء الثلاثة البارزين في الحزب الشيوعي استمرار للنفوذ الشيوعي في أجهزة الحكم.

إن تفاصيل عديدة حول الدوافع الحقيقية لضرب الجزيرة أبا، وأخرى متعلقة بصلة الحزب الشيوعي ككيان كلي متماسك، وبين انقلاب هاشم العطا وإن أكد كثير من المحللين ومن بينهم بونا ملوال ومحمد أبو القاسم حاج حمد علم عبدالخالق محجوب المسبق بما كان يدبر، بل ذهب البعض إلى القول بأنه قد كان المدبر الفعلي لهذا الانقلاب، تبقى تلك التفاصيل في حاجة إلى مزيد من البحث والتدقيق. لذا سنكتفي في هذه المرحلة من الدراسة بما ذكرنا بشأن انقلاب هاشم العطا وأحداث الجزيرة أبا عل أضواء المستقبل الكاشفة تُجلي بعضاً مما غَمَض في مقبل الأيام.

مرحلة جمع الصف الوطني 1972-1977

تعتبر المرحلة 1972-1977 في حياة ثورة مايو أخصب مراحلها التي حققت فيها معظم وأكبر إنجازاتها وانتصاراتها وفي مقدمتها حل مشكلة الجنوب عبر اتفاقية أديس أبابا في شهر مارس 1972، وتأسيس الاتحاد الاشتراكي وتحقيق المصالحة

الوطنيـة، إضـافة إلـى إقامـة المشـروعات التنمويـة العملاقـة فـي مجـالات البنيـة الأساسـية والصناعة والزراعة واكتشاف النفط.

فـي الثـاني مـن ينـاير 1972 انعقـد المـؤتمر القـومي التأسيسـي للاتحـاد الاشـتراكي السوداني وتواصـل حتـى اليوم العاشر من ذلك الشـهر وحضـر جلسـة افتتاحـه الإمبراطـور هيلاسلاسـي وعديـد الوفـود مـن الـدول العربيـة والأفريقيـة خاصـة. اسـتهل الـرئيس جعفـر محمـد نميـري جلسـات ذلـك المـؤتمر بخطـاب كـان مبينـاً فـي تجليـة الـدوافع لإنشـاء الاتحـاد الاشـتراكي السـوداني. وجـاء ذلـك الخطـاب فـي ثلاثـة محـاور. أولهـا الإطـار النظـري الـذي قامت عليه فكرة الاتحـاد الاشـتراكي السـوداني. الثـاني كـان تقديمـاً للوثـائق الأساسـية الـثلاث التـي تدارسـها المـؤتمر، وهـي كمـا أسـلفنا ميثـاق العمـل الـوطني، والنظـام الأساسـي للاتحـاد الاشتراكي السوداني. والمبادئ الموجهة للدستور.

لقد ارتكـز الإطـار النظـري فـي فكـرة الاتحـاد الاشـتراكي علـى عـدة فرضـيات هـي حقيقـة أن المجتمـع السـوداني يتسـم بالتسـيب الطبقـي أكثـر مـن اتسـامه بـالتبلور الطبقـي. ثـم اتجـه إلـى رفـض فكـرة الحـزب ثـم فكـرة الجبهـة. وجـاء الـرفض لصـيغة الحـزب مـن أن الأحزاب تنشأ لتدافع عن مصـالح طبقـة أو طبقـات معينـة والطبقـات لـم تتبلـور فـي السـودان بعد، كما أن العلاقات الاجتماعية في السـودان أقـرب إلـى روح المصـالحة العائليـة منهـا إلـى روح الصراع الطبقي.[3]

وجاء رفض فكرة الجبهة متسقاً مع رفض فكـرة الحـزب، إذ الجبهـة تشـكل تحـالفاً بـين عدة أحـزاب أو بـين عـدة أحـزاب وتنظيمـات فئويـة واجتماعيـة، أو بـين حـزب ومنظمـات. والصيغ الـثلاث تفتـرض مشـاركة أحـزاب أو حـزب فيهـا، وهـذا لا يسـتقيم مـع رفـض فكـرة الحـزب القـائم علـى انتفـاء التبلـور الطبقـي. وإنمـا مـا يمكـن وصـفه بالطبقـات، إذا كـان قائمـاً، فهـو لمـا يـزل فـي حالـة جنينيـة. أبـان الخطـاب كـذلك فـي هـذا السـياق أن القصـد مـن قيـام الاتحاد الاشتراكي مؤسس علـى فكـرة تحـالف قـوى الشـعب العاملـة، التـي نبعـت فـي أمريكـا

[3] محمدأبو القاسم حاج علي- المجلد الثاني- ص 376

اللاتينية، وجدت تطبيقها الأوفر في الاتحاد اليوغسلافي على يد جوزيف بروز تيتو الذي تعمق اتهامه بمجانبة الأصول الماركسية من تلقاء أخذه بهذه الفكرة. قـُصد من تطبيق هذه الصيغة في السودان أن تكون الأبواب مشرعة لكل أبناء الوطن لدخول الاتحاد دون تمييز بسبب انتماءاتهم الحزبية السابقة لأن افتراض التناقضات العميقة في صفوف الشعب فرية لا تقوم على أساس سند. وقصد البعض من ورائها اصطناع الذرائع لبسط سلطانه على الحركة السياسية توسيعاً لنفوذه وإقصاء لخصومه. وحتى إذا افترضنا حسن النية فإن الدعوة للاستقطاب الطبقي لإنضاج مرحلة الثورة تقوم على محاولة لتنزيل أفكار لا تنطبق على الواقع السوداني عسفاً على هذا الواقع للتدليل على سلامة المنطلقات النظرية الصالحة لكل زمان ومكان. وهذا افتراض لا يصح علماً ولا يستقيم واقعاً.

وينبغي لنا أن نتذكر أن السودان لم يكن بدعاً بين الدول الأفريقية حديثة الاستقلال في الأخذ بفكرة الحزب الواحد، فقد كان ذلك هو النمط السائد القائم على الإعتقاد في أن الدول حديثة الاستقلال الزاخرة بالتنوع، وتعدد القبائل عامة بحاجة إلى إطار سياسي وطني جامع يُوحد إرادة الشعب ويعين في بناء الدولة القومية إذ كان أكثر ما يخشاه القادة الأفارقة الجدد أن تعمل تداعيات سياسة فرق تسد، الاستعمارية على تفتيت دولهم وتبديد طاقات شعوبهم في صراعات داخلية دامية تؤكد أن الدول الدول الأفريقية غير مؤهلة للحرية والاستقلال. ولئن كان هذا هو الباعث الموضوعي لخيار صيغة الحزب الواحد فإن الذي لم تتنبه إليه التجربة الأفريقية في أول أمرها عند الاستقلال قد أفضى في حالات كثيرة إلى تمركز السلطة في العاصمة بل في يد مجموعة أو فرد واحد وهذا نقيض كحالة التنوع الذي تنبغي مراعاته وتمكينه من التعبير عن ذاته بصورة إيجابية في إطار التوحد. وهنا لابد لنا أن نتذكر ونذكر كذلك أن النظم السياسية والتنظيمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية النابعة منها تأتي بنت ظروفها متأثرة بتلك الظروف، إلا في حالات الخروج أو إلا بتداع السباق. ولنتذكر كذلك ونذكر أنه لمن علل التحليل السياسي أو التاريخي المتعجل النظر في المسائل مكان التحليل خارج سياقها التاريخي والظروف

التي نشأت فيها. أما تقديم الوثائق الأساسية فقد جاء مختصراً في الخطاب إذ اكتفى بعرض سماتها الأساسية. وكذا الجزء المتعلق بالمبادئ الموجهة للدستور إذ كان في ذاته مختصراً وقائماً على أحد عشر مبدأً كانت واضحة وسبقت إشارات إليها في العديد من أدبيات ثورة مايو.

حضر ذلك المؤتمر ثلاثة وخمسون وألف عضو مثلوا كل الفئات، وظلال الطيف السياسي وأن لم يأتوا ممثلين لأحزابهم الماضية، كما حرصت تركيبة عضوية ذلك المؤتمر على التمثيل الجهوي لكل أنحاء السودان وبخاصة الجنوب. وجاء الحوار حراً ومعمقاً كما أظهر التقرير الختامي التوصيات التي توصل إليها المؤتمر ذلك التقرير الذي أعدته لجنة الصياغة وتلاه الأستاذ أحمد عبد الحليم مقرر المؤتمر.

انتهى المؤتمر في خاتمة أعماله إلى قرارين، بتشكيل لجنة مركزية، وتشكيل مكتب سياسي للاتحاد الاشتراكي. وضم المكتب السياسي عند تشكيله أعضاء مجلس قيادة الثورة وعدداً من المدنيين هم: محي الدين صابر، موسى المبارك، مهدي مصطفى الهادي، أحمد عبد الحليم، الدكتور عثمان أبو القاسم، الأستاذة نفيسة أحمد الأمين وعبد الرحمن عباس. كما وجه بالإسراع في بناء الاتحاد الاشتراكي بدءاً بالوحدات الأساسية في أحياء المدن وقرى الريف وفرقان الرحل. وأوكل للمكتب السياسي إصدار القواعد المنظمة لذلك في إطار نصوص النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي السوداني.

في العامين 1972-1973 كان التركيز على توسيع المشاركة الجماهيرية باستكمال بناء الاتحاد الاشتراكي على أساس تحالف قوى الشعب العاملة واكتمل كذلك بناء الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي لتتولى بكل فروعها الإشراف الإستكمالي لبناء الاتحاد الاشتراكي ليس فقط على مستوى الوحدات الأساسية أو مستويات الأقسام والمناطق والمديريات وإنما جاء الشروع كذلك في تأسيس فروع الاتحاد الاشتراكي في مواقع العمل، وقامت أمانات المديريات فكانت معركة بناء الاتحاد الاشتراكي في كل أنحاء السودان حركة زاخرة بالنشاط وتبارت المديريات في تأسيس وحداتها الأساسية

والقاعدية واستكمال كل مستويات البناء داخل تلك المديريات لترسل بعد ذلك كل مديرية بمندوبيها إلى المؤتمر العام.

والحدث الأهم الثاني كان قيام مجلس الشعب الأول وإعداد دستور السودان الدائم على يده وإجازة ذلك في الدستور وكان أول دستور غير انتقالي، أو معدل في تاريخ حقبة الاستقلال. وبعد توقيع اتفاقية أديس أبابا تسارع العمل في كل مكوناتها:

1- قانون ينظم الحكم الذاتي الإقليمي لجنوب السودان ولائحة المسائل المالية.
2- اتفاقية وقف إطلاق النار.
3- بروتوكولات حول ترتيبات انتقالية متعلقة بالإدارة والمسائل العسكرية والقضائية وإعادة التأهيل والتوطين.

وقد حدد قانون الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية سلطات الحكومة الإقليمية في المادة السابعة منه على النحو التالي:

1- الدفاع الوطني.
2- الشؤون الخارجية.
3- العملة.
4- النقل الجوي والنهري.
5- المواصلات السلكية واللاسلكية.
6- الجمارك والتجارة الخارجية- ما عدا تجارة الحدود وبعض السلع التي تحددها الحكومة الإقليمية وتوافق عليها الحكومة المركزية.
7- الجنسية والهجرة والجوازات.
8- التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
9- التخطيط التربوي.
10- المراجعة العامة.

وحددت المادة (11) صلاحيات مجلس الشعب الإقليمي، فأقرت بحق مجلس الشعب الإقليمي التشريع في مجالات المحافظة على النظام العام والأمن الداخلي والإدارة الكفوءة وتنمية الإقليم الجنوبي في مجالات الثقافة والاقتصاد والمجتمع.

وحدد ذلك القانون كيفية تكوين المجلس التنفيذي بحث يُعين رئيس الجمهورية رئيس ذلك المجلس ويعفيه بناء على توصية من مجلس الشعب الإقليمي، وتعيين أعضاء المجلس التنفيذي العالي وإعفائهم من قبل رئيس الجمهورية بناء على توصية من رئيس المجلس التنفيذي العالي. وهكذا صار رئيس المجلس التنفيذي العالي وأعضائه مسؤولين أمام رئيس الجمهورية ومجلس الشعب الإقليمي.

أما في شأن مجلس الشعب الإقليمي فكان يتم انتخابه عن طريق الاقتراع السري. ولرئيس الجمهورية حق النقض لأي تشريع يجيزه المجلس ويراه الرئيس مناقضاً للدستور. ولكن تعديلات أُدخلت على نظام الاقتراع شأن المجلس الإقليمي في ذلك شأن مجلس الشعب القومي إذ أضيفت إلى الدائرة الجغرافية التي يأتي نوابها عن طريق الاقتراع السري المباشر أعضاء يأتون عن طريق كليات انتخابية لتمثيل الفئات والمنظمات الجماهيرية إضافة إلى حق رئيس الجمهورية في تعيين عشرة في المائة من أعضاء كل من المجلسين لتحقيق التوازن.

أما فيما يتصل بالقوات المسلحة، واستيعاب قوات الأنيانيا فقد اتفق على إنشاء قيادة جنوبية رئاستها في جوبا عاصمة الإقليم، تتكون من إثني عشر ألف ضابط وصف ضابط وجندي، نصفهم من أبناء الجنوب والنصف الآخر من بقية أنحاء السودان، وأن يتدرج الأمر فيبدأ بالاستيعاب المتدرج ونقل القوات الجنوبية أول الأمر داخل الإقليم ثم يصبحون بعد خمس سنوات جزءاً أصيلاً ومنصهراً في القوات المسلحة السودانية ويمكن توجيههم للعمل في كل أنحاء السودان. كما تقرر أن يكون في كل وحدة جنوبية

ضابط شمالي يكون نائباً لقائدها وأن تقرر كذلك ببعض الضباط والجنوب الفنيين والإداريين من الشماليين.

ولكن يلاحظ أن هنالك مفارقة بين نظام الحكم الوطني العام والحكم في الإقليم الجنوبي، فبينما كان نظام الحكم السوداني في عمومه نظاماً رئاسياً كان نظام الحكم الإقليمي الجنوبي نظاماً برلمانياً.

وفي منتصف السبعينات تأكد عمل الأجهزة الإقليمية بدرجة عالية من النجاح. إذ تم استيعاب الأنانيا في القوات المسلحة وفي مواقع مدينة أخرى كما تم توطين اللاجئين الذين عادوا من الأقطار المجاورة بفاعلية عالية. وجرت دورتين من انتخاب المجلس الشعبي الإقليمي في عامي 1973 و 1978. وأثبت مجلس الشعب الإقليمي نجاعة في الرقابة على المجلس التنفيذي العالي الذي نجح بدوره في احتواء الخلافات القبلية، وحسن الإدارة وبدء حركة تنموية نشطة، وفي تسيير الخدمات. ويؤكد تيم بنلوك "ولم تكن عودة الحرب الأهلية في الثمانينات نتيجة لأي خلل في ترتيبات الحكم الذاتي الإقليمي وإنما تسببت فيها بعض السياسات .."

مشكلة الجنوب

لعل مما يُحمد لثورة مايو اهتمامها بحل مشكلة الجنوب سلمياً والنجاح في ذلك عبر جهود مضنية واتصالات مع شتى القوى في الداخل ومختلف مواقع التأثير الإقليمية والدولية. لقد جاء التعبير عن هذا الاهتمام في البيان الأول للثورة وفي خطابي نميرى وبابكر عوض الله صبيحة الخامس والعشرين من مايو. ثم جاء إعلان التاسع من يونيو، بعد انقضاء أسبوعين فقط على بداية ثورة الخامس والعشرين من مايو. ويعتبر هذا الإعلان بمثابة القاعدة الفكرية التي قامت عليها اتفاقية أديس أبابا كما كانت فيه محاولة لاسترجاع نتائج مؤتمر المائدة المستديرة الذي عُقد في 1965، وتوصيات لجنة الاثني

عشر، والعمل على تطويرهما بصورة جذرية وشاملة. إذ يعتبر هذا الإعلان أول اعتراف رسمي بحقيقة التنوع الذي حبى الله به السودان، وحقيقة أن حسن إدارة هذا التنوع تكون نعمة على هذا الوطن المتنوع في أعراقه، وفي عقائده الدينية، وفي ثقافاته وعاداته وتقاليده، وبيئاته، والتفاوت في التنمية بين أقاليمه وضمور حظ العديد منها في التنمية وبخاصة الجنوب. وهكذا أصل هذا الإعلان للحل الديمقراطي لمشكلة الجنوب على أساس احترام هذا التنوع والاعتراف بالتباين الذي نشأ منذ قدوم الاستعمار بين الجنوب وبين الشمال نتيجة سياسات مقصودة واعتبارات أخرى.

ولعل في دعوة الإمبراطور هيلاسلاسي لحضور احتفالات عيد الاستقلال في الأول من يناير عام 1971 وحضور الجلسة الافتتاحية للمؤتمر القومي التأسيسي للاتحاد الاتشاركي السوداني، إشارة إلى الدور المستقبلي الذي كان مقدراً أن يؤديه جلالة الإمبراطور في حل مشكلة الجنوب باستضافته المفاوضات التي عقدت في أديس أبابا وأفضت إلى الاتفاق على حل سلمي لتلك المشكلة تجسدت نتائجه في اتفاقية أديس أبابا التي تُرجمت قانوناً في قانون الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية والذي اعتبر قانوناً أساسياً يشكل جزءاً أصيلاً في دستور السودان الدائم لعام 1973.

سنفرد في هذه الدراسة باباً للسلام نورد الحديث فيه تفصيلاً لخيارات الحلول ونتائج عملية السلام واتفاقية السلام التي توصلت إليها. يكفي في هذا المقام أن نشير إلى حقيقة أن إبرام اتفاقية أديس أبابا، وصدور قانون الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية وتطبيقه قد حقق للسودان سلاماً واستقراراً وتنمية تواصلت أحد عشر عاماً. ولو قُدر لذلك السلام والاستقرار أن يستمر، ولعملية السلام أن تتواصل لكان حال السودان، ومكانته، ودوره غير ما هو عليه اليوم.

لمحات من التنميـة

لقد جعلت ثورة مايو قضيتي السلام والتنمية في مقدمة همها واهتمامها. وأما وقد عرضنا لجهودها في حل قضية الجنوب في الفقرات السابقة فإنا في هذا القسم نتجه إلى تقديم نماذج تنموية بصورة مكثفة. قامت المشروعات التنموية التي شهدتها فترة السبعينات خاصة من عمر مايو في إطار أدوات تصورية ثلاث هي: الخطة الخمسية التي صيغت عام 1970 على يد خبراء سودانيين وأربعة عشر من المستشارين السوفيت، ثم الخطة المعدلة لبرامج العمل المرحلية التي مدت أجل الخطة الخمسية لعامين إضافيين ثم الخطة الستية. وعزز ذلك السعي التنموي المحموم بصدور قانون تشجيع الاستثمار في وبتفتح على كل الجهات خاصة الدول العربية وتمدد إلى أن شمل دول الغرب بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تسريع تدفق المعونات والاستثمارات الخارجية إذ اتضح أن الاعتماد على الموارد الذاتية للسودان ما كان له أن يكون قادراً على الوفاء بكل حاجات التمويل للمشروعات الطموحة التي شملت كل أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد ركزت هذه الأدوات التصورية على بث الحيوية عبر التدفقات المالية الهائلة والخبرات البشرية في الأوعية القديمة التي كان بعضها قبل عام 1969. ويؤخذ على الخطة الخمسية رغم أنها قد صيغت فيما يمكن تسميته بالمناخ الاشتراكي أربعة أمور هي أولاً تركيزها الأساسي على إعادة تأهيل المشروعات القائمة لرفع كفايتها، وثانياً إهمال إقامة مشروعات جديدة إلا القليل منها، وثالثاً عدم توجيهها كبير اهتمام بالبنية الأساسية خاصة الطرق إذ أنها أهملت بناء أي طريق جديد يربط بين المدن أو بين مناطق الإنتاج وميناء السودان البحري الوحيد، ورابعاً إنها في ذلك الجو الاشتراكي قد ركزت على استثمارات القطاع العام وتهميش دور القطاع الخاص، خاصة إن التأميم قد وجه إلى الكثير من مؤسسات القطاع الخاص فقلت قدراته على المساهمة في أي عمل تنموي. كما طال التأميم كل مؤسسات القطاع الخاص الأجنبي تقريباً فغاب

دوره كلية في مشروعات تلك الخطة. وجاء البرنامج المرحلي 1973- 1974 إلى 1976- 1977 يخطط لجهد تنموي أكثر طموحاً وموارداً ووجه عناية خاصة إلى إنتاج القمح والسكر والنسيج بأمل تحقيق الاكتفاء الذاتي أولاً في المدى القريب ثم التصدير إلى الخارج على المدى البعيد. وكان الاعتماد فيه على التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المختلط، وتطوير قطاع التعاون. وقد وجه البرنامج المرحلي جهود القطاع العام إلى مجالات النقل والمواصلات وبناء الطرق والموانئ.

في عام 1972 وبعد مناقشات طويلة بين حكومة السودان وصندوق النقد الدولي تم قبول برنامج الصندوق الداعي إلى التركيز الاقتصادي وفي المقابل قدم الصندوق قرضاً للسودان بلغ أربعة وعشرين مليون دولار فانعكس الجمع بين الأخذ بالبرامج التنموية الطموحة في الخطط السودانية، على أساس أن التناقض الأساسي في السودان ليس بين صفوف الشعب وإنما هو تناقض مصالح مجموع الشعب مع حالة التخلف الموروثة وبين الأخذ ببرنامج صندوق النقد الدولي الداعي إلى التركيز الاقتصادي الذي قد يعني التخلي عن بعض المشروعات وتركيز المشروعات المختارة على مناطق بعينها، أدى ذلك إلى بعض المصاعب في سبيل التنمية رغم ما حققته نشاط تنموي كثيف في السبعينات ومطلع الثمانينات. وحيث ارتفع حجم الإنفاق على التنمية إلى 278 مليون جنيه في ميزانية عام 1972- 1973 إلى أكثر من بليون جنيه في ميزانية عام 1976- 1977. كما أفضى الأخذ بالمزج بين مشروعات الخطط الطموحة وبرنامج صندوق النقد الدولي إلى تصميم الخطة الستية (1977-1983) على مثال البرنامج المرحلي والعمل على الملاءمة مع سياسات صندوق النقد الدولي. ونتيجة كل ذلك شهدت حقبة السبعينات ومطالع الثمانينات توسعاً كبيراً في الزراعة والتصنيع الزراعي والبنيات الأساسية، وكانت مشاريع الرهد والسليت والدمازين ومصانع سكر كنانة وعسلاية وشمال غرب سنار، ويعتبر مشروع سكر كنانة مثالاً يحتذى في الاستثمار القومي المشترك فهو قائم على شراكة سودانية سعودية كويتية. بل يعتبره البعض أنجح مشروعات التنمية

السودانية، وكذلك أنجح مشروعات التعاون العربي المشترك. وكانت الأرباح التي درَّها على الشركاء نتيجة حسن التخطيط والإدارة المتميزة عاملاً أساسياً في جلب المزيد من الاستثمارات العربية. وفي مجال البنيات الأساسية تم تأهيل السكة حديد وتحسين ميناء بورتسودان وبناء طريق الخرطوم بورتسودان وكبري كوستي وكبري القوات المسلحة (كبري بري) وكبري حنتوب وأضيفت محطات توليد كهرباء جديدة وبدأ الحفر في مشروع قناة جونقلي. كل ذلك إضافة إلى المشروعات التي نفذت في الفترة 1970-1977. كما تم إنجاز كبير لم يكن وارداً في البرنامج المرحلي والذي سيكون له أثر كبير في مستقبل السودان من حيث الموارد التي سيتيحها من ناحية وتأجيج الحرب في الجنوب من ناحية أخرى، ألا وهو اكتشاف النفط نتيجة جهد بدأته شركة شيفرون في عام 1974 وتبعتها شركات غربية أخرى. ثم إستؤنف بعد توقفه وخروج شركة شيفرون من السودان لأسباب سياسية اتخذ الأمن ذريعة لها بسبب مهاجمة الحركة الشعبية لبعض منشآت شيفرون. ويعتقد البعض أن ذلك قد تم بتخطيط مشترك بين الحركة وبعض الدوائر في الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت. وجاء استئناف هذا الجهد كما سيرد في موقع قادم من هذه الدراسة على يد شركات صينية وماليزية وكندية وأوربية.

ومن الصعاب الإضافية التي حدثت من تسارع وقع التنمية الاقتصادية في السودان الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط الذي بدأ عام 1973 نتيجة انتصار أكتوبر من ذلك العام الذي تحقق على يد الجيش المصري والجيش السوري في مقابل حاجات مشروعات التنمية السودانية المتعاظمة. وجاء متزامناً مع ذلك عاملان سلبيان إضافيان هما تراكم المديونية وضمور القدرة على السداد الذي كان متوقعاً من حصيلة المشروعات الجديدة التي تباطأ تنفيذها وزيادة الطلب الهائل على العمالة المهنية والفنية والماهرة في الدول العربية البترولية نتيجة تعاظم برامجها ونتيجة ارتفاع أسعار البترول وهجرة أعداد كبيرة من القوى البشرية السودانية المؤهلة إلى تلك الدول. ورغم هذا فإن

حصـاد التنميـة التـي تحققـت فـي سـني ثـورة مـايو لـم تكـن مسـبوقة فـي تـاريخ السـودان المعاصر كما لم تتم مجاراتها بعد.

1977-1985

لقد كانت هذه الفترة من أغنـى وأعقد فترات الوطنيـة السودانية تعارضـاً، وتفـاعلاً داخليـاً وكـذلك تقاربـاً وتباعـداً إقليميـاً ودوليـاً تغيـرت فيهـا التحالفـات عـدة مـرات وانقلبـت بعض الإنجـازات الهامـة إلـى مشـكلات متجـددة لـيس فقـط فـي تـاريخ ثـورة مـايو بـل وفـي تـاريخ السـودان كلـه، وكتفجـر قضـية الجنـوب مـن جديـد بعـد الاسـتقرار الـذي حققتـه اتفاقيـة أديس أبابا. فلئن جاءت ثـورة مـايو قصـد إقصـاء القـوى التقليديـة فقـد أعانـت القـوى الثوريـة التـي حققـت لمـايو انتصـارها الأول علـى دحـر مـايو وإعـادة السـلطة إلـى يـد القـوى التقليديـة التـي عملـت علـى إزاحتهـا فـي مـايو عـام 1969، ويسـأل سـائل: هل أهـدر السـودان ثلاثـين عامـاً من عمره بعد الاسـتقلال لتعـود السلطة ثانيـة إلـى يـد القـوى التقليديـة فمـا يعـرف بقـوى التقـدم والحداثــة مــا يــزال عــاجزاً عــن أداء دوره إلا فــي معارضــة منــع التقليــديين مــن أن يحكمـوا وأن يسـتقر لهـم الأمـر عبـر تحريـك النقابـات والمنظمـات الجماهيريـة ويعجـز عـن امـتلاك السـلطة وإعمالهـا لتحقيـق التعبيـر الاجتمـاعي والاقتصـادي الـذي نـذر نفسـه لـه وإن أمسك، بأزمة السلطة غالى وأفرط ثم فرط ففقد تلـك السيطرة. ولقد فاقمت موجـة الجفـاف والتصـحر التـي ضـربت غـرب الـبلاد خاصـة، وعـدم الـتمكن مـن درء مخاطرهـا وتـداعياتها، مصـاعب حكم الرئيس نميري لتصـاعد النقد الحـاد لـذلك النظـام داخليـاً وخارجيـاً. وقد يسـأل سـائل ذات الأسـئلة بالنسـبة للحركـة الإسـلامية التـي متنـت علاقاتهـا منـذ نشـأتها مـع بعـض القوى التقليدية خاصة حزب الأمة جناح الصـادق فـي السـتينات ومـع بعـض القـوى الإقليميـة الدوليـة فـي مواجهـة الشـيوعية والاتحـاد السـوفيتي، ثـم فـي فتـرة لاحقـة تحالفهـا مـع القـوى التقليديـة "الجبهـة الوطنيـة" مـع الشـريف حسـين والصــادق المهـدي فـي مواجهـة نميـري

واليسار الذي استقوى به لتعود إلى التحالف معه ثم انقلابهما على بعضهما البعض. إن كل هذه الأسئلة لم تجد الإجابة الوافية عنها بعد لغياب الكثير من الحقائق نتيجة التفاعلات الداخلية ثم نتيجة تفاعل المتغيرات الإقليمية والدولية التي ترى في السودان ركيزة هامة للاستقرار في المنطقتين اللتين تتداخلان في كيانه، المنطقة العربية والقارة الأفريقية. ولكن كل هذه القوى الإقليمية والدولية لا ترى نفعاً يرتجى من وراء استقرار السودان إلا إذا كان منحازاً إلى صفها وميسراً لاستراتيجيتها في المنطقتين. ونتيجة لهذا تعمل تارة على استقراره، وتجنح تارة إلى زعزعة ذلك الاستقرار طمعاً في تحقيق توازن جديد يكون في مصلحتها.

وكان من نتيجة ذلك كله أن حاولت ثورة مايو مواصلة بقائها في هذه المرحلة بتقوية علاقاتها مع مصر، وبناء علاقات جديدة مع دول الغرب خاصة أوربا والولايات المتحدة وباجتذاب المزيد من الاستثمارات العربية والغربية لضمان استمرار مشروعاتها التنموية وداخلياً لتعميم تجربة النجاح التي أتت بها اتفاقية أديس أبابا في الجنوب على كل أنحاء السودان لتطبيق الحكم الإقليمي بصورة شاملة بدءاً بعام 1981 وبتطويره نمط خاص من الشريعة الإسلامية بدءاً بإصدار منشور القيادة الرشيدة وإنتهاءاً بإصدار القانون الجنائي الجديد والتشريعات الإسلامية التي صدرت في سبتمبر 1983 وكان أكبر نجاح سياسي تحقق في هذه الفترة هو المصالحة الوطنية وإن ظل الشريف حسين خارج هذه المصالحة برغم جولات المفاوضات العديدة التي أجريت معه، وتشكيله للجبهة الوطنية الديمقراطية في أواخر 1979 متحالفاً فيها مع اليسار. ثم تحول الصادق المهدي بعد استقالته من المكتب السياسي من المصالحة المشاركة إلى المصالحة غير المشاركة عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد. وكانت المسيرة المليونية في عام 1984 بمرور عام على تطبيق الشريعة الإسلامية صك تعاقد جديد بين مايو والحركة الإسلامية.

وفي الخط المعاكس بدأ تحرك النقابات الذي قاده اتحاد المعلمين ثم تحرك الاتحاد النسائي، ثم دخول قوات الجبهة الوطنية بقيادة محمد نور سعد إلى الخرطوم في 1976،

فيما عرفته مايو "بالغزو الرجعي الليبي" ، وكانت الضربة الكبرى لمايو نسف أهم منجزاتها لتجدد التمرد في الجنوب على الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الدكتور جون قرنق في عام 1983. كما أتاح إعدام الأستاذ محمود محمد طه في 15 يناير 1985 فرصة سانحة لليسار ليتخذها ذريعة لتجديد نشاطه بتصويرها إعدام الأستاذ محمود محمد طه إعداماً لحرية الفكر والتعبير.

ولقد كان من نتائج تطبيق الشريعة الإسلامية تصلب حركة قرنق من ناحية واتخاذ الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً معارضاً نهائياً لنظام الرئيس جعفر محمد نميري. وفي السادس والعشرين من شهر مارس وبعد أن وقعت المفاصلة بين نميرى والحركة الإسلامية، التقت كل قوى المعارضة في تلك الانتفاضة. وقال قائل إن زيارة بوش الأب الذي كان نائباً للرئيس الأمريكي ريجان في ذلك الوقت قد وضعت بعضاً من اللمسات الأخيرة لتمهيد الطريق الى الانتفاضة، عبر الاجتماعات التي عقدها في الخرطوم مع بعض قيادات المعارضة.

وهكذا انطوى سجل ثورة مايو بكل إنجازاته وإخفاقاته الحقيقية والمتصورة.

الانتفاضة الشعبية ابريل 1985

كما جاءت مايو من منطلق الانحياز إلى الشعب والقول باستخلاص السلطة من قوى القديم ووضعها في يد القوى ذات المصلحة الحقيقية، جاء كذلك انقلاب سوار الذهب بعد "قرار القوات المسلحة الانحياز إلى جانب الشعب" إذ استولى المشير عبد الرحمن حسن سوار الذهب وزير دفاع الرئيس نميري على السلطة في أبريل 1985 في غيبته في الولايات المتحدة معلناً أن الجيش قد قرر الاستيلاء على السلطة من موقع الانحياز إلى الشعب كذلك. إذ جاء في خطاب المشير سوار الذهب في 6 أبريل 1985 إن "قوات الشعب المسلحة حقناً للدماء، وحفاظاً على استقلال الوطن ووحدة أراضيه قد

قررت بالإجماع أن تقف إلى جانب الشعب واختياره وأن تستجيب لرغبته في الاستيلاء على السلطة ونقلها للشعب عبر فترة انتقالية محددة".

جاء هذا الاستيلاء على السلطة بعد أن عمت المظاهرات شوارع العاصمة في 26 مارس 1985، بسبب الزيادات التي أُعلنت في أسعار الخبز والسكر والبترول الذي بلغت الزيادة في أسعاره بنسبة 75%، ثم تصاعدت المظاهرات وانضمت إليها قطاعات واسعة من المواطنين وتحولت شعارات المتظاهرين من رفض الزيادات في الأسعار إلى المطالبة بذهاب الحكم المايوي. وقد أدت القوى الاجتماعية الحديثة دوراً أساسياً في هذا التحول. وقد تكرر ذات ما حدث في ثورة أكتوبر 1964، فقد تم التنسيق بين قيادات الأحزاب التقليدية والمجلس العسكري الانتقالي ولكن القوى الحديثة لم تستسلم كلية للتنسيق بين القيادات العسكرية والقيادات التقليدية، لأنها تعتبر نفسها خاصة النقابات بأنها هي التي قد هندست الانتفاضة.

ومكث الجيش في السلطة عاماً واحداً فقط ومعه حكومة مدنية برئاسة الدكتور الجزولي دفع الله. عقدت أثناءه محاكمات لأعضاء مجلس قيادة ثورة مايو تحت مسمى "محاكمة مدبري انقلاب مايو" ومحاكمات لعدد من وزراء ذلك العهد وزُج بعدد من الوزراء الآخرين وبعض قيادات الاتحاد الاشتراكي وبعض قيادات جهاز الأمن القومي وبعض ضباطه ومعهم عدد من التجار الذين اتهموا بالثراء غير المبرر أثناء فترة حكم الرئيس نميري، في سجن كوبر. فأودع كل أعضاء مجلس قيادة الثورة وبعض من الوزراء والتجار السجن. وأطلق سراح بقية المعتقلين. والحقيقة التي اندهش لها كثير من الناس أن تلك المحاكمات لم تتمكن من إثبات ذلك الفساد الكبير الذي شاع الحديث عنه. ودون طويل توقف عند هذه الحقيقة نقول إن الحديث عن فساد الأنظمة السودانية منذ السنوات الأولى للاستقلال لم يصمد أما التمحيص والمحاكمات. وهذه محمدة للحركة الوطنية السودانية.

كما حاولت حكومة سوار الذهب والجزولي كسابقاتها حل مشكلة الجنوب، وسعت إلى التفاوض مع جون قرنق ولكنه أوصد الباب في وجهها حين لقبها بمايو 2 بل إنه عند استيلاء سوار الذهب على السلطة، وصفت إذاعة الحركة الشعبية بأن "الذئب قد غير جلده".

لقد حاولت بعض الأحزاب مد فترة بقاء العسكريين في الحكم عامين آخرين حتى تتهيأ للانتخابات، ولكن المشير سوار الذهب أصر على إنهاء فترة حكم المجلس العسكري الانتقالي بإنتهاء فترة العام التي أعلنها عند استيلاءه على السلطة. وقد كانت هذه ظاهرة غريبة غير مسبوقة من الانقلابيين. وهذا ما جلب الاحترام والتقدير للمشير سوار الذهب، خاصة في العالمين العربي والإسلامي، وفي أفريقيا، بل على نطاق العالم كله إذ سجل بإصراره هذا سالفة لم يسبقه إليها أحد وإن كان بعض شركائه في الحكم ميالاً إلى الاستمرار في الحكم. ونتيجة لذلك الإصرار أُجريت الانتخابات العامة في الفترة 1-12 أبريل 1986 وحصل حزب الأمة فيها على الأكثرية (100 مقعداً) وجاء الحزب الاتحادي ثانياً (76 مقعداً) وأحرزت فيها الجبهة القومية الإسلامية على عدد من المقاعد أذهل كثيرين، فقد حصلت على (50 مقعداً) وكادت أن تستأثر بكل مقاعد المثقفين. وهكذا قدمت الديمقراطية الثالثة.

الديمقراطية الثالثة 1986-1989

تأسيساً على نتائج الانتخابات، شكل حزبا الأمة والوطني الاتحادي الحكومة وتولت الجبهة القومية الإسلامية المعارضة وأختير الأستاذ على عثمان محمد طه زعيماً للمعارضة، ولكن السيد الصادق المهدي قد حصل على تأييد كل الأحزاب بما فيها الجبهة القومية الإسلامية عند ما اختارته الجمعية التأسيسية رئيساً لمجلس الوزراء.

وأختير السيد أحمد الميرغني رئيساً لمجلس رأس الدولة وأدى القسم أمام الجمعية التأسيسية.

وهكذا عادت الأحزاب التقليدية إلى الهيمنة على السلطة وتحقق لقاء جديد للسيدين غير أن القوى الحديثة خاصة النقابات لم تستسلم لعودة الأحزاب التقليدية لتولي السلطة، فتقدم التجمع النقابي بمذكرة إلى رئيس مجلس الوزراء في 17 أغسطس 1987 تضمنت البنود التالية:

1- إلغاء قوانين الطوارئ فوراً.

2- وقف الحرب والشروع في تنفيذ إعلان كوكادام وعقد المؤتمر الدستوري.

3- إلغاء قوانين سبتمبر والرجوع إلى قوانين 1974 بعد تنقيتها من الشوائب كما فعلت نقابة المحامين.

4- تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر الاقتصادي والبدء فوراً في تخفيف العبء الحياتي عن المواطنين.

5- إسقاط كل أشكال الدكتاتورية المدنية والعسكرية وتصفية سدنة ورموز مايو وخاصة في الخدمة المدنية.

6- إلغاء القوانين النقابية المايوية وصياغة قوانين نقابية بديلة في ضوء المشروع الذي قدمه التجمع النقابي.

7- تصفية الأساس الاقتصادي للطفيليين والسماسرة وتجار السوق السوداء.

8- استمرار التحقيق في المواقع كافة وتقديم القضايا التي اكتمل فيها التحقيق للقضاء فوراً.

9- عدم تسليح القبائل والمليشيات وأي فئة عبر القنوات الرسمية.

10- انتهاج سياسة خارجية متوازنة تأخذ في المقام الأول بالمصالح الحيوية للشعب السوداني ودوره في الوطن العربي وأفريقيا والعالم الثالث.

11- تمثيل القوى الحديثة بالكيفية التي عبر عنها التجمع النقابي عن هذا المطلب في مذكراته ومواثيقه ووفق ما جاء في الميثاق الوطني.

يضاف إلى ذلك نشأة جيل جديد كامل في ظل مايو يشكل نحو 40% من مجموع الشعب ليس له أدنى ارتباط بالأحزاب التقليدية تقريباً. كما ظهرت إلى الوجود 36 حزباً وأصدرت وزارة الإعلام تصديقات لصدور 90 صحيفة صدر منها بالفعل 39 صحيفة وسمي أحد هذه الأحزاب نفسه "حزب البهجة". ولئن ظن البعض في ظهور هذه الأحزاب والصحف دلالة على شيوع حرية التنظيم والتعبير فإنها تعكس كذلك حالة من التمزق والضياع، وهذه حقيقة. وربما كان من الممكن أن يكون هذا إيجابياً لو تمكن المثقفون السودانيون من الوصول إلى مستوى من النضج الفكري والتنظيمي الذي يمكن من توحيد هذا الشتات إذ جاء بعض هذه الأحزاب تفلتاً وانشقاقاً من الأحزاب القديمة، كما جاء بعضها تعبيراً عن المطالب الإقليمية. ولو تمكن المثقفون من صياغة برامج جديدة وصيغاً تنظيمية ديمقراطية جديدة كذلك، تعبر عن تطلعات القوى الحديثة والجيل الجديد والمطالب الإقليمية ولو استطاعت الأحزاب التقليدية أن تخرج من تجربة الست عشرة سنة برؤى جديدة وأعادت تكوين ذاتها على أسس ديمقراطية حقاً لاستطاع ذلك كله أن يؤسس لحركة سياسية ديمقراطية جديدة تقوى على منازلة المشكلات الجمة التي تفاقمت داخل الوطن وإقليمياً ودولياً ولاختط السودان طريقاً جديداً حقاً. ولكن المتتبع لتشكلات حكومات السيد الصادق الثلاث وعدم قدرة الحكم الجديد على إحداث تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة تعبر عن الواقع الجديد الذي تطلعت إليه تلك الجموع التي خرجت في المسيرات والمظاهرات، لحمد لظاهرة التعدد والتنوع التي عكستها أعداد الأحزاب والصحف قدرتها على التعبير عن المخاض الجديد المعافي. ولكن من أسف لم تتمكن الديمقراطية الثالثة من تحقيق شئ من ذلك. لأنها ركزت على ما أسمته إزالة آثار مايو دون أن تُحدث كبير تأثير في حياة الشعب أو الواقع السوداني.

ولكن ليس من الإنصاف أن ننكر على الأحزاب أنها قد حاولت أن تتجاوب مع الواقع الجديد بصياغة برامج جديدة. كما أنها حاولت أن تجعل بنياتها أكثر ديمقراطية واهتمت بالقوى الحديثة والشباب. فضمنت في هياكل أماناتها العامة أمانات ولجاناً متخصصة مثل أمانات العمال والمرأة والشباب والاقتصاد والخدمات والثقافة والإعلام. وسعت إلى ضم قيادات من المنظمات الفئوية والجماهيرية إلى تلك الأمانات واللجان بل أوكلت غليها قيادتها. ولكن يلاحظ أنه مع الحرص على جعل الأحزاب اكثر ديمقراطية كان هنالك إصرار على أن تظل قيادة الحزب ممسكة بكل الخيوط لكيلا تتفلت من يدها وكأنها قد أرادت ديمقراطية شريطة ألا تطال مواقعها أو تقلل من نفوذها وهكذا جعلت لتلك الديمقراطية سقفاً وخطوطاً حمراء ينبغي لها ألا تتجاوزها. وهكذا رأي بعض الشباب، خاصة أن تلك القيادات أرادت من الديمقراطية الحزبية شكلها لا جوهرها. كما أن الأحزاب لم تراع الطبائع الخاصة وخصائص المنظمات الفئوية والجماهيرية واستقلالها فكان سعيها في علاقاتها بتلك المنظمات السيطرة عليها وتوجيهها إلى خدمتها ولكن المنظمات الفئوية خاصة الحركة النقابية، قد حرصت دائماً على وحدتها واستقلاليتها فرأت في اهتمام الأحزاب بها أمراً مرحباً به ولكنها خشيت أن يقود تدخل الأحزاب في شؤونها إلى الانتقاص من تلك الوحدة وتلك الاستقلالية فتعاملت معها بحذر شديد.

ولا ينكر عاقل أو منصف كذلك اهتمام الأحزاب الرئيسية بمنظمات المجتمع المدني النقابية والمهنية وقضية الجنوب وإن اختلفت مناهجها وطرائقها وأساليب اقترابها من تلك المشكلة. فالكل سعى إلى لقاء قيادات الحركة الشعبية. ولا ينكر كذلك أن الحركة الشعبية قد تحركت في اتجاه تلك الأحزاب والمنظمات، وإن اشترط قائد الحركة على السيد الصادق المهدي أن يستقبله كرئيس لحزب الأمة وليس كرئيس لمجلس الوزراء. فقبل السيد الصادق المهدي ذلك فرأي بعض خصومه في ذلك انكساراً أمام الحركة، على حين أن العقلاء قد رأوا فيه درجة عالية من المرونة تدل على

الحرص على حل تلك المشكلة الوطنية التي استعصت على الحل طويلاً. فكانت لقاءات متعددة مثل لقاء كوكادام ولقاء الصادق قرنق واتفاقية الميرغني- قرنق في نوفمبر 1988. ولكن يبدو كذلك أن الكل وإن أراد الخير والسلم وجنح إليهما فإن المنافسة التقليدية بين الأحزاب جعلت كلاً منخهما لا يرى الخير خيراً إلا إذا جاء على يده، فأضاع ذلك وقتاً ثميناً وفرصاً غالية ولم تتمكن كل تلك الجهود أن تتوصل إلى حل سلمي عادل ومنصف لتلك القضية. ومن الأسباب التي عرقلت الوصول إلى الحل السلمي تعنت الحركة التي جعلت لجلوسها مع أي من تلك الأحزاب شروطاً أهمها إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر وإلغاء بروتوكول التعاون العسكري مع ليبيا وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية. وكان الكثير من تلك الاتفاقات في حقيقة أمره، شروطاً مسبقة للجلوس للتفاوض ولم يكن أي منها حلاً.

ولعل ما جاء في اتفاقية الميرغني – قرنق في شأن تجميد قوانين سبتمبر قد كان من العوامل الأساسية في تفجر ثورة الإنقاذ. وحق للأستاذ محمد أبوالقاسم حاج على أن يصف فترة الديمقراطية الثالثة بأنها فترة تكرار الأخطاء. وحق كذلك وصف حالة الأحزاب السودانية بأنها قد أقبلت على الديمقراطية الثالثة دون أن تنسى شيئاً " من سيرتها القديمة" ودون أن تتعلم شيئاً من تجاربها وتجارب الوطن. فما أكثر العبر وما أقل الاعتبار.

حكم الانقاذ

كاد العقد ينفرط وتتناثر حباته في كل وجوه الحياة وشعابها، في الدولة والمجتمع. وكان أخطر مظاهر هذا الانفراط الانفلات الأمني الذي غابت مظاهره وممسكاته جماعياً وفردياُ. الحرب في الجنوب تزداد التهاباً، والنهب المسلح في الأطراف القصية من دارفور أضحى المتحكم في حياة الناس ورقابهم. فصار السطو على المنازل هاجساً في العاصمة وكبريات المدن بل روى لي بعض شهود العيان أن بوادر النهب قد تبدت

في شوارع العاصمة وأنهم رأوا بعض الشباب يعتدون على أفراد الشرطة، خاصة الباعة المتجولون الذين عرضوا سلعهم أما المتاجر في البرندات وفي كل الطرق، ولما حاول أفراد الشرطة منعهم انتزعوا منهم بنادقهم واعتدوا عليهم بالضرب. صار بعض الناس خاصة النساء وكبار السن يخشون السير في الطرقات منفردين نهاراً. صارت الحرية بلا ضابط وقانون أو وازع المسؤولية. وضباط الجيش يتحدون الحكومة وينذرونها بمذكراتهم المشهورة ومظاهرات النقابات تقتحم مجلس الوزراء وتسرب رئيسه عبر سور خلفي بعد ان طلب من رئيس هيئة الأركان أن يتدخل الجيش لتأمين الموقف ولكنه يرد بحزم أن هذا شأن مدني والأمر متروك للشرطة ولا يتدخل الجيش في حفظ الأمن إلا بعد أن يستحيل ضبط الأمن على الشرطة. والأحزاب في نزاعها القديم تتشكل من الحزبين أو الثلاثة لتعود لتفصم عراها ليعاد تشكيلها على نحو جديد. صار التنبؤ بالانقلاب العسكري والحديث عنه جهرة ونهاراً والكل يترقب. والصحافة زادت الحال توتراً وتحفزاً بل أن بعضها قد طال كل المقامات بسخرية وسباب وما صار عنده من حدود حتى في الأمور المتعلقة بالأمن القومي وبسلامة الوطن. وأمتد النشر إلى استعداد القوات المسلحة وتحركاتها وصار كل أمر متصل بالقوات المسلحة والمعلومات المتعلقة به متاحاً لحركة التمرد والمتعاونين معها والمتآمرين على سلامة الوطن ووحدته.

مجلس الوزراء يشكل لكل أمر لجنة ولكل قضية لجنة عمل حتى بلغت هذه التشكيلات العشرات دون حسم لأي أمر من الأمور، ولعل مما ضاعف المخاطر على أمن الوطن ارتكاب جريرة حل الأمن القومي الذي صارت ملفاته ومعلوماته الداخلية، وتلك المتصلة ببعض دول الجوار التي تأوي حركة التمرد وتعينها مستباحة وكان من نتائج ذلك أن تعرفت بعض دول الجوار على الذين تعاونوا مع جهاز الأمن وتم إعدامهم.

صحيح أن لقاءات عديدة قد تمت بين قيادة الحركة الشعبية وبعض الأحزاب السياسية وبمشاركة بعض منظمات المجتمع المدني. ولقد أغرت هذه الفوضى العارمة قائد حركة التمرد آنذاك، وشريك السلام لاحقاً، لإملاء شروطه حتى أنه رفض لقاء رئيس الوزراء آنذاك إلا بصفته الحزبية. وقبل الأخير ذلك إما حرصاً على السلام أو خشية أن يسجل غرماؤه في السياسة انتصاراً على حزبه بعقد اتفاق سلام مع الحركة الشعبية. وكان من بين موضوعات المساومة بين الحركة والأحزاب والجماعات التي حظيت ودها قوانين الشريعة واتفاقية الدفاع المشترك مع مصر والبروتوكول العسكري مع ليبيا. ولقد رأى بعض ضباط القوات المسلحة في ذلك كله إهانة للوطن، وتعدياً على هويته، وتجريداً لقواته المسلحة من النصير.

وهكذا تصاعدت التنبوءات بالانقلاب العسكري بل والدعوة له من بعض الصحف فتهيأ الجو والوضع لقفزة عسكرية جديدة على السلطة، مبررة بالفوضى التي عمت، وبمساومة بعض القوى السياسية على الشريعة.

وفي صبيحة الثلاثين من يونيو 1989 تم الاستيلاء على السلطة باسم القوات المسلحة. وكسائر البيانات الأولى، في أعقاب الانقلابات العسكرية، جاء البيان الذي ألقاه العميد عمر حسن أحمد البشير عبر التلفاز والمذياع وكذا البيان الثاني يوضحان جملة من الأهداف ويعلنان بعض الإجراءات. جاءت الأهداف الأساسية، بعد تحميل الأحزاب مسؤولية التدهور وضياع مصالح الوطن وأمنه واستقراره بسبب النزاع على السلطة، مؤكدة أن الثورة جاءت لإنقاذ الوطن من المهاوي التي تردى إليها، جاءت لإعادة الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدة الوطن ورد السلطة للشعب. أما الإجراءات فقد شملت تعطيل العمل بالدستور الانتقالي وحل الأحزاب والمؤسسات السياسية (الجمعية التأسيسية ومجلس أمن الدولة ومجلس الوزراء وحكومات الأقاليم) وإلغاء تراخيص الصحف. وفي تصريحات صحفية ليلة 271989 ذكر العميد البشير رئيس مجلس قيادة

الثورة أن ثورة الإنقاذ الوطني جاءت لإنهاء الأحزاب والحزبية والطائفية في السودان ولبناء سودان جديد موحد بعيد عن الصراعات الحزبية والإقليمية وصهر الشعب في بوتقة واحدة. كما جعلت الإنقاذ في مقدمة أهدافها إيقاف الحرب وتحقيق السلام وكان أول مؤتمر تشاوري عقدته هو مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في السودان في شهر سبتمبر 1989 ولما تكمل ثلاثة أشهر من عمرها.

وتكرر ما حدث من صمت وعدم احتجاج أو مواجهة بين انقلاب الإنقاذ وأعضاء الأحزاب السياسية، كما كان الحال عندما تولى كل من الرئيسين إبراهيم عبود وجعفر محمد نميري السلطة. وذكر الصحفي الأستاذ محمد سعيد محمد الحسن في كتابه "سنوات الإنقاذ في السودان: محطات وتحولات 1989-2003" إن صحفياً غربياً قد كتب تقريراً إلى بلده بعد قيام السفراء بزيارة المعتقلين السياسيين في سحن كوبر وهم كل رؤوساء الأحزاب السياسية في البلاد في أغسطس عام 1989 "عندما تمت الزيارة المثيرة، وقد كانت الأولى من نوعها لدخول السفراء الأجانب للوقوف على أحوال حكام الأمس والزعماء السودانيين في سجن كوبر، سارع دبلوماسي غربي، كان قد تحدث معنا حينه حول تحليل الوضع القائم، ولدى عودته إلى مكتبه أرسل تقريراً مطولاً إلى رئاسته، حول ما جرى تبادله من أحاديث مع بعضهم، ولكن التقرير حوى أكثر من ملاحظة لافتة.."إنها المرة الأولى التي يتم فيها إيداع الزعماء السياسيين إلى جانب القيادات البارزة في أحزابهم دفعة واحدة في سجن كوبر ومع ذلك فانه لم يحدث أي رد فعل غاضب أو حانق أو احتجاج من جماهير تلك الأحزاب". كما أن "أي نظام، خاصة النظم العسكرية، لأسباب أمنية، يحرص على عدم وجود أو إبقاء معارضيه في مكان واحد خشية تخطيطهم أو تآمرهم عليه". وجاء التعليق على هاتين الملاحظتين: "إما أن هذا الانقلاب العسكري في أقوى حالاته وليس هناك ما يحذر منه أو يخشاه أو أن الأحزاب السياسية في أضعف حالاتها بدليل الصمت والهدوء.. إن هذا النظام سيستمر". ولم تكن تقارير كل السفراء دائرة في فلك تأكيد استمرار النظام في تلك الفترة الباكرة من

عمره، بل أن بعضها، وبعض الأحاديث التي كانت تتناقلها المدينة كانت تتحدث عن تضاؤل فرص بقاء النظام واستمراره، وكانت تؤكد نسبته إلى الجبهة القومية الإسلامية. ولكن تلك النبوءة هي التي صدقت بالرغم مما واجه ثورة الإنقاذ من تحديات وتآمر وعداء وصدامات عسكرية، وحصار اقتصادي ودبلوماسي وفرض العقوبات الجماعية والفردية عليه من قبل مجلس الأمن والولايات المتحدة. بل أن إدارة الرئيس بيل كلنتون قد ناصبت هذا النظام العداء ووضعته في قائمة الدول الراعية للإرهاب ودعمت حركة التمرد والتجمع الوطني الديمقراطي المعارض، وحرضت دول الجوار عليه ومدتها بمقومات مواجهة ومنازلته العسكرية بل إن ألبرايت وزيرة خارجية تلك الإدارة، في ذاك الوقت، قد جابت أفريقيا في ديسمبر 1997 مبشرة بعداء الولايات المتحدة لحكومة الإنقاذ والتقت بقيادات المعارضة السودانية في كمبالا وأعلنت دعم الولايات المتحدة لها للتخلص من حكومة الإنقاذ.

لقد بدأت علاقات الإنقاذ بدول الجوار حسنة أول أمرها خاصة مع مصر ولكن طابعها الإسلامي وحرصها على تطبيق الشريعة وجعلها من ثوابتها وإلغاء تأشيرات دخول السودان بالنسبة للعرب والمسلمين وتدفق الكثير من قيادات التنظيمات الإسلامية على السودان، وإنشاء المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي بقيادة الدكتور حسن عبدالله الترابي، الأمين العام للجبهة القومية الإسلامية والسياسي النافذ والموجه حينها لنظام الإنقاذ، ثم حادثة محاولة إغتيال الرئيس محمد حسني مبارك في يونيو 1995 والتي اتهم السودان بالضلوع في تدبيرها، كلها من العوامل التي جرت على السودان ويلات المقاطعة الإقليمية والدولية والحصار وما وجه إليه من عداوات وقيام معارضة سودانية لها نشاطها السياسي والدبلوماسي والعسكري، حتى أن يوغندا تجرأت على دعم حركة التمرد ومحاولة غزو مدينة جوبا وأن الجارة أثيوبيا قد استضافت حركة التمرد وقدمت لها كل صنوف الدعم. أما الرئيس الاريتري أسياس أفورقي فقد صادر السفارة السودانية وسلمها للمعارضة مقراً لها في أسمرا وأعلن أن دعمه لكل من يعمل على إسقاط النظام

الإسلامي في السودان دعماً لا حدود له بل قال مرة أن سقف هذا الدعم هو السماء. وانعكس كل ذلك على تصعيد الحرب في الجنوب بل امتدت إلى جبال النوبة والأنقسنا وشرق السودان. إن أي نظام في السودان وفي غيره من الدول لو ووجه بمثل ما ووجهت به ثورة الإنقاذ لتداعى وهوى.

إن المتأمل الحصيف في المقدمات والظروف التي أعانت حكم الإنقاذ على الصمود في وجه كل هذه التحديات والعداوات التي أشرنا إليها لا يخطئ الحقائق والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي أعانت على هذا الصمود. ولعل من أبرزها بعض الإنجازات التي وسعت قاعدة الاقتصاد السوداني ومن أهمها الاستثمار في مجال استخراج النفط وتصديره. والتركيز على تطوير البنية الارتكازية، والاهتمام بالتنمية البشرية خاصة ما اتصل منها ببسط فرص في التعليم والتوسع غير المسبوق في التعليم العالي والبحث العلمي والتقانة. كما جاء رديف ذلك كله في السنوات الأخيرة العمل على إعادة تأهيل المشروعات الزراعية الكبرى وبعض القطاعات الصناعية الهامة مثل قطاعات السكر والنسيج والصناعات الغذائية وإضافة مشروعات جديدة في مجال التصنيع الزراعي. ولقد تم إنجاز أغلب هذا الذي أشرنا إليه في إطار جهد لتحرير الاقتصاد الوطني وحرية التجارة والاعتماد على الذات تعميقاً لهذا المبدأ من ناحية واضطراراً إلى اللجوء إليه بسبب الحصار الذي فرضته الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وسايرتها فيه مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية بحكم نفوذها وبسط هيمنتها على هذه المؤسسات.

التحرك نحو التعددية والتحول الديمقراطي كان ولم يزل حذراً ومتردداً ولكن بصيص الأمل قد بدأ يلوح بصدور قانون التوالي ودستور عام 1998 وقانون الأحزاب وتوسيع هامش الحريات وبخاصة حرية الصحافة التي أسهمت بدورها في النقد والتقويم والتنبيه إلى المخاطر التي تحيق بالوطن وتهدد وحدته ووجوده. كما أن اعتماد الدستور

المواطنـة معيـار الحقـوق والواجبـات، كلهـا مـن الأمـور التـي أحـدثت آثارهـا فـي الواقـع السوداني وفي التغيير النسبي لصورة السودان في الخارج.

ولقـد كـان لرفـع شـعار الشـريعة الإسـلامية وإعـلان الحـرص علـى حقـوق غيـر المسلمين وإعفـاء الجنـوب مـن تطبيـق الشـريعة الإسـلامية أثـراً بالغـاً فـي نفـوس الغالبيـة العظمـى مـن أهـل السـودان مـن المسـلمين وأهـل المعقوليـة مـن المسـيحيين، وفـي نفـوس المواطنين المقيمين على التمسك بالديانات الأفريقية التقليدية.

ثـم أن ضـعف المعارضـة الحزبيـة وزهـد بعـض أطـراف المعارضـة فـي اسـتمرار التجمـع المعـارض وعـودة بعـض قيـادات الأحـزاب والشخصـيات الوطنيـة إلـى داخـل الـوطن، واستنصـار بعـض أطـراف المعارضـة بالأجانـب إضـافة إلـى مـا أصـاب بعـض الأحزاب بمـا فيهـا الحركـة الشـعبية بمـا يشـبه الانغـلاق قد كانـت مـن العوامـل المعينـة فـي جلب المزيد من الاستقرار والتداعي نحو تحقيق السلام والوفاق الوطني.

إن مـا أظهرتـه الحكومـة مـن جديـة فـي حركـة الوفـاق الـوطني وفـي مواصـلة التفاوض مع الحركة الشعبية والصبر علـى بعض مظـاهر غلوائهـا مدعومـة ببعض القوى الإقليمية والدولية التي لا تريد للسودان أمنـاً ولا استقراراً كلهـا مـن العوامـل التـي قـادت إلـى إبـرام العديـد مـن الاتفاقيـات مـع بعـض أطـراف الطيـف السياسـي بمـا فيهـا بعـض القـوى السياسية والعسكرية الجنوبية فكانـت اتفاقيـة الخرطـوم للسـلام واتفاقيـة فشـودة والاتفـاق مـع الحزب الوطني الاتحادي جناح الشريف زيـن العابـدين الهنـدي واتفاقيـة جبـال النوبـة ونـداء الـوطن وإعـلان لقـاء البشـير-الميرغنـي بأسـمرا وعديـد اللقـاءات التـي تمـت بـين الحكومـة والمعارضــة فــي مصــر القــاهرة ونيروبــي وكمبــالا وأبوجـا وأسـمرا.ولعل مـن أهـم تلـك اللقاءات لقاء جنيف بين الدكتور حسن الترابـي والسيد الصـادق المهدي، والـذي نجح فـي

كسر حاجز الصمت واللاحوار والعدائيات بين حكم الانقاذ من ناحية والمعارضة بكافة أشكالها وألوانها من ناحية أخرى.

أما الأثر الأكبر في عملية السلام فقد نبع من كره السودانيين للحرب والمزاج الوطني الذي تنامى لتحقيق السلام وتجلت أشرق صور ذلك في توقيع بروتوكول مشاكوس في 20 يوليو 2002 واتفاقية وقف العدائيات في عام 2002 وعديد الاتفاقات التي تمت بين الحكومة والحركة الشعبية في شأن تدفق العون الإنساني للمحتاجين في كل المواقع واتفاقية جبال النوبة واتفاق أبشي في سبتمبر 2003. ثم تـُوج ذلك باتفاق السلام الشامل في يناير 2003.

شهد العام الأخير من إدارة الرئيس بيل كلنتون في الولايات المتحدة الأمريكية تغيراً في الأفكار الحاكمة للنظرة للسودان والتعامل معه. ذلك أن مجموعة العمل التي كلفها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن للنظر في السياسة الأمريكية تجاه السودان وجمعت لها نخبة من الخبراء في الشأن السوداني، وممثلين لمواقع صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل الكونجرس ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية وأجهزة الاستخبارات ومراكز صنع الرأي وشحذ الأفكار، خلصت إلى أن سياسة العزل والاحتواء والمواجهة التي انتهجتها الإدارة الأمريكية لم تفلح في تحقيق أهدافها، أي التخلص من نظام الإنقاذ وأوصت بانتهاج سياسة تقوم على التعاطي الإيجابي مع الشأن السوداني والعمل على التأثير في توجهات ومواقف النظام الحاكم في السودان. كما اقترحت وصفة لحل النزاع المسلح الذي طال أمده في السودان على أساس إقامة نظامين في بلد واحد. ولكن تلك الإدارة ما عاد لها من وقت ما يمكنها من النظر المدقق في مقترحات مجموعة العمل تلك والأخذ بها بالرغم من تعيين الرئيس كلنتون مبعوثاً رئاسياً للسلام في السودان وهو السيد هاري جونستون. ولما جاءت إدارة الرئيس بوش انتفعت بتلك الدراسة واتخذت موقفاً مغايراً لموقف الإدارة السابقة من السودان

فجعلت إيقاف الحرب وتحقيق السلام في السودان من أولويات سياستها الخارجية المتقدمة واختار الرئيس بوش مبعوثاً رئاسياً خاصاً للسلام في السودان هو السناتور السابق جون دانفورث الذي ينتمي إلى اليمين المسيحي الجديد. ولقد تجلت نزاهته فيما اختار من بداية لعملية السلام في السودان فأوصى بإحلال السلام في منطقة جبال النوبة أولاً واتخاذ ما يتحقق من نتائج إيجابية نموذجاً يعمم في بقية مناطق النزاع، خاصة في الجنوب. ثم ثابر مع آخرين على إنجاز اتفاقية السلام في جبال النوبة فأعادت الحياة الطبيعية إلى أهلها بعد أن حققت فصل القوات العسكرية للحكومة والحركة وأتاحت الحركة الطليقة للمواطنين دون خوف أو رهبة فازدهرت الحياة من جديد وتآلفت النفوس وبدأ استرجاع حركة التنمية بعون ومساعدة من العديد من الجهات الرسمية والجمعيات الطوعية وغير الحكومية. وجاء التقرير الذي رفعه السناتور دانفورث للرئيس جورج بوش في شأن تحقيق السلام الشامل في السودان، وبخاصة في جنوب الوطن متوازناً ومشيراً إلى إمكان تحقيق مطامح ومطالب أهل الجنوب في إطار السودان الموحد على أساس حل عادل ومنصف يمنح كل ذي حق حقه ويتيح له الفرص العادلة للمشاركة في السلطة والثروة على ركيزة المواطنة المتساوية. إن هذا الموقف من قبل الإدارة الأمريكية بما لها من مكانة وتأثير قد كان مؤثراً في دفع عملية السلام في السودان مع جهود الآخرين وبخاصة دول الإيقاد والدور الفاعل لدول الجوار. هنا نتوقف وحديث السلام نفضل القول فيه في باب منفصل نخصصه له.

جاءت فكرة عقد مؤتمرات الحوار التشاورية حول قضايا بناء الوطن وقضايا الحكم من المعينات الأساسية التي فتحت بصائر أهل السودان على كنه مشكلات البناء والقضايا الجوهرية في استقامة الحكم ونجاعته. بدأت تلك المؤتمرات بمؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام بحسبان وقف الحرب وتأسيس السلام والتقدم بخيارات لنظام الحكم تتكافأ مع حقائق الواقع السوداني التي كثيراً ما غاب عنها تفكير النخب الحاكمة. ولكم فرح الناس لما قررت الحركة الشعبية أن توصيات ذلك المؤتمر يمكن اعتبارها

أساساً صالحاً للنظر في إيجاد الحل المنشود لقضية الحرب والسلام في السودان. كما رأي كثير من أهل الرشد حكمة في التوصية بالأخذ بنظام الحكم الاتحادي مع تبيان الأسس التي يقوم عليها اقتسام السلطات بين المركز والولايات. هذا الخيار الذي طالب به الاخوة الجنوبيون يوم صوت ممثلوهم داخل البرلمان لمصلحة الاستقلال على أن يمنح مطلبهم هذا، الاعتبار الكافي عند صياغة الدستور الدائم. ولكن النخب الحاكمة التي توالت على حكم البلاد منذ الاستقلال قد أشاحت بوجهها بعيداً عن الوفاء به بشتى الذرائع التي عمق الأخذ بها الأزمة. إلا في سانحة للاقتراب من هذا الخيار ومضت أثناء حكم الرئيس نميري بتوقيع اتفاقية أديس أبابا منحت البلاد قدراً من الاستقرار والتنمية ثم خبت تلك الومضة باتخاذ قرارات لم تلتزم بالأشراط الواردة في قانون الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية لعام 1973 المضمّن في القانون الأساسي لدستور 1983 بسبب رضوخ وإفرازات بعض الصراعات القبلية والنوازع الفردية التي استعرت في الجنوب، فجاء التقسيم بكيفية مجافية لما ورد في ذلك القانون وإن اعتمدت على تعديلات أدخلت في صلاحيات رئيس الجمهورية الواردة في الدستور في وقت لاحق عام 1976 فتفجر التمرد من جديد على يد الحركة الشعبية عام 1983.

أما القضايا الأخرى التي خاضت فيها المؤتمرات المتتالية فقد شملت النازحين والتنمية الاجتماعية والاقتصاد، وقضايا الإعلام والدبلوماسية، والنظام السياسي، والاستثمار، والنظام الأهلي، والذكر والذاكرين، ولعل أهمها المؤتمر القومي للاستراتيجية القومية الشاملة الذي تنادى له أكثر من ستة آلاف من المتخصصين وممثلي القوى الاجتماعية وسعى للاستفادة من نتائج كل المؤتمرات السابقة وتجارب الدول والشعوب التي سبقت في مجال التخطيط الاستراتيجي.

الباب الثاني

الدروس والعبر

لما أهل فجر الاستقلال كانت أبصار السودانيين معلقة بالثريا لكن الهمم قد تقاصرت عن بلوغها. وكثيراً ما حلَّ عاقل الآمال موقع التفكير والتبصر والتدبير المفضي إلى تحقيق المقاصد والغايات التي عمرت بها النفوس. كنا نتطلع بالأمل كله إلى مستقبل مشرق تأسيساً على ما تحقق من مطامح بفضل توحد عزم السودانيين والتئام صفهم للتخلص من الاستعمار وتحقيق الاستقرار توحد استلهم التراث، وغذته ملامح النضال التي بدأت متفرقة وجاءت ملجمة طوراً عن التراخي وأحياناً في عجلة مسعفة وكانت ذروة ذلك في قيام مؤتمر الخريجين الذي جمع في رحابه نخب المثقفين المستنيرة التي استهلت نشاطها الموحد في نادي المدارس، وفي الجمعيات الأدبية التي بدأت على يد جماعة "أب روف" وجماعة "الهاشماب" وفي مدني وفي بعض المدن كعطبرة وغيرها من الحواضر. وكان لظهور الصحف والدوريات عميق الأثر في توحيد الرؤى المشدودة للتخلص من الاستعمار وتحقيق حرية الوطن والمواطنين. ومن الروافد التي عززت تدفق الحركة الوطنية ومضاءها نشأة الحركة النقابية وحركة المزارعين وتأسيس الاتحادات والجمعيات المهنية وتنظيمات النساء والشباب وبعض منظمات المجتمع المدني الأخرى. وكان لهذه الروافد قدرة على الرؤى المتخصصة والبصائر النافذة إلى أبعاد في الحياة لم تمنحها الحركة السياسية ما يتكافأ معها من اهتمام وبخاصة البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي. ومع هذا كله ظل الشاغل الأساسي هو التحرير ولم تشمل برامج المؤتمر ولا برامج الأحزاب في الحقبة الاستعمارية رؤى للاقتراب الشامل لبناء الوطن بعد تحقيق الاستقلال.

ولما كانت الأحزاب الجامعة أو المتعددة هي أدوات صنع الأفكار والبرامج ومناهج تنزيلها على أرض الواقع فإن المتأمل لمسيرة الوطن بعد الاستقلال يرى أن التشكيلات السياسية التي قامت لم تكن أحزاباً بالمعنى الكامل مثل تلك التي نشأت في أوربا وأمريكا الشمالية وأفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية. فتلك الأحزاب قد قامت على أسس فكرية جامعة في عضويتها وبسند القوى الاجتماعية التي اتجهت إلى خدمة مصالحها وبرامج عملية تعبر بها عن أفكارها ومعتقداتها وتوجهها إلى خدمة المصالح التي انبرت إلى تحقيقها أو الدفاع عنها. فأحزابنا التقليدية أقال الله عثرتها، نشأت على تحالفات قبلية وطائفية في الأساس مع انضواء بعض المثقفين في صفوفها وكان صوت القبيلة والطائفة هو الأعلى ووزنها هو الأرجح في الصراع على السلطة لذا نجحت في كثير من الأحيان في تدجين المثقفين وتوظيفهم في خدمتها عوض أن تكون له الريادة والقيادة الحقيقية لأنهم جاءوا إلى المواقع التي تسلموها بسند القبائل أو مباركة شيوخ الطوائف. ولما اتجهت القوى الحديثة التي لم تسع أفكارها وطموحاتها صفوف الأحزاب التقليدية، أم إسلامية، أم عروبية أم أفريقيانية فإنها قد نشأت متأثرة بالأحزاب التقليدية في كثير من أوجه طرحها حتى لا تستفز الجمهور العريض الذي تتطلع إلى العمل في صفوفه واجتذابه إليها. بل إنها وإن نشأت متدثرة بأيدولوجيات معينة وعلى أسس فكرية وتنظيمية مختلفة عن تلك التي نشأت عليها الأحزاب التقليدية، جاءت هذه الأحزاب الحديثة ذاتها متباينة فيما بينها بل متصادقة في كثير من الأوجه والأحيان. ولما كانت القواعد التي اتجهت إلى مخاطبتها واحدة تمثلت في الطلاب والشباب والنقابات فإن الصراع بينها في حلبة كسب تأييد تلك القواعد قد صرفها عن العمل الفكري وتجويد تصميم البرامج المتبينة بأفكارها والمتجهة إلى تحقيق أهدافها فساد في الساحة السياسية شغب فكري عظيم واستنساخ بعض البرامج العامة ذات الجذور والأصول الأجنبية أو ذات الانتماء الحضاري والثقافي الأوسع. فعجت تلك الساحة بشعارات اعتبرتها جمهرة السودانيين في أول أمرها غريبة ووافدة مثل نضال الطبقة العاملة العالمية وحتى

الشعارات التي انتسبت إلى الإسلام والعروبة ورؤى الوحدة الأفريقية كانت أصولها الخارجية واضحة وبينة فلم ينفعل بها السودانيون بالدرجة التي كان يؤملها هؤلاء أو أولئك. بل قاد التشوف إلى الخارج والتطلع إليه إلى حرمان الأحزاب التقليدية من جهود كثير من المثقفين الذين فضلوا الانتماء إلى هذه الأحزاب الحديثة كما صرفت الانتماءات العريضة التي تتجاوز حدود الوطن اهتمامات كثير من المثقفين عن النظر المتعمق في حقيقة هذا الوطن القارة ومشكلاته وقضاياه وواقعه المتنوع فلم يجد هذا التنوع الدرس العميق ولا الإدراك الحصيف بل أهملت إدارته وتركت وليدة الصدفة والمزاجية وفريسة للنظرة الذاتية كل مجموعة بما لديها فرحة وعن غيرها مشغولة أو منصرفة حتى داهمتنا حقائق الواقع وواقع التنوع بالمشاكل بالنزاعات التي كادت أن تعصف بوحدة الوطن في حاضره وتبدد مستقبله.

ومن الدروس التي لم نتعلمها بصورة كافية طوال نصف قرن توالت أعوامه منذ الاستقلال أن هذا التنوع حقيقة وأن الحقائق لا يمكن تجاوزها بالأماني والمحسنات اللفظية دون منحها حقها ومستحقها. وإن حقائق الواقع لها قدرة أصيلة في فرض وجودها والتعبير عن ذاتها بالتي هي أخشن إن لم تعامل بالتي هي أحسن.

إن الذي جعلنا نتخبط في دوامة الحزبية المتراخية والعسكرية الطاغية فتقلب بنا الحال من نظم أسميناها ديمقراطية إلى انقلابات رأي بعض أربابها أحياناً أن الحرية هي أساس البلاء فعمدوا أول أمرهم إلى مصادرة الحريات والحقوق بوعد الأمن والاستقرار والنماء. ولكن لابد لنا أن نسارع إنصافاً لبعض القيادات التاريخية إلى القول بأنها قد كانت صادقة في توجهاتها الديمقراطية ولكن لم تتخذ للأمر عدته كما أن عشق السودانيين للحرية قد طوع كل النظم التي بدأت عسكرية فيه إلى درجات من التحول الديمقراطي وإن تطاول العهد على ذلك. فنظام الرئيس عبود قد شكل المجلس المركزي (البرلمان) في أخريات أيامه، ونظام مايو أقام مجالس الشعب وخط دستوراً نيراً ومدركاً

لحقيقة التنوع فأصدر إعلان التاسع من يونيو، كما سبقت الإشارة، وكانت درة إنجازاته اتفاقية أديس أبابا التي عاد فطمسها كما فتح صدره لرياح الحرية بعد أن حقق المصالحة الوطنية عام 1977. ومن إنجازاته كذلك تمتين العلاقات مع الجارة مصر فأثمر ذلك التكامل السوداني المصري بمرحلتيه وإن كان البعض قد صوره على غير حقيقته من منطلقات العداء للنظام ونظام الإنقاذ يُحفظ له أنه قد حافظ على وحدة الوطن برغم الحرب الأهلية وداهيات التآمر الأجنبي وأخيراً ثابر على تحقيق السلام.

من العلل التي قعدت بالأداء الوطني الخدر السياسي في وجه المشكلات والتحديات لذا لم نأمن من غاشيات المداهمات التي تصدمنا بغير استعداد. والإدراك المطول لحقائق المشكلات وجذورها، والمخططات التآمرية ووقعها الفادح على الوطن وبنيه قاد لدى كثير من أهل السياسة على أن يترك للزمن مهمة علاج المشكلات ودرء مخاطر المؤامرات.

ومن مسببات هذا الخدر السياسي في رأينا المجانبة بين القول والعمل كأنما القول وحده يكفي علاجاً للمشكلات، والغفلة تكون كفاء التحديات والمؤامرات. ولئن كنا لسنا من المؤمنين تماماً بنظرية المؤامرة فإنه لا يحسن بنا ولا يجوز لنا أن نسمي المؤامرة إذا ما ظهرت بغير اسمها ولا أن نصفها بغير حقيقتها. لقد صاغ العديد من أحزابنا من البرامج بديعة الديباجة رنانة الألفاظ ما ظنه خطأ يكفي لتحقيق الشجاعة السياسية بل إن العديد من أحزابنا لما فوجئ غير متوقع لهبة الشعب في أكتوبر 1964 حاول تدارك الأمر والأوضاع بصياغة برامج عجلة إدعى كل منها الامتثال إلى الاشتراكية التي كانت معبودة الجماهير مثل التنمية على ذلك الزمان ومنها من نسب نفسه إلى الاشتراكية العلمية، والاشتراكية الإسلامية، والاشتراكية العربية وإلى اشتراكية ادعى لها أنها نابعة من واقعنا، لا مغير له كما ينبغي أن يكون الحال، وأتت برامج أخرى في صياغات بعض جوانبها هلامية كبرنامج الصحوة الإسلامية، وبرنامج الجمهورية الإسلامية،

والمشروع الحضاري، الذي لم يشبع توضيحاً وإنفاذاً في زمان الناس هذا. إن بعض هذه البرامج قد كتبت ونسيت لأنها لم تكن نابعة عن إيمان حقيقي بالشعارات التي اتخذت عناوين لها. كما أن المتأمل في تفاصيل ما جاء في إطار تلك البرامج يرى فيه، في أحيان كثيرة، تناقضاً بين التفاصيل بينها وبين المضمون الحقيقي للعنوان الذي أدرجت تحته بعكس ما عهد الناس من اتساق في برامج الأحزاب التي رفعت تلك الشعارات في الدول الأخرى. وهذه قمة المجانبة بين القول والعمل.

ودرس آخر ينبغي فهمه على حقيقته من منطلق بديهية أن فاقد الشئ لا يعطيه فكثير من أحزابنا إن لم يكن كلها قد افتقد الديمقراطية في صفوفه وفي تسيير أعماله وإقامة بنياته التنظيمية خاصة مؤسساته القيادية، فكيف يمكن لهذه الأحزاب غير الديمقراطية في فكرها وفي بنيتها أن تؤسس مجتمعاً ديمقراطياً ودولة تقوم على الديمقراطية ورعاية الحقوق وترتيب المسؤوليات. إن مثل هذا الظن الخاطئ اقرب ما يكون إلى الملهاة من قربه إلى الجدية.

ولعل علة العلل فيما حاولنا استخلاصه من دروس وعبر هي أن السياسة في وطننا لم يعاملها كثير من القادة السياسيين بالجدية الواجبة، مما جعل منها سياسة أشخاص وليست سياسة قضايا. فالبعض يتخذها شاغل لبعض الوقت والبعض يسعى إلى تخليص ضميره أو تخديره بالحديث اليومي في السياسة وما درى ألا خلاص ولا نجاة بمثل هذا السلوك العابث في أمر عظيم الأهمية جليل الخطر في حياة الناس ومآلات أوطانهم. فالسياسة هي التي توجه الحياة وتؤمن الوصول إلى السلطة، بل إن جوهر السياسة هو السلطة وإعمال تلك السلطة في تحقيق المقاصد والغايات وهذا أمر لا تغيب أهميته القصوى عن بصيرة حصيف ولا ينبغي أن يؤخذ غلا بالجدية الصارمة وأن ينفق في سبيل تجويده من الفكر والجهد والعمل ما يتكافأ مع تلك الأهمية. السياسة ليست

ملهاة، السياسة فكر وتدبير ورشد ومناهج راشدة وتنزيل البرامج على أرض الواقع تغيره وتطوره، وترتقي بنوعيته.

إن وقتاً طويلاً قد أضعناه دون جدوى أو طائل بالارتكان إلى الأحكام المسبقة والأبدية فالنظم التي أسميناها ديمقراطية مبرأة عن البعض من كل العيوب مهما تجلى ضعفها وعدم فاعليتها وعجزها في وجه المشاكل والتحديات والنظام الذي يغترفه انقلاب عسكري فانه عند البعض شمولي بالرغم مما يقع فيه من تحول. فالزمن يتغير من حولنا وتتغير وقائعه فلا يتغير رأينا ولا تتبدل أحكامنا. والبعض منا يجعل مهر خطبته لكل نظام جديد أو مؤمل الإساءة لكل نظام قد مضى، فلنسوق عليه من المثالب ما كان حقيقياً وما نصطنعه اصطناعاً ولا نذكر له من مناقب كأن اللـه سبحانه وتعالى لم يفتح عليه بفكرة صائبة إو إنجاز مهما صغر وضأل حجمه. إن هذا التعميم الذي غالباً ما يكون جائراً من علامات التفكير المعوج والإصرار على عدم الاقتراب من التفكير المستقيم وهذه منقصة ما كان ينبغي لنا الوقوع في شراكها.

إن من أوجه النقص الفاضح القعود عن ابتداع نظام حكم كفء يرتكز على قاعدة نظام اقتصادي واجتماعي عادل وقادر بل إننا أحياناً في مجال الصدور من مواقع الفجور في الخصومة نخلط بين معارضة حكومة لا نرتضيها ومعارضة مصالح الوطن. ومن آيات ذلك ما تسارع البعض في التوجه إليه من الاستنصار بالأجانب في صراعهم مع خصومهم السياسيين والأجانب هؤلاء الشغوفون في التدخل في شؤون الغير لا يأتون لنصر معارض على حاكم أو إزاحة حاكم لمصلحة معارض من أجل سواد عيونه، وإنما يأتون خدمة لمصالحهم التي غالباً ما تتعارض مع مصالح الوطن. ساد ذلك على أيام الحرب الباردة وتسارعت وتائره في زمان العولمة الذي نعيشه ويحدثنا به أربابه أصحاب المصلحة فيه لأنه زاخر بالفرص وإن اعترته بعض التحديات. وحقيقة الأمر أننا نشهد التحديات ماثلة وفاعلة والفرص متفلتة ومتوالية. كما أن إدمان رؤية بعض

الشماليين لأنفسهم ومكانتهم في مرآة ماض تليد قد سلف، وتصور بعض الساسة الجنوبيين أن الشمال شر محض لا يأتي من تلقائه خير، ولا يرجى منه إلا الوعود الكاذبة، قد جاء لخطأ النظرة للذات وتعظيمها وتفخيمها ومعاداة الغير، وهذا شعور عمقه في البعض تخليط مقصود من تلقاء جهات تود له أن يعيش في وهم مناصرتها المطلقة له. إنه من الخير لنا أن نعي خطأ النظرتين وأن نغوص في حقائق ذاتنا وندرأ مخاطر الحرب عن أهلنا ووطننا وأن ننصب ميزان العدل والمساواة ورعاية الحقوق في كل ربوع وطننا.

هذه بعض الدروس والعبر المستفادة من حصيلة تجاربنا وسنسعى إلى تمثلها ونحن نرسم رؤى المستقبل للسودان 2020 :

- **الوحدة قوة وبها تتحقق الإنجازات الكبرى**

لما أهل فجر الاستقلال كانت أبصار السودانيين ونفوسهم معلقة بالثريا، لكن الهمم قد تقاصرت عن نيلها. وكثيراً ما حل عاطل الآمال في موقع التفكير والتبصر والتدبير المفضي إلى تحقيق المقاصد والغايات التي عمرت بها قرائح أهل السودان ونفوسهم. كان الكل يتطلع وبالأمل كله إلى مستقبل مشرق، تأسيساً على ما تحقق بفضل توحد عزم السودانيين والتئام صفهم لمقارعة الاستعمار، فصرعوه في أرضهم، واستخلصوا منه استقلال وطنهم. فكان الدرس الأكبر في مسيرة الحركة الوطنية هو أن الوحدة قوة، وأنها سبيل الإنجاز المحقق للآمال والتطلعات. إن هذا الدرس لم يكن ماثلاً دائماً أمام أبصار السياسيين وغلبة من المثقفين. فعوض الاعتصام به كثيراً ما شتت الطرق بالأحزاب والتنظيمات فتوالت العثرات والكبوات.

- **الرؤية الشاملة لبناء الوطن مسألة حتمية**

ودرس ثان، يتمثل في أن نشأة الحركة النقابية، وحركة المزارعين وتأسيس الاتحادات والجمعيات المهنية، وتنظيمات النساء والشباب، وظهور بعض منظمات المجتمع المدني الأخرى، قد كان من الروافد التي عززت اندفاع الحركة الوطنية ومضاءها. إذ كان، وما يزال، لهذه الروافد قدرة على الرؤى المتخصصة، والنفاذ إلى أبعاد في الحياة لم تمنحها الحركة السياسية ما يتكافأ معها من الاهتمام، وبخاصة البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي، فظل الشاغل الأساسي للحركة السياسية هو التحرر الوطني. ولذا لم تشمل برامج مؤتمر الخريجين، ولا برامج الأحزاب في الحقبة الاستعمارية رؤى وافية، للاقتراب الشامل من بناء الوطن، بعد تحقيق الاستقلال. وهذا أمر ينبغي تلافيه، تداركاً لما فات، وتأسيساً لاستراتيجية شاملة لبناء الوطن من كل وجوهه، تشارك كل القوى الفكرية والسياسية والأهلية في تصميمها، وتنخرط كل القوى الاجتماعية والعناصر الفاعلة في تنفيذها.

- **الاتفاق على نظام الحكم ضرورة وجود وتقدم**

ولعل المشكل الأساس الذي اكتنف تاريخ السودان السياسي المعاصر، هو القعود عن ابتداع نظام حكم كفيء، قاعدته نظام اقتصادي واجتماعي عادل وقادر على الإنجاز، ومواجهة التحديات والمخاطر بكفاية، وحل مشكلات الحاضر تمهيداً لبناء صروح المستقبل. والحكم الراشد، الذي يؤسس للمواطنة الصالحة، يقوم على الانتخابات الحرة، والسلطة القضائية المستقلة، وحرية التعبير والصحافة، ومحاربة الفساد، والتنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية. وينضوي تحت راية الحكم الراشد سيادة حكم القانون، والمساواة في الحقوق والواجبات، واحترام حقوق الانسان، وتوسيع قاعدة

المشـاركة، وفعاليـة مؤسسـات الدولـة، وافنصـاف والشـفافية والمسـاءلة فـي إدارة الشـؤون العامة.

والطفـرة التنمويـة المرتقبـة لا يمكـن أن تتحقـق إلا فـي ظـل حكـم رشـيد، وقيـادة سياسـية واعيـة، وترتيبـات سياسية تمثـل فيهـا كافـة أطـراف العمليـة السياسـية. فـلا بـد إذاً أن تتحـد إرادة الأمة ويتم التوافق علـى نظـام حكـم ديمقراطـي يستمد شـرعيته مـن تطلعـات مواطنيـه فـي الديمقراطيـة والتنميـة، ومـن اسـتناده وتطبيقـه للقـوانين الأساسـية كالدسـتور، والتـي ارتضـاها واجازها ممثلو الشعب الذين اختارهم، وبـذلك يحظـى نظـام الحكم بقبـول الشـعب، والشعب هو مصـدر السيادة. ولـن هذه هـي مقومـات اللاسـتقرار السياسـي، سـنفرد لهـا بابـاً منفصلاً في صدر هذه الرؤية.

- **التنـوع واقـع السـودان والتراضـي مـنهج أهلـه وحسـن إدارتهمـا صـمام أمانـه واستقراره**

والعبرة التي لم نعتبر بها بصورة كافيـة طـوالَ نصـف قـرن مـن الزمـان هـي أن هـذا التنـوع حقيقـة. وأن الحقـائق لا يمكـن تجاوزهـا بالأمـاني والمحسـنات اللفظيـة دون منحهـا حقهـا ومستحقها. وأن لحقائق الواقع قدرة متأصلة فـي فـرض وجودهـا، والتعبيـر عـن ذاتهـا. وأن التراضــي الحقيقــي، وبمفهومــه الشــامل، سـمة وسـنة حسـنة فــي الخلـق السـوداني. وأن التعـايش والوفـاق واحتـرام الآخـر يقـوي لحمـة المجتمـع السـوداني ويعـزز تماسكه، ويرتقـي بأدائه لتحقيق الخير لكل أهله.

- **الديمقراطية قناعة ونفاذها بالممارسة**

للسياسة منذ أن خرج أرسطو للناس بكتابه عنها جانبان، جانب نظري (theoria) وجانب أهم هو الممارسة والمعالجة (paraxis)

إن بعض القيادات التاريخية قد كانت صادقة في توجهاتها الديمقراطية ولكنها لم تتخذ للأمر عدته. وهذا يفيد أن الاقتناع بالديمقراطية وحده لا يفضي إلى التحول الديمقراطي، ما لم يُبنَ الأمر على خطة وتدبير ورضى من كل القوى السياسية والمجتمعية، وبمشاركتها. ولا بد للخطة والتدبير من إدراك أن ليست هنالك صيغة واحدة للديمقراطية، وإنما ينبغي الالتزام بقيمها الحضارية ومبادئها ومؤسساتها القائمة على الإرادة الشعبية. وبعد هذا لا بد من تخير المناهج الصحيحة لتنزيل الديمقراطية على الواقع السوداني، بحيث تُراعى قيم أهل السودان وعقائدهم وعاداتهم وتقاليدهم وموروثاتهم ومنافعهم، والحرص على أن يجد التنوع الزاخر تجلياته، ممثلة في مؤسسات الدولة، وبخاصة أجهزتها التشريعية والتنفيذية، المركزية منها والولائية.

إن التحول الديمقراطي لن يكون ممكناً حتى تتمكن الحركة السياسية من ترتيب أوضاعها لتصبح مؤسسات ديمقراطية حقيقية ومؤهلة للتحول الديمقراطي السليم، وتحمل مسئوليات الحكم على نحو يكفل الاستقراروالتنمية المستدامة.

- الدين والسياسة

احتل موضوع الدين والسياسة، أو علاقة الدين بالدولة، حيزاً كبيراً في الساحة السياسية السودانية منذ الاستقلال. وقد أرست دساتير السودان وأعرافه مبادئ هامة

أهمها الاعتراف بالتنوع الديني في السودان واحترام حرية المعتقدات الروحية. إن المفهوم الحقيقي للإسلام يقوم على الوسطية والاعتدال. ونظامنا السياسي يجب ان يتأسس على الديمقراطية والتنمية والعدل والمساواة، ويقوم على التعددية والتعايش بين الأعراق والديانات والثقافات المختلفة دون تمييز أو إقصاء. إن الرؤية التي ندعو لها تقوم وتستند على معايير تنغرس في واقع مجتمعنا السوداني لبناء دولة الرفاه الحديثة، التي تأخذ مكانها بالعلم والمعرفة، لينعم أهلنا بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي وسبل العيش الكريم في مجتمع متجانس ومتسامح، يكون انتماء أفراده للأمة وولاءه للسودان.

- **ترهل الحكم الاتحادي أضر بتطبيقه**

من العلل التي تؤخذ على نظام الحكم الاتحادي المطبق في السودان ترهله والتوسع في وحداته على المستويين الاتحادي والولائي. وهذا يتطلب إعادة النظر في هذا الهيكل، بصورة جذرية، تهدف إلى مزيد من التقليص في عدد الوزارات والأجهزة التنفيذية، بخاصة أنه على الرغم من اقتسام السلطات بين المستويين الاتحادي والولائي، فإن الجهاز المركزي قد بقي على حاله، من حيث الهيكل، في حين أن عدد العاملين به قد تنامى. كما أن عدد الوزارات والمستشاريات على المستوى الولائي قد توسع، الأمر الذي ضخَّم الصرف على هذه الأجهزة، وحجب موارد طائلة عن قطاعي الخدمات والتنمية. فصارت الدولة تستنفد الكثير من الموارد على ذاتها. فأدى ذلك كله إلى زيادة العبء الضريبي على المواطنين بعامة وعلى المنتجين بخاصة، كما انعكس في أسعار المنتجات الوطنية، فتدهورت مستويات المعيشة من ناحية وقزمت القدرة التنافسية للصادرات، في حين تحقق قدر من الاكتفاء الذاتي في بعض الصناعات الوطنية.

أمر آخر يرتبط برؤية الحكم الاتحادي المستقبلية، وهو ضرورة إدخال منهج الحكومة الالكترونية ووسائطها ومعيناتها، لتيسير الربط بين المركز والإقليم، وداخل الإقليم نفسه، فضلاً عن استخدام التقنيات المتقدمة في رفع الكفاية والأداء وضوابط صنع القرار وإنفاذه وتقويمه ومراجعته.

- **الأحزاب السياسية أداة العمل الوطني والتغيير**

ثمة درس ينبع من حقيقة أن الأحزاب الجامعة أو المتعددة هي أدوات صنع الأفكار السياسية والبرامج، ومناهج تنزيلها إلى أرض الواقع. والمتأمل في مسيرة السودان بعد الاستقلال يرى أن التجربة قد أبانت في جلاء أن التشكيلات السياسية التي قامت في السودان لم تكن أحزاباً بالمعنى المعهود كتلك التي نشأت في أوروبا وأمريكا الشمالية وبعض دول أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية. فتلك أحزاب قد قامت على أسس فكرية جامعة لعضويتها، وبسند القوى الاجتماعية التي اتجهت إلى خدمة مصالحها، وبرامج عملية تعبر بها عن أفكارها ومعتقداتها، وتوجهها إلى خدمة المصالح التي انبرت إلى تحقيقها والدفاع عنها. أحزابنا نشأت على تحالفات تقليدية، تأثراً بالبيئة القبلية والطائفية التي نشأت فيها، والعصر الذي شهد مولدها في الأساس. واستطاعت في كثير من الأحيان استمالة كثير من المثقفين وتوظيفهم في خدمتها، بدلاً من أن تكون جماعات المثقفين التي انتمت إلى الأحزاب فاعلة في الريادة والقيادة الحقيقية لها، لأنهم برزوا في الساحة السياسية وتبوؤوا مواقعهم فيها بسند القبائل أو الطوائف. ولما اتجهت القوى الحديثة التي لم تسع أفكارها وطموحاتها صفوف الأحزاب التقليدية، اشتراكية كانت أو إسلامية أوعروبية أو أفريقانية، فإنها نشأت في جانب من تكوينها وسلوكها متأثرة بالأحزاب التقليدية، في كثير من أوجه طرحها حتى لا تستفز الجمهور العريض الذي تسعى إلى العمل في صفوفه واجتذابه إليها. ثم أنها كثيراً ما تخلت عن جوانب هامة في الأسس الفكرية والقواعد التنظيمية التي قامت عليها؛ أو أنشأت من التنظيمات الحليفة أو

التابعة، مثل الجبهات ومنظمات النساء والطلاب والشباب، فطغى نشاط تلك الفروع والتوابع على نشاط الأحزاب الأصيل. فصرفها ذلك عن العمل الفكري، وتجويد تصميم البرامج المتبنية لأفكارها، والمتجهة إلى تحقيق الأهداف التي عرضتها على الناس. فساد في الساحة السياسية شغب فكري، واستنساخ لبعض البرامج العامة ذات الجذور والأصول الأجنبية، أو ذات الانتماء الحضاري والثقافي الأوسع. فعجت تلك الساحة بشعارات اعتبرتها جمهرة السودانيين غريبة ووافدة على المجتمع السوداني. وهكذا أدى التشوف إلى الخارج والتطلع إليه إلى حرمان الأحزاب التقليدية من جهود كثير من المثقفين الذين انصرفوا عنها إلى هذه الأحزاب الحديثة. كما أن الغلو في التعلق بانتماءات أوسع من الوطن، قد صرف كثيراً من أهل السياسة عن النظر المتعمق في حقائق هذا الوطن القارة، ومشكلاته وقضاياه، وواقعه المتنوع. فلم يحظ هذا التنوع بالدرس العميق، ولا الإدراك الحصيف، لدى الكثير من الأحزاب ، بل أهملت إدارته وتركتها وليدة الصدفة والمزاجية والنظرة الذاتية. كل مجموعة بما لديها فرحة وعن غيرها منصرفة، حتى داهمت الوطن حقائق الواقع، وواقع التنوع بالمشكلات والنزاعات والحرب التي كادت أن تعصف بوحدة الوطن في حاضره، وتبدد مستقبله.

- **ديمقراطية الأحزاب مرتكز ديمقراطية الدولة**

ودرس آخر ينبغي فهمه هو حقيقة أن بعضاً من أحزابنا، قد افتقدت الديمقراطية بين صفوفها، وفي تسيير أعمالها، وإقامة بنياتها التنظيمية، خاصة مؤسساتها القيادية. فكيف يمكن لها أن تؤسس مجتمعاً ديمقراطياً، ودولة تقوم على الديمقراطية ورعاية الحقوق، وترتيب المسؤوليات والواجبات على المواطنة المتساوية. هذا أمر يمكن تقويمه بتعديلات جذرية في بنيات الأحزاب القائمة أو القادمة، وتغيير مفهوم السلطة داخلها، وأن تمارس هذه الأحزاب الديمقراطية في داخلها وتطور نظم الرقابة الداخلية ومساءلة ممثليها وزعمائها، وأن ترتكز على الديمقراطية عند وضع سياسات الحزب وبرامجه أو

اختيـار قيادتــه أو المرشـحين فــي الـدوائر الانتخابيــة. ولابـد أن يتحـول الصــراع داخــل الأحـزاب وفيمـا بينهـا إلـى تنـافس مـنظم. وأن تتحـول الأحـزاب تـدريجياً مـن أحـزاب نخبـة إلـى أحـزاب مجتمـع، ويـرتبط الحـزب بقاعدتـه ببـرامج سياسية لا بـروابط طـائفيـة أو قبليـة وترتقي إلى نبذ الخلافات الهامشية ، وتركز على البرنامج الوطني التنموي، وان

- **تسييس الخدمة المدنية أضعف أداء الدولة**

لقد كـان مـن فـادح الأخطـاء تسييس الخدمـة العامـة، الأمـر الـذي أفقدها حيدتها وكثيـراً مـن عناصـرها القـادرة المدربـة، وأفضــى إلـى هجـرة العقـول التـي شـكلت نزيفـاً فـي القـدرات الفكريـة والفنيـة والمهنيـة، ممـا أدى إلـى تـدني الأداء فـي معظـم قطاعـات الدولـة الإنتاجيـة والخدمية، وأضـعف مهـارات التـدريب والتأهيـل للكـوادر البشـرية. وهـذا أمـر ينبغـي تداركـه إن أردنـا لمسـيرة المسـتقبل أن تفيـد مـن الـذخيرة العقليـة والفكريـة والمهنيـة للـوطن، وإن أردنـا كـذلك للكفـاءات أن تعـود للـوطن لتسـهم فـي بنائـه، ولـتكن الكفـاءة والحيـدة وحـدهما المعايير للإنخراط في خدمـة مدنيـة مهنيـة، علمـاً بـأن افصـلاح الإداري، بمفاهيمـه القديمـة، لم يعد مواكباً لعالم تطورت فيه ممارسات الحكومة الإلكترونية.

- **القول لا يقوم مقام العمل**

ومـن العلـل التــي قعـدت بــالأداء الـوطني الخـدر السياسـي فــي وجــه المشـكلات والتحديات وعدم مواجهتها، الأمر الذي كثيراً مـا عـرض المسيرة إلـى غاشيات ومداهمات صـدمتها مـن غيـر اسـتعداد. إن الإدراك المطـول لحقـائق المشـكلات وأسـبابها وجـذورها، والتحديات الخـارجية ووقعهـا الفـادح علـى الـوطن وبنيـه، قـاد لـدى الكثيـر مـن أهـل السياسـة إلـى أن يتـرك للـزمن مهمـة عـلاج المشـكلات ودرء المخـاطر. يضـاف إلـى مسببات الخـدر

السياسـي، المجانبـة بـين القـول والعمـل. وكأنمـا القـول مثـل الـزمن، يكفـي وحـده علاجـاً للمشكلات.

وإدارة الوقت ذاتها ظلـت مهملـة، وسـاد التعامـل مـع الـزمن بإباحيـة. الـزمن ثـروة، بـل ثـروة غيـر متجددة، وحسـن تـدبيره ورشـد استثماره يـنهض بـالفرد والأمـة. ومـن أمثلـة النجـاح فـي إدارة الوقـت وحسـن استثماره ، الـواردة فـي البـاب الأخيـر مـن هـذا الكتـاب ، تجربـة اليابان التي اعتمدت على التماسك الـوطني، وتسـخير العلم والمعرفـة، وحسـن تـدبير الوقت، في تجربتها المتميزة، التـي صـارت مثـالاً يحتـذى بـه، رغم نـدرة المـوارد الطبيعيـة في ذلك البلد.

- **التعامل مع السياسة بجديـة دفع لنهضة الأمة**

وعلة العلل من بين ما تم استخلاصـه مـن دروس وعبر هي أن السياسـة فـي وطننـا ينبغـي أن تؤخـذ بـالجديـة التـي تتكافـأ مـع أهميتهـا. فالسياسـة، وهـي أمـر عظـيم الأهميـة فـي حيـاة النـاس ومـآل أوطـانهم، فكـر وتـدبير ورشـد، ومنـاهج صـائبة وتصـميم لبـرامج وتنزيلهـا إلـى أرض الواقع، تغيره وتطوره وترتقي بنوعيته.

- **المثقفون حداة الركب وضمير الأمة**

قـاد المثقف السـوداني معركـة الإنعتـاق مـن الإسـتعمار، عبـر دوائـر الخـريجين، تـم قـاد معـارك التعميـر والبنـاء، وأسـهم فـي كـل سـاحات العلـم والعمـل، وجـداً وضـميراً لشـعبه وأمته وحـادياً لركبه، فـي سـعي دؤوب لإزالـة التخلـف والجهـل والفقـر. إن نهضـة الأمـة التي ننشدها لا يمكـن أن تتحقـق إلا إذا وظـف المثقفـون السـودانيون، مـن علمـاء وأطبـاء

ومهندسين ومعلمين وإداريين ومهنيين، كل إمكاناتهم التي اكتسبوها في خدمة بلادهم، دراسةً وتخطيطاً وإرشاداً وتقويماً وتنفيذاً. ونهضة الأمة تحتاج إلى تكامل جهود هذه النخبة، لتشحذ العقول وتوجه الطاقات وتدفع بالعزائم والإرادة من أجل تحقيق غاياتنا، وبالعلم والمعرفة والدراسة الفاحصة والتخطيط العلمي السليم، والإعداد الجيد للاستراتيجيات، حتى تضع أمام صناع القرار التشريعي والتنفيذي الخطط والمؤشرات، في قضايا الوطن والسياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع. وهذا من أهم مقومات الإنتقال إلى رحاب سودان المستقبل القائم على الوفاق والسلام المستدام والعدل والديمقراطية الرشيدة والوحدة الوطنية القائمة على التنوع والتوحد. ولأن العصر هو عصر العلم والمعرفة، فحرى بأصحاب الفكر والعلم والمعرفة أن ينهضوا بدورهم وأن يكونوا حداة للركب وضميراً للأمة.

- **المنظمات الأهلية أداة فاعلة في تعزيز الديمقراطية وتحقيق التنمية**

لقد غدا واضحاً الدور الأساسي الذي تضطلع به المنظمات الأهلية في بناء الديمقراطية، وتحقيق التنمية، وتعبئة المجتمع للإسهام في هذين الأمرين الحيويين. ولئن حققت بعض المنظمات الأهلية الوطنية درجات متفاوتة من النجاح، فإن غياب سياسة واضحة لتشجيع المنظمات الأهلية، ودعم دورها، والارتقاء بقدراتها لأداء ذلك الدور، قد أدى إلى نقص كبير في عمليات البناء، وفتور في عاطفة الانتماء الوطني.

ومن أوجه النقص التي أثرت تأثيراً سلبياً بليغاً في البناء الديمقراطي عدم وجود المنابر الحرة للحوار، بالرغم من نشأة العديد من الأحزاب عبر مسيرة السودان في تاريخه المعاصر. إن لهذه المنابر الحرة تأثيرها الكبير في بلورة الأفكار وتحديد الرؤى الصائبة في حقائق الواقع، وتبيان متطلبات المستقبل، وحشد حركات عريضة القاعدة، لإخضاع

القادة والحكومات للمساءلة حول الإلتزامات التي تعهدوا بها. إن الإفادة من الإمكان الهائل لقدرات المنظمات الأهلية ومضاء الفكر الذي تتيحه منابر الحوار الحرة، من مستلزمات الحرية والديمقراطية والتنمية.

- **القطاع الخاص قوة دفع وبناء**

إن السياسات التحكمية التي أدارت شأن البلاد، في كثير من الأحايين قد أفضت إلى الإفراط في مركزية التخطيط، وإنشاء الوزارات له، وعدم استقرار سياسات الاستثمار وأجهزته؛ مما تسبب في الكثير من الارتباك والمشاق التي عانى منها المستثمرون، وطنيون وأجانب، وأفقدت شركات القطاع الخاص السودانية قدرتها على المنافسة دولياً. كما أن مركزية التخطيط قد أضعفت الدور الحيوي للقطاع الخاص في الاقتصاد والتشغيل والديمقراطية والتنمية، والذي يمكن أن يقوم به قطاع خاص ديناميكي، يتسم بالكفاءة وينجح في استقطاب رأس المال الأجنبي عن طريق الشراكة الدولية. والمبتغى إعادة النظر في دور القطاع الخاص ، وإتاحة الفرصة أمام المبادرات الخاصة التي يقع على عاتقها الكثير من المسؤوليات، بما في ذلك تقويم تجربة اقتصاد السوق الحرة الرامية الى إزالة السياسات التحكمية.

إن مداهمات التأميم والمصادرة قد أضعفت الثقة في التعامل مع السودان، وحجبت استثمار رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية. فحدث تراجع ملحوظ في الميزان التجاري للبلاد وما ترتب على ذلك من تداعيات وعواقب سياسية وأقتصادية سالبة.

- **العولمة**

رغم الاختلاف والتباين حول تعريف العولمة ، وتقييم آثرها بين سلبية وإيجابية، إلا أن مرتكزها الأساسي هو اندماج الدول النامية في الاقتصاد الدولي للسلع والخدمات، وإزالة العوائق أمام التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي. وهنالك اتجاهين في أدبيات العولمة، اتجاه رافض لها تماماً وآخر يقبل بها على علاتها باعتبارها أمر واقع ، لا سبيل لمقاومته. وذلك يفرض علينا دراسة الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة، وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعداد المحكم لإنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية، والتوعية بإيجابيات وسلبيات سياسات التحرير الاقتصادي، وخاصة فيما يتصل بقدراتنا التنافسية، والتركيز على دعم قدرات القطاع الخاص والقطاع المصرفي ، حتى لا نصبح مجرد سوق للسلع والثقافات المستوردة.

- **للتعاون دور هام في التنمية**

أصبح النشاط التعاوني في عالم اليوم من أهم مكونات الاقتصاد وقوة دفع هامة في عجلة التنمية. وفي السودان يمكن أن تسهم النظم التعاونية في التنمية الريفية، التي تعتمد أساسا على القطاع الزراعي، وترفع من مستويات معيشتهم وتحد من البطالة وتسهم من حد من موجات الهجرة إلى المدن. ولأن الزراعة مصدر الرزق الأساسي لغالبية الشعب السوداني، فإن انتظام المواطنين في الجمعيات التعاونية الزراعية من شأنه أن يدعم من قدراتهم في الإنتاج والتسويق والتوزيع.

ولتطوير جمعياتنا التعاونية لا بد للدولة من دعمها وتوفير التدريب والمشورة الفنية والقروض وتمكينها من الاستفادة من الدعم الخارجي لاكتساب الخبرات، وأن يُسن من التشريعات ما يشجع قيام الجمعيات التعاونية ويوفر لها الدعم اللازم والحماية والتشجيع من خلال الإعفاءات الضريبية.

- **تنشئة الأجيال القادمة استثمار في المستقبل**

إن تنشئة الأجيال القادمة ورعايتها روحياً ونفسياً وجسدياً وثقافياً ، يعتبر مكوناً أساسياً في التنمية الاجتماعية، بل هي العنصر الديناميكي للتنمية الشاملة، واستمرارية النهضة الحضارية، بمشاركة فعالة للدولة والمجتمع والأسرة. هذه الشراكة الثلاثية الفاعلة هي ما لم نتمكن من بنائها عبر تاريخنا المعاصر. إنه درس يستدعي التأمل والتفكر في الصياغة الجديدة للوطن، من منطلق أن الشباب شريك الحاضر والمستقبل. وعلى الدولة والمجتمع واجب رعايته وإعمال كامل طاقاته وقدراته في بناء الوطن. والرؤية الجديدة لبنائه تستلزم تكثيف وتعميم برامج التربية الوطنية و إفراد صندوق قومي، هدفه توفير الموارد الاحتياطية لمنفعة الأجيال القادمة.

- **تنمية الموارد البشرية شرط لرفع الكفاية وترقية الأداء**

إن تنمية الموارد البشرية " رأس المال الفكري" أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومفتاح لإنفاذ الأهداف الاستراتيجية للمجتمع، من خلال ترقية مهارات القوى العاملة، وترفيعها بغرض رفع الكفاية وتحسين الأداء، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي. ولما كان الإنسان أغلى مقومات المجتمع السوداني وثرواته، فينبغي أن يكون الاستثمار في تنمية قدراته ومهاراته أولوية قصوى وشرطاً أساسياً في تأمين إنجاح التنمية الشاملة بكافة معطياتها الطبيعية والبشرية والتقانية.

- ***تعزيز مكانة المرأة إعلاء لواقع الأمة***

إن في تعزيز مكانة المرأة وتمكينها والنهوض بها في الفكر والعمل، وإدخالها بفاعلية في دورة الحياة المنتجة، تمكيناً للمجتمع من تحقيق النهضة الحضارية. لذا كان لزاماً أن توضع السياسات العامة، وتسن التشريعات المساندة التي تمنح أولوية متقدمة لتنمية المرأة وتلبية حاجاتها، وإنفاذ حقوقها، بحسبانها المحور الأساسي في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، ارتكازاً على المساواة بين الجنسين، والقائمة على ضمان حقوق المواطنة الكاملة للمرأة، من حقوق سياسية ومدنية واقتصاديةواجتماعية.

إن إنجاز ذلك يدعو إلى محاربة العادات والتقاليد الضارة بالمرأة، والمطففة لحقوقها، ومنحها حقها المستحق في الكرامة، ودون تمييز.كما يستوجب تضافر جهود الدولة والمجتمع والأسرة وتنظيمات النساء، وتسخير التعليم ووسائل الاعلام ووسائل التنشئة، وصياغة مشروعات لهذه التنظيمات تضع على رأس أولوياتها محو أمية المرأة الأبجدية والحضارية، وتزويدها بالمعارف والقدرات والمهارات التي تمكنها من المشاركة الكاملة في الإنتاج وفي الشأن العام، وتعميق وعي المرأة بقضاياها وحقوقها. ولا بد من تعزيز تطبيق الدعم التفضيلي الإيجابي للنساء لتوسيع قاعدة مشاركة المرأة في مختلف النشاطات، وحتى تتفكك بنى التمييز التي دامت طويلاً. إن ارتقاء المرأة في السودان هو جزء لا يتجزا من تقدمنا نحو مجتمع الحرية والحكم الديمقراطي الذي يدعم حقوق المواطنة المتساوية للجميع. فالنهوض بالمرأة السودانية ليس، في تقديرنا، مجرد إحقاق الحق وإنصاف المرأة، ولكنه يتجاوز ذلك كله إلى النهوض بالمجتمع والأمة.

- **التعليم حجر الأساس في التنمية المستدامة والسلام والاستقرار**

التعليم حق وواجب يسعى الإنسان في طلبه، وتلتزم الدولة بتحقيق فرصه وتعميمه وتحقيق مجانيته. والتعليم هو المدخل الصحيح لصياغة الإنسان والمجتمع، وتحديد أهدافه للتمكن من المعرفة النظرية والوظيفية.والتعليم هو مفتاح الاقتصاد العالمي الجديد، وهو أساسي للتنمية، وللتقدم الاجتماعي، ولحرية الإنسان. ولما كانت المعرفة مُمكناً ومعياراً للرقي الإنساني، واكتسابها وتوظيفها لازماً لتحقيق التنمية الإنسانية، أصبح جسر فجوة المعرفة من الأولويات المقدمة للدول النامية لتتمكن من تحقيق الطفرة التنموية التي تنشدها. لذا احتل التعليم مركز الصدارة في برامج معظم دول العالم، سعياً منها للإسراع بخطى التنمية والتقدم عبر النهضة الاقتصادية، كما ان كفاية نظم التعليم لازمة لبناء مجتمع المعرفة، وتمكين الأفراد والمجتمع من الإسهام بفعالية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد حددنا ركائز النهضة التي ننشدها للسودان في السلام والوحدة والديمقراطية ونظام الحكم الكفيئ والتنمية القابلة للاستدامة. ولكن كل هذه الركائز لا تتحقق إلا على أساس نهضة تعليمية. فالتعليم شرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات الدخل وخفض عدد الفقراء. وفي بلد متنوع كالسودان، فإن تسليح الأفراد بالعلم والمعرفة يُسهم في ترقية قيم التفاهم والتعايش بين المجموعات العرقية المختلفة، ويُعمق من أواصر الوحدة الوطنية وإعلاء قيمة الوطن.

إن التعليم يتطلب هدفاً استراتيجياً شاملاًً، ولا بد من الاعتراف بالفجوة بين ما يحققه نظام التعليم في السودان وبين ما تحتاجه البلاد لتحقيق أهدافها

الإنمائية الحالية والمستقبلية. إن الخطط التعليمية التي طرحت منذ الاستقلال لم يتم تطويرها بالقدر الذي يُنمي الروح الوطنية والقناعة بالمقومات الحضارية السودانية، ويزود الفرد والمجتمع بالتوجهات الصحيحة والمهارات التي ترتقي بفاعلية المجتمع والدولة في سعيهما لإقامة ركائز النهضة وترسيخ العلم فكراً ومحتوىً وسلوكاً وأداءًا.

كما لم يُمنح التعليم في السودان ما يستحقه من أسبقية مقدمة، ولم تُوفر حاجاته من البنى الارتكازية والموارد البشرية والمادية. وتضاءل تاريخياً حجم الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم، خاصة بعد تطبيق الحكم الاتحادي، وإحالة مسئولية الخدمات التعليمية إلى الولايات. ترافق ذلك مع نقص في أعداد المعلمين المؤهلين، نتيجة لضمور فرص التدريب، وهجرة الكفايات للخارج، كما دمرت الحرب في جنوب البلاد، ما كان قائماً من البنى الأساسية للتعليم من مدارس ومعاهد، وهجر الطلاب فصول الدراسة إلى صفوف الاحتراب أو معسكرات اللاجئين والنازحين.

إن التوسع والطفرة الكمية التي شهدها قطاع التعليم في مستوياته المختلفة، وبخاصة في مراحله الجامعية، لم يصاحبه ما يتطلبه من مقومات نجاحه وفاعليته، وخاصة فيما يتصل بتحسين نوعية التعليم وتطويره لمواكبة احتياجات البلاد التنموية.

إن مرحلة السلام والتنمية القادمة تتطلب صياغة رؤية متكاملة للنظام التعليمي وسياساته وأهدافه ومتطلباته، تتكافأ مع ما حددناه في الرؤية الاستراتيجية من أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، بما يحقق المصالح القومية المستقبلية. ويتطلب النظام التعليمي المنشود التدقيق في المناهج الدراسية

وتطويرها بحيث تستوعب قضايا الوطن وثقافة السلام والوحدة الوطنية، وربط البرامج التعليمية بالبرنامج التنموي الوطني، واحتياجاته من التخصصات المختلفة لتنشئة جيل قادر على الإسهام الفاعل في تحقيق هذا البرنامج وصياغة المستقبل المرتجى للوطن، على ألا يؤثر التوسع الكمي سلباً على الناتج الكيفي في التعليم. كما يتعين تشجيع الابتكار والاختراع برعاية النوابغ من الدارسين والباحثين، هذا بالإضافة إلى جسر الهوة بين الجنسين في جميع المراحل التعليمية، وتعليم وتدريب الطلاب للإستفادة من شبكة المعرفة الالكترونية (Global Information Network).

- **التعليم الفني واسطة العقد التنموي**

إن النقد الذاتي يتطلب مصارحة النفس، بأن موقف الدولة والمجتمع معاً من التعليم الفني كان سلبياً. وبرغم الحديث المكرر عن مزايا التعليم الفني، ودوره في بناء المهارات، والربط بين المستويات المهنية والقاعدية في العمل، فإن هذا النوع من التعليم البالغ الأهمية ، قد شهد إهمالاً بل تدهوراً. فالمدارس الفنية حُولت إلى مدارس أكاديمية لضغوط غير مستبصرة. و المعاهد الفنية التي كانت قائمة والتي أدّت دوراً مقدراً في تقدم السودان، قد حُولت إلى كليات أو جامعات. والتوسع الذي حدث في التعليم العالي قد ركز على الجامعات ونشر الكليات، دون كبير اهتمام بمؤسسات التعليم العالي الأخرى، خاصة المعاهد الفنية. صحيح أنه قد قيل إن من مهام الجامعات تخريج الفنيين، ولكن حظ هذا القول في أرض الواقع إهمال متصل. هذه ثغرة لا بد من سدها.

- **الاهتمام باصحاب الإحتياجات الخاصة دليل وعي وتحضر**

إن الهتمـام بهـذه الشـريحة مـن المجتمـع دليـل وعـى وتحضـر. واهتمـام بهـؤلاء يكـون بـدعم فرصـهم فـي التعليم والتـدريب والعمـل، وفـق احتياجـاتهم، وبسـط شبكات الأمـان الاجتمـاعي، حتـى يصـبحوا أعضــاء فـاعلين فــي المجتمـع، ويسـهموا فــي نهضـته الاجتماعيـة ةالاقتصـادية. وعلـى الدولـة ومنظمـات المجتمع المـدني أن ترعـاهم وتهـتم بتـوفير احتياجـاتهم وتشـجعهم وتحفـزهم وتـوفر لهـم سبل العـيش الكـريم، واسـتيفاء كـل حقوقهم، وعلى قدم المساواة مع فئات المجتمع الأخرى.

- **اقتصاد العصر قائم على العلم والبحث العلمي و التقانة**

البحـث العلمـي مـن أساسـيات النهضــة التنمويـة والتطـور الاقتصــادي. وقـد تجاهلـت الحكومــات المتعاقبـة أهميـة تطويرالبحـث العلمـي واسـتثمار نتائجـه لتحقيـق النهضــة الاقتصادية والصناعية. فنجد أن نسبة التمويـل أو الميزانيـة المخصصـة للبحـث العلمـي في السودان لا تتجاوز 20, % من الميزانية القومية، بينمـا تصـل هذه النسـبة إلـى مـا لا يقـل عـن 10% فـي البلـدان التـي تعـي أهميـة البحـث العلمـي، وعلـى سـبيل المثـال تبلـغ ميزانية وكالة الفضـاء الأمريكية" ناسا" 17 % من جملة الميزانية القومية الأمريكية.

والبحث العلمي في السودان قديم وراسخ بـدأ بإنشـاء هيئـة البحـوث البيطريـة بسـوبا فـي عـام 1900 والمعمـل الصـحي القـومي فـي عـام 1902 وهيئـة البحـوث الزراعيـة بودمـدني فـي عـام 1904 ثـم هيئـة البحـوث والاستشـارات الصـناعية فـي عـام 1965

والمجلس القومي للبحوث في عام 1971. وقد دفع الإدراك بأهمية تطوير البحث العلمي إلى إنشاء وزارة مختصة للعلوم والتقانة عهد إليها وضع وتنفيذ الخطط والسياسات والاستراتيجيات في مجال البحث العلمي والتقانة والتنسيق بين الأجهزة البحثية المختلفة وتوجيه جهودها لخدمة الاقتصاد القومي والتنمية. وهذا بلا شك توجه مستبصر ، لكنه ما زال يفتقر إلي التفعيل اللازم بتخصيص الموارد المادية، والاستغلال الأمثل للبحث العلمي التطبيقي. فلا بد أن تدعم الدولة مجالات البحث والتطوير (R&D) وتركز الجامعات ومراكز الأبحاث على البحوث التطبيقية حتى تسهم في توظيف المعرفة في البرامج التنموية. كما يتعين زيادة استثمارات القطاع الخاص في أنشطة البحوث والتطوير والاستفادة من عمليات نقل التقنية. فتمويل البحوث في الدول المتقدمة لا يأتي من الحكومات فقط، بل أن كبريات الشركات تتسابق لتمويل البحوث للإستفادة من نتائجها في الإرتقاء بمنتوجاتها.

وعلى الرغم من إنشاء الكثير من الهياكل التي أُريد لها أن تتخصص في مجالات البحث العلمي والتقانة، من مجالس ومراكز ووزارات، فإن ما ظل يُخصص لمجال البحث العلمي قد كان شحيحاً وما يزال. وبما أن التقدم في المعلومات والتقانة استنباتاً وإعمالاً لتطوير كل مجالات السعي، بخاصة الإنتاج وتقدم المعرفة، والإنتاج في مجالاته الزراعية والصناعية والخدمية، فإنه لابد أن يخصص له نسبة مقدرة من الناتج المحلي الإجمالي، لنتمكن من اللحاق بركب العلم والتقانة الذي بدونه نظل في دائرة الدول الفقيرة والأقل نمواً، برغم القدرات الهائلة للسودان، البشرية منها والطبيعة. هذه حقيقة أصبحت بديهية، وجل الأخطاء في الحياة لا يقع بسبب غياب العبقرية، وإنما يحدث بسبب تجاهل البديهيات.

- **النقله من الثقافة الورقية الى الثقافة الالكترونية من لوازم الطفرة المرتقبة**

يشهد عالم التقانة والمعلومات والمعلوماتية والثقافة الرقمية، طفرة متصاعدة في كافة المجالات الحيوية للإنسان. وبخاصة ما تعلق منها بوسائط الإنتاج والاتصال والبث الانتقائي للمعلومات، ووسائط الأقمار الصناعية، والبرامج السلكية واللاسلكية وبرامج التلفاز، ووسائل التخطيط والإنتاج، وأساليب الإدارة، والتعلم من البعد. بل يشهد عصرنا هذا مشاريع ملموسة لرفع الكفاية الإنتاجية، وتبسيط الإجراءات، وتنشيط أدوات القطاع الخاص والقطاع العام، بل وصياغة الاجهزة التنفيذية والحكومات صياغة الكترونية جديدة تعين في إتخاذ القرار وتعميمه وصياغة القوانين واللوائح وإنفاذها. كما أَن الخطط الاستراتيجية في جميع مكونات التنمية تستند على المعلومات التي تساعد في تحديد اتجاهات ومسارات التقدم في كافة القطاعات والمناشط.

العبرة في هذا المجال هي ضرورة مواكبة هذا التطور الحياتي الحتمي وإنزاله في أَرض الواقع وتعميمه، من خلال صياغة السياسات العامة والتشريعات، وتشجيع التوسع والاستثمار في هذا المجال. بل يستوجب للطفرة المرتقبة، إن أردنا لها أَن تكون واقعاً، أن نتعامل مع هذه الثقافة المتجددة برؤية ثاقبة و كوادر بشرية مؤهلة، والإفادة من الإمكانات الهائلة التي توفرها التقانات الحديثة ووسائط المعلومات والاتصالات، عبر "الانترنت"، خاصة وأن حجم التجارة الالكترونية على الانترنت قد بلغ اليوم ثمانين بالمائة تقريباً من المبادلات التجارية المباشرة، واقتران تكنولوجيا المعلومات وشبكة الانترنت والتجارة الالكترونية من شأنه أن يطور الهياكل

التنظيمية والاقتصادية، ويساعد على القفز واجتياز الحواجز الحالية التي تعترض سبيل التنمية في بلادنا.

- **الحكومة الالكترونية: بدايات وإخفاقات**

مشروع الحكومة الالكترونية فرضه التطور التقني العالمي المتسارع، وأهمية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتسخيرها لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الادارية والمصرفية والتعليمية والصحية...الخ.

لقد شهد السودان ومنذ بضع سنوات بدايات متواضعة للدخول إلى دائرة الحكومة الالكترونية. لكن نجاحات التجربة ما زالت محدودة بسبب شح الموارد المادية والبشرية والمؤسسية. إن التطور الاقتصادي والاجتماعي والتنموي يقتضي تعميم إتاحة الخدمات الالكترونية . والانتصار في معركة التقدم أو التخلف التي نخوضها، يقتضي شيوع المؤسسات الذكية، بدلاً من الاجراءات الجامدة، والاعتماد على الممؤسسات الشبكية والتقانة المعلوماتية والرقمية. ولا بد من تهيئة البنية التحتية اللازمة لتشغيل الخدمات الالكترونية والانجاز السريع للمعاملات، وتحسين إجراءاتها، ثم الإنتقال في المرحلة التالية إلى توفير الخدمات الالكترونية عبر الإنترنت، وعبر قنوات جديدة كالهواتف والأجهزة النقالة، مثل الدفع والخصم الالكتروني من الحساب المصرفي، وخدمات إصدار التراخيص وتجديدها، والحجز الالكتروني، وخدمات الجوازات والهجرة، والعقارات والاستئجار والتمليك وتسجيل العقارات، والبطاقات الصحية، وملكية السيارات...الخ.

إن من أهم خصائص الإدارة الالكترونية التقليا من استعمال الورق والاعتماد على الارشيف الالكتروني، والبريد الالكتروني، والمفكرات الالكترونية، والرسائل الصوتية. وإلى جانب تخطي المكان، بانجاز المعاملات عن بعد، فإن الخدمات الالكترونية تتيح تخطي الزمان، فالعاملون في وسائط الاعلام واقتصاد المعرفة يعتبرون يوم العمل 24 ساعة. وبذلك يمكن إجراء كل المعاملات من أى موقع جغرافي أو زماني، فيوفر ذلك مصاريف الانتقال، ويقلل من الاختناقات في المدينة، ويوقف الهجرة من الريف إلى المدينة ويسهم بذلك في تنمية المناطق الريفية وتحسين نوعية الحياة والخدمات فيها.

إن الوصول في الاقتصاد والخدمات إلى مستوى بسط الحكومة الالكترونية أصبح هدفاً للحكومات في العالم ومعياراً لتقدمها. ولا بد من معالجة إخفاقاتنا والدفع بتجربتنا التي ما زالت محدودة بسبب شح الموارد المادية والبشرية والمؤسسية. ومن الضروري تعميم التجربة وتخصيص موارد التمويل اللازمة، وحشد الدعم المعنوي والتنفيذي، وبث الوعي بدءاً بالمدارس حول منهجية التغيير، ونشر ثقافة المعلومات والاتصالات والتعامل الالكتروني. وتأطير كل ذلك في قانون خاص بالمعاملات والسجلات الالكترونية، تشارك في وضعه كل الجهات القانونية والفنية والاقتصادية والاجتماعية المختصة.

- **مكافحة الفقر واقتلاعه أول الأولويات**

الفقر المدقع سبة في جبين الانسانية. وينبغي أن يكون القضاء على الفقر هو هدفنا الذي لا يعلو عليه هدف. فإن لم نكثف جهودنا للقضاء على الفقر، فإن الفاقة والعوز ستسهم مع البطالة، وعدم المساواة، والتفاوت التنموي، في تأجيج الصراعات

الداخلية وإطالة أمدها. وفي السودان، وكما في بلدان أخرى، هنالك تفاعل فتاك بين الفاقة والنزاع العنفي. ولا زالت نسبة كبيرة من مجتمعاتنا تعيش في فقر طاحن وتحت مستوى خط الفقر، نتيجة محدودية الموارد، وعجز السياسات، والتفاوت التنموي بين المركز والأقاليم، ونتيجة ما تخلفه الصراعات والنزاعات من دمار.

من أخطاء التخطيط التنموي الذي اتبع طوال العقود الماضية، أنه لم يضع مكافحة الفقر واقتلاعه في مقدمة أولوياته، في حين أن الأسرة الدولية ممثلة في منظومة الأمم المتحدة، والعديد من وكالاتها المتخصصة، ومؤتمرات القمة، وبخاصة تلك المتصلة بالتنمية الاجتماعية، والسكان والتنمية والغذاء، قد ظلت تنبه لهذه الأولوية، وأجرت مؤسسات عديدة أبحاثاً معمقة في ظاهرة الفقر. فما كان ينبغي أن تهمل هذه الأولوية، لاعتبارات متصلة بحق الإنسان في البقاء والعيش الكريم، حتى جاء حصاد هذا الإهمال حروباً ونزاعات. وقد صحب ذلك تردٍ في أحوال معيشة المواطن وتفشي الكثير من الأمراض المستوطنة والوبائية. صحيح إن الحرب الأهلية قد أدت إلى تبديد الكثير من الموارد، وحالت دون توجيهها إلى أولويات ظلت ملحة، ولكن هذا لا يبرر عدم الاهتمام بمسألة الفقر بالصورة التي تستحقها، لتأثيرها البالغ في حياة شرائح واسعة من الناس في الريف والحضر. لذا يجب أن تكون مسألة مكافحة الفقر واجتثاثه، من أولويات استراتيجية التنمية المستقبلية في البلاد. فالسبيل المستدام لتحقيق السلام هو مكافحة الجوع والفقر وتعزيز التنمية. إذ لا سلام من دون تنمية، ولا سلام ولا تنمية من دون عدالة اجتماعية ورخاء ومساواة في فرص التعليم والغذاء والعمل، فأفضل برنامج لمكافحة الفقر هو العمل.

- **القطاع الزراعي دعامة اقتصاد الوطن**

ما زالت الزراعة، في القرن الحادي والعشرين، أداة جوهرية من أجل التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي وتوسيع سبل الخلاص من براثن الفقر. إن الزراعة بشقيها النباتي والحيواني قد ظلت القطاع الرائد في الاقتصاد السوداني ومرتكز حياة الغالبية العظمى من أهل السودان. وتحتل الزراعة أهمية كبرى في الناتج الإجمالي المحلي والصادرات، بل إن الصناعة في السودان القائمة على التصنيع الزراعي، تعتمد على الزراعة إنتاجاً وتصديراً. لذا توجبت حماية البنيات الأساسية للري، والموارد المائية والزراعة المروية والزراعة المطرية بشقيها الآلي والتقليدي، والثروة الحيوانية والسمكية والموارد الطبيعية وتطويرها، إذ أنها المصدر الرئيسي للثروة وما توفره من موارد مالية لازمة للتنمية.

ويتطلب نجاح التنمية الاهتمام بصغار المنتجين وحيازاتهم ومؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة، وحمايتها، وإقامة الشراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من أجل تنفيذ برامج الزراعة من أجل التنمية. كما تلح الحاجة إلى التركيز على تنويع المحاصيل الزراعية والترويج لها وتوفير المدخلات الزراعية ومراجعة السياسات المالية، وبخاصة ما اتصل منها بالتمويل والضرائب، تشجيعاً للاستثمار. إن الاهتمام بالقطاع الزراعي يتطلب الحفاظ على البيئة وتوازنها بترشيد استعمالاتها، ومراعاة هذا الرشد بتخصيص مساحات متوازنة للمراعي والغابات والزراعة، والاهتمام بتنمية موارد المياه وحسن استخداماتها. إن النهوض بهذا القطاع بالغ الأهمية يتطلب أيضاً زيادة الإنتاجية من خلال إدخال أدوات التقانة الملائمة في أساليب الري، وصيانة التربة، والإنتاج وتطوير السلالات النباتية والحيوانية والسمكية، وأن نتخير لكل إقليم أنواع الزراعة التي تناسبه. والحاجة ملحة لتحسين تقنيات إدارة التربة والمياه والمواشي، وزيادة ومرونة أنظمة الزراعة، بما في ذلك اعتماد أصناف

أكثر تحملاً ومقاومة للآفات والأمراض والجفاف، واستغلال التقنيات الإحيائية والبيئية لتقليل استخدام الكيماويات الزراعية، وذلك بالتوسع في الفلاحة من أجل حماية التربة وإراحة الأرض والتسميد الطبيعي وحفظ التربة ومكافحة الآفات بالاعتماد علىالتنوع البيولوجي. ولا بد كذلك من التحسب للأضرار التي يمكن أن يحدثها تغير المناخ على المساحات المزروعة.

والمقصد المنشود من تنمية القطاع الزراعي هو تحقيق الأمن الغذائي للسودان، وتخفيض نسبة الذين يعانون من الفقر المدقع، و الاستثمار في فرص الإنتاج، ومضاعفة صادراته وتنويعها، والارتقاء بقدراتها التنافسية في الأسواق العالمية، خاصة وأن السودان عضو في السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا، وعضو في السوق العربية المشتركة، كما أنه يعد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

- **الصناعة والطاقة والتعدين من ضرورات التنمية الشاملة**

إن موارد السودان وتركيبته الاجتماعية ونموه الاقتصادي، تجعل من قطاع الزراعة والمراعي والثروة الحيوانية والسمكية والموارد المتجددة والصناعات والحرف وصناعة الثقافة، المكوّن الرائد للتنمية الشاملة. فالتكثيف الزراعي غير ممكن بدون بنيات صناعية متقدّمة، والمنتجات الزراعية لا تكون أساساً استثمارياً واعداً بغير قاعدة صناعية عريضة. كما أن الأنشطة الصناعية، هي التي تحوّل الخامات والمخلّفات الزراعية إلى منتجات متنوعة، متميزة الخصائص، عالية القيمة، فضلاً عن صناعة مدخلات الزراعة من أسمدة ومبيدات وكيماويات

وأدوات وآلات زراعية ومعدات تجهيز ومعدات تجهيز التربة.

وبغير هذا الدور المركزي للصناعة المرتبطة بالقطاع الزراعي، وهذه هي العبرة التي نعتبر بها، ترتد الزراعة إلى اقتصاد الكفاف وانحصار الرقعة المزروعة وضآلة الإنتاجية، وتلف المحصول بالآفات، وغياب المعرفة التقنية والمعلومة العلمية المدروسة.

وللصناعة أهمية مشابهة في تنمية قطاع الثروة المعدنية، بتحويل الخامات المعدنية إلى منتجات صناعية استراتيجية، وبصناعة مواد البناء من المعادن الصناعية والحجارة والحصى ومواد العمران الملازمة الأخرى. ومن امهم الاشارة هنا إلى أن مستهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت إلى أكثر من 10% في العام المنصرم.

وبهذا الفهم، فإن الاستغلال التجاري للنفط يستدعي النهوض بالزراعة والثروة المعدنية وإلى تكثيف الصناعة في إطار خطة متكاملة لتنمية الموارد الأوّلية الزراعية والثروة المعدنية في اتجاه واحد متناسق. وبالتالي تصبح التنمية الصناعية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الإصلاح الاقتصادي المتكامل القائم على تحرير الاقتصاد الوطني وإطلاق طاقاته الكامنة وتعزيز اقتصاديات السوق.

إن في تنمية قطاع الطاقة، تقوية للقطاعات الإنتاجية الأخرى وضمان للتنمية القابلة للاستدامة. ومن هنا تأتي ضرورة التوسع الكمي والنوعي في المساحات المعنية باستكشاف النفط والغاز الطبيعي، وتنمية المكتشف وترشيده وتطويره واستغلاله،

وتطوير الأوعية الهيكلية والتنظيمية والتشريعية المرتبطة بذلك بما يؤدي إلى تكثيف عمليات التنقيب والتصدير.

ينبغي كذلك وضع الخطط الواقعية للإنتاج الكهربائي والتي ترتكز على إعادة تأهيل ورفع كفاية المحطات الحالية، وإنشاء محطات التوليد المائي واستغلال الغاز الطبيعي وإنشاء محطات حرارية مكملة، بل ويجب التنبه إلى ما غاب عنّا سابقاً من ضرورة إن شاء محطات صغيرة في المناطق البعيدة من مواقع الخدمات، بكلفة زهيدة، مستفيدين من إمكانات وفرص الطاقات الجديدة والمتجدّدة، بل والاستفادة من الكهرباء المائية قليلة الكلفة، بالتنسيق مع بعض دول الجوار التي تتوافر فيها هذه النوعية من الكهرباء.

وبشأن الطاقات الجديدة (الطاقة البديلة)، يتعين التركيز على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحيوية، باستخدام الطاقة المجربة ذات الجدوى الاقتصادية وبتوطينها بواسطة الخبرات السودانية، والاستثمار في البحوث العلمية التطبيقية في هذا المجال.

درس آخر يستدعي التيقظ له بشكل استراتيجي، هو صناعة التعدين التي غابت عن خطط السودان التنموية طويلاً، رغم الخامات المعدنية التي تذخر بها البلاد، الأمر الذي يقتضي إنفاذ حالة التقنية الصناعية لتحديث ووضع الخرائط الجيولوجية والتعدينية المبنية على أسس البحث العلمي الدقيق، لاستثمار خامات المعادن المكتشفة في الصناعات المحلية، بما يحقق الطفرة في صناعة الاسمنت والزجاج والأسمدة والخزف والكيماويات البويات، وتنمية مواقع الكروم والمايك الجبص والرخام والجرانيت والحديد والذهب والزنك والنحاس والنيكل والمنجنيز واليورانيوم. هذا قطاع استراتيجي يجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في تنميته وتوسيع قاعدته بما يحقق الاكتفاء الذاتي ويفتح أبوابا وفرصا للتصدير.

ولا بـد مـن التوسـع فـي إنشـاء مراكـز التـدريب الصـناعي ومراكـز تطـوير الصـناعات الصـغيرة والمتوسـطة. وبصـورة عامـة ينبغـي العمـل علـى توزيـع الأنشـطة الصـناعية وتوطينهـا فـي ولايـات السـودان المختلفـة، وذلـك لتحقيـق الاسـتفادة مـن المـوارد الطبيعيـة المتاحـة بالولايـات وتحقيق التنميـة المتوازنـة. وبالاضـافة إلـى البعد التنموي والاقتصـادي، فإن توطين الصناعات في الأقاليم والأرياف يسـهم فـي توطيد الاسـتقرار الاجتمـاعي ورفـع مستوى معيشة المواطنين.

وكـذلك يتعـين تشـجيع القطـاع الخـاص وتحفيـزه لتطـوير مسـاهمته فـي توسـيع القاعـدة الصناعية. وإيلاء أهميـة خاصـة للمعلومـات، وهـي حيويـة لتطـوير الصـناعة، والتوسـع فـي استخدام تكنولوجيـا المعلومـات، وترقيـة صـون حقوق الملكيـة الفكريـة، والإفـادة مـن دعـم المنظمـات الدوليةكاليونيـدو. ومـن المعلـوم أن تخفيـف الأعبـاء الضـريبية علـى القطـاع الخـاص يشـجع علـى الاسـتثمارات فـي هـذا القطـاع الهـام ويخفـف بالتـالي العـبء علـى المواطن.

- **معلومات الأرض ترجمة للواقع**

يشهد عالم التقانة اليوم نقلة كبرى في الأنظمـة الإلكترونيـة للتخـزين والبرمجـة للبيانـات والخـرائط والمعلومـات الأرضـية والمعالجـات الرقميـة والحاسـبات الآليـة والأقمـار الصناعية للخرائط ولجمع المعلومـات الحسـابية. ولـن تقتصـر هذه النقلـة علـى الجوانـب الحياتيـة العامـة، بـل شـملت الأرض بحسـبانها المصـدر الرئيسـي للثـروات الزراعيـة والحيوانية والبترولية والمعدنية.

العبرة التي لم نعتبر بها طويلا هي ضرورة مواكبة هذه التطورات التقانية والإلكترونية واستغلالها وتنميتها وتسخيره لاستثمار ثروات الأرض. ولم يتأتى ذلك إلا بالتحول من الثقافة الورقية لمعلومات الأرض، إلى الثقافة الإلكترونية التي تساعد على استقاء المعلومات واستقرائها واستخدامها الاستراتيجي وتخزينها ومعالجتها وبثها، بل وتعين في المعرفة الدقيقة بثروات الأرض، وتحديد أنواعها ومواقعها، وما بظاهرها من معالم طبيعية وصناعية وما بباطنها من معادن ونفط وغيرها من الثروات. إن التخطيط التقني للمساحة وإعداد الخرائط الدقيقة وتجميع معلومات الأرض إلكترونياً، ضرورة قصوى لعمليات الاستكشاف والاستثمار والاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة، بما يسهم في تحقيق النهضة التنموية المنشودة.

- **شبكات المواصلات والاتصال شرايين التنمية والبناء**

إن بناء وتأهيل شبكات الطرق والجسور والاتصالات والكباري وموانئ النقل البري والنهري والبحري، والمطارات، وتأهيل القائم منها، مرتكز أساس للتنمية الشاملة والنهضة الاقتصادية والاجتماعية المرتقبة، وعامل هام في التواصل مع دول الجوار، وتبادل المنافع مع الدول والأقاليم والمجموعات الاقتصادية والسياسية المحيطة بالسودان. إن توافر هذه الشبكات ضرورة لازمة للتفاعلات الحضارية والثقافية الميسرة لتحقيق الوحدة الوطنية والبعث الحضاري.

إن إهمال بناء الشبكات الواصلة بين أقاليم السودان ومع دول الجوار قد أعان في تعميق أسباب الفرقة والنزاعات والاحتراب، وحجب فرص وإمكانات التواصل العرقي والثقافي بين الأفراد والمجموعات والأقاليم والدول. هذا درس جوهري يستوجب التفطن له، إن أراد السودان أن يخلق من

التنوع والتراضي أسباب قوة وتماسك وتنمية وبعث حضاري جديد.

وثمة أمر مرتبط بالبنى الأساسية، وهو تأصيل العمران والتنوع في أنماطه، والربط بينها عبر قنوات النقل والمواصلات والاتصالات، قومياً وإقليمياً ودولياً. ولابد من تطوير الهياكل الأساسية التي تمكننا من الاستفادة من ثورة الاتصالات التي تتيح لنا تخطي حواجز الحدود والانفتاح على الشعوب والثقافات والاقتصاديات، والإفادة من الأبعاد الإيجابية للعولمة.

- ***التنمية الريفية الشاملة مفتاح التقدم والاستقرار***

من العلل التي كلفت الوطن كثيراً إهمال التنمية الريفية، وإن ما حدث منها جاء متقطعاً وغير شامل، فالتنمية الريفية تعني الاهتمام بإنسان الريف تعليماً وصحة ومعاشاً، وبالإنتاج الريفي زراعة وثروة حيوانية، وصناعات زراعية، وإصحاحاً للبيئة واجتهاداً في الحفاظ على توازنها. وبغير هذا يتفشى الفقر وتداعياته، من مرض وجوع وأمية، ويحل عدم الاستقرار والمنازعات بسبب الماء والمرعى. لقد فاقم من هذا الوضع حل الإدارة الأهلية، التي كانت وسيلة مباشرة في الإدارة، وهي قليلة التكلفة، إضافة إلى وشائج القربى التي قامت عليها. وإن حلها قد كان خطأً كبيراً، إذ كان من الممكن إصلاحها وتطويرها، وما يزال لها دور مقدم في تحقيق الأمن والاستقرار، ومنع المنازعات وفضها، لمعرفة رجالاتها بأهلهم ومناطق وجودهم وعاداتهم وتقاليدهم، وبسبب مزية "الأجاويد"، والتي هي من أقدر أجهزة حل المنازعات القبلية والمحلية.

إن النمو الاقتصادي يجب أن يترجم إلى تراجع مضطرد في مستويات الفقر، وخاصة في المناطق الريفية. ولابد من زيادة الاستثمار العام والخاص في المناطق الريفية،

وخاصة في مجال الخدمات العامة، بزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم، وتوفير المياه، ومد شبكات الطرق والاتصالات ودعم الانتاج الزراعي.

إن نهج التنمية اللامتكافئة هو الذي قاد إلى تهميش الأطراف وتركيز الثروة في المركز النيلي وأسفر عن تفاوت اقتصادي واجتماعي، تراكم وانفجر في شكل صراعات ونزاعات، ولعل التركيز على التنمية الريفية هو السبيل الأمثل للقضاء على جذور التهميش والإقصاء.

- ***التنمية الصحية لازمة لاستقامة التنمية الشاملة***

لا تشكل الخدمات الصحية قطاعاً خدمياً فحسب، بل هي مقصد اجتماعي رئيس، تتضافر وتتناسق أهداف كل القطاعات الأخرى لتحقيقه وتفعيله. ولذلك كان على الدولة والمجتمع نشر العناية الصحية الأساسية، وقاية وعلاجاً وتأهيلاً، على كافة أهل السودان وأقاليمه المختلفة، وبصورة متساوية، ومحاربة أسباب وفيات الأطفال، وتنشيط برامج رعاية الأمومة، واستئصال الأمراض المستوطنة والوبائية الناجمة عن سوء التغذية، والمحافظة على البيئة، وتعميم التطعيم ضد أمراض الطفولة الفتاكة، وتأهيل المستشفيات، ورفع كفايتها، وتوفير الدواء الاستراتيجي، واستئصال الأمراض المستعصية كالملاريا والسل والعوز المناعي. ولا يكون تمام ذلك إلا بزيادة الانفاق في الميزانية العامة لتمويل الخدمات الصحية، وبتنمية الأطر الطبية البشرية من أطباء وفنيين وممرضين، وتحسين شروط خدمتهم للحد من هجرة العقول والخبرات في المجال الطبي، وتحديث نظم المعلومات الصحية، وتعميم العمل بنظام التأمين الصحي الشامل.

الدرس الذي يهمنا هو ضرورة تعزيز التنمية الصحية بتشجيع الصناعات الطبية والدوائية والعلاجية، واستنفار القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال الاستراتيجي الهام، وتعزيز القدرة التخطيطية في القطاع الصحي، وضبط وتنسيق دور القطاع الخاص في خدمات الرعاية الصحية، وتخصيص موارد أكبر في ميزانية الدولة، واستقطاب العون الخارجي، وبصفة خاصة من المنظمات المتخصصة، حتى تتمكن الدولة من بلوغ مجانية العلاج في مرافق الولة الصحية تدريجياً.

- **الحفاظ على البيئة وترشيد استخدام المياه من مقومات حياة الإنسان**

إن التعامل الأخلاقي مع البيئة والاحترام القانوني لها، طبيعية كانت أم اجتماعية، مطلب ضروري في الاستجابة لمبدأ تكريم الإنسان، العنصر الأول في التنمية الشاملة. وبما أن بعض المشكلات البيئية تتجاوز الحدود السياسية والجغرافية للدول، فإن ذلك يستدعي التعاون الإقليمي والدولي في الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية. الهدف المنشود من وراء الحفاظ على البيئة، ورعاية توازنها، هو الارتقاء بها كماً ونوعاً لمصلحة أهل السودان، خاصة في الريف. ويساهم استئصال الفقر، باعتباره عاملاً في تدمير البيئة، عبر الايفاء بالحاجات الماسة للفقراء، في الحفاظ على البيئة وترقيتها. ولعل هذا الارتباط الوثيق بين محاربة الفقر والمحافظة على البيئة هو ما غاب عن السياسات العامة في الماضي، ويجب التنبه له وتداركه في المستقبل. لذلك فإن ترقية الحس البيئي لدى الساسة والمشرعين والتنفيذيين، والطرح العلمي لقضايا البيئة أمران يجب أن يحتلا الأولوية في هذا المضمار. ثم تأتي المشاريع الرسمية

والشعبية لتعمير القطاع الشجري والنباتي، وإعادة غرس الغابات، وحسن التحكم في مياه الأمطار ،ورشد استخدامها، وحماية مساقط المياه، والحد من التلوث، وصون التربة من التعرية، ووقاية المناطق الزراعية والسكنية من الزحف الصحراوي، مما ينجم عنه توازن واستقرار المقومات البيئية التي تدعم العطاء المستمر للأرض والموارد الطبيعية المتجددة.

إن موارد السودان الطبيعية أكثر أهمية من البترول. والحفاظ على النظام البيئييجب أن يكون الأساس لإدارة الموارد الطبيعية. والممارسات البترولية والتنقيبية تنتهك قوانين البيئة السارية، وكذلك عمليات إزالة الغابات وعمليات الحفريات ومياه الصرف والفضلات كلها تتم دون كبير اهتمام بآثارها البيئية.

كما أن ترشيد استخدام المياه حسب طاقة المصادر المتوافرة عامل مساعد في تركيز مكونات التنمية القابلة للاستدامة، الأمر الذي يستدعي إدخال التقانة المناسبة، وتشجيع التصنيع المحلي للمعدات والأجهزة ودعمه، والتوسع في الاستفادة من الطاقات البديلة في مد خدمات المياه، وحفر الآبار وتشييد الحفائر والخزانات التي تفي بهدف القضاء على العطش، الذي يهدد حياة قطاعات واسعة من إنسان السودان واستقراره وتنميته.

كل هذا يستلزم تشجيع بيوت الخبرة السودانية، والارتقاء بالكفايات السودانية، وتدريب العاملين في هذا المضمار، فضلاً عن تطوير الأبحاث الموجهة لتقويم موارد المياه ورشد استخدامها وحسن إدارتها وإدارة مرافقها.

وتحقيقاً لكل ذلك، يلزم أن يقترن الاهتمام بالبيئة بإجراء إصلاحات واسعة في السياسات وربطها بالاستراتيجيات القطاعية الأخرى، بما فيها استراتيجيات الزراعة ومصائد الأسماك والطاقة والنقل، وجميعها تتطلب ضمانات بيئية. والتنمية المستدامة التي ننشدها تتطلب وجود سياسة بيئية قومية مسئولة وتشريعات شاملة وموحدة وإدارة متكاملة.

- **تغير المناخ : التكيف مع المحتوم**

من أكبر التحديات البيئية والإنمائية، في القرن الحادي والعشرين، التحدي المتمثل في الحد من تغير المناخ والتعامل معه. ويكاد يجمع العلماء على أن للنشاط الانساني تأثيراً كبيراً على المناخ، فقد ازدادت بؤر تركيز غازات الدفيئة زيادة ملموسة في الغلاف الجوي، وارتفعت حرارة الأرض، وارتفع منسوب البحر، وانحسرت الأنهار الجليدية والغطاء الجليدي في منطقة القطب الشمالي. وما زالت تتصاعد معدلات تركيز غازات الدفيئة ودرجات الحرارة السطحية. ومن المتوقع أن يعصف تغير المناخ بقدرة العديد من الأنظمة البيئية على التكيف معها.

ولتغير المناخ تداعيات وخيمة على الصحة الإنسانية والأنظمة البيئية والإحيائية واللاإنتاجية الزراعية وتحول أنماط الاستيطان البشري، وبالتالي تخفيض الدخل وتراجع فرص التعليم والعناية الصحية، وبالتالي زيادة الفقر والتأثير سلبياً ومجملاً على التنمية البشرية.

تتضرر جميع دول العالم، الصناعية والفقيرة، من التغيرات المناخية. وقد مثل بدء نفاذ بروتوكول كيوتو لعام 1997، الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في فبراير 2005، خطوة هامة للتعامل الدولي مع الاحترار الحراري. وما زال المجتمع الدولي يسعى لوضع إطاراً دولياً أكثر شمولاً لما بعد 2012 وبمشاركة أوسع، وعلى أساس مبدأ المسئوليات المشتركة، وذلك لكفالة التضافر للحد من تغير المناخ.

إن تغير المناخ قضية مختلفة وأكثر صعوبة من تحديات السياسة الأخرى، لأنها لا تؤثر على حياتنا نحن فقط، وإنما ستؤثر بشل أكبر على حياة أطفالنا وأحفادنا. وتغير المناخ سيقود إلى إبطاء التطور البشري، وسيؤثر بصورة كارثية على الدول الأفقر، وخاصة في أفريقيا. ولذلك عقدت المم المتحدة مؤتمر المناخ بنيروبي في عام 2006، والتزمت بتوفير المساعدة للحد من هشاشة وضع الدول التامية وبناء قدراتها على جنى فوائد آلية التنمية النظيفة.

وفي السودان، يتعين على علمائنا البدء في اتخاذ الخطوات اللازمة لمجابهة آثار تغير المناخ. وليبدأ ذلك بالتوعية على نطاق شعبي واسع، والتوعية أولاً بمسببات التغير المناخي والتي ترتبط في مجملها بالتوسع الاقتصادي، مثل النمو الصناعي وزيادة استهلاك الطاقة والري الكثيف والقطع التجاري للأشجار وغيرها من الأنشطة التي ترتبط بالتوسع الاقتصادي. وليتزامن ذلك مع إجراء الدراسات حول آثار تغير المناخ على السودان، وتطوير البنيات التحتية اللازمةن وتطوير مصادر طاقة بديلة متجددة وأكثرنظافة، والحد من إنبعاثات ثاني أوكسيد الكربون ، وحماية المناخ والبيئة، وتعميم السياسات الكفيلة باتباع سياسات مناخية وبيئية جديدة، وخاصة في قطاعات الزراعة والغابات، ودمج تلك السياسات في كل جوانب لبتخطيط القومي، وإشراك القطاع الخاص في الاستثمار والانتاج بأساليب جديدة، وتطويرمزيد من المحاصيل المقاومة لتقلبات المناخ. ويتطلب كل ذلك استقطاب الدعم الخارجي والخبرات الدولية لتحسين وتطوير قدراتنا للتكيف مع تغير المناخ ودرء آثاره والتعايش معه، والمواءمة وتطوير البنى التحتية الإرصادية، وتوفير فرص التعليم والتدريب وإجراء البحاث ذات الصلة، وقيام وسائل الاعلام بدورها في تنوير الرأي العام، وعلى نحو مستمر، على الحقائق والمعلومات وإقناع المواطن بحتمية التغيير المطلوب. والأهم من ذلك كله، ألا يؤثر تغير المناخ وآثاره السلبية في جهودنا التنموية الاقتصادية وجهودنا الرامية لاستئصال الفقر. _

- **تنمية السياحة ارتباط بالوطن وتراثه ودعم لاقتصاده**

تاريخ السودان الضارب في القدم، وحضاراته العريقة، ومعالم الحقب الفرعونية والمروية والمسيحية والاسلامية خلفت آثاراً غنية جاذبة للسياحة. هناك درس غاب عنا كثيراً هو دعم القطاع السياحي، للتعرف على وطنٍ كالسودان، متعدد البيئات واللغات، متنوع الثقافات، عميق في جذوره التاريخية والحضارية. ولعل التفكر المبكر في تنوعه، كمصدر قوة قد كان جديراً بأن يصد مخاطر اتخاذه مرتكزاً للنزاعات والحروب. وإن تطوير السياحة يتطلب تحديث البنيات السياحية الأساسية، والأطر التشريعية التي تنظمها، بما يسهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في هذا القطاع الحيوي.ولا بد من دعم البنيات التحتية لوسائل النقل و المؤسسات والتجهيزات الفندقية و فتح المزيد منها في المدن الكبرى، وتنظيم الدورات التخصصية المهنية للعاملين في القطاع السياحي، ودعم الترويج الخارجي عبر السفارات وفتح مكاتب للسياحة في عواصم بعينها . فالسياحة الداخلية تعرف أهل السودان بوطنهم المترامي الأطراف، وبثقافاته وأعراقه وأعرافه وتقاليده وبيئاته المتفردة، الأمر الذي يدعم قاعدة الإجماع على الوحدة الوطنية، وأثرها الموجب في حكم السودان مستقبلاً. أما جذب السياحة الخارجية إلى السودان، فتشجعه طبيعة السودان وإمكاناته السياحية التي تشكل أداة إضافية للاستثمار في صناعة السياحة وتحسين الأداء المالي والاقتصادي للبلاد. فضلاً عن أنها جسر فاعل للتعرف عن كثب على السودان وأهله وتاريخه وحضارته وبنيته الاجتماعية. ولذلك ينبغي الاهتمام بقطاع السياحة وإنشاء إدارة فعالة للسياحة ومحافظة على البيئة وقادرة على اجتذاب السياحة الدولية التي صارت تعرف بأنها " الصناعة الواعدة للقرن الواحد والعشرين".

- **قومية الإعلام وحيدته تعزيز للحرية والحوار**

لقد أُعمل الإعلام أداة في الصراع السياسي، وسُيس، مما أدى إلى ضمور منابر الحوار الحرة وتضاؤل حرية التعبير. فعوضاً عن توظيف قدرات الإعلام في بث الوعي بقضايا الوطن وقضايا العصر وتأكيد حق التعبير و الاتصال والثقافة لكل ضروب التنوع السياسي والثقافي، صارت تُحتكر للأنظمة الحاكمة وأشياعها وتُسد في وجه الآخر. فكان ذلك من معوقات الاجماع السياسي و التلاقح الفكري والثقافي والعرقي، ففقد الإعلام، في كثير من الأحيان دوره كرقيب على أداء الدولة.

إن للإعلام وتقنية الاتصال قوة هائلة، لا يجوز إهدارها، ناهيك عن توظيفها في تأجيج الخصومات، بل يَحسُن استثمار هذه القدرات في المناخ الملائم للحوار الموضوعي وإتاحة الفرصة للتعبير الحر، وتجلية قضايا الوطن، وتعميق الوعي بها وتعبئة كل قوى المجتمع للإسهام الإيجابي في إيجاد الحلول لتلك القضايا ومعالجة أسباب الخلل وسد الثغرات. وهذا ما يتوجب العمل به في إنجاز الأهداف، التي بها تتحقق إعادة بناء السودان.

- ***السياسة الخارجية المتوازنة معبر السودان إلى التعاون القويم مع العالم***

لقد اتسمت سياسة السودان الخارجية في كثير من مراحل مسيرتها بعدم التوازن، إذ إن التركيز على حقيقة الانتماء العربي لم يواكبه، في أحايين كثيرة، ذات القدر من الاهتمام بحقيقة انتماء السودان الأفريقي، مما أدى إلى إهمال المكون الأفريقاني من هوية السودان. كما أن الدبلوماسية الاقتصادية، وبرغم الحديث عن دبلوماسية التنمية، لم تجد التعبير الوافي عنها في السياسات والممارسة إلا مؤخراً وبدرجات متفاوتة، بينما ينبغي أن يكون التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة القابلة

للاستدامة، وتحقيق مصالح الوطن كافة. إذ أن هذه المصالح لا يمكن تحقيقها بصورة كاملة ومتوازنة، إذا لم تجد الدبلوماسية الاقتصادية الاهتمام الذي يتكافأ مع أهميتها. كما أن سياسة السودان الخارجية اتسمت بالتذبذب، وبعدم الاتساق في المواقف في مرحلة الحرب الباردة، مرات بسبب سوء التقدير الذاتي، ومرات أخرى بسبب التأثر بالتوجهات الدولية والإقليمية، الأمر الذي جر عليه ضربا من العزلة السياسية والاقتصادية. وهذا يحتم بناء جسور التواصل السياسي والثقافي مع المجتمع الدولي والمنظمات الاقليمية والدولية، وتسخير تلك العلاقات لمنفعة الوطن.

لقد شهدت سياسة السودان الخارجية فترات اتسمت بالنهج المؤسسي القويم والدرس المتأني عبر مؤسسات كفوءة ومستقرة، لترجيح مصلحة السودان وخدمتها. ولكن في بعض الأحيان غشيتها فترات من الارتجال. واستباح الكثير من المؤسسات والأفراد اختصاص العلاقات الخارجية، فصارت مشاعة تتحدث فيها جهات غير مختصة. ثم إن ألسنة متفلتة لم تكترث كثيراً برعاية مصالح السودان، وعلاقاته الأساسية فسلقت القريب والقاصي بألسنة حداد، فطغى الخطاب السياسي الداخلي على الشأن الخارجي. كما أن السودان قد أقحم نفسه في مجالات عمقت اتهامه وحصاره، إذ ادعى لنفسه الحق والقدرة على قيادة حركات عالمية وإقليمية، في حين أن المواقف التي تميز بها هي تلك التي قامت على الوسطية والاعتدال والتوفيق، وليته استقر على تلك المواقف.

تمكنت للدبلوماسية السودانية في حاضر أيامنا من الاستئناس بالشورى والتناصح، فحققت بعض النجاحات، ولعل من أهمها رفع العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على السودان، والتحسن الملحوظ في علاقات السودان مع دول الجوار، والتطبيع لعلاقاته مع الدول العربية.

وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى عمق علائق السودان مع رصفائه من الدول الأفريقية وروابطها التاريخية الوثيقة عبر التجارة والثقافة والوشائج الروحية والعرقية كواقع إنساني وسياسي، الأمر الذي يتطلب تعزيز الاهتمام بالمشروعات المشتركة وشبكات الاتصال والمواصلات البرية والجوية، وبخاصة مع دول الجوار أثيوبيا وكينيا وأوغندا وتشاد، بما يدعم الاستقرار والتنمية والشراكة المنتجة مع هذه الدول.

ولعل من أشرق الصفحات في علاقات السودان مع جيرانه، التغير النوعي في علاقاته مع مصر، إذ تقررت عودة التكامل بين البلدين. وهذا ما ينبغي أن تكون عليه هذه العلاقة ذات الطبيعة الخاصة والمتميزة بين البلدين لعديد الأسباب، خاصة الارتباط الوثيق بين أمنهما القومي في كل صوره. إن علاقة السودان بمصر هي أهم علاقاته الاستراتيجية، والحفاظ عليها واجب البلدين معا.

وفي عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى، والتنسيق بين الدول ذات المصالح المشتركة، والتعاون المتعاظم بينها، فإنه لا بد للشعوب والدول ذات الانتماء الحضاري المشترك، أن تطور تعاونها إلى تكامل مؤسسي. وما من بلدين ربط بينهما التاريخ والحضارة والثقافة ومصادر الحياة والصهر والنسب ووحدة المصير بأكثر مما ربط بين شعب وادي النيل في السودان ومصر.

إن تقوية تجربة التكامل بين السودان ومصر، وبخاصة في جوانبها الاقتصادية والأمنية بصورة تكاملية حقيقية، وبصورة تستثمر الإمكانات المشتركة، والزراعة بصفة خاصة، وتستفيد من السوق التي تضم أكثر من مائة مليون نسمة، وتوسيع حلقات التعاون مع الدول الأفريقية والعربية، سيعود بالنفع على شعوب هذه الدول .

إن توحد جهود السودان ومصر يشكل مرتكزاً لاستقرار أفريقيا وتنميتها، والارتقاء بالتعاون العربي الأفريقي، بل ويسهم إيجاباً في تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة

الشرق الأوسط، ويفتح آفاق النمو الاقتصادي والتقدم المشترك لكل شعوبها. وهكذا ينعكس كل ذلك إيجاباً في تعزيز الأمن والسلم الدوليين وازدهار التعاون الدولي.

هذه بعض الدروس والعبر المستفادة من حصيلة تجاربنا. وسنسعى إلى تمثلها، ونحن نسهم بما سنخط في تشكيل رؤية استراتيجية لرسم مستقبل أفضل للسودان.

الباب الثالث

جذور الأزمة السودانية

تتفاوت مناهج البحث في موضوع النزاعات ما بين مناهج سياسية واقتصادية واجتماعية، وتنشأ النزاعات عادة عندما تتهدد قيم ومصالح المجموعات العرقية السياسية والثقافية من جماعة أخرى وتتنافس أو تتناقض المصالح والأيديولوجيات داخل المجتمع. ويحدث الانفعال والشعور بالإمتعاض الاجتماعي فيتحول التناقض إلى نزاع. وتختلف درجات النزاع ما بين نزاعات سلمية، تحل بواسطة الضوابط والآليات السلمية والمؤسسية المتوفرة كالدستور والقوانين والسلطات الأسرية، والعشائرية والقبلية والحوار والمؤتمرات. و نزاعات عنيفة، يتخلي أطرافها عن الوسائل السلمية وتركن إلى إستخدام العنف وطرق الإكراه كالسلاح والإرهاب والانقلابات العسكرية والإبادة الجماعية وإنتهاك حقوق الإنسان والتطهير العرقي. ويحدث الصدام والمواجهة والإضطهاد والإيذاء الجسماني والنفسي والتشريد والتقتيل ووقف عجلة التنمية. ويمكن أن تتطور المواجهات إلى حرب أهلية أو إنهيار عام للقانون ونظام الحكم. والنزاعات في السودان تتراوح ما بين نزاعات سلمية ونزاعات عنيفة تتركز جل أسبابها في صراعات الهوية والعقائد الدينية وموروثات الحقبة الإستعمارية والمسببات الاقتصادية والبيئية والتنافس حول الموارد الطبيعية. إذاً النزاع والسلام يتشكلان من تفاعلات مجموعة من العناصر المختلفة والمركبة، وبذلك فإن حل أي نزاع أو احتواء نزاع كامن يعتمد في المقام الأول على مدى إدراك العوامل والأسباب والظروف المتعلقة بذلك النزاع.

ويكـاد يجمـع المؤرخـون والمهتمـون والدارسـون للأزمـة السـودانية علـى أسـباب رئيسية بإعتبارها جذور الأزمـة السودانية الراهنـة والتـي ظلـت تـؤثر سلباً علـى اسـتقرار السودان منذ نيله استقلاله في عام 1956م، ولعل من أهمها أربعة أسباب:-

1- السياسات الإستعمارية
2- أخطـاء الحكومـات المتعاقبـة منـذ الاسـتقلال وفشـل النخبـة وغيـاب الرؤيـة السياسية النافذة والمتكاملة
3- صراع الهويات والتنوع العرقي والثقافي والديني
4- التفاوت التنموي

أولاً: الحقبة الإستعمارية

لعل أول مـن أطلـق إسـم السـودان علـى هـذه الرقعـة هـم الرحالـة الـذين أرادوا القـول إنهم اكتشفوا واقعاً إنسانياً مميزاً بسواد البشرة، وهـي سـمة عامـة لسكان هـذه المنطقـة مـن أفريقيا. إن الانتماء التاريخي لسودان اليوم إلـى بـلاد السـودان لـم يكـن بحـدوده الحاليـة، إنمـا اتسـع لعـدد مـن الممالـك والسلطنات. فـازدهرت السلطنة الزرقـاء التـي امتـدت شـرقي النيـل وعاصـمتها سـنار، وازدهـرت سـلطنة دارفـور غربـي النيـل وعاصـمتها الفاشـر. وبـين السـلطنتين العـريقتين حققـت كـل مـن سـلطنة المسـبعات ومملكـة تقلـي وجـوداً معتبـراً فـي كردفـان اليـوم. لـيس ذلـك فحسـب، ولكـن مشيخات أخـرى ازدهـرت فـي الإطـار الجغرافـي لسـودان اليـوم وكانـت تمثـل امتـداداً طبيعيـاً لـبلاد السـودان، كمشـيخة العبـدلاب المتحالفـة سياسياً والخاضعة إدارياً لسلطنة سنار.

لقد كانت تلك السلطنات كدول مستقلة وعلى خلفية عريقة من الثقافة الإسلامية، والتي بدورها ربطت بين هذه الدول والعالم الإسلامي، خاصة الحجاز ومصر وتركيا وكل الشمال والغرب الأفريقي، الأمر الذي أدى إلى تداخل المصالح الاقتصادية والتجارية والإنسانية. وسلكت طرق التجارة بين السلطنتين، بل أن تطلعاتهما الخارجية كانت مشتركة وفي اتجاه تعاون حميم، حيث ازدهرت العلاقات التجارية الثقافية مع مصر التي كانت تستقبل القوافل التجارية (درب الأربعين). كما استقبل الجامع الأزهر الطموحين من السودانيين في مجالات المعرفة الدينية واللغوية في راوكي سنار ودارفور. وهكذا أضحت هذه المنطقة من السودان قاعدة حضارية متينة، تصاهرت فيها الأعراق والهجرات وترسخ فيها تبادل المنافع والمعرفة وتأسست بذلك قاعدة العمل لبناء لواقع سوداني مشترك.

وهكذا يمكننا القول بأن سودان ما قبل القرن التاسع عشر، رغم تكوينه بأكثر من دولة ذات سيادة، إلا أن التواصل بين أجزائه كانت الحالة السائدة، وأضحت الملامح السودانية المشتركة تبدو أكثر وضوحاً ودقة دونما تناقض بين مكوناتها.
تلك الحالة بدأت في التحول من بداية القرن التاسع عندما نجح محمد علي خديوي مصر في اجتياح السودان بحثاً عن الرجال والذهب على مراحل مختلفة. فقد استولى على دولة سنار في عام 1821م ثم مضى جنوباً، ولكنه لم يتمكن من بسط نفوذه غرباً في دارفور إلا في العقد السابع من ذات القرن عندما بادر الزبير ود رحمة، التي أثارت سيرته جدلاً تاريخياً واسعاً فيما يتعلق بممارسة الرق في السودان، وإلى فتح دارفور بإسم خديوي مصر. ولم تمض على الإدارة الخديوية في دارفور إلا نحواً من سبع سنوات حتى أجبرت توصيات مؤتمر برلين بريطانيا بالتخلي عن دارفور غربي جبل مرة لفرنسا. ولكن الزحف الفرنسي شرقاً إعتبرته دارفور عدواناً فقاوموه وتحالفوا في ذلك مع أنحاء أخرى من السودان الأمر الذي أسهم في إيجاد الخريطة الجديدة للسودان بوفاق سياسي رائد.

لقد كان حكم الخديوي على السودان بداية تجزئة الخريطة النفسية والثقافية والاقتصادية للسودان، حيث طغت على الشرق نزعة العزلة وسط الجبال والتعامل مع الخارج عبر البحر الأحمر، وتوقف التواصل مع بقية المجموعات السودانية في الداخل ليصبح الشرق في مجمله كونفدرالية غير معلن عنها رسمياً.

تعتبر المهدية أول حركة وطنية قام بها السودانيون واستطاعت الثورة والدولة المهدية أن يوقفا تقدم الكارثة الماحقة بخضوع البلاد تحت إمرة إدارة لا تملك سوى الرغبة في استغلال الموارد البشرية والطبيعية، وأعادت المهدية إمكانية توحيد الجهود الوطنية لإنهاء الاحتلال التركي ومثلت المهدية باتجاهاتها السياسية والإدارية نوعاً من التحالف اللامركزي لإرساء قواعد الدولة السودانية.

أسدل الفتح الإنجليزي – المصري للسودان عام 1889م بقيادة كتشنر، الستار على حقبة المهدية وتم ترسيم حدود السودان بشكلها الحالي بمقتضى اتفاقية الحكم الثنائي بين إنجلترا ومصر لعام 1899م التي منحت السودان وضعاً دولياً منفصلاً عن مصر.

عمد الاستعمار إلى خلق حزام عازل بين جنوب وشمال السودان منذ وقت مبكر، واستغل في ذلك التباين الجغرافي والتاريخي والعرقي والثقافي، لتقسيم البلاد إلى مجموعات عرقية تتميز بطابع الذاتية على أساس العادات والتقاليد والأعراف المحلية. وتم تكثيف وتقنين الإرساليات التبشيرية في السودان والتي تعود إلى الثلاثينيات من القرن الماضي، والتي بذرت بذرة الشقاق والعداء بين الجنوب والشمال مستغلة في ذلك الملابسات التاريخية المتصلة بممارسة الرق. وقد كرست الإدارة البريطانية والإرساليات التبشيرية جهودها وسعت بشكل خاص إلى إبعاد نفوذ الإسلام والعروبة من الجنوب، وفي هذا المنحى ابتدرت سياسات لعزل الشمال عن الجنوب والجنوب عن الشمال، واتخذت بالفعل بعض الإجراءات الهادفة لذلك كإصدار قانون الجوازات والهجرة وقانون الرخص والتجارة، بل أنشأت الفرقة الاستوائية وقوة الشرطة في عام 1910م تم تجنيد جنودها من الجنوبيين وضباطها من الانجليز وولاؤها للدين المسيحي،

وتم بالفعل ترحيل آخر فرقة شمالية من الجنوب في ديسمبر 1917م، بل أن ونجت باشا، قائد القوات الاستعمارية، قال : "إن الفرقة الجنوبية ستشكل ترياقاً مضاداً لأي إنتفاضة عربية في السودان". وتوالت إجراءات الفصل بين الشمال والجنوب حيث تم إعتماد اللغة الانجليزية لغة رسمية، واعتبار يوم الأحد عطلة رسمية بالجنوب. وشنت الإدارة البريطانية حرباً على النفوذ والثقافة العربية والإسلام وذلك بتصفية جميع خلاوى القرآن والمدارس العربية بالجنوب ومنعت الجنوبيين من ارتداء وبيع الملابس واتخاذ الأسماء العربية والإسلامية ومنع الزواج بين الشماليين والجنوبيين. كما تم التخلص تدريجياً من الإداريين والموظفين الشماليين واستبعادهم من قوات الشرطة والجيش وأُجلي التجار الشماليين من الجنوب بالقوة وأجبروا على المغادرة للشمال بعد سحب رخصهم حتى لم يبق غير التجار اليونانيين والسوريين واليهود. كما لم يعد مديرو الميريات الجنوبية يحضرون اجتماعات مديري مديريات السودان التي كانت تعقد سنوياً بالخرطوم. وفي عام 1932م صدر قانون المناطق المقفولة، بدعوى أن جنوب السودان اقليم متميز ثقافياً وحضارياً واقتصادياً. ولكن المقصد الأساسي كان مواجهة المؤثرات الإسلامية والعربية. وبموجب ذلك القانون، فُرِض على السودانيين الشماليين الحصول على أذونات مرور لبعض المناطق (مديرية بحر الغزال ومديرية منجلا والسوباط ومركز البيبور ومديرية أعالي النيل ودارفور وأجزاء من كردفان والجزيرة وكسلا) لا يجوز لأى شخص من غير أهالي السودان أن يدخلها ويبقى فيها إلا إذا كان حاملاً رخصة لذلك، ويجوز للسكرتير الإداري أو مدير المديرية منع أى شخص من أهالي السودان من دخول تلك الجهات أو البقاء فيها - وهو نظام مطابق للنظام الذي كان متبعاً في جنوب أفريقيا – هدف إلى تقييد حركة الإنتقال والاتصال بين أبناء الشمال والجنوب وبذلك بذرت بذرة الدولة المنفصلة. ونجحت تلك السياسات في إستعداء الجنوبيين لأبناء الشمال والإسلام بينما عجزت عن استقطاب ولائهم لعقيدة أسمى من القبيلة. ولهذا تعالت الأصوات، بعد الاستقلال، منادية بالانفصال .

وكـان مسـتر د. وودلانـد، مـدير مـنجلا قـد كتـب فـي عـام 1920 " لقـد حـان الوقـت لفصل هذه المديرية عن باقي أجزاء السودان .." [4]. وبنـاء علـى توصـيات لجنـة ملـز " بـأن يوضـع فـي الاعتبـار إحتمـال فصـل جنـوب السـودان الأسـود عـن شـمال السـودان العربـي وارتبـاط الجنـوب بـبعض بلـدان أفريقيـا الوسـطى" [5] طالـب بعـض الإداريـون البريطـانيون بضم الجنوب إلى يوغندا، وتفاوتت المطالب المطروحة بين الخيارات التالية :-

- فصل الجنوب
- ضم الجنـوب إلـى إحـدى الـدول الأفريقيـة مثـل يوغنـدا أو أحـد أقـاليم ومقاطعـات شرق أفريقيا[6]
- ضم أجزاء من الجنوب إلى الشمال وضم الجزء الآخر إلى شرق أفريقيا[7]
- منح الجنوب نوع من الحكم الذاتي
- تعيين نائب للحاكم العام في الجنوب
- تعيين مدير تنفيذي للجنوب
- دمـج مـديريتي مـنجلا وبحـر الغـزال فـي مديريـة واحـدة هـي الاسـتوائية لتصـبح مركزاً لحكومة إقليمية

هـذا بينمـا بـرزت بعـض الأصـوات المناديـة بـالنهوض بتنميـة الجنـوب – عـن طريـق التعلـيم والتنميـة الاقتصـادية – توطئـة لربطـه مـع الشـمال. وكـان حـديث وزيـر الخـارجية البريطـانية آنـذاك مباشـراً وأكثـر صـراحة حـين قـال " انجلتـرا كدولـة مسيحية لا يمكنهـا أن تشـارك فـي سياسـة تشـجيع إنتشـار الإسـلام بـين شـعب يزيـد علـى ثلاثـة ملايـين وثنـي". ورأت الخارجيـة البريطانيـة حينهـا أنـه " فبـالنظر إلـى إنتشـار خطـورة التعصب الديني بين شعوب إنتشر فيها الإسلام مؤخراً قد يترتب عليه نتائج مدمرة".

---

[4] - خطاب ت.د. وودلاند للسكرتير الإداري في 1920/8/29
[5] - تطور السياسة البريطانية في جنوب السودان – مذكرة عبدالرحيم ص. 7

[6] - من مذكرة قدمت إلى لجنة ملز من مذكرات لورد ملز مكتبة بودلين أكسفورد
[7] - مذكرة الحاكم عام والوضع في جنوب السودان – ديسمبر 1947م

وفي عام 1930 رفع السير ماكمايكل، السكرتير الإداري لحكومة السودان، مذكرته على الحاكم العام لخص فيها تفكير الإداريين التنفيذيين في إدارة جنوب السودان على أساس فصله عن الشمال. وبدوره ذكر الحاكم العام في خطاب حرره للمندوب البريطاني السامي: " أن السياسة المتفق عليها هي العمل على أساس أن سكان الجنوب أفارقة زنوج، يختلفون عن سكان الشمال، وأن واجبنا الظاهر هو الإسراع بقدر الإمكان في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والثقافية صوب إتجاه أفريقي زنجي، وليس وفق الإتجاه العربي السائد في منطقة الشرق الأوسط، ذلك أنه الطريق الوحيد الذي يمكن إعداد الجنوبيين لمستقبل أفضل، سواء كان مصيرهم الانضمام إلى شمال السودان أو شرق أفريقيا". وهكذا ظل العامل المشترك ظل دائما هو فصل الجنوب عن الشمال.

وحرصت الإدارة الاستعمارية أن تظل ذكرى غزوات الاسترقاق حية في الأذهان، ولم تسمح بحدوث أي فرصة للتعايش والاختلاط يمكن أن تـُذوِّب أو تـُخفف من مرارتها.

وفي جبال النوبة أيضاً حاول الاستعمار تطبيق سياسة التفرقة على أساس الاختلاف السلالي والثقافي. ففي عام 1938 طالب حاكم كردفان الحكومة المركزية أن تعمل على بلورة حضارة نوبية تختلف عن حضارة أهل الشمال، وتنفيذ فكرة الحزام النوبي لصد النفوذ العربي عن أهل جبال النوبة، الذين وصفهم حاكم كردفان بانهم هجين خطير، باعتبارهم نموذجاً للتداخل الثقافي.

بيد أن الإدارة الاستعمارية لم تبدأ في تخفيف حدة سياسات العزل إلا عندما سمحت بعقد مؤتمر جوبا في يونيو 1947م حيث وافق الزعماء الجنوبيون مع القيادات الوطنية الشمالية على تفعيل قيام دولة سودانية موحدة وإستبعاد خيار الانفصال أو الانضمام إلى شرق أفريقيا. ورغم ما يقال عنه بأنه كان " مجرد مسرحية" إلا أن مؤتمر جوبا- الذي دعا له السير روبرتسون- يعتبرالبداية الحقيقة

للحوار بين الشمال والجنوب لبحث اقتسام السلطة والعلاقة بين شطري البلاد، رغم أن القوى السياسية عجزت عن خلق الآليات والأطر التنفيذية اللازمة لتنفيذ الاتفاق، وفي الوقت ذاته يعتبر هذا المؤتمر بداية المطالبة بوضع متميز للجنوب في إطار من الحكم الذاتي أو الفيدرالي.

ولكن سرعان ما تبددت روح الوفاق التي سادت مؤتمر جوبا، وبدأت تطغى مظاهر عدم الثقة والعداء والاتهامات المتبادلة، ونشطت الجمعيات التبشيرية المسيحية في إزكاء نار الفتنة والكراهية، فتزايد شعور الجنوبيين بالظلم والإجحاف السياسي.

وكان لصعود حزب العمال إلى سدة الحكم في بريطانيا مع تصاعد مطالب الحركة الوطنية والتحولات السياسية الهامة في السودان، وأهمها ظهور عدد من الأحزاب السودانية يدعو بعضها لوحدة وادي النيل بينما يدعو البعض الآخر إلى استقلال السودان بكامل حدوده الجغرافية، أثراً كبيراً في تغيير السلطات الاستعمارية من منهجها السابق، فاندفعت بتعجل لتطبيق برنامج يضع شطري البلاد في المسار التوحيدي باصدار عدد من القرارات التي تفتح الحدود بين أقاليم السودانم وتتيح حرية التنقل بين أرجائه. ولكن ذلك البرنامج جاء متعجلاً وضعيفاً. وفي إطار ذلك البرنامج جرت سودنة الوظائف في عام 1953م حيث أخلى البريطانيون 800 وظيفة حصل الجنوبيون منها على ست وظائف فقط، وكان ذلك بمثابة مؤشر لتخلف التعليم في الجنوب ولكنه مثَّل إهانة بالغة للجنوبيين الذين أحسوا بالمرارة وخيبة الأمل واعتبروا الأمر إستبدالاً للاستعمار البريطاني باستعمار شمالي. وتأججت في الحال نيران الشقاق العرقي وقتل عشرات من التجار والمهنيين والمعلمين وغيرهم من الشماليين في مذابح عمت جميع أرجاء الجنوب.

وفي هذا الجو المشحون بالمرارات والانفعالات صدر قرار استدعاء الفرقة الاستوائية للمشاركة في احتفالات الاستقلال، وظن الجميع أنها لن تعود وستستبدل

بفرقة شمالية، فوقع تمرد الفرقة الاستوائية بتوريت في 18 أغسطس 1955م، والذي يعتبر الشرارة الأولى للنزاع المسلح والبداية الفعلية للحرب الأهلية، ذلك أن تمرد الكتيبة الجنوبية في توريت قد شكل نواة حركة الأنيانيا الانفصالية، وتعني سم الأفعي بلغة قبيلة الأمادي، والتي خاضت الحرب الأهلية الأولى في السودان لمدة 17 عاماً، وكانت بمثابة "الحصاد المر للسياسية الاستعمارية في جنوب السودان"[8].

ثانيا: أخطاء الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال وفشل النخبة

رغم أن السياسات الاستعمارية قد كان لها القدح المعلى في نشوء أزمات السودان، إلا أن سياسات الحكومات والأحزاب السودانية التي تعاقبت على حكم السودان منذ نيله لاستقلاله في عام 1956م قد أسهمت بشكل واضح في تعميق جذور هذه الأزمات واستمرار النزيف لعقود أعقبت استقلال البلاد.

في عام 1956م تم تشكيل لجنة الدستور وانسحب الجنوبيون منها احتجاجاً على ضعف تمثيلهم فيها (3 جنوبيون من جملة 42 عضواً). وبدأت للمرة الأولى ظاهرة قيام الأحزاب السياسية على أساس إقليمي، وكان أبرزها حزب الفيدرالي الجنوبي، الذي تأسس عام 1958م وكان تحقيق إنفصال الجنوب على صدارة أهدافه. وبينما كانت النزعة الإنفصالية تتجدد لدى بعض المثقفين الجنوبيين، وبينما كانت مشكلة الجنوب تتفاقم، إنصرفت أحزاب الشمال تماماً إلى المناورات والمزايدات السياسية وغابت الرؤية الشاملة، وجرت البلاد إلى أزمة سياسية أعطت الجيش برئاسة الفريق إبراهيم عبود مبرراً لإستلام السلطة في 17 نوفمبر 1958م، وكانت هذه بداية تدخل الجيش في السياسة السودانية، وسارعت الحكومة العسكرية بإصدار قانون تنظيم الهيئات التبشيرية وطرد كافة موظفيها من الجنوب في عام 1963م، كما أدخلت تعليم اللغة العربية والدين

8- مشكلة جنوب السودان، أصل النشأة الأولى – ملفات خاصة – الجزيرة – يونان لبيب رزق

الإسلامي في المناهج الدراسية بالجنوب واستبدلت يوم الأحد بيوم الجمعة كعطلة رسمية في الجنوب. وذلك عملاً بسياسة الأسلمة والتعريب القسري التي رأت أنها السياسة الأمثل للتعامل مع مشكلة الجنوب، فاعتمدت حكومة عبود الخيار العسكري في التعاطي مع قضية الجنوب، تعاملاً عسكرياً بحتاً خالياً من أي مضمون سياسي لتهيئة أجواء السلام بين الشمال والجنوب. وأدى هذا النهج إلى نشوء جبهة في شمال البلاد تعارض الخيار العسكري وتنادي بالحوار الوطني. وفي المقابل، كان طبيعياً أن يسفر هذا التعامل المتشدد مع المشكلة عن هجرات جماعية للجنوبيين إلى الدول الأفريقية المجاورة، الأمر الذي أضفى بعداً إقليمياً على مشكلة الجنوب. ومن جانب آخر ساعدت تلك السياسات في تكوين الأحزاب الجنوبية المعارضة وتبني تلك الأحزاب للإنفصال، كما تأسست أحزاب سياسية جنوبية بالخارج كالاتحاد السوداني الأفريقي لجنوب السودان (سانو) الذي أرسل مذكرة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963م مطالباً باستقلال جنوب السودان وحق تقرير المصير، وتعيين هيئة دولية لمعالجة قضية الجنوب. وتشَّكل الجناح العسكري لحزي سانو (منظمة الأنيانيا) ووفرت له بعض دول الجوار الدعم والتسليح والتدريب فيما أعتبِر تطوراً جديداً في مشكلة الجنوب، حيث ذكرت أن من بين أهدافها " أما وقد نفذ صبرنا وإقتنعنا بأن إستخدام العنف والقوة سيؤدي إلى الوصول إلى قرار حاسم في الأمر"[9]. وشرعت الأنيانيا في حرب العصابات وتخريب المنشآت ونسف الجسور والطرق، بل وحاولت الإستيلاء على مدينة واور في عام 1964م، وبذلك بدأت المواجهة العسكرية بين السلطة المركزية في الشمال والجنوب.

أدى تصاعد العمل العسكري في الجنوب مصحوباً بتصاعد المعارضة في الشمال إلى سقوط الحكم العسكري باندلاع ثورة أكتوبر 1964م الشعبية والتي وضعت حكومتها مشكلة الجنوب على صدر أولوياتها. وقد ساعد ذلك، إلى جانب تعيين عضوين

[9] – مشكلة جنوب السودان – خلفية النزاع – محمد عمر بشير- دار الجيل ودار المامون ص. 180.

من الجنوب في التشكيلة الوزارية وإتصالات أجريت مع الجنوبيين في المنفى، في كسب ثقة الجنوبيين ومن ثم انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة بجوبا خلال الفترة 16-29 مارس 1965م. ترأس المؤتمر البروفيسور النذير دفع الله وشارك فيه 45 ممثلاً عن الأحزاب الشمالية و27 من السياسيين الجنوبيين بحضور مراقبين من يوغندا وكينيا وتنزانيا وغانا ونيجيريا والجزائر ومصر. تفاوتت أطروحات الطرفين بين الحق في تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة في الجنوب والفيدرالية والوحدة غير المشروطة مع الشمال.

وطالب الجنوبيون بطرح هذه الخيارات عبر إستفتاء عام الأمر الذي إعترضت عليه القوى الشمالية. ومرة أخرى لم يحالف النجاح هذه المفاوضات بسبب الإنقسام وتمسك كل طرف بمواقفه والخلاف حول القضايا الدستورية والإدارية، والتي شكلت لجنة الإثنى عشر لوضع مقترحات حولها، لم تجد طريقها للتنفيذ، الأمر الذي أدى إلى تدهور الوضع، وخاصة بعد أحداث العنف في كل من جوبا وواو عام 1965م. وإزاء هذا التصعيد أعلن عن إتحاد جبهة التحرير الأفريقية السودانية وحزب سانو في جبهة واحدة سُميت " جبهة الأنيانيا للتحرر" أعلنت أن هدفها الرئيسي يتمثل في إقامة دولة أفريقية حرة مستقلة بجنوب السودان تسمى " الأنيانيا".

في فترة حكم الديمقراطية الثانية[10] بعد أكتوبر 1964م تم تقسيم البلاد إلى تسعة أقاليم وأجريت أول انتخابات في الجنوب في عام 1954م وأصدر مؤتمر الأحزاب السياسية توصياته وفرغت اللجنة القومية للدستور من أعمالها وعرضت مشروع الدستور على الجمعية التأسيسية في يناير 1968م وقبل إجازته تم حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة.

إزاء تصاعد الخلافات الحزبية الضيقة في تلك الفترة، نشطت حركات التمرد في الجنوب وأعلنت الأنيانيا في إحدى منشوراتها " أن صبرنا قد نفد الآن، وأننا مقتنعون بأن استعمال القوة وحدها هو الذي يحسم الموضوع. من الآن فصاعداً سنعمل للأفضل

10 - باعتبار أن الديمقراطية الأولى جاءت بعد الاستقلال مباشرة عام 1956م

أو الأردأ، إننا لا نطلب الرحمة ولسنا على استعداد لأن نرحم أحداً"[11]. وبلغت النزعة الانفصالية ذروتها بتشكيل حكومة جنوب السودان المؤقتة في المنفى برئاسة أقري جادين، وشاركت جميع التيارات الجنوبية في هذه الحكومة والتي أعلنت أن برنامجها يتركز حول " دعم وحدة الفئات الجنوبية وتحرير الجنوب من حكم العرب عن طريق النضال المسلح".

وفي مارس عام 1969م تشكلت " حكومة النيل المؤقتة برئاسة غردون مورتات ماين وتطابقت برامجها مع برامج حكومة أقري جادين المؤقتة من حيث إنشاء دولة جنوب السودان المستقلة عن طريق العمل العسكري.

وتطورت النزاعات القبلية والشخصية إلى خلافات حزبية وأطلت الإنشقاقات برأسها حيث أعلن عن تشكيل منظمة أنيانيا السودانية برئاسة أزبوني منديري ومنظمة جمهورية نهر السود، وشكل الجنرال تافنق حكومة دولة الأنيدي في يوليو 1969م. وبعد مرور عام أعلن جوزيف لاقو عن قيام " حركة تحرير جنوب السودان" واتحدت معظم الحركات الجنوبية تحت رئاسة جوزيف لاقو الذي قال عن أهداف حركته " أن هدف نضالنا واضح ومحدد، وهو حق تقرير المصير لشعبنا. أننا نرغب في أن يكون لشعبنا حرية الإرادة والاختيار ودون تهديد أو خوف. يقرر مصيره إما بالبقاء في سودان موحد كإقليم مستقل بذاته فعلاً أو أن لا يكون لنا أدنى صلة بالشمال وأن نربط مستقبلنا بإخواننا الأفريقيين المقيمين بالأقطار المجاورة لحدود الجنوب. وأننا لن نقبل أي ضرب من الوحدة مفروض علينا من الشمال. كما أننا لن نقبل أي ترتيبات تمت بواسطة جنوبيين كانوا في خدمة سادتهم العرب".

وهكذا تعاقبت على حكم السودان، بعد نهاية حكومة أكتوبر الإنتقالية عدة حكومات ائتلافية برئاسة كل من محمد أحمد محجوب والصادق المهدي إلا أن تلك الحكومات اتبعت نهج التصعيد العسكري، الذي اتبعته من قبل حكومة عبود، على أن

---

[11] - مشكلة جنوب السودن – من الحرب الداخلية إلى السلام- محمد عمر بشير- دار الجيل ودار المامون

العلة الكبرى تكمن في انشغال تلك الحكومات وأحزابها بالصراع على كراسي الحكم وصل إلى حد المزايدة حول الدستور الإسلامي. وفي خضم ذلك أهملت تلك الحكومات مشكلة السودان الأولى وهي الحرب في الجنوب فقاد ذلك إلى تصعيد النزاع والصراع والتوتر السياسي في الشمال وإحتقان الوضع في الجنوب وبذلك تهيأت الأوضاع لإستيلاء الجيش على السلطة مرة أخرى في مايو 1969م.

أعلن الرئيس نميري ورفاقه من صغار الضباط ذوي التوجهات القومية العربية والميول اليسارية – فور توليهم السلطة عن وضع الجنوب في صدارة قائمة أولويات حكومتهم وجاء بيان الإنقلاب العسكري الأول " أن حل مشكلة الجنوب من أهم الأسباب التي دعتهم للاستيلاء على السلطة". ولم تمض أيام قلائل على الإنقلاب العسكري حتى أصدر النميري إعلاناً يعترف بالإختلافات التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب ويؤكد على أن الاعتراف والتمثل بهذه الاختلافات يعتبر الأساس الوحيد لقيام الوحدة بين شطري البلاد. ويعلن التزام حكومته بمنح الإقليم الجنوبي حكماً إقليمياً ذاتياً وأنشأ وزارة لشئون الجنوب أسندت إلى جوزيف قرنق. وصدر لاحقاً قانون العفو العام، والذي عادت على إثره أعداد كبيرة من السودانيين اللاجئين بالخارج. ومرة أخرى تطفو إلى السطح رؤية ذكية عبر برنامج إصلاحي في الهياكل الإدارية والاقتصادية في المديريات الجنوبية.

رد الفعل من الجنوبيين لم يكن متفائلاً، بل تكثفت أنشطتهم المعارضة للحكومة العسكرية الجديدة حيث أرسلت مذكرة لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة تناشد " التدخل لوقف عمليات الإبادة والتعذيب في جنوب السودان". فكان أن أصدرت لجنة حقوق الإنسان بجنيف بياناً في عام 1970م دعت فيه الأمم المتحدة للقيام بتحقيق دولي حول الأوضاع في جنوب السودان وسياسة الإبادة العنصرية، كما اقترحت إنشاء قوة لحفظ السلام في جنوب السودان. ومن جانبها أرسلت لجنة محاربة الرق والاستعباد بياناً إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان تستنكر فيه خرق حقوق الإنسان الذي يحدث في

السودان"، الأمر الذي أثار التعاطف الدولي وتدفق المساعدات الغربية لدعم الأنيانيا، ورافق ذلك تكثيف لتدخل إسرائيل في الجنوب بالتسليح والتدريب والذي كان يتم تنسيقه علانية بواسطة السفارة الإسرائيلية في كمبالا.

وفي أعقاب الانقلاب بقيادة هاشم العطا، والمعروف بميوليه الشيوعية، في يوليو 1971م كثفت حكومة النميري من حملتها الداخلية والخارجية بغية إقرار سلام دائم وعادل يقوم على الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب في إطار السودان الموحد. وبعد تعيين أبيل ألير وزيراً لشئون الجنوب، وهو أحد السياسيين الناشطين من أبناء الجنوب وأحد الرموز السياسية السودانية العظيمة والذي يتسم بالمصداقية والحيادية والوحدوية، تواصلت ونشطت الاتصالات مع السياسيين الجنوبيين في الداخل والخارج ومجلس الكنائس العالمي والمؤتمر الأفريقي العام للبعثات التبشيرية، وتأصلت تلك الاتصالات واكتسبت جدية ومصداقية، خاصة بعد إعداد مشروع القرار عن الحكم الذاتي للإقليم الجنوبي. وكُللت الاتصالات والاجتماعات المكثفة داخل وخارج البلاد بالاتفاق على انعقاد مؤتمر تداولي بين الحكومة وحركة تحرير السودان عقد في 1972/2/27م حيث تم التوقيع على اتفاقية أديس أبابا، تحت رعاية امبراطور إثيوبيا هيلاسلاسي، والتي ارتكزت على قرارات مؤتمر المائدة المستديرة وتوصيات لجنة الإثنى عشرة وتقارير مؤتمر الأحزاب السياسية. وقد نجحت الاتفاقية في تأكيد وحدة البلاد من جانب وحققت تطلعات أهل الجنوب في استقلال ذاتي من جانب آخر، حيث أقرت منح الحكم الذاتي للإقليم الجنوبي – باعتباره إقليماً واحداً مكوناً من ثلاث ولايات – وتم تضمين هذا النص في دستور السودان لعام 1973، ودمجت قوات الأنيانيا الجنوبية في صفوف الجيش السوداني. وتعتبر بذلك بداية اكتمال الحلقة الذكية والتفكير الناضج لحل مشكلة الجنوب. وصدر في 1972/3/3م قانون الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية، وصدرت لاحقاً الأوامر الجمهورية المكملة له، وفي 3 أبريل 1972م تم تشكيل المجلس التنفيذي العالي برئاسة أبيل ألير وأجريت انتخابات المجلس التشريعي الإقليمي في نوفمبر 1973م

وضمت الحكومة الإقليمية ممثلين لكل الطوائف السياسية في الجنوب. كما تم تعيين ثلاثة وزراء جنوبيين في الحكومة المركزية وتم تشكيل مجلس الوزراء الإقليمي وبعد عام من توقيع الاتفاقية صدر دستور السودان الدائم في مايو 1973م وجعل السودان جزءاً من الذاتية العربية والذاتية الأفريقية، ونصت المادة 9 من الدستور على أن تكون الشريعة الإسلامية والعرف من المصادر الرئيسية للتشريع على أن تخضع الأحوال الشخصية لغير المسلمين إلى قوانينهم الشخصية. وبصدور الدستور اكتمل تنفيذ الإجراءات الدستورية والإدارية التي نصت عليها اتفاقية أديس أبابا.

رغم أن اتفاقية أديس أبابا لم تنجح في حل جذور مشكلة الجنوب إلا أنها نجحت في وقف العدائيات التي ظلت قائمة بين الشمال والجنوب لمدة سبعة عشر عاماً وأسفرت عن سلام نسبي وأشاعت الاستقرار اللازم لقيام المشروعات التنموية والتعليمية والصحية والهياكل الإدارية والتنفيذية وتسارعت وتيرة التنمية في الشمال والجنوب، فكان أن رحبت الدوائر المحلية والعالمية بالاتفاقية وأشادت بها الأمم المتحدة في دورتها السابعة والعشرين، وصارت الاتفاقية معلماً بارزاً ووصفت بأنها توازى اتفاقية فرساي لعام 1919م.

وفي مقابل ذلك تعالت بعض الأصوات الجنوبية – ومن ضمنها الدكتور جون قرنق – التي قالت بأن اتفاق أديس أبابا لم يعالج القضايا الأساسية في هيكل السياسة السودانية كالعلاقة بين الدين والدولة والتعدد العرقي والثقافي والحريات العامة بالإضافة إلى أنه لم يمنح الجنوبيين نصيباً حقيقياً في الحكم. كما وجدت الاتفاقية معارضة صارخة في العالم العربي وخاصة من مصر وليبيا. وإزاء تصاعد مواقف القوى الجنوبية المعارضة، نقضت حكومة النميري اتفاقية أديس أبابا بتقسيم الإقليم الجنوبي في يونيو 1983م، بعد إجازة مجلس الشعب وتدخل في شئون الجنوب وقام بحل الحكومة الإقليمية وحل البرلمان الإقليمي مما اعتبر نقضاً لاتفاقية أديس أبابا وإلغاء الحكم الإقليمي تحت دعاوى اللامركزية الإدارية وتصاعد التوتر وتسللت بعض قوات الأنيانيا السابقة إلى

الغابة مرة أخرى. واتسع التمرد عقب إعلان النميري عن تطبيق الشريعة الإسلامية في شمال وجنوب البلاد في عام 1983م. فتمردت الكتيبة 105 في بور والحامية 104 في أيود بعد رفضها النقل للعمل بالشمال وفق ما نصت عليه اتفاقية أديس أبابا وأعلنت الكتيبة معارضتها العسكرية ودخلت الغابة ولحقت بها قوات من فشلا ولحق بهم جون قرنق، حيث أسس مع آخرين الحركة الشعبية والجيش الشعبي معلناً عن بداية الحرب والنزاع العسكري مع الحكومة المركزية. وأعلنت حركة قرنق أنها تدعو لتشكيل سودان جديد ديمقراطي وأن المشكلة تهم السودان قاطبة وليس الجنوب لوحده، ولذلك نادت الحركة بانعقاد مؤتمر قومي دستوري لبحث القضايا الأساسية.

أعقب ذلك سقوط النظام العسكري للمشير النميري عقب انتفاضة أبريل الشعبية في عام 1985م، ووجهت حكومة الإنتفاضة نداءً للحركة الشعبية التي تعمدت عدم التعامل مع الحكومة الانتقالية والمجلس العسكري ووصفتها بأنها " مايو الثانية " واتهمتها بالتقاعس عن إيقاف الحرب وحل مشكلة الجنوب وفق ما ينص عليه ميثاق الانتفاضة. وحدث تطور نوعي في نشاط وتوجهات الحركة الشعبية حينما أعلنت أنها تدعو لقيام سودان جديد ديمقراطي وأن المشكلة تهم السودان قاطبة وليس الجنوب وحده، ولذلك نادت الحركة بانعقاد مؤتمر قومي دستوري لبحث القضايا الأساسية لحكم السودان. وبادرت آنذاك قوى المجتمع المدني، ممثلة في النقابيين في التجمع الوطني الديمقراطي بالاتصال بالحركة الشعبية ووقعت معها اتفاق كوكادام في سبتمبر 1986م والذي ينص على تكوين حكومة وحدة وطنية من الأحزاب والنقابات والحركة الشعبية، ورفع حالة الطوارئ وإلغاء "قوانين سبتمبر" والعمل بقوانين 1974 وقيام مؤتمر دستوري. .

وفي نهاية الفترة الإنتقالية أجريت انتخابات عامة أسفرت عن تولي السيد الصادق المهدي لرئاسة الوزارة، وشكل الصادق المهدي خمس حكومات خلال الفترة ما

بين أبريل 1986 وأبريل 1989م فاتسمت تلك الفترة بالمكايدات والمزايدات والنزاعات الحزبية والخلافات التي شغلت الحكومات عن مهامها الأساسية في إرساء قواعد الحكم والتنمية وحل مشكلة الجنوب.

إزاء ذلك، بادر الحزب الاتحادي برئاسة السيد محمد عثمان الميرغني بالاجتماع مع الحركة الشعبية في أغسطس 1986م، وتقدم الجنرال أوباسانجو بمبادرته في أغسطس 1987م ولخص الأسباب الرئيسية لمشكلة جنوب السودان في علاقة الدين بالدولة وغياب المساواة السياسية وضرورة عقد المؤتمر الدستوري. وتردت الأوضاع بصورة مأساوية في الجنوب ونزح المواطنين بالآلاف من الجنوب والغرب وانتشرت المجاعة والمرض وبدأ الجسر الجوي الأمريكي في نقل مواد الإغاثة للسودان. وفي 16 نوفمبر 1988م وقع الميرغني وقرنق على اتفاقية السلام السودانية، ورفض رئيس الوزراء الصادق المهدي الاعتراف بها، مما أدى لاتساع رقعة الحرب في الجنوب باحتلال قرنق لعدة مدن هامة في الجنوب، وإزداد الوضع تأزماً في الشمال بين الأحزاب السياسية. وتكثفت تغطية وسائل الاعلام العالمية لمآسي الحرب والمجاعة. وأعلنت واشنطن في فبراير 1989م عن مساندتها لاتفاق الميرغني _ قرنق، واجتمعت لجنة السلام الوزارية مع حركة التمرد في أديس أبابا، وأعلن في 13 يونيو 1989م عن الاتفاق على عقد لقاء لاحق في 4 يوليو وعقد المؤتمر الدستوري في 18 سبتمبر 1989م.

وإزاء تدهور الأوضاع وتصاعد وتيرة الأحداث، بدأ التجمع النقابي في ممارسة الضغط على حكومة الصادق المهدي ، وتُوج تلك الضغوط بمذكرته إلى رئيس الوزراء في 17 أغسطس 1987. ومن جانب آخر بدأ التململ في صفوف الجيش ورفعت القيادات العسكرية ما عرف بمذكرة الجيش إلى رئيس الوزراء السيد الصادق المهدي وحملته المسئولية الكاملة لما يحدث، وإزاء ذلك شكل السيد الصادق المهدي حكومته الخامسة والأخيرة والتي عرفت بحكومة الوحدة الوطنية، وضمت جميع الأحزاب

السياسية باستثناء الجبهة الإسلامية، وأعلنت عن موافقتها على اتفاقية الميرغني – قرنق للسلام. وتم التوقيع علىميثاق الوفاق الوطني. وأعقب ذلك إعلان الحركة الشعبية لوقف إطلاق النار لتمكين الحكومة الجديدة من تنفيذ اتفاقية السلام، ولكن الجبهة الإسلامية وجناحها العسكري في الجيش استولت على السلطة في 30 يونيو 1989م، بينما كانت قوات التمرد تسيطر على أجزاء كبيرة من مديريتي الاستوائية وجونقلي وبعض مديريات أعالي النيل وغرب الاستوائية، بل امتدت العمليات العسكرية إلى كردفان والحدود الاثيوبية.

أعلنت حكومة الإنقاذ – برئاسة العميد عمر البشير - في يومها الأول عن اعترافها بخصوصية الجنوب وضرورة منحه الحكم الذاتي، وعقد وفد الحكومة اجتماعاً مع وفد الحركة الشعبية بأديس أبابا في 19 أغسطس 1989م، بترتيب من الرئيس المصري حسني مبارك. وعقد مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في سبتمبر 1989م وتوصل المؤتمر إلى حزمة توصيات تدعو إلى تطبيق النظام الفيدرالي في السودان عبر برنامج متكامل تبنته الدولة وأقرته برنامجاً للسلام.

إن تعامل حكومة البشير/ الترابي مع مشكلة الجنوب قد أوجد عدة مستجدات أهمها دخول الدين كعامل رئيسي في الصراع فتحولت الحرب في الجنوب إلى حرب دينية مقدسة وتأجيج للصراعات الجنوبية – الجنوبية باستقطاب الحكومة لبعض التيارات والمليشيات الجنوبية (سياسة فرق تسد) هذا إلى جانب تدويل المشكلة عبر التعامل مع المبادرات الإقليمية (الإيقاد) والمبادرات الأوروبية والأمريكية، بدءاً بنيروبي وأبوجا والمبادرة المصرية – الليبية المشتركة وانتهاءاً باتفاق جبال النوبة والمناطق المهمشة ومشاكوس ونيفاشا، حيث تم الاتفاق بين الحكومة والحركة علي المشاركة في السلطة والثروة وتكوين حكومة قومية موسعة تحكم البلاد لفترة انتقالية مدتها ست سنوات تتخللها انتخابات عامة وتنتهي بالاستفتاء حول تقرير مصير الجنوب بالوحدة أو الإنفصال.

ثالثا: صراع الهويات والتنوع العرقي والثقافي والديني

يمتاز السودان بموقع إستراتيجي فريد مكنه من الاتصال والتواصل بمعظم مراكز الإشعاع الحضاري في العالم القديم، وموقع السودان الجغرافي على شواطئ البحر الأحمر وتوسطه القارة الأفريقية جعل منه حلقة وصل بين حضارات شمال وجنوب أفريقيا وحضارات الشرق الأوسط وأوروبا، وبذلك أصبح بوتقة لدى الأصناف من البشر وتيارات الفكر تمتزج في رحبته العناصر وتنصهر مع الزمن فتولد عن ذلك وضع بشري وحضاري فريد. كما تمازجت سمات إنسانية مختلفة لتبلور شخصية حضارية متميزة ومميزة للوطن والمواطن في السودان. إن التقاء عناصر متباينة من البشر منذ القدم في أرجاء السودان من الغرب والشرق والجنوب وامتزاج ألوان الأفكار في أواسطه في نقطة التجمع الحضاري حول نهر النيل، قد أكسبت أهل السودان صفات مميزة جعلته أنموذج للتباين العرقي والثقافي لما يتفاعل فيه من أجناس البشر وباختلاف ألوانهم وألسنتهم وأساليب حياتهم. وقد نجم عن هذا الاختلاط الواسع والامتزاج الكبير بين الثقافات التي انتقلت من مراكز حضارية مختلفة ومتباينة، هذا المزج الفريد والنموذج الأوحد للانصهار بين البشر ، فتولد عن ذلك الفرد السوداني الفريد الذي يحمل في جوهر مكوناته هذه الأرضية المشتركة. وبذلك صار السودان نموذجاً حياً لفعالية الوحدة بين البشر، رغم اختلاف العناصر المكونة له.

إن إشكالية التعدد الثقافي أصبحت وكأنها سببٌ للصراعات وليست نتيجة وأثراً من آثاره. ورغماً عن أن هذا الوضع يعتبر مصدر إثراء وعزة إلا أن الرؤى داخل البلد لا تتفق إطلاقاً حول حقيقة كنه السودان. وهذه الرؤى الخارجية تشكل قشوراً سطحية أبعد ما تكون عن حقيقة التركيبة الداخلية الهائلة والمعقدة المحفوفة بالإختلاف

والتواترات والتناقضات والمواجهات العنيفة، فمساحة وموقع السودان وحدهما يعكسان الأبعاد الهائلة لتركيبة أزمة الهوية التي يحتضنها هذا التنوع الذي شكل تركيبة البلاد ويوصف في أغلب الأحيان ضمن إطارين رئيسيين الشمال والجنوب، يمثل الشمال ثلثي الأرض والسكان وتسكنه مجموعات قبلية تصاهرت المجموعات المهجنة من بينها مع التجار العرب الذين توافدوا عبر القرون ومنذ عهود سحيقة، ولكن هذا الصفات تعاظمت مع دخول الإسلام في القرن السابع الميلادي ونتجت عن هذا تزاوج سلالات عربية – أفريقية. فالإنسان السوداني هو حصيلة التمازج بين الثقافة العربية والإسلامية والموروث الأفريقي.

ويمثل السودان من حيث التنوع الجغرافي والسكاني صورة مصغرة للقارة الأفريقية بأسرها، ففي شمال السودان، كما في شمال القارة الأفريقية، يقطن بشكل غالب العرب المسلمون، أما الجنوب المداري فيقطنه الأفارقة المسيحيون والمسلمون وأتباع المعتقدات المحلية. وهكذا فالخارطة العرقية والدينية والثقافية للبلاد شديدة التباين والتداخل والتمازج في آن واحد.

سكان السودان خليط من الأجناس، حيث نجد النوبة في الشمال وحضارتهم الضاربة في القدم، والبجة في منطقة جبال البحر الأحمر في شرق السودان، والذين تداخلت فيهم العناصر العربية قبل وبعد ظهور الإسلام عبر البحر الأحمر. أما النوبة فقد وصلوا إلى الجبال التي تعرف باسمهم خلال الخمسمائة عام الأخيرة بعد أن انتشرت المجموعات العربية في السهول المحيطة بهم وأجبرتهم على الاحتماء بالجبال. وتقطن قبائل الأنقسنا وغيرها منطقة جنوب النيل الأزرق، والزغاوة والفور والمساليت وغيرهم في ولايات دارفور. وفي السودان أيضاً مجموعات كبيرة نزحت من غرب أفريقيا من قبائل الهوسا والفلاني واليوربا والمجموعات التشادية المختلفة، كما نزحت مجموعات من المهاجرين من مصر كالأقباط. أما المجموعات النيلية في جنوب السودان فيعود تاريخ نزوحها للمنطقة إلى ما قبل القرن الثاني عشر وتفرعت لاحقاً إلى الوحدات

الحالية من دينكا ونوير وشلك وأنواك وتبوسا وباري وخلافه. كما أن المجموعات الأخرى، والتي تعرف بالمجموعات السودانية، وتقطن الاستوائية وبحر الغزال، فأنها تنتمي من ناحية ثقافية ولغوية إلى مجموعات كبيرة تقطن الأقطار المجاورة، وأهم هذه المجموعات قاطبة مجموعة الزاندي.

إلا أن أهم الهجرات قاطبة في تاريخ السودان الحديث تمثلت في نزوح العناصر العربية، بعد ظهور الإسلام في الجزيرة العربية، وما تبع ذلك من التفاعلات السياسية والاجتماعية المعقدة التي أدت إلى حركة أسلمة وتعريب واسعة في أرجاء السودان.

وكما في كل المناطق الأخرى، فأن المجموعات البشرية في السودان قد تأقلمت على الظروف الطبيعية المختلفة التي تعيش فيها، ففيهم رعاة الإبل، في المنطقة شبه الصحراوية، ورعاة البقر في مناطق الأمطار الغزيرة جنوب المنطقة شبه الصحراوية، واستقر أهل الريف والحضر حيث تتوفر الأراضي والأمطار لأغراض الزراعة والعمران.

وسمة التنوع الواضحة في تركيبة السودان السكانية إما تعود إلى الروابط العرقية والثقافية بين المجموعات التي تقطن سودان اليوم، فهنالك على أقل تقدير 19 مجموعة سكانية رئيسية وما يقارب 597 مجموعة فرعية للسكان.

إن السودان برقعته الواسعة يضم العديد من الأجناس والمجموعات العرقية والسلالات ذات الأصول السامية والحامية والزنجية التي امتزجت واختلطت عبر مئات السنين وكونت المجموعات القبلية المعروفة اليوم التي تنتشر على امتداد أرض السودان، ويفوق تعدادها أكثر من مائه مجموعة قبلية تتفرع إلى بطون وعشائر و"خشوم بيوت".

وهذا التنوع في المجموعات العرقية يتبعه تنوع مماثل في اللغات، فاللغة العربية هي اللغة الرسمية، إلى جانب اللغة الانجليزية في الاقليم الجنوبي، كما توجد حوالي 115 من اللهجات المحلية تستخدمها المجموعات السكانية. أما بالنسبة للمعتقدات،

فالملاحظ أن معظم الأدبيات الغربية تعمد إلى التمييز بين "الشمال المسلم" و "الجنوب المسيحي" وقد استُغِل هذا التمييز لتوصيف مشكلة الجنوب. وواقع الأمر غير ذلك.

وقد ورد في تقرير أُعد على أعتاب الاستقلال أن السودان يتكون من 570 قبيلة تنقسم إلى 56 أو 57 فئة إثنية، على أساس الخصائص اللغوية والثقافية والاثنوجرافية، وتتحدث 114 لغة مكتوبة ومنطوقة، 50 منها في جنوب السودان. وهذه المجموعات الإثنية تتكون من ثماني مجموعات رئيسية، 39% عرب أو من أصول عربية، 30% جنوبيون أو من أصول أفريقية، 12% بجة، 15% نوبة_ بالاضافة إلي مجموعات أخرى كالفور والأنقسنا_ و515 من السكان يتحدثون اللغة العربية، 39% يتحدثون لغات ولهجات أخرى، 60% مسلمون، 10% مسيحيون، 30% وثنيون ومعتنقو ديانات أفريقية أخرى.

وعموماً يقطن السودانيون، من ذوي الأصول الأفريقية الخالصة في مناطق السافنا الغنية بالولايات الجنوبية، بينما يقطن السكان ذوو الأصول العربية في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية في الشمال. ويقيم خليط من القبائل الزنجية المستعربة بمناطق حزام السافنا الأوسط. والواقع أن التوزيع النباتي والتوزيع السلالي الثقافي للسكان يتبع التوزيع المطري وإيراد نهر النيل وروافده بشكل عكسي. ففي أقصى الجنوب، حيث تنمو الغابات الاستوائية، توجد مجموعات أفريقية خالصة لم تتأثر مطلقاً باللغة العربية ولا بالإسلام، ويلي ذلك منطقة الحشائش الطويلة والسهول الغنية، حيث توجد مجموعات أفريقية، تأثرت جزئياً بالإسلام واللغة العربية واحتفظت بلهجاتها الأم، بينما نجد في سهول السافنا ضروب من الامتزاج والاختلاط بين السلالات، والثقافات، وهي في الغالب مجموعات عربية انصهرت مع السكان المحليين واحتفظت إلى حد ما بلهجاتها العربية وديانتها الإسلامية وكذلك سبل عيشها. لقد أدى وقوع السودان في المنطقة المدارية وتوفر كل مناخات أفريقيا، واختلاف الطقس والمناخ والظروف البيئية من صحارى جرداء في الشمال وغابات كثيفة في الجنوب وسافنا غنية وفقيرة في

الوسط، وتنوع الموارد الطبيعية على امتداد رقعته الجغرافية إلى تباين ملحوظ في النشاط الاقتصادي كالزراعة والرعي والتجارة. وصاحب هذا التباين العرقي البيئي والاقتصادي في الموروثات الثقافية والعادات والتقاليد وأعراف المجتمعات المحلية في السودان. وتتدرج حالات الانصهار إلى أن نجد في بعض مناطق البلاد الحدودية الشمالية مجموعات عربية خالصة لم تمتزج بالسكان المحليين ولاتختلف ملامحها أو لهجاتها عن مثيلاتها في الجزيرة العربية.

إن قبائل سودان وادى النيل الأوسط، كالشايقية والرباطاب والجعليين، تشكل بصورة رئيسية من مزارعين يفلحون أراضيهم على ضفاف النيل بينما تسكن بعيداً عن النيل بعض القبائل العربية التي تعتمد على الرعي والزراعة المطرية، أما مناطق السافنا الفقيرة في شمالي وغربي السودان، فيتنقل فيها رعاة الإبل كالشكرية والكبابيش والكواهلة، كما يعيش في الجنوب الغربي عدد من القبائل، أهمها البقارة، الذين يعتمدون في معيشتهم على رعي الإبقار.

ويتكون سكان جنوب السودان، من مجموعتين رئيسيتين أحداهما المجموعة النيلية، التي تعتمد على رعي الأبقار وتضم قبائل الدينكا والشلك والنوير، بينما تعتمد المجموعة الثانية، التي تضم قبائل الزاندي والباريا واللاتوكا والمورلي والتبوسا وغيرهم على الزراعة في الغابات على إمتداد الحدود الجنوبية.

منذ أقدم العصور، ظل التباين السلالي " القبلي" والعرقي من أهم أسباب اندلاع النزاعات وذلك من خلال ربط التنوع السلالي والعشائري الكبير بالمنافسة التي تفرضها البيئة وتقلص الفرص المتاحة للاستفادة من الثروات الطبيعية والاجتماعية. وتعتبر النزاعات القبلية جزءاً لا يتجزأ من الإرث التاريخي والتقاليد السائدة في المجتمعات الأفريقية وسبباً من الأسباب الرئيسية للنزاعات..

نخلص إلى وجود هويتين رئيسيتين في السودان: الهوية العربية في مقابل الهوية الأفريقية أو الهوية الإسلامية في مقابل الهوية المسيحية والمعتقدات المحلية. على أن

القاعدة الأساسية هي أن التعدد في حد ذاته لا يمكن أن يكون سبباً للصراع، لأن التعدد هو جزء من الطبيعة الإنسانية، فلا يوجد على الإطلاق فردان من البشر متطابقين. لكن التعدد يصبح سبباً للصراع عندما تعتقد مجموعة سكانية أن ثقافتها هي أفضل من ثقافة الآخرين. وعندما تستخدم القوة لفرض هذا الاعتقاد يكون الحديث قد انتقل من تعدد ثقافات إلى صراع هويات. إن صراع الهوية يعبر عن حالة خاصة تعتقد فيها مجموعة ثقافية معينة بسمو هويتها وتحاول إقصاء الآخر الثقافي.

وغالباً ما تقترن الفوارق العرقية أو الدينية أو الثقافية بفوارق اقتصادية قديمة أو طارئة، والأقليات غالباً ما تعتقد بأنها مهضومة الحقوق اقتصادياً. ففي بعض الأحيان تكون المنطقة التي تقطنها الأقلية منطقة شحيحة الموارد أو مهملة اقتصادياً وتنموياً أو يتم اكتشاف ثروة حديثة – كالنفط مثلاً – في منطقة أقلية فيري سكان المنطقة أنهم أحق بها، وأن وجود هذه الثروة ربما يمنحهم المقومات والمرتكز الاقتصادي ويحاولون أن يستتبعوه بنفوذ سياسي.

والأمثلة المعاصرة لهذه الحالات عديدة كوضع الأكراد في العراق والأيبو في نيجيريا، حيث تم اكتشاف النفط، وتطور الخلاف حول توزيع عائداته إلى درجة النزاع المسلح مع السلطة المركزية انتهى بمطالبة المجموعتين بالاستقلال. وكذلك مشكلة إقليم "كاتنقا" – والذي سعى للإنفصال من حكومة باتريس لوممبا وذلك بتشجيع من الشركات التعدينية البلجيكية في يوليو 1960م. وتبع ذلك حرب أهلية طاحنة ومقتل لوممبا وتعيين تشومبي رئيساً للوزراء ثم طرده وتدخلت الأمم المتحدة عسكرياً وبلجيكا وأمريكا والمرتزقة، وانتهى الأمر باستيلاء الجيش بزعامة موبوتو على السلطة والقضاء على الحركة الانفصالية في كاتنقا.

وفي السودان تتركز التنمية والاستثمارات بصورة أساسية في أواسط البلاد وحرمان أطرافها من التطور الاقتصادي، مما يوجد أرضاً خصبة للخلافات والصراعات بين المجموعات المختلفة. ومن المهم التنبه إلى الأخطار السياسية التي

يولدها التفاوت الاقتصادي بين مناطق السودان. وقد كتب الاقتصادي الألماني رولف جيستين يقول " في بلد كالسودان، حيث يتكون السكان من مجموعتين عرقيتين، شعور الوحدة بينهما – على أحسن الفروض – ما زال ضعيفاً، تحمل سياسة منح الأسبقية في التنمية لمراكز نمو في مناطق معينة مخاطر جمة إذا حدث أن انحصرت هذه المراكز في محيط قطاع معين من السكان".

وعندما تشعر المجموعات المستضعفة أو المجموعات العرقية أو الثقافية أو الدينية بأي خطر يهدد كيانها في شكل تغول أو احتواء سياسي أو في شكل غزو عسكري أو ثقافي، فإن ردة الفعل الطبيعية هي الالتفاف حول نفسها بصورة دفاعية ميكانيكية والتعبئة الشعبية باستلهام التراث والموروثات للدفاع عن الذات.

لقد ورث سودان اليوم خصوصيات عرقية ولغوية ودينية وثقافية، بحيث غدا لكل منها خصوصية اجتماعية، ولعل التحري الحقيقي هنا يكمن في إدراكنا لواقع ومستقبله على أساس التفاعل بين عناصره التعددية ومعطياتها، واعتبار ذلك عنصر القوة، لا عنصر ضعف.

لقد عجزت القوى السياسية بعد الاستقلال ووقفت دون إقامة نظام مطابق لخصائص السودان، نظام يرتكز على التعددية كأساس حيوي لا تكتمل الوحدة الوطنية من دونه، وإقامة وطن يستند إلى قواعد التعدد، بأشكالها كافة، حيث تصبح مصدر منعة وليس سبباً للتفرقة. إذن فالمحك الحقيقي ليس في الاعتراف بالتنوع القومي العرقي والثقافي والديني فحسب، وإنما تجاوز ذلك بصياغة للحقوق الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي تترتب على هذا التنوع.

إن عوامل الوحدة الكامنة في الهوية السودانية كفيلة بأن تتجاوز عوامل التمزق والفرقة، فإذا ساد مبدأ التعدد والتنوع، وإذا عبرت الممارسة السياسية والفكرية ومناهج التعليم والمؤسسات الثقافية وأجهزة الاعلام عن الهوية في شمول ذاتيتها، فالتعددية تكون حينئذٍ مصدر إثراء وقوة للأمة.

إن السودان لا يختلف عن بلدان موحدة كثيرة تتسم كياناتها السياسية بتعدد المكونات العرقية والثقافية والدينية، وتجربته التاريخية في التعايش والتفاعل بين مكوناته تؤكد أنها لا تشكل بالضرورة عوامل انقسام وتمزق بين السودانيين، بل أنها كانت عامل إثراء حضاري واجتماعي وثقافي متواصل بينهم. فتأكيد المواطنة لا يمكن أن يتم إلا بالمساواة بين أبناء الوطن الواحد في الحقوق والواجبات وتوظيفها كآلية تجعل منها جسراً للوحدة وليس معبراً للانفصال. ولا بد من تأكيد أهمية التواصل المتسق بين الأعراق السودانية برغم التنوع في السحنات واللغات والتقاليد والثقافات.

لقد طرحت مزاعم ودعاوى إما بعروبة السودان والبعض الآخر وإما بزنوجته . كما حاول البعض فرض الديانة الإسلامية على مجمل أهل السودان، مقابل دعوة آخرين بأهمية ترسيخ علمانية الدولة. وبين هذا وذاك نقول بأننا لا بد وأن نتجه بالبلاد إلى قبول فكرة الانتماء إلى السودان كهوية، دونما انتظار طويل في محطة البحث عن جذور أخرى عربية كانت أم زنجية. إن طبيعة البيئات السودانية المفتوحة، وإمكانيات التواصل والتدامج الثقافي والاجتماعي قد فتحت المجال واسعاً للاعتقاد بأن بلوغ حالة الانتماء الكامل للسودان هي في حد ذاتها قيمة كلية سامقة.

وبوسعنا القول أن سودان ما قبل القرن التاسع عشر الميلادي، برغم أنه كان مكوناً من أكثر من دولة ذات سيادة، إلا أن التواصل بين أجزائه كانت هي الحالة السائدة، وإذا ما نشبت صراعات أو احتكاكات فقد كانت لتلك المجتمعات من النظم والأساليب والتقاليد ما يمكن تسويتها وبسهولة ويسر. وبمعنى أدق، بوسعنا التأكيد على أن إمكانية الوحدة الوطنية بين أجزاء السودان المختلفة، بما فيها الجنوب، أمراً ممكناً ومقبولاً على الصعيد الشعبي، بما في ذلك الجنوب. وفي إطار بلاد السودان ذات الملامح المشتركة، فإن الملامح السودانية تبدو أكثر دقة واتجاهاً، دونما تناقض بين مكونات تلك الملامح داخلياً أو خارجياً.

إن صراع الهوية في السودان يرتكز على تقسيم البلاد إلى قسمين: شمال وجنوب وإلى مجموعتين: مجموعة " عربية " مسلمة ومجموعة غير عربية ذات أصول أفريقية. وواقع الأمر أن السودانيين عبارة عن خليط من الأجناس. لقد تعرض شمال السودان إلى موجات متعاقبة من الهجرات تعود لآلاف السنين قبل الميلاد، وتزاوج المهاجرين، الذين أتوا من الشمال والشرق، مع السكان المحليين ذوي الأصول الأفريقية وكان نتاج هذا التزاوج مجموعة ثقافتها عربية وتتحدث اللغة العربية ولكن أصولها أفريقية وزنجية.

لقد تطور هذا النزاع بين الهويات في السودان حتى وصل مرحلة المواجهة المسلحة التي دامت عقوداً من الزمان وأهدرت الأرواح وفرص التنمية والاستقرار.

لقد كانت الإدارة الأهلية تقوم بدور رئيسي في تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي حل النزاعات التي تحدث داخل القبيلة وبين القبائل المختلفة. ولكن بعد إلغاء نظام الإدارة الأهلية، صارت القبيلة أكثر انغلاقاً وأكثر توجساً وتقلص هامش التسامح مع القبائل الأخرى.

إن صراع الهوية في السودان سيتواصل حتى تترسخ في عقول ونفوس الأجيال المقبلة – وعبر التجاريب والتعليم والتوعية – مفاهيم الإنتماء إلى سودان واحد، يشعر فيه الجميع بالانتماء والفخر والاعتزاز بجذوره، سواء كانت عربية أم أفريقية، إسلامية أو غير إسلامية. ولن يتم ذلك إلا بانتهاج نظام حكم ديمقراطي فيدرالي يراعي هذا التنوع ويحترمه، ويعود تدريجياً إلى بروز هوية واحدة، هي الهوية السودانية. إن البديل الأوحد لحل صراع الهوية يكمن في السلام والديمقراطية والتنمية المتوازنة والتكامل على أساس الاستيعاب والتعايش داخل إطار للوحدة يحترم التنوع ويستثمره باعتباره مصدراً للقوة.

رابعا: التفاوت التنموي

بانحسار الدولة المهدية في عام 1898م وخضوع البلاد للحكم الثنائي، دخل السودان مرحلة اقتصادية جديدة بالتحول من مرحلة الاقتصاديات التقليدية، أي اقتصاديات الاكتفاء الذاتي، إلى إعادة صياغة الاقتصاد وفقاً لاحتياجات القوى الاستعمارية ومصالحها. فركزت بريطانيا على زراعة القطن في السودان وذلك لتلبية احتياجات مصانع النسيج البريطانية في لانكشير. حتكرت القوى الإستعمارية النشاط الاقتصادي في السودان وشاركها في الأرباح بدرجة أقل مجموعات من التجار الأجانب ظلت تمارس نشاطها التجاري في السودان منذ وصولها للبلاد مع الفتح التركي المصري في عام 1821م، وكان معظمهم من التجار المصريين واليونانيين والأتراك بالإضافة إلى مجموعات أقل عددية من التجار الإثيوبيين والهنود والبرتغاليين واليونانيين والأرمن والتجارة من الجزيرة العربية هذا إلى جانب التجار الأوروبيين من بريطانيا والنمسا وإيطاليا. وكان العديد من هؤلاء يعملون كوكلاء لشركات تجارية في بلادهم بينما كان البعض الآخر يعمل لحسابه الخاص. وتركز اهتمامهم بشكل رئيسي على تجارة العاج والصمغ العربي وريش النعام. إضافة إلى ذلك أسهمت سياسة المناطق المقفولة التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية في تعميق التخلف الاقتصادي والتنموي في جنوب السودان وبالتالي تعمق التفاوت التنموي والفجوة بين الشمال والجنوب وبذر بذور الصراع والفرقة بينهما.

وكان من المفترض أن يعقب الاستقلال مراجعة السياسات التنموية التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية، تحسباً لآثارها السالبة على وحدة البلاد وتماسكها وذلك للترابط الوثيق بين صراع الهويات، الذي تناولناه أعلاه، وصراع الموارد والتفاوت التنموي. إن الفواصل العرقية أو الدينية غالباً ما تقترن بفوارق اقتصادية قديمة أو طارئة. والأقليات عادة ما تعتقد بأن حقوقها الاقتصادية مهضومة خاصة عندما تكون المنطقة التي تقطنها

شحيحة الموارد أو مهملة أو مستنزفة اقتصادياً، الأمر الذي يجعل مجموعات أخرى تستأثر بنصيب أوفر من الثروة القومية فيبرز التمايز بين مجموعة وأخرى أو بين الأغلبية والأقلية.

وفي السودان تكمن المشكلة أساساً في اختلال التوازن الإنمائي بين أقاليم البلاد وتركز التنمية في أواسط البلاد وحرمان أطرافها من التطور الاقتصادي. وبعد حصول البلاد على استقلالها، كان أكبر الإنجازات الإنمائية هو تنفيذ امتداد مشروع المناقل لمضاعفة حجم مشروع الجزيرة وزيادة المساحة المزروعة قطناً وكذلك إنشاء مشروع خشم القربة. وصدر في عام 1956م قانون الميزات الممنوحة للمشروعات المصدقة إيذاناً بقيام مشروعات صناعية جديدة تركزت بصورة واضحة في العاصمة القومية. وفي وقت لاحق، جعلت الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 1962/61 – 1972/70م من سياسة التركيز الاستثماري على المناطق الأكثر تطوراً مبدءاً أساسياً من مبادئ التنمية فانحصرت المشروعات على تنمية ما يسمى بالقطاع الحديث، "والذي يتكون أساساً من مشاريع الري والصناعات التمويلية والبنيات الأساسية المتمركزة بصورة واضحة في أواسط البلاد" وكان ذلك على حساب القطاع التقليدي. وقد برزت سياسات " رأس الرمح" أو" قطب النمو" بأن القطاع الحديث يملك فرص النمو السريع بحسبانه أكثر تطوراً وحظاً في وسائل المواصلات والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والبنيات الهيكلية، وأن التنمية يمكن استثمارها لتنمية الاقتصاد القومي بأسره في مراحل مقبلة. وبالرغم من تركيز الحكومة على الاستثمار في أواسط البلاد إلا أن توزيع الاستثمارات الحكومية في مجال الصناعة كان أول محاولة جادة لمنح أطراف البلاد فرصاً في التنمية، فكان قيام مصنع تعليب الفاكهة في كريمة وواو ومصنع البصل والكرتون في كسلا وأروما ومصنع تجفيف الألبان في بابنوسة، غير أن تلك الاستثمارات الاقليمية لم تتجاوز 6% من جملة إستثمارات الخطة العشرية. وإبان فترة الحكم العسكري المايوي، شرع في وضع الخطة الخمسية للتنمية الاجتماعية

للأعوام 1971/70 – 1975/74م، بمساعدة الخبراء السوفيت، وكان تحقيق العدالة الاجتماعية بين المناطق والفئات المختلفة من أولويات النظام الجديد الذي هدف بالخطة الخمسية إلى أن تسود مبادئ الكفاية في الإنتاج والعدالة في التوزيع. ولكن الخطة لم تمنح الاهتمام الكافي لتوزيع الدخل القومي بين أجزاء البلاد وفئات الشعب المختلفة. وفي أواسط السبعينات بدأ التحول عن سياسة تركيز الاستثمارات في أواسط البلاد بانتهاج سياسة الانفتاح على الريف ورفع ستار التنمية المحلية. غير أن تنفيذ هذه السياسة انحصر في المزيد من الخدمات لأهل الريف وبصفة خاصة حفر الآبار الجوفية وإنشاء المدارس والمصحات وإنشاء المشروعات الصغيرة التي كان يخصص عائدها لدعم ميزانيات المجالس الشعبية.

لقد ظلت الغالبية العظمى من سكان السودان حبيسة في إطار القطاع الزراعي التقليدي كرعاة ومزارعين بسطاء يعتمدون على الأساليب التقليدية في الزراعة التقليدية وتربية الثروة الحيوانية وظلت الأحوال المعيشية لهؤلاء في تدهور مستمر حتى وصلت حد الكفاف للغالبية ، كما تدهور مستوى الخدمات الأساسية التي توفرها لهم الدولة. وتبرز المفارقة بصورة جلية عندما نعلم أن نسبة السكان المرتبطة بالقطاع التقليدي تتجاوز 90% من جملة سكان البلاد.

والمعروف أنه وخلال فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين، كان الإنتاج الزراعي يوجه بصورة أساسية لتلبية حاجات السوق المحلية، وتمكن السودانيون بذلك من تحمل تبعات موجات الجفاف والتصحر في الأعوام 1972- 1975م. ولكن منذ منتصف السبعينات ودخول البنك الدولي وصندوق النقد الدولي شريكان أساسيان في رسم سياسات الدولة الاقتصادية، تغيرت الأوضاع بسرعة، خاصة في القطاع الزراعي، نحو الأسوأ.

صاحب انتهاج " سياسة الباب المفتوح" تحول رئيسي للاهتمام من السوق المحلية إلى السوق العالمية، ووضعت الخطط للتوسع في الزراعة الآلية باستغلال القروض المتاحة من أموال النفط العربي حتى أضحى يعرف بسلة غذاء العالم العربي.

وعلى الرغم من الزيادة المستمرة في مساحة الأراضي المزروعة وزيادة حجم الصادرات، إلا أن أسعار المواد الأولية قد تراجعت في السوق العالمية بينما تصاعدت أسعار النفط وغيره من المنتجات الصناعية ومدخلات الإنتاج فتزايد حجم الديون الخارجية وتفاقمت الأزمة الاقتصادية وبلغت ذروتها في عام 1978م بتدخل صندوق النقد الدولي والذي هدفت برامجه للإصلاحات الهيكلية إلى وقف تضخم الميزانية الحكومية وتشجيع قطاع الصادرات وتخفيض قيمة العملة السودانية.

ولأن الزراعة أصبحت تتجه بصورة أساسية للصادر، ولأن الزراعة الآلية قد تسببت في تقليص حجم رقعة الأرض المتاحة للمزارعين التقليديين،فقد تأثرت سلباً الأحوال المعيشية لهؤلاء المزارعين والرعاة، وحقيقة لم تعد أحوالهم من ضمن أولويات الحكام أو التجار.

وقد كشفت إحصاءات الدخل القومي تبايناً كبيراً في مستويات دخل الفرد بين مناطق السودان المختلفة، حيث بلغ متوسط دخل الفرد في العاصمة القومية عشرة أضعاف مثيله في جنوب السودان. كما أن الإحصاءات تثبت أن تفاوت الدخول بين المناطق يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوزيع الاستثمارات والمشروعات التنموية. فازداد الأغنياء غنى وازداد الفقراء فقراً.

نخلص إلى أن إخفاق سياسات التنمية يعود إلى أنها عجزت عن تحقيق استغلال أمثل لموارد البلاد، وحتى استخراج البترول قد أثَّر سلباً على القطاعات الاقتصادية الفاعلة مثل الزراعة والصناعة، كما يعود إلى عدم التوزيع العادل لإيرادات الدولة، برغم ضآلتها، حيث تركزت في مناطق معينة لتخلق إحساساً لدى معظم الفئات والجماعات بالظلم والغبن دفع بعضهم إلى حمل السلاح والمطالبة بالعدالة والحصول

على أبسط حقوقهم المهضومة. وهكذا يهدر الإنسان ويهدر الوطن وكرامته باستجداء مساعدات المجتمع الدولي لإغاثة مواطنيه ومعالجة آثار الحرب.

إن انفجار الصراعات والأزمات بسبب التفاوت التنموي يقود إلى دمار واسع للموارد المنتجة ويتسبب في موجات النزوح ويتعذر على المواطنين الاعتماد على قطاعات الزراعة والرعي التقليدية وذلك بسبب انعدام الأمن، وبذلك تنقطع مصادر الدخل وترتفع معدلات الفقر والأمية ويتفاقم حجم معاناة المواطنين ويتعاظم الإحساس بالظلم والغبن والنزعات الانفصالية وتتضاءل مساحة الوحدة الوطنية في النفوس، وتكتمل بذلك دائرة الأزمة التي يستعصي الخروج منها إلا بانتهاج سياسات تنموية ناجعة.

لقد استمرت وتطاولت الحرب في جنوب البلاد عقوداً مريرة من الزمان، وتعاظمت آثارها السالبة وأهدرت الأرواح وتعطلت مسيرة التنمية في الجنوب وصارت موارد البلاد في الشمال توجه بصورة أساسية للإنفاق الحربي، وبذلك ضمرت الإمكانيات وتوقفت مسيرة التنمية في الشمال. فأدى ذلك بدوره إلى تعميق التفاوت التنموي فيه، الذي أدى بدوره، وعلى خلفية الاختلافات العرقية والإثنية والدينية، إلى بروز حركات إقليمية تطالب بحقها المشروع في التنمية بينما تطالب الأخرى بالإضافة إلى ذلك بحقها المشروع في السلطة أيضاً.

وهكذا ترسخت في البلاد أبعاد التفاوت التنموي وتضافرت مع الاختلافات الدينية والإثنية والقبلية لتعمق الصراعات والأزمات والتي صارت تهدد وحدة البلاد.

إن التحدي التنموي الحقيقي يتمثل في القيام بعملية تنمية حقيقية وفاعلة، باستغلال الموارد والثروات المتاحة حتى تأتي بعائد يوفر لجميع المواطنين الحد الأدني من متطلبات العيش الكريم، شريطة أن يتم توزيع هذا العائد من الاستثمارات بصورة عادلة

وبشفافية تامة ليجنب البلاد شرور الصراع الاجتماعي والسياسي الذي يهدد الاستقرار، ويعطل الإنتاج والمسيرة التنموية. إن الخطط التنموية ينبغي أن تكون قادرة على إحداث تنمية شاملة للمجتمع، تنمية يكون تحسن الأداء الاقتصادي أحد مؤشراتها، تنمية تشمل كافة أنظمة وفئات المجتمع، تنمية تستهدف الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

الباب الرابع

النزاعات المسلحة: محاولات الحلول والمبادرات المحلية والإقليمية والدولية

لم يعرف السودان كدولة إلا في ظل الاستعمار في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وقبل ذلك كان موطناً لمجتمعات صغيرة ومتنافرة تطورت إلى سلطنات وممالك تجارية تمركزت أهمها على ضفاف نهر النيل. وقد أخضع العهد المصري العثماني تلك السلطنات والممالك إلى سلطة استعمارية مركزية بيد أن الجنوب لم يخضع أبداً لتلك السلطة. وعندما استعادت بريطانيا ومصر السيطرة على السودان في عام 1889م، لم تتمكن من فرض سيطرتها التامة على البلاد وبصفة خاصة سلطنة دارفور، التي لم تتمكن من إخضاعها لسلطتها حتى عام 1916م وطبقت بريطانيا سياسة " المناطق المغلقة " في الجنوب، وظل مصير الجنوب متأرجحاً بين الوصاية البريطانية والانضمام لشرق أفريقيا حتى تقرر في عام 1947م أن يبقى جزءاً من السودان. وبعد نيل السودان لاستقلاله سعت الحكومات المتعاقبة إلى تحديث الدولة وخلق هوية سودانية عربية وإسلامية وأدى ذلك إلى ترسيخ الخلافات وتعميقها بين شمال البلاد وجنوبه.

إن مشاكل السودان لا يمكن حصرها في مشكلة الجنوب، ولكنها في واقع الأمر مشاكل تهم معظم أرجاء البلاد، وبدأت تلك المشاكل تطفو إلى السطح قبل نيل البلاد لاستقلالها، ولكنها تفاقمت خلال العقود الخمسة الماضية بسبب سياسات الحكومات المتعاقبة. ويعود جل تلك المشاكل إلى تهميش الأقليات العرقية واختلال التوازن الإنمائي بين المركز والإقليم وفرض المركز لسيطرته وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين المجموعات السكانية المختلفة وقصور بنيات الحكم الإقليمي وضعف الولايات السياسي

والاقتصادي وافتقارها للهياكل المؤسسية والقدرات الاقتصادية والبشرية اللازمة لتحقيق الاستقرار وتوفير الخدمات الأساسية والرفاه للمواطنين.

إن مشاعر الكراهية وعدم الثقة والأحقاد المتراكمة قد تعمقت في نفوس السودانيين، على مدى عقود من الحروب، خلفت ما يقارب المليوني قتيل وخمسة ملايين من النازحين واللاجئين، وتركزت الخلافات حول الثروات والسلطة والحريات الدينية وحقوق الإنسان، وتطورت إلى نزاعات مسلحة.

إن أسباب النزاعات المسلحة في السودان عديدة ومتداخلة ولكنها جميعها ذات أبعاد تاريخية واقتصادية وسياسية. كما أن التطور الاقتصادي لم يكن أبداً متوازناً، ومنذ العهد الاستعماري. وأسهمت سياسات الحكومات المتعاقبة بدورها في تعميق التباين والتهميش بانحيازها للمناطق النيلية الوسطى. كما أسهمت الديون الخارجية وهجرة العقول ورؤوس الأموال وتدهور الأحوال المعيشية في تدني الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتزايدت أعداد السكان وتصاعد التدهور البيئي وندرة الموارد كالأراضي الزراعية والماء وانعكس عدم المساواة في فرص الحصول على الموارد، وتطور إلى مواجهات مسلحة كما هو الحال في دارفور وكردفان والشرق.

ومن جانب آخر لعبت العوامل العرقية والدينية والثقافية دوراً سلبياً ذلك أن السلطات الحاكمة أو القوى المعارضة والحركات المسلحة تعمل على تأجيج هذه الفوارق وتوظيفها كوسائل للتعبئة والمقاومة.

يضاف إلى ذلك فشل السودان في التعامل مع مشكلة التنوع والتعددية، ذلك أن القيادات السياسية تراهن على المجموعات القبلية والطائفية العرقية لكي تعزز قواعدها الاجتماعية والسياسية وبناء الدعم السياسي بل وللانفراد باستغلال المناصب الحكومية والإدارية للاستفادة الذاتية من موارد وثروات البلاد.

ولكن ما لم يتم العمل على تقويم الظلم التاريخي الذي وقع على قطاعات مضطهدة من الشعب والتفاوض على عقد اجتماعي جديد ضمن إطار إعادة هيكلة سياسية، وخلق بيئة

تفضي إلى خلق نظام سياسي عادل يستوعب مصالح الجميع، فسوف تتهيأ البيئة الكلية لنمو خلافات وصراعات جديدة.[12]

مشكلة الجنوب

بدأت أولى معالجات مشكلة الجنوب في فترة ما قبل الاستقلال، إذ انعقد مؤتمر جوبا في 12 – 13 يونيو 1947م برئاسة المدير الإداري وعضوية مديري المديريات الجنوبية آنذاك، بالإضافة إلى سبعة عشر عضواً من الجنوب وستة أعضاء من الشمال. ونوقشت لأول مرة قضايا الحكم الذاتي والفيدرالية، إلا أن الاتجاه الوحدوي كان غالباً. وقد خلص مؤتمر جوبا إلى استبعاد خيار انفصال الجنوب أو إتحاده مع يوغندا وأمن على ضرورة تكريس خيار الوحدة بين شمال وجنوب السودان مع التأكيد على الواقع المتخلف للجنوب وخصوصيته الثقافية والاجتماعية. وأقر المؤتمر قيام جبهة تشريعية واحدة لكل السودان ضمت في عضويتها ثلاثة عشر عضواً جنوبياً. وبذلك يعتبر مؤتمر جوبا بداية مسيرة الوحدة بين شطري البلاد.

وقد بدأت بذور التمرد في جنوب السودان عام 1955م بتمرد الفرقة الاستوائية التابعة للقوات المسلحة في توريت. وبالرغم من نجاح الجيش في الحسم العسكري المؤقت للتمرد، إلا أن عدداً من المتمردين قد فر إلى الغابة وتمركزوا وصاروا يشنون هجماتهم من يوغندا وتطور النزاع إلى ما يعرف بالحرب بين شمال وجنوب السودان.

وعقب الاستقلال تراجع السياسيون الشماليون عن الوفاء بالتعهدات التي قدموها للجنوبيين بشأن فرص الحكم الفيدرالي للجنوب. بل لم تكن للحكومة المركزية رؤية واضحة بشأن الجنوب ووضعه الخاص ومعالجة الهوة التنموية أثناء فترة الحكم البريطاني وآثار سياسة " المناطق المقفولة".

---

[12] - البروفيسور عطا البطحاني- اكورد- النشرة الدولية لمبادرات السلام – العدد 18 – 2006

اعتبرت الحكومة المركزية أن الوضع قد صار مستقراً في جنوب السودان بعد القضاء على تمرد عام 1955م، غير أن التمرد قد أخذ شكلاً أكثر تنظيماً من حيث بنياته الأساسية ودرجة تسليحه وإرتباطاته الخارجية.

عقب ثورة أكتوبر 1964م، عقدت الأحزاب السودانية مؤتمر المائدة المستديرة خلال الفترة 16- 29 مارس 1965م برئاسة البروفيسور النذير دفع الله ومشاركة 45 عضواً: 18 من أحزاب الشمال و27 عضواً من الجنوب وبحضور مراقبين من يوغندا وكينيا وغانا ونيجيريا وتنزانيا والجزائر ومصر. وتفاوض المؤتمرون حول خيارات العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب في إطار وحدة السودان. وإزاء فشل المؤتمر في التوصل إلى صيغة يرتضيها الطرفان حول العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب، تقرر تشكيل لجنة من 12 عضواً عهد إليها بحث الجوانب الدستورية والإدارية التي تضمن حل مشكلة الجنوب في إطار وحدة البلاد وتوصلت اللجنة إلى نظام يعتمد على اللامركزية في الحكم وإقترحت الهياكل الإدارية لأجهزة الحكم وتحديد العلاقة بين السلطات المركزية والسلطات الإقليمية، بما يضمن مشاركة الجنوبيين في إدارة شئون الجنوب وتنمية مناطقهم هذا بالإضافة إلى إنفاذ الاتفاقية المبرمة بين حكومة السودان ويوغندا بشأن ملف اللاجئين. ولكن حكومة سر الختم الخليفة افتقرت إلى تفويض ومساندة الأحزاب السياسية، في غياب البرلمان، وبدلاً عن ذلك إنشغلت الأحزاب وإنصرفت بكلياتها إلى الحملة الانتخابية، وإنقسمت الأحزاب الجنوبية على نفسها، وتعمق الفسل والاستقطاب بين الطرفين وتصاعدت مشاعر الكراهية والتفكك، وأسفر ذلك عن تصعيد حركة الأنيانيا لتطرفها وأنشطتها التخريبية واستيلائها على العديد من مدن وقرى الجنوب وأُعلن عن قيام جبهة الأنيانيا للتحرر والتي أعلنت صراحة أنها تهدف لقيام دولة أفريقية حرة مستقلة في جنوب السودان تدعى الأنيانيا، لتحل محل

المملكـة الإفريقيـة القديمـة فـي شـرق أفريقيـا، والتـي ربمـا كـان جنـوب السـودان جـزءاً منها.[13]

وعندما استولى ضباط الجيش اليساريون على السلطة في مايو 1969م، بقيادة جعفر نميري، أعلن عن الالتزام بوضع حل جذري لمشكلة الجنوب. وتحت رعاية الإمبراطور الإثيوبي هيلاسلاسي ومجلس الكنائس الأفريقية وستة من الدول الأفريقية. إنعقد مؤتمر أديس أبابا في 27 فبراير 1972م بين وفد الحكومة – الذي ترأسه أبيل ألير – ووفد الجنوب ومثلته حركة الأنيانيا. وأقر المؤتمر منح جنوب السودان حكماً ذاتياً في إطار السودان الموحد، وبموجب ذلك أنشئ المجلس التنفيذي العالي، الذي تولى السلطات التنفيذية في الجنوب ومجلس الشعب الإقليمي، الذي عهدت إليه السلطات التشريعية. كما صدر لاحقاً قانون الحكم الذاتي لعام 1972م الذي قنن العلاقة الدستورية بين شطري البلاد وأدمج عشرة آلاف من مقاتلي الأنيانيا في صفوف الجيش السوداني وقوات الشرطة والسجون. أعقب ذلك الوقف التام لإطلاق النار وسادت البلاد فترة من الاستقرار دامت العشر سنوات، افتقدها البلاد منذ نيل استقلالها في عام 1956م. ولكن الرئيس نميري نقض الاتفاقية بنفسه عندما أعلن في يونيو 1982م عن تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم وحاول استبدال القوات الجنوبية بقوات من الشمال لحماية مناطق التنقيب عن البترول في بانتيو (السيطرة على الثروة) ولم تُنفذ أحكام الاتفاقية التي تنص على إجراء استفتاء في مناطق أبيي والنيل الأزرق لتقرير انضمامهم للجنوب. وتبع ذلك فترة من تسلط حكم الفرد وتزايد الافتقار الاقتصادي وتدهور العلاقة مع الجنوب خاصة بعد تصاعد التوجه الإسلامي إلى العمل بقوانين الشريعة أو قوانين سبتمبر. وكان أن تصاعدت حدة التوتر ولجأ الطرفان مرة أخرى إلى حمل السلاح.

[13] - مشكلة جنوب السودان-محمد عمر بشير ص 213

في يوم 16 مايو 1983م انفجر التمرد مجدداً في الجنوب وذلك عندما تمردت الكتيبتان 105-104 التابعتان للجيش السوداني بمدينة بور، والتي تضم جنوداً من حركة أنيانيا (2) الذين تم إلحاقهم بالجيش النظامي تمشياً مع بنود اتفاقية أديس أبابا. وشكل الجنرال السابق في الجيش الراحل الراحل جون قرنق الحركة الشعبية لتحرير السودان في إثيوبيا، وبذلك اندلعت الحرب الأهلية الثانية. ومن بين المظالم التي تناولتها الحركة الشعبية في إعلانها كان تراجع الرئيس نميري عن اتفاقية أديس أبابا بإصداره قراراً بإعادة تقسيم الجنوب إلى ثلاث مديريات والتدخل في اختيار قيادات منطقة الجنوب والإلغاء غير الدستوري للكيانات المحلية. هذا بينما يري البعض أن التمرد قد أشعله أبناء قبيلة الدينكا – أكبر قبائل جنوب السودان – لقناعتهم بأن قرار تقسيم جنوب السودان سيؤدي إلى إضعاف نفوذهم السياسي والقبلي والعسكري على كل مناطق الجنوب.

تدفقت المساعدات الاقليمية والدولية إلى الحركة الشعبية حتى أضحت في فترة قصيرة قوة عسكرية وسياسية يتوفر لها الدعم الداخلي والخارجي. الأمر الذي مكنها من توسيع سيطرتها العسكرية في جنوب السودان وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق. ولعل الدعم الداخلي الذي حظيت به الحركة الشعبية من جانب الأحزاب والقوى السياسية الشمالية المناهضة للحكومة المركزية، قد قوى من شوكة الحركة الشعبية وتأثيرها في مجريات الأحداث في البلاد ووتيرتها المتسارعة، خاصة وأن قرنق ظل يركز في خطابه السياسي أن هدفه هو سودان جديد موحد وعلماني، وهذا طرح يستجيب لتطلعات الكثير من أبناء السودان من غير الجنوبيين.

وفي عام 1985م أطاحت الانتفاضة الشعبية بحكم نميري المتصدع، وبادرت حكومة الانتفاضة بالاتصال بالحركة الشعبية لتأكيد حرصها على حل مشكلة الجنوب سلمياً. ولكن الحركة الشعبية طالبت بالمشاركة في الحكم بأجندة قومية وتجميد قوانين

الشـريعة الإسـلامية وإلغـاء اتفاقـات الـدفاع المشـترك مـع الـدول العربيـة وعقـد مـؤتمر دستوري. وفي تلك المرحلة لم يكن تقرير المصير من ضمن مطالب الحركة الشعبية.

وفـي يوليـو 1986م، وعقـب إجـراء الانتخابـات، اجتمـع رئـيس الـوزراء الصـادق المهدي بزعيم الحركة الشعبية الراحل جون قرنق فـي كوكـادام بإثيوبياـ حيث تـم التوصـل إلـى اتفـاق "كوكـادام" الـذي يسـتجيب لجميـع مطالـب الحركـة الشـعبية. ولكـن عـدم مسـاندة الحـزب الاتحـادي والجبهـة الإسـلامية قـد شـل مـن فاعليـة الاتفـاق. وأعقـب ذلـك أن كثفـت الحركـة الشـعبية مـن عملياتهـا فـي الجنـوب وسـيطرت علـى العديـد مـن الأهـداف والمواقـع الحكومية الإستراتيجية.

ولاحت أفضل الفرص للتوصل إلى سلام عندما تم التوقيـع علـى الاتفـاق بـين محمـد عثمان الميرغني والراحل الراحـل جـون قرنـق فـي أديس أبابـا عـام 1988م، ومـرة أخـرى عارضـت الاتفـاق الجبهـة الإسـلامية وأحـزاب شـمالية أخـرى. وبـالرغم مـن ذلـك، وبعـد تشـكيل الحكومـة الإئتلافيـة بـين حزبـي الأمـة والاتحـادي، أقـر البرلمـان اتفـاق الميرغنـي وقرنق فـي 3 أبريـل 1989م. وبينمـا كـان يجـري الإعداد للمؤتمر الدستوري، وقبـل وقـت قصـير مـن لقـاء الصـادق المهـدي بالراحـل الراحـل جـون قرنـق فـي أديـس أبابـا، اسـتولى العميـد عمـر البشـير علـى السـلطة بالتنسـيق مـع الترابـي والجبهـة الإسـلامية. وبعـد سـبعة أسـابيع مـن اسـتلام السلطة أجـرت الحكومـة الجديـدة مشـاورات مـع الحركـة الشـعبية بـأديس أبابـا فـي أغسـطس 1989م وبرعايـة الـرئيس الأمريكـي الأسـبق جيمـي كـارتر، ولـم تكلـل تلـك الجولـة بالنجـاح، ذلـك أن الحركـة الشـعبية لـم تكـن مسـتعدة للتفـاوض نسـبة لموقفهـا العسكري وسيطرتها الفعلية على معظم جنـوب السـودان. كمـا شـهدت تلـك الفتـرة تـوتراً فـي علاقـات السـودان مـع مصـر وإثيوبيـا وإريتريـا ويوغنـدا. تبـع ذلـك انعقـاد مـؤتمر الحـوار الـوطني ، الـذي دام 45 يومـاً ، ولكـن فـي غيـاب مشـاركة الأحـزاب السياسـية، وذلـك بغرض مناقشة أسباب الخلافات والنزاعات ووضع الحلـول لهـا. وقد شكلت توصـيات هـذا المؤتمر مرتكـزات سياسـة الحكومـة تجـاه مشـكلة الجنـوب. ولـم يطـرح حـق تقريـر المصـير

في وثائق المؤتمر لكن تم الاتفاق على استثناء غير المسلمين من تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية.

وتابعت حكومة الإنقاذ تقدمها العسكري في الجنوب لاستعادة المواقع التي استولت عليها الحركة الشعبية وخاصة خلال الأعوام 89-1990، وتم تشكيل قوة الدفاع الشعبي المساندة للجيش، واتخذت الحرب في الجنوب طابع الجهاد الديني.

وفي تلك الفترة تصاعدت الخلافات والصراعات الداخلية داخل صفوف الحركة الشعبية وبدأت في التصدع وانقسمت بالفعل إلى فصيلين يعرفان بفصيل الناصر وفصيل توريت مما أدى إلى نشوب حالة من الفوضى وعدم الاستقرار داخل الحركة وتشرذم الضباط والجنود بالولايات القبلية، وأسفرت موجة العنف والإنقسام عن عمليات تصفية في الجانبين. استغلت حكومة الإنقاذ انفصال مجموعة الناصر عن الحركة الشعبية، فالتقى وفد من الحكومة المركزية مع وفد من مجموعة الناصر في يناير 1991م في مدينة فرانكفورت بألمانيا، وبوساطة نيجيرية حيث تم الاتفاق على إنهاء الحرب الدائرة في الجنوب وتحديد فترة انتقالية ويكون للجنوب خلال تلك الفترة، نظامه القانوني والدستوري الخاص به، في إطار السودان الموحد. ورفض علي الحاج خلال مباحثاته مع الحركة الشعبية في فرانكفورت في عام 1992م مسألة تقرير المصير. وكان واضحاً تباعد المواقف والأولويات في تلك الفترة، فقد كانت الحكومة تركز على بقاء الشريعة الإسلامية مصدراً للقوانين بينما كانت مسألة تقرير المصير هي الأولوية بالنسبة للجنوبيين.

وتوسط الرئيس النيجيري بابنجيدا بين الطرفين في المؤتمر الذي عقده بأبوجا في يونيو 1992م، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تطالب فيها الحركة الشعبية بإجراء استفتاء لتقرير المصير في الجنوب.

واجريت مفاوضات عنتبي في فبراير 1993 تحت رعاية الرئيس اليوغندي موسفبني، وأصدرت بياناً يؤكد رغبة الطرفين في عقد المباحثات التمهيدية في أبوجا. وبذلك تمهد الطريق لعقد مفاوضات أبوجا (2).

وأجريت الجولة الثانية من المحادثات بأبوجا في 1-17 مايو 1993 –برعاية نيجيريا– حيث طالبت الحركة الشعبية بتطبيق نظام كونفدرالي في دولة علمانية وفي سودان جديد وإلا فأنه سيكون من حق الجنوب والمناطق المهمشة (جبال النوبة والنيل الأزرق وأبيي) التصويت للاختيار بين الكونفدرالية أو الانفصال. وأوشكت جهود نيجريا أن تكلل بالنجاح إلا أن العقيد قرنق وصل فجأة إلى أبوجا، وقبل يوم واحد من نهاية المفاوضات، وأصَّر على إضافة بند جديد للإتفاق ينص على أيلولة السلطات المتبقية- بعد توزيع السلطات المركزية والولائية- إلى الولايات. واعترض الوفد الحكومي على هذا الطرح باعتباره مخالفاً لطبيعة النظم الاتحادية. فأنفضت مباحثات أبوجا (2) دون التوصل إلى بيان مشترك. وتوقفت المبادرات النيجيرية بعد تنازل الرئيس بابانجيدا عن السلطة في أغسطس 1993.

وفي 23 ابريل 1993 عقدت جولة مفاوضات نيروبي الثانية بين وفد الحكومة الذي ترأسه علي عثمان محمد طه، عضو المجلس الوطني الانتقالي، ووفد حركة التمرد الفصيل الموحد برئاسة كاربينو كوانين، وصدر بيان أكد فيه الطرفان التزامهما بالمبادئ التي وُضعت في مؤتمر السلام بأبوجا، مايو 1992، باعتبارها الأساس للوصول إلى سلام دائم.

ثم عُقدت جولة مفاوضات نيروبي الثالثة في 10-25 مايو 1993 بين وفد الحكومة ووفد الحركة- الفصيل المتحد- والذي أُعلِن عن قيامه في مارس 1993 إثر إتحاد جناح الناصر ومجموعة كاربينو، وجميعهم من المعارضين والمنشقين عن جون قرنق. واتفق الطرفان على الإجراءات الإنتقالية في إطار السودان الموحد، تحت حكم

إتحـادي، وعلـى إقتسـام السـلطة والثـروة ومشـاركة الجنـوب فـي المؤسسـات الدسـتورية والسياسية على المستوى القومي، وإجراء الاستفتاء في الجنوب.

ثم رحبت الحكومـة بالمبـادرة التـي طرحتهـا قمـة الهيئـة الحكوميـة للتنميـة ومكافحـة التصحر(الأيقاد) والتي عُقدت في 6 - 8 سبتمبر 1993 بـأديس أبابـا والتـي أبدى خلالهـا رؤساء كل من كينيا ويوغندا وأثيوبيـا وأريتريـا اهتمـامهم بتحقيـق الاسـتقرار فـي السـودان، وأعربوا عن عزمهم المساهمة في تحريك الجهـود السلمية، وتكونـت لجنـة رباعيـة برئاسـة الرئيس الكيني لهذا الغرض، عقدت اجتماعاً بـالرئيس عمـر البشير وقـادة الحركـة الشـعبية حيـث تـم تكليـف لجنــة مـن وزراء خارجيـة الـدول الأربعـة بوضـع إطـار وبرنــامج عمـل لجهود الوساطة ومفاوضات السلام.

وبدأت مفاوضـات السـلام بالفعل فـي مـارس 1994م فـي نيروبـي وطرحـت الإيقـاد (إعـلان المبـادئ) والـذي يشـتمل علـى سبعة مبـادئ تـدعو إلـى إرسـاء نظـام ديمقراطـي فـي سـودان علمـاني ومراعـاة حقـوق كافـة أهـل السـودان مـن العدالـة الاقتصـادية والسياسـية. وتـنص المبـادئ علـى فتـرة انتقاليـة يعقبهـا استفتاء لتقريـر المصـير فـي الجنـوب مـع التأكيـد على الأولوية للوحدة.

واسـتجابة للضـغوط الإقليميـة وضـغوط المجتمـع الـدولي، وإزاء تحقيـق الجـيش الشـعبي لتحريـر السـودان انتصـارات عسكرية متتاليـة علـى عـدة جبهـات، أعلنـت حكومـة الخرطـوم عـن قبولهـا بـإعلان المبـادئ كأسـاس للمفاوضـات، فيمـا اعتبـره الـبعض آنـذاك منــاورة تكتيكيـة إذ إن انـدلاع الحـرب الإثيوبيـة – الارتيريـة وتـورط يوغنـدا فـي حـرب الكونغو قد أزاح مشكلة جنـوب السـودان مـن قائمـة أولويـات الإيقـاد. ونـتج عـن ذلـك حالـة من الجمود في ملف الوساطة استمرت أربعـة سنوات وتراجـع الـزخم الـذي اكتسبته مبـادرة الإيقاد لصالح المبادرة المشتركة – التـي أعلنـت فـي مطلـع عـام 2001م – وتوالـت سـنوات من الحـرب السياسـية والعسكرية بـين الطـرفين وتمسـك كـل مـن الطـرفين بمواقفـه المتشـددة

في سلسلة الاجتماعات التي كانت تنعقد لتنفض دون تحقيق أي تقدم يذكر، بل وهددت حكومة الخرطوم بالانسحاب من مفاوضات المبادرة.

وفي تلك الأثناء كانت حكومة الخرطوم تواصل تعبئتها وجهودها العسكرية، وانتهجت في ذات الوقت سياسة "السلام من الداخل" . حيث وقعت في أغسطس 1993على " اتفاق فشودا" مع د.لام أكول زعيم الحركة الشعبية المتحدة (SPLM-United). ثم كان ملتقى جوبا لقوى السلام من الداخل والذي تمخض عنه إعلان جوبا. وفي أبريل 1996 تم التوقيع على الميثاق السياسي بين الحكومة وحركة استقلال جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان (مجموعة بحر الغزال). وأنضمت لاحقاً للميثاق قوة دفاع الاستوائية والتي انفصلت عن حركة قرنق في عام 1993 وأنضمت لحركة استقلال جنوب السودان. وقد أقرت تلك الاتفاقات مبدأ حق تقرير المصير لجنوب السودان. ثم أبرمت الحكومة في 21 أبريل 1997 "اتفاقية السلام" مع حركة استقلال جنوب السودان – فصيل رياك مشار (SSIM). واشتملت بنود اتفاقية السلام على المسائل الدستورية والقانونية وضمان الحريات والحقوق، ونصت على قسمة السلطة والثروة، وأكدت على أن الشريعة الاسلامية والعرف هما مصدر التشريع، مع جواز سن تشريعات مكملة في الولايات. كما عالجت الاتفاقية فترة الانتقال، لحين إجراء استفتاء حول تقرير المصير لسكان الجنوب بالوحدة أو الانفصال. كما عالجت الاتفاقية الترتيبات الأمنية ونصت على إعلان العفو العام.

وفي تلك الأثناء كان الغرب ، والولايات المتحدة بصفة خاصة، يعمل على توطيد علاقاته مع التجمع الوطني وتصعيد الدعم العسكري الإثيوبي والإريتري واليوغندي للحركة الشعبية، وبلغ الأمر حد إرسال قواتها إلى داخل جنوب السودان. وتلقت تلك الدول دعماً أمريكيا لمحاربة النظام الحاكم في الخرطوم. وبلغ العداء الأمريكي ذروته بقصف مصنع الشفاء بالخرطوم في أغسطس 1998م واجتماع وزيرة الخارجية

الأمريكية مادلين أولبرايت بقادة التجمع الوطني والحركة الشعبية في أكتوبر 1998م وإعلانها في ذلك الاجتماع صراحة رغبة بلادها في تغيير النظام الحاكم في الخرطوم.

وفي عام 1999م أنشئت سكرتارية عامة للإيقاد عهد إليها مواصلة جهود الوساطة.

وإزاء ضمور مبادرة الإيقاد واصل الرئيس النيجيري جهوده السابقة الخاصة بالوساطة لحل مشكلة الجنوب، وحاول في عام 2001م حشد جميع الفئات والقوى السياسية الجنوبية - بما في ذلك الجيش الشعبي لتحرير السودان - في مؤتمر جامع بأبوجا، في محاولة لتوحيد صفوفهم وتوحيد رؤيتهم وأطروحاتهم لتحقيق السلام توطئة لعقد مؤتمر وطني يضم الأطراف الجنوبية والشمالية. ولم يكتب النجاح لتلك المبادرة إزاء تمسك جميع الفصائل الجنوبية بمبدأ تقرير المصير وخشية حكومة الخرطوم من استقطاب الدعم والشرعية لمطالب القوى السياسية الشمالية المعارضة والتي تطالب بترسيخ الديمقراطية التعددية. ومن جهتها، لم ترتضى الحركة الشعبية لتحرير السودان مساواتها مع حركات جنوبية أخرى، لا وزن لها على صعيد العمليات العسكرية. كما أن بعض الفصائل الأخرى، وخاصة في أوساط النوير، لم تقبل بمبدأ العمل المشترك مع الجيش الشعبي لتحرير السودان.

ورغبة منه في تجاوز الأزمة والطريق المسدود، أعلن الرئيس النيجيري أوباسانجو أن مبادرته تعتبر مكملة لمبادرة الإيقاد وللمبادرة المصرية الليبية المشتركة، وأطلق حملة دبلوماسية واسعة لاستقطاب التأييد والدعم اللازمين لمبادرته.

ورغم جدية المبادرة والتأييد الواسع الذي حظيت به، وخاصة على الصعيد الأفريقي باعتبارها مبادرة أفريقية، إلا أن النجاح لم يحالف تلك المبادرة. ولكن نيجيريا أبقت على التزامها بعقد مؤتمر يضم جميع القوى السياسية السودانية. ويعود فشل المبادرة النيجيرية بصورة أساسية إلى افتقارها إلى النظرة الشمولية لمشكلة السودان وأبعادها

الأساسية كنظام الحكم والديمقراطية والمشاركة في السلطة. ولقيت المبادرة معارضة من بعض القوى داخل الحكومة النيجيرية نفسها، كما أن القوى السياسية السودانية ذاتها قد اختلفت في تأييدها للمبادرة وحرصت بعض الأطراف الإقليمية والدولية على إفشالها باعتبار أنها تستحوذ وتنتزع منها دورها الرئيسي في قضية السلام في جنوب السودان.

كانت المبادرة المصرية الليبية المشتركة قد طرحت بصورة رسمية في يوليو 2001م حرصاً من القاهرة على سحب البساط من مبادرة الإيقاد والاحتفاظ بدور مصر التاريخي في السودان، والقيام بدور رئيسي ومباشر في حل مشكلة جنوب السودان. وقد ظلت القاهرة تعارض حق تقرير المصير لجنوب السودان لتخوفها على مصالحها الحيوية والإستراتيجية وخاصة فيما يتعلق بتهويد مصادر مياه النيل الأمر الذي تعتبره القاهرة تهديداً للأمن القومي المصري.

هدفت المبادرة المصرية الليبية المشتركة إلى تسوية النزاع من خلال تحقيق الوفاق الوطني وعقد المؤتمر القومي الجامع استناداً على الاتفاق على المرتكزات الأساسية المتمثلة في التأكيد على وحدة السودان، وإقرار المواطنة كأساس للحقوق، والاعتراف بالتنوع، وأهمية الديمقراطية والتعددية، وضمان الحقوق الأساسية، وحكم السودان لا مركزياً، وتشكيل حكومة انتقالية والإقرار الفوري لوقف إطلاق النار والاعتداءات تمهيداً لعقد المؤتمر القومي الجامع.

وقد أعلنت كل من حكومة الخرطوم وحزب الأمة والتجمع الوطني مباركتها للمبادرة ولكن التجمع الوطني شدد على تحفظه على النقاط الخاصة بتقرير المصير وفصل الدين عن الدولة ومحاكمة مجرمي الحرب والفترة الانتقالية ودمج المبادرة المصرية الليبية المشتركة مع مبادرة الإيقاد وأهمية صياغة دستور جديد للبلاد.

من جانبها أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان في يوليو 2001م عن موافقتها المبدئية على المبادرة شريطة إضافة مبدأ تقرير المصير، وعادت لتؤكد لاحقاً أنها لن تشارك في أي مبادرة لا تشتمل على مبادئ فصل الدين عن الدولة وحق تقرير المصير

والدستور الانتقالي والحكومة الانتقالية. كما أكد الراحل الراحل جون قرنق على أهمية مشاركة الأحزاب السياسية في العملية السلمية وضرورة حل جميع مؤسسات الحكم الحالية والتنسيق بين المبادرة المشتركة ومبادرة الإيقاد. وفي المقابل أكدت حكومة الإنقاذ تمسكها بثوابتها المتمثلة في تطبيق الشريعة الإسلامية واستمرار العمل بالدستور ومؤسسات الحكم الحالية.

وفي هذا الأثناء بذلت حكومة الخرطوم جهوداً كبيرة لاستقطاب التأييد المحلي والإقليمي والدولي للمبادر المشتركة، وذلك في محاولة منها للتنصل عن التزامها بالتفاوض علي أساس إعلان المبادئ الخاص بالإيقاد والذي يقر بمبدأ تقرير المصير للجنوب.

وإزاء تضارب المصالح والتطورات السياسية المتسارعة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ودخول أطراف جديدة لا تتفق أهدافها تماماً مع أطروحات المبادرة المشتركة، تسارعت وتيرة سحب البساط والتأييد للمبادرة.

ورغم أن المبادرة هدفت بصورة أساسية إلى توحيد القوى السياسية في السودان وتوجيه إرادتهم وصولاً إلى حكم ديمقراطي يرتضي به الجميع إلا أن النجاح لم يحالفها لأسباب عديدة أهمها :

- هدفت المبادرة بصورة أساسية إلى إشراك بعض قوى المعارضة الشمالية في حكم الإنقاذ وذلك للحد من تطرف حكومة الجبهة الإسلامية.
- نجحت حكومة الإنقاذ في استغلال المبادرة لاستقطاب الأحزاب والقوى المعارضة وشق صفوفهم دون تقديم تنازلات أساسية وخاصة فيما يتعلق بالسلطة.
- أغفلت المبادرة حق تقرير المصير وفشلت في معالجة القضايا الأساسية كالعلاقة بين الدين والدولة والحكم الذاتي واقتسام السلطة والموارد، وهذه هي بالتحديد المطالب الأساسية للحركة الشعبية.

- تمسكت دولتا المبادرة بعدم ربطها بمبادرة الإيقاد، الأمر الذي كان سيكسب المبادرة مزيداً من القبول من طرفي النزاع ومن الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى.
- الشكوك في جدية دولتي المبادرة وموالاتها للنظام في الخرطوم والانطباع بأن المبادرة لا تهدف إلى إيجاد حل سلمي ودائم للصراع في السودان على أسس عادلة بقدر ما تهدف إلى تحقيق أهداف دول المبادرة وبصفة خاصة تخوف مصر على مصالحها الأمنية ومياه النيل.
- اعلان الطرح الأمريكي ودخول واشنطن طرفاً أساسياً ومبادرتها لتسوية النزاع في السودان، الأمر الذي حد من فاعلية المبادرة المشتركة واستقطاب التأييد اللازم لها.

إثر ذلك أعلنت إريتريا عن مبادرتها لحل مشكلة جنوب السودان، وذلك في إطار تسابق كل من أديس أبابا وأسمرا لتحييد موقف السودان من النزاع في أعقاب الحرب الإثيوبية الإريترية. وبالفعل سارعت حكومة الخرطوم إلى إعلان ترحيبها بالمبادرة وذلك إدراكاً منها بنفوذ سلطات أسمرا على قوات التحالف في شرق البلاد وتطلعاً من الحكومة السودانية لتحييد تلك القوات ووضع حد لاستنزاف الحرب في جبهة البلاد الشرقية حتى يتفرغ الجيش السوداني للعمليات العسكرية في جنوب البلاد. ومن جانبه، أعلن التجمع الوطني الديمقراطي عن تأييده للمبادرة الإريترية لأنها تضمن للتجمع مقعداً في طاولة المفاوضات، الأمر الذي لم توفره مبادرة الإيقاد.

ولم تدم المبادرة الإريترية طويلاً، فقد قبرت في مهدها نسبة لسوء التفاهم بين سلطات الخرطوم وأسمرا، ونسبة لافتقار المبادرة للدعم والسند الإقليمي والدولي اللازم والذي اتجه جله نحو مبادر الإيقاد.

ولكسر حالة الجمود التي آلت إليها الأوضاع، وبعد تدخل وإيعاز من أطراف دولية أخرى، أعلنت مبادرة الإيقاد الثانية، وسط اهتمام أمريكي أمني متعاظم بالسودان

– في أعقاب تفجيرات 11 سبتمبر – وضغوط متزايدة من اليمين والمنظمات الإنسانية والمجموعات الأفريقية بالكونجرس وشركات النفط الأمريكية التي حرمت من الاستثمارات في السودان بسبب العقوبات الأمريكية، هذا بالإضافة إلى تعاظم أهمية التعاون الأمني والاستخباراتي بين السودان وأمريكا. وقد ركزت الإدارة الأمريكية وبصفة خاصة الرئيس بوش على القيام بدور مباشر ورائد في المفاوضات تطلعاً لانعكاس ذلك إيجاباً على الرأي العام الأمريكي، بما يسمح بتحقيق بعض التوازن بعد فشل السياسة الأمريكية في العراق وتصاعد الأصوات المعارضة داخلياً وخارجياً والمنددة بالدور الأمريكي في العراق. وبادرت كينيا بعقد مؤتمر قمة لتفعيل المبادرة، حيث طرح الوفد الكيني منح جنوب السودان حكماً ذاتياً في إطار نظام حكم فيدرالي ودولة علمانية. وأطلقت نيروبي حملة دبلوماسية مكثفة لاستقطاب التأييد للمبادرة وأطروحاتها، وطرحت فكرة عقد مؤتمر قمة موسع يشارك فيه رؤساء دول المنطقة بما في ذلك مصر. وكان الرئيس الكيني يهدف من وراء ذلك إلى منح مبادرة الإيقاد تفويضاً إقليمياً واعتبارها المبادرة الأهم التي تعبر عن مواقف وتطلعات دول المنطقة، وحتى تكتسب المبادرة قوتها وشرعيتها اللازمة.

وبالفعل اكتسبت مبادرة الإيقاد زخماً هائلاً، نسبة للتطورات السياسية المتسارعة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وإسهامات أصدقاء الإيقاد والضغوط التي مارستها أمريكا والدول الأوروبية، فقد شارك في المفاوضات ممثلين للولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج وإيطاليا. كما أن واشنطن قد عدلت من سياستها تجاه السودان نحو مزيد من الالتزام والتعهد بالعمل على حل مشكلة الجنوب في إطار مبادرة الإيقاد عوضاً عن سياسات العزل والاحتواء السابقة. وصارت واشنطن تتولى الإنفاق المالي على سكرتارية الإيقاد المكلفة بمتابعة جهود الوساطة.

ونجحت الإيقاد بالفعل في استقطاب المزيد من الدعم الإقليمي والدولي حتى تحولت المبادرة تدريجياً وأصبحت منبراً أفريقيا بلسان وعقل غربي. وتحسنت قدرة

المبادرة على التطور لمواكبة واستيعاب التطورات والمستجدات على صعيد المشكلة السودانية رغم أنها حصرت التفاوض بين طرفين فقط هما الحكومة والحركة الشعبية وأهملت بقية القوى السياسية السودانية.

ولمواكبة هذا الزخم، أنشأت الإيقاد خمس لجان دائمة تعنى بترتيب المفاوضات وتنظيم الندوات وورش العمل والتدريب، الأمر الذي أسهم بقدر كبير في دعم المفاوضين من طرفي النزاع.

وعقدت أول جولة من المفاوضات في 17 يونيو 2002م بكرن وتسارعت الاجتماعات والمشاورات حتى توجت بالتوقيع على بروتوكول مشاكوس في 20 يوليو 2002م بعد عشرين سنة تقريباً من اندلاع النزاع وبعد ثلاثين عاماً من اتفاق أديس أبابا.

بروتوكول مشاكوس، وهو عبارة عن اختزال لروح إعلان المبادئ، ويستجيب للمطالب الأساسية للطرفين في إدارة شئون إقليمهم، ينص في أهم بنوده على إجراء استفتاء في جنوب السودان، بعد فترة انتقالية تدوم ست سنوات، وتحت رقابة وإشراف دوليين، ليحدد مواطنو الجنوب الوحدة مع الشمال أو الانفصال. وينص البروتوكول على منح الجنوب الحق في تطبيق قوانينه المستمدة من الإجماع والأعراف. ويركز نص البروتوكول على مبادئ أساسية وهامة وهي ترسيخ الحكم الديمقراطي والمحاسبة والمساواة والاحترام والعدالة لجميع المواطنين. ويتناول القضايا الهامة الأخرى مثل تقاسم الثروات، والأمن، وتقاسم السلطة، والسلطة القضائية، والحقوق المدنية.

وأقر بروتوكول مشاكوس إنشاء مفوضية للتقييم يعهد إليها تنفيذ الاتفاق، ويطالب البروتوكول الأطراف الموقعة بذل جهودها خلال الفترة الانتقالية لجعل الوحدة خياراً جاذباً للمواطنين في جنوب السودان. ويستخدم البروتوكول حدود عام 1956م لترسيم حدود جنوبي السودان وأقصى بذلك عن جنوبي السودان ثلاث مناطق ذات وزن في الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان وقيادتها، وتأثرت كثيراً بالحرب الدائرة، وهي مناطق جبال النوبة وجنوب كردفان وأبيي.

ويعتبر بروتوكول مشاكوس خطوة فاصلة في محاولات حل مشكلة الجنوب ذلك لأنه وضع إطاراً سياسياً للمزيد من المفاوضات، فقد اتفق الطرفان على أسس العلاقة بين الدين والدولة، والمبادئ العامة لإرساء نظام حكم فيدرالي ومنح الجنوب حقه في تقرير المصير في استفتاء بعد انقضاء الفترة الانتقالية. وبعد التوقيع على بروتوكول مشاكوس صار من الصعب على أي من الطرفين الانسحاب من العملية السلمية بعد أن تم الاتفاق على القضايا الأساسية. وجاء في بروتوكول مشاكوس أن المفاوضات المستقبلية يتعين أن تنظر في تطوير مجموعة المبادئ المنصوص عليها في البروتوكول. وبالفعل مهد بروتوكول مشاكوس الطريق للتوصل إلى اتفاق السلام الشامل فكل ما تحقق في نيفاشا يعتبر مجرد تفاصيل أُضيفت إلى الجوهر الذي تم الاتفاق عليه في بروتوكول مشاكوس. لقد استغرق التوصل إلى مشاكوس وقتاً طويلاً ولكن كان الطرفان يدركان أن مشاكوس ليست نهاية العملية السلمية، وإنما بداية المفاوضات الجادة والمفصلة. وقد أعقب التوقيع على بروتوكول مشاكوس عقد جولة من المحادثات الثنائية بين البشير وقرنق في 27-28 يوليو 2002م بكمبالا.

وبعد التوقيع على بروتوكول مشاكوس،عاد الطرفان إلى مائدة المفاوضات، وتواصلت المفاوضات لإيجاد الحلول للمسائل المعلقة، وقدم كل طرف للوسطاء مجموعة جديدة من القضايا وأهما:-

- المشاركة في السلطة
- تقاسم ثروات البلاد الطبيعية (النفط)
- وضع القوات العسكرية
- تطبيق الشريعة الإسلامية في العاصمة القومية
- وضع وتبعية المناطق المهمشة: جبال النوبة، جنوب النيل الأزرق وأبيي
- تعديل الدستور
- وضع المليشيات العسكرية

- إعمال مبدأ الشفافية فيما يتصل بعائدات البلاد
- حقوق الإنسان

وأثناء تلك الجولة من المحادثات، اجتاح جيش الحركة الشعبية مدينة توريت في سبتمبر 2002م فانسحب الوفد الحكومي من المفاوضات التي أصبح مصيرها معلقاً بسير القتال على أرض المعركة. وعادت المفاوضات إلى سيرتها الأولى بعد التوصل إلى اتفاق بوقف إطلاق النار في أكتوبر 2002م، وتم الاتفاق على عقد مفاوضات منفصلة لبحث مصير مناطق النزاع الثلاث (جبال النوبة والنيل الأزرق وأبيي)، على أن يتم التفاوض خارج نطاق عملية الإيقاد.

وفي المحادثات التي جرت بالضاحية الكينية "كارن" تمسك الوفد الحكومي بالتفاوض على كل منطقة على حده، وأن يكون رئيس كل فريق تفاوض من المنطقة، وقد أسفر ذلك عن تقسيم مفاوضات أبيي إلى ستة مجموعات: ثلاث من جانب الحكومة وثلاث من الحركة الشعبية. وتعثرت مفاوضات أبيي منذ البداية حيث أن رئيس الوفد المفاوض الحكومي لم يستوف شرط " القدوم من المنطقة". ولو تم قبوله لدل ذلك على أن جماعة المسيرية بحقوقها في الرعي الموسمي أيضاً كانت من سكان منطقة أبيي. وتواصلت مفاوضات جبال النوبة والنيل الأزرق في مناطق مختلفة وسارت على وتيرة بطيئة، ولم يحرز تقدماً ملحوظاً في المفاوضات إلا عندما أدرجت المناطق الثلاث ضمن مفاوضات الإيقاد.

وفي تلك المحادثات أثارت الحركة الشعبية عدداً من المظالم الرئيسية وأهمها التهميش السياسي وعدم ديمقراطية الحكومة المركزية وتأميم الأراضي وتأجيرها لمستثمرين أجانب والتمييز والعنصرية وانعدام الحرية الدينية والثقافية وفرض برنامج الأسلمة والتعريب عبر نظام تعليمي موجه وفرض الشريعة الإسلامية والتخلف التنموي وعدم المساواة. هذا بينما ركز الوفد الحكومي على أهمية معالجة التفاوت التنموي وتطوير المنطقة كحل جذري للمشاكل العالقة.

وفي نهاية الجولة أدى عدم إحراز أي تقدم ملموس إلى صدور مسودة اتفاقية دولية يتفق عليها الطرفان. كما تتناول بروتوكولات فض النزاع في أبيي وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق (مايو 2004م) أسس المشاركة في السلطة، والأمن، والإصلاح، وتقاسم الثروات، وإصلاح الأراضي، ومصادر التشريع، والتعليم، وحماية حقوق السكان، وضمانات الرعي، وتبعية السكان للرئاسة، كما تضع تفاصيل الحصص من الثروات القومية، وإجراء استفتاء لأهالي أبيي في نفس وقت استفتاء جنوب السودان، حتى يقرر أهل المنطقة الاحتفاظ بوضعها الإداري الخاص في الشمال أو تصبح جزءاً من ولاية بحر الغزال (ولاية واراب).

وتعتبر كل من المناطق الثلاث ذات أهمية اقتصادية، فهي حلقة الوصل التجارية بين الشمال والجنوب، وتحتوي على مصادر طبيعية هامة ، كما تحتم الضرورة أهمية الاستقرار واستتباب الأمن في المناطق الثلاث التي تقع في الخط الفاصل بين القوات الحكومية وقوات حركة التحرير. ويعتبر تنفيذ بروتوكولات المناطق الثلاث إختباراً حقيقياً لرغبة الطرفين في ترسيخ السلام وتفادي مخاطر الفشل في التطبيق الذي ربما سيقوض العملية السلمية برمتها.

وتوصل وسطاء الإيقاد في يونيو 2003م إلى إطار ناكورو Nakuru Framework والذي أعده الوسيط الكيني الجنرال لازارو سمبيبو، يعالج إخفاقات مشاكوس. وتدعو بنود الوثيقة إلى منح صلاحيات واسعة لنائب الرئيس الذي يتم اختياره من الحركة، كما تدعو إلى قيام جيشين أحدهما تابع لشمال السودان والآخر لجنوبه، وتقترح أيضاً اقتطاع أجزاء من العاصمة السودانية تستثنى من تطبيق الشريعة الإسلامية. وقد عارضت الخرطوم هذه المقترحات بشدة وقال الرئيس البشير: " على من كتب وثيقة ناكورو أن ينقعها في الماء ويشربها ويذهب إلى الحجيم!!". وقد صرح

الجنرال الكيني لاحقاً بأن الرئيس السوداني أرسل لـه لاحقـاً رسـولاً ليقـول لـه أن هـذا الكـلام مجرد مناورة سياسية وأنه لم يعن ما قال[14].

واسـتؤنفت المفاوضـات فـي أغسـطس 2003م بنـانبوكي فـي كينيـا، ورفضـت الحكومـة التفـاوض علـي أسـاس وثيقـة نـاكورو، علـى عكس الحركـة الشـعبية، وتعثـرت المفاوضات لمدة الأسبوعين.

ولكـن الوسـيط الكينـي نجـح فـي عقـد أول لقـاء بـين علـي عثمـان محمـد طـه نائـب رئـيس الجمهوريـة والراحـل الراحـل جـون قرنـق فـي سـبتمبر 2003م بنيفاشـا، اسـتؤنفت بعـده المفاوضـات بـين الطـرفين، وجلبـت سـكرتارية الإيقـاد العديـد مـن المتخصصـين والاقتصـاديين والعسـكريين، وعـدداً أكبـر مـن الخبـراء مـن البنـك الـدولي، ومـن الـدول المنتجـة للـنفط، وخبـراء مـن أسـتراليا متخصصـين فـي القضـايا المتعلقـة بـالأرض، وبـدأ البنك الدولي وبرنـامج الأمم المتحـدة للتنميـة في إدارة بعثـة التقيـيم المشـتركة الخاصـة بهمـا، وتكثفت جهـود الوسطاء والمراقبـون وحضـر إلـى نيفاشـا كـولن بـاول والسـناتور دانفـورت لممارسة مزيد من الضغوط على الطرفين، وأبدت كل من فرنسـا وهولنـدا وجنـوب أفريقيـا والجامعة العربية رغبتها في المشاركة في المفاوضات.

وبعـد سـتة عشـر شـهراً مـن المفاوضـات المكثفـة توصـل الجانبـان إلـى بروتوكـول الترتيبات الأمنية والعسكرية. تلى ذلك مفاوضـات متسـارعة قـادت للمرحلـة النهائيـة بتوقيـع بروتوكولات أخرى، قادت إلـى التوقيـع علـى "اتفـاق السـلام الشـامل" (اتفاقيـة نيفاشـا) فـي ينـاير 2005م والتـي وضـعت حـداً لمـا يزيـد علـى الأربعـة عقـود مـن النـزاع المسـلح بـين شمـال السـودان وجنوبـه. وتشـتمل اتفاقيـة نيفاشـا علـى جملـة مـن المبـادئ الأساسـية التـي تـم التوصل إليها بين طرفي النزاع ضمن اتفاقات سابقة تتعلق بعملية السلام ، وهي:-

- اتفاقية أديس أبابا (إثيوبيا – 27 فبراير 1972م)

---

[14] – حوار مع الجنرال سمبيبو – مجلة أكورد – العدد 2006/18 صفحة (24)

- إعلان كوكادام (إثيوبيا – 24 مارس 1986م)
- محادثات أديس أبابا (إثيوبيا ومصر -1989م)
- محادثات أبوجا (نيجيريا – 1992-1993م)
- محادثات السلام المتعلقة بالنزاعات في السودان (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية- الإيقاد- (1993 – 1994م)
- إعلان أسمرا (يونيو 1995م)
- محادثات السلام من الداخل (1997-1992م)
- اتفاق سلام الخرطوم (21 أبريل 1997م)
- المبادرة الليبية المصرية المشتركة (2002-1999م)
- اتفاق وقف إطلاق النار في جبال النوبة (19 يناير 2002م)
- عملية سلام السودان (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية -1997-2005م)
- بروتوكول مشاكوس (20 يوليو 2002م)
- مذكرة التفاهم حول جوانب هيكلة الحكومة (18 نوفمبر2002م)
- مذكرة التفاهم حول وقف الأعمال العدائية (15 أكتوبر2002م)
- ملحق لمذكرة التفاهم حول وقف العدائيات (4 فبراير 2003م)
- الاتفاق الإطاري بشأن الترتيبات الأمنية (25 سبتمبر 2003م)
- إعلان القاهرة بين الحركة الشعبية وحزب الأمة (24 مايو2003م)
- اتفاق جدة بين حكومة السودان والتحالف الديمقراطي (ديسمبر2003م)
- اتفاق تقاسم الثروات (7 يناير 2004م)
- بروتوكول تقاسم السلطة (26 مايو2004م)
- بروتوكول حل النزاع في ولايات كردفان والنيل الأزرق (26 أبريل 2004م)
- بروتوكول حول حل النزاع في أبيي (26 مايو 2004م)

- إعلان نيروبي (5 يونيو 2004م)
- اتفاق حول تطبيق وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية (31 ديسمبر 2004م)
- اتفاق حول إجراءات تنفيذ بروتوكول تقاسم السلطة (31 ديسمبر 2004م)
- اتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان (9 يناير 2005م)

أهم جوانب اتفاق السلام الشامل

- الحكم الذاتي والاستفتاء على الاستقلال: بمنح المناطق الجنوبية فترة حكم ذاتي لمدة ست سنوات. وفي ختام هذه المرحلة تقرر المناطق الجنوبية، عبر استفتاء يجرى تحت رقابة دولية، ما إذا كانت تريد الاستقلال أو البقاء داخل السودان الموحد. واتفق الطرفان على الاعتماد على الترسيم الذي وضعه الاستعمار البريطاني عام 1956م للحدود بين الشمال والجنوب.
- تقاسم السلطة بين الحكومة المركزية والحركة الشعبية: بتشكيل حكومة وحدة وطنية مع إدارة لا مركزية بموجب عقد بروتوكول اتفاق وقع في مايو عام 2004م. يكون للجيش الشعبي لتحرير السودان إدارة شبه مستقلة في جنوب السودان الذي يستثنى من تطبيق الشريعة الإسلامية. يكون قائد الحركة الشعبية نائباً أول للرئيس السوداني. كما تقرر إجراء انتخابات عامة في نهاية السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية. وتقرر اعتماد اللغتين العربية والانجليزية لغتين رسميتين، ومنح الجنوبيون ثلاثين بالمائة من الوظائف الحكومية على المستوى القومي.

- تقاسم الموارد: بتقاسم عائدات نفط الجنوب مناصفة بين الحكومة الوطنية وحكومة الجنوب بعد إعطاء إثنين بالمائة من هذه الموارد للولاية التي يوجد فيها النفط، بموجب بروتوكول اتفاق موقع في يناير 2004م. وسيكون لسكان المناطق التي سيستخرج منها النفط كلمتهم في تحديد عقود الإستخراج. وتشكل لجنة وطنية للنفط تتألف من ممثلين عن الحكومتين لوضع السياسة النفطية والتفاوض حول عقود الاستثمار، كما أن العائدات غير النفطية في الجنوب والتي تأتي خصوصاً من الضرائي والرسوم ستعطى لحكومة الجنوب تحت إشراف لجنة مشتركة.
- النظام المصرفي: باعتماد النظام المصرفي الاسلاميً في شمال السودان، والنظام المصرفي التقليدي في الجنوب، وإنشاء فرع للبنك المركزي في الجنوب وإصدار عملة جديدة تعكس التعدد الثقافي للسودان.
- الجوانب الأمنية: بالاتفاق على سحب أكثر من مائة ألف جندي من الجيش الحكومي يتمركزون في الجنوب إلى شمال البلاد، بينما ينسحب جيش الحركة الشعبية المتمركز في جبال النوبة وفي ولاية النيل الأزرق إلى الجنوب، بموجب البروتوكول الموقع في سبتمبر من عام 2003م.

ويتم سحب هذه القوات تحت اشرف دولي على أن تقوم قيادة مشتركة من الطرفين بالتنسيق بينهما خلال المرحلة الانتقالية يشارك الطرفان بعدد متساوي في الوحدات المشتركة العسكرية التي ستنتشر في الشمال والجنوب، وتنشر هذه القوات المشتركة بمعدل أربعة وعشرين ألف جندي في جنوب السودان وستة آلاف في جبال النوبة وستة آلاف في ولاية النيل الأزرق وثلاثة آلاف في العاصمة القومية (الخرطوم).

ولكن كان هذا السلام يظل منقوضاً ما لم تستكمله ركائز أخرى سوف نتعرض لهذا لاحقا تحت هذا الباب من أهمها إن لم يكن أهمها، الضرورة العاجلة والملحة لحل

الصراع القائم في إقليم دارفور في غرب السودان، حتى لا يتحول هذا الصراع إلى حرب ومشكلة مزمنة تأخذ لمزيد من عمر ووجود إنسان السودان وفرص التنمية.

ففي دارفور التي أرهقها الفقر والتفاوت التنموي، تواجه القوات والمليشيات الحكومية جماعات يأتي معظم أعضائها من تجمعات زراعية أو رعوية لقبائل ذات جذور أفريقية. ويتهم أهالي القرى وبعض جماعات حقوق الإنسان الحكومة المركزية بتسليح مليشيات عربية تمتطي الخيول يطلق عليهم إسم "الجنجويد" لسلب ونهب القرى ذات الأصل الأفريقي وإحراقها وشن حرب ضد الجماعات التي تطالب بنصيب من السلطة والموارد أكثر عدلاً. تنفي الحكومة الاتهام وترد بأن الجنجويد خارجون على القانون. ورغم اتفاق الحكومة مع حركتي التمرد الرئيسيتين في دارفور على نشر مراقبين دوليين، خاصة من الاتحاد الأفريقي لمراقبة وقف إطلاق النار، فما زالت الهجمات والعدائيات تتواصل بين الطرفين.

المناطق الثلاث

أبيي [15]

من أهم بروتوكولات اتفاقية السلام الشامل، بروتوكول مشاكوس والذي وقع في يوليوعام 2002 م ويعالج مشكلة تهميش المناطق الطرفية في السودان، واعتمد حدود الاستقلال لعام 1956م. وبذلك أقصى عن جنوبي السودان ثلاث مناطق وهي ولاية كردفان الجنوبية – المعروفة بجبال النوبة – وولاية جنوبي النيل الأزرق (المعروفة بولاية النيل الأزرق) وأبيي، والتي كانت تخضع لسيطرة الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان.

تقع منطقة أبيي في الحدود بين شمال السودان وجنوبه، شمال بحر العرب في المنطقة المعروفة بديار المسيرية. وسكانها من قبيلة الدينكا الأنقوك والرعاة العرب من قبيلة المسيرية. أما السكان الأصليون فهم النوبة، ووفدوا إليها من الجبال، والداجو ووفدوا إليها من دارفور، إلى جانب الشات والبيقو. وقد وفد الدينكا نقوك إلى المنطقة، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من بحر الغزال، حيث كان موطنهم الأصلي في الجزء الشمالي لوادي الزراف، بعد أن اجلاهم عنها النوير واضطروا إلى الهجرة منه ، فنزحوا إلى شمال بحر العرب في حوالى عام 1830، أى بعد اكثر من نصف قرن من استقرار المسيرية في المنطقة. أما المسيرية، الذين ينتمون إلى قبيلة البقارة، فقد وفدوا إلى المنطقة من وداي عند بحيرة تشاد التي وصلوها عبر البحر من الجزيرة العربية. وهاجروا من هناك إلى دارفور، في عهد ملوك التنجر، في أواسط القرن الثامن عشر، وبقي هناك بعض منهم، و هاجر البعض الآخر وتمكنوا من هزيمة الداجو والشات

---

15 - راجع الدراسة التي أعدها د. أمين حامد زين العابدين بعنوان " مشكلة أبيي والطريق إلى الحل"

والسيطرة على جنوب كردفان، واستقروا في منطقة أبيي، حيث تأقلموا على طبيعتها واستبدلوا إبلهم بالأبقار، وتعايشوا في وئام مع الدينكا، وصارت منطقة أبيي منطقة رعي مشتركة بين القبائل العربية والدينكا. ورغم الإحتكاكات والمصادمات التي تحدث بين القبيلتين بسبب التنافس حول الموارد، إلا أن أبيي المستقرة صاحبة الشراكة الذكية يمكن أن تمثل نموذجاً للتعايش بين القبائل الجنوبية والشمالية .

وحول الأصل التاريخي وتبعية وملكية منطقة أبيي تقول بعض تقارير الإدارة الاستعمارية أنها كانت تؤول الى مديرية كردفان في عهد الحكم التركي ودولة المهدية بحكم وقوعها في شمال بحر العرب وجنوب كردفان. وقررت سلطات الحكم الثنائي بعد غزو السودان والقضاء على الدولة المهدية أن يستمر وضع المنطقة كما كانت عليه في السابق وأصدرت قرارا في عام 1905 ينص على أيلولة ملكية موطن سلطان اروب زعيم دينكا نقوك الذي يقع على نهر كير او بحر العرب الى مديرية كردفان، مما يعني أن منطقة أبيي لم تحول من بحر الغزال الى مديرية كردفان كما أشار بروتوكول أبيي في تعريفه لمشيخات دينكا نقوك التسعة. هذا وتقول تقارير أخرى أن أبيي وكل منطقة بحر العرب كانتا حتى عام 1905 جزءاً من بحر الغزال. وكان الحكم الاستعماري قد استولى على بحر الغزال والتي كانت تعرف ب" دارفرتيت" في عام 1904 بعد استيلائه على فشودة، وأقام فيها مركز كافيا كنجي. وقد ألحقت السلطات البريطانية أبيي في عام 1905 بمديرية كردفان لأسباب إدارية، وذلك في قرارها والقاضي بان تؤول ملكية موطن السلطان اروب زعيم دينكا نقوك على شمال نهر كير او بحر العرب والشيخ ريحان شيخ التويج الى مديرية كردفان.

وفي عام 1931 أجرى تعديل إداري أبقى أبيي (دينكا أنقوك) في كردفان وأعاد قوقريال (دينكا تويج) إلى بحر الغزال، وضم (دينكا رونيق) إلى أعالي النيل. كما أصدر السكرتير الإداري السير هارولد ماكمايكل قراراً بوضع حد إداري فاصل بين

القبيلتين يتمثل في طريق نياMليل/ سفاهة. وقبيل رحيل الاستعمار، تقرر إنشاء مجلس ريفي للمنطقة في عام 1954. وجاء في خطاب الحاكم العام السير روبرت هاو لدى افتتاحه المجلس: " إن هذا المجلس يشبه السودان بأعراقه المختلفة التي تتعايش جنباً إلى جنب : العرب، الدينكا، النوبة، الداجو. وحتى عهد قريب كان كل جزء يسير على طريقته. أما الآن فعلى اختلاف أصواتكم وأعراقكم وأديانكم وتقاليدكم يضمكم مجلس واحد يعمل لأجل خيركم المشترك. إن التسامح والصبر واحترام وجهة نظر الآخرين صفات مهمة وإنني لكبير الثقة انكم ستحرصون على هذه الصفات".

وتولى حكم المنطقة السلطان كوال اروب الذي آثر الحفاظ على تبعية دينكا نقوك لمديرية كردفان. وخلفه إبنه دينق ماجوك ألذي رفض تماماً عرضاً قدمه مدير كردفان في عام 1952 بإعادة المنطقة إلى بحر الغزال، مخالفاً بذلك رغبة كل السلاطين الذين أجمعوا على عودة أبيي إلى بحرالغزال. وآثر السلطان دينق ماجوك البقاء في كردفان، وارتبط بعلاقات وثيقة مع الناظر بابو نمر.

وحانت فرصة أخرى لدينكا نقوك للاختيار بين البقاء في جنوب كردفان والتبعية الإدارية لمديريتها أو الالتحاق بمديرية بحر الغزال مما يترتب عليه الرجوع إلى موطنهم الأصلي في جنوب السودان، وذلك عندما قررت السلطات تأسيس مجلس دار المسيرية في عام 1949 لتشارك فيه كل المجموعات الأثنية المستقرة في المنطقة. وزار مايكل تيبس مفتش المركز منطقة أبيي وقدم لدينكا نقوك ثلاثة خيارات: 1/ الإنضمام إلى مجلس المسيرية، 2/ الإنضمام إلى مجلس قوقريال، 3/ الإنضمام إلى المجلس الجديد الذي سيتم تأسيسه في بانتيو في مديرية أعالي النيل. وفضل زعماء الدينكا استمرار وضعهم الراهن بالاستقرار في جنوب كردفان والمشاركة في مجلس دار المسيرية. وبذلك فإن قرار دينكا نقوك بالبقاء في إطار الحدود الجغرافية لشمال السودان في السنوات 1905 ، 1930 و 1953 وهو القبول الطوعي بالبقاء في الأراضي الإقليمية لشمال السودان وعدم الالتحاق إدارياً بمديرية بحر الغزال.

وبدأت مرحلة جديدة من تاريخ أبيي بتوقيع اتفاقية أديس أبابا في عام 1972 والتي نصت على أن حدود الأقليم الجنوبي هي الحدود التي كانت عليها المديريات الثلاث (أعالي النيل وبحرالغزال والاستوائية) في يناير 1956. ونصت الاتفاقية على إجراء استفتاء في أي مناطق أخرى تُشكِّل ثقافياً أو جغرافياً جزءاً من التركيبة الجنوبية، بما فيها أبيي، ليختار المواطنون بين البقاء في الشمال أو الانضمام للجنوب. لكن الاستفتاء لم يتمً وتوترت العلاقة بين الطرفين في المنطقة مما دفع بالجنوبيين إلى تشكيل وحدة دينكا الأنقوك في قوات الأنيانيا(2) إبان الثورة الجنوبية في أعالي النيل في عام 1975م. وقد زادت العلاقة تأزماً وتعقيداً بعد اكتشاف النفط في المنطقة، ثم لاحقاً بعد اندلاع التمرد في الجنوب، عقب تمرد فرقة بور عام 1983م، حيث انضم أفراد الدينكا إلى ثوار الأنيانيا وصاروا من أعمدة الجيش الشعبي، بينما حاولت الحكومة استقطاب قبيلة المسيرية، وتصاعدت أصوات قبيلة الدينكا المطالبة بالاستقلال.

غير أن بروتوكول مشاكوس (يوليو 2002م) قد وفر الإطار الذي بنيت عليه اتفاقية السلام الشامل واعتمد حدود الاستقلال عام 1956م، وبذلك أسقطت مشاركة أبيي في استفتاء تقرير المصير.

وأثناء مفاوضات الإيقاد، حاول وفد الحركة الشعبية توسيع نطاق حق تقرير المصير ليشمل " المناطق الثلاث" في أبيي وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، وعقدت اجتماعات منفصلة لبحث الأمر في كارن (كينيا)، وأحرزت تلك الجولة تقدما ضئيلاً بسب الخلاف حول تشكيل الوفود، حيث أن رئيس وفد الحكومة كان من قبيلة المسيرية والقبول به يعني أن قبيلة المسيرية تقيم في أبيي وبالتالي يحق لها المشاركة في أي استفتاء يجري حول تقرير المصير.

يحدد بروتوكول أبيي (2004) المقيمين في المنطقة على أنهم قبيلة الدينكا الأنقوك ومواطنون آخرون يقيمون في المنطقة ويمنح أبيي وضعية إدارية خاصة وستظل تتبع للرئاسة مباشرة بانتظار نتيجة الاستفتاء المزمع إجراؤه في عام 2011

والـذي سـيحدد إذا كانـت أبيـي سـتبقى فـي الشـمال أو تُلحـق بمـا قـد يصـبح جنوبـا مسـتقلاً. ويؤمن البروتوكول حقوق سكان المنطقة وضـمان الرعـي لقبيلـة المسيرية والقبائـل البدويـة الأخـرى، ويفصـل الاتفـاق حصـص عائـدات الـنفط لسـكان المنطقـة. كمـا تقـرر إجـراء استفتاء في أبيي، في نفس وقت استفتاء جنوب السودان، للتصويت علـى البقـاء فـي الشـمال أو الانضمام إلى ولايـة بحـر الغـزال (ولايـة واراب). وعهـد إلـى لجنـة حـدود أبيـي[16] ترسـيم حدود أبيي وإلـى لجنـة استفتاء أبيـي وضـع اللمسـات الأخيـرة علـى معـايير الإقامـة (سـلالة الأب- الـولادة والإقامـة فـي المنطقـة – إنتمـاء أحـد أفـراد الأسـرة إلـى قبيلـة فـي المنطقـة). وفـي يوليـو 2005م رفضـت الحكومـة تقريـر لجنـة حـدود أبيـي واتهمـت الخبـراء الـدوليين بتجاوز صلاحياتهم وذلـك باستخدام وثـائق ومعلومـات مـا قبـل عـام 1905م لترسـيم حـدود أبيي. ولكن الراحل جون قرنق وخلفه سيلفاكير أصـرا علـى أهميـة قبـول تقريـر لجنـة حـدود أبيي وتنفيذ اتفاق أبيي.

ومـع إسـتمرار الخـلاف بـين الطـرفين حـول مصـير أبيـي، أنشـئت فـي مـايو عـام 2006م لجنة تنفيذية لمناقشة عقبات تنفيذ اتفـاق السـلام الشـامل، بمـا فـي ذلـك أبيـي، حيث تـم الاتفـاق علـى أربعـة خيـارات لحـل مشـكلة المنطقـة: التوصـل إلـى اتفـاق سياسـي، إحالـة القضية إلى المحكمة الدستورية، مناقشة الخبـراء الـدوليين فـي لجنـة حـدود أبيـي، أو اللجـوء إلــى تحكـيم طـرف ثالـث. ورفضــت الحركـة الشـعبية الخيـارين الثـاني والثالـث فاسـتمر الحـوار السياسـي لمـا ينـاهز العـام ونصـف العـام دون تحقيـق تقـدم ملمـوس، فكـان أن لجـأت الحركـة الشـعبية إلـى الخيـار الرابـع وطـالبت بقيـام هيئـة تحكـيم أمريكيـة ووضـع أبيـي تحـت إدارة بقيـادة الولايـات المتحـدة الأمـر الـذي رفضـه حـزب المـؤتمر الـوطني. والتوجـه السـائد هو اللجوء إلى تحكيم دولي لحل هذا النزاع.

---

[16] - تتشكل لجنة حدود أبيي من خمسة ممثلين لكل طرف وخمسة خبراء دوليين

وحاولت لجنة التقييم[17] بدورها المساعدة في صياغة وتشكيل إدارة مؤقتة في أبيي، وخلصت في تقريرها[18] إلى أن الرئاسة " ملزمة دستورياً " بمنح أبيي وضعية معينة، وأن التأخير في ذلك يشكل خرقاً لكل من اتفاقية السلام الشامل والدستور المؤقت. والمعروف أن سلطات الإدارة المؤقتة في أبيي ومعاييرها قد حددها بروتوكول فض النزاع في أبيي (2004م).

وأبقى الجيش السوداني والحركة الشعبية على قوات كبيرة في أبيي وحولها وفي المناطق النفطية المجاورة، حتى حدثت المواجهة المحتومة بين الجيش السوداني وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في مايو عام 2008 مهددة مسار اتفاقية السلام الشامل ومنذرة بسقوط البلاد مجدداً فى هاوية الحرب الشاملة بين الحكومة المركزية وجيش الحركة الشعبية.

لقد اعترفت لجنة الخبراء بعدم وجود وثائق كافية توضح بصورة قاطعة الوضع الإداري للمنطقة في سنة 1905 أو خريطة توضح مكان إقامة دينكا نقوك في 1905، وأقرت الجنة بعجزها عن انجاز المهمة التي كلفت بها وهي تحديد منطقة مشيخات دينكا نقوك التسعة التي" حُولت" إلى كردفان من بحر الغزال في عام 1905. وبصورة عامة أخفقت لجنة الخبراء في تقديم تقرير يساهم في جعل منطقة أبيي جسراً للتواصل والتفاهم بين قبائل جنوب كردفان وقبيلة دينكا نقوك والمحافظة على روح التعاون والتعايش القبلي التي سادت بينهم لفترة طويلة، بل ساعد تقريرها في تأجيج النزاع بين سكان المنطقة وانقسامهم، حيث رفض المسيرية نتائج التقرير لاعتقادهم بأن الخبراء قد قاموا بتوسيع رقعة مساحة الأراضي التي يسكن فيها دينكا نقوك إلى منطقة أبعد بكثير مما كانت عليه في الأصل لتشمل مناطقهم المعروفة في الميرم وهيجليج وناما. وتمسك دينكا نقوك بنتائج التقرير وأصروا على ترسيم حدود المنطقة المتنازع عليها حسبما جاء في التقرير. وساهم التقرير أيضاً في تعميق حدة الخلاف بين المؤتمر

---

[17] - وهي هيئة برئاسة دولية تعنى بمراقبة تنفيذ اتفاقية السلام الشامل

[18] - أعد التقرير خبير لجنة التقييم القانوني الدكتور ماركوس بوكفورد

الوطني والحركة الشعبية إلى حد تجميد شريك السلام لنشاطه في حكومة الوحدة الوطنية في 11 أكتوبر عام 2007 لفترة محددة. وأدت حدة الاستقطاب بين سكان المنطقة التي أفرزها تقرير لجنة الخبراء إلى نشوب النزاع المسلح فى ديسمبر 2007 وأبريل 2008 بين المسيرية وجيش الحركة الشعبية الموجود في الحدود الجغرافية لشمال السودان.

وكانت سلطات الاستعمار الانجلومصري أثناء حكمها للسودان قد أجرت ترسيماً للحدود الإدارية الداخلية بين الشمال والجنوب وأصبحت نتيجة لذلك هي الحدود المعترف بها رسمياً بعد أن نال السودان استقلاله في أول يناير 1956. وبناء على ذلك، منح بروتوكول مشاكوس جنوب السودان حق تقرير المصير الذي يمكن بمقتضاه تأسيس دولة مستقلة في جنوب السودان، ولكن بروتوكول مشاكوس قرر استثناء منطقة أبيي من استفتاء تقرير المصير نسبة لوقوع منطقة أبيي في داخل الأراضي الجغرافية لشمال السودان. كما أن أحكام القانون الدولي تنص على صيانة وحدة أراضي الدولة وعدم المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار.

القضية كما لا يخفى معقدة وتداعياتها خطيرة. وقد لخصها ريتشارد هنتنقتون، من معهد هارفارد للتنمية الدولية، بقوله: " إن مشكلة أبيي ليست مشكلة محلية ذات تداعيات قومية بل مشكلة قومية تُركت تتقيح على المستوى المحلي"[19] . وقد استفحلت مشكلة أبيي على مدى العهود كمحصلة للسياسات الاستعمارية والتنازع حول الموارد الطبيعية وعجز الأنظمة المتعاقبة في السودان عن إيجاد حل للصراع المتوارث في المنطقة والتعامل مع أبيي كمجرد منطقة حدودية أو منطقة تماسفضلاً عن عامل الثروة النفطية الذي برز كعامل جديد في الصراع المتوارث. وقيام إدارة مؤقتة في أبيي رهين

---

[19] - ريتشارد هنتنقتون- African Rural Development: Lessons from Abyei-1985 معهد هارفارد للتنمية

بحل الخلافات بين الحركة الشعبية وحزب المؤتمر الوطني الذي ما زال يرفض تقرير لجنة حدود أبيي. واستمرار هذه الخلافات ربما سيؤدي إلى تفجير صراع جديد في المنطقة يودي باتفاقية السلام الشامل. ولذلك يتعين على الطرفين إبداء المرونة المطلوبة وتقديم التنازلات وكسر جمود الحوار السياسي في القضايا الخلافية كأبيي وغيرها، لأن استمرار التوتر يهدد اتفاق السلام ويجعل انفصال الجنوب هو الأرجح في الاستفتاء.

يتضح لنا مما سبق وجود مفارقة منطقية بين بروتوكول مشاكوس الذي أقر الحدود بين الشمال والجنوب طبقاً لحدود 1956/1/1 من جهة وبروتوكول أبيي الذي منح سكان منطقة أبيي حق تقرير مصير ثانوي يكفل لهم حق الاستفتاء لتحديد مستقبل المنطقة من جهة أخرى. ويمكن أن يسفر الاستفتاء المزمع قيامه عن اقتطاع منطقة أبيي من الأراضي الإقليمية لشمال السودان وتغيير حدوده الموروثة من الاستعمار والتي ستتحول إلى حدود دولية.

ليس هناك أدنى شك في أن استمرار الوضع الراهن لمشكلة أبيي سيؤدي إلى انهياراتفاقية السلام وتجدد اندلاع الحرب الأهلية قبل نهاية الفترة الانتقالية، مما يقود إلى نتيجة حتمية في استفتاء تقرير المصيربانفصال جنوب السودان بكل ما يترتب عليه من نتائج سالبة، بما في ذلك اندلاع الحرب بين الدولتين، بسبب مشكلة أبيي، مثلما اندلعت الحرب بين أثيوبيا واريتريا في عام 1998 بسبب النزاع حول منطقة بادمي بعد انفصال اريتريا عن أثيوبيا، واستمرار النزاع والتوتر في الحدود بين الهند وباكستان بسبب مشكلة كشمير، ونشوب الحروب بين فرنسا والمانيا منذ القرن الثامن عشر وإلى الحرب العالمية الثانية بسبب النزاع حول الألزاس واللورين.

وحتى لا تنزلق البلاد مجدداً في هاوية الحرب الأهلية، فإن حل مشكلة أبيي يتطلب إيلاءها أهميتها المستحقة، بل وبناء الثقة بين قبائل الدينكا أنقوك والمسيرية، وإشراك أهل المنطقة في التشاور حول إدارة المنطقة في الفترة الانتقالية ما قبل

الاستفتاء في عام 2011، والقبول بنتائجه. وفي هذا الإطار يتوجب على طرفي اتفاق السلام إتخاذ بعض الإجراءات الضرورية، ومن بينها:

1/ تأكيد وتجديد الإرادة السياسية في إنفاذ اتفاقية السلام الشامل وحل مشكلة أبيي سلمياً،

2/ أهمية دراسة جذور المشكلة التاريخية والإثنية والاجتماعية ومعالجة تداعياتها على الصعيدين القومي والمحلي،

3/ حتمية معالجة الفراغ السياسي والإداري بقيام إدارة مشتركة مؤقتة في أبيي، يتفق الطرفان على صلاحياتها وآلياتها التي تمكنها من إدارة المنطقة، على نحو محايد إلى حين إجراء الاستفتاء في عام 2011 ،

4/ دراسة إمكانية إنشاء منطقة منزوعة السلاح في أبيي، تتمركز فبها قوات محايدة، لمنع تجدد الاحتكاك والاقتتال بين قوات الحكومة والحركة،

5/ أهمية حسم الخلاف وتباين مواقف الطرفين من تقرير لجنة أبيي ، واتخاذ موقف محدد تجاه مصداقية التقرير،

6/ الالتزام بالتنفيذ الدقيق بما جاء في بروتوكول ابيي حول تقاسم الثروة، وخاصة فيما يتصل بالنفط ،

7/ إجراء مزيد من التشاور للاتفاق حول كيفية توزيع عائدات النفط بعد عام 2011 وفي حالة اختيار أبيي الانضمام إلى دولة جنوبية مستقلة في جنوب السودان،

8/ الانضمام إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية " EITI" وتحالف " أنشر ما تدفع PWYP ، وهي تحالفات للمجتمع المدني تعنى بتناول قضايا الفساد وسوء الإدارة، وتتيح للرأى العام متابعة عائدات النفط، والتأكد من

عدم إهدارها، كما تعمل على تحسِن صورة الدولة عالمياً وتشجع على الاستثمار فيها، وخاصة من قبل صناديق الاستثمار، والتي تبحث أولاً عن الشفافية،

9/ دراسة إمكانية وضع عائدات المنطقة النفطية تحت إشراف مؤسسة قومية مستقلة تتولى إدارتها حتى إجراء الاستفتاء في عام 2011 ،

10/ العمل على تضمين الحسابات الخاصة بالنفط في الموازنة العامة،

11/ توزيع نسب معينة من واردات النفط على جميع ولايات السودان لاستغلالها في المجالات الخدمية والتنموية،

12/ تحديد سقف معين لانتاج النفط في المنطقة.

إن النزاع في أبيي يتجاوز حدود المنطقة لأنه يرتبط بتحديات أكثر شمولية تتعلق بتطبيق اتفاق السلام الشامل مثل الشفافية، وتقاسم الثروة النفطية، وترسيم الحدود. وتجاوز أزمة أبيي يمكن أن يشكل أنموذجاً لحل نزاعات شائكة وعالقة أخرى في مناطق أخرى في السودان .وإذا لم يتم حل هذا النزاع فإنه بلا شك سيعطل مسار اتفاقية السلام الشامل ويلقي البلاد مجدداً فى هاوية الحرب ويقود إلى انفصال الجنوب وتمزيق وحدة أراضي السودان. إذن فالحل الأمثل لمسألة أبيي هو الشراكة الذكية وإلا ستتحول أبيي ، في أحسن أحوالها، إلى كشمير السودان.

جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق

قاتلت هذه المناطق إلى جانب الجيش الشعبي أثناء الحرب ولكنها انفصلت عنه أثناء المفاوضات وبذلك نالت اتفاقات منفصلة.

وفي الساعات الأخيرة من جولة مباحثات نيفاشا، تم التوصل إلى البروتوكول الخاص بولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، بعد أن تنازلوا عن الكثير من مطالبهم، بما في ذلك المشاركة في استفتاء تقرير مصير الجنوب. وأصبحت مناطق جبال النوبة جزءاً من ولاية كردفان الجنوبية الجديدة وأصبحت منطقة جنوب النيل الأزرق ولاية جنوب النيل الأزرق. وينص البروتوكول على نظام حكم بالتناوب بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. ويشكل المؤتمر الوطني 55% والحركة الشعبية نسبة 45% من الحكومة الجديدة. ويشتمل البروتوكول على الآليات الخاصة بالتعامل مع القضايا الأساسية كمصادر التشريع والتعليم والأراضي والإحصاء ولجان المراقبة الرئاسية والانتخابات.

يعتبر بروتوكول جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق نموذجاً للعلاقة بين المركز والولايات في نظام الحكم الفيدرالي، وعناصر البروتوكول الرئيسية تدعم تحقيق السلام وهي اللامركزية، وتقاسم السلطة والثروة، وترسيخ النهج الديمقرطي في الحكم، وإصلاح الأراضي، وحرية الدين والثقافة، والإصلاح الأمني والتنمية.

وتعتبر بروتوكولات المناطق الثلاث اختباراً حقيقياً لرغبة حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية في معالجة أسباب النزاع ووضع نموذج يحتذى به في مناطق أخرى بالبلاد، والتأخير في تطبيق هذه البروتوكولات سيقود إلى تقويض اتفاقية السلام الشامل وتهديد السلام الوطني.

شــرق الســـودان

إقليم شرق السودان، ويضم ولايات البحر الأحمر وكسلا والقضارف، من أكثر مناطق السودان فقراً، رغم أن هضابه غنية بالثروات المعدنية الهامة كالذهب والفوسفات والجبص والغاز الطبيعي، كما أن سهوله واعدة بالإنتاج الزراعي والحيواني. لذلك وصف الإقليم الشرقي بأنه " أغنى منطقة في السودان يسكنها أفقر الناس في السودان". وتبلغ معدلات الفقر 90% في ولاية كسلا. وتقطن الاقليم مجموعات عرقية مختلفة من قبائل البجة (وهؤلاء أنشأوا تنظيم مؤتمر البجة – الفصيل المسلح). والرشايدة (فصيل الأسود الحرة المسلح) والبني عامر والحلنقة والشكرية. وجل تلك القبائل تسكن الريف وتغلب البداوة على طبيعة حياتهم.

وقضية شرق السودان بدأت بعد عامين من الاستقلال، حيث لم ينل الشرق مقعدا واحداً في السلطة بعد الاستقلال، فتشكل مؤتمر البجة وظل يطرح مطالبه وأهمها تطبيق الحكم الفيدرالي، وقضية شرق السودان تتداخل مع بقية الصراعات السودانية من جهة، ومع صراعات القرن الأفريقي من جهة أخرى,

وشرق السودان، شأنه في ذلك شأن دارفور والجنوب، يعاني من التهميش والتخلف الإنمائي ويطالب بمزيد من المشاركة في السلطة واستفادة أفضل من مواردهم.

بدأ تمرد الشرق عام 1994م احتجاجاً على التهميش الاقتصادي السياسي والاجتماعي الثقافي لأهل المنطقة من جانب الحكومات المتعاقبة، رغم أنهم يمثلون 12% من تعداد سكان السودان وإقليمهم غني بالموارد. كما أن الإقليم ظل يتحمل إفرازات الحروب المستمرة بين إثيوبيا وإريتريا، حيث استمر تدفق اللاجئين من البلدين منذ عام 1967م وحتى اليوم، بما أثر سلباً على الخدمات الضعيفة التي توفرها الدولة للمواطنين.

ومع توقيع اتفاقية السلام الشامل في يناير 2005م، طالب أبناء الشرق – الذين استبعدوا من مفاوضات السلام - بحصتهم في السلطة والموارد. وطالب مؤتمر البجة بحق السلطة الكاملة في إدارة شئون الإقليم. وكانت حكومة الخرطوم تعي الخطورة الاقتصادية لسيطرة الحركات المسلحة في شرق السودان على الممرات الجبلية بمنطقة البحر الأحمر، وتهديد خط السكة حديد والطريق البري اللذان يربطان موانئ البحر الأحمر ببقية السودان وأنابيب البترول التي تنقل بترول السودان للتصدير عبر البحر الأحمر. كما أن تصعيد النزاع في الشرق يرتبط بتوتر العلاقات مع إريتريا – التي ظلت تستضيف قواعد جبهة الشرق العسكرية –والخرطوم ظلت تخشى تمرير الأجندة الأمريكية والإسرائيلية عبر إريتريا.

قامت اريتريا برعاية المفاوضات التي أسفرت في 19 أكتوبر 2006م عن التوقيع في على اتفاق سلام شرق السودان بين حكومة السودان وجبهة الشرق المؤلفة من مؤتمر البجة والأسود الحرة. وينص الاتفاق على إنشاء مجلس للتنسيق يتألف من 3 حكام ولايات و3 ممثلين عن الولاية و3 مرشحين عن جبهة الشرق والذي يرشحون معاً أعضاء المجلس الستة المتبقيين. وتم تعيين 3 مسئولين من جبهة الشرق في مواقع قيادية في حكومة الوحدة الوطنية وتمثيلهم في البرلمان واندماج قوات الشرق المسلحة في صفوف الجيش السوداني.

يعتبر السلام والاستقرار من أهم أهداف اتفاقية سلام الشرق، والسلام لن يتأتى إلا بمعالجة جوهر النزاع لذي إستمر لعقد من الزمان من إفقار وتهميش وأمية وتخلف وقهر سياسي وديني وعسكري وعدم توازن تنموي واختلال المعادلة باستغلال المركز لموارد الإقليم. ولا بد من إعمال الآليات الضرورية للتغلب على الصراعات القبلية في المنطقة والتي يعود جلها للتنافس حول الموارد الطبيعية، وبذلك يكون لتخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية الأولوية القصوى.

ورغم أن قضية شرق السودان تختلف عن النزاعات الأخرى في غرب وجنوب البلاد، إذ ظل الشرق جزءاً أصيلاً من السودان قبل وبعد الميلاد في عهد الممالك الكوشية وما بعدها، وكذلك في العصر الحديث، إلا أنه يشترك مع النزاعات الأخرى في الجذور المشتركة وبصفة خاصة الانعكاسات السلبية للنهج الشمولي في نظام الحكم واختلال التوازن التنموي والتهميش السياسي والاقتصادي.

الدور الإقليمي والدولي

لقد كان للمجتمع الدولي والدول الغربية دور فعال في التوصل لاتفاق السلام الشامل، لكن هذه الدور يرهن سيادة الدولة، فقد بني الاتفاق على أساس ضغط دولي ومراقبة دولية . لقد كان السودان يحتاج للشريك الدولي،لخبراته وتمويله وضماناته، ولكن الدول الغربية كانت تنظر للاتفاق وتحاول صياغته من خلال مصالحها.

إن إستراتيجية الولايات المتحدة وحلفائها تقوم على أساس أن الأمن القومي والحرب ضد الإرهاب بعد 11 سبتمبر يستوجب دوراً عسكريا أكبر في منطقة القرن الأفريقي، ولكن هذا ربما يدفع بالإقليم للوقوع فريسة تضارب المصالح الدولية في المنطقة، تماماً كما كان يحدث إبان الحرب الباردة.

لقد تركز اهتمام الإدارة الأمريكية والرئيس بوش على تحقيق إنتصار ودور رائد في مفاوضات الإيقاد حتى ينعكس ذلك النجاح إيجابياً على الصعيد الداخلي الأمريكي بما يحقق بعض التوازن إثر فشل السياسة الأمريكية في العراق وتصاعد الأصوات المنددة – داخلياً وخارجياً – بالدور الأمريكي في العراق.

لقد قامت واشنطن بدور رئيسي في جمع أطراف النزاع حول مائدة التفاوض وتيسر ذلك حينها إذ كانت الخرطوم تسعى آنذاك للتقارب مع واشنطن درءاً لعقوباتها ولاستثمار علاقات واشنطن ونفوذها على الحركة الشعبية، فاستفادت واشنطن وفرضت

نفسها طرفاً أساسياً في المفاوضات كما وثّقت علاقاتها الاستخباراتية مع الخرطوم لصالح حربها ضد الإرهاب.

وقد تفاوتت مواقف واشنطن تاريخياً من مشكلة الجنوب وفقاً للنهج الذي إتبعته الإدارات الأمريكية المختلفة تجاه المشكلة، ودرجة التقارب أو التوتر الذي تميزت به العلاقات الثنائية. ففي عهد الرئيس كلينتون،الذي عين هاري جونستون مبعوثاً خاصاً له، انتهجت الإدارة الأمريكية سياسة العزل والضغوط، فأضافت السودان لقائمتها الخاصة بالدول المصدرة للإرهاب، وقادت الحملة الدبلوماسية التي أفضت لفرض عقوبات مجلس الأمن الدولي وحظرت التعامل التجاري والاقتصادي والعسكري مع السودان، ونجحت في تأليب الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية في هذا الاتجاه. وبلغ توتر العلاقات ذروته بقصف مصنع الشفاء السوداني بالصواريخ الأمريكية.

أما الرئيس بوش، فقد أعلن منذ دخوله البيت الأبيض عن وضع قضية السودان في صدر قائمة أولويات حكومته، فنشطت الدوائر الرسمية كالكونجرس ومراكز الدراسات والبحوث ووسائل الإعلام في التصدي لمشكلة جنوب السودان. وبدأت ملامح السياسة الأمريكية تتضح بصدور تقرير " السياسة الأمريكية في السودان" في فبراير 2001م عن مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية. وأوصى ذلك التقرير بقيام تحالف دولي لإنهاء حرب الجنوب، واقترح إعادة تشكيل الدولة علي أساس " النظامين في دولة واحدة" والتي خلص إليها، بصورة عامة، بروتوكول مشاكوس واتفاق السلام الشامل.

تُوج اهتمام الإدارة الأمريكية بتعيين دانفورت مبعوثاً خاصاً في سبتمبر 2001م وعهد إليه بحث إمكانية إيجاد دور لواشنطن في العملية السلمية، وقد أعلن دانفورت منذ البداية أن جهوده ستتركز على إجراءات بناء وتوطين الثقة، وأثمرت تلك الجهود بالفعل عن التوقيع في سويسرا على اتفاقية جبال النوبة والتي تختص بوقف الاعتداءات والعمليات العسكرية لتأمين انسياب المساعدات الإنسانية. وأعلنت واشنطن عن رغبتها في نقل ذلك النموذج إلى مناطق أخرى على المدى الطويل.

صعدت بعض الدوائر حملتها المعادية للسودان من داخل أروقة السلطات التشريعية والتنفيذية بالإضافة إلى ضغوط الجهات الكنسية والمنظمات غير الحكومية ودوائر المجتمع المدني وجماعات حقوق الإنسان حتى تم التوقيع على " قانون سلام السودان " في أكتوبر 2002م بينما كانت الخرطوم تتطلع إلى انتهاج الإدارة الأمريكية خطاً سياسياً محايداً على الأقل ووقف تأييدها ودعمها للمعارضة السودانية ورفع الحظر والعقوبات الأمريكية. وعلى النقيض من ذلك، تجاوز " قانون سلام السودان" مجمل الترتيبات التي حددها ميثاق الأمم المتحدة بشأن تدخل الأسرة الدولية لفض النزاعات وتنظيم أنشطة الإغاثة، فأجاز القانون لواشنطن التدخل منفردة وقيام الطيران الأمريكي بعمليات إنسانية داخل الحدود السودانية، دون إذن السلطات السودانية. كما ينص القانون على إنشاء آليات مراقبة أمريكية للثروة النفطية في السودان.

ويعود تزايد اهتمام واشنطن في المقام الأول إلى اعتبارات مصالح أمريكا الإستراتيجية في القارة الأفريقية، فقد أضافت أحداث " سبتمبر" بعداً جديداً في السياسة الخارجية الأمريكية يتمثل في التصدي لما تطلق عليه "بؤر التوتر الرئيسية في العالم" وتصفية "جيوب الإرهاب" في كل أرجاء العالم. وقد نجحت الإدارة الأمريكية في استغلال ظروف ما بعد " سبتمبر" لممارسة أكبر قدر من الضغوط وإملاء إرادتها. ومن جهة أخرى فأن إنفتاح البترول السوداني على أسواق جنوبي آسيا وبعض الشركات الأوروبية يضر بمصالح شركات النفط الأمريكية العملاقة. ومن المنظور الإستراتيجي الأمريكي، ستنعكس عائدات النفط السوداني على القدرات الاقتصادية والعسكرية لدول جنوب شرقي آسيا والصين بصفة خاصة، وتعزيز بروزها قطباً منافساً لسيادة الولايات المتحدة على الساحة الدولية.

أما الدور الأوروبي الفاعل فقد تمثل في مجموعة شركاء الإيقاد التي تضم دولاً أوروبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة ودول أخرى غير أوروبية، وتترأس المجموعة إيطاليا والنرويج. وقد قامت مجموعة شركاء الإيقاد بدور فاعل في مفاوضات الإيقاد

عبر اللقاءات مع طرفي النزاع، وإعداد الدراسات، والتوصيات لسكرتارية الإيقاد. ومن أهم أطروحات الجانب الأوروبي وضع خطة شاملة وبرنامج متكامل لإعادة تعمير الجنوب وإزالة آثار الحرب وتكفل المجموعة الأوروبية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل هذه الخطة.

ويتفق هذا الطرح الأوربي مع ما ندعو إليه من أهمية التنمية والاعمار كمرتكز أساسي لتحقيق السلام وترسيخ الوحدة الوطنية، رغم أن خطة الاعمار الأوروبية تركز على إقليم بعينه، وهو جنوب السودان، بينما ألقت مشكلة الجنوب بظلالها السالبة على جميع أقاليم السودان، الأمر الذي يقتضى أن تكون خطة التنمية والاعمار قومية، مع إمكانية التركيز على إقليم أو أقاليم بعينها وفق المقتضيات.

أما الهيئات والبعثات التبشيرية المسيحية فقد مارست دوراً نافذاً في مشكلة الجنوب منذ الخمسينات، تُوج بزيارة البابا للسودان في فبراير 1994 حيث أعلن عن قلقه إزاء انتهاك حقوق الانسان في الودان وخاصة فيما يتصل بالحريات الدينية وممارسة الشعائر والعبادات. ومن جانبها لعبت الهيئات والمنظمات الاسلامية السودانية والعالمية دوراً محوداً، وأهمها رابطة العالم الاسلامي ومنظمة المؤتمر الاسلامي والوكالات والمنظمات المتخصصة.

ومن جانب آخر تعددت المبادرات الإقليمية الخاصة بمشكلة الجنوب وتشابكت وتكاملت مع المبادرات الدولية الأخرى أحياناً، وتقاطعت وتعارضت أحياناً أخرى ويعود ذلك إلى الاعتبارات الإستراتيجية وعدم استقرار علاقات السودان الخارجية الإقليمية والدولية بالإضافة إلى تنافس وتضارب المصالح الإقليمية والدولية في السودان.

أما ليبيا فقد أفلحت في الاحتفاظ بعلاقات مع الحكومة السودانية المتعاقبة وحركات وحركات المعارضة في آن واحد وظلت تحاول دائماً القيام بدور رئيسي

والمحافظة على صورتها كوسيط أساسي في مشكلة الجنوب، وقد تبلور ذلك من خلال مبادرات مختلفة أهمها المبادر المصرية الليبية المشتركة.

ودول حوض النيل ترسم سياساتها تجاه السودان وشكالة حربه في الجنوب على ضوء العتبارات الأمن القومي لهذه الدول، ولاعتبارات سلامة الحدود المشتركة مع السودان، وقد تمثل ذلك في مواقف يوغندا وكينيا ومصر واثيوبيا والكونغو.

وقد ظلت السياسات المصرية تجاه السودان مدفوعة دائماً بالروابط التاريخية والمصالح السياسية والاقتصادية، وأهم تلك الاعتبارات العمق الإستراتيجي والأمني ومياه النيل.

وتفاوتت مواقف إثيوبيا تجاه المشكلة طبقاً لحالة العلاقات الثنائية مع السودان من جانب، والعلاقات السودانية الإريترية من جانب آخر. وقد كان لأديس أبابا دورٌ كبيرٌ في توفير الدعم السياسي والتسهيلات العسكرية واللوجستية للجيش الشعبي لتحرير السودان والذي احتفظ بقواعده العسكرية على الأراضي الإثيوبية حتى عام 1991م. واتجهت العلاقات الثنائية في السنوات الأخيرة نحو التطبيع، رغم الاختلافات المبدئية حول مياه النيل.

وعلي الصعيد الإريتري، فأن فقدان الثقة بين الحكومتين جعل العلاقات الثنائية تتراوح ما بين التصعيد والتطبيع تبعاً للدعم الذي تقدمه أسمرا للمعارضة السودانية والتجمع الوطني بصفة خاصة، والدعم الذي تقدمه الخرطوم لحركات المعرضة الإريترية.

أما كينيا فإن دورها الرائد في مبادرة الإيقاد قد حظي بالقبول والاستحسان من طرفي النزاع والأطراف الإقليمية والدولية كافة.

ومن جانبها ظلت يوغندا تقدم الدعم للحركة الشعبية علانية، وظلت تتهم الخرطوم بمساندة جيش الرب، وتعثرت المحاولات العديدة لتخفيف التوتر وتطبيع العلاقات بين الخرطوم وكمبالا، خاصة وأن الرئيس موسيفيني ظل يعلن صراحة مراراً

وتكراراً عن طموحه بإنشاء ولايات متحدة أفريقية تمتد من جنوب السودان حتى جنوب أفريقيا.

نواقص اتفاق السلام بين حكومة الإيقاد والحركة الشعبية

ومن نواقص اتفاق السلام التي تحتاج إلى مزيد من البحث والتحليل والتفاكر المنهجي والتشاور السياسي، الآتي:

- الفجوة بين التوقعات والحقيقة
- غياب منهج الإيجابية (النهوض) والتبادلية (صيرورة الاجماع النسبي)
- العصبية والقبلية والحزبية والاثنية والتشرذم.
- غياب بروتوكول حول ثوابت السياسة الخارجية خاصة وقد شهد وتابع الاتفاق مراقبون إقليميون ودوليون.
- غياب بروتوكول حول التعددية الثقافية والعرقية في السودان والتنوع لتقنين قضية الهوية.
- غياب الإفصاح الصريح والمباشر حول تطبيق مبادئ الاتفاق على كل أقاليم السودان (أي كيف يحكم السودان).
- الصراع الدائر في دارفور وشرق السودان.
- غياب الجسور السياسية والشعبية لتحويل هذا الاتفاق من شراكة إلى شركة ومشاركة

- خطورة عودة أطراف أو طرفي الاتفاق إلى مرجعيتها، بحيث أن المرجعيات التي أتى منها الطرفان هي مرجعيات متناقضة شكلاً ومضموناً.
- اقتسام الثروة والسلطة كان من الأجدى أن يتم بين أقاليم السودان المختلفة وليست بين مجموعتين لتفادي انطباع الغنائم والاغتنام.
- بني الاتفاق على ضغط دولي ومراقبة دولية تجاوزت الإرادة الوطنية، في كثير من الأحيان. .
- تقرير المصير لجنوب السودان قد جاء كرد فعل لتقرير مصير شمال السودان وفرز هويته على أساس عربي إسلامي.
- خطورة سوء إستخدام هامش الحريات والتعبير المدني المتمخضتان عن الاتفاق.
- خطورة ألا يكون التحول الديمقراطي وممارساته السياسية والاجتماعية والاقتصادية تحولاً نزيهاً.
- الإرادة الصادقة لإنفاذ اتفاق السلام.
- غياب مؤسسات إنفاذ اتفاق السلام.
- لا بد من عرض الاتفاق على استفتاء عام يقول فيه الشعب رأيه، حتى يشعر كل مواطن أنه كان حاضراً ومشاركاً في نيفاشا، وتشعر كل أسرة من أسر الشهداء أنها شريكة السلام كما كانت شريكة الحرب.

دارفــور

تزامن توقيع اتفاقية السلام الشامل في يناير 2005م بنيفاشا مع تصاعد الأزمة والنزاع المسلح في غربي السودان، حيث تطالب الحركات المسلحة – وكما هو الحال في جنوب السودان وشرقه وشماله – بالعدالة في توزيع السلطة والثروة لأهل المنطقة الذين يعانون من الحرمان والتهميش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ويطالبون باستقلالهم السياسي لإدارة شئون وموارد إقليمهم بأنفسهم. وكانت مشاعر التهميش والإقصاء عاملاً هاماً في اندلاع المواجهة المسلحة في دارفور في أوائل عام 2003م.

ولما يحمله من تعقيدات إثنية وعرقية وإقليمية ودولية، تصاعد هذا النزاع بسرعة ليحتل صدارة المآسي والانتهاكات الإنسانية في وسائل الإعلام الدولية واكتسب بعداً دولياً نظراً لانعكاساته من مآسي إنسانية، فقد تعطلت الحياة في دارفور تماماً وأختل النسيج الاجتماعي والاقتصادي فقفزت مشكلة دارفور بسرعة لتحتل تحتل مكان الصدارة في أجندة المحافل الدولية.

يقع إقليم دارفور الذي يمثل خمس مساحة السودان في أقصى غرب السودان وتحده ليبيا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وهو موطن للعديد من القبائل الأفريقية والعربية التي وفدت واستوطنت فيه على مدى حقب تاريخية مختلفة وكانت تلك بداية التلاحم والتمازج بين الثقافتين العربية والأفريقية في دارفور. يسكن الإقليم حوالي ستة ملايين نسمة عرقيات عربية وأفريقية من قبائل الفور والزغاوة والمساليت والداجو، وغالبيتهم من المسلمين. وتسكن حدوده مع الدول المجاورة قبائل ذات جذور وأصول مشتركة يرتبط أفرادها بالنسب والمصاهرة.

وتعتبر القبيلة في دارفور عنصراً أساسياً من عناصر الهوية. وتوجد في دارفور حوالي 36 قبيلة أساسية وما يزيد على 90 من البطون والفروع يتحدثون 14 لغة ولهجة محلية. وقد عاشت تلك القبائل من الرحل والمزارعين ومن العرب الأفارقة في وئام

ونشأت بينهم علاقات مصاهرة. وكانت تتم تسوية النزاعات على الأراضي والمرعى ومصادر المياه من خلال الإدارة الأهلية والمتمثلة في السلطان والناظر والعمدة. وكانت للإدارة الأهلية الريادة في تسوية النزاعات لما تملكه من سلطة خولتها لها الدولة، إلى جانب مكانتها الاجتماعية التقليدية بين القبائل. ولكن الحال تبدل بعد أن ألغى الرئيس السابق نميري الإدارة الأهلية واستبدلها بلجان الاتحاد الاشتراكي، والتي لم تتمكن من القيام بذات الدور. وفي وقت لاحق قامت السلطة المركزية بتجنيد بعض القبائل العربية لتقاتل الجيش الشعبي لتحرير السودان.

هذه القبائل العربية – والتي تنتسب إلى قبيلة جهينة – جاءت إلى دارفور في الفترة التي سبقت قيام سلطنة الفور. وكان السلاطين قد حكموا إقليم دارفور، بقوانين الشريعية الإسلامية، وبشكل مستقل لمدة 443 سنة وحتى عام 1917م، عندما خضعت للاستعمار البريطاني بعد مقل آخر السلاطين وهو علي دينار.

وقد وقعت خلال العقود الثلاثة الماضية نزاعات تقليدية حول الموارد بين المجموعات العرقية المختلفة وداخل المجموعة الواحدة، ونشبت ثلاثة نزاعات خلال الفترة 76-1980م، وواحد وعشرين نزاعاً خلال الفترة 80-1998م. ويعود التصاعد في العنف إلى غياب المجهودات التنموية في الإقليم وإلى قصور الإدارة الحكومية التي يشمل إضعافها المتعمد لأنظمة الإدارة الأهلية التي ساعدت على مدى أجيال قبائل دارفور في ترتيب شئونها[20]. وقد لجأت حكومات الخرطوم المتعاقبة منذ الثمانينات إلى انتهاج أسلوب الحرب بالوكالة وذلك بتسليح القبائل التي تنحدر من أصول عربية لمقاومة واحتواء تقدم الجيش الشعبي لتحرير السودان في اتجاه وسط وشمال السودان. وكانت حكومة الصادق المهدي قد قامت بتسليح قبيلة الرزيقات في جنوب دارفور. واستغلت المجموعات التشادية المعارضة هذا الوضع، مع التداخل القبلي على جانبي الحدود بين البلدين، فأنشأت قواعدها العسكرية داخل دارفور، فاستولى حسين هبري

---

[20] - "أثر الحرب القبلية في دارفور"، يوسف تكنة- معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، 1998م – ص. 195

على السلطة في إنجمينا إنطلاقاً من دارفور. و استولى إدريس دبي على السلطة في إنجمينا انطلاقاً من دارفور كذلك.

تعود جذور الصراع في دارفور إلى التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي منذ ضم المناطق الغربية إلى السودان الانجليزي – المصري في عهد الاستعمار، والذي كان يوجه كل الاهتمام إلى وسط السودان والمنطقة النيلية. كما أن الحكومات المتعاقبة رسخت التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي للإقليم، فتطور شعور الحرمان لدى مواطني الإقليم إلى عداء للسلطة المركزية ثم تمرد ومحاولة الانفصال عنها.

كما أن الإقليم قد عانى لسنوات من الجفاف والتصحر، خلال سنوات جفاف الساحل الأفريقي، وضاقت مساحات الرعي ومساحات الزراعة المطرية مما أجبر العديد من القبائل على الرحيل بحثاً عن مراعي جديدة، فاصطدمت مع القبائل المستوطنة. فتفجرت الصراعات متخذة طابعاً عرقياً، إذ صارت كل مجموعة تبرر حقوقها في المرعى بناء على انتماءاتها العرقية، وكلما يشتد الجدب تزداد الخلافات والصراعات. وبذلك صارت التقلبات المناخية والبيئة، في ظل سياسات اقتصادية واجتماعية قاصرة، سبباً للنزاعات، وتعتبر مثالاً حياً للعلاقة بين البيئة والنزاعات – فيما يعرف بعلم الايكولوجي السياسي Political Ecology. حيث أن موجة الجفاف والتصحر التي ضربت الإقليم في عام 1984م اضطرت الرعاة للنزوح إلى منطقة كبكابية وجبل مرة ووادي صالح فنشبت الصراعات بين القادمين من الرعاة والمقيمين من المزارعين، وتطورت إلى مواجهة قبلية وإثنية بين المجموعات العربية والمجموعات الأفريقية.

وتتراوح الأنشطة الاقتصادية في دارفور – تبعاً للتباين في الظروف المناخية والبيئية – بين الزراعة المطرية والثروة الحيوانية. وتعتبر ممارسة الرعي في إقليم

دارفور المورد اقتصادي الثاني بعد الزراعة. ثم التجارة التي امتهنها البعض وخاصة تجارة الحدود مع ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى. والحدود البيئية هي التي تحدد الأنشطة الاقتصادية وأنماط حياة السكان في إقليم دارفور، ولذلك فأن التنافس والصراع على الأراضي والموارد أصبح العامل الرئيسي للصراع بين القبائل، الذي أصبح يعرف بصراع الرعاة والمزارعين، وصار الرعي الجائر والزراعة العشوائية من أهم أسباب الاحتكاك بين الأفراد والجماعات.

ومما زاد الأمر سوءاً استخدام الحكومات لهذا البعد والصراع الاثني لخدمة مصالحها ومصالح الجماعات التي تدعمها في الإقليم. فأصبحت الإثنية عنصراً أساسياً في التعبئة للصراعات.

وهناك عوامل أخرى أهمها التداخل القبلي مع دول الجوار في حدود مفتوحة، وتدني مستويات التعليم وتأثرها سلباً بتطور النزاعات وما نتج عن ذلك من زيادة في نسبة البطالة. وانتشار الأسلحة بكل أنواعها بين المواطنين عقب الحرب التشادية - التشادية والحرب الليبية – التشادية، وخاصة عقب الاضطرابات التي شهدتها الحدود التشادية في منطقة أوزو حيث تدفقت الأسلحة للقبائل المجاورة في دارفور. فصار المواطن يسعى لامتلاك السلاح للدفاع عن النفس أو الإغارة على الآخرين. وبذلك تصاعدت عمليات النهب المسلح والتي أصبحت بدورها مصدراً إضافياً للاحتكاك بين القبائل وتطورها لنزاعات وحروب، وبالتالي تعمقت العصبية القبلية.

وتولدت لاحقاً تحالفات قبلية، حيث تحالف الزغاوة والمساليت ضمن القبائل العربية وتحالف الفور والمساليت ضمن القبائل العربية وتحالفت القبائل العربية مع القبائل العربية في تشاد ضد المساليت والفور، وتحالف المساليت مع المعارضة التشادية ضد القبائل العربية، وتحالفت القبائل العربية ضد الفور والزغاوة. وشيئاً فشيئاً، تطورت تلك النزاعات والتحالفات لتصبح ركيزة لعمل سياسي وعسكري تبنته حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة.

عنصر آخر غذى الصراع في دارفور وهو الحركة الشعبية لتحرير السودان. فقد كانت خطط الحركة تهدف إلى فتح جبهات جديدة للقتال لتشتيت مقدرات الجيش السوداني وتخفيف الضغط على الجبهة الرئيسية في الجنوب و" تطبيق نظرية الاحتواء من الأطراف". وبدأت مساعي الحركة بفتح جبهة جبل مرة بواسطة المهندس داؤود يحي بولاد في عام 1991م وحركة القائد عبد العزيز آدم الحلو في أوساط قبيلة المساليت ثم اجتماع للراحل الراحل جون قرنق وأحمد إبراهيم دريج والدكتور شريف حرير في عام 1993م، حيث تم الاتفاق على إنشاء الجيش الثوري لغرب السودان. ونشطت علاقات الحركة الشعبية مع المجموعات المسلحة في دارفور حيث توثقت علاقاتها مع الدكتور خليل إبراهيم بعد إنشاء حركة العدل والمساواة، بل وصارت تمد الحركات المسلحة بالأسلحة وأجهزة الاتصال مستغلة طائرات الإغاثة التي كانت تعمل في برنامج شريان الحياة. وفي أول نشاط خارجي له بعد توليه منصب الأمين العام لحركة تحرير السودان بعد تكوينها، اجتمع منى أركوي مناوي مع الراحل الراحل جون قرنق في يوغندا، للتنسيق بين الحركتين وطلب الدعم السياسي من قرنق والمساعدة في الحصول على الأسلحة. وبذلك تكون الحركة الشعبية لتحرير السودان قد أسهمت وبفعالية في تعضيد الحركات المسلحة في دارفور منذ نشأتها واستغلالها لتحقيق أهدافها.

ومن جانب آخر تمثلت الأطماع السياسية والاقتصادية في سعي الدول الأجنبية للاستثمار بالثروات المعدنية للإقليم والنحاس في حفرة النحاس بالقرب من الحدود مع أفريقيا الوسطى، كما أن التنافس الأمريكي الفرنسي على بترول تشاد زج بتلك الدول في صراع دارفور.

وتعود جذور الصراع الحالي إلى مطلع الثمانينات، حينما ضرب الجفاف والتصحر أجزاء واسعة من دارفور واضطرت مجموعات كبيرة من الرعاة إلى النزوح إلى منطقة الحزام الجبلي الخصيب حول جبل مرة، ومناطق كبكابية ووادي صالح، فاشتبكت مع القبائل المقيمة هناك من المزارعين، وتطورت النزاعات إلى مواجهة إثنية

بين قبائل عربية وقبائل أفريقية. وتشكلت مليشيات الدفاع عن النفس في غرب دارفور وسط المساليت لمواجهة غارات الرعاة، وتكونت مليشيات لقبائل الفور في جبل مرة ومليشيات للقبائل العربية يطلق عليها تندراً وسخرية صفة الجنجويد التي كانت تطلق على الصبية المتفلتين من عقال القبائل[21]. وعقدت حكومة الصادق المهدي – في آخر أسبوع لها في الحكم – مؤتمر سلام قبلي تطالب فيه أصوات الطرفين بمرارة حول المزاعم الاثنية المتطرفة، وقال ممثلو الفور أن الحرب ضدهم هي حرب إبادة تغذيها العنصرية، وتهدف إلى طردهم من أراضيهم لتحتلها القبائل العربية.

وكانت حكومة الخرطوم، المتهمة بالانحياز إلى الجماعات ذات الأصول العربية ضد الفور والزغاوة والمساليت – قد قررت في عام 1994م تقسيم دارفور إلى ولايات شمال وجنوب وغرب دارفور، الأمر الذي أسفر عن تقسيم قبائل الفور بين الولايات الوليدة الثلاثة. وزاد الأمر سوءاً في عام 1995م بإجراء تقسيم إداري فرعي في غرب دارفور يقسم منطقة المساليت إلى ثلاثة عشر إمارة ويخصص محافظة منفصلة لكل قبيلة من قبائل دارفور.

وعندما تواصلت غارات القبائل العربية على الفور، تشكلت مجموعات الدفاع عن النفس في عام 2000م وسط المساليت، كما تشكلت مليشيات لقبائل الفور في جبل مرة، وتشكلت أول خلية عسكرية في منطقة زالنجي بقيادة المحامي عبد الواحد محمد نور والذي انتقل إلى جبل مرة ليقود أول معسكر تدريبي لعناصر الفور. وبدأت الحركة نشاطها تحت اسم جبهة تحرير دارفور في عام 2002م ورفعت لواء تحرير دارفور وتمردت مجموعة أخرى في منطقة كارنوي وأم برد بولاية شمال دارفور.

---

21 – كتاب دارفور- الكتاب الثاني – الاحتجاجات السياسية في دارفور والتنظيمات المعبرة عنها.

وإزاء تصاعد الوضع، أنشأ قادة قبائل الفور والزغاوة تحالفاً لمقاومة غزوات الجنجويد جناح عبد الواحد في جبل مرة وقوة الزغاوة العسكرية بقيادة عبد الله أبكر حسين في شمال دارفور، وفي 17 فبراير 2002م شنت المجموعة التي تدربت في جبل مرة أول هجوم عسكري على الحامية العسكرية في قولو بجبل مرة واستشهد 17 جندياً. وانشقت بعض قيادات وكوادر حكومة الجبهة الإسلامية من أبناء دارفور وانضمت إلى صفوف الحركات المسلحة. وتم تأجيج الصراع والمظالم بنشر " الكتاب الأسود ". وتشكلت جبهة تحرير دارفور في منتصف فبراير 2003م، وهي حركة سياسية ذات نزعة انفصالية، نددت في خطابها السياسي بالتهميش السياسي والاقتصادي والتخلف التنموي وطالبت بفصل الدين عن الدولة وجاء في بيان الجبهة التأسيسي أنها تهدف إلى "خلق سودان ديمقراطي موحد على أساس المساواة، وتفويض السلطة، والتنمية، والتعددية السياسية، والرفاهية المادية والأخلاقية لكل أبناء السودان. وانضمت الحركة إلى التجمع الوطني الديمقراطي المعارض وأصبحت تنسق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب ومؤتمر البجة في الشرق. ويذكر أنه وبعد شهر واحد من الهجوم على "قولو" وإعلان تشكيل الجبهة، استقبل الراحل جون قرنق في مقر رئاسته برومبيك كل من عبدالله أبكر ومني أركو مناوي وممثلين اثنين عن مجموعة الفور، وذلك للتنسيق مع الجبهة الوليدة. وانبثق عن ذلك الاجتماع حركة جيش تحرير السودان SLMIA بميثاق استلهم من مانفيستو الحركة الشعبية وايدولوجية "السودان الجديد" ومن ثم قام الراحل قرنق بمساعدتهم بتوفير الأسلحة والتدريب. ولكن الصراع على رئاسة الحركة أسفر عن انشقاق بين عبد الواحد ومني مناوي، استمر هذا الصراع ليؤثر سلباً على موقف الجبهة وموقفها التفاوضي لاحقاً.

وشهد ذات العام مولد حركة العدل والمساواة برسالة سياسية مماثلة تركز في المقام الأول على دارفور وتدعو إلى إعادة تشكيل الدولة كلها، والعمل بنظام الأقاليم

الستة القديم، وهـي الجنـوب، دارفور، كردفـان، شـرق السـودان، الإقليم الأوسط والأقـاليم الشمالي، وتداول الرئاسة بين الأقاليم الستة.

وفـي 2 أبريـل 2003م هـاجم متمـردو دارفـور مطـار مدينـة الفاشـر والقيـادة العسكرية في الفاشر وكتم مما أودى بحياة ما يزيد على 100 من جنود وضباط الجيش السـوداني وتـدمير الآليـات العسـكرية والطـائرات، ويعتبـر هـذا الهجـوم نقطـة تحـول فـي مسار الأحداث بالإقليم. فقد تسبب في تصعيد الأزمـة وأفرز الحالـة الإنسـانية المأسـاوية فـي دارفور واضطر المواطنون إلى النزوح واللجوء هرباً من حملة "الأرض المحروقة".

وبرعايـة مـن تشـاد وقعـت الحكومـة والحركـات المسـلحة، فـي سـبتمبر 2003م بأبشي، اتفاقاً لوقف إطـلاق النـار، وفتح ممرات لمنظمـات الإغاثـة لتيسير وصـول العون الإنسـاني. وفـي واقـع الأمـر ، كـان الـرئيس التشـادي ديبـي يخشـى مـن التـداعيات الأمنيـة لاستمرار عمليـة النـزوح أو اللجـوء إلـى تشـاد. والمعـروف أن الـرئيس ديبـي، الـذي ينتمـي عرقياً إلى قبيلـة الزغـاوة قد تسلم مقاليد السلطة فـي إنجمينـا بمسـاعدة الحكومـة السـودانية. وقد قـاد التضـامن العرقـي أبنـاء الزغـاوة التشـاديين للقتـال إلـى جانـب الزغـاوة السـودانيين. كمـا ثبـت تـورط العديـد مـن المليشـيات الإثنيـة التشـادية مـع جـانبي النـزاع، بمـا فـي ذلـك الجنجويد.

وفي تلك الأثنـاء، بـدأت مفاوضـات الإيقـاد فـي كينيـا بين وفـدي الحكومـة والحركـة الشعبية لتحرير السودان، وولد هذا شعوراً لـدى أبنـاء دارفـور بـأن الشـمال سيقتسم السلطة والثـروة مـع الجنـوب دون اعتبـار لمطالـب دارفـور، فـأعلن عبـد الواحـد محمـد نـور، قائـد حركـة تحريـر دارفـور، أن حركتــه ستسـتأنف القتــال وتوسـع سـاحة الصــراع ليشـمل الخرطوم. وتعرض العـاملون فـي المنظمـات الإنسـانية فـي الإقلـيم إلـى الهجمـات، وتصـاعد تنـاول وسـائل الاعـلام العالميـة لمأسـاة دارفـور الإنسـانية، ومعانـاة مئـات الآلاف مـن الضـحايا المـدنيين الـذين اضـطروا لجـوء أو النـزوح، وتعـذر انسـياب الإغاثـة الإنسـانية لضحايا الحرب من المدنيين بسبب تدهور الوضع الأمني.

واقترح كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، التدخل في دارفور وإرسال قوات أممية قوامها 17 ألف جندي لتحل محل القوات الأفريقية، التي افتقرت إلى المقدرات الأساسية للقيام بمهامها. ورفضت الحكومة السودانية هذه الاقتراح واعتبرته تدخلاً في شئونها الداخلية.

ثم اتخذ مجلس الأمن قراره رقم 1706 والذي ينص على إرسال بعثة دولية إلى دارفور لتقصي الحقائق وإعداد تقرير عن الأوضاع في الإقليم المضطرب، ولكن الحكومة السودانية رفضت استقبال بعثة مجلس الأمن.

واستمرت الضغوط الدولية على السودان، ودخلت أطراف خارجية أخرى في النزاع ومنها المحكمة الجنائية الدولية، التي طلب منها مجلس الأمن التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في دارفور، ورفضت الحكومة السودانية هذا القرار وقال بأنها ليست عضواً في اتفاقية روما التي تؤسس المحكمة الجنائية الدولية.

واتسم موقف المجتمع الدولي ببعض السلبية نسبة لتعقيد الصراع في دارفور ومقاومة الحكومة للتدويل، وتصاعدت وتيرة النزاع الأمر الذي أدى إلى تفاقم المعاناة الإنسانية في الاقليم، وألقى بظلال سالبة على سير مفاوضات الإيقاد، وأصبح يهدد الاستقرار الإقليمي، وبات المجتمع الدولي أكثر قناعة بضرورة مشاركته الكاملة لوقف الصراع في دارفور. وتوجت الجهود والضغوط الدولية باجتماعات أديس أبابا في 15 يوليو 2004م والتي استمرت ليومين فقط ودون أن تجرى اجتماعات مباشرة بين وفد الحركات المسلحة والوفد الحكومي، ولاحقاً اجتماعات أبوجا في أغسطس 2004م.

كانت مباحثات أبوجا معقدة، في ظل التدهور الأمني وتردي الأوضاع الإنسانية في دارفور والخلافات بين قادة حركة جيش تحرير السودان، والتي قادت لاحقاً إلى الانفصال بين عبد الواحد محمد نور وميني أركو مناوي في ديسمبر 2005م. وتعود أسباب الخلاف إلى المواجهات بين قبيلتي الفور والزغاوة وطموحات قادتهما الشخصية والخلاف حول الاستمرار في المحادثات وكيفية إداراتها. ثم حدث تطور في الموقف

الحكومي حين أعلن نائب رئيس الجمهورية علي عثمان محمد طه في مارس 2006م ببروكسل، في اجتماع مع الشركاء الرئيسيين للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والأمم المتحدة، عن التزام الحكومة بالنظر في تسليم بعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، إلى الأمم المتحدة، إذا تم التوصل إلى اتفاق السلام في أبوجا. وأشار إلى أن الأمم المتحدة يمكن أن تبدأ في التخطيط لتلك البعثة.

وبعد أكثر من سنتين، عقدت الجولة السابعة من المفاوضات الشاقة، تحت ضغوط مكثفة من الوسطاء، في جهد قادة وسطاء الاتحاد الأفريقي بدعم من إريتريا وتشاد وليبيا والولايات المتحدة الأمريكية وعدد كبير من منظمات المجتمع المدني في دارفور والمنظمات الدولية، إلى جانب حشد دبلوماسي ضخم تمثل في حضور روبرت زوليك، نائب وزير الخارجية الأمريكية وهيلاري بن، وزير التنمية البريطانية وألفا عمر كوناري، مفوض الاتحاد الأفريقي، والذي شاركوا في ممارسة الضغط على المفاوضين. وركزت التعديلات الأخيرة التي إقترحها الوسطاء على الأحكام الأمنية، مثل تفعيل نزع سلاح الجنجويد وإدماج قوات التمرد في الجيش. ومارس كل من رئيس الاتحاد الأفريقي آنذاك ساسو نقيسو (رئيس الكنغو) والرئيس النيجيري أوباسانجو ضغوطاً على الحكومة لتقديم تنازلات إضافية. وفي 5 مايو 2006م قام جناح ميني أركو مناوي من حركة/ جيش تحرير السودان والوفد الحكومي بالتوقيع على اتفاق سلام دارفور ولكن جناح عبد الواحد محمد نور وحركة العدل والمساواة بقيادة د. خليل إبراهيم رفضا التوقيع. وإنشقت مجموعة من أتباع عبد الواحد محمد نور وأعلنت تأييدها للاتفاق. وأعطى مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقي جيش تحرير السودان/ فصيل عبد الواحد وحركة العدل والمساواة مهلة أسبوعين للانضمام للاتفاق، وانقضت تلك المهلة، وفشلت الجهود في إقناعهما بالانضمام للاتفاق.

يتألف اتفاق سلام دارفور من ثلاثة بروتوكولات، تتعلق بتقاسم السلطة وتقاسم الثروة والترتيبات الأمنية إلى جانب فصل يضع إطاراً لإجراء حوار وتشاور "دارفوري – دارفوري ".

استخدم الاتحاد الأفريقي اتفاق السلام الشامل، الموقع عليه في يناير 2005م بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، مرجعية للتفاوض بشأن سلام دارفور، وقام بتوظيف اللجان والمبادئ والبروتوكولات. واتفاق السلام الشامل الذين ضمن في الدستور يخصص 52% من المناصب التنفيذية والتشريعية، على المستوى الوطني والولايات لحزب المؤتمر الوطني، ويخصص 28% للحركة الشعبية لتحرير السودان و14% لقوى المعارضة الأخرى في الشمال و6% للمعارضة الجنوبية. وفي أغسطس 2006م تم تعيين ميني ميناوي في منصب كبير مساعدي رئيس الجمهورية – رابع أعلى مركز في الحكومة المركزية – ورئيساً للسلطة الاقليمة المؤقتة في دارفور، كما حصلوا على واحد من الحكام الثلاثة ونائب حاكم في ولايتين واثنان من الوزراء في كل ولاية إلى جانب 30% من الهيئة التشريعية. وقد طالبت حركة العدل والمساواة بإنشاء خمسة أقاليم في السودان وتعيين نائب للرئيس من كل منطقة. وتكون هذه المناصب انتقالية بحيث تستبدل في ظرف ثلاث سنوات بمؤسسات منتخبة وبشاغلي وظائف منتخبين، عند إجراء الانتخابات في يوليو 2009م، وتبقى السلطة الإقليمية المؤقتة عاملة حتى ذلك التاريخ، ويجرى استفتاء في إطارها الزمني لتحديد إقامة حكومة إقليمية موحدة لدارفور بدل الولايات الثلاث. وكانت الأطراف التي رفضت التوقيع على الاتفاق، قد طالبت بإنشاء إقليم دارفور الموحد فوراً، والحصول على تمثيل أكبر بدلاً عن تقسيم الإقليم إلى ثلاثة ولايات والحصول على تمثيل اكبر على مستوى المركز بما في ذلك منصباً جديداً لنائب ثالث لرئيس الجمهورية، وأن يعود السودان إلى تطبيق الحكم الإقليمي الذي ألغي عام 1989م باعتباره الضمانة الحيدة لتنفيذ برنامج التعمير والتنمية على نطاق دارفور كلها.

هذا وقد ترك اتفاق سلام دارفور الأمر لأهل دارفور ليقرروا في استفتاء يجرى في موعد لا يتجاوز منتصف عام 2010م الاحتفاظ بثلاث ولايات أو العودة لنظام الإقليم الواحد.

وفيما يتعلق بتقاسم الثروة، فقد غطى الخلاف حول " التعويضات " على العناصر الأخرى لبروتوكول تقاسم الثروة. وقد عارض حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان مبدأ التعويضات المباشرة لأن إقرارها يعني اعترافاً ضمنياً بمسئوليتها عما ظلت تصفه دائماً بأنه " نزاع محلي بين القبائل"، وبدورها الحركة الشعبية لتحرير السودان قالت بأن اتفاق نيفاشا لا يتضمن دفع تعويضات لأبناء الجنوب. وقد أقر اتفاق سلام دارفور إنشاء لجنة تعويضات والتزمت الحكومة بتوفير دفعة أولية تبلغ 30 مليون دولار أمريكي. كما أنشأ الاتفاق صندوق دارفور للتعمير والتنمية بهدف مساعدة اللاجئين والنازحين في العودة إلى ديارهم وإعادة تأهيل مزارعهم وثروتهم الحيوانية. والتزمت الحكومة بتوفير 300 مليون دولار لهذا الصندوق في عام 2006 و 200 مليون دولار في عامي 2007 و2008م . ومن المؤمل أن يسهم المجتمع الدولي والمانحون في هذا الصندوق لإعادة تعمير دارفور. كما أقر الاتفاق إنشاء بعثة تقييم مشتركة يعهد إليها تحديد احتياجات إعادة الاعمار والتنمية في دارفور. ومن جانب آخر استجاب الاتفاق لمطلب رئيس جبهة التحرير يجعل النظام التقليدي لحيازات الأراضي، المعروف بنظام " الحواكير" أساساً لتسوية نزاعات الأراضي. ويوضح كل ذلك أن الحكومة المركزية منوط بها تنفيذ الجزء الأكبر من بروتوكول تقاسم السلطة – ويشمل ذلك الهيئات التي تم تشكيلها والالتزامات المالية – وهذا يضع الإرادة السياسية للحكومة في موضع الاختبار.

أما الترتيبات الأمنية في اتفاق سلام دارفور فهي تنص على وقف شامل لإطلاق النار وخلق مناطق خالية من الوجود العسكري على طرق الإمدادات الإنسانية والمناطق المحيطة بمعسكرات النازحين. كما تنص على نزع سلاح الجنجويد والمليشيات

الحكومية الأخرى نزعاً كاملاً في موعد لا يتجاوز 2006م قبل أن تبدأ الجبهة في تجميع مقاتليها ونزع سلاحهم، كما أضيف للاتفاق بند ينص على فض الاشتباك بين القوات وإدماج 4 آلاف مقاتل في الجيش الشعبي وألف مقاتل في مؤسسات الأمن مثل الشرطة ومراقبة الحدود و3 آلاف في برامج المساعدة والتعليم. هذا بينما كانت الجبهات التي رفضت التوقيع على اتفاق السلام تصر على دور أكبر في مؤسسات الأمن في دارفور وعلى الصعيد القومي أيضاً، كما طالبوا بالإشراف على عملية نزع سلاح الجنجويد والمليشيات الأخرى ودوراً أكبر كذلك في حماية النازحين العائدين إلى ديارهم.

ويتضمن اتفاق سلام دارفور أحكاماً مفصلة لحماية النازحين، ولكنه أحجم عن تناول النزاعات التي ستحدث في ملكية الأراضي لدى عودة هؤلاء النازحين لاستئناف حياتهم في مزارعهم وقراهم المدمرة.

ومن جانب آخر، يحظر اتفاق سلام دارفور على المليشيات التشادية العمل من داخل الأراضي السودانية ويلزم طرفي الاتفاق بحظر أنشطة المليشيات ونزع أسلحتها وطردها من السودان. ويلزم الاتفاق بعثة الاتحاد الأفريقي بالتحقيق في انتهاكات المليشيات التشادية ورفع تقارير عنها إلى آليات اتفاق طرابلس. وإن صعوبة أو استحالة السيطرة على الحدود التشادية السودانية وضبطها أمر تفرضه طبيعة الحدود والتداخل بين القبائل على جانبي الحدود.

ويدعو اتفاق سلام دارفور إلى عقد مؤتمر للحوار والتشاور بين أبناء دارفور، تشارك فيه جميع الفئات المعنية، بما في ذلك الجهات التي رفضت التوقيع على الاتفاق. ويهدف المؤتمر إلى الراضي حول مستقبل الاقليم، وتوسيع التأييد للاتفاق ومعالجة المسائل الأساسية كالنزاعات حول الحيازات الزراعية والمصالحات والمسارات التقليدية للرعي والعلاقة بين المجتمعات الزراعية والرعوية.

ما بعد التوقيع على اتفاق دارفور للسلام

بعد إصرار عبد الواحد محمد نور على عدم التوقيع على اتفاق دارفور للسلام، انشقت عن حركته مجموعة من كبار قادته بقيادة عبد الرحمن موسى، كبير مفاوضي الفصيل، من الذين كانوا يؤيدون التوقيع على الاتفاق. وينتمي هؤلاء إلى جماعات عرقية أخرى غير الفور. وأعقب ذلك انشقاق إبراهيم مادبو، من أكبر المؤيدين لعبد الواحد، وينحدر من قبيلة الرزيقات. كما إنشق في مرحلة لاحقة أربعة من كبار معاوني عبد الواحد وهم عبد الرحمن موسى أبكر وإبراهيم مادبو والقائد آدم صالح أبكر ووقعوا مع آدم عبدالرحيم أبوريشة، القائد المنشق عن حركة، العدل والمساواة، على إعلان تأييد لاتفاق "سلام دارفور"، وإلتزموا بتنفيذ وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الأخرى. وتقلص تلك الانشقاقات من القاعدة الشعبية لفصيل عبد الواحد. وقد سعى فصيل مناوي إلى جذب هؤلاء المنشقين إلى صفوف حركته. وفعلت ذات الشئ حركة العدل والمساواة.

وعلى الصعيد الشعبي تظاهر النازحون في المعسكرات منددين بالاتفاق، وتظاهر كذلك طلاب دارفور بالخرطوم.

وتواصلت لقاءات وسطاء الاتحاد الأفريقي مع عبد الواحد بهدف إنقاذ اتفاق سلام دارفور، ولكن كل الجهود وصلت إلى طريق مسدود مع فصيل عبد الواحد وكذلك حركة العدل والمساواة.

وقد وقع معارضو اتفاق سلام دارفور على وثيقة أسمرا والتي تشجب اتفاق سلام دارفور وتصفه بالتعجل والقصور. وقع على الوثيقة كل من عبد الواحد محمد نور ود. خليل إبراهيم وخميس عبد اللــه أبكر، نائب رئيس جيش تحرير السودان وقائد مجموعة المساليت، وأحمد إبراهيم دريج، رئيس التحالف الديمقراطي الفيدرالي وشريف حرير والذي تزعم المنشقين عن منى أركوى مناوي ورفض اتفاق سلام دارفور.

وفي ظل عجز بعثة الاتحاد الأفريقي بسبب النقص في توفير التمويل والعاملين وتدهور الأحوال الأمنية والإنسانية، تسارعت خطى عملية تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة وأصدر مجلس الأمن في 24 مارس 2005م قراره بتأسيس بعثة الأمم المتحدة إلى السودان لدعم تطبيق اتفاق السلام الشامل وتعزيز عودة اللاجئين والنازحين والمساهمة في الجهود الدولية من أجل حماية حقوق الإنسان. وسعى الاتحاد الأفريقي في عام 2006م إلى إقرار آليات تسمح بنقل البعثة لتصبح تحت سيطرة الأمم المتحدة، ورفضت حكومة الخرطوم مراراً قبول تمديد تفويض بعثة الأمم المتحدة ليشمل دارفور، ولكنها وافقت مبدئياً في 16 نوفمبر 2006م على استقبال قوة حفظ سلام مشتركة بين الأمم والاتحاد الأفريقي على أن تكون غالبيتها من الأفارقة وأن تكون القوات التابعة للاتحاد الأفريقي تحت إمرة وسيطرة الأمم المتحدة. وفي مفارقة مؤلمة، جرى تحويل قوات الاتحاد الأفريقي إلى قوات دولية (القوات الهجين) في اليوم الأول من يناير 2008م وبالتزامن مع ذكرى الاستقلال.

الأبعاد والدور الإقليمي والدولي

لايمكن فهم أزمة دارفور بمعزل عن أبعادها الإقليمية والدولية. ولايمكن بالتالي تصور النجاح لأي من الحلول والمبادرات التي لا تأخذ تلك الأبعاد بعين الاعتبار.

في مطلع الستينات طرح الرئيس الليبي القذافي كتابه الأخضر، وأعلن عدم اعترافه بالحدود والأمنيات ورغبته في تغيير أنظمة الحكم في العديد من البلدان الأفريقية، وفي صدارتها بالطبع السودان وتشاد. ولهذا الغرض الثوري أنشأ القذافي الجيش الثوري الليبي الثالث، وغالبية مجنديه من الأفارقة، وضم حوالي ألفين من أبناء

دارفور من القبائل السودانية التشادية المشتركة. وقد شارك هؤلاء بالفعل في حرب مثلث أوزو وغزو القذافي لتشاد في الأعوام 73-1975م لإسقاط رئيسها آنذاك حسين هبري، حيث احتل بالفعل الجزء الشمالي من تشاد. فاضطر الرئيس التشادي حسين هبري إلى التراجع وقاد حملة مناوئة من منطقة شرق دارفور. أعطت حكومة الخرطوم الضوء الأخضر لطرابلس بتجنيد أبناء دارفور في حرب ليبيا مع تشاد، بل وتغاضت عن الاحتلال الفعلي لأجزاء من دارفور. وبذلك دخلت منطقة شرق دارفور في الصراع بعد هزيمة الفيلق الإسلامي في تشاد في عام 1987م.

تعرض الرئيس القذافي لضغوط متواصلة اضطر على إثرها حل الجيش الثوري وتشردت الآلاف من عناصره وأضطر معظمهم للعودة إلى دارفور، وتزامن وصولهم إلى هناك مع عودة قوات الزغاوة التي قاتلت مع الرئيس إدريس دبي حتى تولى مقاليد الحكم في إنجمينا. وتجمع جميع هؤلاء في منطقة كارنوي والطينة واختلطوا هناك بقوات حزب الأمة التي كان يقودها مني أركو مناوي. وبذل تهيأت الظروف لحدوث صراعات مسلحة بين تلك القوات انتهت بإعلان القيادات السياسية التمرد على الزعامة الأهلية لقبيلة الزغاوة. وتوجهوا إثر ذلك في مطلع عام 2002م إلى جبل مرة حيث تم التنسيق مع قوات عبد الواحد محمد نور المتمركزة هناك وإجراء التدريبات المشتركة في معسكر واحد، وبذلك صارت قوات الجيش الثوري الليبي البذرة التي أنجبت جبهة تحرير دارفور ثم جيش تحرير السودان.

وفي عام 1990م أطاح إدريس دبي بالرئيس التشادي حسين هبري مستخدماً في ذلك قوات من الزغاوة السودانيين والتشاديين وتحت غطاء ودعم من السودان وليبيا.

وظلت طرابلس تحتفظ بعلاقات وثيقة مع زعامات دارفور ولعبت دوراً أساسياً في الاتصال وتنسيق البرامج السياسية لتلك الجهات، مما أسفر عن ميلاد منبر دارفور. كما ظل القذافي يستخدم نفوذه للتأثير والضغط على تلك الزعامات للمشاركة في المباحثات الرامية لإيجاد حل للنزاع في دارفور، ويفسر ذلك في المقام الأول بخشية

القذافي من تدهور الأوضاع ودخول قوات أجنبية إلى دارفور، فتكون ليبيا محاصرة بقوات أجنبية في حدودها مع السودان وتشاد.

أما البعد التشادي فجذوره تاريخية وجغرافية أساسها القبائل المشتركة الموجودة على جانبي الحدود بين السودان وتشاد. فالجماعات المسلحة تتحرك بسهولة على جانبي الحدود، حيث يصعب ضبط حركتها، نسبة للتداخل القبلي على جانبي الحدود. وقد انعكس الصراع الشادي- التشادي والصراع التشادي- السوداني سلباً على الأوضاع في دارفور، خاصة بعد نهاية حكم تمبلباي واستيلاء جبهة فرولينا على السلطة في تشاد والصراعات الدموية التي أعقبت ذلك وامتدت آثارها إلى دارفور. وليس أدل على ذلك من أن ثلاثة رؤساء متعاقبين على تشاد، بما فيهم الرئيس دبي، قد استولوا على مقاليد السلطة في إنجمينا بدعم من مليشيات اثنية متمركزة في دارفور.

والمعروف أن العديد من قيادات جيش تحرير السودان وجبهة العدل والمساواة قد حاربوا مع الزغاوة التشاديين ثم عادوا لدارفور. وقد استخدم الرئيس إدريس دبي صلاته الشخصية مع زعامات جيش تحرير السودان من قبيلة الزغاوة لمحاولة وقف النزاع في دارفور، والذي يهدد قبضته على الحكم في إنجمينا، نسبة للانعكاسات الخطيرة لتدفقات اللاجئين من دارفور إلى داخل الأراضي التشادية وانتماء الرئيس إدريس دبي إلى الزغاوة المتحالفين مع الزغاوة من قادة جيش تحرير السودان، الأمر الذي يضع إنجمينا في مواجهة مع النظام الحاكم في الخرطوم. ويضع النظامين في مواجهة ما يسمى بالسعي لإقامة دولة الزغاوة الكبرى على أجزاء كبيرة من دارفور وتشاد وليبيا.

وبذلك تدافعت القوى الداخلية في تشاد مع الأزمة في دارفور لتفرز واقعاً مستحيلاً للرئيس دبي سعى للتقليل من مخاطره بالتوسط سياسياً بين حكومة الخرطوم وجيش تحرير السودان، وتارة مساندة تلك الجهات سياسياً وعسكرياً، وتارة إرسال جنوده ليقاتلوا مع الجيش السوداني في دارفور، واضطرته تلك المعادلة إلى اللجوء للدعم اللوجستي والاستخباراتي من القوات الفرنسية المرابطة في تشاد.

والمعروف أن المعارضة التشادية تتمركز وتنطلق عملياتها العسكرية من داخل الحدود السودانية في دارفور. وتتهم إنجمينا الخرطوم بدعم هذه الجماعات واستخدام الجنجويد كغطاء لها. وكذلك توجد العديد من القبائل الأفريقية الموجودة على جانبي الحدود وتحارب في صفوف جيش تحرير السودان والذي يمدها بالسلاح والعتاد عندما تنفذ عملياتها داخل الأراضي التشادية.

وفي أغسطس 2003م استخدم الرئيس دبي نفوذه مع زعماء جيش تحرير السودان وعقد لقاءاً بين وفد من حكومة السودان وجيش تحرير السودان في مدينة أبشي، أسفر عن التوصل لوقف إطلاق النار ونتائج سياسية متواضعة قال جيش تحرير السودان أنها لا تستجيب لمطالبه السياسية وأنها تعتبر " معاهدة استسلام".

وفي النصف الأول من عام 2004م تصاعدت هجمات "الجنجويد" السودانية والتشادية عبر الحدود وتطورت عملياتها من نهب للماشية إلى قتل المواطنين والعسكريين التشاديين. وفي 20 مايو 2004م حدث تمرد عسكري في إنجمينا استهدف الرئيس دبي تصاعد على إثره التوتر بين السودان وتشاد، وتوالت هجمات الجنجويد والمعارضة التشادية عبر الحدود، وفي أبريل 2005م احتجت تشاد رسمياً على تحريك الخرطوم لحوالي 3000 من قوات المعارضة التشادية عبر الحدود السودانية. وفي أوائل سبتمبر 2005م رعت تشاد اجتماعاً لتوحيد الصفوف بين فصائل مني وعبد الواحد، حاولت فيه تشاد أن ترسم لنفسها دور الوسيط الذي يسعى للتوحيد بدلاً عن التقسيم. وفي أواخر ذات العام بلغ التصعيد في العلاقات بين البلدين حداً أعلنت في تشاد حالة الحرب مع السودان. وبلغت العلاقات السودانية التشادية أسوأ حالاتها إثر محاولة المعارضة التشادية الاستيلاء على السلطة، ووصلت قواتها بالفعل إلى القصر الرئاسي في إنجمينا ، واتهم الرئيس إدريس دبي الخرطوم بالوقوف وراء محاولة المتمردين الاستيلاء على السلطة.

وما زالت العلاقات بين الحكومتين وزعامات تحرير السودان حركة العدل والمساواة والمعارضة التشادية داخل السودان تتأرجح تبعاً لتقاطع توجهات ومصالح تلك الجهات ومطامعها.

نواقص اتفاق سلام دارفور

لم تسفر اتفاقية سلام دارفور والتي تم توقيعها في 2006/6/5م إلى السلام والاستقرار، بل وعلى النقيض من ذلك، عمقت من الصراع في منطقة دارفور، في بعض النواحي. ولم يكن الاتفاق كافياً حتى لوقف إطلاق النار، ناهيك عن تحقيق السلام في دارفور. ويعود هذا أساساً إلى عدم توقيع كل المجموعات المسلحة المتنازعة في المنطقة على الاتفاقية ولأن الموقعين عليها الاتفاقية لم يلتزموا بتعهداتهم في وقف العنف[22].

والقصور المنهجي الأهم يتلخص في تعامل حكومة السودان مع عمليات السلام في السودان بشكل عام. ورغم أن اتفاق السلام الشامل (نيفاشا) قد أرسى المرتكزات الأساسية لما يمكن أن تكون عليه الاتفاقات المستقبلية الأخرى، إلا أن اتفاق نيفاشا قد قسم الجزء الأكبر من السلطة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، وترك مساحة محدودة للقوى السياسية في المناطق الأخرى، وبذلك كرس مبدأ التهميش الذي ترفضه الحركات الإقليمية الأخرى.

[22] – أكورد النشرة الدولية لمبادرات السلام- العدد18-2006 ص. 50- لوري جاناثان، عضو فريق وساطة التحاد الأفريقي.

وقد قام وسطاء الاتحاد الأفريقي بتوظيف خبراتهم التي اكتسبوها في مفاوضات الاتحاد، وحاولوا نقل نماذج اللجان والبروتوكولات وحتى نهج الوساطة والتفاوض واستخدامها في مفاوضات أبوجا، ولكن دون الأخذ في الاعتبار الاختلافات الرئيسية بين مشكلة الجنوب ومشكلة دارفور ويتلخص أهمها في أن مشكلة الجنوب قد تفاقمت على مدى عقود من الزمان وحكم الاستعمار والحكومات الوطنية المتعاقبة بينما الصراع الحالي في دارفور حديث العهد نسبياً (2002 – 2003) كما أن الصراع في دارفور يغلب عليه الطابع القبلي، وليست هنالك انقسامات دينية ولا صراع حول موارد نفطية ومعدنية كما هو الحال في الجنوب.

لقد أصر وفد حزب المؤتمر الوطني في مفاوضات أبوجا، وبتأييد من وسطاء الاتحاد الأفريقي على استخدام مبادئ اتفاق السلام الشامل (نيفاشا) كالتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان والتعددية السياسية واللامركزية، أساساً لاتفاق سلام دارفور دون إجراء تغييرات عليها، وكان وسطاء الاتحاد الأفريقي يؤيدون هذا الموقف.

إن أي مفاوضات حول أي نزاع وأي اتفاقات تعقد تعكس طبيعة وخصائص نزاع بعينه، ولا يوجد نموذج واحد يناسب جميع الصراعات.

وجانب القصور الأهم في معالجة مشكلة دارفور يتمثل في الخطأ الذي ارتكبته حكومة الخرطوم منذ البداية في تقييمها للحركات المسلحة في دارفور، فقد اتبعت الحكومة نهجاً عسكرياً بحتاً في تعاملها معهم إذ ظنت أنهم يمثلون تهديداً محدوداً ومنقسمون على أنفسهم، وقررت حسمهم عسكرياً حتى لا تتكرر مثل هذه الثورات في مناطق أخرى من السودان. وقالت حينها إن الصراع ليس أكثر من " حرب قبلية " أو " حرب قطاع طرق ". وقد حاولت الحكومة حجب حقيقة ما يجري في دارفور عن الرأي العام المحلي والعالمي إلا أن العالم سرعان ما أدرك الوضع المأساوي في دارفور وسرعان ما أُدرِج النزاع في دارفور في أجندة مجلس الأمن و مجلس حقوق الإنسان

والمحكمة الجنائية الدولية، وتتالى صدور القرارات التي جعلت السودان خاضعاً للوصاية الأجنبية.

ومن جانبها افتقرت الحركات المسلحة في دارفور إلى التوحد عسكرياً وفكرياً وسياسياً. وعندما حضورها إلى أبوجا، كانت الحركات المسلحة هي الأضعف سياسياً وتفاوضياً وعلى النقيض من ذلك جاء الوفد الحكومي تسنده خبرة سنوات من التفاوض في منبر الإيقاد.

والمجتمع الدولي، والذي مثله في أبوجا وسطاء الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والحكومات المانحة، كان يسعى لتوقيع الاتفاق بأسرع وقت ممكن، في محاولة لوقف تدهور الأحوال الإنسانية في دارفور من ناحية، ولكسب الرأي العام المحلي في بلدانهم، من ناحية أخرى.

وقد سعى وسطاء الاتحاد الأفريقي إلى استخدام اتفاق السلام الشامل (نيفاشا) كأساس للتفاوض. ولذلك كانت مقترحاتهم دائماً تبدو وكأنها أقرب للموقف الحكومي، الأمر الذي أضعف من ثقة حركات دارفور المتفاوضة، في الطرف الآخر من العملية التفاوضية وفي الوسيط ذاته. الأمر الذي جعلها تطالب بتوفير مزيد من الضمانات لصيانة حقوقها ومشاركتها السياسية.

والسلام في دارفور لم يكتمل بتوقيع اتفاق سلام دارفور، ولن يكتمل إلا بتطويرها للاستجابة لكل المطالب ومعالجة الموضوعات العالقة وأهمها إعادة النسيج الاجتماعي في دارفور وإعادة الثقة بين المواطنين أنفسهم من جهة وبين المواطنين والسلطة من جهة أخرى، وتوفير الدعم والسند الشعبي لأي اتفاق من خلال الحوار بين أبناء دارفور.

إن السلام المستدام لابد من دعمه بالمشروعات التنموية وتطوير البنيات الأساسية وتأهيل الكوادر وتدريبها وتهيئة أسباب الحياة الكريمة للعائدين من نازحين ولاجئين، بإعادة بناء القرى والمدن التي دمرتها الحرب، وتوفير مصادر المياه، وتوفير

الخدمات الضرورية من تعليم ورعاية صحية وكهرباء وإجمالاً تخفيف وطأة الفقر وإزالته بتأمين الحياة الكريمة الآمنة للمواطنين، مع إعادة تفعيل الإدارة الأهلية انطلاقاً من دورها التاريخي في حفظ الأمن وتسوية المنازعات.

إن الأزمة في دارفور تعود إلى التراكم التاريخي لأخطاء تعامل الحكومات المركزية مع الإقليم وأهله وتهميشه على خلفية صراعات قبلية.

الرؤية الشاملة : حركة السلام

لاح إذاً أمل جديد للسودان بتوصل الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان وجيش تحرير السودان إلى اتفاقات سلام تؤسس للسلام والاستقرار في السودان. إن توقيع اتفاقية السلام الشامل واتفاق سلام دارفور لا يعني بالضرورة تحقيق السلام. والسلام ليس هو وقف العمليات العسكرية فحسب وإنما هو الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والذي لن يتأتى إلا بتعضيد الإرادة السياسية نحو التحول الديمقراطي، وهو أقوى ركائز السلام، وتوسيع المشاركة وتمكين العدالة وإرساء قيم حقوق الإنسان.

إن مشاكل السودان المزمنة تعود إلى صراعات وعوامل متجذرة، ويقتضي حلها استنباط الحلول المستدامة لجذور هذه المشكلات وإجراء تعديلات هيكلية وجوهرية وترسيخ السلام على المستوى الشعبي، وترسيخ البناء القاعدي للعملية السلمية الذي تتفاعل فيه أدوات بناء الدولة مع المجتمع المدني وبناء السلام على المستوى الشعبي. إن مشكلة الجنوب لن تنتهي بتوقيع اتفاق السلام الشامل في نيفاشا، كما أن مشكلة دارفور لم تنته بتوقيع اتفاق سلام دارفور في أبوجا، ولكن في واقع الأمر أن العملية السلمية بدأت في نيفاشا ويتعين النظر إلى نيفاشا باعتبارها بداية الطريق نحو الاستقرار والازدهار، إذ أن الاتفاقية ليست غاية في ذاتها، لذلك من الضروري تبني رؤية شاملة للسلام، ورغم

أن اتفاق نيفاشا يعتبر الأكثر شمولاً من أي اتفاقية تم التوصل إليها من قبل بشأن السلام في السودان، وبما في ذلك اتفاقية أديس أبابا لعام 1972م، إلا أنه من الصعب أن نطلق عليها اتفاقية السلام الشامل. فكلمة شامل تعني كل السودان، وفي السودان مشاكل أخرى، في دارفور وفي شرقه وشماله. وقد تزامن التوقيع على اتفاق نيفاشا مع تصعيد النزاع المسلح في دارفور وفي شرق السودان. ومن الممكن أن تعصف أي من تلك النزاعات أو أي نزاعات مستقبلية بما تم إنجازه في نيفاشا. لذلك ينبغي تحليل جذور هذه الصراعات المختلفة والعوامل التي تربط بينها، وإستنباط الحلول المستدامة وإعادة ترتيب نظام الحكم في السودان على أسس العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات، لكل المواطنين، وغرس الثقة بينهم. ومن ثم دعم مبادرات السلام المختلفة وتنظيمها وربطها وتوجيهها في الإتجاه الصحيح لكي تتماسك وتصبح " حركة سلام " قاعدية تنتظم جنوب السودان وشرقه وغربه وشماله ووسطه. ولا بد أن تنخرط كل القوى السياسية في البلاد في عملية بناء وحركة سلام ديمقراطي مستدام.

إن مشكلات السودان لا يمكن بالطبع حصرها في حرب الجنوب أو النزاع في دارفور، لأنها في الواقع مشاكل وصراعات متجذرة في جميع أنحاء البلاد، بدأت قبل نيل البلاد لاستقلالها، وتفاقمت خلال العقود الخمسة الماضية، ويعود جلها إلى عوامل متوارثة وتراكمات السياسات الخاطئة ويتمثل أهمها في تهميش الأقليات واللا مبالاة بحقوقهم وعدم المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة في أطراف البلاد التي تفتقر إلى الهياكل المؤسسية والقدرات الاقتصادية والبشرية القادرة على معالجة الصراعات والنزاعات السياسية والاجتماعية.

إن أساس النزاعات السودانية من فوارق عرقية ودينية وتهميش للأقليات وعدم المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وضعف الهياكل المؤسسية والقدرات البشرية والاقتصادية نجدها في مناطق أخرى من السودان، في شماله وشرقه. وهذا ما يستوجب الرؤية الشاملة للسلام التي تستصحب مطالب كل الجماعات وتعالج

النزاعات المتعددة القائمة منها والمحتملة، في إطار تحول وطني شامل وعادل يشارك فيه الجميع.

لم يفرق اتفاق السلام الشامل واتفاق سلام دارفور بين معالجة أعراض المشكلة ومعالجة جذورها. فنيفاشا وأبوجا قدمتا حلولاً محدودة، وأهمها وقف النزاع المسلح لمشاكل ونزاعات تتطلب حلولاً طويلة الأمد تهدف إلى التغيير الهيكلي وتغيير نهج العلاقة القائمة بين أطراف النزاع. وقد بدا أن المفاوضات كانت تركز بصفة أساسية على وقف النزاع لمسلح، دون اعتبار كبير لاستدامة السلام، حتى أن البعض وصفها بأنها اتفاق بوقف مطول لإطلاق النار. وأى اتفاق للسلام يجب أن يؤسس لواقع سياسي جديد، وخارطة سياسية جديدة ويرسخ مبادئ الديمقراطية والحرية والمساواة، ويوظف فاتورة الحرب لتحسين أحوال المواطن المعيشية، وتقليص حدة الفقر، والدفع بالمشروعات التنموية. " فالسلام قضية أمة فقدت زهرة شبابها وخيرة بنيها وعاشت على الكفاف وعطلت كل أحلامها وأجلت كل أمانيها من أجل سلام كبير يُدخِل الفرحة إلى كل بيت، ولا يجعلها حكراً على بيت الحاكم وخيمة المتمرد"[23]

إن إقصاء الآخرين – وحتى وسائل الاعلام – عن المفاوضات ولد شعوراً قوياً لدى عامة الناس بأن اتفاقية نيفاشا وليدة مفاوضات بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية. وأن اتفاق نيفاشا شأن جنوبي بحت، وليست للسودان كله، رغم أن أهم بنود الاتفاقية يعالج اقتسام السلطة والثروة في السودان كله.

إن حركة السلام مسئولية وعملية سياسية قومية وجماعية لكل أفراد الأمة السودانية، تتكامل فيها أدوار الحكومة والحركات والقوى السياسية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني والدول المجاورة والمجتمع الدولي. ولابد من تجاوز افتراض أن حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان وجيش تحرير السودان والحركات المعارضة والمسلحة الأخرى تمثل كل السودان. إن مشاكل السودان ليست فقط شمالية

[23] - بابكر حسن مكي- ضمانات السلام-أوراق- صحيفة الرأى العام السودانية 9/21/ 2002 .

– جنوبية وشمالية – غربية . فهناك مشاكل شمالية – شمالية ومشاكل جنوبية – جنوبية ومشاكل غربية – غربية، ولا بد من بحث كل تلك المشاكل في ملتقى جامع يحشد الجميع حول أسس السلام ويشركهم في بنائه وبالتراضي على المبادئ الأساسية من كفالة الحريات وصيانة الحقوق وسيادة حكم القانون في ظل حكم ديمقراطي لا مركزي يراعي التعددية والتباين ويؤسس للمشاركة الشاملة لا الثنائية أو الشمولية. ولكن العبء الأكبر يقع على حكومة الخرطوم، إذ أن مرحلة ما بعد نيفاشا، تقتضي أن تبذل الحكومة جهوداً صادقة لتغيير سبل وهياكل الحكم نحو نهج أكثر ليبرالية يقتضي ويجتذب مشاركة جميع القوى السياسية الفاعلة في بناء مستقبل السودان.

إن أهم نواقص اتفاقية السلام الشامل هو كونها اتفاقاً بين طرفين فقط هما حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، أي أن الاتفاق يفتقر إلى عنصر مهم وهو التأييد الشعبي في غياب مشاركة القوى السياسية الأخرى وفئات المجتمع المدني الأخرى. لقد أغفلت الاتفاقية دور المجتمع المدني، ولا يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي دون المشاركة الفاعلة لتنظيمات المجتمع المدني. إن من الضروري إشراك أحزاب المعارضة في الشمال والجنوب وفئات المجتمع المدني، ومشاركة هؤلاء ضرورية لإضفاء الشرعية الديمقراطية على اتفاق السلام وحشد التأييد الشعبي وتعبئته لصالح الاتفاق. إن السلام الحقيقي هو الذي يستشعره الشعب كله وتتفاعل معه الأمة، وهو السلام الذي يدخل قلوب الناس وبيوتها، ويشيع فيها الطمأنينة وينشر الأمن.

إن مقتضيات المرحلة تقتضي من حكومة الخرطوم أن تعمل على منح المزيد من الحريات السياسية والمدنية، ووضع خطة وجدول زمني محدد للانتخابات والشروع في التعديلات الدستورية وإشراك قطاعات المجتمع المدني في صياغة صياغة مستقبل بلادهم.

ومن جانبه، يتعين على الشريك الآخر، وهو الحركة الشعبية أن تضطلع بمسئوليتها التاريخية في أداء التكليف الوطني الذي تفرضه اتفاقية السلام الشامل. وعلى

حكومة الجنوب إعمال الموازنة الضرورية بين اهتماماتها بمسائل الحكم في الجنوب والتزاماتها في حكومة الوحدة الوطنية نحو السودان، إن مستقبل السودان السياسي هو القضية المحورية التي يجب أن تمنح الأولوية خلال الفترة الانتقالية. وفي هذا الصدد عليها أن تعزز دورها في قضية دارفور، وعليها أن تعمل على تقريب وجهات النظر بين شريكها في الحكم والحركات المسلحة في غرب السودان.

ومعلوم أن حكومة الجنوب تعاني من تحديات مادية وتنظيمية هائلة بالإضافة إلى التهديدات الأمنية المتعاقبة والمترتبة على وجود العديد من المليشيات العسكرية وصعوبة إعادة تنظيم الجيش الشعبي في جيش نظامي. وبغض النظر عن مدى التزامها بتطبيق الاتفاقية، إلا أن الحركة الشعبية تفتقر إلى القدرات والخبرات والكفاءات اللازمة لتسيير الجنوب خلال الفترة الانتقالية. فالحركة الشعبية تعاني من ضعف كوادرها ومن بعض الانقسامات وافتقارها إلى الهياكل التنظيمية المتطورة وآليات صنع القرار في الحزب. إن جنوب السودان الذي عانى نصف قرن من الحروب سيحتاج إلى بعض الوقت من أجل تدريب وتأهيل كوادره القادرة على إدارة المؤسسات التشريعية والقضائية والإدارية والتعليمية والمالية. فلا بد للحركة الشعبية من إحكام بناء هياكلها حتي تصبح شريكاً فاعلاً، وعلى قدم المساواة في تنفيذ الاتفاقية.

وحتى تضطلع بدورها الوطني، يتعين على الجماعات الدارفورية أن تتطور وتتحول إلى تنظيمات سياسية ليكون بوسعها المشاركة مع القوى الوطنية الأخرى ببرامج فعالة تعمل على إحلال الديمقراطية والحكم الاشتراكي في السودان.

ومن جانب آخر، يتعين على الحركة الشعبية القيام بمسئولياتها تجاه الوطن بكامله وعدم الانكفاء جنوباً، واستنهاض الشمال نحو المسئوليات المشتركة، والحركة الشعبية ليست ممثلاً للجنوب في الشمال ولكن عليها القيام بالتكليف الوطني الذي تفرضه الاتفاقية نحو بناء مستقبل السودان السياسي.

يـأتي بعـد ذلـك دور منظمـات المجتمـع المـدني الغائـب فـي اتفـاق السـلام الشـامل. فأثنـاء المفاوضـات، كـان هنالك تهميش بعدم إشـراك أصـحاب المصـلحة المباشـرة من المـواطنين، فـي شـمال السـودان وجنوبـه، ومنظمـات المجتمـع المـدني والقـوى السياسـية الأخـرى. وقـد عـارض مشـاركتها كـل مـن الوفـد الحكـومي ووفـد الحركـة الشـعبية بـدعوى أن زيـادة عـدد المشـاركين في المفاوضـات سـيزيد مـن تعقيـد وصـعوبة التوصـل إلـى اتفـاق، وسـيفتح البـاب أمـام مزيـد مـن المشـاركين. ورغـم ضـعف فئـات المجتمـع المـدني السـوداني إلا أنـه كـان بوسـعه القيـام بـدور إيجـابي وإضـفاء الشـرعية علـى الاتفاقيـة. والنتيجـة الآليـة هـي عـدم إحساس المـواطن السـوداني بالانتمـاء إلـى هـذا الاتفـاق وبـذلك ضـعف التفاعـل الشـعبي معـه. ومـن ناحيــة أخـرى تـم إقصـاء مشـاركة الزعامـات التقليديـة ووسـائل الإعـلام مـن المفاوضـات. وهـذه دورهـا أساسـي وتـاريخي معلـوم فـي التـأثير علـى الـرأي العـام المحلـي، وكـان بوسـعها أن تلعـب دوراً مهمـاً فـي تقريـب العمليـة السـلمية إلـى قلـوب المـواطنين والقواعد الشعبية.

إن السـلام يعتبـر مسـئولية جماعيـة ومشـتركة للحكومـة وكـل القـوى السياسـية وفعاليـات ومنظمـات المجتمـع المـدني السـودانية والجامعـات والمؤسسـات التقليديـة والحديثـة، ويجـب أن تتفاعـل كـل هـذه الأطـراف لبنـاء السـلام القاعـدي. ولا بـد مـن السـعي لتعزيز مفهـوم الشـراكة الحديثـة التـي تطرحهـا وثـائق وتوصـيات الأمـم المتحـدة ومؤسسـات التمويـل العالميـة، وهـي شـراكة بـين ثلاثـة عناصـر، وهـي الحكومـات والقطـاع الخـاص ومؤسسـات المجتمـع المـدني. وتسـتند إلـى التعـاون والتنسـيق تكامـل الأدوار بـين الأطـراف الثلاثة.

أمـا الأحـزاب السياسـية، فإنهـا تعـاني مـن الانقسـامات والصـراعات والافتقـار إلـى القواعـد الشـعبية والبـرامج والخطـط العمليـة المدروسـة لتوجيـه مسـتقبل السـودان السياسـي داخليـاً وخارجيـاً. وفشـلت فـي تطـوير رؤيـة واضـحة لسـودان واحـد فريـد فـي الثـراء بتنوعـه السكاني والثقـافي. وبـذلك أصـبحت الأحـزاب غيـر مؤهلـة للقيـام بـدور المعارضـة السياسـية

الفاعلة، أو القيام بدور إيجابي في تسهيل تنفيذ الاتفاق. وضعف الأحزاب السياسية يلقي عبئاً أكبر على الحركة الشعبية إذ أن الحركة الشعبية تجد نفسها مضطرة للوقوف وحدها في مواجهة حزب المؤتمر الوطني وسياساته، ولذلك كثيراً ما تجد الحركة الشعبية نفسها في موقف المعارضة، وهذا يزيد من تردي علاقتها بحزب المؤتمر الوطني.

وهنالك شعور متنامٍ خلال العقود الماضية بالغبن السياسي نتج أساساً عن سياسات الحكومة القابضة يقابلها فشل الأحزاب السياسية. فهذه الأحزاب ما زالت غير مؤهلة بديمقراطية داخلية تؤهلها لخوض منافسة ديمقراطية حقيقية وشاملة، كما أنها لا تقوم على برامج سياسية واقتصادية بل تعتمد على الولاءات الطائفية والجهوية والعقائدية والشعارات الفضفاضة كالديمقراطية والعدل والحقوق، وهي في واقع الأمر غير مدركة للمتغيرات العميقة التي حدثت في المجتمعات السودانية خلال العقود الماضية الأمر الذي يفرض على الأحزاب التطوير الذاتي وتطوير البرامج، حتى تخرج من القطاع الخاص إلى القطاع العام، لتعبر عن أشواق وتطلعات المجتمعات السودانية. ومن الضروري العمل منذ الآن في توعية وتطوير الجيل القادم من قادة وكوادر الأحزاب السياسية، إذ أن الإصلاحات السياسية المرتقبة ستتم على أياديهم.

وإلى جانب الإصلاحات الهيكلية والدستورية، تتطلب مرحلة ما بعد الحرب التركيز على إعادة البناء والتأهيل وقيام المشاريع التنموية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين. إن المشروعات التنموية، وخاصة في مجالات المواصلات والاتصالات والطرق تربط بين المجموعات السكانية في البلاد وتحقق التواصل بينهم. وتتطلب مرحلة البناء والتعمير تأهيل الكوادر البشرية وبناء المؤسسات والهياكل الإدارية، وخاصة في الجنوب، وحل المشاكل العالقة والمحتملة في المناطق غير المستقرة، والتحكم في الهجرات السكانية الكثيفة وتوفير أفضل الأحوال المعيشية للعائدين من اللاجئين والنازحين، ومعالجة القصور في ممارسات الحكم والإدارة وسوء استغلال الثروات. وينبغي اتخاذ تدابير تضمن الشفافية والمساءلة فيما يتصل بعائدات البلاد

وخاصة عائدات النفط وتوزيعها. ومن الضروري أيضاً إلغاء القوانين المقيدة للحريات وخاصة تعديلات قانون الأمن الوطني وإجراء الإصلاحات الضرورية في الأجهزة الأمنية للحد من تجاوزاتها للقانون وتعديها على حقوق المواطنين. كما تتطلب السيطرة على المتطرفين والمغالين من الجانبين، وتصفية المليشيات العسكرية، وتحسين العلاقات مع الدول المجاورة لوقف تدخلاتها السالبة. وعلى الدول المجاورة، وخاصة مصر وليبيا وتشاد وإريتريا ويوغندا التعامل بصورة أكثر فعالية مع مشاكل السودان، فالحرب والسلام أصبح قضية إقليمية، تنعكس سلباً وإيجاباً إلى خارج حدوده.

ومساعدات المجتمع الدولي الاقتصادية ضرورية في مرحلة إعادة البناء والتعمير والتنمية والخدمات ووضع الأساس لانطلاقة اقتصادية قوية. ويجب على الحكومة السودانية خلال الفترة الانتقالية إتباع سياسات اقتصادية واضحة وشفافة وخاضعة للرقابة والمراجعة، وهذا سيشجع الدول الغربية على النظر في إعفاء ديون السودان أو إعادة جدولتها تشجيعاً لسياسات السودان الاقتصادية. وتبلغ ديون السودان 21 بليون دولار – فالسودان من أكبر الدول استدانة في العالم – ويعود جلها إلى فترة السبعينات وأوائل الثمانينات. والتحدي الحقيقي يتمثل في الشروع في سداد الديون المتراكمة، وفي ذات الوقت تنفيذ المشروعات التنموية. ويتوقع أن يلعب شركاء وأصدقاء الإيقاد دوراً أساسياً في هذا المجال بتسهيل واستقطاب المعونات والاستثمارات الأجنبية في السودان وتشجيعها. ويمكن التفاوض مع الأمم المتحدة على تشكيل مجموعة إستشارية من الخبراء الدوليين تعنى بتقديم النصح والمشورة والتدريب، للقطاعات الحكومية في الشمال والجنوب وحكومات الولايات، على أن يتم التركيز، على سبيل المثال، على مسائل سبل الحكم والهياكل الإدارية والتنمية الاقتصادية ومعالجة آثار الحرب وإعادة الإعمار وتعزيز قدرات ودور المجتمع المدني.

إن مشكلات السودان المختلفة تقتضي البحث عن حلول قومية لمشكلات ذات جذور مشتركة. إن الصراع في السودان له جذور عميقة ولا بد أن تتغير المواقف

وأساليب التعامل مع هذه المشكلات من أجل تجذير السلام، الذي يتطلب عملية أكثر شمولاً، تتجاوز الاتفاقات الثنائية الحالية، إلى مولد جديد للسودان بمخاض السلام الشامل والعادل وبالتحول الديمقراطي الحقيقي.

وأي اتفاق سلام لا يأخذ بعين الاعتبار القضايا الأساسية للنزاع لن يؤدي إلى سلام مستدام على المدى البعيد. والسلام العادل والدائم لا بد أن يبنى على الحكم الراشد وسيادة القانون والمساواة والعدالة والديمقراطية. والسلام العادل والدائم يتطلب في البدء احترام الإنسان وحقوقه من خلال أنظمة عادلة ومؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية تراعي الحقوق والواجبات للحاكم والمحكوم. وتأسيس السلام على هذه المرتكزات الثابتة يقطع الطريق أمام مخاطر تجدد نشوب النزاعات وأي محاولات مستقبلية لإثارة النعرات العرقية والدينية والثقافية لإشعال الفتنة.

إن اتفاقات السلام الخاصة بالجنوب ودارفور تعتبر غاية في الأهمية والخطورة لسعيها خلق منهج جديد لحكم بلد تتنوع تركيبته السكانية والثقافية بشكل كبير. كما أنها خلقت بعداً سياسياً جديداً يلزم الحكومة بممارسة قيادة حميدة تدعم سيادة القانون والعدل والمساواة وتحترم حقوق الإنسان، في سودان واحد يزداد اهتمامه بالفقراء والمناطق المهمشة، لكي ينمو وينهض عبر التنمية المتوازنة التي تجعل الوحدة الوطنية " جاذبة " وممكنة. وترسيخ هذه المفاهيم لن يقوم إلا على السلام الاجتماعي والثقافي بين الاثنيات المختلفة وعودة الصفاء لقطاعات الشعب السوداني ومكوناته السياسية والاجتماعية والعرقية. وتعزيز أسس التعايش والتفاهم بينها. ولدى معالجة العوامل المتوازنة التي ولدت العقود المريرة من الاحتراب، لابد من معالجة النزاعات العشائرية ودعم سلطة زعماء القبائل التقليدية والتي انحسرت بعد تدهور أنظمة الحكم المحلية وولادة المليشيات المسلحة. ويمكن أن يتأتى ذلك عن طريق تطوير آليات لبدء وترسيخ التصالح بين المواطنين والمجتمعات المتناحرة بغية امتصاص المرارات والغبائن والأحقاد لتوطيد الأمن الاجتماعي. وفي هذا المنحى يمكن أن نحقق الفائدة من تجربة جنوب أفريقيا في

المصالحة. وبناء السودان الجديد لن يتأتى وسيكون أمراً بعيد المنال طالما ظلت تسود ثقافة الاستعلاء العرقي الموروثة. ويجب توفير الدعم المستدام للمصالحة من أجل العدالة والاستقرار. وبذلك نؤسس لمفاهيم السلام والذي لن يتأتى إلا على السلام الاجتماعي.

هذه القيم الثقافية يجب أن تسود وأن تضمن تعدديتها في الدستور لبناء تحالف ثقافي أفضل في سودان أكثر عدلاً وسلماً. والسلام الدائم لا يمكن أن يتحقق إلا بالاتصال والتعاون بين الأطراف المتنازعة والسعي الجاد لتحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة ويتنافس كل طرف لتحقيق مصالحه من خلال آليات سلمية ومؤسسية. وما لم يتم التعامل على تقويم الظلم التاريخي الذي وقع على قطاعات عديدة من الشعب السوداني، والتفاوض على عقد اجتماعي جديد ضمن إستراتيجية شاملة لهيكلة سياسية ونظام سياسي عادل يستوعب الجميع، فسوف تتهيأ البيئة لنمو خلافات وصراعات جديدة.

وحتى لا تتكرر النزاعات لا بد من حقن جيوب الاحتقان بشكل نهائي ويكون ذلك بتنفيذ برامج إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإصلاح السياسي، وترسيخ علاقة المواطنة بين الجماعات العرقية والدينية والثقافية المختلفة، لتنتج جميعها سلاماً ووفاقاً اجتماعيين.

وبذلك تزداد القناعة ترسيخاً بضرورة عقد حوار وطنى أوسع، للتراضى حول نهج يُحكم به السودان، في إطار نظام ديمقراطي، ويشارك فيه كل أبناء السودان، من جميع أقاليمه، ومن مختلف توجهاته السياسية، ومن كل أصوله العرقية والدينية والثقافية، بالتشاور والتراضى بين الجميع على كيفية إعادة هيكلة السلطة والحكم، اعتماداً على المواطنة أساساً للحقوق والواجبات، دون تمييز على أساس الدين أو الجنس أو العرق أو اللون. وتشجيع المواطنة المسئولة التي تدعم هذا التنوع لبناء وطن متفاعل

ومتكامل. ولتحقيق ذلك، يجب علينا أن نطلق منظومـة إصـلاحية متكاملـة قوامهـا الاصـلاح والتطوير والتحديث وإعادة بناء الإنسان السوداني ليكون شريكاً كاملاً في بناء بلده.

إن مشروع السودان 2020 الذي ندعو له إنما هو رؤية ومنهج وفكر يقوم على الوسطية والاعتدال والتعايش السلمي والإيمان بالقيم المشتركة والتفاعل مع الثقافات والحضارات الأخرى.

البـاب الخامس

رؤية المستقبل

"_ لا جدوى من السرعة إذا كنت تجري في الاتجاه الخاطئ "[24]

استـدامـة السـلام

أمـا وقـد تـم التوصـل إلـى اتفـاق سـلام شـامل، ويتواصـل السـعي لتحقيـق إجمـاع وطنـي حولـه، وتتسـارع الخطـى لتحقيـق الوفـاق الـوطني الـذي يشكل اتفـاق السـلام والعمـل على استدامته مرتكزه الأساسي، فإنـه ينبغـي أن ينظـر إلـى كـل ذلـك علـى أنـه محطـة أريـد لها أن تكون الأخيرة في طريق طويل حافل بـالقعود والمعانـاة وسـفك الـدماء وتبديـد فـرص التقـدم. وأن يكـون نقطــة البدايــة الصــحيحة لمسـيرة طويلــة ومسـتدامة للتنميــة والتــألق الحضـاري الـذي يصـنعه كـل أبنـاء الـوطن بـإرادتهم المتوحـدة وعزمهم علـى توديـع حقـب الضياع وتبديد الإمكانـات فـي مـا لا طائـل وراءه ولا نفـع يرتجـى منـه. والتركيـز علـى بنـاء الوطن على أسس عادلة وديمقراطية تشع بالأمـل الـذي يحفـز الدافعيـة بالمثـابرة علـى العمـل المبـدع والمنـتج الـذي يؤسس لواقـع جديـد ومتجـدد فـي رحـاب النهضـة والتقـدم عبـر تحقيـق كـل مـا شـمله اتفـاق السـلام والبرنـامج الـوطني الـذي نـدعو لضـرورة الاتفـاق عليـه. وهـذا يتطلـب أن يبـدأ العمـل بهمـة، وأن يتواصـل بمثـابرة تمكـن مـن اسـتدراك مـا فـات فـي سـني

---

[24] - مهاتما غاندي

المنازعات والمناورات والاقتتال،وتسريع وتائر الانجاز للحاق بركب التنمية والتقدم، مستفيدين من إيجابيات وعبر سلبيات كل العهود والحقب التي سبقت من عمر الزمان منذ تحقيق الاستقلال الوطني. فالسودان قادر،إن أردنا له، أن يكون _ اعتماداً على عقول بنيه وسواعدهم وإمكانات الوطن الطبيعية الهائلة المتنوعة _ ذاته كلها وأن يحقق الانجاز تلو الانجاز فتنداح أمامه فرص الأنطلاق والأنعتاق من غائلة الفقر ويؤسس حياة الرفاهية لسائر أهله وبجهودهم وقدراتهم على استثمار كل موارد كتلته الحيوية ومصادر القوى الأخرى التي تتجاوز حدوده الجغرافية، من تلقاء انتماءاته الأفريقية والعربية والإسلامية، وما أسهم فيه وما كسبه نتيجة إسهامه في حركات التحرر الوطني ومساندتها في معارك النضال لتحقيق مصالح الدول النامية والحفاظ عليها وتطويرها وما سعى به مع الآخرين لترجيح موازين القوى والتعامل الدولية لصالح الدول النامية. إن السودان يملك بهذه الانتماءات مصادر للقوة تفوق ما يحويه نطاقه الجغرافي.

لقد تحول كثير من الناس زماناً طويلاً إلى تحقيق المصالح عبر مصادر القوة الخشنة القائمة على الكسب عبر الحروب والفتوحات الاستعمارية والعدوان أي منطق القوة العنيفة، ولكن صوت العقل عبر التأريخ وفي زمان الناس هذا خاصة، ابتدع مصادر رقيقة ورفيقة للقوة مثل نشدان السلام، وصون حقوق الإنسان، والتألق الفكري والحضاري ورعاية الطفولة والأمومة والعمل مع الشباب بطاقاته والتألق الثقافي والعلمي والتقاني والحوار الوطني، وحوار الثقافات والأديان والتعاون الدولي وشراكات التنمية وحفز المبدعين وتشجيعهم، وحماية حقوقهم في الملكية الفكرية، وإعمال خلقهم وإبداعهم لمصلحة الإنسان والبشرية وفي خدمته وتحقيق نفعه. هذه هي مصادر القوة التي ينبغي أن نبدع في مجالها وأن نؤسس عليها السودان الجديد.

إذا كان هذا هو التوجه الذي ينبغي أن نعتصم به لاستدامة السلام وتحقيق النهضة على قاعدة التنمية المنتجة المتوازنة المستدامة فإن عدة مرتكزات لازمة لاستدامة السلام ينبغي الحرص عليها في إطار هذا التوجه العام، منها:

1- **الالتزام العملي بكل ما ورد في اتفاق السلام**

إن الالتزام الحقيقي بإنفاذ كل بنود الاتفاق وحرص كل طرف على الوفاء بالتزاماته الواردة في ذلك الاتفاق، لهو المرتكز الأساس لإيجاد فرصة حقيقية لتثبيت السلام واستدامته إذ أنه بغير هذا لا يمكن أن نبني ثقة بين الأطراف الموقعة على الاتفاق أو تلك التي تتبناه معها وتؤيده. وإن هذا الالتزام هو الضمانة الأساسية لتحقيق السلام إذ أن توقيع الاتفاقات والمواثيق، وإن دلَّ على سلامة النية وحسن القصد، فإنه وحده لا يجدي في تحقيق السلام ويظل نصاً ميتاً على صفحات الأوراق التي كتب عليها.

2- **إشاعة ثقافة السلام:**

صحيح أنه قد برزت دعوات للسلام طوال عقود عديدة وبذلت جهود لإشاعة ثقافة السلام. ولكن الحرب التي استمرت متقطعة قرابة نصف قرن من الزمان وتواصلت في مرحلتها الأخيرة لعقدين من الزمان وانتشرت خارج نطاق الإقليم الجنوبي المعروف، والذي حدد بالمديريات الجنوبية الثلاث منذ العهد الاستعماري وتداعياتها في مناطق أخرى، واتساع انتشارها التي شملت كل

جوانب الحياة، وكادت أن تطال كل الأسر، قد جعلت لثقافة العنف والقتال مجالاً للصراع مع الدعوات للسلام وثقافته. إن الأوضاع المليئة بالتوتر والتي نفحت بالعنف و سادت زماناً طويلاً في السودان لا يمكن محو آثارها العميقة في نفوس الناس، وفي حياتهم، وفي نسيج المجتمع وأركان بنيته، وما أحدثته مرارات سفك الدماء وقتل الأرواح وما صاحب ذلك من دمار للبني الأساسية والخدمات والمؤسسات الإنتاجية والزراعة والصناعة، وتعطيل فرص التنمية مما أورث الناس الشقاء والمسغبة لفترات طويلة وأجيال عديدة، إلا بتعميق ثقافة السلام في عقول الناس ونفوسهم، وتنشئة الأجيال على حب السلام والتسامح والإخاء والتكافل. وهذا لا يتم إلا وفق خطة رصينة محكمة مدركة لكل شعاب ثقافة السلام وتفاصيلها وعليمة بكل مسببات شيوع ثقافة العنف ومكامنها في نفوس الناس ومواقع حياتهم، وآثار هذا العنف المدمر في البيئة الأسرية والمجتمعية والطبيعية وأن تكون بداية مشروعات تنفيذ خطة السلام تعريف كل قطاعات المجتمع عبر كل أساليب المخاطبة والبلاغ وآلياته بمفاهيم السلام وأهميته وضرورته لإعمار الوجدان الإنساني، وإعمار الحياة والكون وتسخير كل ذلك لنفع الإنسان وتحقيق أمنه واستقراره والارتقاء بنوعية حياته وتبصير قطاعات المجتمع كذلك بمفاهيم العنف وحالاته-وأفدحها الحروب التي تزهق الأرواح- وتعميق بغض العنف في نفوس كل أبناء الوطن. ولابد من أن تصاحب ذلك كله عملية تنوير ووعي وتعبئة تشارك فيها كل وحدات المجتمع بدءاً بالأسرة وتدرجاً إلى دور العلم وأجهزة الثقافة والإعلام وسائر المناشط المدرسية والمجتمعية. ولما كانت التربية مناط التنشئة وتطوير العقول وإعمارها بالمعارف والثقافة وبناء النفوس وغرس القيم وأنماط السلوك الحميدة في وجدان الناشئة، فإنه يتعين على مؤسسات التربية، بدءاً بالخلاوي ورياض الأطفال وعلى امتداد مدارج السلم التعليمي المدرسي ومؤسسات التعليم العالي أن تجعل السلام وثقافته وكيفية

بنائه والحفاظ عليه عبر الحوار والتسامح والتكافل، جزءاً أصيلاً في مناهجها ومناشطها. وعلي الجامعات تقع مسؤولية تطوير أبحاث السلام وإنشاء الوحدات الأكاديمية القادرة على إجراء الأبحاث وتقديم البرامج الدراسية والإجازات العلمية في مجال السلام وأن تكون الأبحاث أساساً لتطوير المناهج الدراسية في كل مراحل التعليم وإعداد البرامج الثقافية والإعلامية وبرامج الثقافة الجماهيرية.

وتقع على عاتق الإعلام ومؤسساته مسؤولية بث الوعي والتثقيف عبر برامجها العامة والمتخصصة، خاصة في مجتمع ما تزال أعداد الأميين فيه تشكل نسبة كبيرة. ولما كانت الكلمة المكتوبة وأثرها قادرة على البقاء فترات أطول بكثير من فترات الاستماع للمذياع وفترات المشاهدة للتلفاز، فإن هذا يجعل للصحافة دوراً أساسياً في نشر ثقافة السلام. وعلي منظمات المجتمع المدني أن تنهض بذات الاهتمامات العامة والمتخصصة بواجبها في نشر ثقافة السلام وتعميقها بتنفيذ كل ما تتضمنه خطة ثقافة السلام. وتقع على المبدعين والمفكريين والفنيين من أدباء وشعراء وفنانين تشكيليين ومسرحيين وموسيقيين ومغنين واجب خاص في تعميق ثقافة السلام ونشرها بين الناس، إذ أن للفكر وللأدب والفن، بكل ضروبه طاقات تأثير في العقول والنفوس تتفوق بها عن كل عوامل التأثير ووسائله وآلياته، وتشكل المنظومة الجميلة الموروثة في المجتمع السوداني بكل روافدها المتنوعة معيناً لا ينضب للاقتراف منه لإحداث التأثير الإيجابي للسلام وثقافتة ونبذ العنف الذي يدمر كل شئ، الإنسان والحياة والبيئة وكل مظاهر التحضر الإنساني. لقد اهتمت الأسرة الدولية بأمر السلام ممثلة في الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة. وتبرز مسؤولية خاصة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في سبيل التأصيل لثقافة السلام ونشرها. فاليونسكو تعتبر السلام أحد أهدافها الأساسية منذ إنشائها في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وأخذت اليونسكو على عاتقها مهمة بناء السلام في عقول البشر،

بل إن فاتحة ديباجة دستورها قد نبهت إلى أن فكرة الحرب تتكون في عقول البشر وأنه لابد لتحقيق السلام من إقامة حصونه وقلاعه في عقول الناس، حيث نصت الفقرة من تلك الديباجة على الآتي:"... لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام".

ويتوقع لمناهج وبرامج ثقافة السلام وهي تظهر مزاياه أن تنبه إلى مخاطر العنف ومخاطر الانفصال على حاضر الوطن ومستقبله، وأن تنبه كذلك إلى أن الأنفصال لن يكون هو الحل الأمثل إذ أن الوحدات التي تنفصل عن أوطانها الأصلية لا تضمن لنفسها القدرة على درء احتمالات النزاعات الداخلية والدعوة إلى مزيد من التفتيت، خاصة في المجتمعات التي تسود فيها القبلية والنزعات الجهوية وتقطيع الوطن إلى أقاليم مغلقة لا منافذ لها على البحار، ولكن ينبغي لها في المقابل أن تدعو إلى معالجة أي ظلامات تأريخية أو سياسية أو تنموية عبر التنمية المتوازنة وبسط الفرص العادلة للمشاركة في السلطة والاقتسام العادل للثروة. ولابد من التنبيه كذلك إلى أن خطورة حل المنازعات داخل الأوطان عبر الأنفصال لا يضمن ألا تستشري عملية الأنفصال وتمزيق وحدة الوطن كله. وإذا تسربت هذه العدوى إلى دول الجوار لأفضى ذلك إلى تحلل العديد من الدول الأفريقية. لأن معظمها يعيش أوضاعاً وظروفاً مماثلة لأوضاع السودان من حيث النشأة وتقسيم الحدود والتنوع، وحالة التخلف التي لم تتح بعد للقبائل أن تنصهر في إطار وطني جامع متماسك. ويكفي في التدليل على ذلك شيوع النزاعات المسلحة في العديد من أرجاء القارة الأفريقية. ولعل هذا ما دفع الآباء المؤسسين لمنظمة الوحدة الأفريقية أن يقرروا بحكمتهم بقاء حدود الدول الأفريقية حديثة الاستقلال آنذاك على الصورة التي ورثت بها من الاستعمار.

3- إعادة تأهيل المناطق التي تأثرت بالحرب وتنميتها

إن التنمية مرتكز أساس لتأمين السلام واستدامته وهي تبدأ بإعادة تأهيل المناطق التي تأثرت بالحرب لاستعادة مقومات الحياة فيها لأهلها والمقيمين بها، وبتمكين الراغبين في العودة من النازحين واللاجئين إلى مواطنهم الأصلية. وإن تمام ذلك يتطلب وضع خطة شاملة محكمة مكتملة الأركان وشاملة لكل المجالات والقطاعات، وتوفير القوى البشرية المؤهلة لتنفيذ برامج التنمية المضمنة في تلك الخطة وتوفير التمويل اللازم لأنفاذها وتوظيف القدرات الفنية والمعينات الثقافية والفنية الممكنة من التنفيذ بكفاءة عالية. ويتطلب الأمر كذلك، ليأتي التنفيذ ناجعاً ربط تنفيذ المشروعات والبرامج بجداول زمنية مفصلة وفق كل مرحلة من مراحل التنفيذ، ومراقبة إنجاز العمليات المتتالية في الأطر الزمنية المحددة لها والتقويم المستمر الذي يتيح تعديل مسارات التنفيذ ووتائره كلما دعت ضرورة لذلك.

إن إعادة التأهيل تبدأ بمرافق ضرورات الحياة الأساسية من صحة ومياه شرب وتعليم وكهرباء. كما نتجه إلى استعادة الحيوية للمشروعات الإنتاجية التي كانت قائمة وخربتها الحرب أو أصابها الوهن نتيجة لطول الإهمال، بسبب اضطراب الأحوال أو قصور الإمكانات التي كان مطلوباً توجيهها للمشروعات التي قامت في المناطق الآمنة نتيجة توجيه الموارد للمجهود الحربي وصون الأمن.

إن من حسن التدبير أن توجه عناية خاصة إلى تأهيل المشروعات الإنتاجية، لأن إهمالها يشكل إهداراً للموارد التي استثمرت فيها ويؤجل توسيع فرص العمالة المنتجة

التي يتطلع إليها المواطنون والعائدون. إن توسيع فرص العمالة أمر بالغ الأهمية في تقليص العطالة ومكافحة الفقر والعوز والفاقة. لكل هذه الأسباب ينبغي التعجيل، في إطار خطة لتنمية جنوب السودان، بتأهيل مجمع أنزارا الزراعي الصناعي الذي كان يوفر فرص التشغيل لمئات من العاملين وكان بإمكانه أن يوظف الألوف منهم إذا تواصل عمله وتطويره. كما لابد للاهتمام أن يتجه إلى مشاريع الأرز خاصة في أويل، وإكمال مصنع السكر بمنقلا، واستئناف العمل بمشروعات الشاي والبن والتبغ والجوت وتعليب الفاكهة والخضر والتوسع فيها لأن آمالاً قد كانت معلقة بها لتحقيق الاكتفاء الذاتي منها بل وتصديرها للدول العربية ودول الجوار الأفريقي. وبما أن الثروة الغابية تشكل مورداً ضخماً وأساسياً، فإن الاهتمام بمناطق المناشير في كل أنحاء الإقليم الجنوبي وإنشاء الصناعات الخشبية، مثل صناعة الأثاث وصناعة الورق ودعامات قضيب السكك الحديدية، يعتبر أولوية مقدمة. إنه يحسن بخطة إعادة التأهيل والتنمية أن تشمل برامج للتوسع في الزراعة والصناعات الزراعية التي تعين في تحقيق الأمن الغذائي للجنوب وللوطن، ويمكن لفائض إنتاجها أن يساهم في الأمن الغذائي الأفريقي والعربي. ومن المجالات الحيوية المطلوب العناية بها الاهتمام بالثروة الحيوانية الهائلة التي تذخر بها الولايات الجنوبية، والثروة السمكية الهائلة والتي بدأ استثمارها وتقطع في ولايات بحر الغزال وعلى امتداد النيل الأبيض وروافده.

إن الجنوب موعود بخير وفير وواعد به للسودان كله ولدول جواره. فينبغي ألا ينظر إلى الاهتمام بتنميته والاستثمار في إمكاناته على أساس أنه عملية محلية أو إقليمية فحسب رغم أهمية ذلك الاعتبار ولكن ينبغي أن ينظر إليها كذلك كعملية استثمار لخيرات السودان وإمكاناته لمصلحة أهله جميعاً وللناس من حوله ومن حول السودان. كما أن التنمية في الجنوب والاستثمار في موارده الغنية سيمكن السودان من الاضطلاع بدوره الإقليمي والوفاء بمسؤوليات انتمائه العربي الأفريقي، ويدخله رقماً مؤثراً في التجارة والتبادل الدوليين. إن النجاح في تنفيذ خطة التنمية هذه يتطلب منها أن تتضمن

مشروعات لتأهيل البنية الأساسية لاستعادة ما كان قائماً والتوسع في تمهيد الطرق، وبخاصة طريق السلام الواصل بين الجنوب والشمال، والطرق الرابطة بين السودان ودول الجوار، ومد خطوط السكك الحديدية وإعادة تأهيل المطارات والمهابط وإنشاء المزيد منها والارتقاء بالنقل النهري عناية بالمجرى وزيادة في مواعين النقل وتأهيل المراسي والموانئ النهرية القديمة وتوسيعها وإضافة المزيد منها لأن النقل النهري يشكل أقل سبل المواصلات كلفة. إن حركة إعادة التأهيل والتنمية المرتجاة تتطلب اهتماماً حقيقياً بالبنيات الأساسية التي لا غنى عنها في الجهود التنموية، ولتحقيق الاتصال والتواصل والتمازج بين أهل الجنوب وبينهم وبين أبناء وطنهم في أنحاء البلاد الأخرى.

ومن المشروعات الكبرى والأساسية التي ينبغي استئناف العمل بها على وجه السرعة مشروع قناة جونقلي الذي سيساهم في تأسيس حياة جديدة حوله لمصلحة أهل المناطق التي يجتازها من حيث استخدامه كمعبر للنقل المائي والطرق والمراعي والزراعة واستثمار الثروة الحيوانية والسمكية والصناعة والتنمية الاجتماعية في كل وجوهها كما هو مخطط لذلك المشروع. لكل هذا إضافة إلى ما تحققه القناة من مزيد من التحكم في الأحباس العليا للنيل وبما تحققه القناة من زيادة مقدرة في حصيلة المياه لمصلحة السودان ومصر الشريك في تحمل كلفة إنشاء المشروع بكل مكوناته مناصفة بينها وبين السودان، والأنتفاع المتساوي بفائض الحصيلة المائية المترتب على حفر القناة.

إن ما يذخر به إقليم جنوب السودان من ثورة معدنية مختزنة في باطن الأرض وعلى ضفاف بعض الأنهار والصخور الرسوبية على وجه الأرض يشكل في حد ذاته مورداً ضخماً للثروة ومجالاً رحباً للاستثمار الوطني والخارجي. ولعل ما تم في مجال استثمار النفط في مناطق شمال الإقليم وما أكدته الأبحاث والمسوحات الجيولوجية من

مخزون كبير في أواسط الإقليم الجنوبي وفي مناطق أخرى في السودان تبشر بالإمكان الهائل الذي يوفره النفط كمصدر للطاقة للاستخدام الداخلي وما تدره صادراته من أموال، وبما يمكن أن يقوم عليه من صناعات بتروكيماوية تشكل إضافة حقيقية وهائلة لقدرات السودان في الاستثمار والزراعة وغيرها من القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني وفي البنية الأساسية وفي مجالات التنمية الاجتماعية والبشرية، خاصة التعليم والعلم والتقانة والثقافة والصحة والتوسع في الاتصال وفي مجال المعلومات والمعلوماتية وما يقدم من نصيب في عائدات النفط للأقاليم والولايات والمناطق التي يتم الاكتشاف والاستخراج والاستثمار سيكون من العوامل المؤثرة في تحقيق التنمية المتوازنة والارتقاء بالحياة في كل أنحاء السودان.

أشرنا إلى أهمية توافق التمويل لخطة التنمية وبرامجها وهذا باب محوري في مقومات التنمية. ومن حسن الطالع أنه قد نال حظاً من الاهتمام الوطني والإقليمي، خاصة العربي، والدولي. والحكومة قد تمكنت، وبرغم كلفة الحرب وتواصلها عقدين من الزمان في مرحلتها الأخيرة من توفير جانب من التمويل لإعادة التأهيل والتنمية في الجنوب وبالنسبة لبعض المشروعات والمناطق الأخرى. ثم رأت الحكومة من الضروري إنشاء صندوقاً وطنياً لإعمار الجنوب ووفرت له قدراً من التمويل مكنه من بدء تنفيذ بعض المشروعات. كما صممت برنامجاً إسعافياً للجنوب منحته أولوية عالية ووجهت العديد من القطاعات والوزارات إلى الحرص على بذل مجهود استثنائي لإنفاذ ذلك البرنامج الإسعافي. وكانت من ثمار ذلك افتتاح العديد من المشروعات في مدينة ملكال في مطلع عام 2003 في عيد الاستقلال شملت مطار ملكال الذي طُوِّر ليكون مطاراً دولياً يستقبل كل أنواع الطائرات بأحجامها المختلفة. كما تم افتتاح محطتي المياه والكهرباء بعد أن أضيفت إليهما وحدات إضافية، وكذا الميناء النهري الذي وُسِّع وزادت طاقته لاستقبال البواخر النيلية الناقلة للركاب والبضائع، وسِّعت أرصفته ومرابطه كذلك ليستقبل عدداً كبيراً من البواخر والصنادل في وقت واحد. وافتتح كذلك

مركزاً للتدريب المهني ساهمت المملكة العربية السعودية في تمويله، وبدأ العمل في معهد التقنيات الزراعية وتقنيات تنمية الثروة الحيوانية والسمكية عبر التدريب والتدريس والأبحاث. ويتم تنفيذ هذا المشروع شراكة بين السودان ومصر، حيث التزمت مصر بمد المركز بالمعدات والأجهزة التعليمية والبحثية وآليات الزراعة وصيد الأسماك لأغراض التدريب ونقل التقانة إلى الحقل، ومده كذلك بالأساتذة والمحاضرين والفنيين. وشهدت مدينة ملكال نقلة كبرى برصف كل طرقها الداخلية وقد سبق ذلك كله صيانة مستشفي ملكال وتطويره بإعانة أوربية. كما تمت صيانة كل المدارس بمراحلها المختلفة بالمدينة. وتم إنجاز مماثل في مدينة جوبا التي عاد إليها كذلك العديد من كليات ووحدات جامعة جوبا. وتم افتتاح المنشآت الجديدة والمطورة في مدينة جوبا في نهاية شهر يونيو 2003. وقد أعان تحقيق كل هذه المنجزات حرص مجلس تنسيق الولايات الجنوبية على العمل والمتابعة من مقره في مدينة جوبا وكذا الوزارات التابعة له.

كما بدأ عمل مماثل في مدينة واو. ويشكل ما تم في هذه المدن وغيرها من مواقع في الجنوب جزءاً من البرنامج المعد لإعادة تأهيل اثنين وخمسين مدينة وتطويرها في الجنوب إضافة إلى بدء بعث الحيوية في بعض المشروعات الإنتاجية والتوسع في الزراعة المطرية الآلية والتقليدية.

أما الجهد العربي في تنمية الجنوب بتوفير التمويل لمشروعات خطط لها السودان، وأعدت دراسة الجدوى لها الأمانة العامة لصندوق إعمار الجنوب والمناطق الأخرى التي تأثرت بالحرب فإنه قد أتى فردياً وجماعياً، وأعلن الالتزام به في الاجتماعات التنسيقية الثلاثة التي دعت جامعة الدول العربية لإعدادها من مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والدول ومؤسسات التمويل والتنمية العربية والمجالس ومنظمات القطاع الخاص العربي لتوفير الموارد للصندوق العربي لدعم السودان لتنمية جنوبه الذي أنشأته القمة العربية التي انعقدت في مارس 2001 ببيروت. ومخطط لهذه

الاجتماعات التنسيقية أن تتواصل وللقاءات الأمين العام لصندوق إعمار الجنوب أن تستمر لتوسيع نطاق التمويل العربي للتنمية في الجنوب ومتابعة تنفيذ المشروعات. ومن الخطوات التي أكدت اهتمام جامعة الدول العربية بأمر السلام في السودان وتنمية جنوبه تشكيل اللجنة الوزارية العربية المعنية بالسلام في السودان.

تزامن مع الاهتمام الوطني والإقليمي بتنمية الجنوب اهتمام من الأسرة الدولية بهذه القضية خاصة منظومة الأمم المتحدة والاتحادات الإقليمية وبعض الدول، إذ أعلن الاتحاد الأوربي وكثير من دوله الأعضاء عن الاستعداد للمساهمة في إعادة التأهيل والتنمية في السودان فور توقيع اتفاق السلام كما أعلنت ذات الاستعداد الولايات المتحدة الأمريكية إذ وعدت بتقديم عون تنموي رسمي كبير للسودان. كما أبدت حرصها على تشجيع القطاع الخاص الأمريكي ذي القدرات الهائلة على الاستثمار في السودان في كل المجالات الاقتصادية. ووعدت أيضاً برفع العقوبات الاقتصادية الاحادية والتي فرضتها على السودان.

ويؤمل أن تواصل الأمم المتحدة دورها في مجال العون الإنساني إلى أن تستقر الأوضاع في المناطق التي تأثرت بالحرب وأن تضطلع مع منظماتها وبرامجها المتخصصة ومؤسسات التمويل الدولية ممثلة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي بتنفيذ برامج إنمائية وخدمية في السودان وخاصة في الجنوب في مرحلة السلام وأن تعد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للعديد من المشروعات وتقديم النصح في مجال السياسات الاقتصادية والمالية وأن تعين في بناء قدرات أجهزة الدولة والقطاع وتقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني، خاصة الجمعيات الطوعية غير الحكومية.

4- بناء الثقة: استدامة السلام وجعل الوحدة جاذبة

إن مواصلة كل هذا الذي ذكرناه في هذا الباب، وجعل الوحدة جاذبة لأهل جنوب السودان يعتمد إلى حد بعيد على أن يثمر هذا الجهد في بناء الثقة بين الشمال والجنوب وفي داخله. فإن توافر الثقة أمر بالغ الأهمية في تمتين وحدة المجتمع السوداني وتأسيس منعة الدولة. والثقة لا تتوافر بالتعبير عن الرغبة في تحقيقها وإنما تقوم على اعتبارات نفسية وحقوقية وتنموية ومشاركة متساوية في الشأن الوطني في مختلف صوره وعلى تدرج مستوياته. ولكن ينبغي ألا يتخذ ذريعة لعرقلة استدامة السلام أو صد تيار الوحدة على أسس هلامية غير قابلة للقيام، وكلما أرادت جماعة من الصفوة الجنوبية أو الشمالية أن تحقق مطلباً عسيراً أو غير عادل تتخذ من عدم بناء الثقة وتوافرها ذريعة للتفلت والتنصل من الوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاق السلام. لذا من الخير لنا أن نتحاكم عند قياس توافر الثقة من عدمه إلى معايير قابلة للقياس. وأنه من حسن الطالع أن اتفاق السلام وخطة التنمية والبرامج المدرجة في إطاره من الأمور القابلة للقياس. وإننا لنقترح أن أي عنصر من العناصر يريد أي طرف أن يدخله في اعتبارات بناء الثقة يجب أن يصاغ بصورة قابلة للقياس، كذلك لكي نعلم جميعنا ما الذي نقصده عندما نتحدث عن بناء الثقة وتوافرها، وإلا ظللنا عرضة لتفسيرات ذاتية وأمزجة متقلبة تقوم على مصالح ضيقة لفرد أو مجموعة.

وإن المعايير المادية ينبغي أن تسند وتدعم باعتبارات قيمية وثقافية ونفسية تهيئ القبول المشترك والمتبادل لبعضنا البعض لأن إضافة هذه الاعتبارات المعنوية إلى

الاعتبارات المادية تشكل في تفاعلها عناصر تحقق الإرادة السياسية لاستدامة السلام والعيش المشترك في وطن واحد ونعمل سوياً لتحقيق تقدمه ورفعته وعزته ومنعته.

نظـام الحكـــم

إن مسألة نظام الحكم في بلد معين قضية جوهرية خاصة في الدول حديثة الاستقلال، لمحورية ذلك في بناء الأمة والوطن والدولة. فنظام الحكم المختار هو الذي يتحكم في مآلات ذلك جميعاً. والفرق شاسع بين التعرف على نظم الحكم السائدة في العالم، أو تلك التي سادت ثم بادت وبين تصميم نظام حكم لمجتمع معين يقوم على عدم المجانبة بينه وبين التجارب الإنسانية من ناحية، ويكون قائماً على إدراك حقائق ذلك المجتمع تكوينه، بنيانه، قيمه، تأريخه وانعكاس ذلك على أطوار تقدمه وما لحقه من نكسات، وصادفه من معوقات، ومقوماته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وعوامل المناعة والهشاشة فيه. ثم مدى توافر معامل الرضى ومدى المشاركة المتاحة لكل مكونات الأمة الثقافية والعقيدية، ولكل فئات المجتمع وجهات الوطن الذي يقوم فيه ذلك المجتمع، إذ أن تلك كلها من العناصر والعوامل الأساسية في مواءمة نظام الحكم لظروف مجتمع معين وقدرته على إطلاق قوى الإبداع والإنتاج والتطور فيه. وإن جوهر الديمقراطية الحقة هو التعبير الحر والمسؤول عن الإرادة الحرة التي لا تقيدها المقعدات مثل العوز والحاجة والفقر والتهميش. ومن معايير ذلك مدى تمكن جموع الأمة من المشاركة الحرة الطليقة، ليس فقط في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وإنما في صنعه كذلك قبل اتخاذه.

ومن أهم المقعدات التي تحول دون ذلك مستويات التعليم والثقافة والوعي والتمتع بخدمات الصحة والوقائية والعلاجية، والمشاركة في توفيرها والتمتع بفرص العمل المتساوية والطليقة من كل القيود المحددات، عدا قيد القدرة على العمل كفاية

وجهداً واستعداداً لمواصلته وضمان قدر من الدخل نتيجة المشاركة في العمل المنتج والمجزي أو اعتماداً على ضمانات اجتماعية أسرية ومجتمعية لمن هم في مرحلة الطفولة، أو من تقدمت بهم السن بعد عطاء اتصل عقوداً من الزمن أو للذين يعانون من أي ضرب من ضروب الإعاقة. وأن يكون الدخل المتاح متكافئاً مع تلبية الحاجات الأساسية الروحية والمادية والاجتماعية والثقافية. وأن تكون الدولة متمكنة بفضل النظام السياسي الذي تختاره قادرة على توفير الأمن في غير تعد على الحريات ومساهمة في توفير الحاجات الأساسية التي سبقت الإشارة إليها، إضافة إلى توفر المأوى المناسب للأسر والأفراد. ولكي يتحقق ذلك جميعاً في جوانبه المادية فإن الأمر يتطلب توافر بنيات إرتكازية تمكن من الإنتاج والحوار الاجتماعي والاقتصادي والتواصل بين المواطنين، وبينهم وبين العالم من حولهم. ومن المعايير الأساسية لكفاية نظام الحكم مدى قدرته على الارتقاء بالقدرات الإنتاجية للوطن والاقتصاد في كل قطاعاته ما اتصل منها بالإنتاج المادي وما تعلق منها بالخدمات. وفي بلد كالسودان تقاس نجاعة الحكم بقدرة نظامه على تحقيق التنمية المتوازنة المحققة للعدل والأنصاف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، لأن الدولة في العقود السابقة، وإن اتجهت نيتها وأهدافها إلى تحقيق هذه التنمية المتوازنة، فإن خيالها وقدراتها وما توافر لها من مقومات تلك التنمية لم تكن بكافية في الاستجابة لتحقيق مطالب التنمية المتوازنة. إن البعض يخلط بين التنمية والنمو الاقتصادي. والنمو الاقتصادي وإن كان لازماً لتحقيق التنمية فإنه لا يحققها منفرداً إذ التنمية في حقيقة أمرها تنمية بشرية وتهيئة الظروف للبشر لكي ينتجوا ويبدعوا ويتمتعون بثمار جهدهم وكدهم وإبداعهم الفكري والفني. ومن متطلبات هذا الإدراك أن يتذكر واضعوا السياسة والمخططون والمنفذون حقيقة طالما داوموا على تكرارها وهي تلك القائلة بأن الإنسان أداة التنمية وغايتها الأسمى. وإذا ما أتيحت له فرص التعلم والتدريب اتسعت أمامه مجالات الحرية والخيارات وفرص الإبداع بل ويستطيع أن يغير واقعه الجماعي والفردي، ذلك أن أوضاع الفرد لا ضمانة للارتقاء بنوعيتها في ظل نظام

لا يقوم على العدل ولا يتيح الفرص المتساوية أمام مواطنيه ويضمن لهم حداً أدنى من إشباع حاجاتهم وصون حقوقهم وحرياتهم. إن توافر ذلك جميعاً يخلق دافعية لتحقيق التقدم وتعميق مشاعر الانتماء للوطن ليكون الإنسان والجماعات في كامل استعداد للاضطلاع بمسؤولياته لتحقيق ذلك التقدم وتحمل ما قد يتطلبه ذلك من مثابرة متصلة على العمل أو تقديم التضحيات. وبهذا يترسخ مبدأ الحق في التنمية، الجماعية والفردية ويتنزل واقعاً معاشاً خاصة إذا ما تم تخير أنجع المناهج والوسائل لتحقيقه متوازناً في كل أرجاء الوطن ولكل إنسانه أياً كان موقع إقامته. لذا فإن قضايا الاهتمام بالبعد الاجتماعي وتحقيق العدالة والمساواة في الفرص وصون الحريات المقترنة بالمسؤوليات والواجبات كلها من القضايا الجوهرية والمكونات الأساسية لنظام الحكم الراشد الذي يتلاءم مع الحياة البشرية وحاجات مجتمع بعينه وإشباع حاجات كل مواطنيه ارتكازاً على جهدهم وكدهم دون ظلم أو تظالم أو إدخال اعتبارات غير موضوعية في اقتسام الثروة والمشاركة في السلطة.

إن الناظر في نظم الحكم التي تعاقبت على السودان ومضاهاتها مع المبادئ والاعتبارات الواردة في صدر هذا الباب يستطيع أن يتبين مدى كفايتها أو قصورها بل يستطيع أن يتبين كذلك معايير نجاحها وخاصة نجاح أو فشل النخب المثقفة او تلك التي تداولت على السلطة منذ الاستقلال في تصميم وإنفاذ نظام حكم عصري يتلاءم مع ظروف السودان وحقائق واقعه وتلبية حاجات تقدمه. وهل تمكنا من الاتفاق على أسس ذلك النظام السياسي؟ وهل لنا من البصيرة المعينة على التمييز بين نظام الحكم والدولة وبين الإدارة أي الحكومة المعنية في زمن وظرف معين، أم أن نتيجة لعدم القدرة على هذا التمييز فهمنا أن إدارة حكومة بعينها أو معارضتها لا تتحقق إلا بمعارضة الوطن وهدم نظام حكمه. إن ما ذكرناه عند التأمل في الدروس والعبر الناشئة من تعاقب الحكومات والعهود منذ الاستقلال يدل بصورة واضحة على أن النخبة المثقفة لم تفلح بعد في ابتداع نظام حكم يفي بحاجات المجتمع السوداني في حاضره ومستقبله. وأن حظ ما

جربنا في القدرة والنجاعة قد أتى ضامراً. ولابد لنا من إعمال الفكر النير وعميق التأمل في مواطن الخلل ومواقع النقص والقصور لنعمل على تلافيها وتجاوزها ونحن نؤسس لنظام الحكم في مرحلة ما بعد السلام.

<u>الرؤى الصحيحة والتطبيق المتعثر</u>

تعاقبت على السودان عهود ديمقراطية تعددية ونظم عسكرية أصابها بعض التغيير في اتجاه التحول الديمقراطي والتعددية بعد فترات حفلت بالقيود على الحريات الأساسية وحقوق الإنسان اعتبرت لازمة لتأمين النظم الجديدة في أول عهدها. وكان من المبررات التي أطالت آماد المراحل الاستثنائية، أن المعارضة خاصة من تلقاء الحركة النقابية المهنية والأحزاب في تزايد فاعتبر نشاط الأحزاب مسعى لعودة القديم الذي لم يثبت فاعلية تذكر في معالجة الحرب الأهلية ولا في تحقيق التنمية أو قضايا أمن الوطن الأخرى. واعتبر نشاط النقابات من قبيل السعي لزعزعة النظم التي أعقبت الانقلابات العسكرية وأنها من قبيل التركيز على الحقوق وإهمال الواجبات وتعطيل مسيرة الإنتاج. على حين أن المعارضة في كل الأحوال التي جاءت بها الانقلابات العسكرية اعتبرت هذه الانقلابات اعتداء على الحرية وقطع الطريق أمام المسيرة الديمقراطية، الأمر الذي اعتبر سعياً لحرمان تلك المسيرة من الوقت الكافي لتطورها حتى تحمَّل الديمقراطية نتاج الفشل الوطني في معالجة الحرب الأهلية وتأمين الوطن وتحقيق التنمية. وظلت قضية التنوع في إطار الاعتراف بوجوده كظاهرة مجتمعية زماناً طويلاً دون كبير إفساح في التعبير عنه في نظام الحكم وبنية الدولة الهيكلية أو القرار السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. وحتى الإعلام القومي لم يعبر التعبير الوافي عن التعدد الثقافي أو الفنون الشعبية والعادات والتقاليد المتنوعة الغنية التي يذخر بها السودان. فبعد الوعد بمنح مطلب أهل الجنوب بالحكم الاتحادي الاعتبار الكافي عند وضع الدستور الدائم كما جاء في قرار إعلان الاستقلال من داخل البرلمان الذي تم التوافق على أساسه

في ديسمبر 1955 وتوصيات لجنة الإثني عشر التي انبثقت عن مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في عام 1965، وإعلان التاسع من يونيو 1969 الذي جاء كأوفى تعبير عن الاعتراف بالتنوع وبخصوصية الجنوب، ووجد قدراً معتبراً من التعبير عنه في اتفاقية أديس أبابا عام 1972، وفي دستور عام 1973، جاء التعبير الكامل عن حقيقة التنوع عنه في بنية الدولة وفي علاقة الدين بالدولة والهوية المركبة للسودان واعتماد المواطنة كأساس للحقوق والواجبات الدستورية والأخذ بنظام الحكم الاتحادي، في مداولات مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام، واعتمدتها الدولة أساساً لسعيها لإيقاف الحرب وتأسيس السلام عبر التفاوض مع الحركة الشعبية التي رأت في ذلك التقرير وتلك التوصيات إشارة طيبة للتوجه صوب السلام. ثم صدر قانون الحكم الاتحادي على أساس توصيات لجنة تطبيق الحكم الاتحادي في السودان. وعند سن قانون الحكم المحلي والدخول في مرحلة التطبيق ظهرت مفارقات بين توصيات مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في السودان، خاصة التوصيات الواردة في إطار خيارات الحلول والتوصية بالأخذ بنظام الحكم الاتحادي التي شملت تفصيلاً في السلطات الاتحادية، والسلطات الولائية، والسلطات المشتركة أو المتبقية، وتوصيات لجنة تطبيق الحكم الاتحادي في السودان من ناحية، وما جاء في نصوص القانون ومناهج التطبيق من ناحية أخرى. فليس بمستغرب أن تتنبه لجنة تطبيق الحكم الاتحادي وبما جمعته من أهل الفكر والخبرات إلى أهمية وضع العاصمة، فلقد أوصت تلك اللجنة بأهمية المعالجة الخاصة لوضع العاصمة بحسبانها عاصمة الوطن كله وعاصمة لكل أهل السودان وطرحت الأبدال لمعالجة وضعها وقامت أفكارها على أهمية مراعاة أوضاع غير المسلمين بالعاصمة كما اقترحت في نطاق مدينة الخرطوم فكرة العاصمة الإدارية محدودة المساحة (Administrative Enclave) ولقد طفت مسألة العاصمة القومية إلى السطح من جديد في مفاوضات السلام بنيروبي وفي ما اقترحه إعلان القاهرة. وبرزت ذات الخيارات التي طرحتها لجنة تطبيق الحكم الاتحادي من جديد كذلك. فتسبب

ذلك في بروز العثرات التي صاحبت التطبيق. فتوصيات المؤتمر وتوصيات لجنة تطبيق الحكم الاتحادي ركزت على أهمية الموازنة بين ما أسمته ممسكات الوحدة الوطنية والتوسع في السلطات الأصلية للولايات الممكنة من التعبير عن التنوع وتوسيع قاعدة المشاركة وإفساح المجال أمام تحقيق التنمية المتوازنة. فاحتفِظ في تلك التوصيات بما يعرف بالسلطات السيادية للمركز أو الحكومة الاتحادية إضافة إلى التخطيط والتصرف في مجالات معينة كالتخطيط التربوي والتخطيط الثقافي والتخطيط الإعلامي بحسبان أن تلك المجالات هي مناطق خلق قاعدة فكرية وشعورية يتوحد المواطنون عليها مع منح الولايات حق التخطيط الولائي في ذات المجالات في إطار الخطط القومية العامة بما يراعى خصوصيات تلك الولايات. وأعتبِرت الموارد الطبيعية موارد عامة تملكها الدولة وتتصرف فيها الولايات بمقدار ما تحدد لها السلطات المركزية. ولكن هذه التوصيات حرصت على أن تجعل للولاية التي يُكتشف ويُستثمر فيها مورد طبيعي أو ينشأ فيها مشروع قومي أن يكون لها نصيب في عائد ذلك الاستثمار وتلك المشروعات القومية كما هو الحال في مشروع الجزيرة. ولقد أوصت لجنة تطبيق الحكم الاتحادي بوضع قانون للحكم يبين سلطات كل من المركز والولاية ويضيق إلى أبعد مدى ممكن نطاق السلطات المشتركة لأن التجارب الاتحادية قد دلت أن مجال السلطات المشتركة والمتبقية هو الذي يثير النزاعات بين المركز والولايات ويفضي إلى التضارب في التطبيق، الأمر الذي قد يقود إلى الارتباك، خاصة عند جدة التجربة. كما أوصت بأن يأتي التطبيق بعد ذلك متدرجاً باعتبار عاملين أساسيين هما توافر الموارد الكافية لممارسة السلطات، وتوافر الأطر البشرية المهنية والفنية المدربة القادرة على تسيير الأداء في الولايات لما فيه بسط الخدمات للمواطنين وتحقيق التنمية. ولكن التطبيق جاء دفعة واحدة والهيكل التنظيمي، السياسي والإداري قد جاء متضخماً: ست وعشرون ولاية ومئات المحافظات مع توسع في عدد الولاة والوزراء والمستشارين والمحافظين والإداريين والوحدات الفنية واقتضى ذلك توفير الرواتب والمخصصات الأخرى

والمكاتب والمساكن والعربات والهواتف وغيرها من حاجات تسيير العمل المكتبي والميداني. فأتضح أن العديد من الولايات والمحافظات لا تملك الموارد الكافية لمقابلة متطلبات الإدارة وبسط الخدمات والحفاظ على نوعيتها ولم تكن الدولة لفترة طويلة قادرة على تقديم الدعم الكافي الذي يسد الفجوة بين موارد الولايات ومنصرفاتها من رواتب الجهاز السياسي والإداري والفني والاجتماعي والقدرة على الصرف على الخدمات وتحقيق قدر من التنمية، بالرغم من إنشائها لصندوق دعم الولايات بسبب ما تفرضه الحرب الأهلية من كلفة باهظة لمواجهة متطلباتها حقناً لدماء المواطنين وحفاظاً على وحدة الوطن في ظل موجة الحصار والعقوبات التي فرضت على السودان من الخارج. الأمر الذي دفع الولايات إلى فرض المزيد من الضرائب والرسوم على السلع والخدمات وابتدعت طرق لتحصيل ذات الضريبة في اكثر من موقع على السلع والحيوانات العابرة بين الولايات وحتى داخل الولايات والمحافظات، وفرضت رسوم العبور على السلع الزراعية خاصة والثروة الحيوانية. ولقد ترتب على تعدد الضرائب والرسوم ارتفاع كلفة الإنتاج وارتفاع أسعار السلع بسبب تلك الضرائب والرسوم فضمرت حظوظ المنتجين وتصاعدت كلفة المعيشة على المواطنين وضعفت القدرة التنافسية للصادرات الزراعية والحيوانية والسلع الصناعية في أسواق الصادر. ونتج عن ذلك معاناة أقعدت بعض المنتجين عن مواصلة الزراعة كما أدت مع أسباب أخرى إلى معاناة العديد من القطاعات الصناعية. ولما ضُمر الإنتاج وتصاعدت الكتلة النقدية التي تتنافس على قليل السلع المنتج والمستورد، تصاعد التضخم قبل أن تتمكن الحكومة من التحكم فيه، وتثبيت سعر صرف الجنيه السوداني مقارنة بما يعرف بالعملات الحرة وتحقيق نسبة عالية من الناتج الإجمالي المحلي. ولكن الكثير من أوجه المعاناة على الجماهير ما يزال محسوساً، والتنمية وإن تواصلت لم تبلغ المقدر والمأمول بسبب استمرار النزاعات المسلحة وكلفتها العالية، كما أن الصرف الموجه إلى الاستثمار في الطرق وغيرها من البني الأساسية لا يدر عائداً مباشراً أو سريعاً وإنما تنعكس آثاره

على الاقتصاد الوطني. كل هذا قد عظم الآمال المتعلقة على السلام والحرص على استدامته، مما يفرض على المتفاوضين مسؤولية مضاعفة في السعي الجاد لإنهاء المفاوضات المتواصلة بالتوقيع على اتفاق للسلام الشامل العادل والمنصف والقابل للاستدامة. بدأت مراجعة حقيقية لتجربة الحكم الاتحادي بعد أن قطعت مدى مقدراً من الزمان، وتكشفت سلبيات التعجل في التطبيق. ولقد طالت هذه المراجعة البنية المؤسسية داخل الولايات وخفض عدد المحافظات ووحدات الحكم المحلي القاعدية. وأسميت المحافظات معتمديات ولكن عدد الولايات قد ظل على حاله. وقيدت سلطات الولايات والمعتمديات على السلع العابرة خاصة لمنع الازدواج الضريبي وفرض الرسوم غير المبررة. وبالنسبة للثروة الحيوانية ظهر توجه إلى فرض ضريبة القطعان في موقع المنشأ وقصر ما تفرضه الولايات الأخرى التي تعبر أرضها الحيوانات على رسوم المياه التي تفرضها إدارة الآبار والحفائر مقابل سقي الحيوانات. وروجعت الضرائب والرسوم بصورة عامة وحُجر فرضها بصورة عشوائية. وزيدت حصة الولايات من الموارد المركزية ووُسع الوعاء الضريبي المسموح به للولايات وتنازل المركز عن بعض الضرائب. وانعكس ذلك على الإنتاج الزراعي وتولى ديوان الزكاة دعم الخدمات الصحية ودفع متطلبات الحالات الطارئة والأدوية المنقذة للحياة بالنسبة للفقراء والمحتاجين.

أما بالنسبة للولايات الجنوبية فقد استحدث مجلس للتنسيق للولايات الجنوبية. كما تأسس صندوق قومي لتنمية الولايات الجنوبية والمناطق الأخرى التي امتدت الحرب إليها إضافة إلى برنامج تنموي إسعافي موجه إلى تأمين الخدمات الأساسية في اثنين وخمسين مدينة، وإعادة تأهيل المشاريع الإنتاجية والبنية الأساسية مع التركيز على ما اتصل منها بالصحة والتعليم وتوفير مياه الشرب النقية والكهرباء والطرق والنقل النهري.

نظـام الحكـم اللامركـزي

إن السودان هذا الوطن القارة بمساحته الشاسعة البالغة مليون ميل مربع وبتنوع أصوله العرقية والثقافية والعقيدية والاجتماعية، والذي يمكن أن يوصف بأنه يشكل أفريقيا مصغرة، وتلتقي في رحابه أعراقها وألوانها وسحناتها وألسنتها وثقافاتها، والعقائد الدينية والتقاليد والأعراف التي سادت فيها، تشكل في حقيقة أمره من وحدات لا مركزية. فيه نشأت الممالك النوبية القديمة، والممالك المسيحية التي سادت حتى القرون الوسطى وجاءت بعدها الممالك الإسلامية في الشمال والوسط والشرق والغرب، وقولبه الحكم التركي في عهد محمد علي باشا في إطار حدوده الحالية بعد أن أضاف إليه مناطق جديدة امتدت حتى المديرية الاستوائية. وكان يمكن لمحمد على وسلالته من بعده أن يدخل في إطاره يوغندا وبعض مناطق القرن الأفريقي لولا الهجمة الاستعمارية الأوربية على القارة الأفريقية والتي أوقفت تقدم زحف جيوش محمد على بعد أن وصلت إلى هرر ومصوع وذيلع. ولعل تلك الممالك القديمة هي التي شكلت تكوين المديريات في العهد التركي إلى أن استقرت على تسع مديريات في العهد الاستعماري البريطاني. إن حكم السودان مركزياً فكرة ابتدعتها العهود الاستعمارية في عهد محمد علي ثم عُمِّقت في الحقبة الاستعمارية البريطانية. وما أن أهل الاستقلال على الوطن حتى اتجه الحكم الوطني إلى النظر في الصيغ اللامركزية للحكم. وتجسد هذا أول أمره في مطلب الجنوبيين للحكم الاتحادي. وبدأ التأصيل الفكري والدعوة للحكم الاتحادي في منتصف الخمسينات. وشكلت فكرة مجالس المديريات التي ابتدعتها لجنة أبورنات، التي كُونت في عهد الحكم العسكري الأول نقلة تطبيقية في مسار البحث عن نظام لا مركزي يلائم السودان ويمنح أقاليمه المختلفة سلطات واسعة معينة في المشاركة في السلطة، وتحمل مسؤوليات التنمية. وجاءت النقلة الأكبر في ثنايا اتفاقية أديس أبابا وقانون الحكم الذاتي

للمديريات الجنوبية في عام 1972. ثم عمم الأخذ بالحكم الإقليمي بصدور قانون الحكم الإقليمي عام 1981 في عهد الحكم العسكري الثاني. وكان التوجه الذي أوصت به اللجنة إلى تشكيل خمسة أقاليم هي الإقليم الجنوبي والإقليم الغربي، والإقليم الأوسط والإقليم الشرقي والإقليم الشمالي. وكان المقترح للإقليم الشمالي أن يضم مديريات البحر الأحمر والشمالية والنيل والجزء الشمالي من مديرية الخرطوم. ولكن تغير هذا الوضع عندما انعقد مؤتمر الحكم الإقليمي، إذ رفض أهل ولاية البحر الأحمر الانضمام إلى الإقليم الشمالي. ولما استجاب المؤتمر لمطلبهم طالب أهل كردفان ودارفور بفصل الإقليم الغربي إلى إقليمين. وهكذا أعيد تقسيم الأقاليم لتصبح سبعة أقاليم. وانضمت مديرية البحر الأحمر إلى مديرية كسلا وكونتا الإقليم الشرقي مع بروز إقليم جديد في الغرب. وأخيراً جاء الحكم الاتحادي في عهد الإنقاذ. ولا شك أن تطبيق اتفاقية السلام، والعمل على الاستفادة مما ظهر من إيجابيات تجربة تطبيق الحكم الاتحادي وسلبياتها، سيكون عونا في تقويم التجربة وتعديل مساراتها.

الخيار الاتحادي

إن إجماعاً وطنياً حول ملاءمة صيغة الحكم الاتحادي لأبناء السودان أخذ في التبلور واستقرت عليه مفاوضات السلام. كما أن المناطق التي تسمى نفسها مهمشة قد رأت فيه كذلك مخرجاً لها من حالة التهميش وبسط سبل المشاركة السياسية والتنمية، الأمر الذي يفضي إلى قسمة عادلة للثروة على قاعدة نظام اقتصادي اجتماعي يؤسس للعدالة والحكم الرشيد على أساس التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة التي أكدتها وثيقتا المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة، الذي انعقد في جوهانسبرج في عام 2002، الإعلان وخطة التنفيذ: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة في تكامل وعلاقات حوارية متبادلة بينها في ظل شروط مواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية تتمثل في الحكم الراشد وحماية حقوق الإنسان بأبعادها السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية.

وجعل الإعلان القضاء على الفقر المرتكز الأساسي لمفهوم التنمية المستدامة. إن المنهج الأوفق والمدخل الأنسب لتحقيق التنمية المستدامة في ظروف السودان هو التنمية الريفية المتكاملة وتنمية المنتج الصغير في الريف والحضر لأن غياب التنمية الريفية المتكاملة في الأطراف من الأسباب الجذرية للصراعات الحالية بين المركز والأطراف.

بعد أن قدمنا لمحة سريعة لتطور الحكم المركزي في السودان إلى أن بلغ الحكم الاتحادي وضرورات إصلاح هذا النظام وتطويره التلاؤم مع مقتضيات تنفيذ اتفاقية السلام، الاستفادة من الدروس المستفادة من تجربة تطبيقه في العشر سنوات الماضية وإنا نود أن نؤكد أن الإصلاح المقصود ينبغي ألا يقتصر على مراجعة بنية مؤسسات الدولة وإعادة هيكلتها على أسس قومية وبما يمكنها من تحقيق المشاركة العادلة في السلطة والاقتسام المنصف للثروة، فاقتصار الأمر في إعادة النظر في أجهزة الدولة الاتحادية والأجهزة الإقليمية والأجهزة الولائية والمحلية وقوات الشعب المسلحة والقوات النظامية الأخرى والخدمة العامة والمؤسسات والهيئات العامة وإصلاحها إدارياً يكون مخلاً إذا لم يأت رديفة النظر في مهام ووظائف تلك البني المؤسسية وواجباتها التي تتمكن في تكاملها وتفاعل أدوارها أن تحقق التنمية المستدامة والمتوازنة التي أشرنا إلى أهم عناصرها وشروط تحقيقها ومداخلها ومذاهبها. إن الحكم الاتحادي إذ ما تم تطويره تأسيساً على هذه المفاهيم سيكون قادراً ليس فقط على تحقيق التنمية المتوازنة واقتلاع الفقر وإنما سيصبح كذلك الضمانة الأساسية للسلام المستدام، كذلك ولتحقيق الأمن والاستقرار وبسط آفاق التقدم المؤسس على الرضى القائم على المشاركة في السلطة والقسمة المنصفة للثروة وإتاحة الفرص المتساوية للتنمية البشرية الجماعية والفردية في ظل حكم رشيد وحقوق مصانة الأمر يمكن من التفرغ للعمل والإنتاج الفكري والمادي في ظل هذه المهيئات والضمانات التي توفرها التنمية المستدامة بعناصرها متكاملة وشروطها متوافرة.

الحكـم الإقليمي

إن النـاظر في البنيـة المقترحـة للحكم الاتحـادي يرى مفارقـة بينـة متمثلـة في ورود مستوى في الحكم الإقليمـي يتفرد بـه الجنـوب دون سـائر أقـاليم الـبلاد الأخـرى. ولا شـك أن هذا سـينعكس فـي عـدم التـوازن فـي المشـاركة فـي السلطة واقتسـام الثـروة، وقـد يـدفع إلـى مزيـد مـن عـدم الاسـتقرار. ونـرى أن إحـدى وسـائل درء مخـاطر تفجـر الصـراعات بـين الأقـاليم والمركـز وداخـل الأقـاليم هو الأخـذ بفكـرة الحكـم الإقليمـي فـي كـل أنحـاء السـودان لإحـداث التـوازن الهيكلـي الـذي يعـين فـي عدالـة المشـاركة فـي السـلطة ونسـق التنميـة بـين وداخـل كـل أقـاليم السـودان. نـرى أن هـذه فكـرة جديرة بفـائق الاعتبـار والنظـر المـدقق فـي مزاياهـا، فاسـتقامة تقسـيم البنيـة المؤسسـية للدولـة علـى أسـاس أجهـزة الدولـة الاتحاديـة والإقليمية أو الولائية والمحلية داخل كـل إقليم تيسر التعامـل بـنمط موحـد ومـنهج يسـير فـي التطبيـق لضـمانات المسـاواة فـي الحقـوق والواجبـات لكـل المـواطنين علـى امتـداد الـوطن وداخـل كـل إقلـيم مـن أقاليمـه. ولا يشـترط للأجهـزة علـى المسـتويات الأربعـة أن تكـون متضخمة بل ينبغي لهذا التدرج الرباعي أن يعين فـي تبسيط الأجهـزة وتقليـل كلفـة إدارتهـا, خاصـة إذا مـا بعثنـا الحيويـة والفاعليـة فـي الإدارة الأهليـة فـي البـوادي وبعـض أجـزاء الريف.

إن إحسـاس المـواطنين بالعدل والمسـاواة يمكـن مـن ازدهـار حركـة واسـعة متجـددة لمنظمـات المجتمـع المـدني. وإن ازدهـار هـذه المؤسسـة سـيعين فـي التعبيـر عـن حاجـات المـواطنين وتطلعـاتهم وفـي تعبئـة جهـودهم لتلبيـة الكثيـر مـن حاجـاتهم دون اللجـوء إلـى أجهزة الدولـة. وهكذا يكـون المجتمـع مبـادراً بـل وسـباقاً للدولـة في مبادراتـه إلـى أن يتمكن

من بسط سلطانه على جميع أمره وهذه هي الحالة المثلى التي يكون فيها الحق واجب الأداء، والواجب حق يسعى الناس إلى الحفاظ عليه بالعمل والجهد والإخلاص.

إن نظام حكم يقدر على الاتسام بالخصائص التي أشرنا إليها وتكون له القدرة على أداء الواجبات التي تفي بها التنمية المستدامة يزكي في المجتمع جذوة الإبداع والخلق بديل النقل والاتباع والإتكالية التي تكرس التبعية. ولمواصلة الخلق والإبداع لابد من رعاية المبدعين وصون حقوقهم وتهيئة الظروف المعينة لهم، ولمبدعين جدد لمواصلة الخلق والإبداع لكي يُوظف في مصلحة المجتمع تنميةً، وإرتقاءً بنوعية حياة أهله. وهكذا تتواصل حلقات التقدم ويزدهر المزيد من الخلق والإبداع الميسر لاتصال وتقدم المجتمع وتطوره.

فعالية المشاركة في صنع القرار وإتخاذه

إن أجهزة الحكم الاتحادي المتدرجة من الأجهزة المركزية إلى الأجهزة المحلية لا تشكل الوعاء الوافي أو الممكن للمشاركة في السلطة كما لا تحقق وحدها الاقتسام العادل والمنصف للثروة والتنمية. ولكن هناك من الصيغ الديمقراطية وصيغ المشاركة الشعبية في تسيير حركة الدولة والمجتمع والآليات الممكنة من ذلك ما يفوق الحصر. وهذا يدعو إلى الحرص على الابتكار والمبادرة في ابتداع الصيغ الديمقراطية وآليات المشاركة الشعبية. ومن أكثر الآليات أهمية في تحقيق المشاركة الفاعلة في إرساء التوجهات العامة والأساسية للدولة والمجتمع، المجالس القومية واللجان القومية المتخصصة في كل شأن أساسي في حياة المجتمع وحسن أداء الدولة. ومن مزايا المجالس القومية مثلاً أن تقلل التضارب في السلطات وتقسمها بصورة جلية بين مستويات الحكم المختلفة في السلطات وفي ممارستها طالما أن المجالس واللجان تقوم على مشاركة وافية وتمثيل واسع لكل الجهات والتخصصات ومستويات الحكم على امتداد الوطن. وسنعرض في هذا السياق إلى ذكر جملة من المجالس واللجان التي نرى

أن لها دوراً هاماً في تحديد السياسات العامة ودعم أجهزة الدولة وبث الحيوية في شعاب المجتمع.

المجالس القومية للتخطيط

ونقترح في هذا المجال قيام مجلس قومي عام للتخطيط بكل شعبه الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والبيئية تنبثق عنه أو تكون كروافد له مجالس أو لجان متخصصة تشمل:

- مجلس للتخطيط الاقتصادي.
- مجلس السكان والتنمية البشرية.
- مجلس للتخطيط الاجتماعي.
- مجلس للتخطيط التربوي.
- مجلس للتخطيط الثقافي.
- مجلس للتخطيط الإعلامي.
- المجلس القومي للسياسة الخارجية والتعاون الدولي.
- مجلس للتخطيط واستثمار الموارد الطبيعية.
- مجلس للحفاظ على البيئة ورشد استثمارها.

- مجلس للعلوم والتقانة.

- مجلس للخدمة العامة والإصلاح الإداري.

ويراعى في تحديد اختصاصات هذه المجالس الإحاطة والشمول، وأن تكون تركيبة عضويتها ممثلة للدولة ولفئات المجتمع والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية الطوعية للتعبير عن آرائها وتطلعاتها وأن تمثل فيها الأقاليم بصورة متوازنة لتكون حاضرة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والسياسات العامة والتوجهات العامة للدولة على المستوى القومي. ثم يكون هذا الحضور الفاعل في الأقاليم معيناً لها للتخطيط في إطار الخطط الوطنية العامة. ويراعى التوازن بين التخصص والتمثيل الشعبي والإقليمي. وذلك أن هذه المجالس كلما اتسع مجال التمثيل فيها والمشاركة في أعمالها يتحقق الالتزام الواسع بما يصدر عنها. ويمكن لقراراتها وتوصياتها أن تكون ملزمة، أو استشارية أو مرشدة وهادية وفق الاعتبار. إن بعض الدول يجعل قرارات مثل هذه المجالس ملزمة للدولة والمجتمع. ولكن التقرير في مدى الالتزام بما يصدر من قرارات وخطط من تلك المجالس، أو الاستئناس بها أو الاسترشاد بها تحدده عدة عوامل ونوعية المجلس والجهات العاملة في نطاق ما يصدر عنه. ولكن تفادياً للارتباك لابد أن تكون اختصاصات تلك المجالس محددة وواضحة.

المجالس القومية المتخصصة

إن العديد من المجالات الحيوية في المجتمع، وأوضاع وشؤون بعض القطاعات بحاجة إلى تشكيل مجالس أو لجان قومية للدراسة والتخطيط والرعاية وتقديم الخدمات وللاستفادة من قدراتها وطاقاتها لخدمة المجتمع والوطن مثل:

- المجلس القومي لحوار الأديان والثقافات.

- المجلس القومي للآداب والفنون.

- المجلس القومي للطفولة والأمومة.

- المجلس القومي للمرأة والأسرة.

- المجلس القومي للشباب والطلاب.

- المجلس القومي للصحافة.

- المجلس القومي للرياضة.

- المجلس القومي للتراث الشعبي والصناعات الثقافية.

- مجلس التخطيط اللغوي.

تراعى في تحديد الاختصاصات والعضوية ذات المزايا والأسس التي تحكم المجالس القومية ذات الطبيعة العامة، ويكون لكل من تلك المجالس واللجان القومية والمتخصصة أمانة عامة تقوم على تحضير المعلومات وإعداد الدراسات والمقترحات، وتعد مضابط المجلس وتتابع أعماله كما تتابع ما يصدر عنه من سياسات وقرارات واستراتيجيات وخطط وبرامج.

إن كل من قائمة المجالس واللجان القومية، والمجالس المتخصصة يمكن أن تعدل إضافة وحذفاً وفق التطورات والمتغيرات ونتائج التجريب التي تفرضها المراحل المتتالية.

منظمات المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني أحد ركائز الحكم الراشد. ودورها يتمثل في سد الفجوة بين الدور الحكومي واحتياجات المجتمع، وبذلك يكون دورها مكملاً للوجه الرسمي للدولة. ومنظماتنا الوطنية، وعلى كثرة عددها وتشعب تخصصاتها، إلا أن إسهامها في الحياة العامة ما زال متواضعاً بسبب افتقارها للموارد والخبرات.

إن الاهتمام بالمنظمات الفئوية والجماهيرية والطوعية والاتحادات المهنية والجمعيات العلمية واتحادات المبدعين وإشراكها في الشأن العام من ضرورات التقدم والتنمية والقدرة على تعبئة القوى البشرية في خدمة صنع التقدم واستدامة التنمية، وتحقيق توازنها وتعظيم عوائدها. ولهذه المنظمات دور فعال في حيوية المجتمع ويقظته ودعم مقوماته والارتقاء بمواهبه وقدراته الإبداعية، والنهوض بقدراته الإنتاجية. كما أن لها مع التربية والثقافة والإعلام فاعلية في إزكاء الروح الوطنية وغرس قيم الفضيلة والعمل، والتكافل، وحب الخير. ويتطلب الاهتمام بها القيام على دعمها وتدريب قياداتها والأطر الفنية والإدارية العاملة بها. ولابد من توعية المجتمع بضرورتها ومحورية دورها لتقدم الوطن، كما ينبغي كذلك تأهيل هذه المنظمات لتنهض بمسؤوليتها في بث الوعي، وبسط الثقافة، وغرس ثقافة السلام وتعميق روح الديمقراطية والوحدة الوطنية وحث كل أفراد المجتمع على الحرص على ممارستها، وخلق قوة معرفية هادفة وبناءة لدراسة مشاكل البلاد واستنباط الحلول لها. وفي المجتمعات الغربية تشارك منظمات المجتمع المدني حتى في مداولات خطط وبرامج الدولة ، وذلك عبر جلسات الاستماع والمداولات في البرلمانات. وفي السودان ، وكما في دول أفريقية أخرى، تقوم المنظمات

بـأدوار أكبـر ممـا تقـوم بـه السـفاراات مـن أنشـطة أمنيـة واسـتخباراتية وإعلاميـة، فيمـا يوصف اليوم " بخصخصة السفارات".

وعلـى هـذه الجمعيـات والمنظمـات أن تتبنـى قضـايا المجتمـع الكليـة والقطاعيـة والجهويـة وتسـاهم فـي حلهـا وتعبئـة الجمـاهير للمشـاركة فـي خيـارات الحلـول وإنفاذهـا، لإحداث الإصلاح المجتمعي المستهدف.

إن نجاعـة دور المنظمـات والاتحـادات والجمعيـات تـدعو إلـى تعميمهـا فـي كـل المجـالات لتهـتم بكـل شـؤون المجتمـع وشـؤون الفئـات والجماعـات والمجموعـات ذات الحاجـات الخاصـة. ولهـا دور متعـاظم فـي الدبلوماسـية الشـعبية مـن خـلال الحـرص علـى التواصل مـع نظيراتهـا الإقليميـة والدوليـة، خاصـة فـي أفريقيـا والـوطن العربـي والإسـلامي وأن يكون لها نشاط مستقل أو مشترك مـع نظرائهـا ومـع أجهـزة التعـاون الإقليمـي والـدولي ليكون للسودان حضوره وتأثيره ولتنفتح أمامه فرص الكسب من تجاريب الآخرين.

إن مسار الازدهار ونسق الحكم الصـالح، الـذي نسـعى للتراضـي حولـه، يقـوم علـى مبـدأ احتـرام الحريـات الأساسـية، الـرأي والتعبيـر والتنظـيم، وهـي ضـرورية لقيـام مجتمـع مدني حيوي وفعال يشكل الطليعة لنهضة الأمة.

أساسيات ينبغي الاتفاق عليها

لا يمكن للدول والمجتمعات أن تترك شأنها للصدف وردود الأفعال مع الحادثات. وإنما نعلم من شأن الدول التي حققت التماسك والتوحد والنهضة والتقدم أنها قد تواضعت على أسس ثابتة لنظم حكمها واستقرار مجتمعاتها وظلت حكوماتها المتعاقبة وإداراتها تلتزم بأسس الحكم وثوابته التي تواضعت عليها. وعادة يكون التنافس بينها في الأفكار والمذاهب التي تحقق بها الأهداف الوطنية العامة والمستقرة التي يقوم عليها الحكم وحياة المجتمع. لذا لابد لمن يريد سلاماً ووحدة واستقراراً ونماءً وتقدماً للسودان أن يشارك في تصميم نظام الحكم الذي يحقق ذلك. ويشكل الاتفاق على نظام الحكم أولوية متقدمة لسودان السلام، يكون قادراً على استثمار كل إمكاناته لخير أهله جميعهم، ويجعل المجتمع ودولته قادرين على مقارعة التحديات التي قد تعترض سبيل بناء الوطن وتأمين مسار تقدمه. ولعل من أهم أسباب الكبوات والإخفاقات التي لازمت العمل الوطني منذ الاستقلال غياب الاتفاق على نظام الحكم. وصارت كل حكومة تأتي تغزل على طريقتها الخاصة مما أفقد الدولة والمجتمع فرص الانتفاع بتراكم الكسب والخبرات، بل أن كثيراً من الحكومات المتعاقبة قد جعلت الإساءة لكل نظام سبقها من واجباتها ومشاغلها الأساسية مما أفقد أهل السودان الثقة في حاضر ومستقبل وطنهم وزهدهم في خير يأتي من هذه الحكومات. وهذه خسارة كبرى. فما كان ينبغي لأهل السياسة فينا أن يبخسوا الشعب قدره وأشياءه، فأضعف ذلك في كثيرين من الناس الثقة في ساستهم بل وأحياناً في وطنهم فلاذوا بالغربة والشتات، وزهد كثيرون في الشأن العام وقلَّ الاهتمام بحاضر الوطن ومآلات مصيره فساد التشرذم والتنازع فانسربت إلى نفوس البعض بعض مظاهر الأنانية وحب الذات بل أن بعض القيادات الوسيطة في الأحزاب السياسية السودانية قد سارع إلى البحث عن أوطان بديلة فشتوا في فجاج الأرض وارتحلوا بعيداً عن أهلهم ووطنهم.

وفي المرحلة الحالية التي يمر بها السودان وهو يتأهل للتأسيس لنهضة جديدة نرى أنه من حسن التدبير أن يأتي رديفاً للاتفاق على نظام الحكم الاتفاق على برنامج عمل وطني تشارك في وضعه كل القوى السياسية الوطنية والمجتمعية. وأن يكون صنع السلام وترسيخ ركائزه وتحقيق التحول الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية الشاملة والاتفاق على نظام الحكم وبرنامج العمل الوطني الركائز التي يقوم عليها الوفاق الوطني التي تتسارع اليوم المبادرات في مجال تحقيقه.

ولو استفاقت النخب السودانية حقاً وكانت بقدر المسؤولية الوطنية ومقدارها في هذا الظرف المفصلي من تأريخ وطنها، واتفقت على كل ما ذكرنا وجعلت المشاركة في صنعه والالتزام حركة أمة بأسرها نكون قد حققنا الكثير من المنى ومهدنا الطريق لتأمين وحدة الوطن وفتح آفاق نهضته وتقدمه وسلوك دروبها.

ترسيخ الوحدة الوطنيـــة

لقد عمت روح التدين، والقيم الدينية التي شاعت في صفوف أهل السودان من منابع التدين المختلفة إسلاماً ومسيحية وكريم معتقدات دينية، والعادات والتقاليد التي قامت عليها أو تأثرت بها في المجتمعات القبلية الأولى، وفي أطر الطرق الصوفية، والملل، التقت كلها في تشكيل وجدان أهل السودان وتعميق النزوع إلى التوحد والتعاون والتكافل، وهكذا كان هذا التوحد والتعاون والتكافل لتحقيق غايات خيرة تعود على الفرد والمجتمع بالنفع وتعمق في وجدانه الشعور بالانتماء في التشكيلات المجتمعية المختلفة التي صيغت ونهضت في هدى تلك المعتقدات والعادات والتقاليد. أشاع التوحد والتضامن في الأطر المجتمعية التقليدية، وفي التنظيمات الحديثة كالنقابات والجمعيات العلمية والأندية الرياضية واتحادات المبدعين كالأدباء والفنانين والمغنين والموسيقيين الفزعة والنفير، وقد رأينا نقابات العمال واتحاد الفنانين للموسيقي والغناء مثلاً لا يقتصر

جهدها على رعاية مصالح أعضائها وإنما امتدت هذه الجهود مدفوعة بروح الفزعة والنفير إلى المساهمة في إقامة دور التعليم ومساندة شتى الأغراض النبيلة. ولقد تجلت ثمار التوحد في أبهى وأجل صورها في انتصارات الشعب نتيجة توحده على طوال تأريخه، تجلت في الثورة المهدية وقهرها للمستعمر وصدها للعدوان في أعتى فترات الهجمة الاستعمارية على القارة الأفريقية، وتجلت في حركة مؤتمر الخريجين، وكانت ذروة سنامها في تحقيق الاستقلال.

هكذا أفلح التوحد والوحدة الوطنية في تحقيق أهم مكاسب الشعب والنهوض في وجه التحديات ورد غوائل المخططات التآمرية على السودان.

ثم جاء هذا العصر الذي نعيش فيه فأثبت عدم اعترافه بالكيانات الصغيرة وجدواها، فاتجهت الدول إلى التكتل لأسباب من الدفاع عن مصالحها أو تعزيزاً لعرى ارتباطات حضارية وثقافية وإقليمية يشكل تعزيز الانتماء إليها وتجديد مقوماته وتفعيلها مرتكزاً للدفاع عن مصالح الداخلين في دائرتها. فلا يستقيم منطقاً أن يتواصل الشقاق والمنازعات والتشتت داخل الوطن الواحد، دعك من النزوع إلى الانفصال. إن التناقض البيّن بين التوجهات العالمية في عصر العولمة وما ظللنا فيه من تنافر بل وقتال مرير والذي تواصل عقوداً من الزمان وحصد ما حصد من الأرواح وموارد الطبيعة، وعطّل ما عطّل من مؤسسات وبنى الدولة، بل جار على اللحمة المجتمعية ونسيج المجتمع فخلخله وغرس فيه هشاشة سمحت لبعض مرذول العادات وضروب السلوك الشائن أن تدخل عتمة في بعض أطراف المجتمع السوداني، وتدور على تماسك الأسرة وتعتدي على كرامتها. إن هذا التناقض وانعكاساته السالبة لتدعو أهل العقل والحكمة والحصافة السياسية إلى عميق التفكير وتخير أنجع أسس التوحد ارتكازاً على الإيجابي في قيم المجتمع السوداني وعاداته وتقاليده وأخذاً بأسباب الحديث التي أثبتت جدواها في توحد المجتمعات داخل الدولة الواحدة والتوحد بين الدول.

أسس التوحـــد

إن أهم أسس التوحد في رؤيتنا تقوم على ما يلي:-

1- بنـاء الـوعي بأهميـة التوحـد والوحـدة الوطنيـة وجـدواهما، ولا يكـون ذلـك بـإطلاق الشـعارات أو تـدبيج الخطـب فـي مناقـب التوحـد ومثالـب التفـرق والشـتات. وإنمـا ينبغي لهذا الـوعي أن يقوم علـى تبيـان فوائد وجدوى هذا التوحد وأن يشـعر الفرد والجماعـات والأقـاليم بفوائـد هـذا التوحـد فـي حيـاتهم. ولسـنا بحاجـة إلـى طويـل حـديث فــي دور كــل مــن التربيــة والتعلــيم والإعــلام والثقافــة، ودور منظمــات المجتمع المدني والتجمعات الأهلية، فالكل مدعو لبذل أقصى الجهد.

2- الاعتراف الحقيقي بالتنوع وتمثل رعاية حقوقه المتساوية في الوطن في كل ما نصـوغ مـن وثـائق أساسـية، ومـا نعتمـد مـن سياسـات ونتخيـر مـن اسـتراتيجيات ونضع من خطط وبرامج بما يبين دون أدنـى ريـب أننـا نتجـه إلـى حسن وفن إدارة التنـوع وجعـل كـل ضـروبه الثقافيـة والدينيـة والعرقيـة واللغويـة روافـد فـي كيـان وطني متماسك يشد بعضـه بعضـاً برعايـة الكرامـة وتحقيق النفع علـى سنن العدل والمسـاواة. إن هـذا الأسـاس يقـوم علـى إدراك حقيقـة أن حسـن إدارة التنـوع تجعـل منه نعمة وسوء إدارته وإهماله تجعلـه نقمـة، كمـا ظللنـا نشـاهد فـي الإخفاقـات التـي صـاحبت مسيرة الـوطن بسـب النزاعـات الحزبيـة القائمـة علـى المصـالح الضـيقة والذاتيـة والتصـور الخـاطئ للسياسـة والحكـم. حقيقـة إن السياسـة تقـوم علـى السـعي لكسب السلطة وتوظيفهـا فـي تحقيـق الأهداف وتنفيذ البـرامج الخادمـة لتحقيـق تلـك الأهـداف. لـذا ينبغـي ألا يحصـر الصـراع والتنـافس السياسـي علـى كراسـي الحكـم دون واجباته وتبعاته، كمـا تبـدى وتجلـى فـي السلوك الـذي سـاد فـي بعض مراحـل الحقب الديمقراطية فأفضى إلى الانقلابات العسكرية.

3- جسر الفجوة التنموية الماثلة بين الأقاليم. ولئن كانت الحرب قد سلَّطت الانتباه على قضية الجنوب، فإنه ينبغي مع الاهتمام بها والإسراع في إعادة التأهيل وإحداث التنمية، ألا نهمل أقاليم البلاد الأخرى. فإن حظ بعض الأقاليم، أو أجزاء منها في الشمال والشرق والغرب والوسط في التنمية أكثر ضموراً من حظ بعض في المناطق في الإقليم الجنوبي. ينبغي علينا أن نسارع في تحقيق التنمية المتوازنة في كل أنحاء الوطن، وإلا نكون قد أسسنا لقاعدة سلوكية خاطئة وهي أن الذي يرفع السلاح يحقق هدفه وينال حقه والذي لا يفعل ذلك يظل مهملاً وحقه مضاعاً. وسيأتي تفصيل الحديث في التنمية المتوازنة في موقع آخر من هذا الكتاب.

4- إقامة الحقوق والواجبات على قاعدة المواطنة المتساوية والمساواة أمام القانون.

5- المشاركة الشعبية الشاملة في الشأن العام والاستمتاع بثمار تلك المشاركة. ولا تكون المشاركة الشعبية شاملة إلا بتمكين المواطن وتسليمه بأدوات المشاركة التي تتمثل في تأمين حقه في التعليم والتدريب والصحة ونيل القدر المعقول من تلبية حاجاته المعنوية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا يتطلب مراجعة شاملة للنظم والبني الموظفة في كل من هذه المجالات.

6- جعل القيم الدينية والعادات والتقاليد الإيجابية قوة دفع وتعبئة ومساواة وعدل لا ذريعة تفرقة ونزاع وإحباط.

7- إن رعاية أسس التوحد وإقامة النظام السياسي الجديد وتحقيق التنمية المتوازنة، وإن كان للدولة فيها دور ومسؤولية، فهي في حقيقة أمرها مسؤولية المجتمع بأسره. والدولة وأجهزتها من ضمن أدواتها للحفاظ على وحدته وتحقيق تقدمه ونمائه، بل إن التوجهات الحديثة في الحكم الراشد تميل إلى تحجيم دور الدولة،

خاصة على المستوى المركزي وقصره على قضايا التوجهات العامة والسياسات، والتخطيط ومسائل السيادة بما فيها العلاقات الخارجية ومراعاة الالتزام بالمعايير والتوجهات العامة التي أرستها الدولة في المستويات الأدنى إقليمية أو نوعية كانت وأيلولة الأمر كله من بعد إلى المجتمع ومؤسساته. إن هذا يجعل ضرورة لازمة الاهتمام بتأسيس منظمات المجتمع المدني وإقامتها على أسس ديمقراطية ودعم قدراتها، ومساندة أنشطتها فنياً ومادياً إلى أن تقوى على كسب القدرات الفنية المطلوبة لحسن أدائها وتدبير موارد تمويلها الذاتي. ويشكل تعميق روح المشاركة والعمل الطوعي والاعتماد على الذات لب فاعلية منظمات المجتمع الوطني لأنها كلما استطاعت أن تكون مستقلة وقادرة ومبادرة تكفكف سيطرة الدولة عليها، بل تكون هذه المنظمات عوناً على المجتمع في بسط سلطانه على جميع أمره فتطوع أجهزة الدولة في خدمة المجتمع لا التسيد فيه.

8- الاهتمام بقضايا المواطنين ومعاناتهم والعمل والمثابرة على حلها وإشراك المواطنين في تحديد المشاكل والحاجات وفي توفير الحلول لها تصوراً وأداءً.

إن مراعاة هذه الأسس يضع حداً لعزوف المواطنين عن المشاركة في الشأن العام وتعمق شعور الموطن بالانتماء لوطنه والثقة في حاضره ومستقبله.

تأسيس الديمقراطية واستدامتها

يطول الحديث في الديمقراطية، أو يقصر، فلا يفيد ولا ينفع إلا إذا تم إرساء القواعد والمبادئ، والمسارات الإجرائية والبني المؤسسية التي تيسر تنزيل تلك المبادئ واقعاً في حياة الناس، والأطر التشريعية التي تصون تلك المبادئ وتحفز على تطوير الالتزام بها وتطبيقها. والحديث في مبادئ الديمقراطية قد تشكل في مساقات متعددة طوال التأريخ البشري القديم والوسيط والحديث. فالديمقراطية مبادئ وقيم وتقاليد ومعايير نبعت من فكر الناس، كل الناس، وتجاربهم المتنوعة. جاء الحديث في الديمقراطية في فلسفاتهم وتقاليدهم القديمة، وعقائدهم الروحية التي تعتبر مستودعات القيم والمبادئ. وتطاول الحديث في الديمقراطية فصيغت المواثيق الدولية والإقليمية التي كرست لمبادئ الديمقراطية جميعاً أو لبعض منها. والمواثيق الدولية خاضت فيها، بل إن ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ثم العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد عددت هذه المبادئ وأضافت إليها الشروط والمعايير المتفق عليها دولياً. وميثاق الأمم المتحدة، وإن لم يذكر مصطلح الديمقراطية بلفظه فإنه قد أرسى أهم مبادئ الديمقراطية في شأن من أين تنبع السيادة ولمن تكون. فعقد لواءها منبعاً ومنتهىً للشعوب. وهكذا أقر مبدأ أن السيادة للشعب، وأن إرادة الشعب هي الفيصل في أمر السيادة وفي تخير النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وألا شرعية خارج إرادته. جاء هذا في ديباجة الميثاق. أما الأهداف التي تسعى الأمم المتحدة لتحقيقها فقد جاء ضمنها احترام مبدأ الحقوق المتساوية، والعمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً، والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو المعتقد أو الدين، ولا تفرقة بين الرجال والنساء. وجعل ذلك كله مرتبطاً بتحقيق أمن الإنسانية وسلامها وتقدمها. وهذا يشير إلى أن الديمقراطية وإن قامت على القيم والمبادئ والإجراءات والمؤسسات، فإن ذلك كله لا فائدة ترتجى من ورائه إلا إذا اتجه إلى تحقيق التقدم والتنمية للناس، كل

الناس. وفي هذا إشارة للعلاقة الحوارية بين الديمقراطية وكل حقوق الإنسان والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية.

وهكذا يتضح أن الديمقراطية ليست مجرد عمليات إجرائية وبني مؤسسية فحسب، وإنما تقاس حقيقتها وفاعليتها بالممارسة، وبالمدى الذي تحققه الممارسة الديمقراطية والالتزام بالمبادئ والقيم والتقاليد والمعايير الديمقراطية، وتأثيرها في صون حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية للأفراد والجماعات، والارتقاء بمستويات حياة الناس ونوعيتها. يتطلب ازدهار القيم والمبادئ الديمقراطية إنشاء مؤسسات كفيئة في المجتمع والدولة لها القدرة على تحقيق الحكم الديمقراطي الراشد القائم على سيادة القانون والعدالة المتساوية. وتشمل هذه المؤسسات مؤسسة تنفيذية مسؤولة وخاضعة للمحاسبة، ومؤسسة تشريعية منتخبة على أساس انتخابات ديمقراطية دورية، وقضاءً مستقلاً في أحكامه وفي إدارته. ويضيف البعض صحافة حرة ومسؤولة وخدمة عامة قادرة ونزيهة بعيدة عن الفساد والمحاباة. ويشكل الفصل بين سلطات الدولة الثلاث ركيزة أساسية من ركائز الحكم الديمقراطي الراشد. إن الفصل بين السلطات لا يعني التضارب بينها أو يدعو إلى تشاكسها، وإنما هو تنزيل للسلطات والاختصاصات في مساقاتها الصحيحة المتمايزة، وإن كانت كلها تصب في عاقبة الأمر في مصلحة عامة واحدة للدولة. ذلك أن رسم الحدود البينة بين السلطات والاختصاصات يعين في تجنب الارتباك واستقامة تصريف السلطات العامة.

إن بناء المؤسسات الديمقراطية يضع قيوداً على السلطة المطلقة خاصة للمؤسسة التنفيذية ويحقق المشاركة الشعبية ويوفر فرص الرقابة الشعبية على السلطة من قبل المؤسسة التشريعية المنتخبة التي توفر فرص مواصلة المشاركة الشعبية عبر الممثلين المنتخبين والتشاور وأداء مهام التشريع والتنفيذ بين الدورات الانتخابية. ولقد ابتدعت صيغ إضافية للرقابة التي تعزز الحكم الديمقراطي في المجتمع مثل الرقيب العام

(Ombudsman) واللجان الوطنية لحقوق الإنسان، ولجان للانتخابات لها مصداقية في التكوين مقنعة يثق الناس في كفاءتها ونزاهتها وحيدتها، وآليات وطنية للرقابة ومؤسسات للمراجعة العامة، وهيئات لرد المظالم، ولجان للخدمة العامة، وغيرها من المؤسسات الرقابية التي تلجأ النظم الديمقراطية إليها متأثرة بتأريخها وحقائق مجتمعها. وفي زمان الناس هذا تؤدى منظمات المجتمع المدني من بين وظائفها المتعددة دوراً أساسياً في تأسيس المشاركة الشعبية والرقابة على السلطة، وتوجهاتها وسياساتها وأداء مؤسساتها. ومن الدوافع لتقدير النظم الديمقراطية على سواها، الأمل في أن تأتي راشدة ومرتبطة بتقدم الحياة والارتقاء بنوعيها. وإن المشاركة السياسية الحقيقية تقوم على رعاية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كالحق في البقاء والطعام والصحة والتعليم والعمل المنتج المجزي. ويشكل الحق في التنمية للأفراد والجماعات والأوطان شاغلاً أساسياً للدول والأسرة الدولية. وفي زمان العولمة التي نعيشه ويتخذ الكثير من القرارات التي تؤثر في حياة الناس خارج السياق الوطني، فإن تطبيق مبادئ الديمقراطية على المستويين الدولي والإقليمي يكتسي بأهمية متصاعدة. وهذا يدعو إلى بذل الجهد لتأسيس حكم ديمقراطي راشد يبدأ بالقرية، فالجهة، فالدولة، فالمؤسسات الإقليمية والدولية. فتحقق ذلك يؤثر في الاتجاهين صعوداً وهبوطاً وإن هذا يؤسس لحركة تأثير وتأثر متبادلين بين هذه المؤسسات.

إن العدالة المتساوية، وسيادة حكم القانون والإدارة المنصفة للعدل اعتبارات أساسية لحسن تطبيق وسير الديمقراطية. وهذا ما يدعو إلى التأكيد على ضمان استقلال الهيئة القضائية والتزام القضاء في قراراته برعاية حقوق الإنسان، وإبعاد الفساد عن النظم القضائية، وتقوية إدارة القضاء وضمان الموارد الكافية للهيئة القضائية وتعزيز تعليم القانون والتدريب القضائي. إن الدور الأساسي للأجهزة والهيئات التشريعية المنتخبة يتطلب عناية خاصة بسلامة تكوين وأداء وممارسات الأجهزة التشريعية.

فالأجهزة التشريعية حسنة التكوين القائم على الأسس الديمقراطية تشكل رابطة حيوية بين الناس ونظامهم الديمقراطي وحقوقهم وواجباتهم ومستويات معاشهم.

إن الذي دعا إلى جعل الصحافة سلطة رابعة هو الدور الأساسي الذي تؤديه الصحافة والإعلام بعامة في النظم الديمقراطية، من حيث حسن إسهامها في نشر وتعميق المعرفة بحقوق الإنسان وتشكيل الرأي العام المستنير، والمشاركة الشعبية المستنيرة، وبث روح التسامح في المجتمع والإسهام في تعميق روح المسؤولية والمحاسبة والرقابة على الأداء الحكومي والرسمي. وهذا يفرض على الإعلام والصحافة السعي المثابر لتعزيز التسامح والمسؤولية الاجتماعية، وتوخي الموضوعية والدقة والأنصاف في ما توروده من أخبار وما تقدمه من تحليل لتلك الأخبار. وعلى الصحافة أن تلتزم بما تدعو الناس إليه، وأن تكون قدوة في ميدانها.

إن مجتمعاً مدنياً طليقاً في تأدية وظائفه، حسن التنظيم، نابض بالحياة، متسماً بروح المسؤولية، لمن الضرورات الأساسية للحكم الديمقراطي. وهذا يفترض دوراً نشطاً للمنظمات الطوعية غير الحكومية وتجمعات النساء والشباب، وازدهار الحركات الاجتماعية والنقابية وتنظيمات الأقليات واتحادات الجمعيات المهنية والعلمية والتنظيمات المجتمعية المحلية والمنظمات الحقوقية والرقابية. إن التأريخ ليشهد للإسهامات المقدرة لهذه المنظمات في صياغة الحقوق الديمقراطية والدعوة لها. لذا تأتي الدعوة لمنظمات المجتمع المدني لمواصلة هذا الدور بالغ الأهمية في المجتمعات والدول الديمقراطية. إن هذا يتطلب، كذلك، من المجتمع المدني نفسه الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية. إن الديمقراطية في بنيانها وجوهرها، كثيراً ما تكون عرضة لتهديدات ناتجة عن تركيز السلطة وسوء استخدامها والفقر، والفساد، والاحتلال والعدوان الأجنبيين، وعدم المساواة، والتمييز، وقمع الأقليات، وتهميش النساء، والإرهاب والإجراءات المسيئة للناس وحقوقهم في تدابير مكافحة الإرهاب، والنقص في

التعليم والتربية، ووجود خدمة مدنية غير فاعلة وغير خاضعة للمحاسبة، يضاف إلى هذا كل ضروب الانتقاص لحقوق الإنسان.

إن حسن سير الحكم الديمقراطي يتطلب الموارد المالية الكافية والخبرات الفنية على كل المستويات. وإن توافر الموارد والخبرة الفنية لمن مجالات التعاون والعون الدولي للدول التي تسعى إلى تقوية الإجراءات والمؤسسات الديمقراطية بها.

إن المفاهيم والقيم والمبادئ والإجراءات والمؤسسات سالفة الذكر تركز على جوهر الديمقراطية، وهو تعبير الشعب الحر عن إرادته الحرة والمشاركة في تأسيس نظام حكم، ونظمه الفرعية، اقتصادية واجتماعية وثقافية، التي تعبر بها عن تلك الإرادة، وتوظفها في مصلحتها بروح العدل والأنصاف لكل الشركاء في المجتمع أفراداً وجماعات وجهات. ولا يفترض هذا اتخاذ شكل معين للديمقراطية وإنما ينبغي للشكل المتخذ أن يراعي ما اتفق عليه تأريخياً ودولياً من أشراط تراعي في تأسيس الديمقراطية واستدامتها، ومواءمة ذلك لحقائق المجتمع الذي تقام فيه. فيُرسي الشكل المُتخير آخذاً هذين المعيارين في الاعتبار. فإن التجارب الديمقراطية قد أخذت بالنظام الديمقراطي البرلماني والنظام الرئاسي المحض والنظام الرئاسي المعزز بمجلس الوزراء مستقلاً عن الرئاسة وخاضعاً للمساءلة البرلمانية. وجاءت الدوائر الانتخابية ديمقراطية مباشرة في بعض النظم، وبعض آخر أخذ بنظام الكليات الانتخابية، وثالث مزج بين الدوائر الجغرافية والدوائر الخاصة لإحداث التوازن بين الفئات والاطمئنان إلى تمثيلها في الجهاز التشريعي. ونظم ديمقراطية أخذت بنظام البرلمان وحيد المستوى، أي مجالس النواب، وبعضها أخذ بنظام الهيئتين التشريعيتين، البرلمان ومجلس الشيوخ. وهكذا تعددت الصيغ الديمقراطية وباب الاجتهاد لم يغلق بعد ومن الخير له إلا يغلق. ومن المهم ضمان جوهر الديمقراطية وتخير الصيغ الضامنة لتحقيق ذلك الجوهر وفق ظروف المجتمع النابعة من قيمه وتأريخه وعقائده وواقع حاله.

إن الاعتصام بالقيم والمبادئ الديمقراطية، والحرص على اتباع الإجراءات الديمقراطية في تأسيس أجهزة الدولة، ومنظمات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب والمنظمات الطوعية غير الحكومية والمنظمات الحقوقية، والالتزام بالحكم الرشيد المؤسس على الانتخابات الحرة النزيهة، والمسؤولية والمساءلة، والشفافية والمساواة وسيادة حكم القانون، وحسن سير العدالة، وتوجيه كل ذلك لصون حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتنمية والارتقاء بنوعية الحياة يتطلب مراعاة موازين وموازنات دقيقة، وبخاصة في مجتمع يتسم بالتعددية وهو يخرج لتوه من حرب أهلية تطاولت.

تأسيساً على ما أبناه في الإطار الفكري لتأسيس الديمقراطية واستدامتها واستصحاباً للدروس والعبر المستفادة من مسيرة تأريخ السودان السياسي المعاصر، نورد بعض الرؤى والأفكار والمقترحات في شأن بعض قضايا إعادة تشكيل السودان على أسس ديمقراطية، علها تعين في أن يأتي البناء الجديد قائماً على أسس ديمقراطية حقاً تنهض على فهم عميق لقيم الديمقراطية ومفاهيمها وأهميتها في حياة الناس.

وأول ما يتطلبه هذا النهج تعميم الوعي بقيم الديمقراطية ومفاهيمها وأهميتها وتعميقه في نفوس الناس وهم يستكملون بناء المقومات الديمقراطية وإقامة مؤسسات الدولة والمجتمع على أسس عادلة.

ولما كنا قد أشرنا إلى أهمية التوافق على أسس للنظام السياسي الذي يناسب السودان ويستجيب لحاجات بنائه وأمنه واستقراره والحفاظ على وحدته فيجدر بنا أن نتذكر أن هذا التوافق لا يأتي مكتملاً إلا بمشاركة كل القوى السياسية والمجتمعية ومنظمات المجتمع المدني في تأسيسه. وهذا يتطلب الإسراع في عقد المؤتمر الجامع لكل هذا القوى لتدارس واقع المجتمع السوداني وحاجات تأسيس واقعه الجديد على الأسس الديمقراطية والمشاركة الديمقراطية واتخاذ ذلك أساساً لصياغة المستقبل الذي

نريد، وتشترك كل هذه القوى في بنائه. ولعل الأوفق لهذا المؤتمر الجامع التوصل للجوامع الوطنية التي تتفق عليها هذه القوى لتأسيس النظام السياسي، وصياغة ميثاق وطني يكون عهداً على رعاية هذه الجوامع والثوابت التي تشكل النظام السوداني الجديد.

إن اتفاق السلام، وما ظلت تنادي به القوى السياسية، حاكمة ومعارضة من أهمية صياغة دستور جديد للسودان على يد لجنة قومية تضم في صفها القوى السياسية والمجتمعية وأهل الخبرة والدراية والتجربة في كل شعاب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية، خاصة أهل العلم والخبرة في صياغة الدساتير. ولما كان الدستور أباً للقوانين وحاكماً لها، والأداة التشريعية التي تتحاكم بما ورد فيها الأجهزة والمؤسسات والأفراد، فإنه ينبغي لنصه أن يأتي دقيقاً في رعاية الحقوق والواجبات الأساسية وموازناً بينها. وأن يأتي كافلاً للحريات الأساسية وللحقوق الديمقراطية وصونها وحمايتها. خاصة ما تعلق بحقوق الإنسان التي تكفلها الأديان وتشملها المواثيق الدولية والإقليمية الراعية لحقوق الإنسان.

ولئن كان المقصود للدستور المرتجى أن يأتي ضامناً لكل الحريات والحقوق الديمقراطية فإن مرحلة الانتقال، وطبيعة المجتمع السوداني المتعدد أعراقاً ومعتقدات دينية وثقافات تتطلب اهتماماً خاصاً بحرية التفكير والتعبير، وحرية التنظيم والتجمع، وحرية الاعتقاد الديني وممارسة الشعائر الدينية، وحرية المعتقد الفكري والسياسي. ذلك أن أكيد الحرص على هذه الحقوق والحريات التي عددنا هو الذي يمكن كل ضروب التنوع الذي حبى الله به السودان من التعبير عن ذاتها في تناغم يحقق الرضى ويضمن التراضي والتوجه نحو التوحد.

ولضمان كفالة الحريات الأساسية والحقوق الديمقراطية ينبغي حمايتها كذلك في القانون على أن يأتي ملتزماً بالدستور. لأن القوانين تعتبر في جانب من خصائصها

مناهج لتنزيل ما جاء في الدستور على أرض الواقع في صيغ يتحاكم الناس إليها في حياتهم اليومية. كما ينبغي أن تراعي الحريات والحقوق وصونها وحمايتها في البناء المؤسس للدولة والمجتمع. والأهم من ذلك كله مراعاة الحريات والحقوق والواجبات في الممارسة، إذ أن الاعتراف القانوني بالحقوق وحده لا يجدي إذا لم يأت رديفه ممارسة تؤكد الكفالة الحقيقية لتلك الحقوق والاضطلاع بالواجبات. ومن أهم الموازين والموازنات اللازمة لتأسيس الديمقراطية واستدامتها الموازنة بين الحرية والمسؤولية وبين الحق والواجب، لأن الحق في الصحة والتعليم مثلاً لا يمكن الوفاء به كاملاً إلا إذا تم الاضطلاع بواجب الإنتاج والمثابرة في العمل والأمانة والنزاهة فيه. وكذا الموازنة بين حرية الفرد وحرية الجماعة والمجتمع، وبين حريته وحريات الآخرين، خاصة في مجالي حرية المعتقد الديني وممارسة الشعائر الدينية وحرية المعتقد الفكري والسياسي، وإقامة ميزان دقيق بين السلطات المركزية، والأقاليم والولايات والحكم المحلي.

ومن نافلة القول ونحن نتحدث عن تأسيس الديمقراطية، التأكيد على أهمية إقامة مؤسسات الدولة والمجتمع على أسس ديمقراطية وإقامة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتحديد خصائصها ووظائفها أو سلطاتها في الدستور والقانون. ويحسن بأي لجنة تناط بها صياغة الدستور أن توجه عناية خاصة إلى العدالة المتساوية والمساواة أمام القانون وفصل السلطات واستقلال القضاء ونفاذ أحكامه وحقوق الإنسان والنص في الأحكام العامة على أهمية إعادة مراجعة القوانين السارية وإعادة صياغتها لتصبح منسجمة مع نصوص الدستور وخاضعة له.

إن جعل ما اتفق عليه في اتفاقية السلام جزءاً أصيلاً في الدستور، إلا ما كان ذا طبيعة موقوته، أمر لازم ليأتي الدستور محصناً لاتفاق السلام وملزماً بنفاذه. ويصون الحريات والحقوق، ويحدد الواجبات، ويرعى التنوع، ويؤصل التعددية في بناء نظام الدولة الجديد ويؤمن المشاركة في الشأن العام لكل القوى السياسية والمجتمعية ومنظمات

المجتمع المدني. ولعله من المفيد إعداد دراسة متعمقة للتطور الدستوري في السودان وسمات الدساتير الماضية كلها وبخاصة دستوري 1973 و 1998 لاستخلاص أهم وأبرز ما جاء فيها ليجعل ذلك الإرث الدستوري مرتكزاً لدستور المستقبل الذي يستجيب لحاجات الحاضر ويمهد الطريق للطفرة المرتقبة في ظل السلام والتنمية الشاملة المتوازنة والديمقراطية والوحدة. ويحسن كذلك إعمال الفكر عميقاً في تجارب السودان البرلمانية ووضع القوائم لتصميم برلمان عصري، يفيد من كل تجاربنا الماضيات، يتعمق في حقائق الواقع الجديد ويرعى استحقاقات السلام والديمقراطية التعددية، وتمكن عضويته من تمثيل كل قوى المجتمع وجهات الوطن كافة.

كما يجب التركيز على دورية الانتخابات في كل مستويات الحكم من الحكم المحلي صعوداً إلى انتخابات البرلمان الاتحادي ورئاسة الجمهورية. من حيث بنية البرلمان العضوية، فإننا نرى الأخذ بما تعبر عنه ً قوى سياسية عديدة وبعض المفكرين من أهمية النظام بمجلسين، مجلس النواب ومجلس الشورى، وأي تسميات أخرى يتم التواضع عليها. وأن يكون التمثيل في مجلس النواب قائماً على نوعين من الدوائر الانتخابية. دوائر جغرافية تشمل الوطن كله على أساس الكثافة السكانية ودوائر للفئات من عمال وزراع ومثقفين وقطاع خاص وقوات مسلحة وقوات نظامية أخرى إضافة للمنظمات الجماهيرية، خاصة المرأة، والطلاب والشباب. لأن هذه البنية تجمع بين تعميم المشاركة من جهة على أساس الصوت الواحد لكل مواطن في انتخابات الدوائر الجغرافية على امتداد الوطن، ودوائر أخرى تقوم على كليات انتخابية للفئات والقوى الاجتماعية المقصود تمثيلها لإحداث توازن في تمثيل القوى الاجتماعية داخل البرلمان. وإتاحة الفرصة للبرلمان ليتمكن من التعبير الشامل عن عموم المواطنين والفئات الاجتماعية . ولتكون آراء ومصالح كل هذه الجهات حاضرة وماثلة عند التداول واتخاذ القرار في شأن التشريعات التي يتناولها المجلس، وفي تعريفه لحق مراقبة أداء الجهاز التنفيذي ومساءلته. أما في شأن عضوية مجلس الشيوخ فينبغي له أن يمثل الولايات، وأن

يأتي تمثيل الولايات فيه متساوياً. أن يضع في قمة أولوياته رعاية مصالح الولايات في توازن عادل وأن تكون له سلطة توقيفية لما يصدره مجلس النواب من تشريعات، وقرارات في شأن أداء السلطة التنفيذية. إن حق التوقيف هذا يتيح فرصة للمراجعة ومزيد من التشاور، مما يعمق الشورى في الأداء البرلماني.

ويتمكن المجلس من حسن الأداء في مجال التشريع ومراقبة أداء الجهاز التنفيذي ومحاسبته. وفي مجال السياسات العامة للدولة، يحسن بالبرلمان أن يراجع تشكيل لجانه، من وقت لآخر من حيث عددها ومهامها واختصاصاتها ليضمن تغطية كل جوانب الحياة الوطنية. وأن يتمكن عبر مراجعة أوضاع اللجان عدداً واختصاصاً من الاستجابة لمتطلبات المراحل المتتالية. وبما أن المرحلة القادمة تأتي على رأسها هموم وواجبات وطنية ذات تأثير استراتيجي في تشكيل نظام الحكم، وفي إرساء قواعد السلام والعمل على استدامته، وتأسيس البني التشريعية والمؤسسية التي تصون الحقوق وتحدد الواجبات وتضمن حسن سير وظائف الدولة والمجتمع، وإرساء قواعد التنمية الشاملة المتوازنة القابلة للاستدامة والتجدد بما تشمل من أولويات ومكافحة الفقر والتوقي من الكوارث، والمداهمات ومنع حدوثها وتمكين المجتمع من أن يكون معتمداً على ذاته بأشكال جديدة ومتجددة، وتمكين المجتمع بكامل سمات تنوعه من تطوير ثقافاته وصناعاته الثقافية وتراثه الشعبي الغني التي يحقق الاستثمار فيها مداخيل المبدعين ومقيمي الصناعات، ولكسب المجتمع الذي تقوم فيه هذه الصناعات نصيباً مما تدره هذه الصناعات وكذا الحكومة ولائية كانت أم مركزية، وبما أن البرلمان أداة ذات نصيب وافر في رعاية الأولويات وتنزيلها عملاً لأرض الواقع والموكولة له المتابعة والمراقبة بأعلى درجات الشفافية، فإن ذلك جميعاً ينبغي أن يراعى في تشكيل لجان البرلمان الذي سيتأسس على الدستور والانتخابات العامة القادمة كي يجعل من لجانه وحدات الدرس والتقصي والمدارسة التي تعينه في دراسة ما يطرح عليه من مشروعات قوانين قبل إجازتها، وليتمكن كذلك من اتخاذ القرارات الصائبة على ضوء المعلومات والتحليل

والمقترحات التي تتقدم بها لجانه المتخصصة في كل شعبة من شعاب الحياة الوطنية، وكلها بطبيعة الحال تقع في دائرة اختصاص البرلمان بحسبانه المشرع والمراقب والمحاسب لأداء الجهاز التنفيذي.

وليتمكن البرلمان من أداء وظيفته الأساسية في التعاون البرلماني الإقليمي والدولي إعمار علاقاته بالبرلمانات واتحاداتها الإقليمية والدولية، وإعمال هذه العلاقات في أداء دوره الخارجي وعكس رؤى الوطن في كل المنابر الداخلة في إطار العلاقات البرلمانية الخارجية وتوظيف تلك العلاقات للتعريف بمصالح الوطن والدفاع عنها وكسب التعاون والمناصرة في تحقيقها. فيسمق البرلمان كأحد أهم أدوات الدبلوماسية الشعبية التي يتأكد بها حضور السودان الفاعل المؤثر في هدى الوسطية وروح التوفيق وبلورة الآراء حول ما يجمع لا على ما يفرق.

إن التعاون البرلماني الدولي له مردود إيجابي عالي القيمة فيما يتعلق بتطوير قدرات البرلمان على أداء مهامه ووظائفه، والكثير من الاتحادات البرلمانية الإقليمية التي للسودان فيها وجود بالعضوية، وتلك التي له وضع المراقب فيها وبخاصة اتحاد البرلمانات الدولي الذي يقدم العون الفني والخبرة الفنية.

إن الخدمة العامة مؤسسة محورية من أجهزة الدولة وعلى عاتقها تقع مسؤولية الإدارة اليومية لشؤون البلاد. كما أنها تشكل مركز الخدمة المتراكمة في الإدارة التي كذاكرة مؤسسية تعين في حسن أداء الدولة لوظائفها. وهي لا تتغير بتغير الحكومات، أو وفق الدورات كما هو الحال بالنسبة للجهاز التشريعي. وتشكل الإدارة الجيدة عنصراً مهماً في حسن أداء وظائف ومسؤوليات ومهام أجهزة الدولة المختلفة والقضائية. لكن الخدمة المدنية ذراع هام للجهاز التنفيذي ولئن كانت مسؤوليتها التقليدية الإدارة العامة في الدولة على مستوياتها المركزية والإقليمية والمحلية. إن تشعب مهام الدولة من حيث

التخطيط والبرمجة ورسم السياسات العامة والعلاقات الخارجية وتسيير الخدمات الأساسية، ودورها في الإنتاج في مؤسسات القطاع العام الإنتاجية في مجالات البنية الأساسية والزراعة بشقيها النباتي والحيواني والصناعة والتجارة قد تطلب من الخدمة العامة أن تضطلع بالواجبات الإدارية في كل هذه القطاعات والمناشط. كما تطلب دور الدولة التنموي أهمية تعمق قطاعات الخدمة المدنية المعنية بالتنمية في التخطيط وتصميم المشروعات وتنفيذها وإدارتها. وهكذا توسع النطاق الإداري للخدمة العامة بحيث تضطلع بواجبات إدارية متزايدة تشمل الإدارة العامة والإدارة المالية والإدارة الاقتصادية وإدارة الخدمات على خلاف الذي كان مطلوباً من الخدمة العامة في عهد الاستعمار والذي كان قاصراً على خدمات الأمن والنظام العام والإدارة العامة والخدمات الأساسية، خاصة الصحية والتعليمية، والحفاظ على الموارد الطبيعية، خاصة التربة والمياه والغابات. ولم تكن هناك خطط تنموية ولا مشروعات إنتاجية تشرف الدولة عليها إشرافاً مباشراً وتسيرها.

حقيقة أن كثرة الأعباء الإدارية الواقعة على الدولة وخدمتها العامة قد دفعت إلى ابتداع صيغ مؤسسية جديدة تعين على حسن الإدارة، فقامت الهيئات والمؤسسات شبه الحكومية أول الأمر، ثم المؤسسات العامة ذات الاستقلالية الإدارية والمالية وأخيراً جاءت الخصخصة للعديد من مشروعات ومؤسسات فتحولت إلى القطاع الخاص. فعادت الخدمة العامة إلى ممارسة أدوارها التقليدية الأصلية إلا في حالات استثنائية قليلة. ويتطلب كل ذلك مسؤوليات معرفية رفيعة، وقدرات أدائية ذات كفاءة عالية، وتجمع خبرة تعين في حسن الإدارة متضمنة مستويات التخطيط والبرمجة والتنفيذ والمتابعة والتقويم. كما تطلب هذا التشعب في مهام الدولة توافر آليات للتنسيق والمتابعة وقدرات متخصصة للاضطلاع بمهامهما.

أصبح لزاماً، والحالة هذه، أن تتحلى الخدمة العامة بالمعرفة والخبرة والقدرة والكفاية والحيدة والنزاهة والشفافية وأن تدرك أنها خادمة الناس لا سيدتهم. كما يتطلب حسن الأداء الأخذ بمبدأ الحفز والمساءلة والعقاب مع الحرص على حقوق العاملين وإنشاء هيئة مستقلة في الخدمة المدنية ترعى شؤونهم وترفع عنهم المظالم إذا وقعت، حتى لو كان اللجوء إليها في مواجهة الحكومة أو إحدى شعبها. وقد أخذت بعض الدول كذلك بفكرة القضاء الإداري الذي يحمي المواطنين من تقصير وتعديات العاملين في الخدمة على حقوقهم.

ويشهد تأريخ الخدمة العامة في السودان، أو ما كان يعرف بالخدمة المدنية، أنها قد تمتعت بالقدرات المطلوبة وتحلت بمحاسن القيم واجبة المراعاة كالحيدة والنزاهة وروح العدل. ولكن عوامل عديدة قد أثرت سلباً على الخدمة العامة منها اتساع نطاق واجباتها، وضمور فرص التدريب والتفريط في قواعد الضبط والانضباط من ناحية أخرى وضمور الرواتب وقصورها عن تلبية الحاجات الأساسية للعاملين في الخدمة العامة وأسرهم. غير أن عاملين سلبيين قد أحدثا ابلغ الأثر هما تسييسها، وتطهيرها. فالتسييس قد أدخل التحيز وأحياناً إعلاء الولاية على الكفاءة والقدرة. والتطهير الذي بدأت تحت شعارات "التطهير واجب وطني" في أعقاب ثورة أكتوبر، وتواصل بمعايير الولاء الحزبي بصوره الظاهرة والمستترة إلى أن اكتسى اسماً جديداً في عهد الانقاذ وصار يتم تحت شعار "الصالح العام". والمتأمل في حالات كثيرة أقصيت بها عناصر ذات كفاية عالية، وخلق رصين، وخبرة تكونت وتكرست عبر السنين، لا يتبدى أو يظهر له الصالح العام، الذي يتم ويصان بإقصاء مثل هذه العناصر من أبناء الوطن وبناته وأهل العلم والكفاية والخبرة.

لعل من أهم الواجبات تدارك أوضاع الخدمة العامة وترشيد التعامل معها عبر تأكيد حيدتها ووضع حدود فاصلة بين ما هو سياسي وإداري وإن كان من واجبات

الخدمـة العامـة أن تخلـص فـي تنفيـذ سياسـات الدولـة التـي تضـعها الحكومـة والاهتمـام بتدريب العناصر البشرية العاملة فيها ورعاية حقوقهم والحرص على أن يؤدوا واجباتهم بالكفاية والأنضباط المطلوبين وأن تنغرس روح الواجب وخدمة الشعب في صفوفها. وأن تنأى بنفسها عن الفساد والرشوة والتحيز، خاصة الناشئ منه، عن تدخلات سياسية أو أي تأثيرات خارجة عن مسارات وتسلسل السلطات داخل جهاز الدولة وفي إطار الخدمة العامة. وهذا يتطلب كذلك حماية الموظفين من الإجراءات التعسفية والجائرة، خاصة التوقيف والفصل التعسفي وأن تمنح لجنة الخدمة العامة من الصلاحيات والحصانات ما يؤمنها في وجه التدخلات السياسية الحزبية والتعدي على صلاحياتها وكيانها.

من حسن التدبير أن الاستراتيجية القومية الشاملة قد أفردت هدفاً اجتماعياً كلياً يقوم على دعم المجتمع سباقاً للدولة في مبادرته، وقادراً على تلبية معظم حاجاته بقصد الوصول إلى الهدف الاجتماعي الأسمى وهو تمكين المجتمع من بسط سلطانه على جميع أمره. كما أكدت على الدور الحاسم لمنظمات المجتمع في التنمية والحكم الراشد. وأن لتلك الاستراتيجية كذلك إشارة خاصة للعمل الطوعي الذي تعتبر المنظمات الطوعية غير الحكومية أداته الرئيسية. وفي سودان المستقبل الذي نأمل له أن يكون قادراً على إقامة نظام الحكم القادر على الاضطلاع الكفيئ بمهام الحاضر ومتطلبات المستقبل، قد أضحى الاهتمام محورياً بدور المجتمع في بناء حياته وتطويرها والارتقاء بنوعيتها، والاهتمام بمنظمات المجتمع المدني القائم منها والجديد. ذلك أن هذه المنظمات هي الوعاء الأنسب لتجميع الناس لتحقيق أهداف معينة. ومن أهم ما يوجب الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني أنها قد غدت في عصرنا هذا من مؤسسات التعاون الدولي. والمتأمل فيما صدر عن المؤتمرات العلمية التي نظمتها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة قد جعلت تحقيق الأهداف الواردة بها شراكة بين الدولة، والمنظمات الدولية والإقليمية متعددة الأطراف، والمنظمات الطوعية غير الحكومية. كما أن الكثير من

الدول المانحة قد لجأ إلى المنظمات الطوعية لتنفيذ برامج المعونة التنموية الرسمية وذلك لقدرتها على الاضطلاع الفاعل بمهام التنفيذ لما لها من قدرات، ومرونة في الأداء وقدرة على التغلغل في المجتمعات المستهدفة والعمل مع نظيراتها في الدول المتلقية للعون على كل المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، وقدرتها في التعامل المباشر مع المجتمعات المحلية والوصول إلى الشرائح الفقيرة والفئات المهمشة والضعيفة والأكثر عرضة للتأثيرات السلبية طبيعية كانت أم من صنع الإنسان والحث على التعامل الرقيق مع البيئة حفاظاً وارتفاقاً، ولقدرتها على تأسيس شراكات وشبكات تعاون مع كل هذه التنظيمات والمجموعات.

ولقد أدت الجمعيات الطوعية غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني كافة أدواراً متقدمة في التعرف على المشكلات والقضايا وتحليلها وتعميق الوعي في صفوف المجتمعات بها والمساهمة في تخطيط وتصميم البرامج المعنية في حلها والمشاركة في تنفيذ تلك البرامج وإدارتها.

إن هذا الذي أبنا يؤكد أهمية منظمات المجتمع المدني في خلق الوعي ونشره بأهمية مشاركة المنظمات والمجتمعات في إحداث التنمية وترسيخ الحكم الراشد والاضطلاع بدور المتابع والمراقب والمقوم والمسائل مما يجعل أجهزة التنمية وأجهزة الحكم والمنظمات والجمعيات ذاتها خاضعة للمساءلة المجتمعية. وإن هذا يجلى بصورة مبينة أهمية المجتمع المدني ومنظماته ويدفع إلى الاهتمام بها في عملية إعادة تشكيل السودان وبناء دولته الجديدة ومجتمعه المتمدد.

إن المتأمل في أوضاع منظمات المجتمع المدني في السودان وبخاصة المنظمات الطوعية يدرك أنها قليلة العدد وضعيفة الأداء والأثر. وتنقصها خاصة قدرة التعرف على القضايا والحاجات وتحليلها وتعزيز الوعي بها، والقدرة على الوصول إلى كل

الجهات والأفراد والجماعات التي تحتاج مساندتها وعونها. كما أن قدرتها على التعاون فيما بينها والتآزر، وقدراتها الإدارية، وقدرتها على تعبئة الموارد بحاجة إلى تطوير لتغدو أكثر استجابة، ولتكون عضويتها أكثر سعة وبرامجها أكثر شمولاً من حيث مدى ما تغطي من حاجات أو تدافع عنه من حقوق أو ما تدعو له لتكثف الوعي به.

إن تحديث المجتمع وجعله عصرياً مشاركاً في كل أوجه الشأن العام ما اتصل منه خاصة ببناء الدولة والتنمية والديمقراطية والحكم الراشد يدعو بإلحاح بالغ إلى تأكيد دور منظمات المجتمع المدني في النهوض بمهام المرحلة القادمة في السودان، المليئة بالمهام الجسام التي لا يمكن إنجازها إلا بجعل هذا الانجاز حركة مجتمع بأسره وتبين أهمية فاعلية منظمات المجتمع المدني في هذا الانجاز وفي تلك الحركة. وأهم هذه الواجبات الانتقال إلى الديمقراطية الصحيحة الشاملة وتمثلها في كل شأن المجتمع وفي سلوك أفراده وجماعاته ومؤسساته الرسمية والشعبية. وأن تكون هذه الديمقراطية موجهة لتحقيق النفع العام ورعاية المصلحة العامة واقتلاع بؤر التخلف وفتائل التوتر في المجتمع والوطن بعامة.

هكذا يغدو الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني وجوداً وقدرة وانتشاراً وحسن أداء ودورها من الأولويات المتقدمة في السعي إلى إحداث التغيير المنشود. والاهتمام يأتي في مقدمة ما ينبغي الاهتمام به ببناء قدرات هذه المنظمات واستحداث المزيد منها لتغطي كل أوجه الحياة مع توجيه اهتمام خاص بدورها الخارجي عبر التعاون الإقليمي والدولي البناء مع نظيراتها وفي إطار البرامج الدولية التي تفسح مجالات لمشاركة منظمات المجتمع المدني. ولقد سبقت إشارة إلى دور هذه المنظمات في الدبلوماسية الشعبية المتآزرة مع الدبلوماسية الرسمية والمتكاملة معها.

يتضح جلياً أهمية الاستثمار في إكثار منظمات المجتمع المدني خاصة الجمعيات الطوعية وتعزيز قدراتها وإفساح آفاق المشاركة لها في الشأن العام، خاصة في التنمية وفي الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفي إثراء الثقافات السودانية جميعاً وفي التأليف بينها لتصب قادرة متساوية في ثقافة وطنية واحدة تقوم على احترام كل الثقافات الفرعية وتعزز حضورها ودورها وفعلها في المجال الثقافي، وفي الانعكاس الإيجابي لدور الثقافة في كل شؤون الدولة والمجتمع، إذ أن ثقافة أي شعب وأمة هي جماع قيمها وفكرها وسلوكها وممارساتها نتاج تلك الممارسة. إن هذا الاستثمار في حقيقة أمره استثمار في حاضر السودان وفي مستقبله من حيث غرس الوعي الوطني والمعرفة والقدرة في صفوف الشعب جميعاً للنهوض بمسؤولية بناء وطنه وإعلاء شأنه والحفاظ على وحدته. وإن حدوث هذا ليس بمستغرب على شعب طبعه السماحة، والتسامح والتعاضد والتكافل وحب الخير والتراضي على ما يفيد وينفع الناس وحب الخير لهم. إن شعباً جُبل على حب الخير وانغرست فيه روح الفزعة والنفير والتكافل لقادر على إقامة البني المؤسسية والتنموية المجتمعية والاجتماعية التي تعين في تنظيم كل قوى الخير هذه. إن مهمة غرس روح الخير والنفير في نفوس أفراد المجتمع أعسر من بناء الهياكل والمؤسسات. لذا فإن الأمر بحاجة إلى مبادرة لتعزيز قدرات القائم من المنظمات وإنشاء المزيد منها، وذلك أيسر، وقد تأصلت روح الخير وحب صنعه في نفوس الأفراد، إذاً العملية المطلوبة هي تجميع المواطنين في مساقات تشكل تنظيمات هي التي تعرف بتنظيمات المجتمع المدني, خاصة أن للسودان سبق في إنشاء الأحزاب السياسية والنقابات واتحادات المهنيين وجمعيات المبدعين والأندية الاجتماعية والثقافية والرياضية واتحادات أصحاب العمل والعديد من الاتحادات النوعية والجمعيات الحقوقية. كما أن جامعاتنا ومراكز أبحاثنا وأجهزة إعلامنا قد درجت على التعاون مع منظمات المجتمع المدني لبسط الخدمات الاجتماعية في مجال الصحة والتعليم

ومشروعات رعاية الفئات المحتاجة. ولابد من التنبيه للدور المشارك المطلوب للمرأة والشباب والطلاب في كل هذا الجهد.

دور المثقف

ارتبط المثقفون السودانيون، وهم المشتغلون أو المهتمون بمختلف أنواع الإنتاج الفكري أو الروحي أو الوجداني ، بعلاقة سلبية مع جل الأنظمة التي حكمت السودان. وجدلية العلاقة بين المثقف السوداني والسلطة ظلت تفترض دائما صواب موقف المثقف وخطأ وفساد السلطة الحاكمة، خاصة إذا كانت سلطة عسكرية. وبما أن فترات الحكم العسكري في تاريخ السودان الحديث تفوق بكثير فترات الديمقراطية المتقطعة، فقد سادت العلاقة بين المثقف والسلطة حالة من الحذر والنفورالمستحكم. وتعود جذور هذا التأزم الدائم في العلاقة بين الطرفين إلى فترة ما قبل الاستقلال حين اضطلع المثقف السوداني والمستنيرون في دوائر الخرجين بدور رائد وأصيل تمثل في الصدام مع المستعمر والتعبير عن التطلعات وأشواق المواطن السوداني للاستقلال.

والبلاد الآن على أعتاب مرحلة تحول تاريخي تتطلب إسهام الجميع، فإن على المثقف السوداني أن يضطلع بدوره التاريخي ويسهم بفعالية بفكره ورؤيته في قضايا الديمقراطية والتنمية وكل ما يهم مستقبل البلاد. وقد حان الوقت لأن يتجاوز المثقف السوداني دوره التقليدي كناقد مستديم إلى منتج يساهم بفكره في تطوير البلاد ونهضتها. والمثقفون والمبدعون عضو فاعل في المجتمع ، يعبرون عن وجدانه. ويتمثل دورهم في إعادة صياغة المجتمع وتوجيهه نحو الأفضل، عبر الوسائط الخلاقة والمبدعة، بما في ذلك الصناعات الثقافية . ولهذا لا بد للمثقف أن يرتبط بالمجتمع ولا يكون متعالياً عليه.

وعلينا أن نعي جيدًا تداخل الثقافات وتمازجها وتأثيرها على بعضها البعض، وخاصة في عالم اليوم، فقد نقِل عن ابن رشد مثلا قوله وهو يرد على الغزالي "لا يوجد ما يسمى بالثقافة الصادرة والثقافة الواردة، الثقافة ملك البشر جميعاً "، فالفكر الإنساني في جوهره واحد. إن عبء التبصير بالتمازج الثقافي في السودان، والتأسيس لنظام سياسي يقوم على التعددية الثقافية والتباين الإثني لا يمكن أن يضطلع به سوى المثقف الخلاق، وهو وحده القادر على تأسيس الوحدة في الوعي والوجدان السوداني. كما أن للمثقف دور هام في توعية الرأى العام وتتقديم النصح والمشورة الصائبة للنخبة الحاكمة في القضايا الاستراتيجية والاقتصاد والعلوم، وذلك بصورة فردية أو من خلال المجموعات التي توفر الاستشارة السياسية المتكاملة وتساعد في التوصل إالى المواقف والقرارات (Think Tanks).

القطـاع الخـاص

في زمان يأخذ فيه السودان بتحرير الاقتصاد وحرية التجارة، وتتقلص فيه مسؤوليات الدولة في مجال الإنتاج ويتركز دورها في وضع السياسات والتخطيط وإرساء البنيات الأساسية، ورعاية نوعية الأداء ومعايير انضباطه وجودته، ينبغي التيقظ للدور المتعاظم والمتجدد للقطاع الخاص كشريك في الاقتصاد الوطني وفي التنمية وتوفير فرص العمل. ويتعاظم دوره كذلك في التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي الدولي وتعتبر منظماته إحدى الأدوات الفاعلة للدبلوماسية الشعبية. إن هذا الدور المتعاظم للقطاع الخاص يضع على عاتقه مهاماً جسام ولا يمكن للاقتصاد الوطني أن ينهض ولا للتنمية أن تتحقق بالصورة المطلوبة إلا إذا تعاظمت قدرات القطاع الخاص

المالية والفنية والتقانية والتنظيمية والإدارية وتوافرت له القوى العاملة عالية المعرفة والتدريب.

إن هذا الوضع المتقدم بالقطاع الخاص والأعباء المطلوبة منه الاضطلاع بها يتطلب النظر إلى مؤسساته كجزء من الثروة الوطنية وأحد صناعها الأساسيين، وكأداة من أدوات البناء الديمقراطي للدولة وتحقيق التنمية وكساعد قوى لممارسة الديمقراطية، ولدوره كمحرك فاعل في عمليات الإنتاج والتنمية. وهذا يقتضي كذلك العناية به على هذا الأساس وتشجيعه كقطاع حيوي فتسعى الدولة لتوفير المقومات التي تعينه في الارتقاء بأدائه بتوفير السلع الإنتاجية والاستهلاكية، ولتزيد قدرته التنافسية للتبادل التجاري الخارجي. وينبغي كذلك أن توفر له فرص التمويل الداخلي الذي يعينه في إقامة الصناعات ويوفر له رأس المال العامل بما يمكنه من التزود بمدخلات الإنتاج. وأن يدخل كذلك في الاستفادة من الموارد الأجنبية التي تأتي في شكل منح وقروض، وبسط الفرص له للاستفادة من التقانات الحديثة لجهود الدولة وما يتيحه التعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي. وأن تسعى الدولة كذلك إلى تمتين علاقات القطاع بمؤسسات التمويل الإقليمي والدولي والصناديق التنموية العربية والأفريقية وتشجيع الشراكات بين القطاع الخاص السوداني والقطاع الخاص العربي والأجنبي وتقديم الضمانات اللازمة لهما. وأن يكلف معهد البحوث والاستشارات الصناعية بالتوسع في التعاون مع القطاع الخاص، خاصة في مجال إجراء دراسات الجدوى والدراسات المتعلقة بتطوير الإدارة والكفاية الإنتاجية وأن يساهم في هذا الجهد مركز تطوير الإدارة والكفاية الإنتاجية كذلك. ويحسن بالدولة أن توجه مصارفها المتخصصة لزيادة إقراضها للقطاع الخاص. ولعل من المساعدات التي يمكن أن تقدمها الدولة للقطاع الخاص انتداب الأطر المهنية والفنية والخبراء العاملين في الخدمة العامة إلى القطاع الخاص في مؤسساته الصناعية والتسويقية، ولتطوير منظمات هذا القطاع، خاصة اتحاد رجال الأعمال واتحاد الصناعات السودانية والغرفة التجارية والغرف والاتحادات النوعية في قطاع الأعمال.

إن رعاية القطاع الخاص تتطلب إعادة النظر في قانون تشجيع الاستثمار وتجديده بصورة مستمرة وأن تـُقدم عبره المزايا والضمانات التي تحفز هذا القطاع الحيوي للإقدام على الاستثمار والارتقاء بالطاقات والقدرات الإنتاجية الوطنية. ويظل الاستثمار في السودان جاذباً لشركاء الاستثمار والتنمية الخارجيين. وبمقدور الدولة كذلك أن تتخير مجالات معينة للاستثمار وإقامة المشروعات الرائدة فيها وتشغيلها. وأن تعزز قدراتها في مجالات البحث وتطوير التقانة وتُيسر فرص الاستفادة من نتائج ذلك للقطاع الخاص.

ومن الأمثلة التي جُربت وأعانت قطاعات بعينها شراء مستلزمات القوات النظامية من الأقمشة والألبسة والأحذية من الصناعة السودانية لفترات متعاقبة. وأن يعزز ذلك كله بإقامة مؤسسة لضمان الاستثمار توجه مواردها وعلاقاتها مع مؤسسات ضمان الاستثمار العربية والدولية إلى خدمة القطاع الخاص والشركاء في التنمية من عرب وغيرهم.

وهذه الرعاية وهذا الدعم يتطلب من القطاع الخاص أن يتنبه لدوره الاجتماعي وأهمية إسهامه كشريك أصيل في التنمية وبناء الوطن والارتقاء بحياة أهله.

الأحزاب السياسية

إن الأحزاب السياسية هي الأدوات الرئيسة ذات الدور المقدم في العمل السياسي وفي تأسيس الديمقراطية والحفاظ عليها. ولقد أثبتت تجارب السودان أن هشاشة بنيان بعض أحزابنا الرئيسية وانعدام الديمقراطية في صفوفها وأدائها قد كانت من المعوقات الأساسية في سبيل تطوير الديمقراطية واستدامتها. لذا أضحى من أهم الواجبات الوطنية تطوير إعادة بناء الأحزاب السياسية على أسس ديمقراطية ذلك أن فاقد الشئ لا يعطيه. كما أن الحديث عن الديمقراطية والتعددية والتبادل السلمي للسلطة والتحول الديمقراطي

والحريات الأساسية وحقوق الإنسان والتنمية لا يستقيم ولا ينصلح إلا بصلاح الأدوات الرئيسة للعمل السياسي وهي الأحزاب.

والإصلاح داخل الأحزاب يجب أن يبدأ بتغيير مفهوم السلطة داخل الحزب، أى أن يختار المواطن ممثليه من الأحزاب على أساس رؤية محددة وبرنامج يتفق عليه، وأن يخضع لمساءلته في تنفيذ الوعود الانتخابية. ولا بد من تفعيل الآليات والقنوات التي تربط بين القيادة والقواعد حتى تمارس الجماهير سلطتها وفقاً لإرادتها، وأن تنشط هذه الجماهير لتكون فاعلة في التجمعات السكانية والقطاعات الفئوية...الخ والخلاصة أن الأحزاب مدعوة لتصحيح مفاهيمها لتكون منسجمة مع التوجه الديمقراطي الشعبي، لتصبح بحق رافداً حيوياً في الديمقراطية المباشرة.

وينبغي للأحزاب ذاتها أن تهتم بتطوير نفسها فكرياً وتنظيمياً وجماهيرياً وإسهاماً في العمل الوطني بهمة وبوتائر متصاعدة في روح ديمقراطي وأن تطور بناءها التنظيمي وبرامجها وحركتها في المجتمع وبين الجماهير للإسهام في العمل الوطني.

إن تجاريب بناء الديمقراطية في دول عديدة قد دفعتها إلى الاهتمام بالأحزاب وتوفير التمويل لها خاصة في الحملات الانتخابية لتضمن مشاركتها وحضورها الفاعل في تلك الانتخابات الأمر الذي يوسع نطاق المشاركة ويعزز الديمقراطية ذاتها.

ولابد لأحزابنا السياسية بعد تجاريب الماضي المريرة التي أفرزتها الحرب الأهلية في جبهات متعددة أن تلتزم التزاماً قاطعاً باتباع الأساليب السلمية الديمقراطية وعدم اللجوء إلى العنف في كل الظروف. وأن تتواضع على ميثاق شرف للعمل السياسي يصونه ويحرره من الشوائب خاصة شائبة العنف. وأن ترتضي التحاكم إلى قانون للأحزاب تستشار في صياغته عبر ممثليها في البرلمان، أو بصورة مباشرة إذ لا ضير من وجود قانون للأحزاب بل هو أمر مطلوب، أخذت به العديد من الدول. إن

المشاركة التي ستتاح للأحزاب للمشاركة في صياغته وتحديد مضمونه تشكل ضمانة بأن يأتي منظماً للأحزاب وألا يشكل قيداً على حريتها ولا على الحياة الديمقراطية.

دورالمؤسسة العسكرية في السياسة السودانية

"إن الجيش كالأسد، من السهل إطلاقه من القفص، ولكن من الصعب إعادته إليه"[25]

أنشئت أول وحدة عسكرية لحفظ الأمن الداخلي ومراقبة الحدود السودانية في عام 1898 إبان الحكم الثنائي تحت إمرة سردار الجيش المصري، وهو القائد البريطاني للجيش المصري حاكم عام السودان. وشهد عام 1921 قيام الجناح العسكري السري لجمعية الاتحاد السوداني والتي كانت تطالب باستقلال السودان، وكان الملازم علي عبد اللطيف ينتمي إلى الخلية العسكرية السرية للاتحاد إلى جانب اليوزباشي عبد الله خليل واليوزباشي محمد صالح جبريل.

قاد انتشار التعليم ونمو الروح القومية وتطور الوعي السياسي إلى تحالف المثقفين والعمال والطلاب والجيش في ثورة 1924 بقيادة "جمعية اللواء الأبيض" والذي تزعمها علي عبد اللطيف. وفي أغسطس من ذات عام، خرج طلاب المدرسة الحربية في مظاهرة صاخبة تندد بالاستعمار وتدعو للوحدة مع مصر، فسارعت السلطة البريطانية إلى إغلاق المدرسة الحربية خشية تأثيرها على الوحدات العسكرية السودانية الأخرى. ولكن تداعيات المظاهرات وتدهور الوضع الأمني قاد إلى إبعاد الجيش المصري عن السودان. ثم كان تمرد وعصيان كتيبة الملازم الأول عبد اللطيف الماظ

---

[25] - قول مأثور ينسب إلى هيلاسلاسي امبراطور اثيوبيا السابق

في نوفمبر 1920 ضد القوات البريطانية واستشهاد كامل أفراد الكتيبة في أول حركة ومعركة عسكرية حقيقية ذات أهداف وطموحات وطنية سياسية واضحة.

ثم شهد عام 1925 إنشاء "قوة الدفاع السودان" وهي قوة نظامية تحت قيادة ضباط بريطانيين يعاونهم ضباط سودانيين، وتتبع مباشرة وتدين بالولاء لحاكم عام السودان. ونجحت السلطة البريطانية في عزل تلك القوة تماماً عن أي مؤثرات ونشاطات سياسية أو أي اتصال بالمجتمع المدني ولفترة امتدت أكثر من ربع قرن . ولكن الفترة التي سبقت استقلال السودان في عام 1956 شهدت صراعا سياسيا امتد إلى "قوة دفاع السودان". واجتمع نفر من الضباط الكبار بقيادة محي الدين أحمد عبد الله ومحمد أحمد عروة وحسين على كرار وعبد الرحيم شنان ويوسف الجاك طه ومحمد إدريس عبد الله وعمر حاج موسى وهددوا باقتحام مقر الجمعية الوطنية وإجبار أعضائها بقوة السلاح على إعلان الاستقلال الكامل غير المشروط.

ثم تطورت قوة الدفاع إلى "الجيش السوداني" في عام 1954 حينما تكونت أول وزارة سودانية عين فيها خلف الله خالد وزير الدفاع والذي سارع بتنظيم الجيش السوداني وسودنة كل الوظائف والمناصب العسكرية. وشهد شهر أغسطس من ذات عام تسلم اللواء أحمد محمد باشا للقيادة كأول قائد عام سوداني للجيش السوداني.

وفي أغسطس من عام 1955، دخل الجيش السوداني معترك السياسة بتمرد وحدات الفرقة الجنوبية، لأسباب ودوافع سياسية، تعبيراً عن احتجاجها على تخبط سياسات الحكومة تجاه الجنوب وترسبات الاستعمار الذي عمقت الفوارق الثقافية والاجتماعية بين الشمال والجنوب. وأعقب ذلك التمرد حالة من الفوضى وتقتيل الشماليين شارك فيها الجنود ورجال البوليس والسجانة والمواطنين الجنوبيين.

وقد كانت لأحداث تمرد الفرقة الجنوبية في عام 1955 آثار سالبة، فقد دخل السودان إلى مرحلة الاستقلال وهو ممزق في وحدته الوطنية وترابطه القومي. وهكذا بدأت الحرب

الأهلية في الجنوب والتي منحت الجيش السوداني قوة الدفع الأساسية للتدخل في السياسة وتقويض أنظمة الحكم المدني بذريعة عدم استتباب الأمن والاستقرار.

وهكذا وبعد ثلاثة أعوام من الاستقلال، استولى الجيش السوداني على السلطة في انقلاب أبيض، بقيادة الفريق ابراهيم عبود، دعمته العديد من القوة والدوائر السياسية النافدة آنذاك. وكان ذلك أول انقلاب عسكري على الديمقراطية والنظام الشرعي في السودان، إذ خرج الجيش عن واجباته المحددة في الدستور، ودخل حلبة العمل السياسي المباشر. وتقاعست الأحزاب في الدفاع عن النظام الشرعي في البلاد بل وتهافتت وتسابقت على تأييد الانقلاب في ظاهرة تكررت في حقب لاحقة من تاريخ السودان، مما شجع الشعب السوداني، الذي حبطت آماله وتوقعاته في راية الحكم الديمقراطي الأول، على تأييد الانقلاب، ليس حبا في حكم العسكريين بل استنكارا لفشل التجربة الديمقراطية الأولى وعبث الأحزاب السياسية وتناقضاتها. وبذلك تحدد دور المؤسسة العسكرية وأختُط لها نهج جديد في مستقبل العمل السياسي باعتبارها أداة لحسم الصراع السياسي، بما يتناقض مع مفاهيم الأداء والاحتراف العسكري ودور الجيش الأساسي المنصوص عليه في الدستور. وقد تتابع هذا النهج لحقب قادمة.
إضافة إلى العوامل الداخلية، تأثر الجيش السوداني بمؤثرات خارجية أهمها تمدد التيار الوطني والنزعات التحررية والقومية في العالم العربي، خاصة بعد ثورة يوليو 1952، التي أبرزت أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة العسكرية. كما أن بعض الأحزاب السياسية، وبصفة خاصة حركة الإخوان المسلمين والحزب الشيوعي السوداني، قد كثفت من جهودها ونجحت في استقطاب أعداد كبيرة في أوساط المؤسسة العسكرية، وأفرز ذلك قيام تنظيمات داخل الجيش السوداني كتنظيم "الضباط الأحرار" و"حركة الضباط الوطنيين" و"مجموعة الضباط القوميين".

وعندما فشل نظام عبود في حسم مشكلة الجنوب عسكرياً، تصاعدت المعارضة السياسية للنظام العسكري وانتظمت وتوحدت القوة السياسية والحزبية. ورفض الضباط وضباط الصف والجنود العمل بالتوجيهات وإطلاق النار على المتظاهرين. وتزعم هذا الانقسام تنظيم الضباط الأحرار، الذي انحاز أعضاؤه للجماهير وطالبوا الرئيس عبود بحقن الدماء، بل وهددوا بالتدخل بالقوة لإجبار الرئيس عبود التنحي عن الحكم. وجاء التحول الحاسم لصالح ثورة أكتوبر عندما أخطر قادة الوحدات العسكرية الفريق عبود عن سحب ولائهم، مما اضطر الفريق عبود لحل المجلس العسكري ومجلس الوزراء. فكانت ثورة أكتوبر الشعبية.وانحازت المؤسسة العسكرية للحركة الجماهيرية وتطلعات الشعب السوداني للحرية والديمقراطية وساهمت بفعالية في الإطاحة بالنظام العسكري واستعادة الحكم المدني. هذا تطور فريد أكد أن الجيش جزء أصيل من الشعب السوداني، وان المؤسسة العسكرية ترتبط بقضايا الوطن ومطالب الشعب، ولها الحق والواجب في التعامل مع قضاياه القومية، حتى وإن عنى ذلك تجاوز القوانين واللوائح العسكرية التي كانت تحرم على العسكريين التعامل مع السياسة.

ولكن سرعان ما عادت الأحزاب السياسية إلى النكوص عن شعارات ثورة أكتوبر واستفحلت الخلافات وتعمقت الصراعات والمؤامرات والانقسامات الحزبية، وفشلت الحكومات المدنية الخمسة في معالجة مشكلة الجنوب سلمياً واختارت العمل بالخيار العسكري. فتداعى استقرار الحكم، وتلاشت طموحات جماهير أكتوبر في الاستقرار والتنمية، وتهيأت الأوضاع مرة أخرى للمؤسسة العسكرية للقيام بواجبها القومي وحسم حالة الفوضى السياسية وتردي نظام الحكم الديمقراطي، فاستولى الجيش على السلطة مرة أخرى في 25 مايو 1969 ، وبقيادة العقيد جعفر محمد نميري، وبتنظيم وتنفيذ من الضباط الأحرار ليضع النهاية لفترة الديمقراطية الثانية.

حكم نظام مايو العسكري لمدة ستة عشر عاما، حفلت بالكثير من الصراعات السياسية والانقلابات المضادة، وأسست بصورة مستدامة لدخول المؤسسة العسكرية لحلبة العمل السياسي المباشر.

وكما حدث في الانقلابات السابقة، سارعت الأحزاب التقليدية إلى تأييد الانقلاب العسكري الذي انقض على الشرعية والنظام الدستوري. بادرت حكومة مايو بالاعتراف بجذور مشكلة الجنوب وحقه في الحكم الذاتي وأعلنت عن استعدادها للدخول في مفاوضات سلمية لوضع حد للحرب الأهلية. ولكن سرعان ما قرر مجلس قيادة الثورة حل تنظيم "الضباط الأحرار" وتصاعد الصراع بين سلطة مايو والحزب الشيوعي وبلغ ذروته في الانقلاب العسكري الذي قاده هاشم العطا في ما أسمي "بالحركة التصحيحية" والتي أُجهضت بتحركات عسكرية داخلية وتحركات خارجية من دول الجوار، وبصفة خاصة مصر وليبيا، حيث اعترضت القوات الجوية الليبية طائرة الخطوط الجوية البريطانية التي كانت تقل المقدم بابكر النور عثمان رئيس المجلس الجديد، وفاروق عثمان حمد الله، عضو المجلس وقامت باعتقالهما وتسليمهما للسلطات السودانية. ومن جانب آخر، انفجرت، قرب مطار جدة، الطائرة العراقية التي كانت تحمل معدات عسكرية ودبابات ومهندسين من حزب البعث لدعم انقلاب هاشم العطا في الخرطوم. وبذلك كانت نهاية أكثر الانقلابات الدموية في تاريخ السودان، دخلت بعدها القوات المسلحة السودانية في مرحلة تصفية جميع العسكريين غير الموالين للنظام، الأمر الذي كرس من جديد تسييس المؤسسة العسكرية.

أعقب ذلك أحداث الجزيرة أبا الدامية وأحداث ود نوباوي. وفي عام 1965 نفذ "تنظيم الخلاص" انقلاب المقدم حسن حسين، والذي وصفته السلطات آنذاك "بالمؤامرة العنصرية" ، إذ غلبت فيه عناصر من ضباط الصف من غرب السودان وجبال النوبة.

وسرعان ما تم القضاء على تلك المحاولة الانقلابية التي لم تكن تملك الكثير من مقومات النجاح في التخطيط والتنفيذ.

وفي العالم التالي قامت " قوات الجبهة الوطنية" بغزو السودان عسكرياً انطلاقاً من ليبيا، بقيادة حزب الأمة، وبدعم عسكري وسياسي غير محدود من ليبيا، وفي مخطط مزج بين العمل العسكري والانتفاضة الشعبية، أطلق عليه "الغزو الأجنبي"، الأمر الذي ألهب حماس القوات المسلحة لإحباط تلك المحاولة، وخاصة بعد أن اتضح ضلوع الأيدي الأجنبية فيها.

أعقب ذلك فترة هامة في تاريخ الجيش السوداني اتسمت بالتسييس الديني والعقائدي، بعد أن عمد الرئيس نميري إلى استخدام الدين الإسلامي لمواجهة خصومه، وسنَّ قوانين سبتمبر، وأعلن عن أسلمة الجيش السوداني، الأمر الذي فرض عليه "تجديد البيعة للإمام"، وتحولت ثكنات الجيش إلى ساحات لبرامج الدعوة الإسلامية ومن ثم استبعاد الضباط والجنود بمجرد اتهامهم بالعلمانية والإلحاد والشيوعية والبعثية.

وفي عام 1982، اندلعت المظاهرات الشعبية في مدن السودان المختلفة مندددة برفع الدعم عن السلع الاستهلاكية واستشراء الفساد، وانتقلت الأزمة الاقتصادية والسياسية إلى صفوف القوات المسلحة، وتصاعدت الخلافات والصراعات داخلها انتهت بتصفية وإحالة جميع قيادات القوات المسلحة المتميزة إلى التقاعد، الأمر الذي ساهم في إشعال الشرارة التي انطلقت ضد مايو، فأنتشرت المظاهرات الشعبية في كل مدن السودان وتسلم المجلس العسكري الانتقالي الحكم في صبيحة السادس من أبريل 1985 بعد أن أعلنت القوات المسلحة انحيازها إلى جانب الشعب. وخلال الفترة الانتقالية ارتكزت

خطة الحكم، وإلى حد كبير، على برنامج سياسي وُضع من خلال التشاور والتنسيق بين تنظيم "الضباط الأحرار" والتجمع الوطني والفعاليات النقابية.

وفي أواخر عام 1986، تشكلت أول حكومة ائتلافية في فترة الديمقراطية الثالثة، وغلبت عليها الخلافات الحزبية ولم تتمكن من التفرغ للقضايا العاجلة كحرب الجنوب. كما لم تتمكن حكومة الوفاق الوطني الذي تشكلت في عام 1987 من الإيفاء بالتزاماتها تجاه الوطن والمواطن، بل طغت عليها المكايدات السياسية والتناحر الحزبي. وفي نوفمبر 1988، شهدت العاصمة الإثيوبية توقيع اتفاق الميرغني- قرنق، والذي لقي تأييدا شعبياً عفوياً عبَّر عن تطلعات الشعب السوداني في الأمن والاستقرار والتنمية، وأيدته جميع القوى السياسية باستثناء الجبهة الإسلامية والتي كانت تخطط آنذاك للاستيلاء على السلطة. وبينما كانت القوات المسلحة تتجرع الهزيمة تلو الأخرى في ساحات المعركة بالجنوب، نسبة لتدهور كفاءتها القتالية وتجهيزاتها العسكرية، وتدني إرادتها وروحها المعنوية، وتفشي حالة التذمر بين أفرادها، انقسمت حكومة الوفاق الوطني على نفسها في الخرطوم واتهم رئيس الوزراء قيادة القوات المسلحة بالتقصير وحمَّلها مسؤولية الهزائم المتتالية على أرض المعركة في الجنوب، فأضطر وزير الدفاع عبد الماجد خليل إلى الاستقالة. واجتمع رؤساء هيئات القيادة ومدراء الأفرع والقادة العسكريين وبعثوا "بمذكرة الجيش" لرئيس الدولة ورئيس الوزراء، والتي احتوت على مطالب القوات المسلحة وتوصياتها للحكومة للخروج من المنعطف الخطير الذي كانت تمر به البلاد. وحُظيت المذكرة بقبول وتأييد واسع من الأحزاب والنقابات والتي طالبت الحكومة بالاستقالة وتشكيل حكومة وحدة حكومة وطنية. فكثفت الحكومة من اتصالاتها مع الأحزاب السياسية حتى تم التوصل إلى "بيان القصر" في مارس 1989، وهو برنامج عمل مرحلي، تبنته جميع الأحزاب، باستثناء الجبهة الإسلامية القومية، وأفرز توسيع قاعدة المشاركة في الحكم بتشكيل "حكومة الجبهة الوطنية المتحدة". ولكن سرعات ما

أستولت الجبهة الإسلامية القومية على الحكم في 30 يونيو 1989 . وبذلك ضاعت سانحة تاريخية مهمة للخروج من أزمة السودان بحل مشكلة الجنوب خاصة بعد توقيع اتفاقية السلام السودانية في 16 نوفمبر 1988 بين الميرغني وقرنق.

تعمدت قيادة انقلاب 30 يونيو 1989 إخفاء أي دور لحزب الجبهة الإسلامية في الانقلاب ريثما تتمكن السلطة الجديدة من إحكام قبضتها وكسب التأييد الشعبي والإقليمي والدولي. وقد تبين لاحقاً للعديد من الوحدات العسكرية التي شاركت في الانقلاب، والقوى السياسية والمواطنين الذين سارعوا لإعلان تأييدهم، أن الانقلاب لم يكن من تدبير القوات المسلحة. وخلال أسبوعين فقط من تنفيذ الانقلاب أحيل أكثر من مائتي ضابط إلى التقاعد. وحاول هؤلاء ترتيب وتنفيذ انقلاب مضاد، ولكن "جهاز أمن الجبهة الاسلامية" تمكن من مراقبة ورصد تلك التحركات، وأعتـُقِل جميع الضباط المتهمين بالضلوع في ذلك التحرك العسكري. ومن ثم بدأ مخطط الجبهة الإسلامية لتسييس و" أسلمة" القوات المسلحة السودانية ، وأُسنِدت حماية النظام من أي تحركات مضادة إلى قوات موازية. وبذلك فُتِح الباب لقيام المليشيات الإسلامية وقوات الدفاع الشعبي ومن ثم إعلان الحرب في الجنوب "حرب جهادية".

ولكن التوجهات الإقصائية والعنف الذي تميزت بها سياسات الجبهة الإسلامية في بداياتها لم تثني العديد من الضباط العاملين في الخدمة والمتقاعدين من التوحد لإسقاط النظام، وأُحبط التحرك العسكري لمجموعة "حركة مارس 1990 " والتي ضمت العناصر القومية والوطنية والديمقراطية من العسكريين. وكذلك تكونت "حركة الخلاص الوطني" بدعم من حزب البعث الاشتراكي، ونـُفذت بالفعل حركة أبريل/رمضان 1990 وأحبطت المحاولة تماماً في مواجهة عنيفة بكرري. وتمكنت الاستخبارات وأجهزة الأمن من رصد وإحباط عملية "أنا السودان" في أغسطس 1991 والتي خططت لها

ونفذتها قيادة القوات المسلحة ممثلة في الفريق فتحي أحمد على، واعتُقل معظم الضباط الذين ينتمون للتنظيم في الداخل.

وفي مطلع التسعينات وُلد مشروع الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي المعارض. ودخلت بذلك القوات المسلحة مرحلة جديدة بانضمامها للقوى الوطنية المعارضة في الخارج، بل والتنسيق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بهدف توحيد الجهود المعارضة، سياسية وعسكرية، فتكونت لاحقاً القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية والتي جاء في إعلانها السياسي أن أهم أهدافها تتمثل في إعادة الحكم الديمقراطي ووقف الحرب في الجنوب وعقد المؤتمر الدستوري وصون استقلالية القوات المسلحة وقوميتها. وفي أواسط عام 1993 انقسمت القيادة الشرعية على نفسها وأضعفتها أزمات متلاحقة وتعذر على الجناح السياسي المتمثل في التجمع الوطني الديمقراطي الاتفاق حول دوره ووسائل عمله والتوصل إلى رؤية موحدة حول مستقبل الحكم في البلاد.

يوضح هذا السرد التاريخي بجلاء أن للمؤسسة العسكرية السودانية دور مباشر ورئيسي في السياسة السودانية بدأ في فترة ما قبل الاستقلال وتطور إلى الاستيلاء الفعلي على السلطة من خلال ثلاثة انقلابات عسكرية مباشرة "انقلابات عبود-النميري- البشير"، هذا بينما أُجهضت أكثر من خمسة عشر محاولة انقلابية. وقد حكمت السودان، منذ الاستقلال، أنظمة عسكرية لمدة تتجاوز الأربعة عقود، تواتر خلالها استيلاء العسكريين على السلطة مع فشل الأنظمة الديمقراطية الشرعية في الاضطلاع بمهامها الوطنية وترسيخ دعائم الحكم الديمقراطي والتنمية والاستقرار وتحقيق الرفاه للمواطن. فقد أطاح انقلاب عبود في 17 نوفمبر 1958 بالحكومة الديمقراطية الأولى، والتي حكمت أقل من ثلاث سنوات بعد الاستقلال، وأطاح انقلاب 25 مايو 1969 بنظام الحكم الديمقراطي الثاني، والذي حكم أربع سنوات ونصف. وحكم نظام مايو ستة عشر عاماً حتى انحازت

القوات المسلحة لصالح انتفاضة أبريل 1985. ولم تستمر الديمقراطية الثالثة أكثر من ثلاث سنوات حتى أطاح بها انقلاب يونيو 1989.

والعوامل المشتركة بين سقوط فترات حكم الديمقراطيات الثلاث تتمثل كما أسلفنا في فشل الأنظمة الشرعية في الممارسة الديمقراطية وإدارة دفة الحكم بمؤسسية ومهنية، بما يحقق ويستجيب لطموحات أهل السودان.وبالإضافة إلى ذلك شكلت الحرب الأهلية في الجنوب عاملاً مؤثراً في حالة عدم الاستقرار وحفز المؤسسة العسكرية للاستيلاء على السلطة.

ولا جدال في أن المؤسسة العسكرية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المجتمع السوداني وضاربة في جذوره، وهي ضميره وحارسه، تنحاز لقضاياه وتطلعاته وآماله، ولكن دخولها المباشر في حلبة السياسة، بما يعتمل فيها من ولاءات حزبية وطائفية، أفقدها حيدتها وقوميتها وبنائها القاعدي وأضعف قدرتها على القيام بمسؤولياتها الأساسية. هذا الأمر يتطلب إعادة النظر في هذه العلاقة، على ضوء تجارب العقود الماضية، وبما يضمن قومية القوات المسلحة وحيدتها والتزامها بالديمقراطية والشرعية والحكم المدني. بل وأن يُسن من المواثيق الوطنية والقوانين واللوائح ما يحدد واجبات الجيش الوطنية ويضمن عدم تسييس القوات المسلحة ويدعم دورها الأساسي في الدفاع عن الوطن وأمنه القومي وشعبه ودستوره ونظام الحكم الذي يتوافق عليه أهله .

الباب السـادس

السودان: من قائمة الدول الأقل نمواً إلى مصاف الدول سريعة النمو[26]

في مستهل الألفية الجديدة عقدت في سبتمبر من عام 2000م قمة الألفية بمشاركة 191 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من ضمنها السودان، 147 دولة ممثلة برؤسائها ورؤساء حكوماتها، اتفقوا على ضرورة تخليص الإنسان من مظاهر الفقر والتخلف وبذل الجهود لتعزيز مبادئ الحرية والكرامة ونشر السلام والرفاهية بين الشعوب، وتحقيق التنمية البشرية بهدف تطوير قدرات البشر وتوسيع خيارات الحياة أمامهم. ولتحقيق ذلك اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ما سمي بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية [27] والذي يرتكز على ست من القيم والمبادئ الأساسية ذات الأهمية الحيوية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين:-

1/ الحـــرية: للرجال والنساء الحق في أن يعيشوا حياتهم وأن يقوموا بتربية أبنائهم بكرامة وفي مأمن من الجوع والخوف من القمع أو الظلم. وخير سبيل لضمان هذه الحقوق هو الحكم النيابي الديمقراطي المستند إلى إرادة الشعوب.

2/ المساواة: يجب عدم حرمان أي فرد أو أمة من فرصة الاستفادة من التنمية. ويجب ضمان المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص للرجل والمرأة.

---

26 - هذا الباب عبارة عن مختصر لكتاب سيصدر هذا العام للمؤلف بهذا العنوان وباللغة الانجليزية.

27 – إعلان الأمم المتحدة لشأن الألفية – الجمعية عامة – الدور الخامسة والخمسون 8 سبتمبر 2000م، الوثيقة A/RES/55/2 (النص الكامل للإعلان ضمن مرفقات الكتاب).

3/ التضامن: يجب مواجهة التحديات العالمية على نحو يكفل توزيع التكاليف والأعباء بصورة عادلة وفقاً لمبدأي الإنصاف والعدالة الاجتماعية الأساسيين. ومن حق الذين يعانون، أو الذين هم أقل المستفيدين، أن يحصلوا على العون من أكبر المستفيدين.

4/ التسامح: يجب على البشر احترام بعضهم البعض بكل ما تتسم به معتقداتهم وثقافاتهم ولغاتهم من تنوع. وينبغي ألا يخشى مما يوجد داخل المجتمعات أو فيما بينها من اختلافات، كما لا ينبغي قمعها، بل ينبغي الاعتزاز بها باعتبارها رصيداً ثميناً للبشرية. وينبغي العمل بنشاط على تنمية ثقافة السلام والحوار بين جميع الحضارات.

5/ احترام الطبيعة: يجب توخي الحذر في إدارة جميع أنواع الكائنات الحية والموارد الطبيعية، وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة. فبذلك وحده يمكن الحفاظ على الثروات التي لا تقدر ولا تحصى التي توفرها لنا الطبيعة ونقلها إلى ذريتنا. ويجب تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية غير المستدامة، وذلك لصالح رفاهنا في المستقبل ورفاهية ذريتنا.

6/تقاسم المسئولية: يجب أن تتقاسم أمم العالم مسئولية إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي، والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، والاضطلاع بهذه المسئولية على أساس تعدد الأطراف. والأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الأكثر عالمية والأكثر تمثيلاً في العالم يجب أن تؤدي الدور المركزي في هذا الصدد.

واستناداً على ذلك، ولتحويل هذه القيم المشتركة إلى إجراءات، تم وضع ثمانية أهداف إنمائية للألفية(Millenium Development Goals - MDGs) والتزمت دول العالم بالعمل على تحقيقها بحلول عام 2015م. وتتمثل هذه الأهداف الثمانية في الآتي:-

القضاء على الفقر المدقع والجوع.

تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

تخفيض معدلات الأطفال.

تحسين صحة الأمهات.

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والملاريا والدرن الرئوي (السل) والأمراض المعدية الأخرى.

ضمان توفر أسباب المحافظة على بقاء البيئة.

تكوين شراكة عالمية من أجل التنمية.

وتضَّمن الإعلان ثمانية عشر غاية وثمانية وأربعين مؤشراً لمراقبة التقدم الذي تحرزه كل دولة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي مجموعة من الغايات المقيدة زمنياً والمحددة كمياً، لتخفيض نسبة الفقر المدقع وتعميم الحقوق العالمية بحلول عام 2015 ، وتوفر بذلك المعايير اللازمة لقياس التقدم الذي يُحقق، وأهم من ذلك أنها تعكس الطموحات المشتركة للمجتمع الإنساني العالمي بأسره.

السودان والأهداف الإنمائية للألفية

تنطوي التنمية البشرية على ما هو أكثر من أهداف التنمية للألفية، لكن هذه الأهداف تجسد المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية بأبعادها المختلفة. وعلى الرغم من أن التنمية البشرية تستلزم أكثر من أهداف التنمية للألفية، فإن هذه الأهداف توفر مع ذلك نقطي مرجعية حاسمة لقياس مدى التقدم المحرز في السياسات والممارسة التنموية. ولأن التنمية البشرية تعتبر مطمحاً أساسياً بالنسبة للسودان. وتأكيداً منه على هذا الالتزام، فقد تبني السودان إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ، الذي اشتقت منه الأهداف التنموية الثمانية للألفية.

كما جاء في التقرير المرحلي لمنجزات الأهداف التنموية للألفية، فأن السودان يعتبر من الحالات الخاصة باعتبار أن النزاعات والحروب الأهلية قد أعاقت إلى حد كبير التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. إن الدمار الذي خلفته عقود من الحرب في الجنوب، والنزاع الدائر في دارفور قد حولت الاهتمام المحلي والعالمي من التنمية والاستثمار إلى المساعدات الإنسانية. وقد تأثرت بصورة خاصة الخدمات الأساسية من خدمات صحية وتعليم وتوفير المياه الصالحة للشرب، وأصاب التدهور في هذه المجالات في أرجاء عديدة من البلاد، وليس فقط المناطق المتأثرة بالحروب. فقد أثرت حرب الجنوب سلباً وبصورة مباشرة على الولايات الجنوبية، التي هجرها أبناؤها باللجوء والنزوح الداخلي، وتوقفت فيها عجلة البناء وهدمت المدافع القليل الذي كان قائماً. كما تأثرت الولايات الأخرى بوابل الحرب، إذ إن جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة صار يوجه بصورة أساسية لمنصرفات الحرب والتسليح، وذلك على حساب الخدمات الأساسية والخطط التنموية في ولايات السودان قاطبة، والتي تأثرت من جانب آخر بنزوح الملايين من أبناء الجنوب إلى الولايات الشمالية وتقاسمهم الموارد الضئيلة المتوفرة.

لقد ألقت عقود الحرب بظلال سالبة على البلاد، وعلى جميع أقاليم السودان وبدرجات متفاوتة. وتفاقم الأمر بتركيز القدر المحدود من التنمية والإعمار وحصرها في المناطق الحضرية في أواسط البلاد، فأصبحت مناطق جذب، نزح إليها المواطنون من أقاليم السودان المختلفة، وتركوا وراء ظهورهم مشاريعهم الزراعية التقليدية. وتعتبر الزراعة أداة تنمية حيوية لتحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، وهو الهدف المتعلق بتخفيض نسبة الذين يعانون من الفقر المدقع والجوع إلى النصف بحلول عام 2015.

وفي جنوب السودان أدت الحرب الأهلية والتهميش والنزاعات القبلية المسلحة وضعف الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى تدمير البنيات التحتية وأعاق الجهود الإنسانية الدولية وفاقم من معدلات الفقر. كان أكثر المتأثرين بذلك الأطفال والنساء في المناطق الريفية. بل وحرم ثلاثة أرباع الأطفال من فرص التعليم، والربع الأخير يدرس في ظروف وأحوال مدرسية صعبة وأصبحت النتيجة الآن خطر الأمية الذي يواجه جيل بأكمله من الشباب في جنوب السودان.

أما العناية الصحية فمستوياتها دون الحد الأدني المطلوب، ويموت طفل واحد من بين كل أربعة أطفال ممن هم دون الأربعة، وتموت واحدة من بين كل تسعة من النساء أثناء الولادة ويوجد طبيب واحد لمعالجة 100 ألف من المواطنين. ويفاقم من الوضع النقص الحاد في الأدوية والمعدات الطبية الأساسية. ويزداد المرض بسبب صعوبة الحصول على المياه الصالحة للشرب. وهذه كلها من مظاهر الفقر وعدم الاستقرار وانهيار الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وفيما يتصل بنظام الحكم، يعاني جنوب السودان من ضعف البنية المؤسسية وضعف الرؤية التخطيطية وغياب الكوادر المتخصصة في الإدارة والبرمجة والرقابة وتقديم الخدمات.

إن توقيع اتفاق السلام الشامل يتيح المجال لمعالجة أسباب الفقر واللامساواة في الخدمات الاجتماعية، وقد اختطت حكومة الجنوب منهجاً يوفر إطاراً لتنفيذ أهداف التنمية البشرية وتسريع الخطى لتحقيق الأهداف الألفية. ولكن هذا المنهج يلزمه سلام مستدام وعون من المجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص حتى يصبح بالإمكان ترجمة هذه الخطط إلى برامج يتم تنفيذها.

الهدف الأول للألفية:

القضاء على الفقر المدقع والجوع

الغـاية:

خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يومياً إلى النصف. وتخفيض نسبة السكان الذي يعانون من الجوع وسوء التغذية إلى النصف، خلال الفترة من 1990-2015م.

يعتبر السودان من أكثر الدول الأفريقية التي تواجه صعوبات حقيقية لبلوغ هدف الألفية الأول. وبادئ ذي بدء، لا توجد بالسودان إحصاءات ومعلومات دقيقة حول الفقر في السودان ومستوياته ومستويات الدخل وخطوط الفقر الوطنية ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. ويعود تاريخ آخر المسوحات الإحصائية إلى عام 1978م. وأجريت في الأعوام 1992م- 1999- 2000م مسوحات اقتصرت على شمال السودان والمناطق الواقعة تحت سيطرة الجيش السوداني في الجنوب. ولذلك فأنه من الصعوبة بمكان قياس التقدم المحرز في هذا المجال.

وفي جنوب السودان يقدر عدد الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يومياً بحوالي 90% من جملة السكان وارتفعت هذه النسبة إلى 97% في عام 2003م بسبب تفاقم الحرب وإفرازاتها.

وفيما يتصل بالتغذية فأن إحصاءات وزارة الصحة الاتحادية تشير إلى أن الجوع يعم أرجاء كثيرة من البلاد، وتتراوح نسبة سوء التغذية الناجمة عن نقص الغذاء ما بين

5ر19% إلـى 26% فـي شـمال السـودان و4ر32% فـي جنـوب السـودان. وتشـير إحصاءات اليونسيف التي أجرتها في عام 2000م في ولايتي بحر الغزال وأعالي النيل إلى أن 22% من جملة السكان لا تتوفر لهم وجبة واحدة في اليوم وأن 54% من جملة السكان يعتمدون على المعونات التي تقدمها المنظمات الإنسانية. وفي جنوب السودان بلغ مجموع المتلقين للعون الغذائي 8ر1 مليون شخص في عام 2004م.

ويبدو تأثير الحرب في الجنوب واضحاً، إذ أن الذكور قد هجروا الزراعة وذهبوا إلى ميادين القتال. كما أن حالة الحرب قد حدت من حرية حركة انتقال الأفراد والتجارة، وبذلك تأثر النمط الحياتي التقليدي في توفير الغذاء من الزراعة وتبادل المحاصيل.

وبتطاول أمد الحرب، تطاولت معاناة الأفراد، وتطاول الجوع والمرض وقاد ذلك تدريجياً إلى حدوث المجاعة في بعض أرجاء البلاد، وقضى حوالي 700 ألف شخص من الجوع في ولاية بحر الغزال وحدها في عام 1998م كما تفاقم العوز وبسبب أحوال مناخية وبيئية متغيرة وقاسية كالفيضانات والجفاف.

وبالنظر إلى الاحصائيات والمعطيات المتوفرة، يتضح أن نسب الفقر تزداد في السودان وفي أقاليمه النائية، وتلك المتأثرة بالحروب والفيضانات والجفاف، عما هي عليه في المراكز الحضرية. وغالبية السكان يجدون صعوبة حقيقية في الوفاء بالحد الأدني من متطلبات الحياة الضرورية. ولهذه الأسباب مجتمعة من المرجح ألا يتمكن السودان من تحقيق هذه الغاية من الأهداف التنموية للألفية، رقم القفزات الهامة التي حققها في السنوات الأخيرة على الصعيد الاقتصادي، وارتفاع قيمة الناتج الإجمالي المحلي. ولن يتسنى التغلب على ذلك إلا بإتباع سياسات تنموية تهدف إلى توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، وزيادة الدعم للشريحة الفقيرة عبر برامج الدعم والتسهيلات الاقتصادية والمالية التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة الأسرية وتنشيط عملية النمو الاقتصادي. ولا بد من توفير الدعم اللازم لمجالات رعاية الأمومة والطفولة والمراكز الصحية لتحسين مستوى التغذية للجميع.

الهدف الثاني للألفية

تحقيق شمولية التعليم الابتدائي

الغـــاية:

ضمان تمكن جميع الأطفال، في كل مكان، الذكور منهم والإناث، من إكمال التعليم الابتدائي، بحلول عام 2015م.

تحت هذا الهدف، تم تحديد غاية واحدة وهي تمكن الأطفال، بنين وبنات على حد سواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015م. وقد تم اختيار ثلاثة مؤشرات لقياس مدى التقدم نحو تحقيق هذه الغاية، وهي النسبة الصافية للقيد بالتعليم الابتدائي، ونسبة التلاميذ الملتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى نهاية المرحلة، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدي السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة.

وفي السودان تم تعديل نظام التعليم الأساسي في عام 1998م من ست سنوات إلى ثماني سنوات: سنتين لمرحلة ما قبل المدرسة وثلاثة سنوات لمرحلة التعليم الأساسي وثلاث سنوات للمرحلة الثانوية. وقد ارتفعت نسبة التسجيل والالتحاق بالدراسة من 53% في عام 2001/2000م إلى 59% في عام 2004/2003م. ولكن نسبة الالتحاق العالية هذه تنحصر في المناطق الحضرية والمناطق الشمالية التي لم تتأثر مباشرة بالحرب، ولذلك فأننا نجد أدنى نسب للقيد في جنوب السودان وغربه وشرقه. وعلى سبيل

المقارنة نجد أن نسبة التسجيل في شمال السودان قد بلغت 95% في عام 2002/2001م وبلغت تلك النسبة 73% في وسط السودان و46% في كردفان و41% في شرق السودان، و39% في دارفور (وفي الفترة التي سبقت اندلاع النزاع المسلح في دارفور).

ومن جانب آخر بلغت نسبة التسرب معدلات عالية في مرحلة التعليم الابتدائي إذ تبلغ نسبة الالتحاق 89% في الصف الأول وتنخفض إلى 11% في الصفوف ما بين الخامس والثامن. ولا يتمكن هؤلاء الطلاب الملتحقين من إكمال تعليمهم نسبة للضغوط المعيشية، ولأسباب اجتماعية وثقافية تتصل بالزواج المبكر للبنات. كما أن العديد من المدارس قد أغلقت أبوابها نتيجة لتدهور الأحوال الأمنية والمعيشية.

وفي جنوب السودان، أدت انعكاسات الحرب الأهلية إلى تدمير البنية التعليمية إذ إننا نجد 75% من مجموع 4ر1 مليون طفلاً (تتراوح أعمارهم بين 7 إلى 14 عاماً) لا تتوفر لهم فرص الالتحاق بالمدرسة، كما أدت ظروف الحرب وقلة عدد المدارس مقارنة مع عدد الأطفال إلى تأخير سن الالتحاق. فقد أوضح إحصاء أجري في 101 من مدارس ولاية الاستوائية أن متوسط عمر الطلاب في المرحلة الابتدائية يبلغ 12 عاماً، أي يزيد بخمسة سنوات عن المتوسط الرسمي لسن الالتحاق بالمدرسة. ومما يزيد الأمر تعقيداً، أن الفاقد التربوي من الطلاب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-24 عاماً لا يجدون طريقاً آخر سوى الانضمام للقوات المسلحة أو المليشيات المتحاربة. ولهذه الأسباب ترتفع نسبة الأمية بين الشباب.

إن تحقيق السلام يتطلب أن يلازمه إعادة البناء بصورة شاملة للبنية التحتية للنظام التعليمي في السودان، وخاصة في جنوب السودان وغربه وشرقه، وبذل الجهد لتعويض فاقد سنوات الحرب لتعميم التعليم الابتدائي الشامل ومحو الأمية والارتقاء بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب، الأمر الذي سينعكس إيجابا على الطفرة الإنمائية في البلاد على المدى البعيد.

الهدف الثالث للألفية

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الغـــاية:

إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يتم ذلك بحلول عام 2005م وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015م.

تشير الإحصاءات إلى أن 50% من مجموع سكان السودان هم من الإناث. وتبلغ نسبة الأمية في المناطق الريفية 62% للإناث و 44% للذكور يقابلها 34% للإناث و21% للذكور في المناطق الحضرية. ورغم غياب الإحصاءات الدقيقة إلا أن جميع المؤشرات تدل على تصاعد مضطرد في نسبة التحاق البنات بالمدارس. يعود إلى زيادة الوعي وتجاوز الدور التقليدي للمرأة في المجتمع.

بلغت نسبة التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية 47% أي بواقع 88 بنتاً مقابل 100 ولداً. ارتفعت هذه النسبة خلال الفترة 1997م/2003م بواقع 4ر4% للأولاد و8ر3% للإناث. وارتفعت نسبة التحاق للبنات إلى 62% مقابل 3ر71% للأولاد خلال الفترة 2003/2002م.

ونجد نفس النسب في المرحلة الثانوية بين الذكور والإناث، إذ تبلغ نسبة البنات 48% من مجموع الطلبة. وقد أثرت الأحوال الأمنية والحروب والنزوح على نسبة التحاق البنات بصفة خاصة، الأمر الذي يعكس اتجاهاً تراجعياً في مجال المساواة بين الجنسين في فرص التعليم الابتدائي والثانوي. ومن الصعب بمكان التقدم نحو تحقيق

الهدف الثالث للألفية إلا بمضاعفة الجهود في الاتجاه الايجابي لضمان استمرارية العملية التعليمية وتطورها. وتعاني النساء في السودان من الأمية بصورة غير متكافئة مقارنة مع الرجال، وتشكل النساء الأميات، وأغلبهن في المناطق الريفية، أكثر من ثلثي المجموع الإجمالي للأميين من الراشدين في السودان. ولكن هذه النسبة تتقارب بالنسبة للنساء عاملات، في الوظائف المدفوعة الأجر والوظائف غير المدفوعة الأجر، والتي تنحصر عادة في النشاطات التقليدية ودورها عامل في المجتمعات الريفية.

وقد أوضح برنامج السودان في عام 2001م الخاص ببرنامج العمل من أجل تطوير المرأة، أن مشاركة المرأة السودانية في الأنشطة الاقتصادية ارتفع من 18% في التسعينات إلى 30% في عام 2000م. وتبلغ نسبة النساء العاملات حالياً حوالي 38% من القوة عاملة في السودان، تتركز في المدن والمناطق الحضرية. وتشغل المرأة حوالي 44% من وظائف القطاع عام و24% من الوظائف الفنية و70% من الوظائف الكتابية و5% من الوظائف القيادية. ويعمل 4ر2 % من النساء في المناطق الحضرية في الوظائف الحكومية بينما يعمل 9ر74% منهن في القطاع الخاص والقطاعات غير التقليدية، بينما ينحصر عمل النساء في المناطق الريفية في القطاع الزراعي التقليدي وتجارة المأكولات والمشروبات.

وتتفاوت فرص التعليم في جنوب السودان بالنسبة للمرأة بصورة واضحة إذ إن حوالي 84% من الإناث في جنوب السودان لا تتوفر لهن فرص الدراسة، وتتمكن 500 طالبة فقط من إكمال تعليمهن الأساسي في كل عام. ويعود ذلك بصورة أساسية لدور المرأة التقليدي في المجتمع وأعبائها العائلية الكبيرة والزواج المبكر للفتيات. وبالنسبة لكبار السن في الجنوب، تبلغ نسبة الأمية 90%.

كل ذلك يتطلب نقلة نوعية في السياسات التعليمية وإعادة بناء هياكلها وبرامجها لوضع البلاد على المسار المطلوب لمحاولة تحقيق هذه الغاية الألفية بحلول عام 2015م.

الهدف الرابع للألفية

تخفيض معدل وفيات الأطفال

الغـــايـة:

تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بمعدل الثلثين بحلول عام 2015م.

تشهد وتيرة تقدم السودان نحو تقليص نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة ركوداً مستمراً منذ مطلع التسعينات، وتقدماً بطيئاً في السنوات الأخيرة بفضل التعاون مع بعض المنظمات، وخاصة في مجالات مكافحة الملاريا والحصبة وتوزيع فيتامين A على قطاعات واسعة من الأطفال دون الخامسة. ففي عام 2004م تم تحصين ثمانية ملايين من الأطفال - دون الخامسة عشر- من الحصبة وتم توزيع الفيتامين A على 5 ملايين من الأطفال بواقع مرتين في عام الواحد. وكانت لهذه الحملة آثارها الايجابية في تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة، وبالتالي متوسط الأعمار في السودان بصفة عامة. وحسب الإحصاءات المتوفرة، ظلت نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة تتراوح ما بين 10 إلى 15% تتركز في منطقة البحر الأحمر وكسلا والنيل الأزرق وجنوب كردفان حيث تبلغ نسبة الوفيات في تلك الولايات حوالي 14%. ويترافق ذلك مع ارتفاع نسبي ويلاحظ أن نسبة الأمية بين الإناث ترتفع بصورة ملحوظة في نفس الولايات. أهم أسباب وفيات الأطفال هي أمراض الملاريا والسل الرئوي والإسهال والحصبة وسوء التغذية.

ولا تتوفر إحصاءات بالنسبة لجنوب السودان، ولكن كل المؤشرات تدل على أن نسبة وفيات الأطفال في الجنوب تفوق نسبة الوفيات في الشمال نسبة لظروف الحرب وتردي الأوضاع الصحية وتردي تغذية الأطفال، وعدم توفر المياه الصالحة للشرب، وتعذر إجراء تطعيم الأطفال ضد الأمراض. وترجع معظم وفيات الأطفال دون الخامسة في الجنوب إلى أمراض يمكن تحصين الأطفال ضدها في حال استتباب الأمن والوعي الصحي اللازم. وبالرغم من ذلك، فقد سجل برنامج القضاء على مرض شلل الأطفال نجاحاً ملحوظاً في جنوب السودان حيث أزيل المرض تماماً من جنوب السودان.

ويتطلب بلوغ هدف الألفية الرابع تخصيص الدولة لميزانية أكبر لتحسين الأوضاع الصحية وتنمية الوعي الصحي والتغطية الشاملة بحملات التطعيم والتحصين لجميع الأطفال عبر المتابعة الصحية وانتشار المراكز الصحية ومراكز رعاية الأمومة والطفولة، وتحسين التغذية للأطفال ومكافحة الأمراض المعدية.

الهدف الخامس للألفية

تحسين صحة الأمهات

الغـــاية:

تخفيض معدل وفيات الأمهات إبان الحمل والوضع بنسبة ثلاثة أرباع بحلول عام 2015م.

تشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل أو الولادة كانت تتراوح خلال عقد التسعينات بين 500 إلى 600 وفاة لكل 100ر000 ولادة حية،

وتختلف هذه النسبة زيادة وانخفاضاً في أقاليم السودان المختلفة. إلا أن تقرير التنمية البشرية للعام 2005م يشير إلى أن هذه النسبة تبلغ 590 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية. وتشير مصادر أخرى إلى أن هذه النسبة تصل إلى 800-1700 وفاة لكل100,000 ولادة. وتتراجع في العادة نسبة الوفيات بين الأمهات عندما يشرف على الولادة أخصائيو صحة متمرسون. ولكن نسبة الوفيات بين الأمهات في السودان تشهد زيادة مستمرة رغم ارتفاع نسبة الولادات التي يشرف عليها اختصاصيون، ورغم ارتفاع سن الزواج وتضاؤل نسبة زواج المراهقات. وتتضافر عدة أسباب لزيادة معدل الوفيات منها الإصابة بالأمراض وأهمها الملاريا والأمراض الناتجة عن التغذية أثناء الحمل هذا بالإضافة إلى الزواج في سن مبكرة واضطرار المرأة إلى القيام بأعمال شاقة أثناء الحمل. تشكل العناية بصحة الأمهات أهم قضايا التنمية البشرية وكفالة حقوق المرأة والوصول إلى الأمومة الآمنة. وعلى الدولة اتخاذ خطوات كبيرة ووضع برنامج شامل يؤهلها لتحسين صحة الأمهات ورعاية الأمومة ووقاية الأمهات من الأمراض المنقولة والاعتناء بهن أثناء الحمل والولادة وتثقيفهن صحياً ونشر الوعي حول تحديد النسل، ودعم الخدمات في هذا المجال. ومن المهم دعم دور القابلات وزيادة أعدادهن. ويبقى عامل الأساسي هو دعم تعليم الإناث، إذ أن التعليم والوعي والتثقيف الصحي هم الدعامات الأساسية التي يمكن أن ترتكز عليها الجهود الرامية لبلوغ هذا الهدف التنموي.

الهدف السادس للألفية

مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والملاريا والدرن الرئوي والأمراض المعدية الأخرى

الغـــايـة:

وقف انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) بحلول عام 2015م والمباشرة في تقليص هذا الانتشار. ووقف انتشار الملاريا والدرن الرئوي بحلول عام 2015م والمباشرة في تقليص هذا الانتشار.

تشير إحصاءات عام 2002م إلى تصاعد حالات الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وبصفة خاصة في الولايات الجنوبية وشرق السودان والعاصمة القومية وولاية النيل الأبيض وتعود جل أسباب الإصابة بالمرض إلى الجهل به وبأسبابه. وقد أسهمت الدول المانحة والمنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية بعون مقدر في مجالات فحص الدم ورفع التثقيف الصحي حول المرض وأهمية استخدام أساليب الوقاية ووسائل منع الحمل. ولتعميم الوعي الصحي بين المواطنين حول هذا المرض، لا بد للحكومة السودانية من التفكير في إدراج هذا الموضوع في المناهج الدراسية بدءاً بالمرحلة الابتدائية. إن الوعي بخطورة معدلات انتشار هذا المرض في السودان قد دفع المسئولين في القطاع الصحي إلى وضع خطط قصيرة وبعيدة الأجل لمكافحته. وتهدف خطة مكافحة الإيدز للفترة 2003-2008م إلى حصر نسبة المصابين بالمرض في حدود 2% من جملة السكان البالغين.

وينبغي أن تتواصل جهود الدولة والدول المانحة والمنظمات الدولية لرفع درجة الوعي لدى المواطنين حول المرض وكيفية الإصابة به وسبل الوقاية منه، وتوفير رعاية ودعم أفضل لمن يعيشون بمرضهم هذا، خاصة وأن المصاب بهذا المرض يتعرض للإقصاء الاجتماعي..

أما بالنسبة لمرض الملاريا، فهو بلا شك المشكلة الصحية الأولى في البلاد إذ أن 40% من جملة زيارات المرضى للمستشفيات والمراكز الصحية والعيادات تكون للفحص والمعالجة من الملاريا. وتبلغ حملة الإصابات بالملاريا حوالي 5ر7 مليون حالة في عام وتبلغ نسبة الوفيات حوالي 11 شخصاً من كل 10 ألف إصابة أي حوالي 35 ألف حالة وفاة في عام. وقد كثفت الحكومة المركزية من جهودها الرامية لتقليل عدد الإصابات بالمرض وتهدف تلك الجهود إلى خفض نسبة الإصابات بمعدل 40% بنهاية عام 2007م. وتبلغ أعلى معدلات الإصابة بالملاريا في شمال السودان في ولايتي دارفور وكردفان، وهي تودي أساساً بحياة الأطفال دون الخامسة والنساء الحوامل.. وينبغي أن تضاعف الحكومة والمنظمات الطوعية من جهودها وخاصة في مجال إجراءات الحماية من الملاريا وتوفير الفحوصات الطبية والكشف المبكر والتحصينات والعقاقير اللازمة للعلاج، واللقاحات والمبيدات الحشرية وناموسيات الأسِرة.

وبالنسبة للأمراض المعدية الأخرى، فأن أكثرها انتشاراً هو الدرن الرئوي، وأهم مسبباته المعروفة هي حالة الفقر وسوء التغذية وضعف الخدمات الصحية في الأقاليم. وكذلك تنتشر في السودان أمراض الكلازار ودودة غينيا والحمى الصفراء ومرض النوم. ولا بد من تكثيف حملات التوعية في هذا المجال لضمان الكشف المبكر عن هذه الأمراض مما يسهل معالجتها وخفض نسبة الوفيات بسببها.

الهدف السابع للألفية

ضمان الاستدامة البيئية

الغـايـة:

دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية. وتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الآمن، بحلول عام 2015م. وتحقيق تحسن ملموس في حياة 50% من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام 2020م.

السودان بلد غني بموارده الطبيعية التي يتعين إدارتها بصورة سليمة وحمايتها وتطويرها بصورة مستدامة، وأهمها الأرض والغابات والمياه والتنوع الإحيائي والثروات المعدنية والمخزون من أنواع الوقود. وقد أثرت الحرب الأهلية والاستخدام غير الراشد للموارد الطبيعية في تدهور الأحوال البيئية في البلاد ويتمثل ذلك في تدهور خصوبة الأرض الزراعية والتصحر وانحسار مساحات الأرض المغطاة بالغابات وتلوث المياه وتدهور موارد الطاقة والأخطار على الصحة البشرية وانقراض الأنواع الإحيائية وانحسار إنتاجية الأراضي الزراعية واستدامتها. وكل ذلك يصب في مناخ خانة الفقر والذي يؤثر بدوره سلباً في تدهور الأحوال البيئية والصحية.

وتشير بيانات وحدة الرصد التابعة للبرنامج القومي لمكافحة الجفاف والتصحر إلى أن أكثر من نصف مساحة البلاد قد تأثرت بالتصحر نسبة للاستخدام المكثف للأراضي الزراعية واستخدام الأسمدة الكيمائية وانحسار مساحات المراعي والغطاء الغابي.

وتعاني كبريات المدن السودانية والمناطق الحضرية من آثار التلوث الصناعي وخاصة مدن الخرطوم وبورتسودان وودمدني والأبيض، حيث تتصاعد باستمرار نسبة مخلفات المصانع دون معالجتها. وفي هذا المضمار يتعين على الدولة إصدار التشريعات والموجهات الخاصة بالتحكم في مخلفات المصانع ومعالجتها، خاصة وأن النمو الاقتصادي الحالي في البلاد سيسفر عن زيادة معدلات انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون والذي يؤثر سلباً على نوعية الهواء، وعلى زيادة معدلات الغازات المستنزفة لطبقة الأوزون من الكلوروفلوروكاربونات.

كما أثرت الحروب الأهلية في السودان على الحالة البيئية وذلك بنزوح الملايين من مدنهم وقراهم إلى أطراف العاصمة والمدن الكبري في المخيمات التي تفتقر إلى أبسط متطلبات الصحة البشرية والبيئية. وقد فاقم اكتشاف النفط واستخراجه، وتشييد أنابيب النفط ومصافي البترول، من مهددات البيئة في السودان. وإذا لم تتخذ التدابير اللازمة يمكن لقطاع النفط أن يؤثر سلباً على صحة البيئة في مناطق إنتاج وتنقية وتصدير البترول. وتعتبر منطقة بورتسودان خير شاهد على ذلك، حيث تأثرت ثروة البلاد البحرية في البحر الأحمر بمخلفات النفط.

ولإدراك الحكومة السودانية بأهمية البيئة في التخطيط للتنمية المستدامة، فقد أنشأت وزارة مستقلة ومتخصصة في شئون البيئة وصادقت على جميع المعاهدات الدولية الخاصة بالبيئة، وتعمل الآن على إصدار قانون وطني لتوفير الحماية المناسبة للبيئة. هذا علماً بأن 5ر3% من مساحة البلاد تعتبر مناطق محمية بموجب القرار الرئاسي الصادر في عام 1992م والخاص بالمحافظة على الغابات.

أما فيما يتصل بحصول المواطنين على المياه الصالحة للشرب، فإن العديد من أقاليم البلاد وخاصة غربها تفتقر إلى أبسط المقومات في هذا المجال، رغم أن السودان يخترقه نهر النيل وأنهار أخرى ويحظى بمعدلات وافية من الأمطار. ويبلغ متوسط جملة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب 70% من مجموع سكان السودان. ويحصل

90% من سكان الخرطوم و24% في ولاية النيل الأبيض على المياه الآمنة، وتقل هذه النسبة في ولايات السودان الغربية وفي شرق البلاد، حيث تظل نسبة كبيرة من السكان عاجزة على الحصول على أي نوع من المياه.

إن جميع شرائح المجتمع تتأثر بشح المياه، ولكن معاناة الفقراء هي الأشد، لاسيما المواطنين في الريف الذين يعتمدون على الزراعة في حياتهم. وتزداد عملية رسم سياسات وإدارة مصادر المياه تعقيداً بسبب النمو السكاني السريع والتزايد المضطرد في النزوح إلى المناطق الحضرية والتحول في الأنماط المعيشية. ومما يزيد الأمر تعقيداً أن مصادر المياه دائما ما توجد في الحدود بين الدول، وفي داخل السودان في الحدود بين الولايات، أو مناطق التماس بين المجموعات العرقية، الأمر الذي يصعب معه التوصل إلى حلول مستدامة وطويلة الأمد.

وفي جنوب السودان، لا تتوفر الإحصاءات الخاصة بالمساحات المغطاة بالغابات، ويضعف الوعي بمسائل استدامة البيئة ، وهذا أمر يستدعي دق ناقوس الخطر خاصة إذا علمنا أن معظم اهل الجنوب يستخدمون الأخشاب للطاقة. ونحذر من إنحسار المساحات الخضراء، بإعادة إعمار المدن وتمددها المتوقع على حساب المساحات الخضراء.

إن العوامل الطبيعية وإفرازات الحروب قد أثرت سلباً وبشكل كبير على الوضع البيئي في البلاد، مما يستدعي تسخير طاقات هامة وموارد معتبرة لمحاولة الإيفاء بهذا الهدف التنموي.

إن صدور القانون الوطني لحماية البيئة يجب أن يتزامن مع تطوير الأنظمة المؤسسية لحماية البيئة وتوازنها الطبيعي، وهذا أمر لازم لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. ولابد من تطبيق نظام التخلص من النفايات الصلبة، وإصدار معايير لجودة الهواء واعتماد العديد من البرامج والأنشطة المتعلقة بتعميق الوعي العام بمسائل التربية البيئية وأهميتها ودورها في حماية البيئة والحفاظ على مواردها، وإدخال مادة البيئة في

المقررات والمناهج الدراسية لمختلف مراحل التعليم، بدءاً من التعليم الأساسي، وتشجيع وتسهيل مشاركة الطلاب والمسئولين في الأنشطة الداخلية والخارجية المتعلقة بحماية البيئة واستخدام كل الوسائل المتاحة لنشر بمسائل البيئة والمحافظة عليها وتوضيح الآثار السالبة التي من شأنها الإخلال بالتوازن البيئي والثروات الطبيعية.

الهدف الثامن للألفية

تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية

الغـايـة:

دعم برامج تخفيف وطأة الدين، والزيادة السخية للمساعدات الرسمية لتنمية البلدان الملتزمة بتخفيض الفقر.

إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح مبني على القوانين ويشمل التزاماً بالحكم الصالح والتنمية وتخفيف الفقر قومياً ودولياً على حد سواء.

مواجهة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نمواً ومعالجة ديون الدول النامية، لجعل الديون قابلة للتحمل على الأمد الطويل.

تأمين الحصول على الأدوية الأساسية في الدول النامية بتكلفة معقولة، وذلك بالتعاون مع شركات الأدوية.

وضع الاستراتيجيات الرئيسية الرامية إلى تأمين وظائف مرضية ولائقة للشباب.

تعميم فوائد التقنيات الحديثة، لا سما تلك المتعلقة بمجالي المعلومات والاتصالات وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.

هذا الهدف الإنمائي للألفية يضم عدة محاور متشابكة ومكملة للأهداف الألفية السبعة السابقة، ويدعو إلى إنتهاج نظام تجاري ومالي منفتح ومبني على القوانين ومنح مزيد من المساعدات للدول التي تلتزم في سياساتها بتخفيض حدة الفقر في بلدانها، بالإضافة إلى التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون الدول النامية من خلال إجراءات قطرية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمل على الأمد الطويل.

ظل السودان يتمتع بعلاقات مع المجتمع الدولي تحكمها عضويته الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة والهيئات والمنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والمالية العالمية والعربية والإسلامية، ويرتبط السودان بعدد من الاتفاقات الثنائية مع العديد من البلدان الشقيقة والصديقة بحكم التعامل في مجال المساعدات الرسمية للسودان.

وقد ظلت المساعدات الإنمائية الرسمية للسودان تشهد تناقصاً مستمراً خلال العقدين الماضيين بسبب تدهور علاقات السودان مع البلدان المانحة، بينما شهدت المساعدات الإنسانية زيادة ملحوظة خلال ذات الفترة، بسبب الانعكاسات الإنسانية للنزاعات المسلحة.

إن الهدف التنموي الثامن للألفية يرمي إلى تعزيز فعالية اقتصاديات الدول المتلقية للمساعدات الإنمائية الرسمية وتعزيز قدراتها على تحمل الديون على الأمد الطويل. وقد ظلت أعباء الديون الخارجية تشكل عائقاً رئيسياً أمام التنمية في السودان وعلى مدى العقود الأخيرة. وإذا ما تمكن السودان من إعادة تحويل دفعات تسديد الديون لمصلحة تحقيق الأهداف التنموية للألفية، فإن ذلك سيؤدي إلى تحسن ملحوظ في مستقبل التنمية بالبلاد. ولذلك فأنه من المهم تخصيص جزء من تلك المساعدات لتعزيز القدرات المؤسسية في السودان والإمكانيات التي تساعد القطاعات الإنتاجية على تجاوز الحواجز

الفنية للتجارة. ولهذا الغرض أنشأ السودان مفوضية خاصة بالانضمام لمنظمة التجارة الدولية، تتبع مباشرة لرئاسة الجمهورية.

وهنالك وعي متزايد في السودان بأهمية ردم الهوة التكنولوجية، ولذلك أُنشئت وزارة متخصصة في عام 2001م وهي وزرة العلوم والتقانة والتي تعنى بتطوير قطاع العلوم التقنية في البلاد. ومن ثم اعتـُمدت خطة قصيرة الأمد وخطة أخرى طويلة الأمد لتنمية القدرات البشرية وتطوير البنيات التحتية من خلال ثلاثة قطاعات رئيسية: العلوم والتكنولوجيا، وتقنية المعلومات، وتحويل التكنولوجيا. ويجري حالياً تدريب أكثر من 70 من الباحثين المتخصصين في مجمل علوم التكنولوجيا وبالتركيز على المجالات التي يحتاجها السودان.

وكانت للحرب في جنوب السودان آثارٌ مدمرة على بنيات الخدمات الاجتماعية والقدرات البشرية والمؤسسية، بل أن الحرب أضعفت بنية الموارد البشرية المتوفرة. ولتحقيق هدف الألفية الثامن في جنوب السودان، لابد من تحقيق طفرة في النمو الاقتصادي، خاصة في المناطق الريفية بالتزامن مع تطوير الخدمات الاجتماعية. إن جل المساعدات الرسمية الممنوحة لجنوب السودان تأتي في شكل مساعدات إنسانية لإغاثة المحتاجين والمتأثرين بالحرب، ولذلك فأنها تركز بطبيعة الحال على تلبية الاحتياجات العاجلة وإنقاذ الأرواح بدلاً عن تمويل برامج التنمية وإعادة الإعمار.

وبعد توقيع اتفاق السلام الشامل، ينبغي أن يتوجه التركيز إلى مشروعات التنمية المستدامة، خاصة وأنه يتوقع حدوث زيادة ملحوظة في المساعدات المقدمة من المانحين. ويتعين استغلال واردات النفط في هذا الاتجاه أيضاً، ذلك أن ترسيخ التنمية الشاملة والمستدامة سيعزز السلام ويمنع حدوث نزاعات جديدة. ويقع العبء على حكومة جنوب السودان لإحداث النقلة المرتقبة في مجالات مؤسسات الحكم وإعادة توجيه العون الإنساني إلى مجالات إعادة الاعمار والتنمية. وانجاز ذلك يتطلب وضع

نظـام نـاجع لـلإدارة الماليـة يمكنهـا مـن إدارة مواردهـا والمسـاعدات والاسـتثمارات الخارجية بصورة فعالة. وهذا بدوره يتطلب إعداد قدرات فنية ومؤسسية مقتدرة.

لقـد أثـرت الحـرب سـلباً علـى النظـام التعليمـي فـي الجنـوب بزيـادة نسـبة الفاقـد التربـوي حيث نلاحظ ارتفـاع نسبة الأميـةً فـي أوسـاط الشباب والـذين يفتقرون أيضـاً إلـى المهارات اللازمة التـي تمكـنهم من الانخـراط فـي النشـاطات الاقتصـادية الخاصـة. وهؤلاء لا يمكـن الاسـتفادة مـن طاقـاتهم وتوظيفهـا إلا مـن خـلال مراكـز التـدريب الفنـي والتقنـي، وهي ضرورية ومكملة لجهود التنمية المرتقبة الشاملة والمستدامة.

السودان دولة موحدة : التحديات والفرص المتاحة والأولويات

إن رؤية السودان الموحد الديمقراطي أمل في قلوب وعقول كل السودانيين، وخاصة الفقراء منهم والذين طالت معاناتهم. إن توقيع اتفاق السلام الشامل يمكن أن يكون الفرصة التاريخية المواتية للقيادة السياسية والفعاليات السياسية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني، بل وأهل السودان قاطبة لتحقيق هذا الحلم وبناء السودان، على أنقاض عهود الحرب والدمار، اعتماداً على سواعد أبنائه وعون أصدقائه، وفق رؤية وحدوية، ترفع الفقر عن أبنائه، وتصالح بينهم لبناء السلام الدائم والتنمية الشاملة المستدامة. وهذا ما سنتناوله مفصلاً في الباب السادس من هذا الكتاب.

ويعتبر اتفاق الجميع على وطن واحد موحد من أهم مقومات ودعائم الديمقراطية والحكم الراشد. والسودان سيتسلح بالوحدة للقضاء على الفقر الذي انغرست جذوره عميقاً على مدى عقود تطاولت وشملت قطاعات كبيرة في المجتمع. وهذا هو مفتاح الولوج من خانة الدول الأقل نمواً إلى مصاف الدول النامية. وبدون دولة موحدة لن يكون بالإمكان القضاء على الفقر أو احترام حقوق الإنسان وتحسينها بصورة متسقة. من أجل إرساء الدعائم اللازمة لاقتصاد قوي يرتكز على موارد البلاد البشرية والطبيعية، لابد للسودان أن يثبت للعالم بأجمعه أنه راغب وقادر على الاعتماد على قدراته وقدرات أبنائه والنهوض ديمقراطياً. وحينها سيكسب السودان احترام المجتمع الدولي وتجذب مزيداً من الاستثمارات الأجنبية.

إن تاريخ العالم المعاصر يحفل بعدة تجارب أثبتت عملياً أن مقصد الوحدة الوطنية لا يمكن بلوغه إلا عبر النهج الديمقراطي والرؤية السياسية الثاقبة. وهذه

عناصر أساسية لابد أن تتوفر وتدعمها تعددية ثقافية وعرقية وأغلبية سكانية شابة، يمكنها استغلال موارد البلاد الطبيعية الهائلة لدعم مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة.

ولعله من المهم في هذا النهج، أن نبدأ بالبحث في جذور وأسباب النزاعات التي تسببت في تعطيل المسيرة التنموية. إن اتفاق السلام الشامل واستغلال الموارد النفطية والطبيعية، واستعداد المجتمع الدولي لمد يد العون تمثل الأضلاع الهامة للفرصة التاريخية التي تلوح لمقبل أيام السودان ومستقبل أهله. وباعتماد الرؤية القائمة على السودان الموحد، يتعين على القيادة السياسية وضع إستراتيجيات وسياسات تضمن أولاً عدم العودة إلى عهود الاحتراب وكسب احترام المجتمع الدولي واجتذاب مساعدته الضرورية للنهضة التنموية والاجتماعية المرتقبة والتي بدورها تضمن استدامة السلام.

هنالك العديد من الأولويات والاحتياجات العاجلة للبلاد والتي يتعين تلبيتها والإيفاء بها وفق إستراتيجيات إنسانية وسياسية وجغرافية واقتصادية واجتماعية وبيئية وهيكلية ومالية وتجارية وصحية وتعليمية. وتحتاج القيادة السياسية للبلاد إلى رؤية ثاقبة لإدارة هذه الاستراتيجيات بصورة متكاملة تصب في اتجاه تعزيز وحدة البلاد.

لا بد من وضع الخطط اللازمة وتنسيق جهود إعادة بناء البلاد التي يجب أن تستمر في خط موازٍ مع جهود استدامة السلام. وتحقيق ذلك يتطلب بدءاً وضع خطة محددة المعالم للتنمية المستدامة تكون أهدافها النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

لقد شهد الاقتصاد السوداني نمواً مقدراً في السنوات الأخيرة ولكن الفوائد العائدة من هذا النمو لم تنعكس بعد على حياة جميع المواطنين بصورة متساوية. بل وتدهورت الخدمات الأساسية في أرجاء عديدة من البلاد، وتعطلت تماماً في أنحاء أخرى كثيرة، وتحتاج إلى معالجة جذرية تشمل الهياكل الحكومية والإدارية والخدمية وسبل التمويل على المستويين المركزى والولائي. وغني عن القول أن إعادة هيكلة الحكم وترشيده من أهم الضروريات العاجلة للشروع في بناء دولة حديثة قائمة على المعرفة والتقانة.

إن استغلال إمكانات السودان الهائلة بصورة فعالة، في ظل السلام المستدام، سيأتي أكله بشكل تدريجي لتنعكس آثار التنمية إيجاباً على حياة المواطنين. ويتوقف ذلك على إعادة تأهيل الهياكل الادارية والحكومية وتفعيل دورها بالإضافة إلى تخصيص الموارد اللازمة لعمليات الإغاثة وإعادة البناء والتأهيل في المناطق التي تأثرت مباشرة بالحرب، وتنفيذ المشروعات ذات العائد قصير وبعيد الأجل. وعلى غرار الأهداف التنموية للألفية يجب على السودان أن يضع لنفسه أهداف تنموية ويحدد إطاراً زمنياً لتحقيقها

إن التوصل لإقرار السلام والعمل على استدامته والشروع في النهضة التنموية يلقي بعبء كبير ومسئوليات جسام على حكومة الوحدة الوطنية ولكن العبء الأكبر يقع على حكومة جنوب السودان التي يجب أن تتسلح بالتوجه والتخطيط السليم لتعويض السنوات الطوال التي ضاعت من عمر التنمية في الجنوب. وبعد الفراغ من تشكيل السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ينبغي أن تتجه أولويات حكومة الجنوب نحو تنفيذ استراتيجية، مع حكومة الوحدة الوطنية وبالاستعانة بالشركاء من المجتمع الدولي، تركز على الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والدستورية وتحقيق الاستفادة القصوى من المعونات الخارجية، وتوفير الخدمات الضرورية، وبالتركيز على توفير الرعاية الطبية، والتعليم، ثم الإعلام، والتنمية الثقافية، والتركيز على حملة القضاء على الفقر وتحسين الأحوال المعيشية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين. هذا مع إيلاء الأهمية لتقديم العون لقطاعات الزراعة الريفية، لتوفير المحاصيل الغذائية، وتوفير الدعم والخبرات لقطاعات الشركات الصغيرة والمتوسطة وتخفيف العوائق الإدارية والرسوم والضرائب التي تعيق من توسعها. وينبغي تمكين المجتمع المدني، وتفعيل دوره، وتطوير الاقتصاد

إن استدامة السلام والاستقرار في الجنوب يقتضي التركيز في المدى القريب على المشروعات الزراعية التي تحقق الاكتفاء الغذائي من خلال إنتاج المحاصيل الغذائية والغابات والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، ودعم المواطنين بوسائل الإنتاج،

وخاصة العائدين منهم من النازحين واللاجئين، وإنشاء المزارع النموذجية ورفع درجة دعمهم بالتقنيات الحديثة في مجالات الزراعة والري ومنحهم السلفيات المالية الضرورية التي تساعد في زيادة الإنتاج، وتأهيل ومساعدة المرأة للانخراط في الإنتاج الزراعي والحيواني وبناء شبكات الطرق والري. كل ذلك وفقاً لخطة تعمل على الاستفادة من التقنيات الحديثة في الزراعة والري وفي ذات الوقت لا تغفل الأساليب التقليدية للزراعة في كل منطقة، وتنجح الخطة في المواءمة بين الأساليب الحديثة والتقليدية.

ويتعين على المستوى القومي المضي قدماً بالخطط التنموية واستغلال العائدات النفطية في تمويل النهضة التنموية بأضلاعها المختلفة، والتي تسهم بدورها في توطيد الاستقرار والسلام وضمان عدم العودة للاحتراب.

إن تحقيق النمو الاقتصادي، في أعقاب إرساء قواعد السلام في البلاد، يجب أن يرتكز على الاستثمار في قطاع التعليم والتدريب. ويحتل التعليم صدارة أولويات المرحلة المقبلة نسبة لآثاره المباشرة على استدامة النمو الاقتصادي والتنموي اللازمين لتوطيد المصالحة والتعايش السلمي بين عرقيات وثقافات السودان المختلفة. فيكون بذلك إعادة ترتيب وتحديث نظام التعليم في السودان من أهم التحديات التي تواجه البلاد على المديين المتوسط والبعيد.

إن مشاركة المواطن السوداني في عمليات بناء السلام وتوطيده واستدامته ومشاركته في الحكم والتنمية عبر نهج ديمقراطي، تعتمد على ما توفر له من نصيب في الوعي والتعليم حتى تكون مشاركته فاعلة. وفي هذا المنحى يتعين على القيادة السياسية أن تستعين بما يمكن أن يقدمه المجتمع الدولي من خبرات وإمكانات وعليها في ذات الوقت تفعيل دور المجتمع السوداني وتنمية الوعي لدى المواطنين بأهمية التعليم في كل مراحله ومحو الأمية ودعم المؤسسات التعليمية في السودان للقيام بدورها الحيوي في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ الأمة السودانية.

ومن أهم عوامل نجاح العملية التربوية التخطيط السليم والإدارة الصحيحة للموارد. لقد أثرت الحرب على حالة المرافق التعليمية والتي صارت تفتقر للمقومات والبنيات الأساسية الضرورية، والبيئة المدرسية الصالحة، والموارد البشرية اللازمة من مدرسين مختصين وخبراء. ولذلك فان الجهد في هذا المجال يجب أن يتركز على المناطق الريفية والمناطق التي تأثرت مباشرة بالحرب.

ويرتبط التعليم بالتدريب وصقل المهارات وخاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا بالإضافة إلى توفير الدعم والتمويل الحكومي لقطاع البحوث والتنمية (R&D) وتطوير شراكة مع القطاع الخاص لرعاية قيام الصناعات المرتكزة على التطور العلمي والتقني. والاستثمار في تنمية القدرات والمهارات البرية مهم لتطوير مقدرات الشركات والعاملين بها على استيعاب التطور العلمي والاستفادة منه بتطبيقه عملياً في العمليات المختلفة وصولاً للنمو الاقتصادي والتجاري والصناعي المطلوب.

ولا بد من إدخال التقنيات الحديثة، كأجهزة الحاسوب مثلا، والاستفادة منها وخاصة في مجال التدريب الفني والمهني، والتركيز في المناهج الدراسية على العلوم والتكنولوجيا، وأن يأخذ التخطيط التربوي في الاعتبار احتياجات البلاد من الكوادر المؤهلة القادرة على الاضطلاع بالخطط التنموية لفترة العقدين القادمين. ومن المهم دعم القطاعات الشبابية والطلابية بمساعدتهم في مجالات التخديم والتدريب.

واكتساب المعرفة والمهارات وتنميتها وتطوير القدرات التكنولوجية لا يمكن بلوغها إلا بمضاعفة الاستثمار في مجالات البحث. وكلما زادت الدولة أو الشركة من تركيزها على البحوث كلما زادت نسبة تسجيل براءات الاختراع، والتي تستغل بدورها في التنمية. ويتعين على الدولة مضاعفة ميزانيتها المخصصة للبحوث وفي ذات الوقت تشجيع شركات القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال، وذلك بالإعفاء من الرسوم والضرائب مثلاً.

ومن جانب آخر لا بد للدولة من تطوير تشريعاتها لتعزيز إنفاذ قوانين الملكية الفكرية، وهذا بدوره يشجع النشاط الإبداعي والاختراع، ودورته الطبيعية تبدأ بإدخال التحسينات التقنية البسيطة على الاختراعات الموجودة أصلاً والتطور تدريجياً نحو التوصل إلى اختراعات كاملة وقوية بوسعها الإسهام في تحقيق التطور التكنولوجي والتنمية الاقتصادية بصورة أشمل.

هذا الجانب الهام والمتعلق بتطوير العلوم والتكنولوجيا ظل مهملاً في السودان لسنوات طويلة. وفي عهد السلام، لا بد أن ينتعش هذا المجال ويسهم بصورة فعالة في التنمية وذلك عبر البحث والاختراع والتوصل إلى موارد جديدة وتقنيات جديدة وأنماط جديدة للتسويق والتبادل التجاري.

وفي هذه المراحل الأولى من المسيرة التنموية، التي تعقب إحلال السلام في البلاد، ينبغي العمل على الاستفادة من المعلومات والاختراعات التقنية التي لا تحجر استخدامها أي قيود أو ترخيص تعاقدية. وهذه المعلومات والاختراعات يمكن أن تصبح مصدر ثروة اقتصادية هائلة وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة. ونقصد بالمعلومات والاختراعات تلك التي مضت على اختراعها وتسجيل براءاتها المدة القانونية المقررة وهي عشرون عاماً في حالة البراءات، لتصبح بعد ذلك في متناول الجميع دون شروط أو قيود. وينطبق ذلك على كم هائل من البحوث والمعلومات والاختراعات التي تسجلها الجامعات والشركات والحكومات، يمكن أن تستفيد منها قطاعات الدولة المختلفة والقطاع الخاص لتحديث وتطوير معلوماتها وتطوير فرص الاستفادة منها لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والمعلوماتية.

وأحد أهم أضلاع العملية التنموية الذي ينبغي التركيز عليه هو قطاع الخدمات الصحية. ومعالجته ممكنة وفق إستراتيجية واضحة ومحددة المعالم والأهداف لتأهيل القطاع الصحي وتوسيع انتشاره أفقياً ورأسياً، وتوفير الدعم اللازم لعلاج الفقراء من المواطنين. وعلى الحكومة أن تخصص الموارد اللازمة لذلك بعون المجتمع الدولي

والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والخيرية فعادة تأهيل المرافق الصحية في السودان بإدخال التقنيات الحديثة في وسائل الفحص والعلاج.

وعلى الدولة أن تدعم إنشاء مصانع الأدوية وتقدم لها التسهيلات اللازمة وأن تشجع البنوك التجارية والمؤسسات المالية على الاستثمار في هذا المجال وتخصيص الإمكانات المالية اللازمة لدعم قطاعات البحوث والتسويق ووضع التشريعات اللازمة لحماية الأدوية وتخفيض الرسوم والضرائب على المستورد من الأدوية الأساسية، وذلك حتى يتمكن قطاع إنتاج الأدوية من النهوض بإنتاجه وبصفة خاصة من الأدوية الأساسية والمنقذة للحياة وحتى تتمكن البلاد من الاكتفاء ذاتياً من تلك الأدوية تدريجياً. والسودان غني بالأعشاب والنباتات الطبية التي يتعين الاستفادة منها في صناعة الأدوية محلياً وذلك بتسخير الموارد اللازمة لقطاعات البحوث في هذا المجال ومنح منتوجات الأدوية المحلية الامتيازات التي تمكنها من منافسة الأدوية المستوردة

والقضاء على الفقر في السودان يتطلب القضاء على أسبابه وتطوير البنى الهيكلية للإدارة والحكم وتطوير تعاون السودان الإقليمي. ، ويمكن للسودان تطوير إمكاناته وإنتاجه الزراعي الذي تتوفر له كل المقومات الضرورية من مناخ وتربة خصبة ومياه وفيرة. وكذلك ثروة السودان الحيوانية الهائلة.

ويرتبط كل ذلك ويصب في خانة خفض معدلات الفقر. وهذه ضرورة ملحة وقصوى، إذ لابد من تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين . وذلك لن يتأتى إلا باستدامة السلام والتعايش السلمي ومواصلة جهود الإصلاح الاقتصادي والتركيز على مجالات الإنتاج والتوسع في الزراعة الريفية للمحاصيل الغذائية بغية تحقيق الأمن الغذائي، فالزراعة هي القطاع الأساسي في محاربة الفقر ذلك أن 67% من سكان السودان يعملون بالزراعة. ويجب أن يتزامن ذلك مع العناية بخدمات التعليم والصحة والتخديم والبيئة، والنهوض بالخدمات الاجتماعية والخدمات الأساسية، وتوفير الضروريات والخدمات الأساسية من خلال العديد من المؤسسات الاجتماعية المتخصصة كصندوق

الزكاة وصندوق دعم الطلاب وصندوق الأمن الاجتماعي ومؤسسة التأمين الصحي والصندوق القومي للمعاشات وبنك الادخار والتنمية الاجتماعية. ويتوجب تنسيق جهود الجهات المختلفة رسمية وشعبية والتي تعمل لتحقيق ذات الهدف الخاص بالقضاء على الفقر.

والرؤية التنموية للسودان يجب أن توائم بين معالجة التدهور البيئي وحماية البيئة (الجفاف والتصحر والفيضانات) وتوفير الأمن الغذائي والمياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي. ويتطلب شمولها إجراء تعاون إقليمي وخاصة في مجالات توفير المياه وحماية البيئة. كما يتعين استغلال موارد السودان على نحو مستدام وفق سياسة محددة المعالم والأهداف، تحكمها اللوائح والقوانين، وتدعمها مشاركة قوى المجتمع المدني، والتكامل الضروري بين الاستراتيجيات والخطط الموضوعة في مجالات مختلفة.

والخطة التنموية التي نحن بصددها يجب أن تراعي وتلتزم بنصوص قانون حماية البيئة، وترفع من درجة الوعي لدى المواطنين بموضوعات حماية البيئة وخاصة ما يتعلق بالتصحر والجفاف والفيضانات واستخدام المواد الكيمائية في الصناعة والزراعة ومعالجة إفرازاتها، والحصول على مياه الشرب النقية واتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة الطبيعية والتي كثيراً ما تتأثر سلباً بالطفرة الاقتصادية.

كما أن عودة الملايين من النازحين سيضيف أعباء ثقيلة على موارد التجمعات السكانية والخدمات الضعيفة التي توفر لهم. كما سيزيد من أخطار تفاقم الأمراض المعدية والتدهور البيئي.

إن عدم توفر المياه الصالحة للشرب وعدم توفر خدمات الصرف الصحي وتدني الوعي لدى المواطنين بالمسائل الصحية تعتبر من أهم عوامل انتشار الأمراض في السودان، ولا بد من منح هذا القطاع أولوية قصوى في الخطة التنموية الهادفة إلى تطوير خدمات المياه الصالحة للشرب والتوسيع في مشاريع توفير مصادر المياه

بمشاركة المجتمع المدني وتكامل مشروعات توفير المياه مع مشروعات الخدمات الصحية والتعليم والإسكان. ولا بد من تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذه المجالات وتوفير مساعدة المنظمات الإنسانية المتمثلة في الدعم الفني والمادي وتوفير الخبراء وفرص التدريب للسودانيين في هذه المجالات الحيوية.

ومما سيدعم تنفيذ هذه الاستراتيجية حسن استغلال عائدات النفط في التنمية. فقد تضاعف إنتاج السودان من النفط في السنوات الأخيرة ويتجاوز مخزون البلاد 563 مليون برميل، تزيد مع الاكتشافات المتواصلة لمواقع جديدة لإنتاج النفط. وتشير آخر الإحصاءات إلى أن زيادة الطلب العالمي للنفط، بواقع 40% خلال السنوات الأربعة الماضية، يذهب جلها للصين والتي تتصدر قائمة دول العالم المستوردة والمستهلكة للنفط مع كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أنفقت الصين حوالي 175 مليون دولار في عمليات التنقيب عن النفط في أفريقيا في عام 2005م وفي عام ذاته ذهبت 50% من صادرات السودان النفطية إلى الصين وتعادل هذه الكميات حوالي 5% فقط من احتياجات الصين السنوية. وقد أصبحت احتياجات الصين من النفط هي الموجه الرئيسي لسياسات الصين الخارجية بعد أن أسفرت الثورة الصناعية في الصين عن الحاجة لكميات هائلة من النفط.

إن استراتيجية السودان في القطاع النفطي يجب أن تقوم على استغلال حاجة الصين الملحة للنفط السوداني. فالسياسة تقوم على المصالح المشتركة. وفي أنجولا، على سبيل المثال، يتم تصدير 25% من صادرات البلاد النفطية إلى الصين، وذلك وفق اتفاقية ثنائية تلتزم الصين بموجبها بتوفير قروض لأنجولا في حدود 2 بليون دولار، تستغلها الشركات الصينية لتنفيذ مشروعات البنية التحتية في أنجولا كإنشاء الطرق والكباري وخطوط السكة الحديد والمدارس والمستشفيات هذا بالإضافة إلى مشروع ضخم إنشاء شبكة الاتصالات في البلاد باستخدام أحدث التقنيات في هذا المجال. وفي السودان يتعين علينا أن ندخل مع الصين وغيرها في شراكات تقوم على أساس

صادرات النفط السوداني مقابل المعونات التنموية، أي اتباع سياسة النفط مقابل التنمية للنهوض بالبنيات التحتية في البلاد والتي ترتكز على المشاريع التنموية.

إن هذه الاستراتيجية التنموية يجب أن تهتم بتطوير تعاون السودان التجاري والتكامل الاقتصادي الإقليمي ومما لا شك فيه أن تعزيز الروابط والتعامل والتكامل الاقتصادي والتجاري للسودان مع دول الجوار، سيدعم استقرار البلاد وديمومة السلام.

الباب السابع

التنمية الشاملة المتوازنة المستدامة

" تجلس أجيال المستقبل في ظل الأشجار
التي زرعتها الأجيال السابقة " [28]

ظلت التنمية حلماً غالياً عزيز المنال في الدول المستعمرة، وصارت هدفاً وطنياً في طرح الكثير من القيادات التاريخية التي قادت حركة تحرر شعوب إلى مرافئ الاستقلال، وفي برامج حكومات الدول حديثة الاستقلال في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. فتعلقت بها أفئدة الجماهير على أمل أن تكون طوق النجاة من قيود الفاقة والجوع والمرض. وارتفع صوت الدول النامية عالياً في سبعينات القرن الماضي منادية بنظام عالمي جديد، يتسم بالعدل والإنصاف، فصدرت قرارات عديدة ذات أهمية عالية في دفع عجلة التنمية من الجمعية العامة للأمم المتحدة وبعضها كان وليد توصيات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأخريات نبعت فكرتها من مجموعة السبعة وسبعين. فكان إعلان "الحق في التنمية"، وعقود التنمية المتتالية وأعوام خصصت لفئات اجتماعية أو دول ذات أوضاع خاصة، مثل العام الدولي للمرأة والعام الدولي للشباب وصدرت توجيهات من الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ومن قبل الجمعية العامة ومجالس إداراتها. وسايرت منظمات التمويل الدولي (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) زخم المناداة بالتنمية وطورت برامج عديدة في إطار الأمم المتحدة وخصصت برامج ومنظمات لدفع خطط التنمية في الدول النامية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

---

[28] - مثل صيني

والتزمت الدول الغنية بتخصيص نسبة من دخلها السنوي للمعونة التنموية الرسمية (Official Development Assistance-ODA) ونشطت لجان الأمم المتحدة الاقتصادية كاللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) واللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا(ESCOWA) وغيرها. واهتمت المنظمات الإقليمية بقضايا التنمية، فعقدت المؤتمرات وكلفت لجان الخبراء ومجموعات العمل لإعداد الدراسات التنموية ووضع الإعلانات والمواثيق والاستراتيجيات والخطط التنموية كإعلان الخرطوم للتنمية وخطة كانو للتنمية في أفريقيا وجاءت أخيراً (النيباد NEPAD) وصاحبت ذلك كله نشأة الصناديق والمصارف التنموية الوطنية والإقليمية والقارية والدولية مثل بنك التنمية الأفريقي (ADB) والمصرف العربي للتنمية في أفريقيا (BADEA) والبنك الإسلامي للتنمية (IDB) والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصناديق التنمية في كل من السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وافترع العديد من المنظمات الدولية والقطاعات والأقسام والوحدات التنمية، ففي المنظمة العالمية للملكية الفكرية مثلاً أنشئ قطاع للتعاون لأغراض التنمية وقسم للبلدان الأقل نمواً ثم أُعتمدت أجندة التنمية برؤيتها وأفكارها وأنشطتها المتوسعة.

ولكن ما هي نتيجة كل هذه الجهود والبنى والآليات الوطنية والإقليمية والدولية؟ لقد جاء حظ الدول في الإنجاز التنموي متفاوتاً إلى حدٍ بعيد، فدول في شرق آسيا صارت النمور السبعة وفي المقابل تضاعف عدد الدول الأقل نمواً، ومعظمها في أفريقيا، من 25 إلى 50 دولة حالياً. فما هي الأسباب الكامنة وراء هذا التفاوت في الإنجاز التنموي؟

إن جذور هذا الاختلال مغروسة في الخلل الذي استعصى على التغيير في النظام الاقتصادي الاجتماعي العالمي، وفي طبيعة العلاقات الدولية التي حددت أسسها تاريخيا من قبل الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وكذلك في النظام الرأسمالي الاستعماري القائم على واقعية تحقيق الربح وإسقاط المسؤولية الاجتماعية في علاقات القوة والتبادل الدوليين.

ثم جاء زمان محاولة مراجعة السياسات والمناهج عندما تعاظمت النتائج السالبة لاتباع تطبيقات وصفات الصندوق والبنك الدوليين (برامج الإصلاح الهيكلي Structural Adjustment Programs) والبرامج التي طرحتها على الدول النامية للإصلاحات الهيكلية لاقتصادياتها، فنهض انتقاد عالٍ لهذه الوصفات من قبل الدول النامية وفي بعض مؤسسات ووكالات التعاون الدولي. فبادرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف UNICEF) بإصدار كتابها المشهور (Adjustment With A Human Face) الذي ركز انتقاداته لبرامج الإصلاح الهيكلي والاقتصادي على إغفال البعد الاجتماعي والاتجاه إلى رسملة الخدمات بفرض رسوم للعلاج الطبي والتعليم وإهمال أوضاع الفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للمعاناة كالأطفال والمرأة وذوي العاهات والجماعات الفقيرة بعامة.

وأصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تقرير التنمية البشرية الذي حفل كثيراً بقضايا التنمية واقتلاع الفقر وتوفير فرص العمالة وصون حقوق الإنسان وتيسير الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم وفرص العمل. وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد 35 تقريراً وطنياً واقليمياً عن التمية البشرية شملت 17 دولة عربية حتى عام 2003. كما أصدر البرنامج ثلاثة تقارير للتنمية الإنسانية العربية في العامين 2002و 2003 و2005.

ولما كانت المنطقة العربية ساعية لمواجهة كم متزايد من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، رأي البرنامج أن الوقت قد حان لإجراء دراسة لتقييم واقع التنمية الإنسانية في المنطقة العربية والتقدم بتوصيات محددة في كيفية تسريع خطى التقدم لمواجهة هذه التحديات في المستقبل. فأصدر تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 الذي لاحظ بصورة عامة أن الدول العربية قد حققت تقدماً كبيراً في التنمية الإنسانية على مدى العقود الثلاثة الماضية، ولكنه نوه كذلك أن هناك الكثير مما لايزال ينبغي عمله لإعلاء صوت الناس في الشأن العام وتوفير خيارات اجتماعية وفرص

اقتصادية للأجيال الحاضرة وأجيال المستقبل. وتلى ذلك تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 الذي كرسه لإقامة مجتمع المعرفة.

وأصدر مدير المنظمة العالمية للملكية الفكرية مؤلفه التحليلي والنقدي في شأن حاضر ومستقبل الأمم المتحدة بعنوان " إصلاح الأمم المتحدة في الألفية الجديدة "، وعقدت مؤتمرات دولية واقليمية عديدة ودورات خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لتقييم الكسب والإخفاق في تنفيذ البرامج الدولية والإقليمية ونتائج المؤتمرات الدولية مثل قمة الأرض بالمكسيك ، والقمة العالمية من أجل الطفولة بنيويورك، والمؤتمر العالمي للتعاون والتنمية بالقاهرة، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية بكوبنهاجن، والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة ببكين، والمؤتمر الدولي للمستوطنات البشرية باستنبول، والمؤتمر العالمي ببروكسل، والمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبرج.

لقد أظهرت مؤتمرات منظمة التجارة العالمية أن الهوة ما تزال عميقة بين مواقف الدول الصناعية الغنية والدول النامية، إذ أن رسل العولمة يبشرون بالفرص الواسعة للعولمة مع عدم إنكارهم للتحديات مما أغرى الكثير من الدول والأقاليم إلى محاولة الاندماج في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي الجديد. إن متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تمثل عقبات عسيرة للكثير من الدول النامية والدول الأقل نمواً، برغم فترات السماح التي تمنح لها. وإن الإصرار على دعم قطاع الزراعة في الدول الغنية المتقدمة يعني تضييق القدرة على المنافسة أمام الدول النامية، وخاصة الأقل نمواً منها، والتي ما تزال اقتصادياتها تقوم على إنتاج المواد الأولية وتصديرها. ولكن أخشى ما يخشاه الإنسان أن الطمع والحرص على فرض الهيمنة الاقتصادية في العالم قد يضر في عاقبة أمره بالدول الغنية والنامية على حدٍ سواء. إذ أن الصعوبات التي تقوم أمام محاولات الدول النامية للاندماج في الاقتصاد العالمي تدل على أن تحديات العولمة هائلة وفاعلة على حين أن فرصها تحول دون الاندفاع بها سدود وموانع. وسيؤدي هذا إلى

زيادة الفقر في كثير من الدول النامية وتحجيم قدرتها وقوتها الشرائية فيفضي ذلك إلى ضمور السوق العالمية فينعكس هذا الضمور على الدول الغنية كذلك حيث أنها لن تجد الأسواق المستهلكة لما تنتج من سلع وخدمات وتقانات.

إن هذا الوضع بحاجة إلى مواجهة صريحة وإجراء إصلاحات جذرية في نظام العلاقات الاقتصادية والتجارية والدولية، وعلى وجه السرعة، وإلا أضحى العالم مواجهاً بتزايد الأزمات وانتشار الجريمة المنظمة والإرهاب في وجه الحيف وعدم الإنصاف الواقع على كاهل الدول النامية وشعوبها التي لا يمكن لها أن تصبر لتموت في صمت.

ولعله من الخير للدول النامية أن تظل مطالبة بحقها في التعاون الدولي المنصف النزيه ومتمسكه به من ناحية، وأن تسعى إلى إقامة جسور التعاون بينها وتوسيع نطاق تعاون الجنوب – جنوب.

إن أردنا للعولمة أن تكون حقاً خادمة لمصلحة كل الشعوب وعاملة على تعزيز فرص أمن العالم واستقراره وسلمه وتقدمه، لابد لها أن تكون شاملة وعادلة ومنصفة تهتم في إطارها الدول الغنية بمشاكل وهموم الدول النامية والفقيرة، وأن تنهض هذه الدول كذلك بمسؤولياتها تجاه تغيير واقع شعوبها، وأن تجعل المجموعتان في مقدمة أولوياتها اقتلاع الفقر وتداعياته المكلفة من حاجة وعوز وجوع وسوء تغذية وأمراض فتاكة، وبيئة مستباحة لتخلق بذلك جميعاً مناخاً موائماً لتنمية شاملة ومتوازنة لكل دول العالم وشعوبه.

لقد صار مصطلح التنمية متداولاً لعقود عديدة من الزمان، وما زال الناس متمسكين بها كطوق نجاة من الفقر، ومرتكز لتطوير الحياة والارتقاء بنوعيتها. والاقتصاد في حقيقة أمره هو المرتكز لنجاح عملية التنمية وصنع الثروات من خلال الارتقاء بالقدرات الإنتاجية للدول. ولئن كان النمو الاقتصادي لا يجدي وحده في تحقيق التقدم، فإنه في حد ذاته لازم أساسي، ولعله العنصر الأكثر فاعلية في تحقيق التنمية والتقدم. وإن القطاع الاقتصادي بما ينتج من السلع والخدمات، وما يبسط من بنية

أساسية، يشكل القاعدة الراكزة لما يمكن توظيفه للارتقاء بالقطاعات الأخرى، وما يمكن كذلك اقتسامه بين الفئات الاجتماعية والجهات الجغرافية. وخير استراتيجية أو خطة اقتصادية هي تلك التي تتضمن في مكوناتها البعد الاجتماعي، والتي تجعل غايتها كذلك تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. فالاقتصاد ينمو ويتطور بجهد البشر فكراً وعملاً. لذا ينبغي أن تكون غايته إسعاد البشر، ورفع قيود الحاجة عنهم، وتأمين حاجاتهم الأساسية مأكلاً وملبساً ومسكناً وصحةً وعلماً وثقافة، وتوفير فرص عمل منتج ومجز يحقق مستويات من الدخول، تمكن الأفراد والأسر من تلبية حاجاتهم الأساسية، وأمناً واستقراراً وبيئة صحيحة وجواراً آمناً. لذا يستلزم أن يمنح هذا القطاع على أساس أهميته الذاتية، وعلى أساس ارتكاز القطاعات الأخرى على الموارد المالية والتقانية و"اللوجستية" التي يوفرها، الأولوية في أداء الدولة والقطاعين الأهلي والخاص. بل ينبغي أن يكون حظه الأوفى في جهد الأمة كلها، لأنه هو الذي يمكنها، في ترادف مع سياسات كلية واجتماعية وثقافية، من التماسك وصنع التقدم، في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ السودان التي ينتقل فيها، من الحرب إلى السلام، ومن النزاعات إلى الاستقرار.

لابد من النظر فيما يمكن أن تحققه التنمية لاستدامة السلام، وتعزيز الاستقرار، وافتراع صفحة جديدة من التقدم المضطرد للسودان ، وإسهامها كذلك في بناء الدولة العصرية الحديثة التي ننشدها.

وإن كانت التنمية ضرورة لازمة لكل الدول وبخاصة الدول النامية، وبصورة أخص الدول الأقل نمواً، فان على التنمية في السودان أن تنهض بمسؤوليات خاصة نابعة من النواقص التي عاقت مسيرتها في العقود الماضية من حيث عدم شمولها وعدم توازنها وتقطع وتاثرها وخضوعها لضغوط سياسية واقتصادية واجتماعية قعدت بها في فترات طويلة وزاد الأمر تعقيداً شح الموارد والظرف المتوافر منها إلى مجالات أخرى أكثر إلحاحاً اتصلت بأمن الوطن والمواطن والاستقرار والحفاظ على وحدة السودان في

وجه نوازع داخلية غذتها وضاعفت آثارها تدخلات أجنبية. وهذا الوضع الذي نواجهه ونحن نستبشر بالسلام ، يتطلب أن تكون التنمية التي نسعى إليها شاملة ومتوازنة وقابلة للاستدامة.

ولتحقيق هذه الغاية التنموية الكبرى وتعظيم دورها في تغيير الحياة وتطويرها وتعزيز مسارها ينبغي الوفاء بمتطلبات أساسية أن تكون قائمة على المعرفة، وأن يكون مدخلها التنمية الإنسانية، وأن تكون سعادة الإنسان ورفاهه غايتها المقدمة. وهذا يتطلب التركيز على مجالات أساسية أهمها استئصال الفقر وتحقيق التنمية الريفية الشاملة في كل أنحاء البلاد، والاهتمام بالصناعات الثقافية، والعلم والثقافة والمعلومات والمعلوماتية، والتقانة ، والتنقيب الذكي، والأصناف النباتية الجديدة. ولا يتحقق ذلك إلا على أساس من الاعتماد على الذات والتفتح الرشيد على الآخرين وصياغة ذلك كله في استراتيجية للتنمية الشاملة المتوازنة القابلة للاستدامة.

التنمية الإنسانية

لقد تطور مفهوم التنمية البشرية، الذي ساد طويلاً إلى مستوى جديد في التعبير عن المدلول، فاستحدث مصطلح التنمية الإنسانية. والمفهوم في صيغتيه قائم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، ويستند على محورين أساسيين أولهما بناء القدرات البشرية ، ويتحقق ذلك على أساس حياة صحية ممتدة، واكتساب قدر من المعرفة عبر التعليم والتدريب، وضمان موارد كافية للتمتع بمستوى حياة لائق، والتمتع بالحرية على قدم المساواة لجميع البشر، ليفضي ذلك إلى اندماج اجتماعي ومشاركة في كل شؤون المجتمع. والمحور الثاني هو التوظيف الكفئ للقدرات البشرية في جميع مجالات الحياة السياسية والإنتاج والنشاط المجتمعي عبر المشاركة في منظمات المجتمع المدني.

ولئن كان لمفهوم التنمية البشرية الفضل في عكس الاتجاه الذي كان سائداً من قبل في النظر إلى التنمية ومعالجة قضاياها، ذلك الاتجاه الذي كان يركز على النمو الاقتصادي وبناء الثروة والرفاه المادي. هذا الاتجاه الذي حجب الحقيقة المركزية في التنمية، إذ أنها في حقيقة أمرها تتعلق بالناس، ولا تكون إلا بهم، ولمصلحتهم. لقد حول الانشغال بالنمو الاقتصادي الانتباه عن جوهر التنمية، وإن كان على جانب عظيم من الأهمية، بحسبانه وسيلة أساسية في تغيير واقع الناس وتلبية حاجاتهم المادية، فانه وحده ليس بكافٍ في تحقيق التنمية وإسعاد البشرية.

ومفهوم التنمية البشرية، وإن حول الاهتمام إلى حيث ينبغي أن يكون، إلى التركيز على الناس، فإنه باهتمامه بثلاثة عناصر أساسية هي الصحة والتعليم والعمالة المدرة للدخل التي تُمكِّن من إشباع الحاجات المادية، قد ظل قاصراً كذلك عن شمول عناصر أخرى بالغة الأهمية في التنمية الإنسانية، وتشكل ركائز أساسية لرفاه الإنسان بصورته الكاملة. فالحرية في شتى صورها لازمة من لوازم تحقق هذا الرفاه. الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحرية التعبير.

ويرتبط بها تهيؤ الفرص التي تمكن الإنسان من امتلاك قدرات الخلق والإبداع وطاقة الإنتاج واحترام الذات، وتشكل كفالة حقوق الإنسان بيئة سياسية واجتماعية دافعة للتقدم والتمتع بها. وإن مفهوم التنمية الإنسانية يهتم بكل هذه الأبعاد ويهدف إلى توسيع خيارات الناس في كل مجالاتها مجتمعة، كما أنه يهتم بالتمتع الفعلي من الفرص التي تتيحها التنمية عبر بنى ومؤسسات مجتمعية تيسر هذا الاستمتاع الحقيقي ،عبر التوازن بين القدرات التي تسعى التنمية الإنسانية إلى تعظيمها، والفرص المتزايدة التي تتيحها، بل يتسع مفهوم البيئة الإنسانية إلى الإحاطة بالبيئة الاجتماعية التي يعيش الإنسان في كنفها والبيئة الطبيعية التي يقترن وجوده ومصيره بحالتها والتعامل الرشيد معها تنمية وتطويراً وارتفاقاً.

ومن العوامل الأساسية في تهيئة البيئة الاجتماعية الصالحة لازدهار التنمية الإنسانية نظام الحكم، والالتزام بالحكم الراشد والشفافية وبسط فرص المشاركة في الشأن العام أمام كل المواطنين بلا تفرقة أو تمييز، وتوجيه عناية خاصة إلى توسيع المشاركة بحيث تشمل الفئات ذات الأوضاع والظروف الخاصة، وتلك التي ظلت تتعرض للإهمال طويلاً خاصة المرأة والطفل ليكونوا فاعلين في إقامة نظام اجتماعي اقتصادي يتسم بالعدل والمساواة والوجدان المعافى السليم.

ولعله من بشائر الخير أن مجموعة العلماء والأكاديميين العرب الذين قاموا على وضع تقرير التنمية الإنسانية العربية ،وأصدروا منه عدة تقارير، آخرها تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005، قد أسهموا في توسيع مفهوم التنمية الإنسانية وتعميقه وجعلوه متضمناً لكل العناصر والأبعاد التي أشرنا إليها. بل سلطوا الضوء على عدد من النواقص التي ينبغي تداركها إذا أردنا للتنمية الإنسانية، عربية كانت أم أفريقية، أن تكون شاملة حقاً، وأن تغدو جوهر ووسيلة وغاية التنمية ، بما ينسجم مع التعريف الذي اعتمدوه للتنمية الإنسانية، ومناداتهم بألا يقتصر هذا المفهوم على النمو الاقتصادي ومؤشرات التنمية البشرية الأساسية الثلاثة، وإنما أرادوا أن تهيئ مستقبلاً للجميع. وخصوا من النواقص ثلاثة بالذكر والبحث والتحليل وهي قضية الحرية وقضية المعرفة ومجتمع المعرفة والتمكين للمرأة، وهي قضايا مفصلية تستحق أن تمنح قدراً من التركيز والاهتمام البحثي والمؤسسي.

مركزية دور المعرفة في التنمية

إن قضية المعرفة تبرز من بين هذه القضايا الثلاث مكتسبة أهمية خاصة نسبة لأهميتها الذاتية ولكونها من الممكنات الأساسية في التنمية والارتقاء بحياة الناس. ولئن شاع في أدبيات التنمية مصطلح الاقتصاد القائم على المعرفة، فان جدوى المعرفة لا

تقتصر على المجال الاقتصادي وحده وإنما ينبغي للمعرفة أن تكون أساساً تقوم عليه كل أنشطة الفرد والمجتمع والدولة وذلك لأهميتها ودلالتها وتأثيرها على المجتمع كله وفي نشاطه سياسةً، واقتصاداً، واجتماعاً، وثقافةً وبيئةً، بل وإبداعاً وابتكاراً. وهكذا تغدو المعرفة اكتساباً وإنتاجاً ونشراً لكل وجوه التقدم ودرجاته وليس للاقتصاد وحده فحسب. ولذا يتوجب للاهتمام بالمعرفة وجعلها أساساً لحياة المجتمع والعمل على الارتقاء بها أن ترتكز على ما يمكن أن نسميه "مجتمع المعرفة"، إذ إنه بدون شيوع المعرفة لا يمكن للجهد البشري أن يكون ناجعاً ومتوجهاً لتحقيق المقاصد والغايات والأهداف التي تستهدف التنمية تحقيقها. ولنا في تراثنا، وفي تجارب غيرنا من الأمم ما يدل على أن الانكباب على العمل من قبل الأفراد والمجتمع والدولة بلا معرفة تضئ سبيله وتمكن من إنجازه، فاقداً للبصيرة وتضل خطاه وتكبو قدراته أمام تحقيق تلك المقاصد والغايات والأهداف. وفي البدء كان التساؤل الإلهي الموحى: هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون، وهل يستوي الأعمى والبصير؟ إن إشعاع المعرفة في الدروب يجليها وييسر سلوكها في مسارات قاصدة لتحقيق الأهداف المرجوة.

والحديث عن المعرفة يدعو إلى التأمل في اكتساب معارف العصر، وتوطينها في سياق حضارة الأمة وواقعها القائم وإعمالها لتحقيق الواقع المرغوب. كما يدعو إلى الاهتمام بتطوير القدرات الذاتية لخلق المعرفة وتهيئة بيئة تعين في استنباتها بتسيير وسائل البحث العلمي والإبداع والابتكار والاختراع وتوفير البنى المؤسسية القادرة على إنجاز المهام التحتية وتوفير الموارد البشرية والمادية التي تعين في إنجاز مهامها. وهذا يتطلب تخصيص نسبة مقدرة من الدخل القومي لمجال البحث في أفرعه المختلفة وبخاصة تلك المتعلقة بالإنتاج والنشاط الاقتصادي وعدالة توزيع عوائده بين الأفراد ومناشط المجتمع وأقاليم الوطن كافة. وهذا هو مربط الفرس والمعيار الذي يقاس به استعداد الأمم للرقي والتقدم وإحداث الطفرة المرتقبة.

إن البحث العلمي وسيلة أساسية في اكتساب المعرفة الوسيلة الأساسية لبناء قدرة الإنسان. وتعتمد الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية على المعرفة المكتسبة.

إن المرحلة التأسيسية القادمة في السودان تتطلب الاهتمام بالسياق التنظيمي لاكتساب المعرفة والسياق المجتمعي والسياسي المؤثر في اكتسابها، وجدلية التأثير المتبادل بين البنى الاقتصادية والاجتماعية ومجتمع المعرفة. إنه لا يمكن للسودان أن يحقق أهدافه الكبرى الآنية المتمثلة في تكريس السلام واستدامته، وتحقيق التنمية الإنسانية الشاملة العادلة والمتوازنة بدون اكتساب المعرفة والقدرات الثقافية التي يتطلبها تحقيق تلك الأهداف، وتحقيق إنجازات مالية ملموسة في المدى الطويل. والمعرفة الراسخة والقدرات التقانية العالية، والمهارة في الانتفاع بهما هي الضامن والواقي من المداهمات والمفاجآت غير المحسوبة التي قد تعصف بما تحقق وتحول دون تحقيق المطلوب والمرغوب، فإن التركيز على الاستصحاب الحياتي للمعرفة يشكل العامود الفقري لتقرير التنمية الإنسانية، لأن المعرفة أهم أدوات التنمية الإنسانية سواء اتصل ذلك بإقامة الحكم الصالح، أو ضمان الصحة، أو إنتاج مقومات الرفاه المادي والمعنوي ورفع منسوب الإنتاجية. إذ أن المعرفة عنصر جوهري من عناصر الإنتاج ومحدد أساسي للإنتاجية، وتطوير رأس المال البشري والقدرة التنافسية في عالم تزايدت فيه وتائر الاعتماد المتبادل في ظل العولمة متسارعة الخطى والتعقيد.

إن انتشار المعرفة يوجب إصلاح النظم التربوية والثقافية والإعلامية ونظام المعلومات القائم اليوم لتكتسب كفاية تجعلها قادرة على النهوض بمسئوليات التنمية الإنسانية، والتجدد مع تجدد مطالب التنمية الإنسانية وحاجاتها. وإصلاح هذه النظم، ونظم المجتمع كافة، عملية تتسم بالاستمرار ،إن كنا حقاً راغبين في التأهل لمقتضيات القرن الحادي والعشرين ، واكتساب القدرة للانتفاع بما يتيحه من فرص، ومواجهة ما يحفل به من تحديات. وأن يكون هدف هذا الإصلاح تأسيس نظام معرفي سوداني عام، أصيل، مستنير، ومتفتح يقوم على تعظيم القدرات الإنسانية وإطلاق حريات الفكر

والرأي والتعبير والتنظيم، وحمايتها بالحكم الصالح الرشيد، ذلك أن أجواد الحرية تمثل المرتكز الأساسي لإنتاج المعرفة وحيوية البحث العلمي والرقي التقاني والتعبير الفني والأدبي والسلوك العام. ويدعو ذلك، بجانب إصلاح النظم المتصلة بالمعرفة من تربية وثقافة وإعلام ومعلومات، الاتجاه إلى تنقية الدستور، والقوانين، واللوائح والإجراءات الإدارية من شوائب الحجر على الحريات، كما يتطلب إنهاء الرقابة الإدارية على العمل الفكري والأدبي والبحثي والإعلامي والصحفي، وسطوة أجهزة الأمن على إنتاج المعرفة ونشرها وتداولها.

ويرتكز مجتمع المعرفة بصورة أساسية على نشر وتعميم "التعليم راقي النوعية"، مع منح أولوية عالية لمرحلة الطفولة الباكرة التي تتشكل فيها الخصائص الأساسية لشخصية الإنسان، وتعميم التعليم الأساس للجميع وإطالة أمده كحق أساسي نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وأهداف التنمية في الألفية الثالثة، بحيث يتوافر التعليم الأساس "التعليم الابتدائي" لجميع الأطفال بحلول عام 2015. واستحداث نسق مؤسس للتعليم المستمر وإيلاء عناية خاصة للنهوض بالتعليم العالي والتعليم التقاني والفني، ومنح الأولوية في النهوض بالتعليم لترقية نوعيته في جميع مراحله والتقويم الدوري لهذه النوعية، والعمل في ضوء ذلك على تعزيز جودة التعليم.

وفي هذا المجال ينبغي على الدولة الشروع في تخصيص قناة تلفزيونية للتعليم ومحو الأمية، والاستفادة في ذلك من تجربة الدول التي تستخدم الأقمار الصناعية لنشر التعليم، وخاصة في بلد مترامي الأطراف كالسودان.

يتطلب النموذج المعرفي السوداني إثراء التنوع داخل الأمة ودعمه وحماية كل الثقافات التي يزخر بها الوطن والعمل على ازدهارها وتلاقحها ليكون ذلك إغناءً للثقافة الوطنية وعنصر تعزيز للوحدة الوطنية من خلال معرفة الثقافات والآداب والفنون التي أنتجها هذا التنوع، والاستمتاع بها وحبها. ويتطلب هذا كذلك النهوض باللغة العربية

وتطوير اللغات السودانية الأخرى ووضع المعاجم لها وتشجيع التأليف بها مع توجيه اهتمام إلى دراسة اللغات الأجنبية التي كسبت ذيوعاً عالمياً، وبخاصة اللغة الإنجليزية والفرنسية والألمانية والصينية، والاهتمام بالتراث والفنون الشعبية في كل ضروبها القولية والموسيقية والتعبيرية وتوثيقها ونشرها ومنحها فرص الذيوع، خاصة في أجهزة الإعلام الجماهيرية المقروءة والمسموعة والمرئية، شريطة ألا يجعل ذلك وسيلة للانغلاق، بل ليشكل فرصة لأبناء الوطن للتعرف على مجمل الغنى الثقافي الذي أنتجته وماتزال تنتجه عبقرية الشعب السوداني. كما يتطلب العودة إلى صحيح الدين وتحريره من شوائب التوظيف المغرض أو المسيئ للدين، وإذكاء الاجتهاد، وتكريمه والإقرار بالحرية الفكرية للجميع، وتفعيل فقه الاجتهاد وصون حق الاختلاف في العقائد والمذاهب، كما يتطلب استحضار إضاءات التراث المعرفي السوداني، بعناصره العربية والأفريقية، وإدماجه في لحمة النموذج المعرفي الذي نسعى إلى تأسيسه، وتمثل ذلك التراث لتعزيز ازدهار المعرفة السودانية في العقول والبنى المؤسسية السودانية.

ومن الوسائل الناجعة في نشر المعرفة والثقافة والتعليم استخدام تقانات المعلومات والاتصالات كوسائل أساسية للنشر والذيوع داخل الوطن وفي خارجه مما لها من قدرات هائلة للنفاذ إلى الناس حيث كانوا، في مواضع درسهم وعملهم وسكنهم، فتهيئ للتلاقح بين الثقافات والاتصال والتواصل مع الثقافات الإنسانية الأخرى.

ولعله من المفيد أن نذكر هنا أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت قد أعدت دراسة بعنوان" الدفاع القومي والتعليم" صنَفت فيها المعارف التالية بأنها "تخصصات حساسة":تكنولوجيا الذرة- الصواريخ- التوجيه الالكتروني- الطيران- التصوير عن بعد- تكنولوجيا تحديد الأهداف- الليزر- المواد الجديدة- نظم الطاقة الموجهة بالليزر Lazer Directed Energy System - تكنولوجيا المعلومات- الالكترونيات الدقيقة- السبائك فائقة الأداء High Performance Metals – تكنولوجيا الروبوت. وبموجب هذه الدراسة حُظرت هذه المعارف على الدارسين من العالم النامي بذريعة " احتمال

استخدامها فيمل يضر بمسقبل التقدم ". وهذه ذاتا المعارف والعلوم التي ينبغي على مؤسساتنا البحثية والعلمية التركيز عليها وتوظيفها لدفع حركة التطور العلمي والتنموي في البلاد واللحاق بركب التقدم.

إن مناداتنا بأهمية تأصيل النموذج المعرفي السوداني لا تشكل دعوة إلى الانغلاق وإنما على العكس من ذلك ، فان التفتح على الثقافات الإنسانية الأخرى والتفاعل معها يشكل عنصر إغناء لهذا النموذج من ناحية ورفد الثقافات الأخرى بفيض عطاء الثقافة السودانية، فتشكل ثقافتنا حضوراً إقليمياً ودولياً يشكل عنصراً من عناصر قوتها وفاعليتها، وليكون التواصل أخذاً وعطاءً. ومن أهم وسائل التفتح على الثقافات الإنسانية الأخرى والتفاعل معها تنشيط حركة التعريب من اللغات الأخرى وترجمة الإنتاج الفكري والثقافي السوداني إلى لغات الآخرين. ويبدأ التفتح الواجب بالتركيز على التعاون العربي والتعاون الأفريقي والإسلامي ثم ينفتح على الثقافات الإنسانية الأخرى، والسعي إلى الاستفادة من قدرات وإمكانات المنظمات الإقليمية والدولية وأن يكون العمل على إصلاح النظام العالمي أحد أهداف التعاون العربي والتعاون الأفريقي والإسلامي.

قصدنا لما قدمنا في هذا الباب أن نشكل الإطار الفكري لاكتساب المعرفة وتوطينها وانتاجها ونشرها في السودان وللنموذج المعرفي السوداني الذي نقيم على أساسه مجتمع المعرفة ، الذي بدونه لا تستقيم خطى تحقيق التنمية الإنسانية ، ولا يتمكن السودان من تأسيس التنمية الشاملة العادلة المتوازنة القابلة للاستدامة، وأن يكون أساساً لاستراتيجية لاكتساب المعرفة وإقامة مجتمع المعرفة التي نؤمل أن يتم وضعها بصورة فورية لتوجه السعي التنموي الذي أشرنا إلى أهميته ومحوريته واستراتيجيته في بناء السودان الجديد، سودان السلام والتنمية والوحدة.

التعليم

إذا كانت المعرفة حجر الزاوية في التنمية الإنسانية فان التعليم هو مفتاح المعرفة، وأداتها الأساسية، والجهل هو أصل الشرور، كما يقول أرسطو.. لذا اعتبر التعليم حقاً أساسياً وواجباً يسعى الإنسان في طلبه وتلتزم الدولة بتحقيق فرصه وتعميمه وتحقيق مجانيته خاصة في المرحلة الأساس. ويشكل التعليم كذلك المدخل الصحيح لصياغة الإنسان والمجتمع وتحديد أهدافه للتمكن من المعرفة النظرية والوظيفية. ولما كانت المعرفة ممكناً ومعياراً للرقي الإنساني، واكتسابها وتوظيفها لازماً لتحقيق التنمية الإنسانية، أصبح جسر فجوة المعرفة من الأولويات المقدمة للدول النامية لتتمكن من تحقيق الطفرة التنموية التي تنشدها. لذا احتل التعليم مركز الصدارة في برامج معظم دول العالم، سعياً منها للإسراع بخطى التنمية والتقدم عبر النهضة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وهكذا أصبح التعليم أساس للتنمية وللتقدم الاجتماعي ولحرية الانسان، و أضحى الأداة المفتاحية الرئيسية في كسب المعرفة وفي التغيير الاجتماعي والحضاري والاقتصادي، ومرتكز التغيير في كيان المجتمع وحياته.

ولقد كان الدين سباقاً في تأكيد مكانة العلم في العبادة والحياة والسلوك والتعامل ، بل جعله الإسلام فريضة على كل مسلم ومسلمة، وحث المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام على طلبه ولو في الصين، على ما في بلوغ الصين من مشكلة، على ذلك الزمان. وأكد أن الحكمة ضالة المؤمن، أنى وجدها فهو الأحق بها. واستقرت وظيفة التعليم على أنها الأساس في إعادة صياغة الفرد والمجتمع، وأداة مد جموع المواطنين بالمعرفة النظرية والوظيفية والمهارات الفنية والثقافات والقدرات والاتجاهات السليمة.

ونلاحظ في السودان، وبالرغم مما تحقق من إنجازات كبيرة في مجال التعليم العام والعالي، فأن هناك مجالات هامة بحاجة لإحراز مزيد من التقدم فيها، كما إن عدم

الاتساق بين مخرجات النظام التعليمي من جهة، وحاجات التنمية وسوق العمل من جهة أخرى، فان السودان كغيره من دول القارة الأفريقية والوطن العربي ما يزال منعزلاً عن المعرفة والمعلومات والثقافة العالمية في هذا الزمان الذي يقتضي الإسراع في اكتساب المعرفة وتكوين المهارات الإنسانية الرفيعة كشرطين لإحراز التقدم ، الأمر الذي يوجب التركيز، ليس على نشر التعليم وتعميمه فحسب، وإنما كذلك على نوعيته وكفايته في الاستجابة لحاجات الفرد والمجتمع المتجددة.

لقد ورث السودان عند الاستقلال نظاماً تعليمياً استعمارياً غربياً أقام ثنائية بين التعليم الديني والتعليم النظامي، مجانباً للوظيفة الاجتماعية للتعليم – كأداة وحدة فكرية ووجدانية يلتقي عليها أبناء الوطن. كما أنه قاد في كثير من الأحيان إلى انفصال المتعلم عن مجتمعه، وما راعى أهمية الاتساق بين التعليم وحاجات العمل والإنتاج والتقدم. وهكذا حول التعليم من حق اجتماعي ينطوي على الواجب إلى امتياز شخص. ولكن فان الخطط التعليمية التي طرحت منذ الاستقلال لم يتم تطويرها بالقدر الذي ينمي الروح الوطنية والقناعة بالمقومات الحضارية السودانية المتنوعة، ويزود الفرد والمجتمع بالتوجهات الصحيحة والمعرفة والمهارات التي تبني قدرات الإنسان، وترتقي بفاعلية المجتمع والدولة في سعيهما لإقامة ركائز النهضة وترسيخ العلم في المجتمع، فكراً ومحتوى وسلوكاً وأداءً.

ولئن تم التعبير في مناسبات عديدة، وفي استراتيجيات وخطط عن آمال عراض، فان التعليم في السودان لم يمنح ما يستحقه من أسبقية مقدمة، ولم توفر حاجاته الأساسية، من البنى الارتكازية والموارد البشرية والمادية. وتضاءل تاريخياً حجم الانفاق الحكومي على التعليم، خاصة بعد تطبيق الحكم الاتحادي، وإحالة مسؤولية الخدمات التعليمية، في مرحلتي الأساس والثانوي ، للولايات. ولقد ترافق ذلك مع نقص في أعداد المعلمين المؤهلين للوفاء بحاجة التوسع في التعليم على كل مستوياته، نتيجة لضمور فرص التدريب، وهجرة الكثير من الكفايات التربوية إلى الخارج. إن التوسع والطفرة الكمية

التـي شـهدها قطـاع التعلـيم فـي مسـتوياته المختلفـة، وبخاصـة فـي مراحلـه الجامعيـة، لـم يصاحبه ما يتطلبه من مقومات نجاحه وفعاليته. وفي جنوب البلاد دمرت الحرب ما كان قائماً من البنى الأساسية للتعليم من مدارس ومعاهد، وهجر العديد من الطلاب صفوف الدراسة إلى صفوف الأحتراب أو معسكرات النازحين واللاجئين في شمال الوطن أو خارجه.

إن الدراسات التحليلية التي أجريت للواقع التربوي في السودان، وبخاصة واقع التعليم العام، قد أظهرت أهم الإخفاقات التي يعاني منها نظام السودان التعليمي ومنها ما تعلق بالإمكانات المادية، وما يتعلق بكم التعليم ونوعه، وانعدام التخطيط الاستراتيجي لهذا القطاع بالغ الأهمية، الأمر الذي أدى إلى انتهاج سياسات تعليمية حفلت بالسلبيات وانعكست نتائجها في عاقبة الأمر، في مباعدة المتعلم عن المجتمع، وعدم الربط الوثيق بين العلم والعمل والتعليم والتربية والأخلاق، والإيغال في العلوم النظرية، وعدم كبير الاهتمام بالتطبيق بسبب تطفيف كفة التعليم الثقافي والفني، والقصور في تعميق عاطفة العمل في نفوس الناشئة والشباب، وتخلف مناهج التعليم عن مسايرة تطلعات الناشئة والأمة، وعدم القدرة على ملاحقة تطورات عصر العلم والمعرفة والثقافة، وتدهور حال المعلم. وأسهمت تلك السياسات في قيام فجوة في المواءمة بين قدرات المتعلمين وحاجات المجتمع ومتطلبات تقدم الأمة ورقيها وحاجات قطاعات الإنتاج وسوق العمل، ومتطلبات التنمية. وأظهرت تلك الدراسات أن فرص التعليم ما تزال ضامرة وسيئة التوزيع بين ولايات الوطن، وبين الجنسين، إلا في مرحلة التعليم العالي، وبين الفئات العمرية، وبين أنواع التعليم المختلفة، كما تبين الجنوح إلى المحاكاة بديل التأصيل. حدث هذا كله رغم الجهود المقدرة التي وجهت إلى تحقيق ديمقراطية التعليم والارتقاء بنوعيته ، لغياب التخطيط الاستراتيجي العلمي الأصيل المتجدد.

إن تدارك الإخفاقات التي مُني بها النظام التعليمي، ومتطلبات إقامة مجتمع المعرفة، وما يتوجه إليه الوطن في عصر للسلام يتطلب الاستدامة، وتنمية يُرجَى لها أن

تكون شاملة عادلة متوازنة وقابلة للاستدامة، يتطلب صياغة رؤية استراتيجية متكاملة للنظام التعليمي وسياساته وأهدافه ومتطلباته وما ينبغي أن تكون عليه مفرداته، لتتكافأ مع ما حددناه في الرؤية الاستراتيجية من أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، بما يحقق المصالح القومية المستقبلية.

وتتطلب الرؤية الاستراتيجية للنظام التعليمي المنشود التدقيق في المناهج الدراسية وتطويرها بصورة مستمرة، بحيث تستوعب، إضافة لما يحقق الأهداف الوطنية، قضايا الوطن المستجدة وثقافة السلام والوحدة الوطنية، وربط البرامج التعليمية بالبرنامج التنموي الوطني، وحاجاته من التخصصات المختلفة، لتنشئة أجيال قادرة على الإسهام الفاعل في تحقيق هذا البرنامج وصياغة المستقبل المرتجى للوطن، مع مراعاة ألا يؤثر التوسع الكمي سلباً على الناتج الكيفي في التعليم. كما يتعين تشجيع النبوغ والابتكار والاختراع برعاية النوابغ من الدارسين والباحثين وإدراك أن هذا لا ينبغي تركه للصدف، إذ أنه لا يتحقق بغير تخطيط محكم وإعداد مستلزماته والاستعداد لتحمل كلفة ذلك جميعاً.

لقد اشرنا من بين الإخفاقات إلى تطفيف كفة التعليم التقاني والفني، وإن النقد الذاتي الأمين يتطلب صراحة النفس، لأن موقف الدولة والمجتمع من التعليم الفني معاً قد كان وما يزال سلبياً. وبرغم الحديث المكرر في مزايا التعليم الفني، ودوره في بناء المهارات المعززة للإنتاج، وأهمية الربط بين المستويات المهنية وبين المستويات القاعدية في العمل، فان هذا النوع من التعليم بالغ الأهمية، قد شهد إهمالاً بل تدهوراً. فالمدارس الفنية حولت إلى مدراس أكاديمية استجابة لضغوط غير مستبصرة. والمعاهد الفنية التي كانت قائمة وأدت دوراً مقدراً في تقدم السودان، قد حولت إلى كليات أو جامعات. كما أن التوسع الذي تم في التعليم العالي قد ركز على إنشاء الجامعات ونشر الكليات دون كبير اهتمام بمؤسسات التعليم العالي الأخرى، خاصة المعاهد الفنية.

صحيح أنه قد قيل إنه من مهام الجامعات الاهتمام بالتعليم الفني وتخريج الفنيين، ولكن حظ هذا القول في الواقع المعاش إهمال متصل. وهذه ثغرة لا بد من جبرها.

إن التجربة الذاتية في صور المعاناة التي لقيها الإنسان وهو يمضي شطراً هاماً من عمره عبر مراحل التعليم ، وما نشاهده اليوم من معاناة الصغار وأسرهم ، في ما يكابدونه في التعامل مع مناهج التعليم وطرائقه، تدل على أن كفايته في بناء القدرات الإنسانية ضامرة حقاً بسبب النواقص التي أشرنا إليها، فهو يبدد العمر ويضيع المواهب ويسجن قدرات الإبداع والقدرة على التفكير العلمي والتحليل النقدي. وإن حقق قدراً من تعليم التذوق الأدبي وحشو العقول بمعارف ليست بالجديدة ولا المتجددة بسبب مناهج لم تجدد في مضمونها بالقدر المتكافئ مع متطلبات الحياة والعمل والإنتاج.

صحيح أننا قد عُلمنا مثلاً أن السودان يمثل أفريقيا مصغرة، ولكن ما الذي تعلمناه عن أفريقيا؟ إنه لا يزيد عن معرفة حدود دولها وعواصم تلك الدول وأسماء حاكميها وربما جغرافيتها الطبيعية وما تذخر به من إمكانات. ولكن ما الذي تعلمناه عن إنسانها، تأريخه، ثقافته، تراثه، محفزاته، معارفه التقليدية، صناعاته الثقافية، ومتطلباته، وقدراته على تغيير واقعه وسبل معاشه، وآماله وتطلعاته. أجرؤ فأقول إنه قليل جداً إن لم يكن غائبا في المناهج الحالية. إن الإنسان هو الأهم وعنه لم يُعلم الكثير. والدول وحدودها وإمكاناتها هي الإطار الذي يعيش فيه ذلك الإنسان المكدود ومن أجله خلقت. هكذا يتضح أننا ننال من المعرفة في مثل هذه الحالة إطارها وقشورها وليس جوهرها ولبابها. إن الهدف الجوهري للتعليم هو بناء القدرات الإنسانية ولكنها هل تُبنى بهذه الطريقة. لقد علمتنا التجربة الذاتية والمشاهدة أن القدرة على التفكير المنطقي والعلمي والتحليل النقدي لم تجد ما يحفزها أو يشجعها إلا في المراحل المتأخرة من التعليم العالي وقدرات البحث كتب عليها أن تتأجل إلى ما بعد نيل الدرجة الجامعية الأولى. وهذه كلها خصائص تربوية ينبغي الشروع في تأسيسها وتطويرها منذ الطفولة الباكرة في المرحلة قبل المدرسية.

إن أوضاع التعليم الحالية، وكما سبقت الإشارة، بحاجة إلى إصلاح جذري وإن التأخر الذي حدث في مجال الإصلاح سيجعل كلفة الإصلاح، بلا ريب، باهظة ولكنها واجبة.

مرحلة التعليمقبل المدرسي

ومدتها عامان في السلم التعليمي الجديد الذي بدأ العمل به عام 1991. والمؤسسات التربوية لهذه المرحلة هي خلاوي القرآن الكريم ورياض الأطفال. والخلاوي أكثرها في الريف والكثرة الغالبة من رياض الأطفال قائمة في الحضر. إن هذه المرحلة بالغة الأهمية في التنشئة وفيها تتخلق وتتشكل الخصائص الأساسية لشخصية الفرد ولها أهمية بالغة في تشكيل العقل البشري وتحديد مدى إمكاناته المستقبلية. ولقد استقر رأي التربويين وعلماء النفس على أن 80% من هذه الخصائص تكسب مكوناتها الأساسية في الست سنوات الأولى من عمر الإنسان الذي يقضي باقي عمره في استكمال العشرين في المائة المتبقية، والارتقاء بالخصائص مجتمعة.

وفي هذه المرحلة يُرسى الأساس لبناء القدرات الإنسانية، لذا فان الدول المتقدمة تمنحها عناية خاصة وتصمم مناهجها بما يُرسي الاتجاهات السليمة في نفوس الأطفال، ويُنمي قدراتهم الذهنية ويحبب الدراسة إليهم ويدربهم على العيش مع الآخرين من رصفائهم وحسن التعامل معهم. ويتخير لها معلمات ومعلمين من خريجي الجامعات المتخصصين في قضايا الطفولة والتربية وعلم نفس الطفل والذين نالوا تدريباً خاصاً في التعامل مع الصغار والقدرة على اكتشاف مواهبهم ورعايتها وتطويرها. كما يلقى الأطفال ذوي الحاجات الخاصة عناية مكثفة في هذه المرحلة.

إن الاهتمام بهذه المرحلة في السودان مايزال ضئيلاً، فبالرغم من تزايد عدد الأطفال الملتحقين بالخلاوي ورياض الأطفال فان أعداد هذه المؤسسات التعليمية ما تزال ضئيلة ولايتناسب مع العدد الكلي للأطفال في سن هذه المرحلة. وتقول آخر الاحصائيات المتوفرة أن عدد الخلاوي يبلغ 3298 في كل السودان بينما يبلغ عدد رياض الأطفال حوالي7000 . أما أعداد الأطفال الذين دخلوا هذه المؤسسات قد بلغ 917334 طفلاً، بلغ عدد الإناث منهم 222945 وعدد الذكور 268788. وبلغ عدد المشرفين والمشرفات على رياض الأطفال 14234، من بينهم 2444 مشرفاً و 11790 مشرفة. ويوضح الجدول التالي توزيع المؤسسات، والأطفال، والمشرفين على ولايات السودان المختلفة في ذات العام.

وجاء في دراسة تحليلية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، أن هذا النوع من المؤسسات التربوية قد اتسم بنواقص عديدة منها عدم توجيه العناية الكافية للنواحي الصحية والغذائية والاجتماعية والادراكية اللازمة للنمو السوي للأطفال. أما العناصر الأخرى التي حددها المؤتمر العالمي للتعليم للجميع، فلم تجد سبيلها إلى التضمين في مناهج هذه المرحلة. وتفتقر هذه المؤسسات التربوية الهامة إلى التخطيط التربوي السليم، ويملك أغلبها أفراد أو مؤسسات يتعاملون معها كاستثمار تجاري، لذلك فان الاهتمام بالتخطيط والعائد التربوي قد لا يمثل أولوية لأصحاب تلك المؤسسات. ونجدها تفتقر في معظم الأحيان للمقومات الأساسية من التخطيط والأسس التربوية، والإمكانات المادية من المباني والمعدات التربوية، ومعظم المشرفين ليسوا معدين الإعداد الكافي وقليل منهم متخصص في تربية الأطفال وتعليمهم. وبالرغم من أن العديد من الولايات قد أنشأت أقساماً للتعليم قبل المدرسي، ضمن إدارتها التعليمية، إلا أن رقابة السلطات الرسمية التي اقترنت بالكثير من هذه المؤسسات الرسوم العالية الباهظة التي تطلب من الملتحقين بها، وهذا أحد المحددات الأساسية للاقبال عليها لتواضع دخل الأغلبية العظمى

من الأسر. لذا أضحت هذه المؤسسات نخبوية لا يدخلها إلا أبناء الأغنياء وميسوري الحال في المدن مع غياب ملحوظ في الريف.

إن إدراك الأهمية القصوى لجعل التعليم في مرحلة الطفولة الباكرة جزءاً أصيلاً في النظام التربوي، تتطلب مواجهة أوضاعه الحالية بجدية أعلى ووضع استراتيجية للنهوض به بصورة علمية تقوم على البحث العلمي المستفيض لكل جوانبه ومكوناته وتحديد مقاصده بصورة مفصلة. وأن تهتم هذه الاستراتيجية خاصة بما يلي:

- نشر مؤسسات التعليم قبل المدرسي في كل أنحاء السودان وبخاصة المناطق قليلة الحظ منها، على أن يُمنح الريف وجنوب الوطن أهمية خاصة.

- تعبئة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في الريف والحضر على حد سواء إلى الاهتمام بالتعليم قبل المدرسي والإسهام في إنشاء مؤسساته وتسييرها والمشاركة في إدارتها على أساس من الإدراك السليم لأهمية التعليم قبل المدرسي وفوائده التربوية والتعليمية ويتعين أن يكون الالتحاق بها، متاحاً أمام كل الأطفال بلا استثناء، وبحيث لا تكون الرسوم المطلوبة عائقاً في سبيل هذا الالتحاق.

- توجيه عناية خاصة ومتخصصة للأطفال ذوي الحاجات الخاصة، وخلق المناخ الملائم لترغيبهم، والبنية العلمية لتعليمهم.

- توجيه عناية خاصة للأطفال الذين يعيشون ظروفاً صعبة كالأيتام والمشردين وأبناء النازحين والمتأثرين بالحرب، وأبناء الأسر الفقيرة.

- حسن اختيار المشرفين وتدريبهم وجذبهم وإغرائهم لمواصلة العمل بشروط خدمة مجزية وجاذبة للعناصر عالية التأهيل والتخصص.

- التصميم الجيد للمناهج وإعداد الكتب ومراشد المشرفين والمعينات التعليمية وسبل الإيضاح المتصلة بها وتشجيع وعقد الدورات التدريبية التجديدية للمشرفين.

- خلق صلة بين مراكز البحث التربوي ومؤسسات التعلم قبل المدرسي بما يؤمن التطوير والتحديث في كل جوانب التنشئة ومناهجها.

- تعزيز الوحدات التنفيذية المشرفة على هذا المجال، المركزية والولائية والمحلية، والتنسيق بين سلطاتها بحيث تتكامل وتتعاون في أداء مهامها التنفيذية إدارياً وفنياً.

مرحلة الأساس

مدة الدراسة في هذه المرحلة ثماني سنوات. وحلت المدرسة الأساسية مكان المدرسة الابتدائية والمتوسطة اللتين كانت الدراسة تمتد فيهما تسع سنوات. وبُرر تقصير الفترة الدراسية بأنه قد اعتمد على إزالة التكرار في المناهج وتقصير فترة العطلات المدرسية بقصد إطالة فترة الدراسة وزيادة سن العمر المنتجة. حدث هذا في زمان تتوجه فيه الدول إلى إطالة فترة مرحلة الأساس وجعلها مرحلة منتهية في ذاتها وممكنة من مواصلة التعليم في مراحله الأعلى. وما يزال هذا التعديل يثير جدلاً في أوساط المربين والمهتمين في أمر التربية والتعليم. وتوضح جداول الاحصاء التربوي التي تعدها وزارة التربية أن الاستيعاب في عام 2002 – 2003 قد بلغ 71% من

الأطفال في سن السادسة، في هذه المرحلة التي تعني بالأطفال في الفئة العمرية 6 – 13 عاماً. كما سبق أن أكدت دراسة أجرتها منظمة اليونيسيف أن نسبة التسجيل بمدارس الأساس (الابتدائية) قد ارتفعت بنسبة 191% في الفترة 1975 – 1993 وانخفضت في النصف الثاني من التسعينات ثم عاودت الصعود إلى نسبة 71% في العام الدراسي 2002 – 2003. إن تسمية هذه المرحلة بمرحلة الأساس اختيار مبرر إذ إنها المرحلة التي تؤسس المعرفة لتعميق العلم والمعرفة في نفوس الدارسين، وتمليكهم القدرات الأساسية في التعلم والسلوك وقدرة العمل من خلال التزاوج بين الدراسات النظرية والتطبيقية والتدريب. وكذا إكسابهم العادات والميول والسلوك السوي الذي من خلاله يدركون أهمية إعداد أنفسهم لخدمة مجتمعهم ووطنهم، إما عبر الانخراط المباشر في سوق العمل، بعد فترة تدريب كافية، أو مواصلة دراستهم في المراحل الأعلى. ولقد ركز المؤتمر العالمي للتعليم للجميع (1999) على مرحلة الأساس هذه، ونادى بتزويد الدارسين بمستو راق من التعليم عالي الجودة جوهر الجهد فيها، وإعمال كل الوسائل التربوية لتحقيق ذلك. كما دعا إلى إلزامية التعليم في هذه المرحلة بحسبانه حقاً لكل طفل يجب توفيره له ويكون قادراً لمده بالقدر الضروري من المعرفة والقدرات الذهنية والتربية الروحية والمهارات والاتجاهات التي ينبغي للفرد أن ينالها ليشب قادراً على تطوير ذاته ومؤهلاً لخدمة مجتمعه وقادراً على الإسهام في تنمية وطنه.

إن العناية التي وجهها المؤتمر العالمي للتعليم للجميع إلى مرحلة الأساس مستحقة كذلك بحسبانه القطاع الأوسع في التعليم وان العناية به واجبة لأنه يشكل الركيزة الأساسية لغرس قدرات التفكير والتعلم، كان ذلك على يد معلميه أو مواصلته بعد مغادرة مرحلة الأساس التي لا يتخطاها كثير من الأطفال في الدول النامية ولا يبقى أمامهم إلا التعلم الذاتي والاستفادة من وسائل نشر المعرفة، كأجهزة الإعلام أو الاستفادة من فرص التدريب. وما تتيحه برامج تعليم الكبار.

ومن النواقص الإضافية التي يمكن ذكرها في هذا المجال، إضافة إلى مؤشرات الإخفاق العامة التي وردت عند تحليل واقع التعليم في السودان، هي المفارقة البينة في مستويات انتشار التعليم الأساس في أقاليم السودان المختلفة، وما جرته الحرب الأهلية في الجنوب من خسارة فادحة في البنى التعليمية ، ونزوح الدارسين ومعظم المعلمين إلى الشمال ، ولجوء وهجرة بعضهم خارج السودان، ومشاركة بعض صغار السن في الحرب. إن جسر الهوة الماثلة في انتشار التعليم بين ولايات السودان وأقاليمه لازمة في ذاتها لتأكيد الحق المتساوي في التعليم لكل أطفال السودان، كما أنه يشكل ركناً أساسياً في العدالة والإنصاف، وإزاحة عامل من عوامل عدم الرضى وبذر النزاعات.

إن الواجب العاجل في مجال إصلاح التعليم الأساس هو تعميمه وتحقيق إلزاميته ومجانيته كما حدد منتدى داكار في أبريل 2000 والذي نظر في مدى الالتزام بتطبيق قرارات وتوصيات المؤتمر العالمي للتعليم للجميع (1990) في إطار العمل الذي أقره وجاء في بنده (7) ضمان استمتاع كل الأطفال، وبخاصة البنات والأطفال الذين يعانون من ظروف صعبة، بدخول مرحلة التعليم الابتدائي المجانية الالزامية جيد النوعية بحلول عام 2015، إذ لاحظ ذلك الملتقى أن أكثر من مائة مليون طفل في العالم مايزالون خارج المدارس، وأن عدداً مقدراً من الملتحقين بالمدارس يغادرون المدرسة قبل إكمال الدراسة فيها أو يغادرونها دون أن ينالوا قدراً من الإلمام بالكتابة ومعرفة الحساب قابلة للدوام وعدم الارتداد إلى الأمية. وهكذا يظل التعليم الابتدائي (الأساس) أولوية للجميع.

إن بقاء أعدادٍ كبيرة من أطفال السودان خارج نطاق التعليم، حتى في مرحلة الأساس، يعتبر منقصة لأمة التعليم فريضة فيها وهي مدعوة إلى طلب العلم من المهد إلى اللحد، ولو في الصين. والذين لم يلتحقوا بالمدارس هم في أكثر الأحيان من فئات المجتمع الأشد عرضة للمعاناة والمهمشين والمعوقين.

ومن النكسات الكبرى في مجال التعليم الأساسي في السودان الذي عرفت مدارسه الوسطى في السابق شيوع مكتبات الفصول الدراسية باللغتين العربية والإنجليزية، ومكتبات المدارس، ومكتبات المعلمين، والمعامل، والمسارح والملاعب الرياضية. ويبدو أن هذه المظاهر الطيبة قد اختفت أو كادت أن تختفي جميعها في معظم مدارس الأساس، وأن المتبقى منها هالك أو شبه هالك، أن هذا الوضع يحجب عن الدارسين والمعلمين معاً فرصة الاطلاع وتعميق حب القراءة في زمان صار فيه ثمن الكتاب والمجلة باهظاً بالنسبة لأغلبية الأفراد والأسر، فلا يستطيعون تعويض غياب المكتبات بشراء الكتب من مواردهم الذاتية، ناهيك عن فرص التوسع في الحصول على المعرفة والمعلومات عبر الوسائل التقنية، كالشبكة العنكبوتية (الانترنت).

ولابد كذلك من توجيه عناية فائقة لأمر نوعية التعليم العام ،الذي يبدأ بمرحلة الأساس، وجودته ليستجيب لأهداف هذه المرحلة بأن يكون أصيلاً ومعاصراً في آن واحد، يُعمق الإيمان والقيم الفاضلة في النفوس ويحفل بغرس السلوك السوي والاتجاهات السليمة في أفئدة الناشئة. وأن يكون منتميا للعصر الذي نعيش فيه ومنتفعاً بالمعارف السائدة فيه. وبحيث تكون مناهجه حديثة ومتطورة ومستجيبة لحاجات المعرفة والسلام والتنمية والوحدة الوطنية. وأن تصيب هذه المناهج قدراً من التوازن بين العلوم الإنسانية والاجتماعية، والعلوم الصحيحة والثقافة نظرياً وتطبيقاً، وأن تهتم بالتربية الوطنية وحب الوطن بكل تنوعه العرقي والديني واللغوي، وتعميق الانتماء له ، وتقوية روح الجماعة لدى الناشئة، وتعميق مفاهيم الانتماء للوطن والولاء له.وأن تهتم كذلك بالمعارف الحديثة ومن بينها استخدامات الحاسوب وجعل الاستفادة من وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية الحديثة عنصراً أساسياً في الارتقاء بنوعية التعليم.

إن كان الدارس هو محور العملية التربوية، فإن المعلم هوالأساس في تقدمها، لذا يتطلب الأمر حسن اختيار المعلمين من بين أفضل المتخرجين، والتأكد من حسن إعداده وتدريبه تدريباً كافياً ومستمراً لضمان الوصول به إلى مستو رفيع في الكفاية العلمية

والمهنية والسلوكية. ويتطلب الأمر كذلك الاهتمام بأوضاع المعلم وشروط خدمته وتوسيع فرص الدراسات العليا أمامه وتمكنه من إجراء البحوث المتصلة بمهنتة وبالمجتمع الذي تقوم هذه المهنة على خدمته. وكذا الاهتمام باستعادة مكانة المعلم في المجتمع وتكريمه وتوفيره، وأن يساهم المعلمون في استعادة هيبتهم، وأن يظلوا القدوة الحسنة لتلامذتهم وللمجتمع من حولهم.

ولئن شاعت في أدبيات تطوير التعليم والارتقاء بنوعيته المناداة على المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لتكون فاعلاً أساسياً في العملية التربوية وفي تمويلها، فإنه ينبغي على الدولة، على مستوياتها الاتحادية والولائية، أن تظل الممول الأساسي للتعليم، وبخاصة في مستواه الأساس، لأن هذه المرحلة من الأهمية بحيث لا يترك تمويلها للصدفة أو القدرات المحلية التي ربما لا تكون قادرة، في حالات كثيرة، على الوفاء بمتطلبات التعليم بصورة وافية. وإنه لمن واجب الدولة في مستوياتها الثلاثة، الاتحادية والولائية والمحلية، أن تولي أمر تمويل التعليم، وبخاصة التعليم الأساس، الأولوية التي تتكافأ مع أهميته في نشر المعرفة وابتدار عمليات التغيير والتطوير في المجتمع وتحقيق التنمية الإنسانية القائمة على المعرفة، وسائر وجوه التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد ظل الجهد الشعبي مساهماً أساسياً في التعلم وتوفير حاجاته في السودان وأسهم إسهاماً كبيراً في إنشاء المدارس، وصيانتها، وحمايتها وتسييرها، وإدارتها وتمويلها عبر حركة مجالس الآباء والمعلمين ومبادرة الخيرين من أبناء الوطن، منذ قبل الاستقلال.

ويعتبر توافر الكتاب المدرسي من أساسيات العملية التربوية وتحقيق جودة ونوعية التعليم إضافة إلى المنهج والمعلم. ويكتسي توافر الكتاب أهمية خاصة في بنية تعليمية تفتقر إلى الأعداد الكافية المدربة وذات الدافعية من المعلمين، وقصور دخول

الأسر على القدرة على اقتناء الكتب لأبنائهم. ومع كل الجهود التي بُذلت لتعزيز دار النشر التربوي، وتوفير أوراق الطباعة للمطابع التجارية بأسعار مدعومة، فان نسبة الكتب المتوافرة مع أعداد التلاميذ مازالت أدنى من المستوى المطلوب، نتيجة لعاملي التوسع الكبير وما صاحبه من تغييرات هيكلية وتغيرات في المنهج. كما أثر تغيير نظام توزيع الكتب المدرسية من المركزية إلى الولايات تأثيراً سلبياً كذلك لضعف إمكانات الولايات والمحليات في توفير الكتب المدرسية وتخزينها وتوزيعها. ولقد دفع الخلل في توفير الكتب المدرسية وحسن توزيعها الدولة إلى إصدار قرار مجلس الوزراء رقم 117 لعام 2000 والذي يلزم الدولة بدعم الكتاب المدرسي وتوفيره، ومجانية توزيعه، مع إلزام التلاميذ بدفع أمنية مناسبة تسترد فيما بعد. وكلفت وزارة المالية والاقتصاد الوطن، وصندوق دعم الولايات بتغطية تكلفة الطباعة.

إن التحديات الكبرى التي ماتزال في انتظار الحل بالنسبة لمرحلة الأساس هي عدم التمكن بعد من تعميمه وتحقيق مجانيته، كما يفرض القانون الذي صدر عام 1992، والارتقاء بنوعيته، وبالرغم من التجديدات العديدة التي أُدخلت في مجالي البحث والتقويم والمناهج، إذ أن توافر المعلمين المدربين الأكفاء ما يزال قاصراً لأسباب عدة سنوردها عند تناول التحديات التي تواجه التعليم العام بمراحله الثلاث.

التعليم المستمر

إن محو الأمية وتعليم الكبار وإتاحة فرص التعليم المستمر من ركائز الوفاء بتأمين مرحلة الأساس التي تتشكل من التعليم قبل المدرسي، ومدرسة الأساس ومحو الأمية، للتمكن من تحقيق قاعدة الانطلاق في اكتساب المعرفة.

لقد خضع مفهوم محو الأمية لتطورات عديدة وسَعت دلالته ونَوعت العناصر الداخلة فيه. إذ إنه بعد ما جرى الحديث عن محو الأمية الأبجدية والحضارية، أضيفت إلى أنواع الأمية، الأمية الحضارية والأمية الرقمية، وأهمية العمل على سد منابع الأمية بكل أنواعها ببسط فرص التعليم الأساس ومحو الأمية بالتركيز على اليافعين والعاملين بالقطاعات المنتجة كأولوية تسبق سواها، لمحورية ذلك في الارتقاء بكفايتهم الإنتاجية وفاعليتهم الاجتماعية، والتركيز على تنمية المجتمعات الريفية من خلال محو الأمية وتعليم الكبار، وخصوصاً المرأة الريفية لما لها من دور أساسي في عملية البناء التنموي.. أما مفهوم التعليم المستمر، فانه يسع ذلك جميعاً ويضيف إليه ممارسة التعليم مدى الحياة كوسيلة للارتقاء بالقدرات البشرية وكمجال لتحديث المعارف المكتسبة لدى كل القطاعات، بما فيها من تخرجوا في جامعات في كل أفرع المعرفة بما فيها الدراسات النظرية والتطبيقية. فالعلم لا يعرف الحدود والمعرفة بحاجة للتجديد المستمر حتى لدى من بلغوا شأواً عالياً فيها. ذلك أن جدوى المعرفة تكون بتطبيقها والانتفاع منها في خدمة المجتمع. ومطالب المجتمع والحياة العامة دائبة التجدد والتغير، ولابد للمعرفة أن تساير ذلك، بل وأن ترود خطاه، وهذا ما يجعل التعليم المستمر ضرورة وجود وحاضر ومستقبل. والاستثمار فيه استثمار في الحاضر والمستقبل لأنه يشكل النبع الذي لا ينضب لاكتساب المعرفة والقدرة على تطبيقها، وإعمالها كعنصر أساسي في التغيير المجتمعي والتجديد وتحقيق درجات أسمى من التنمية الإنسانية بل والتنمية بعامة.

لقد استقر في الفكر التربوي وفي الجهود التي تقوم عليها منظمة (اليونسكو)، ومنظمة (اليونسيف) أن الأولوية في مجال التعليم المستمر ينبغي أن تتجه إلى محو أمية اليافعين والكبار في الفئة العمرية 15 – 45 سنة بحسبان أن هذه الفئة المنتجة الأساسية في المجتمع، وأن ينالوا تعليماً يعادل مستوى مدرسة الأساس، وهو المستوى الذي يمكنهم من توظيف خبراتهم التعليمية في حياتهم العملية أو مواصلة تعليمهم. ثم يأتي الحد من أمية الذين تخطوا تلك السن.

ويتطلب تحقيق ذلك في بلد كالسودان التأكد من توافر الهياكل التنظيمية القادرة على التخطيط والتنفيذ على كل مستويات الحكم الاتحادي والولائي والمحلي، وتوافر الأعداد الكافية من المدرسين والمشرفين المتخصصين، على سبيل العمل المستمر أو العمل الطوعي، كما يتطلب توافر مستلزمات الدراسة الأخرى مع الاستفادة من المباني المدرسية ومباني المؤسسات التربوية والاجتماعية الأخرى كالمساجد والكنائس والأندية الاجتماعية والثقافية والرياضية وأن تعتبر قضية محو الأمية قضية المجتمع بأسره ، الأمر الذي يدعو لتهيئة مشاركة شعبية واسعة في القضاء على الأمية. ثم حفز المجتمع على مواصلة التعليم وكسب المعرفة ودعم تلك الدعوة والتحفيز بتوفير الوسائل الممكنة من هذه المواصلة والاستمرار فيه. لقد تنامى شعور واعتقاد في الكثير من الدول النامية أن التعليم المستمر هو أنجع الوسائل لضمان اكتساب المعرفة اللازمة للارتقاء بنوعية حياة أهلها، هذا مع اعتقاد آخر بأن تراكم المعرفة المكتسبة سيفضي ولو تدرجاً إلى مساهمة قطاعات واسعة في إنتاج المعرفة.

لقد أثبتت التجارب أن برامج محو الأمية وتعليم الكبار تغدو أكثر جاذبية للناس إلى صفوفها متى ما ارتبطت بتعلم مهارات عملية نافعة في مجالات كالزراعة والإنتاج الحرفي وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل. ومن التجارب الرائدة في هذا المجال تجربة محو الأمية الوظيفي التي صممها ونفذها معهد الدراسات الإضافية

بجامعة أبادان بنيجريا، في منتصف الستينات من القرن الماضي. قامت هذه التجربة على تعميم كتب جيدة الإعداد لتحقيق محو الأمية الأبجدية والارتقاء بالمهارات في مجال الزراعة خاصة إنتاج التبغ. وحتى في كتاب تعليم القراءة والكتابة تم اختيار مفردات وعبارات لها اتصال بالزراعة. ثم صُممت الدروس التالية لذلك واصفة مراحل إعداد الأرض، وزراعة التبغ، ورعايته، ثم حصاده وطرق تجفيفه وإعداده وتعبئته تمهيداً لتسويقه. وقد تضمن المنهج دروساً أولية في الإدارة والتسويق. ولم ينجذب إلى هذه التجربة الأميون فحسب وإنما تقدم للانضمام إليها عدد ممن تخرجوا من المدارس الثانوية لمتابعة الدروس العملية في زراعة التبغ ورعايته إلى مرحلة تسويقه. وهكذا تأكد أن جاذبية البرامج تقوم على إمكانية تطبيقها وما تحققه من نفع للدارسين فيها. ولعل هذا النهج يتبع في السودان وفي كل ولاية بما يلائمها حتى تكون عملية الانتفاع المباشر من برامج محو الأمية وتعليم الكبار هي ما يشكل الدافعية لدى اليافعين والكبار للحرص على الانتفاع مما يتيحه تعلم الكبار، ومن بعده التعليم المستمر من فرص لمحو الأمية بكل أنواعها ومواصلة السعي لاكتساب المزيد من المعرفة مدى الحياة.

المرحلة الثانوية

بالرغم من أن الدولة قد نادت إلى إحداث ثورة تغيير نوعي في التعليم الثانوي، والأخذ بنمط المدرسة الشاملة التي تتسع للدراسات الأكاديمية، أدبية وعلمية، والدراسات الدينية أو كل أنواع التعليم الفني، وابتدار التعليم الثقافي. وجاءت المناداة تفصيلاً في قانون تخطيط التعليم لعام 1999 بأهمية تصحيح التعددية التي ظلت قائمة في مرحلة التعليم الثانوي، والتي تميل ميلاً كبيراً للتعليم النظري، وبحيث تضم المدرسة الثانوية الشاملة مساقات علمية، وأدبية، ودينية، وصناعية، وتجارية، وزراعية تهتم بشقي

الزراعة النباتية والحيوانية، لأن هدف جعل التعليم الفني يشكل 60% في هذه المرحلة قد ظل بعيد المنال على أن يتم اختيار مساحات المدرسة الثانوية وفق حاجات البيئة الاجتماعية والطبيعية التي تقوم فيها المدرسة. ولقد شهدت المرحلة الأخيرة في جانب الدراسات العامة إضافة العديد من العلوم والمقررات المستحدثة الضرورية كعلوم الحاسوب، والدراسات السكانية، والدراسات البيئية والعديد من العلوم الاجتماعية. ولقد تطلب ذلك تهيئة المدارس الثانوية القائمة لاستيعاب هذا الشمول والتنوع وإنشاء الفصول الإضافية الضرورية لزيادة الاستيعاب من حيث زيادة أعداد المقبولين ومن حيث تنوع العلوم والمساقات. وأفضت الجهود المبذولة إلى توسع كبير في المرحلة الثانوية خلال الأعوام العشر 1989 – 1999. ولكن الجدير بالملاحظة هو أن هذا التوسع الكبير في مؤسسات التعليم الثانوي، إذ أنشئت 1536 مدرسة ثانوية في تلك الفترة، بمعدل نمو سنوي بلغ 13,8%، لم يواكبه جهد مماثل في إعداد المعلمين وتدريبهم ليتكافأ ذلك مع التوسع الكمي في المؤسسات وفي أعداد الدارسين . ولعل مما فاقم مشكلة النقص في أعداد المعلمين وإعدادهم عوامل هجرة المعلمين الأكفاء إلى خارج السودان أو في داخله إلى المناطق الحضرية أو إلى المدارس الخاصة، والعزوف عن العمل في الولايات وبخاصة في المناطق الريفية والبدوية، والمناطق الطرفية وتلك المتأثرة بالحرب، خاصة في جنوب السودان. كما أن العديد من المدارس لم يكتمل تجهيزها بالمعامل والورش والحقول التدريبية اللازمة لتحقيق الشمول الذي تقرر للمدرسة الثانوية.

ولئن وصف تقرير اليونسكو للتعليم في أفريقيا في عام 1997 بأن التعليم الثانوي في السودان يتمتع بسمعة طيبة ويعتبر في مقدمة الدول الأفريقية من حيث الكفاية العالية، فان التقدم في تطوير النوعية، على وجه الخصوص، لم يحقق إلى الآن المستويات التي تقررت في استراتيجيات وخطط التربية لصعوبات في التمويل ونقص في التدريب وإعادة التدريب لمعظم معلمي المرحلة الثانوية ليتمكنوا من تدريس المدخلات الجديدة على المنهج خاصة في العلوم التطبيقية. ويثور اليوم جدل حول

صـواب فكـرة إعـداد معلمـي المرحلـة الثانويـة للتعلـيم العـالي إذ فصـل ذلـك بـين انتمـاء المدرسـة إلـى مرحلـة التعلـيم العـام وتحويـل التـدريب إلـى كليـات التربيـة التابعـة للجامعـات. وكثيـر مـن التربـويين مـا يزالـوا يـرى أنـه ربمـا كـان مـن الأجـدى أن تُطـور معاهـد التربيـة القديمـة للاسـتجابة للتعامـل الصـحيح القـادر مـع المـنهج الجديـد، وأن تظـل تابعـة لـوزارة التربية التي تتبع لها المدارس الثانويـة ذاتهـا حتـى ولـو حولـت إلـى كليـات. وعلـى أي حـال، فـان الحاجـة تلـح إلـى التنسيق عـالي المستوى بين إدارات التعلـيم الثـانوي علـى المسـتويين الاتحادي والولائي وبين كليات التربية.

إن إتمام البنى المؤسسية والمحتوى للمرحلـة الثانويـة والتأكد مـن نوعيـة الخـريجيين الـذين ينـدرجون فـي الحيـاة العمليـة، بعـد إتمـام المرحلـة الثانويـة، وأولئـك الـذين يواصـلون الدراسـة في مرحلـة التعليم العـالي، يتطلـب جهداً كبيراً فـي مجـال البحـوث التـي تعين فـي تقويم مسيرة التعليم العـالي أو فـي مجـال إعـداد المعلمـين والإداريين والمشـرفين، وتـوفير المعامـل والتجهيـزات الكافيــة لجعــل المدرســة الثانويــة مدرســة شــاملة حقــاً ومســتجيبة لحاجات المجتمع الذي تنشأ فيه.

ولربمـا تكمـن الإجابـة جزئيـاً فـي تعمـيم المدرسـة الأنمـوذج، إذا أردنـا اقترابـاً حقيقيـاً بـين الواقع القائم والمنال المنشود.

التعليم العالي

يعتبر التعليم العـالي قمـة سـنام النظـام التربـوي وعليـه النهـوض بمهمتـين أساسـيتين، وبعض المهام المساندة. أما المهمتان الأساسيتان فهما:

1- النهوض بـالمجتمع عبـر مـده بالقيـادات الفكريـة والثقافيـة والمهنيـة والتنظيميـة والإدارية وإعدادها بحيث تكون ذات كفاية عالية ومتجهة إلى خدمة مجتمعها.

2- إجراء البحوث وتدريب العلماء ليضطلعوا بمهام البحث العلمي وقيادته، وبحيث تكون لهم القدرة على مواكبة المعرفة المتجددة والمتطورة. ويرتكز على هذه المهمة عبر توجيه اهتمام أكبر بالدراسات العليا. وأن يتوخى في الحالين حال إعداد القيادات المهنية وإعداد العلماء وأن يُخرج القوى العاملة رفيعة المستوى والقادرة على الخروج بالمعرفة من حالة التلقي والنقل إلى حالة الإبداع والابتكار.

ومما يعين في هذا تعميم تعريب التعليم الجامعي. ولقد أكد تقرير التنمية العربية الإنسانية للعام 2003 " إن من الضروري أن يتعلم الشباب التفكير النقدي بلغتهم الأم، وأنه لم يعد تعريب التعليم الجامعي قضية قومية فحسب، بل غدا واحداً من المستلزمات الأساسية لتنمية القدرات الذهنية والملكات الإبداعية لدى الجيل الجديد من العرب، وبلغتهم الأصلية". ولقد ظهرت ثمار تعريب التعليم الجامعي في السودان في اتساع حركة التأليف لدى الأساتذة الجامعيين. ولا بد من التأكيد ثانية على أن الدعوة إلى التعريب لا تعني إهمال تطوير اللغات الوطنية الأخرى ولا إهمال دراسة اللغات الأجنبية وتوسيع حركة الترجمة والنقل من تلك اللغات ومن العربية إليها.

ومن المهام المساندة:

1- ترسيخ الحضارة بمضامينها العقيدية والإنسانية والإعمارية.

2- تصويب الاتجاه، إلى أن يمتلك السودان المقدرات الأساسية في مجال العلوم والثقافة والتأهيل والتدريب.

3- التجديد المستمر لنظام التعليم العالي من حيث بنيته ونوعه ليكون قادراً على الاستجابة لمتطلبات المجتمع التنموية بكل ضروبها، ومواكبة إيقاع تقدمه وعصره.

4- تأكيد قومية التعليم العالي وعدالته في إتاحة فرصة للجميع، مع توجيه عناية خاصة للولايات.

لقد شهد التعليم العالي توسعاً كمياً أفقياً في السنوات الأخيرة بدءاً بالعام 1990 عند بدء ما عرف بثورة التعليم العالي، الذي قام على إنشاء الجامعات الولائية. ولعل من

الملاحظات الجديرة بالتسجيل زيادة عدد الطالبات على الطلاب في جامعات ومعاهد التعليم العالي، وفي العام الدراسي 1999 – 2000 بلغت أعداد الطلاب المقبولين بمؤسسات التعليم العالي 43,000 طالب وطالبة، حوالي 61% منهم من الطالبات، بينما بلغ عدد الدارسين المسجلين بالجامعات 25,50 طالباً وطالبة في العام الدراسي 1990 – 1991. وارتفع عدد الجامعات في العقد الماضي إلى 33 جامعة حكومية وأهلية، وما يزال عدد مؤسسات التعليم العالي الأهلي في تصاعد مستمر. وفي عام 2004 بلغ عدد الجامعات الحكومية 27 جامعة، على حين أن عدد الجامعات والكليات الأهلية والأجنبية قد زاد على الخمسين.

ولعل هذا التوسع السريع في مؤسسات التعليم العالي وتصاعد أعداد الطلاب به قد أثار شيئاً من الانتقاد الحاد، إذ إن زيادة عدد الجامعات والطلاب لم تواكبه الزيادة المطلوبة في أعداد أساتذة الجامعات، مما أضطر بعضها إلى تعيين العديد من الأساتذة الذين ما يزالون في طور الإعداد، فدفع هذا المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي إلى توجيه جهد خاص إلى الاهتمام بنوعية التعليم العالي ووضع المعايير والضوابط المؤدية إلى جودته لتتسق مع مبادئ الجودة المطلوبة وطنياً وعالمياً. فأجرى المجلس دراسات تفصيلية في العامين 1998 – 1990 ولكن هذا الجهد المقدر قد اكتمل ليواجه محددات قاسية في مجال التمويل الحكومي للتعليم العالي، فبينما أعدت مشروعات متكاملة لتأهيل مؤسسات التعليم العالي بالصورة التي تحقق النموذج المطلوب، وبرغم تحديد المتطلبات الضرورية لأي برنامج جامعي متطور وكفئ يتماشى مع احتياجات المجتمع وتطوره، ومع المتطلبات الاقليمية والعالمية، في كافة مجالات التعليم العالي، والاستجابة إلى الاتجاه العالمي المطالب بتفعيل التعليم العالي لتكون مخرجاته قادرة على التنافس في إطار عالمي مفتوح، فان عاملي قصور التمويل والنقص في إعداد الأساتذة المؤهلين وتوفير التجهيزات اللازمة كانت من المخانق التي

حدت من سرعة الارتقاء بنوعية التعليم العالي في السودان، وما تزال الجهود تبذل لتلافي هذا القصور.

ومن الملاحظات الجديرة بالذكر كذلك، ملاحظة أن سياسة القبول بالتعليم العالي قد هدفت إلى إحداث التوازن بين ولايات البلاد المختلفة في مجال إعداد الأطر المؤهلة لقيادة التنمية في الولايات. لذا أُلزمت الجامعات بالولايات بتخصيص 20% من مقاعدها لأبناء الولاية المعنية، ثم رُفعت هذه النسبة إلى 30% بدءاً بالعام الدراسي 1999 – 2000.

لقد قامت فكرة تشجيع التعليم العالي الأهلي على دفع المجتمع للإسهام في التعليم العالي الذي تضاعف الطلب الاجتماعي عليه، فارتفع عدد الدارسين في مؤسسات التعليم العالي الأهلي والأجنبي إلى أكثر من 80,000 طالب وطالبة في العام 1998 – 1999. ولقد وجه المجلس القومي للتعليم العالي في سعيه إلى الارتقاء بنوعية التعليم العالي الأهلي، فوضع نظاماً عيارياً لتقويم البرامج الجامعية في مؤسسات التعليم العالي الأهلي وأُلزمت مؤسساته باتباعه. واتخذت تدابير لاستكمال النقص في الأطر البشرية الإدارية والأساتذة والتجهيزات والمؤسسات الأهلية وأوكلت مهمة متابعة إصلاح التعليم الأهلي إلى لجنة التعليم العالي الأهلي والأجنبي، وهي إحدى اللجان الرئيسة للمجلس القومي للتعليم العالي، ويتولى رئاستها وزير التعليم العالي. إن التعليم العالي الأهلي الأجنبي يقوم على أساس التمويل الذاتي والخشية الماثلة أن يتحول هذا التعليم إلى تعليم صفوى ونخبوي متميز يخدم فئة ميسورة محدودة. وللحد من هذا الاتجاه، في مؤسسات التعليم العالي الأهلي، ألزمت لجنة التعليم العالي الأهلي والأجنبي مؤسساته بتخصيص نسبة 10% من القبول السنوي كمنح لغير القادرين من الطلاب.

لقد أدى انتشار الجامعات في كل ولايات السودان إلى ربط التعليم العالي بالمجتمع، والعمل على الاستجابة لمطالبة التنموية، فقامت علاقة واشجة بين هذه الجامعات وكلياتها وبرامجها لتعزيز الحكم الاتحادي ودفع حركة التنمية. كما أن العديد

من الجامعات قد أنشأ مراكز متخصصة في البحث العلمي التطبيقي المباشر للمشاركة الفاعلة في بناء الاقتصاد والمساهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فأنشأت جامعة الجزيرة مثلاً عدد من المراكز ذات الطابع البحثي العلمي التطبيقي لمعالجة بعض مشاكل الإنتاج هي: المعهد القومي لتنمية الصادرات البستانية – معهد إدارة المياه والري – معهد الطب النووي والأحياء الجزئية وعلاج الأورام ومعهد بحوث تصنيع الحبوب الزيتية. وتضطلع هذه المعاهد، التي صارت مراكز إشعاع للعلم والتقانات الحديثة، إضافة إلى مهامها البحثية التطبيقية إلى أن تكون مراكز لتدريب القدرات البشرية في كل المؤسسات إسهاماً منها في توطين السكان في السودان وتنميتها. كما تتولى الخدمة الاستشارية للدولة على المستويين الاتحادي والولائي.

البحث العلمي والتقانة

ظهر الاهتمام بالبحث العلمي التطبيقي في السودان في مستهل القرن الماضي، وبخاصة في مجال البحوث الزراعية إذ قامت النواة الأولى لهيئة البحوث الزراعية في مطلع ذلك القرن ثم تعددت مراكز ومحطات الأبحاث في أقاليم السودان المختلفة. كما أنشئت برامج بحثية في مجال الطب البيطري والمعامل الطبية والأبحاث الجيولوجية والتنمية الصناعية. واهتم العديد من وحدات القطاع العام بإنشاء أقسام للاحصاء والمعلومات والأبحاث. وأبدت جامعة الخرطوم اهتماماً متزايداً بالتوسع في إجراء البحوث والدراسات العليا القائمة على البحث العلمي.

ولما ترسخ إدراك أهمية العلوم والتقانة في تطوير الحياة البشرية. ولما ظهرت مخاطر الفجوة العلمية التقانية، التي تفصل بين الدول النامية والدول المتقدمة. وتبدي واضحاً أن الثورة العلمية التقانية، أعظم إنجازات عالمنا المعاصر، قد مكنت الدول التي تحتكرها من بسط سيطرتها على قدرات هائلة مكنتها من تطوير الزراعة والاتصالات،

فكان لها من ذلك كله أن بسطت سلطانها على القارات وتمكنت من التحكم في العلاقات الدولية وترجيح موازين القوى والتعامل لمصلحتها. كل هذا رسخ اقتناع الدول النامية، والسودان منها، بأهمية سد الفجوة الماثلة في مجال العلم والتقانة، إذا أرادت حقاً أن تحقق تقدماً في التنمية لكن تتمكن من اللحاق النسبي بركب الحضارة المعاصرة. وأدرك السودان أن السبيل المجدى في تملك التقانة وامتلاك ناحيتها وحسن استثمارها في القطاعات الإنتاجية والمجالات الاجتماعية، هو تحديث العقل السوداني عبر توسيع استيعاب المعرفة ونشرها، وتوجيه الاهتمام المتعاظم لمجال العلوم والتقانة والمعلومات والمعلوماتية، ليكون هذا العقل قادراً على استيعاب روح العصر وقدراته وإمكاناته الإيجابية بطريقة تمازج بين العلم وما يتطلبه من منهجية موضوعية عقلانية صارمة وما ينتجه من تقانة متطورة قابلة للتطبيق والاستثمار، وبعد الثقافة وما تقوم عليه من القيم الروحية والإنسانية والاجتماعية، وبين المواقف العقلانية وأنماط السلوك الإيجابية الفعالة المتجهة للعمل المنتج والتعاون والتعامل والتكامل في المجتمع.

وقد أسس هذا الإدراك السليم لقيام المجلس القوي للبحوث عام 1970 كمؤسسة متخصصة في مجال العلوم والتقانة وتعميم سياساته وإعداد خططه وبرامجه، وصياغة استراتيجية بحثية يقوم التخطيط والبرمجة وتقدم العلم والتقانة في إطارها، بما يفضي إلى الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية التي يذخر بها السودان لمصلحة أهله. وضم المجلس في إطاره خمسة مجالس متخصصة في الأبحاث الزراعية، والأبحاث العلمية والتقانية، والأبحاث الطبية، وأبحاث الطاقة المتجددة والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية. كما تشكلت في إطاره لجان قومية متخصصة في البيئة والسكان، مثل مركز الاستشعار عن بعد، والمركز القومي للتوثيق والمعلومات وعدد من مجالات البحوث غير المتوافرة بالجامعات ومراكز الأبحاث. إن أكثر ما يحتاجه السودان من بحوث في المرحلة المقبلة هو في مجالات الطاقة المتجددة والبترول وتكنولوجيا المعلومات وتطويرتقنيات التعليم والصناعات الغذائية.

وفـي عـام 1981 قـدم المجلس القـومي للبحـوث أول خطـة وطنيـة للعلـوم والتقانـة والبحـث العلمـي، عرفـت ببرنـامج بنـاء دولـة العلـم الحديثـة. ولقـد حققـت برنـامج المجلـس القومي للبحوث تطوراً مضطرداً. ووجـه المجلس جزءاً كبيراً مـن ميزانيتـه لبنـاء القـدرات العلميـة والبحثيـة. وفـي عـام 1989 أنشئت وزارة التعليم العـالي والبحـث العلمـي، وأوكلـت إليهـا مسؤولية وضـع سياسـات العلـوم والتقانـة والبحـث العلمـي. ومـن التحـولات الجوهريـة في البنية المؤسسية والأطر التشريعية للعلـم والتقانـة، تحويـل المجلس القـومي للبحـوث إلـى المركـز القـومي للبحـوث فـي عـام 1991 وكُلـف المركـز بـإجراء البحـث العلمـي والتطبيقـي مـن أجـل الـربط بـين العلـم والتنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة، وبالمسـاهمة فـي تطـوير البحوث العلمية والتقانية ودعمها في السودان.

ورغـم الاهتمـام بـالبنى المؤسسـية للبحـث العلمـي والتقانـة، وإنشـاء المراكـز المتخصصة فيه، وزيادة ميزانياته، فان البون مـايزال شاسعاً بين مـا تخصصـه الدولـة فـي السودان من نسبة ضئيلة من النـاتج المحلـي الإجمـالي وبين مـا تخصصـه الـدول متوسطة النمـو والمتقدمـة. كمـا أن هجـرة العديـد مـن العقـول السـودانية النابهـة فـي مجـال العلـم والتقانـة، بسـبب شـروط الخدمـة غيـر المجزيـة وضـمور إمكانـات العمـل وتطـوير القـدرات فـي مجـال البحـث والتطبيـق، قـد كـان مـن المقعـدات الأساسـية فـي تطـور البحـث العلمـي والتقانة في السودان. ولعـل إنشـاء وزارة العلـوم والتقانـة، والاهتمـام بتمويـل العلـوم والتقانـة بنسبة تصـل إلـى نحـو 2% مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي، وتحسين شـروط خدمـة العـاملين العلميين، والعمـل علـى اسـتعادة العقـول الوطنيـة المهـاجرة، يمكـن مـن تحقيـق تقـدم حقيقـي في مجال العلوم والتقانـة فـي السـودان. وإلـى جانـب الامكانـات اذاتيـة، ينبغـي الاسـتفادة مـن اهتمام المنظمات الدولية المتزايد بتطوير التعلـيم العـالي باعتبـاره أساسـاً لسد فجـوة المعرفـة بين الدول النامية والدول المتقدمة علمياً.

إن ما يدفعنا إلى الإلحاح على الاهتمام بالمعلومات والعلم والتقانة والمعلوماتية هو موضوعية هذا التوجه، وما شهدنا من جدوى عالية في مجال التنمية والارتقاء بنوعية الحياة في الدول التي سلكت هذا السبيل، ونورد في الباب الأخير من هذا الكتاب تجاربها المعاصرة الناجحة التي مكنتها من توديع الفقر والتخلف، إلى غير رجعة، وما كان لها أن تتمكن من تحقيق إنجازاتها المنشودة إلا بالاعتماد على قدرات العلم والمعرفة والتقانة. وإن الاقتداء بها يوجب الاهتمام بهذه القدرات العظيمة وإعمالها في تحقيق التنمية. إن بعض النماذج التي نوردها في الباب الأخير من هذا الكتاب تحكي بوضوح أن إعمال العلم والتقانة وحسن إدارة الوقت قد كانت من بين أهم الأسباب التي مكنت بعض الدول من إنجاز ما جعلها نماذج تحتذى.

إن ما أسلفنا في شأن المعرفة، وركيزتها التعليم، والعلم والتقانة، يشير كله إلى أن الأولوية المطلقة ينبغي أن توجه إلى التنمية الإنسانية القائمة على مجتمع المعرفة. وأنه بدون هذه الأولوية سيظل السبيل إلى تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة له القابلية للاستدامة وعراً، ولقد يقع هدر كبير في الإمكانات البشرية والطبيعية التي يزخر بها السودان. ولقد تتعثر استدامة السلام بسبب القصور في التنمية التي أشرنا إلى أنها أهم ركائز استدامة السلام ومرتكزات الوحدة.

إن منح الأولوية العالية للتعليم، وتوسيع فرصة، في كل مراحله وبخاصة في مرحلة التعليم الأساسي المعزز ببرنامج فاعل لمحو الأمية والتعليم المستمر، واستمرار العمل للارتقاء بنوعيته، ما عادت بحاجة إلى مزيد من التبرير. فالأمر قد ثبتت محوريته وفاعليته في بناء القدرات البشرية وتغيير واقع الأفراد والمجتمعات، بواقع من تجارب الدول ولقاء في التفكير والتقويم على المستويين الاقليمي والدولي. ولقد شهد القرن الماضي انعقاد سلسلة من اللقاءات العالمية والمؤتمرات التي نظرت في أمر التعليم ومحوريته في التغيير والارتقاء. وبلغ الأمر قمته في مؤتمر التعليم للجميع، الذي انعقد في عام 1990 في جومتين. كما استقرت أولوية التعليم بين الأهداف للألفية الثالثة وتأكيد أهمية تعميم التعليم الأساس للجميع بحلول عام 2015. ولما استقر الرأي على أهمية إقامة مجتمع المعرفة والدور المحوري للتعليم في ذلك، وبخاصة في الدول النامية، اقتداءً بتجارب الدول المتقدمة، ونجوم التقدم والتألق بين الدول النامية التي تمكنت من الانتقال من حالة الفقر والتخلف، إلى صفوف الدول المتقدمة، فيما عُرف بتجارب نمور شرق آسيا.

وهكذا أضحى التعليم حقاً مطلقاً توفره الدولة والمجتمع وواجباً ينبغي على الفرد الانتفاع بفرصه. وانتشار التعليم والتوسع في فرصه يسهم في إقامة مجتمع المعرفة، والتنمية الإنسانية، ويُسرع خطى التنمية والتقدم بما يتيحه من قدرات وإمكانات، ارتقاءً بالوعي ومضاعفة للفرص الاقتصادية. كما أنه يوسع فرص مشاركة الأفراد ومنظمات المجتمع المدني بفاعليه في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويسلح الأفراد بالعلم والمعرفة، سلاحاً في مواجهة تحديات المستقبل الأمر الذي يقتضي تحقيق نقلة نوعية في الفكر التنموي بعامة والفكر التربوي بخاصة. كما أن للتعليم دوراً في ترقية الحوار والتفاهم في مجتمع حر بين جميع الناس والمجموعات المختلفة، بما يحقق

السلم الاجتماعي، ويدعم السلام بين الشعوب. ولتفعيل الأولوية القصوى الممنوحة للتعليم في سياسة الدولة، ينبغي التفكير في تصميم استراتيجية لتحقيق ذلك، ونعتقد أن العناصر الأساسية التي تعين في تصميم تلك الاستراتيجية يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

1- إن المرحلة الحالية في حياة السودان، وهو ينتقل من حالة الحرب إلى رحاب السلام تدعو إلى وضع نظام تعليمي متكامل وفاعل محدد الأهداف لتسهم بفاعلية في مداواة جروح الحرب وبناء السلام وتعزيز التعايش السلمي بين المجموعات الأثنية والدينية والثقافية كافة، وترسيخ ثقافة السلام والوحدة الوطنية والمواطنة المتساوية وتعميق حب الوطن في الناشئة وتزكية روح الجماعية في التعاون والتكافل.

2- توجيه عناية باكرة لإعادة تأهيل قطاع التعليم وإعمار مؤسساته القائمة، والتوسع في بناء المدارس والمعاهد والجامعات، وتوفير التجهيزات واللوازم التي تعينها في أداء مهامها وتحقيق أهدافها.

3- العناية بإعداد المعلمين وتدريبهم، والاهتمام بشروط خدمتهم ومعاشهم بما يحقق لهم الاستقرار والاستمرار في مهنة التعليم، وعدم هجرها أو الهجرة في طلب ظروف معيشة وعمل أفضل في الدول الأجنبية.

4- التركيز على الارتقاء بنوعية التعليم وجودته في كل مراحله.

5- الربط بين التعليم وحاجات المجتمع بما يمكن من تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة القابلة للاستدامة.

6- ضبط توجهات وخطى تحقيق الأهداف المذكورة بالاهتمام بالسياسات والخطط التربوية ومراجعتها لضمان تحقيق فاعلية النظام التربوي وتمكنه من تحقيق أهدافه.

7- إعادة النظر في النظام التعليمي القائم في كل مراحله ومكوناته ليتسق مع هذه الاستراتيجية المستقبلية.

8- عقد الأولوية للتعليم الأساسي راقي النوعية.

9- مراعاة التوازن بين التعليم النظري والفني والتقاني والإسراع في تحقيق بلوغ التعليم الفني 60% في نظام التعليم.

10- الأخذ بمنهج التعليم المستمر الذي يبدأ بمحو الأمية الأبجدية والحضارية والوظيفية والتقانية والرقمية، ويمتد كل مراحل العمر ويتخلل الإعداد في كل صوره، ويعين في تجديد المعرفة والمهارات، ويصحح الميول والاتجاهات بما يجعل التعليم دائما في خدمة الارتقاء بنوعية حياة الأفراد والجماعات والمجتمع، ويحقق التوازن بينها. وأن يكون داعما للحرية وحقوق الإنسان وإعلاء كرامته.

11/ الاستخدام السليم لتكنولوجيا المعلومات والاتصال كآليات جديدة، لتكملة ما يوفره نظام التعليم التقليدي والرسمي، وتخفيض تكلفته، وذلك بتوفير التعليم للجميع والتوسع في فرصه وتحسين نوعيته، لا سيما من خلال التعليم عن بعد والتعليم غير النظامي، واستخدام القنوات التلفزيونية والإذاعة التعليمية ، وهي أدوات تسهل الوصول إلى قطاعات واسعة، وخاصة في أقاليم البلاد النائية والمهمشة، تعجز عنها فصول الدراسة التقليدية. وتسهم بذلك في تنمية المجتمعات المحلية وجسر الهوة التنموية.

11- التوسع في إتاحة فرص التعليم الثانوي والعالي، والتعليم الفني والمهني للجميع.

12- توفير القدر الكافي من التمويل للتعليم في كل مراحله ومختلف أنواعه وبما ييسر التوسع في مجانية التعليم الثانوي والعالي.

13- تمكين الحكم الاتحادي من توفير الموارد اللازمة للتعليم العام الذي أحيلت مسؤوليته للولايات.

14- ايلاء كليات التربية اهتماماً أكبر بمناهج الإدارة التربوية وإعداد المديرين التربويين على مستوى المدارس والمحليات والولايات والمركز، لما للإدارة من أهمية بالغة في توجيه العملية التربوية صوب تحقيق أهدافها في كل مراحل التعليم ومن حيث توجيه مناهجها لخدمة المجتمع وتلبية حاجات التنمية من الأطر البشرية جيدة الإعداد والتدريب.

15- تأكيد دور التربية في تعميق الايمان وغرس القيم الفاضلة وحب الخير والاتجاهات الايجابية نحو الحياة والعمل والفضيلة والجمال مما يمكن المجتمع من التألق الثقافي والازدهار الحضاري والتقدم.

16- الاهتمام بالتعليم في الريف والبادية تحقيقاً للمساواة في فرصة. وقد يقتضي هذا إعادة النظر في الداخليات، ولو بصورة انتقائية ترسيخاً لفكرة ديمقراطية التعليم والمساواة في فرصة وضمان الاستمرار فيه.

17- منح الأولوية للمساواة بين الجنسين في فرص التعليم في كل مراحله بما يرفع من التمييز وعدم المساواة على المرأة.

18- أهمية التوافق بين مناهج التعليم ومتطلبات المجتمع المحلي والمتغيرات الخارجية.

19- توفير البنى التحتية والمعينات والميزانيات اللازمة للجامعات ومراكز الأبحاث التي تمكن من الانطلاق في عهد الثقافة الرقمية.

20- ضرورة تفاعل المناهج الدراسية مع القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المعاصرة، كقضايا العولمة، وحقوق الإنسان، والسكان والبيئة، والتنمية وبخاصة القضايا ذات الخصوصية بالنسبة لمحيط السودان الاقليمي العربي والأفريقي، كقضية الشرق الأوسط، وحل النزاعات، والتأسيس للتنمية القابلة للاستدامة عبر الارتقاء بالقدرات الإنتاجية للمجتمع السوداني والاهتمام بالجودة وتعزيز القدرة التنافسية.

21- التوسع في كليات العلوم والتكنولوجيا والهندسة، والتركيز على التطبيقات الإنمائية والتجارية في مناهج العلوم والتكنولوجيا.

22- الاعتناء بالعلوم والمعارف الحديثة والتقانة والهندسة الحيوية والاستشعار من بعد وقضايا المياه والبحار والفضاء والأجرام السماوية.

23- الاستفادة من قدرات تقانات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات لتعزيز العملية التربوية وتوسيع نطاق وفرص التعلم "القناة الثالثة"، وهذا يتطلب إدخال التقانة الرقمية وعلوم الحاسوب في مناهج المراحل التعليمية كافة، لتحسين نوعية التعليم والتعلم .

24- الربط بين نظام التعليم السوداني والنظم المتبعة في النطاقين الاقليمي والدولي واتاحة الفرص للاساتذة والطلاب ، خاصة في مرحلة التعليم العالي، مع نظرائهم في هذين النطاقين، وإتاحة فرص "الإجازات الدراسية" للأساتذة،وإقامة التوأمة والشراكات بين الجامعات والمعاهد داخل الوطن وولاياته المختلفة، وبينها وبين الجامعات والمعاهد بخارجه، والدخول في الشراكات والبرامج المشتركة في مجالي التدريس والبحث.

25- توجيه المزيد من الاهتمام بالبحث العلمي والتقاني وتوظيف قدرتهما في ترسيخ المعرفة في المجتمع والإفادة من إعمالها لمواجهة قضاياه وتحقيق نموه وارتقائه.

26- الاهتمام بالقضايا الفرعية والأساسية التي تنبثق عن هذه العناصر مثل الاستمرار في التعليم وتقليل الفارق التربوي.

27- تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من الفرص التي يتيحها التعاون الاقليمي والدولي في تعزيز النظام التربوي في السودان.

28- الحرص على تنشئة الأجيال المتتالية في روح المسؤولية الوطنية والاجتماعية وخدمة المجتمع بصورة تمكن من تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني والانخراط في صفوفها لأداء هذا الدور أثناء الدراسة وبعد التخرج. إن هذه مسألة بحاجة

إلى إتاحة الحرية، وبناء الشخصية المستقلة، وحرية الفكر والشجاعة الأدبية التي تصب جميعها في تنمية الاستعداد لخدمة المجتمع. والعمل على إعداد قادة منظمات المجتمع المدني وازدهارها.

العناية الصحية

ترسخ في أدبيات الصحة والعلوم الطبية عند تناول مفهوم الصحة أنها لا تعني حالة غياب المرضى، وإنما يشمل هذا المفهوم اعتبارات وعلاقات واسعة كلها تتجه إلى ترسيخ العافية وطول العمر على أساس من توازنات عديدة، توازن داخلي يقوم على التوازن الجسدي والعقلي والنفسي، وتوازن خارجي يؤثر على الذات البشرية وحالة صحتها واعتلالها خاصة ما اتصل بالتوازن مع البيئة الاجتماعية وتوازن البيئة الطبيعية. إذ إن هنالك علاقة حوارية بين كل هذه التوازنات، وإنها تعزز بعضها بعضاً، وتوافر أي ضرب من ضروبها يتطلب شيوع التوازن في المنظومة الصحية بأكملها.

إن الصحة وثيقة الارتباط بالحق الإنساني الأول، حق البقاء، لذا جاءت مقدمة في معايير ومؤشرات التنمية البشرية والتنمية الإنسانية معاً. إذ جُعل المؤشر الأول التمتع بحياة صحية ممتدة تؤسس إلى استطالة في العمر المتوقع عند الولادة. ويدعو هذا إلى تبني نموذج للصحة الاجتماعية أوسع نطاقاً من الصحة البدنية.

إن هذا المفهوم وهذا التناول لأمر الصحة قد أفضى إلى منح الأولوية للصحة الوقائية وتأكيد أن تبدأ بإصحاح البيئة. ويكون التركيز فيها من حيث التدبير للرعاية الصحية الأساسية وهي الرعاية الصحية المقدمة للناس حيث يسكنون، وبمشاركتهم، وبوسائل مقبولة لديهم.

إن دراسة الحالة الصحية في السودان والتخطيط للارتقاء بها، وفق سياسات محددة، يحول دونه عدم توافر البيانات والإحصاءات المطلوبة بصورة كافية للأخذ بهذا المفهوم الواسع للصحة والتركيز على مجالات إصحاح البيئة، والرعاية الصحية الأساسية، إذ إن المناهج المتبعة في تقويم الحالة الصحية تركز على الصحة البدنية دون سواها وتعد البيانات المتصلة بالصحة البدنية. وغالباً ما يأتي الحديث عن إصحاح البيئة معمماً، ويقتصر عند تناول الرعاية الصحية الأساسية على القوى العاملة في هذا المجال، وإعداد المراكز الصحية وربما توافر الدواء. وهذه كلها قضايا أكثر اتصالاً بالصحة العلاجية من اتصالها بالصحة الوقائية. لقد التزمت حكومات السودان المتعاقبة منذ الاستقلال بمنح أولوية عالية لقطاع الصحة، وظلت توفر الخدمات الصحية والدواء للمواطنين بصورة مجانية أو شبه مجانية حتى عام 1992 حينما فرضت رسوم على تلقي الخدمات الصحية في مؤسسات الدولة العلاجية العامة. وكان من نتائج ذلك أن بدأ الاستثمار الخاص في المجال الصحي وظهرت سلسلة من المستشفيات والمستوصفات الطبية الخاصة، إضافة إلى التوسع في العيادات الخاصة. وبالرغم من أن الاستثمار الخاص في مجال الخدمات الصحية قد وسع فرصها، فانه في ذات الوقت قد جعلها مركزة في المدن الكبرى وفي متناول ميسورى الحال من المواطنين بصفة أساسية. فأسهم ذلك في مضاعفة معاناة المواطنين في الحصول على الخدمات الصحية وضمر البعد الإنساني أمام النظرة التجارية التي دخلت بصورة واسعة في المجال الصحي. ولتخفيف وقع ذلك على المواطنين، بدأ في عام 1992 إدخال نظام التأمين الصحي الذي يهدف إلى تغطية العاملين في القطاعين العام والخاص في 21 ولاية من ولايات البلاد. وظل هذا النظام يتوسع بخطى وئيدة.

وعند البدء في تطبيق الحكم الاتحادي أحيلت إلى الولايات مسئولية الخدمات الصحية العامة وأوكلت إدارتها إلى وزارات الصحة الولائية، على حين احتفظت وزارة الصحة الاتحادية بمسئوليات الإشراف العام، وضبط النوعية، والتخطيط، والتنسيق، والتفتيش

على الوحدات الصحية، والعلاقات الدولية المتصلة بهذا المجال. ولكن افتقار الولايات للموارد البشرية والمالية اللازمة انعكس سلباً على مدى ونوعية الخدمات الصحية، فتردت وأهملت المستشفيات والمرافق الصحية الأخرى، وتأهيلها وصيانتها. فأدى كذلك، إضافة إلى ضغوط الحياة، واستئثار الحرب الأهلية بجزء كبير من الموارد العامة، إلى هجرة أفواج من الأطباء إلى خارج البلاد، خاصة إلى الدول العربية بحثاً عن فرص أفضل للعمل، وهروب من ضعف المرتبات والحوافز المهنية، وتدهور المرافق الصحية، وافتقار أغلبها لأبسط المقومات التي تعين الطبيب في أداء عمله، خاصة النقص في مستويات التمريض المؤهل والقوى البشرية المساعدة الأخرى والمستشفيات والمراكز الصحية المجهزة تجهيزاً وافياً بالمعامل والمعدات الطبية. لقد بلغت نسبة الأطباء المتخرجين الذين يهاجرون لخارج البلاد 90% من جملة الخريجين الذين يقدر عددهم بحوالي 800 طبيب سنوياً.

إن الإشارة للمعوقات والنقائص التي اعترت الخدمات الصحية لايعني التقليل من شأن الجهود الكبيرة التي ظلت تبذل للارتقاء بالخدمات الصحية في بلد مترامي الأطراف، يعاني من عدم كفاية البنيات التحتية إضافة إلى الوضع الاقتصادي الحالي للبلاد الناتج عن انعكاسات الحرب الأهلية والنزاعات، وموجات الجفاف والتصحر، والسيول، والنزوح، وتدفق اللاجئين من الأقطار المجاورة إضافة إلى التأثير السلبي للعقوبات والحصار الاقتصادي. إذ أفضى ذلك إلى أن تواجه الخدمات الصحية نقص في التمويل وعدم ضمان الوفاء بالمبالغ المصدقة في الميزانية العامة وميزانيات الولايات. وزاد في العوامل السالبة التي تواجه الخدمات الصحية العديد من العوامل، نذكر منها تفشي الفقر، وسوء التغذية، وانخفاض معدلات التطعيم من الأوبئة والأمراض المعدية، وتردي صحة البيئة وتلوث المياه، وتفشي الأمية والنقص في مستويات الوعي الصحي المطلوبة.

وبالرغم من كل ما تقدم، فان المتأمل في السياسات الصحية في السودان والسعي إلى التخطيط الاستراتيجي للارتقاء بالخدمات الصحية، يتأكد له صحة المبادئ والموجهات والسياسات العامة التي أخذت بها الدولة عندما صاغت استراتيجتها الشاملة لفترة 1992 – 2002، بل وفي سعيها الجديد عندما اختطت استراتيجية ربع قرنية لمستقبل الخدمات الصحية في البلاد، إذ جاءت تلك المبادئ متطابقة مع مبادئ مؤتمر "المآتة" حيث جاء الاهتمام الأساسي بتعميم الرعاية الصحية الأولية نوعاً ووقاية وعلاجاً وتأهيلاً في كل أنحاء القطر. وجُعل الإنسان الصحيح الهدف الأساسي للتنمية الاجتماعية ووسيلتها مع التركيز على العدالة في بسط تلك الخدمات الصحية الأساسية. كما ان الأولويات التي حُددت والبرامج التي صُممت في ضوء تلك المبادئ جاءت متسقة مع المعايير الدولية التي تعاونت في إرسائها مع السودان في خططه وبرامجه، بصورة أساسية، منظمات دولية ثلاث هي منظمة الصحة العالمية واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية.

وفي إطار الاهتمام ببسط الرعاية الصحية الأولية والسعي للارتقاء بالخدمات الصحية الوقائية والعلاجية، مُنحت برامج التحصين، الموجهة إلى الأطفال والأمهات والصحة الانجابية، أعلى الأولويات، كما أن رئيس الجمهورية قد أبدى اهتماماً بصحة الأطفال وقاد بنفسه حملات التطعيم ضد أمراض الطفولة الفتاكة الستة وبخاصة التخلص من شلل الأطفال. وقد عزز ذلك في مجال مكافحة الأمراض المعدية والوبائية بتصميم برامج قومية لمكافحة الملاريا، والدرن، والعوز المناعي البشري (الايدز)، والفرنديد (دودة غينيا) والعمى النهري، والبلهارسيا، مع مواصلة برنامج مكافحة الكلازار والسحايا.

ولعل أهم متطلبات تحقيق العدالة في مجال الخدمات الصحية:

1- تعزيز مشاركة المواطنين والمجتمعات المحلية في بسط خدمات الرعاية الصحية الأساسية

2- تدعيم الخدمات البيئية والصحة المدرسية

3- التدريب المستمر للأطباء والكوادر الطبية المساعدة

4- التمكن من تحديد أهداف كمية في مجالي الصحة الوقائية والعلاجية على أساس التحكم في المؤشرات الممكنة من قياس الحالة الصحية.

إن ما تحقق من تيقظ لأهمية الرعاية الصحية، خاصة الأساسية، والتخطيط الاستراتيجي السليم وتعميم البرامج المعنية في تنزيل الاستراتيجيات والخطط على أرض الواقع، وتمليك المواطنين قضية الرعاية الصحية الأساسية مع إدراك أن المحددات الأساسية لتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والبرامج هى النقص الذي ما يزال ماثلاً في القوى البشرية المؤهلة، المهنية والمساعدة، إضافة إلى عامل الهجرة، ونقص التمويل العام، وضمور وفاء المنظمات الدولية بالتزاماتها المقررة للسودان، يدفع إلى التعويل على التوسع في إعداد الأطر الصحية البشرية اللازمة وتدريبها تدريباً مستمراً، والعمل على عودة بعض الكفاءات من الخارج، وما يُرجى من عائد إيجابي للسلام وإمكان إعادة التأهيل والتنمية من الموارد الوطنية واجتذاب المزيد من التدفقات المالية والاستثمارات من الخارج. ذلك أن النقص ليس في الرؤية والتصور والتخطيط والبرمجة وإنما بسبب قصور الإمكانات على نحو ما أبنا في فقرات هذا الجزء من الكتاب.

العمالة

تنطوي التنمية البشرية على مرحلتين، والتعليم هو المرحلة الأولى ، أما تهيئة فرص العمل فهو المرحالة الثانية.

يشكل إتاحة فرص العمل المنتج المجزي الذي يوفر مستو من الدخل يؤمن الوفاء بالحاجات الأساسية، الاجتماعية والمادية للإنسان ركناً أساسياً في التنمية الإنسانية. لذا جعلت قمة التنمية الاجتماعية، التي انعقدت بكوبنهاجن عام 1995 العمالة وتوفر فرصها أحد المسائل المحورية الثلاث التي تناولتها.ودعت إلى التوفير الكامل لفرص العمالة مدفوعة الأجر. وجعلت في مقدمة مؤشرات قياسها الأساسية نسبة العاملين إلى عدد السكان من الشريحة العمرية القادرة على العمل، ونسبة العطالة ونسبة مساهمة القطاع غير الرسمي ومدى مساهمته في الحل الكلي للعمالة. ويضيف البعض إلى تلك المؤشرات حجم التوظيف الذاتي، والعمل الأسري غير مدفوع الأجر. ولقد أظهر مسح الهجرة والقوى العاملة الذي أجرى في السودان عام 1996 أن نسبة العطالة في ذلك العام قد بلغت في مجملها 16,6% ، 13,1% بين الذكور و 24,3% بين الإناث. وكان معظم العاطلين من سكان الريف، بينما تتنامى نسبة العطالة بصورة أسرع في المدن. وقد تصاعدت نسبة العطالة، بصورة ملحوظة، من مطلع السبعينات إلى منتصف التسعينات وتحتل الزراعة موقعاً متقدماً في سوق العمل رغم أن نصيبها في ذلك السوق تقلص من 70,1% عام 1983 إلى 56,4% عام 1996. بينما نشأت معظم فرص العمل الجديدة في ذات الفترة في قطاعي الخدمات والتجارة. ويظهر تحليل أرقام العمالة والعطالة أن معظم العاملين بأجر من الرجال والقلة منهم من النساء.

ظل القطاع العام الشكل مصدراً أساسياً للعمالة، وإن اتخذت أحياناً شكل العطالة المقنعة، بعد التوسع الكبير في التوظيف في أجهزة الحكم الاتحادي خاصة. وإنه بالرغم من محاولات الحكومة في مجال زيادة المرتبات، فان التصاعد المستمر في نسبة

التضخم المالي، حتى وقت قريب، كان يبتلع تلك الزيادات، بل يفوقها، بمقياس القيمة الحقيقية للنقود.

إن السودان ليتطلع إلى زيادة فرص العمالة نسبة لما تتيحه الزيادة المتصاعدة من عائدات النفط من فرص في مجال تطوير البنيات الأساسية وإعادة تأهيل الخدمات الاجتماعية والتوسع فيها، وكذا التوسع في قطاعات الإنتاج، خاصة الزراعة والصناعة والتعدين، الأمر الذي سيفضي إلى خلق فرص متزايدة للعمالة المنتجة.

ولتوسيع فرص العمالة المنتجة، فإنه ينبغي للدولة، في سياساتها، والجهاز المصرفي، أن يوجها عناية خاصة لتطوير مؤسسات الإنتاج الصغرية، والصغيرة والمتوسطة، وأن تمنح من التسهيلات المالية والسند التقاني والفني، والاهتمام بتدريب القوى العاملة بها، مهنياً وفنياً، وفي فنون الإدارة والتسويق، بما يمكنها من الازدهار وإتاحة المزيد من فرص العمل المنتج المجزي. وأن توسع الصناديق الاجتماعية فرص تمويل مشروعات الأسر المنتجة، والحرفيين، والداخلين في مجالات التوظيف الذاتي.

وكما أشرنا، فإن تحقيق السلام الوشيك سيفتح آفاق الاستثمار أمام القطاع الخاص السوداني وأمام الاستثمارات العربية والأجنبية في السودان. إن المهمة في السعي لتوسيع فرص العمالة أن يُخطط لحسن استثمارها التهيؤ لاستقبالها بالمزيد من القوى العاملة جيدة الإعداد والتدريب، ومراجعة سياسات العمل وشروطه، ورعاية المبادئ الأساسية التي أرسيت في الدستور وفي قوانين العمل المتتالية بفضل نضال العاملين، وتلك التي أُرسيت في إعلان منظمة العمل الدولية حول المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تسود في موقع العمل، والتي عالجها في أربعة محاور:

1- حرية التنظيم والحق في المساومة الجماعية
2- محاربة السخرة والعمل الإجباري
3- منع عمالة الأطفال

4- عدم التمييز في مواقع العمل

لقد وسعنا الحديث في شأن التنمية الإنسانية القائمة على المعرفة والتمتع بالحرية على قدم المساواة لجميع الناس، فان المؤمل أن يفضي ذلك إلى اندماج اجتماعي، وتماسك مجتمعي عبر إتاحة فرص المشاركة متساوية، للناس، في كل شئون المجتمع، وتمكين المجتمع من بسط سلطانه على جميع أمره.

وليحقق السودان الغايات والمقاصد التي يريدها لمستقبله في مجتمع السلام، يتحتم عليه أن يمنح التنمية الإنسانية، في كل أبعادها التي أشرنا إليها، الأولوية المطلقة في كل سعيه التنموي، ليتمكن من أن يمنح لأهله أفضل ما في الحياة، بأفضل ما في الإنسان، عقله، وفكره، وجهده، وطاقة العمل والإبداع فيه. إذ التنمية الشاملة المتكاملة المتوازنة يبنيها الإنسان، وسيلتها الأقدر وغايتها الأسمى. به تُبنى وإلى إسعاده، وصون حريته وكرامته، تسعى. ولقد ترسخ اقتناع في الفكر التنموي المعاصر يقوم على حقيقة أن التنمية الإنسانية هي أساس كل ضروب التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، للإنسان وللمجتمع معاً. لذا فان التنمية الإنسانية تعتبر في مقدمة الدعائم، بل والمرتكز الأساسي الممكن من تحقيق التنمية الشاملة المتكاملة المتوازنة العادلة. وإن هذا يتطلب الاهتمام بالحرية وحقوق الإنسان، وبالتنمية الصحية، والتنمية التربوية، وتوجيه عناية خاصة إلى التعليم المهني والثقافي والفني وعلوم الاتصال والتقانة الرقمية العالية. وبذل أكبر الجهود لإتاحة فرص العمل المنتج المجزي الذي يدر دخلاً كافياً لتأمين مستو كريم من المعيشة للفرد والأسر والجماعات.

ولتحقيق هذه الغاية التنموية الكبرى وتعزيز مسارها، ينبغي الإيفاء بمتطلبات التنمية الإنسانية ومتطلبات أساسية أخرى يأتي في مقدمتها استئصال الفقر، والاعتماد على الذات والتنمية الريفية، والاهتمام بالصناعات الثقافية، والتركيز على المعلومات

والمعلوماتية والعلم والتقانة، وتطوير البنى الأساسية بالإضافة إلى التخلص من عبء الدين الخارجي.

استئصال الفقر

الفقر وصمة عار في جبين الإنسانية، وانتقاص لكرامة الإنسان، إذ يقعد إبداعه، وقدرة العمل فيه، فيحول دون تلبية حاجاته الأساسية الروحية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومكافحته واقتلاعه مسؤولية أخلاقية وسياسية وإنسانية واجتماعية. وعلى كاهل الدولة، والمجتمع، ومنظماته، والأسرة الدولية تقع هذه المسؤولية واستحقاقاتها.

لذا ليس بمستغرب أن جعلت قمة الأمم المتحدة للألفية الثالثة والتي عقدت عام 2000 القضاء على الفقر والجوع من أوئل الأهداف التنموية التي حددتها . وقبل ذلك بتسعة عقود جاء في مستهل فاتحة النظام الأساسي لمنظمة العمل الدولية "لا يمكن تحقيق السلام العالمي المستدام إلا إذا ارتكز على العدالة الاجتماعية". كما جاء في إعلان فيلادلفيا الذي أقرته المنظمة عام 1942 "إن الفقر يعتبر العائق الرئيسي في طريق السلام والعدالة الاجتماعية". أما القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي عقدت بكوبنهاجن عام 1995، فقد جعلت الأولوية الأولى في أهدافها القضاء على الفقر والعطالة والعزلة الاجتماعية. وبين الفقر والعطالة والعزلة الاجتماعية علاقة سببية متبادلة. وجاء تأكيد أولوية القضاء على الفقر في مقررات قمتي مونتراي وجوهانسبرج في عام 2002. كما أكدت تلك الأولوية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) في عام 2000. وكانت قمة الغذاء في روما عام 1996 قد أكدت أن واحداً من كل خمسة أفراد من سكان العالم يعيش في فقر مدقع. وأضاف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى هذه

الحقيقة أن الفقراء يعيشون حالة تراجع في قدراتهم على التحرر من الخوف والجوع وعلى أن يكون لهم صوت مسموع. وأن الحد من الفقر يتعلق بتمكين الفقراء من إحداث تحول في حياتهم وفي سبل كسب عيشهم بمساندة الحكومات والمجتمع المدني في خلق الظروف التي تمكن الفقراء إحداث ذلك التحول. كما أكد مسئولو الصندوق أن الاهتمام الذي يُولى حالياً للحد من الفقر لايزال غير كافٍ. ومن جانبه حذر البنك الدولي في تقاريره من أن التحسن في رفاهية البشر لن يحدث ما لم يحصل الفقراء على الخدمات بتكلفة أرخص. وبما أن الفقر سبب ونتيجة للبطالة والعزلة الاجتماعية، فإن الانفراج في المجالات الثلاثة رهين بمكافحته والقضاء عليه.

وحالة الفقرتقوم على انخفاض مستوى الدخل المطلق . وقد حدد البنك الدولي مقجار الدخل الذي يمثل "عتبة الفقر" أو " خط الفقر" ، والذي إذا ما انخفض دخل الفرد عنه في اليوم، أصبح في عِداد الفقراء. كما حددت بعض الدول خطوطها القومية للفقر استناداً على تكلفة الحد الأدنى من الغذاء للفرد.

وفي السودان تضافرت عوامل عديدة على تفاقم مشكلة الفقر، التي وجدت اهتماماً نسبياً في العقدين الأخيرين، منها عدم كفاية النظام الاقتصادي والاجتماعي والخطط التنموية لإصلاحه، وارتفاع معدلات التضخم وإن تمت محاصرتها وخفضها إلى رقم واحد في السنوات الأخيرة، والعوامل الطبيعية كالجفاف والتصحر والسيول، والحرب الأهلية وتداعياتها، وتوجيه الموارد في غير وجوهها الصحيحة بسبب هذه الحرب، التي استحوذت على قدر كبير منها، والأخذ بسياسة تحرير السوق والاقتصاد معاً دون التوقي من الانعكاسات الاجتماعية السالبة لذلك النهج، وانخفاض الانفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية، ورفع الدعم، والحصار السياسي والاقتصادي في التسعينات، وتدني الاستثمار في بناء قدرات الفقراء. فأضحى الفقر من أسباب عدم الاستقرار والتبرم الذي طفحت آثاره فخلفت نزاعات في عدد من أقاليم البلاد بلغت حد الاحتراب في بعضها.

لقد تم إنشاء العديد من الصناديق الاجتماعية، لتخفيف وطأة الفقر ووقع سياسات تحرير الاقتصاد والسوق، وبسط شبكات أمان تعين في التوازن الاجتماعي أهمها صندوق التكافل، وصندوق التأمين الاجتماعي، وصندوق دعم الطلاب، و الصندوق القومي للمعاشات، وصندوق التأمين الصحي، وصندوق تدريب العاملين الذين تأثر وضعهم الوظيفي بسبب سياسات التخصيص إضافة إلى إعمال موارد صندوق الزكاة في مجال محاربة الفقر بصورة أوسع، والزيادات المتتالية في الأجور والمرتبات، والتي كان من المؤمل أن تؤدي مع نظام الأسرة الممتدة دوراً مقدراً في تخفيف وطأة الفقر، وتوفير مستويات معيشية أفضل للمواطن. ولكن مع بذل كل هذه الجهود وإقامة هذه البنى المؤسسية، فانها لم تكن قادرة على مواجهة تصاعد الفقر للأسباب سالفة الذكر، وبخاصة استمرار الحرب وتوقف العون الخارجي. حدث كل هذا في أجواء العولمة الجديدة التي تحد من قدرة الدول النامية في مواجهة مهمة جسيمة كمكافحة الفقر والسعي إلى اقتلاعه.

أفضى هذا الوضع إلى تعميق الإدراك بأهمية انتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية واتخاذ إجراءات مرجحة لمصلحة الفقراء، تكون أكثر عمقاً وتأثيراً في النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد في البلاد، لأن الأمر يتطلب مواجهة شاملة ومتكاملة ذات فاعلية تشمل أقاليم السودان كافة وفق خطة رصينة وتوافر آليات كفيئة لتنفيذ البرامج المندرجة في إطار تلك الخطة. وأن الأمر يتتطلب اتخاذ سياسات كلية وقطاعية وجهوية مع توجيه عناية خاصة إلى الأقاليم التي تأثرت بالحرب ومُنيت بموجات الجفاف والتصحر، وتلك التي اجتاحتها الفيضانات والسيول، والأقاليم التي تتميز بوجود أعداد كبيرة من الفقراء والنازحين بها. وأن هذا يتطلب كذلك تصميم وإنشاء الأدوات والآليات القادرة على تنفيذ تلك البرامج وقياس فاعليتها وآثارها ونجاحها في مكافحة الفقر. وأن يكون البدء بتخفيف وقع الفقر المدقع.

وللتمكن من تحقيق هذه المواجهة الشاملة، أنشأت الحكومة وحدة خاصة بمكافحة الفقر في وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ووضعت استراتيجية قومية لتخفيف وطأة الفقر وخفضه إلى النصف بحلول عام 2020 وفق الموجهات التالية:

- توفير الظروف الملائمة لتسريع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وضمان حصول الفقراء على نصيب معقول من حصيلة هذا النمو.

- اتباع سياسات استثمارية توفر فرص عمل أوسع.

- توسيع وتعزيز مشروعات التنمية الريفية المتكاملة وبرامجها الحالية.

- تعميم فرص الرعاية الصحية الأولية للفقراء في كل أنحاء السودان وزيادة تغطية تطعيم الأطفال والقضاء على الأمراض الفتاكة.

- خفض نسبة الوفيات والأمراض الوبائية.

- الارتقاء بمستويات التغذية.

- توفير مياه الشرب النقية ووسائل الصرف الصحي.

- زيادة الإنفاق الحكومي المخصص في الميزانية العامة للخدمات الأساسية وأهمها التعلم والصحة، وضمان توفير تعليم أساسي لكل الأطفال وخفض نسبة الفاقد التربوي.

- توفير السكن الملائم منخفض التكلفة ومتسق مع البيئة.

وحددت الاستراتيجية أهدافاً قطاعية لقطاعات الزراعة والتربية والصحة وقطاع المرأة والعمل والتدريب والإسكان والمياه.

كما حددت الاستراتيجية السياسات والإجراءات الاقتصادية التي ينبغي إتباعها لتحقيق هدف خفض الفقر بنسبة 50% بنهاية العقد الثاني من هذا القرن، وتحقيق الأهداف القطاعية المحددة. وتدور كلها في إتباع سياسات اقتصادية كلية لمصلحة الفقراء والأخذ بسياسات تفضيلية لمصلحتهم في مجالات الضرائب والجمارك وسياسات

تشجع المشروعات ذات الأثر المباشر على فرص العمالة والتشغيل، وخفض الضرائب على السلع والخدمات الأساسية للفقراء، وفرض ضرائب إضافية على السلع الكمالية وتوجيه عوائدها لصناديق الدعم الاجتماعي، وتوسيع فرص توظيف الخريجين، وتشجيع الجمعيات الطوعية الوطنية للمساهمة في المشروعات الموجهة لمصلحة الفقراء، وزيادة الاعتمادات المخصصة لقطاع الخدمات على المستويين الاتحادي والولائي، والتوسع في قروض البنوك الموجهة للفقراء مع إدخال مرونة في شروط وسداد ضمانات تلك القروض.

إن هذه الاستراتيجية، جيدة التصميم، واضحة السياسات والأهداف والمسؤوليات الاتحادية والولائية والقطاعية، ستحدث أثرها المرجو وتحقق هدفها المرسوم إذا ما تلاقت جهود الدولة والمجتمع ومنظماته والأسرة الدولية في النهوض بأعبائها، وأن تحرص قطاعات الإنتاج والخدمات، وسلطات الولايات خاصة في أداء ما حُدد لها من واجب في إنفاذ هذه الاستراتيجية. وعلى كل الجهات الوطنية المشاركة في تنفيذها أن تبذل قصارى جهدها، مستعينة بما يأتي من الأسرة الدولية عبر مسالك التعاون الدولي المختلفة. وعلى الدولة يقع العبء الأكبر خاصة في المرحلة الأولى، إذ عليها مسؤولية إصدار السياسات والقوانين في مصلحة الفقراء والكفيلة بإخراجهم من دائرة الفقر والمسغبة، وإدخالهم في دائرة العمالة المنتجة المجزية، وصياغة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات العائد السريع ودعمها. وأن تتوسع في دعم مشروعات التشغيل الذاتي ومشروعات الأسر المنتجة، وتعاونيات الإنتاج والاستهلاك وبسط الخدمات، وبخاصة الصحة، ومياه الشرب النقية، والتعليم والتدريب ودعمها لمصلحة الفقراء، وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني لتكون قادرة على الاضطلاع بدورها في مكافحة الفقر والقضاء عليه. وعلى المجتمع والمنظمات الطوعية مسؤولية لا تقل عن مسؤولية الدولة، في المرحلة الأولى، وتتعاظم طردياً مع نمو منظمات المجتمع وتعزيز قدراتها

ونمو خبراتها. أما الأسرة الدولية من منظمات ووكالات متخصصة، ومنظمات غير حكومية، فينبغي عليها الوفاء بما قطعته على نفسها من التزامات، خاصة في مجال توفير الموارد الكافية لدعم التنمية الاجتماعية. وعلى الصناديق الاجتماعية والوحدات المخصصة لمكافحة الفقر ودعم الفقراء، عل كل مستويات الحكم وفي كل القطاعات، أن تواصل برامجها في هذا المجال، وأن تطورها وترتقي بنوعيتها وجدواها، وأن توسع إمكاناتها ومداها، وتعزز قدرات العاملين بها. وعلى عاتق النظام المصرفي تقع مسؤولية اجتماعية عظيمة تجاه الفقراء، بتخصيص قروض حسنة وميسرة لدعم مشروعات الفقراء.

إذن لا بد للمجتمع السوداني، بكل فئاته وقطاعاته،أن يخص استئصال الفقر بالأولوية القصوى التي تتكافأ مع شروره وخطره على الأفراد والمجتمعات.

التنمية الريفية

إن ريف السودان، وباديته، وفضاءاته هي الموطن الأساسي لإنسانه، وموقع تواجد ثرواته الطبيعية، الظاهرة والكامنة. وإن معظم أهل السودان يعيشون ويعملون في المناطق الريفية والبدوية، لذا فان استنهاض إنسان الريف وتعزيز قدراته، وخلق الظروف الممكنة إعمال تلك القدرات إلى أقصى مدياتها، وحسن ورشد استثمار الفيض الإلهي الهائل من الموارد الطبيعية، التي حبى بها السودان، هو البداية الصحيحة لإحداث التنمية الإنسانية وإلى استئصال الفقر، وتحقيق مستويات أعلى من التنمية، والارتقاء بنوعية حياة السودانيين. وإن تهيئة الظروف الممكنة من استثمار قدرات البشر ورشد استعمال الموارد الطبيعية ليكون ذلك كله في خدمة الإنسان وإسعاده، لا يتم أو يُمكن له إلا بالتنمية الريفية الشاملة. هذه التنمية التي تعني الاهتمام بإنسان الريف، صحة، ومأكلاً ومشرباً، ومسكناً وبيئة، وتعليماً وتدريباً يرتقيان بتنمية قدراته وإعمالها في تطوير

حياته، عبر إتاحة فرص العمل والارتقاء بالإنتاج المكسب المدر للدخل المجزي. وإنسان الريف يعني أهله من الجنسين وبما أن ظلماً اجتماعياً ممتداً عبر الحقب قد أصاب المرأة، فان صون حقوقها وإتاحة الفرص المتساوية لها في العمل، وفي الانتفاع بالخدمات الاجتماعية كافة، يشكل في حقيقة أمره إنصافاً مستحقاً لها، وتأهيلاً لها وارتقاء بقدراتها ومكانتها، ليأتي جهد النساء رديفاً لجهد الرجال، وينهض المجتمع بجهود كل أبنائه وبناته، عوض أن يكون نصفه، بل وأكثر، مهضوم الحق، مظلوماً ومعطل القدرات.

لقد تسببت النزاعات وانخفاض الإنتاجية في قطاعات الزراعة التقليدية في المناطق الريفية في هجرات كبيرة للسكان إلى المناطق الحضرية. فلا بد للدولة إذن من إحداث تنمية ريفية عريضة والاستثمار في البنيات الأساسية في المناطق الريفية بتحسين الطرق والاتصالاتو وتحسين إمدادات المياه الصالحة لشرب الانسان والحيوان والزراعة، وتحسين الطرق التي يسلكها الرعاة، وتوفير الخدملت البيطرية لهم، وتطوير الخدمات الصحية والمرافق التعليمية. ويكون ذلك بزيادة حجم الانفاق المخصص للتنمية الريفية في الميزانية العامة واستقطاب العون الخارجي لدعم التنمية الريفية.

إن العمل والارتقاء بالخصائص السكانية، والقدرات الإنتاجية وما تثمره من سلع وخدمات يعني بالنسبة للريف توجيه عناية خاصة إلى صحة الإنسان وتعليمه واهتماماً خاصة بالزراعة والصناعات والحرف الريفية. ولايتأتي ذلك إلا بتأصيل المعرفة في الريف، وبإجراء الأبحاث المطورة للسلالات النباتية والحيوانية والسمكية، والاستعانة بالتقانات المناسبة، وانتهاج سبل الإنتاج الصحيحة، وتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي في الأوقات المحددة لاستخدامها. ويتطلب الارتقاء بالزراعة أكيد الاهتمام بالبيئة الأساسية في الريف وبصورة خاصة ما اتصل منها بالري، وشبكات الطرق، والمؤسسات والخدمات الصحية والبيطرية والتربوية، والاستثمار الكافي في مرافق المياه الصالحة لشرب الإنسان والحيوان والنبات. كما يلزم توفير جملة من الخدمات

المساندة بما فيه التسويق. كما يحتاج صغار الملاك من المزارعين في المناطق الريفية الفقيرة إلى مغذيات التربة والانواع المحسنة من النبتتات وإدارة أفضل للمياه والتدريب على ممارسات الزراعة المستدامة بيئياً.

وإن تطوير الريف يتطلب لذلك الحفاظ على البيئة وتطويرها وحمايتها من آثار آفات انجراف التربة والجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية الأخرى. ويتطلب هذا التنبه الدائم للحفاظ على التوازن البيئي والحيوي وتوفير مقوماتهما وإعمالها بكفاية. ويشكل القاعدة الراسخة في تحقيق ذلك الارتقاء بالوعي البيئي لدى إنسان الريف.

إن التنمية الريفية الحقيقية تتطلب توفير كل مقومات التنمية الإنسانية والإنتاجية والمالية والعلمية والتقانية المطلوبة في كل ضروب التنمية. ولابد لمفهوم التنمية الريفية أن يتسع كذلك ليشمل التصنيع الزراعي، لما يحققه من فرص أوسع للعمل، وقيمة إضافية في الإنتاج. وإنه لمن أنجع وسائل التنمية الريفية الاهتمام باستمتاع إنسان الريف بكل حقوقه الإنسانية، بدءاً بحريته في التفكير والتعبير والتنظيم، تدرجاً إلى كافة الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية التي يقوم أساسها في مبدأ التوحيد والذي يشكل ركن العقيدة ومرتكز الحرية وأساس المساواة بين البشر. وكذا الالتزام بكل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي أرستها التجربة الإنسانية عبر التاريخ في وثائق حقوق الإنسان.

إن مقومات كل أنواع التنمية، في قطاعاتها المختلفة، لا بد لها أن تكون شاخصة وعاملة في الريف ومتمركزة حول إنسانه.

الاعتماد على الذات

الحديث عن الاعتماد على الذات قديم في التراث السوداني، وإن اتخذ في لغة أهل السودان مصطلحات كالفزعة والنفير، فدل ذلك كله على أن الشعب السوداني شعب مبادر في خدمة ذاته عبر التكافل بين أهل القرى والأحياء والفرقان. وبعد نجاح حركات التحرر الأفريقية في استخلاص استقلال شعوبها وأوطانها برزت المناداة بأهمية الاعتماد على الذات، فكان لتجربة تنزانيا القائمة على فكرة "أو جماعة" فضل التجريب والتبشير بأهمية الاعتماد على الذات في بسط الخدمات، وتطوير المجتمعات المحلية. كما ظهرت نماذج عديدة في أنحاء متفرقة من القارة الأفريقية كمشروع تطوير القرية الذي شاع في تجربة تنمية المجتمع المصرية. وفي الوطن العربي بلغ الأمر حد المناداة بالاعتماد الجماعي على الذات بين الدول العربية. إذ شاع استخدام هذا المصطلح في أدبيات التنمية العربية، ما اتصل منها بالتنمية الشاملة وما اتصل منها بالعمل الاقتصادي العربي المشترك، كما جاء في ميثاق واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وما منها بالتنمية الاجتماعية الشاملة مثلما جاء في ميثاق العمل الاجتماعي في الدول العربية، واستراتيجية العمل الاجتماعي العربي، وإعلان وميثاق التنمية العربيين للتنمية الاجتماعية الشاملة، والسياسة العربية للشباب والرياضة. وكذا الاستراتيجيات المتعلقة بالصحة والإسكان والخطة الشاملة لتنمية الثقافة العربية، والاستراتيجية العربية للعلم والثقافة. لقد جعلت كل هذه الوثائق الاعتماد على الذات والتعاون والتضامن والتكافل مكونات أساسية فيها.

بل أن الحركة التعاونية العربية والأفريقية والآسيوية، كلها قد زاوجت بين الاعتماد على الذات وإنشاء التعاونيات الإنتاجية والاستهلاكية. كما أُنشئت إدارات ومؤسسات ومعاهد للتنمية الاجتماعية، قطرية واقليمية، في أفريقيا وآسيا والوطن

العربي. وجاء بعضها مرتبطاً بحركة محو الأمية وتعليم الكبار، كما هو الحال بالنسبة للسودان. إذ انطلقت التجربة الحديثة الأولى في تعليم الكبار وتنمية المجتمع من معهد التربية ببخت الرضا. وتمت التجربة في جزيرة "أم جر" بالنيل الأبيض. ثم عُممت في مشروع الجزيرة، تحت إشراف إدارة الخدمات الاجتماعية وتواكب مع ذلك ماعُرف بنقل السلطات، الذي أقام لجان القرى، لمنطقة المشروع، وأسند إليها الكثير في مجال تقديم الخدمات وتنمية القرى، بدعم من إدارة الخدمات الاجتماعية، التي تمركزت في قرية "مساعد".

ومن أمثلة المراكز الإقليمية الناجحة، مركز "سرس الليان" الذي أنشأته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو بالمنوفية في مصر، فأسهم هذا المركز، الذي تغيرت تسميته عدة مرات، من"سرس الليان" لتعليم الكبار إلى "مركز تنمية المجتمع"، وكانت لهذا المركز ثلاث مهام رئيسة هي دراسة المجتمع العربي، وإجراء البحوث، وإعداد قادة التغيير الاجتماعي في الدول العربية، والتجريب في مجال تنمية المجتمعات. ولقد خرَّج هذا المركز نخبة متميزة في مجالات تعليم الكبار وتنمية المجتمع والتعاون انتشروا في كل أنحاء الوطن العربي، بل ان بعضهم قد تولى مسؤوليات سياسية واجتماعية واقتصادية متقدمة في دولته.

ومن تجارب السودان التي عززت الأخذ بمبدأ الاعتماد على الذات، وإثبات جدواه حركة التعليم الأهلي التي بدأت بالمعهد العلمي بأم درمان، والذي أنشئ عام 1912، ومدرسة أم درمان الأهلية التي أنشئت عام 1927. وقبل ذلك قامت الخلاوي التي انتشرت في كل أصقاع السودان عبر القرون. ولكن حركة التعليم الأهلي وجدت نصبها وسندها الأساسي في مؤتمر الخريجين ولجان المدارس الأهلية، التي بلغت أوجها في الأربعينيات، وركزت أول أمرها على إنشاء المدارس الوسطى، فقام منها في عقد الأربعينيات أكثر

من ضعف ما أنشأته الإدارة الاستعمارية من مدارس طوال فترة وجودها غير المرغوب في السودان.

ولعل من البادرات الجديرة بالذكر والتسجيل، مبادرة الشيخ بابكر بدري بإنشاء أول مدرسة للبنات برفاعة عام 1907. وبعد الدفعة الكبرى التي أسس بها مؤتمر الخريجين، عبر يوم التعليم، للانطلاقة الكبرى للتعليم الأهلي، تتالى العطاء والإنجاز في هذا المجال، وتدرج من إنشاء المدارس الوسطى والمعاهد إلى إنشاء المدارس الثانوية فالكليات والجامعات. واليوم تقف جامعة الأحفاد للبنات، التي أنشئت كلية للبنات عام 1966، والجامعة الأهلية، بأم درمان، جوهرتين مشعتين بين مؤسسات التعليم العالي. وقد سبقت إشارة إلى أن الكليات والجامعات الأهلية قد زادت اليوم عن الخمسين.

هذا في مجال التعليم، ولكن الجهد في تنمية المجتمع وبسط الخدمات لم يكن أقل إشراقاً من الإنجاز الذي تحقق في مجال التربية. فبعد تصميم تجربة "أم جر" بأرض الجزيرة، عُممت حركة تنمية المجتمع في كل أنحاء السودان، وعززتها في ستينات وسبعينات القرن الماضي حركة لجان تطوير الريف، التي انتشرت لذلك في الريف والبادية وبعض الأحياء الفقيرة في المدن. كما كان لمجالس الأباء والمعلمين فضل تجهيز متطلبات تنفيذ السلم التعليمي من المدارس، ثم تحول جهد الكثير من تلك المجالس إلى المساهمة في إدارة المدارس وتوفير جانب مقدر من مستلزمات تسييرها مع توجيه عناية خاصة لتأمين فرص التعليم لأطفال الأسر الفقيرة ودعمهم لمواصلة تعليمهم.

وشهد مجال الصحة مساهمات شعبية مقدرة، فأنشئت، بالاعتماد على الذات، المستشفيات والمراكز الصحية والشفخانات، بل بعض الوحدات المتخصصة كبنوك الدم ووحدات الأشعة التشخيصية والعلاجية، وتوفير مستلزمات مراكز غسيل الكلى،

وإضافة وحدات عديدة للكثير من المستشفيات القائمة بجهد المجتمعات ومبادرات بعض الخيرين.

وعندما أُسست تجربة الرعاية الصحية الأولية، وتم الأخذ بفكرة التعليم للجميع، خاصة في مرحلة الأساسية، شكلت التعبئة الشعبية والاعتماد الجماعي على الذات مرتكز هاتين التجربتين.

إن جهود حركة العون الذاتي السوداني لم تقتصر على المجالات سالفة الذكر، بل انها قد امتدت حتى إلى تشييد مراكز الشرطة ومنازل القوات العاملة بها، لما تبدت الحاجة للمساهمة الشعبية في بسط الأم بسبب حل الإدارة الأهلية، التي أثبتت جدواها، في العديد من مجالات الحياة الريفية والبدوية و نجاعة في مجالي حفظ النسيج الاجتماعي وتحقيق الأمن اعتماداً على سماحة سجايا أهل السودان النابعة من عقائدهم الدينية وأعرافهم وتقاليدهم.

ثم جاء دور منظمات المجتمع المدني الحديثة، ممثلة في الحركة الطالبية ونقابات العمال والحركة التعاونية ونقابات واتحادات المعلمين، والحركة الشبابية، والحركة النسائية، ونقابات واتحادات المهنية، والجمعيات الطوعية وغير الحكومية، فكان لكل هذه التنظيمات دورها في تعزيز حركة الاعتماد على الذات وبسط الخدمات وتنمية المجتمع بالعمل المباشر والدعم المادي والسند العلمي والفني.

وهكذا يتضح أن المجتمع السوداني يزخر بسجايا التكافل والتضامن والتعاون وبقدرات الابتكار والعمل والعطاء. وانه يمكن لهذا المجتمع أن يكون حقاً مستقلاً عن السلطة في تلبية معظم حاجاته، وسابقاً عليها في مبادراته. وأن إتاحة الحرية والديمقراطية له ستمكنه من بسط سلطانه على جميع أمره عبر المشاركة البصيرة في

الشأن العام وفي حركة التنمية، وفق ما جاء في الاستراتيجية القومية الشاملة عند تحديد الأهداف الاجتماعية، في إطار الأهداف القومية.

إن الحديث عن التنمية الإنسانية كمرتكز للتنمية الشاملة، يجلي أهمية الاعتماد على الناس، في عملية التغيير والتطوير، وبناء قدراتهم، والناس لا يستوردون وإنما يقيمون في الأساس في أوطانهم، فلابد من التوجه إليهم، توعية وحفزاً لهممهم لبلورة إرادة شعبية، هادفة إلى إحداث التغيير المنشود في حياتهم عبر مشاركتهم في جهود التنمية في كل شعابها. إن التجربة السودانية الراسخة في مجال الاعتماد على الذات تؤسس لجعله الأداة الأولى في تنفيذ الاستراتيجية التنموية الوطنية، ثم تأتي الاستعانة بموارد التعاون الدولي والاستثمارات الأجنبية، وإن كنا لا نقلل من أهميتها. إن الأخذ بهذا المبدأ يقتضي التجديد في صيغه وبرامجه ومشروعاته. ففي مجال الإنتاج مثلاً، لابد أن يكون الاتجاه، إضافة إلى اعتماده على المشروعات الفردية الصغيرة ومشروعات الأسر المنتجة، ابتداع مشروعات أكبر حجماً تجمع جهود الأفراد والأسر، أو إقامة مشروعات مساندة تُوظف في خدمة المشروعات الفردية والأسرية الصغيرة، فتقدم لها الخدمات الفنية والخبرات في مجال الإدارة والتسويق، بل وإنشاء شبكات للتسويق، تضطلع بمهامه إنابة عن الكيانات الصغيرة، وتسعى إلى الحصول على أفضل الأسعار لمنتجاتها. كما يتطلب ذلك التوسع في إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي مجال التنمية الاجتماعية، يحسن التوسع في مشروعات تنمية المجتمع القائمة على العون الذاتي ومشروعات تنمية المناطق المختارة، من حيث عددها ومجالاتها وانتشارها في الأقاليم بعد أن أثبتت تجربة تعاون برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مع المجتمعات المحلية، في المناطق المختارة في ولايات كردفان، نجاحاً دفع عدداً من المناطق الأخرى للمطالبة بتعميم هذه التجربة.

ويشكل مواصلة الجهود الشعبية في مجالات التعليم والصحة وتوفير المياه وإدارة مرافقها جهداً مطلوباً لتحقيق التوازن التنموي بين الأقاليم ومنح مزيد من الفاعلية لجهود مكافحة الفقر واقتلاعه.

إن حديث الاعتماد على الذات وبخاصة في المناطق الريفية يشكل إحدى الركائز الأساسية لتنمية الريف بجهود أهله، لذا نود التنبيه إلى الصلة الواشجة بين الاعتماد على الذات وما سنفرده من حديث عن التنمية الريفية.

الصناعات الثقافية التقليدية

إن في حماية الموروث الثقافي من الاندثار محافظة على الهوية السودانية ومحافظة على تراث الأمة.

أنتج في العقود الخمسة الأخيرة كم هائل ومتزايد من الأدبيات المهتمة بالثقافة التقليدية ومنتجاتها. وهذا يتصل بالتراث والثقافات التقليدية وثقافة مجموعات السكان الأصليين وبيئتهم . إن الثقافة التقليدية بما فيها منتجاتها المادية ذات القيمة الجمالية والنفعية، وما اتصل بالعادات والتقاليد، بما فيها الطب الشعبي والمواد الطبيعية المستعملة في التطبيب والمداواة. إن هذا التراث والثقافة التقليدية، قد فاض الحديث في قيمتها الجمالية وقيمتها النفعية وتعبيرها عن التنوع. ودور هذه الصناعات الثقافية متصل بالحفاظ على التراث، والمحافظة على التنوع تفرداً ومزجاً. تفرداً يحافظ على التمايز ومزجاً يعين في إدماج التعبير الثقافي المحسوس وغير المحسوس في نسيج الثقافة الوطنية. ويلزم أن يتم هذا الإدماج بصورة منصفة ومتكافئة من حيث الأخذ بمفهوم القيمة المتساوية للثقافات والحضارات. وكذا دور منتجات الثقافات التقليدية في التواصل

بين الشعوب وحضاراتها وثقافاتها. ولقد أفرد في الأدبيات الصادرة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة وأدبيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية، اهتمام كذلك بالدور الاقتصادي والتنموي للصناعات الثقافية، وانعكاس ذلك على تنمية المجتمعات المحلية والدول، بخاصة دور الاهتمام بالصناعات الثقافية القائمة على الثقافة التقليدية، في مكافحة الفقر.

من هذا المنظور نتناول أهمية الصناعات الثقافية، ودورها في التغيير الاقتصادي والاجتماعي في السودان. فالسودان قد حباه اللــه تنوعاً عظيماً في ثقافات أهله والبيئة التي يعيشون فيها. ولقد أبدع السودانيون عبر القرون واعتماداً على الطبيعة التي يعيشون فيها، والثقافة التي كونوها وعاشوا في رحابها، صوراً بديعة من التراث الفني مزج بين القيمة الجمالية والنفعية، بدرجات متفاوتة في مفرداته. صنعوا أدوات تسعفهم في معاشهم اليومي، وفي سكنهم وتزيين دورهم، وإعداد طعامهم وملبسهم، كما وجهوا اهتماماً لزواملهم ورحائلهم، لتعين في ركوبها وتحميلها الأثقال والأغراض، واهتموا بتزيينها فكسوا جباهها ودعاً وحفلاً جلدية، وأحياناً صوفية وحريرية، صنعوا السروج واللجم وغيرها، وبعضهم صنع المركب النهري، والساقية، والشادوف والمحراث، وكثيراً مما يعين في الانتفاع بالزراعة والرعي. واهتمت جماعات بصنع آلات الموسيقى والتطريب، فنتج من ذلك طيف رائع من الأدوات الموسيقية في كل أنحاء السودان شماله وجنوبه وشرقه وغربه.

إن تنظيم وتطوير الصناعات الثقافية التقليدية سيعين في الحفاظ على تراث عظيم لكل أهله ويدل على تنوعه ويحفظه، ثم يدخله في الدورة العامة للحياة السودانية، فيقع التمازج الهادئ عبر الزمان بين كل هذا الموروث الثقافي الضخم والإبداعات الحديثة، فيه فيتعرف أهل السودان على بعضهم البعض. وتتوسع وتتعمق معرفتهم بوطنهم وأهله ويفخرون به وبأسلافهم الذين أسسوا لهذه الثقافة ومعاصريهم الذين حافظوا عليها.

ويشكل هذا وشائج تقربهم وتؤلف بينهم وتوحدهم فيحرصون على وحدة البيئة التي يعيشون فيها، بيئة الوطن كله.

أما من حيث القيمة الاقتصادية وأثرها في حياة الناس والدولة فإننا نُقدر أن الاهتمام بقطاع الثقافات التقليدية ومنتجاتها، إضافة إلى قيمته الثقافية، سيشكل من فرص العمل وموارد الدخل ما ينعكس إيجاباً على حياة السودانيين في كل المواقع. وإن التوسع في المنتجات الحرفية التقليدية، والعمل على تطوير صناعتها سيحدث أثراً مباشراً في نوعية حياة الناس، واستخدام منتجات الصناعة التقليدية في معاشهم، ويوفر لهم دخلاً إضافياً، ولمن يحترفون هذه الصناعة دخلاً أساسياً. وإذا ما طورت هذه الصناعات ونظم تسويقها في الداخل والخارج، وأحسنت إدارة ذلك كله، فإن هذا القطاع سيغدو ذا شأن كبير في الاقتصاد السوداني، استناداً إلى التنوع العظيم والفني المشهود. ولعل مما يعين في توسيع استثمار وجدوى هذا القطاع الأخذ بالأساليب التي تطور الصناعة الثقافية والتراثية وتصنيع خيرات البيئة، التي تستخدم في الصناعات الثقافية وتنظيم تسويقها.

وحرصاً منه على تطوير اقتصاديات الدول النامية ، ظل المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومؤلف هذا الكتاب، يدعو للمحافظة على الصناعات الثقافية وإمكانية استغلالها تجارياً، لإعطاء أمل جديد للدول لتحسين اقتصاديات الدول النامية، والأفريقية منها خاصة، فجاءت الرؤية النافذة لتحويل الثقافة من مجرد تباهي تاريخي إلى صناعة لها مدخلاتها ومواردها وأسواقها، مما حدا به إلى أن يتوصل إلى مقولة مهمة وهي أن الصناعات الثقافية بالنسبة لكثير من البلدان النامية تدر مواردَ تفوق عائدات النفط.

ويمكن لإنتاج السلع الثقافية أن ينتفع بالتدابير التالية:

1- الاهتمام بالتعليم الحرفي وتنظيمه وإنشاء مؤسسات تعليمية وتدريبية متخصصة في الصناعات التقليدية، ومنتشرة في البيئات المختلفة، مما يعين في تخريج أجيال متتالية من الحرفيين.

2- توطين الصناعات في المناطق التي يمكن أن تستفيد من موادها وأدواتها المحلية كالخوص والقرع والخيزران في مناطق جنوب النيل الأزرق، فتصنع منها العاديات والأدوات الموسيقية والحصر. وهكذا نتخير لكل منطقة ما ألفه أهلها وبرعوا فيه.

3- الاهتمام بالتسويق عبر تنظيم المعارض والأسواق المحلية في عواصم الولايات والمعتمديات، وفي العاصمة القومية وغيرها من الحواضر، وفي المطارات والموانئ. ويحسن أن يُخطط لأمر التسويق الخارجي، لأهميته في جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

4- إن ازدهار الصناعات الثقافية يشكل عنصراً أساسياً في الجذب السياحي، فيعين في ازدهار السياحة وتسويق المنتجات الثقافية. كما يفيد انتشار الفنون الشعبية والصناعات الثقافية السودانية خارج الوطن في التعريف به وبثقافته وتراثه ويغري بزيارته.

5- الاهتمام بتطوير صناعات الفيلم والتسجيل بأنواعه لتسجيل التراث الشعبي الزاخر في السودان ليكون معداً للعرض والتداول، وبغرض المنافع المالية والاقتصادية.

6- كفالة الحماية القانونية للصناعات الثقافية ورعاية المبدعين وأهل التميز والحفاظ على حقوقهم في الملكية الفكرية. إضافة إلى ما يحققونه من نفع اقتصادي ومالي، مما يتطلب إنشاء نظام متطور للملكية الفكرية، ورفع الوعى بشأن حقوق الملكية الفكرية وأهميتها الاقتصادية.

7- الاهتمام بتسجيل الأصناف النباتية، خاصة النباتات الطبية والعطرية.

8- الحفاظ على الأنواع النادرة وتلك المهددة بالانقراض، من الحيوانات والطيور والنباتات، والتمسك بتنفيذ القوانين الضابطة لذلك، للحفاظ على هذه الثروات المقدرة.

9- الحفاظ على البيئة وتوازنها، ونحن نتوسع في الصناعات الثقافية وتوطينها في البيئات المحلية.

10- الاهتمام بالبحث والتطوير في مجال الصناعات الثقافية، وإنشاء المراكز والمعاهد المتخصصة في هذا المجال، وإدخال الثقافة الشعبية والصناعات الثقافية في مناهج التعليم في المدارس، التي تتناول بصفة خاصة تدريس الصناعات المستوطنة في مناطقها، وفي إطار المناشط التربوية.

11- إفراد الإعلام الداخلي والخارجي حيزاً مقدراً للتعريف بالتراث الثقافي، والإبداع الفني القائم في إطارها، والمنتجات القائمة عليه، والترويج لهذه الثقافة والمنتجات الثقافية.

12- تشجيع هذا المجال الحيوي، ذي العائد الاقتصادي، وحمايته بإطار تشريعي متجدد ضامن لهذا التشجيع، ومحقق لصون هذا القطاع وتطويره.

المعلومات والمعلوماتية والعلم والتقانة

أما وقد تناولنا محورية العلم والتقانة في تأسيس مجتمع المعرفة، الذي يعتبر ركيزة أساسية للتنمية، وولوج حياة العصر من أوسع أبوابها، وهو باب العلم والمعرفة، وأشرنا إلى أهمية المعلومات وتوافرها في كل أوجه السعي التنموي، وأبنا دور فنون الاتصال والمعلوماتية في الحياة المعاصرة، فإننا في هذا المقام نتناول هذه المقومات الأساسية من حيث اتصالها بالتنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي المعاصر، والارتقاء بنوعية حياة الإنسان.

ولما كان اقتصاد العصر يقوم، بل وكل أوجه الحياة المعاصرة، على المعلومات والمعلوماتية والعلم والتقانة، فإن التميز في كل هذه المجالات والقدرة على إعمالها في النهوض بالاقتصاد، والارتقاء بنوعية حياة الإنسان، من المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة المتكاملة المتوازنة القابلة للاستدامة، فقد غدت البرامجيات لا المعدات هي قاطرة التقدم. لذا يتعين أن توجه عناية خاصة إلى جمع المعلومات وتصنيفها وإقامة الشبكات القادرة على توصيلها، وإتاحة الانتفاع بها في إعداد الخطط والبرامج والمشروعات وتوسيع نطاق المعرفة. وأن يهتم بالعلم والتقانة استجلاباً وتوطيناً، بل إبداعاً واستنباتاً، ليتمكن السودان من الاندماج في اقتصاد العصر وحياته. فقد أوجدت الثورة الرقمية قطاعاً وأنشطة اقتصادية جديدة كالتجارة الالكترونية، والتعليم عن بعد، والمزاولة الطبية عن بعد، والنشاط المصرفي المقترن بالائتمانات، والمكتبات الالكترونية التي غدت في متناول الأيدي. هذا يتطلب الاهتمام بالمبدعين والمجددين برعاية ملكاتهم وقدراتهم وحفظ حقوقهم في الملكية الفكرية، والانتفاع بما يخلقون ويبدعون في خدمة نهضة الوطن. وأن يردف ذلك كله بإشاعة العلم في المجتمع ليتطور قادراً على التفكير العلمي وإقامة حياته على أساس المعرفة والانتفاع بالتقانة المعاصرة. فرأس المال الذي أصبحت له أعظم الأهمية في الثورة الرقمية هو رأس المال الفكري.

إن التجارب المعاصرة الناجحة للدول والمجتمعات التي تمكنت من توديع الفقر والتخلف، إلى غير رجعة، ما كان لها أن تتمكن من تحقيق إنجازاتها إلا بالاعتماد على قدرات العلم والمعرفة والتقانة. وإن الاقتداء بها يوجب الاهتمام بهذه القدرات العظيمة وإعمالها في تحقيق التنمية. وإن النماذج التي سترد في هذا الكتاب، تجلى بوضوح أن إعمال العلم والتقانة وحسن إدارة الوقت قد كان من بين الأسباب الرئيسة التي مكنتها من إنجاز ما جعلها نماذج تُحتذى.

تطوير البنى الأساسية

إن توافر بنية أساسية كافية ومناسبة مستلزم للتنمية لا يمكن الاستغناء عنه ولا يمكن تحقيقها بدونه. والحاجة إلى بنية أساسية كفيئة في بلد واسع مترامي الأطراف، ومواجه بإزالة آثار الحرب، وإعادة البناء والتوطين في مناطق واسعة بسبب الحرب التي استنزفت موارد طائلة عهوداً طويلة من الزمان، وسببت من الخراب في العمران والبيئة، إضافة إلى إزهاق الأرواح، ما يتطلب تعويض ما فات والتأسيس لحركة تنموية حقيقية في كل أرجائه. فالسودان مطالب، إذا أراد استتباب السلام وتحقيق التنمية، بالتهيئة لتحقيق ذلك بتركيز جهود كبيرة على تطوير بنيته الأساسية، إعادة لتأهيلها وتوسيعاً لقاعدتها وامتداداتها لتغطي كل أنحاء السودان وتربطه بدول جواره. ويشمل ذلك شبكات الطرق والجسور بكل أنواعها الموظفة في المواصلات والري والتوليد الكهربائي، والسكك الحديدية، وسبل ومرافق النقل النهري والجوي والبحري، ومرافق الطاقة بكل أنواعها، خاصة توليد الكهرباء المائية والحرارية، واستثمار مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بكل أنواعها بما فيها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ونظم الري، وحسن إدارة مياه الأمطار والمياه الجوفية، وشبكات الاتصال، والبث الإعلامي المسموع والمرئي. إن محورية البنيات الأساسية في الإنتاج والخدمات والانتقال والتواصل في التنمية، تفرض النهوض بأعباء إعادة تأهيل القائم، واستحداث الجديد بما يمكن من تهيئة بنية أساسية متطورة، كماً ونوعاً. وأن تمنح الأولوية في البنية الأساسية المعينة في التواصل البشري والحراك الاجتماعي والتكامل الاجتماعي، ذلك أن كل هذه من مستلزمات تقوية اللحمة الاجتماعية وتعزيز نسيج المجتمع بما يكرس التآلف والتفاعل بين أهل الوطن وثقافاتهم وعقائدهم وأعراقهم، ويسهم في بلورة ثقافة وطنية واحدة، متعددة الروافد، فيغدو التنوع منابع غناء وتآلف في الثقافة الوطنية، وأن تعامل كل الأعراق والثقافات والديانات على أساس كرامتها المتكافئة، عبر الاحترام المتساوي الواجب لكل منها. وهذا يقتضي الاهتمام بصفة خاصة بتطوير البنى الأساسية القائمة في

جنوب الوطن وغربه وغيرهما من المناطق النائية، ضامرة الخط في التنمية وكذلك تطوير البنى الأساسية الواصلة بينها وبين بقية أجزاء الوطن كمرتكز لتنميته ووحدته. وأن يوجه مزيد من الاهتمام إلى البنى الأساسية التي تصل السودان بدول جواره لدفع خطى التعاون والتكامل الإقليمي، وتيسير التجارة، وانتقال رأس المال والاستثمار والسلع والأفراد بين السودان والوطن العربي والقارة الأفريقية بدءاً بدول الجوار القريب، وكذا التفتح على أنحاء العالم الأخرى، في عصر العولمة والاعتماد المتبادل، الذي يتوجب الاهتمام بتصحيح شروط التعامل فيه وترجيح موازينه في مصلحة الدول النامية.

التخلص من عبء الدين الخارجي

قبل نيف وعشرين عاماً، طرح الرئيس التنزاني آنذاك جوليوس نايريري سؤالاً محدداً على حكومات البلدان الغنية: " هل علينا فعلاً أن نجوع أطفالنا لندفع ديوننا؟ "

واقع الأمر أن تسديد الديون يحول دون استغلال الموارد في المجالات ذات الأولوية، كالقضاء على الفقر والجوع وتوفير العناية الصحية والتعليم، بل وتمويل المشروعات التنموية. وقد ظل عبء الدين الخارجي من المقعدات الأساسية للتنمية في الدول النامية، وبخاصة في الدول الأقل نمواً، والسودان من بينها. فاحتياجات خدمة الديون بالعملة الصعبة تحول دون توظيف الاستثمارات الكافية في الخدمات الأساسية والمشاريع التنموية.كما ظلت قضية تخفيف أو إلغاء الديون الخارجية من القضايا الشائكة التي لم تخلُ وقائع أي مؤتمر من المؤتمرات العالمية الكبرى، التي نظمتها الأمم المتحدة، من إثارة هذه المشكلة وكيفية مواجهتها والتخلص منها. وعلى حين أن مجموعة السبعة

وسبعين تطالب بإلغاء الديون، فإن مجموعات الدول المتقدمة المانحة والدائنة قد ظلت تعارض الأخذ بمبدأ إلغاء الديون، وتبدي استعداداً للسعي إلى تخفيفها بإعادة جدولتها أو إلغاء جزء منها، أو تحويل بعضها إلى منح تستخدم في مصلحة قطاع الخدمات أو في شكل برامج تقدم إلى فئات خاصة كالأطفال والنساء والفقراء. كما ثبت أن محاولات إعادة جدولة الديون لا تعني في حقيقة أمرها إلا ترحيلاً لهذا العبء وتعظيماً له، بسبب المتأخرات وتراكم الفوائد التي صارت، في حالات عديدة، أكبر من أصل الديون، كما هو الحال بالنسبة لديون السودان وغيره من الدول الأقل نمواً. وقد أثبتت الدراسات التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومؤسسات التمويل الدولية، أن جُل دخل الدول النامية، وبخاصة الدول الأقل نمواً، لم تعد كافية لخدمة الدين، مما اسهم في إبطاء مسيرة التنمية فيها.

والدراسات التي أجراها البنك الدولي تقول بأن السودان من كبرى الدول المدينة في العالم، وتصفه بأنه بلد فقير مثقل بالديون التي تراكمت منذ السبعينات، وأن العديد من مؤسسات التمويل والمانحين قد اتخذت تراكم الديون ومتأخراتها على السودان سبباً لعدم التعاون الاقتصادي والمالي معه.

ديون السودان متوارثة بدأت مع أول حكومة وطنية في عام 1956 وبلغت ذروتها في عهد الرئيس نميري، حيث بلغت 9 مليار دولارأمريكي. وبلغت 12 مليار دولار عندما تسلمت حكومة الانقاذ السلطة في 1989 ، وارتفعت إلى مليار21,1 مليار في عام 2003 لتصل حالياً إلى حوالى 28 مليار دولار، معظمها في شكل متأخرات أو فوائد تبلغ نحو 52% من حجم الديون، بينما يقل الأصل عن 48% من حجم الديون. ويعود ذلك للقيمة التصاعدية لفوائد الديون بالإضافة للفوائد التعاقدية والرسوم الجزائية.

.وتشكل الديون المستحقة للمؤسسات متعددة الأطراف 17%، وتبلغ المديونية المستحقة لدائني نادي باريس 30%، بينما تبلغ مديونية الدائنين الرسميين من خارج نادي باريس 36% وتبلغ المديونية المستحقة للبنوك التجارية 15% من جملة ديون السودان الخارجية.

وكان السودان قد توقف منذ عام 1983 عن سداد التزاماته تجاه الديون الخارجية، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين الحكومة السودانية ومؤسسات التمويل العالمية. ولكن السودان سرعان ما عاود سداد الديون في عام 1999 إثر تصدير النفط، بل وتزداد معدلات السداد سنوياً.

أما وقد وصل حجم المديونية حالياً إلى أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج المحلي السنوي. فإن معالجة عبء الدين الخارجي على السودان يقتضي مواصلة توجيه جزء من موارد الدولة لسداد المديونية، كما يتطلب تعاوناً متعدد الأطراف بين مؤسسات التمويل الدولية، وأصحاب الديون متعددة الأطراف، والديون الرسمية، والديون التجارية، وحكومة السودان، التي يطلب التقرير منها إجراء إصلاحات اقتصادية ومالية جذرية في جانبي إيرادات الدولة ومنصرفاتها. إن السودان مواجه بعبء الديون الخارجية، وبما تتطلبه إعادة البناء والتأهيل في المناطق التي تأثرت بالحرب، ومعالجة قضايا النزوح والهجرة وموجات الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية. إن هذا وضع لا يمكن تجاوزه إلا بعون مقدر وعاجل وحسن تفهم من قبل مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية والدائنين عامة، وأن يتجاوب المانحون والمستثمرون مع السودان. والأمل أن يشجع إنهاء الحرب وتحقيق السلام كل هذه الجهات على المسارعة بإلغاء ديونها، مساهمة منها في استدامة السلام، أو أن تلغي جزءاً من الديون وكل الفوائد، بصورة تمكن السودان من توجيه موارده الذاتية ومعونات الأسرة الدولية إلى المشروعات التنموية وإعادة التأهيل والإعمار في المناطق التي عانت من الحرب، أو امتدت آثارها إليها، وإلى التنمية الشاملة.وهذا يتطلب من السودان مواصلة عملية الإصلاح الاقتصادي

والمالي وحسن إدارة الموارد المتاحة له بكفاية وشفافية، وأن ينتهج سياسات اقتصادية ومالية تمكن من تسارع النمو الاقتصادي ورشد التعامل في عائداته. وأن يبذل جهوداً مضاعفة في إقناع الأسرة الدولية والكيانات الاقتصادية الدولية والإقليمية بالاستثمار في إمكاناته الطبيعية الهائلة، وتلبية حاجات إعادة الإعمار والتنمية، ذلك أن عبء الديون قد ساهم إلى حد كبير في تجميد المساعدات الاقتصادية والحد من البرامج التنموية.

هذا وقد أنشأ بنك السودان وحدة متخصصة لإدارة ديونه الخارجية، وهي الجهة الوحيدة الموكلة إليها إدارة ملف الديون الخارجية.

إنه يحق للسودان أن يأمل بعد بلوغ السلام في أن تفي مجموعات المانحين ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية بما وعدت به من عون في معالجة مشكلة الديون والمساهمة في تمويل عمليات إعادة التأهيل والتنمية عبر المنح والقروض والاستثمارات، شريطة أن يكون تمويل تخفيف أعباء الديون تمويلاً إضافياً حقيقياً، أي تجنب تحويل مساعدات التنمية إلى التخفيف من الديون، والتزام الدائنين بشطب حصتهم من مدفوعات خدمة الدين المستحق، وخفض التزامات الديون إلى مستوى يتوافق مع متطلبات الأهداف التنموية.

الاستراتيجية التنموية الشاملة

إن تحقيق المنشود في سودان السلام يتطلب رؤية استراتيجية شاملة تمتد عقوداً من الزمان، وخططاً تعين في تنزيل تلك الاستراتيجية إلى أرض الواقع في أطر زمنية محددة معلومة. ويشترط لهذه الاستراتيجية، وهي تحدد المسار المختار لتحقيق مقاصد الأمة وغاياتها، أن تهدف أول ما تهدف إلى ما يلي:

1- تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة القابلة للاستدامة التي تفي بحاجات المواطنين أفراداً وفئات وجماعات وأقاليم بصورة أوفى بكثير مما تحقق في عقود الصراع التي سبقت التوصل إلى اتفاق السلام. وأن تقوم هذه الاستراتيجية التنموية على تنمية اقتصادية حقيقية وتراعي البعد الاجتماعي رديف البعد الاقتصادي، وكذلك البعد الجغرافي رديف البعد البيئي. وأن يكون جوهرها ومرتكزها معاً تنمية إنسانية تقوم على المعرفة والحرية وصون حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي تعتمد على الأسس والموجهات والبنى المؤسسية التي سبقت الإشارة إليها عند تناولها التنمة الإنسانية ومحورية المعرفة في صنع التقدم والرقي الاجتماعي.

2- أن يكون الهدف الكلي لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة للاستدامة هو تحقيق الأمن القومي في كل أبعاده، الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والسياسية، والدبلوماسية والأمنية والعسكرية والعلمية والتقانية. وأن يكون التركيز في تحقيق هذا الهدف على تحقيق الأمن الغذائي للوطن كله، وتوفير المياه والصحة والتعليم، والكساء والسكن لرفع ضغوط الحياة عن كاهل المواطنين. وأن يستوعب التخطيط، الذي يقوم في إطارها كل قطاعات المجتمع السوداني، في اتساق وتناغم، وأن يتجه إلى التوظيف الأمثل لمجمل قوى المجتمع وموارده وطاقاته.

3- أن يمنح اقتلاع الفقر أولوية كبرى في الاستراتيجية التنموية بحسبانه إهداراً لكرامة الإنسان، ومبدداً لقدراته، وحاجباً لفرصه في العيش الكريم ، والسبب الرئيس في تهميش قطاعات واسعة من المواطنين. ولأنه يشكل مكمن عدم الرضى ويخلق مناخ العنف والمنازعات، والمقعد الأساسي للتنمية الإنسانية، بل التنمية بعامة.

4- أن تجعل في مقدمة أهدافها استدامة السلام بما يتطلبه ذلك من موارد لإعادة التأهيل، وإطلاق خطى التنمية المتسارعة، وتعزيز السلام الاجتماعي، واستعادة الثقة والتكافل والتراحم.

5- أن تكون شاملة حقاً، محددة الخطط التي تُفصل البرامج والمشروعات اللازمة لسد الفجوات، وإصلاح ما تخرب، تمهيداً للنهوض المتوازن بالوطن كله، وتوفير مقومات ذلك النهوض.

6- لكي لا يأتي الحديث مرسلاً، والمشروعات تعبيراً عن أمانٍ عاطلات، يتحتم الاهتمام بالمؤسسات والآليات والأدوات التي تنزل الاستراتيجية والخطط والبرامج، خاصة ما اتصل منها بالأولويات الكلية والقطاعية، إلى أرض الواقع.

7- أن تكون السياسات التي تقوم عليها متجهة في أساسها إلى التنمية البشرية، وتعبئة طاقات كل أهل السودان، لتصير التنمية مرتكزة على الإنسان كوسيلة أنجع، ومتوجهة إليه كغاية أسمى. وهذا يقتضي تحقيق العمالة الكاملة، وتعزيز فرص التكامل الاجتماعي والاندماج الوطني.

8- منح الأولوية المقدمة للرعاية الصحية، وقاية وعلاجاً وبيئة. وأن تجعل مكافحة الأمراض المستوطنة والمعدية والوبائية من الأهداف القطاعية الأساسية، لأنها تشكل تهديداً لحياة الناس وحقهم فيها وتعطل القدرات الإنتاجية، ويستلزم هذا بسط الرعاية الصحية الأساسية وإعداد برامج وطنية للوقاية من هذه الأمراض ومكافحتها، وبخاصة أمراض الطفولة الفتاكة والملاريا والسل الرئوي والعوز المناعي والصحي، وأن تجعل هذه البرامج التعاون الإقليمي والدولي في محاربة هذه الأمراض جزءاً أصيلاً منها، وأن

تُتخذ التوعية الشعبية، خاصة في المناطق الريفية، مدخلاً للوقاية من هذه الأمراض، وترسيخ الوعي بأهمية مكافحتها والمداواة منها .

9- منح التعليم، بحسبانه حقاً أساسياً وعمد إقامة مجتمع المعرفة، والتدريب بحسبانه معيناً في الدخول في العمالة المنتجة، أولوية خاصة في السعي التنموي. وأن يقوم ربط محكم بين النظام التعليمي وحاجات التنمية وسوق العمل. وان يحتل التعليم المهني والتقاني والفني مكانة مميزة في النظام التعليمي. وأن تسعى الدولة والمجتمع إلى توفير فرص التعليم بما فيها محو الأمية وتعليم الكبار كحلقتين أساسيتين في التعليم المستمر. وان تؤمن بخاصة مجانية التعليم الأساس بما يحقق تعميمه وديمقراطيته. وأن يكون ذلك التوجه لب عملية إصلاح النظام التعليمي، وان تُعمل الوسائل التقانية وطرق التعليم الحديثة كوسائل أساسية في إصلاح العملية التربوية، إضافة إلى إعداد المعلمين وتدريبهم وتطوير المناهج.

10- أن توجه عناية خاصة إلى القطاع الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، بحسبانه القطاع الرائد والمصدرالرئيسي للنمو المستدام للاقتصاد السوداني ، من حيث أنه يحقق الأمن الغذائي وفرص العمالة الأوسع، وبحسبانه أكبر القطاعات إسهاماً في الناتج الإجمالي المحلي والدخل القومي، وهو الذي يوفر المواد الخام للصناعات الزراعية كلها، وتسهم منتجاته الأولية والمصنعة في دفع عجلة الصادرات. ويتطلب النهوض بالقطاع الزراعي الأخذ بمنهج التنمية الريفية الشاملة المتكاملة، ورفع كفاءة نظم الانتاج والتسويق الزراعي من خلال تحسين خدمات المساندة وإدخال تغييرات تقنية ومؤسسية ومواصلة تخفيف القيود التنظيمية لبعض الأسواق النوعية، والإصلاح الزراعي، وتطوير بنية أساسية استراتيجية، والاهتمام بالآثار السالبةعلى البيئة. ولا بد من التركيز

على دعم الأراضي الزراعية التقليدية المروية بالأمطار بهدف التقليل من حدة الفقر والتفاوت التنموي.

11- التوسع في الاستثمارات النفطية ورشد استخدام عائداتها، خاصة في مجالات التنمية الإنسانية والارتقاء بالبنية الأساسية، وتطوير القطاعات الإنتاجية، خاصة الزراعة.

12- أن يكون الارتقاء بالقدرات الإنتاجية والقدرة على الاستثمار الرشيد للموارد البشرية، والموارد الطبيعية الهائلة التي يزخر بها السودان، لـُب الحركة التنموية ومرتكزها لتحقيق كل غاياتها وأهدافها.

13- الاهتمام بالصناعات الثقافية كتراث وطني، ووسيلة في عون المجتمعات الريفية خاصة، في مكافحة الفقر وتوازن معادلة اقتسام الثروة. كما يمكن للصناعات الثقافية أن تشكل مورداً هاماً في الدخل القومي، وفي إيرادات السلطات المحلية والولائية.
14- تطوير السياحة استثماراً لإمكانات السودان السياحية الهائلة التي يتيحها تراثه، وإمكاناته الطبيعية المتنوعة، في بيئاته المختلفة، ولأنها قد غدت تشكل مصدراً متنامياً من مصادر الدخل للدول، فقيرها وغنيها. وأن يتوجه الاهتمام إلى السياحة الداخلية تعريفاً لأهل السودان ، خاصة الشباب والأطفال، بوطنهم حضارةً وتراثاً وطبيعةً متنوعة، بما يغرس فيهم حب الوطن، ويعزز عوامل الانتماء له والاعتزاز به. والاهتمام بالسياحة الخارجية تعريفاً للسودان حضارة وطبيعة وإمكانات تنموية هائلة، وإعمالها في جذب شركاء التنمية والاستثمارات الخارجية.

15- التعويل على الإبداع والقدرة على الخلق والتجديد وتوفير المعلومات والتقانات اللازمة للتنمية البشرية.

16- الاستفادة المثلى من ذخيرة العلم والتجربة السودانية المقيمة داخل الوطن، وتلك التي تقيم في خارجه، لتدارك سلبيات الفجوة العلمية التقانية داخل الوطن. وأن توظف هذه القدرات والخبرات في كل مراحل التنمية وبناء الوطن، من حيث التصور الاستراتيجي، والتخطيط العلمي، وتصميم البرامج والمشروعات، وتوفير مقومات إنجازها، وتخير أفضل الوسائل العلمية لذلك التنفيذ، وأن يكون هؤلاء العلماء والخبراء وأهل الدراية حداة قافلة تأسيس سودان السلام والديمقراطية والتنمية والعدل والتقدم.

17- الحفاظ على البيئة وترشيد التعامل معها صوناً وارتفاقاً، ورشد التصرف في الموارد الطبيعية التي تتوافر فيها، إذ أن ما أصاب البيئة من تدهور وتراجع يتطلب برامج اسعافية شاملة، للحفاظ على التربة ومصادر المياه والغطاء النباتي والغابي، وحراسة ذلك البرنامج بتشريعات صارمة، ورقابة دقيقة، وسلطة إنفاذ قوية. ولابد أن تنشأ المشروعات الكبرى، خاصة في مجالات الزراعة والصناعة والتعدين والطاقة، رفيقة بالبيئة مراعية لأهمية إصحاحها وزيادة مواردها. وأن توجه عناية خاصة إلى المشروعات التعويضية، خاصة الغطاء النباتي والغابات، والتوسع في مجال استزراع الغابات وإثراء الغطاء النباتي، والتوازن في استثمار المراعي الطبيعية، وأن تكون التوعية البيئية جزءاً أصيلاً في المناهج التربوية والبرامج الإعلامية والثقافية.

18- تعزيز قيم الاعتماد على الذات لدى الفرد، والجماعات، والمجتمع بأسره، والدولة، بحسبانه قيمة أصيلة وممارسة تاريخية في المجتمع السوداني. كما أن الاهتمام بالاعتماد

على الذات وإنشاء مشروعات العون الذاتي يفجر طاقات هائلة في المجتمع، ويغري الآخرين بالتوجه إلى الاستثمار في السودان.

19- توجيه اهتمام خاص إلى الأطفال والشباب والمرأة، رعاية للطفولة والشباب، وإنصافاً للمرأة وتمكيناً لها والإفادة من طاقاتها وطاقات الشباب لتحقيق النهضة الوطنية. ويتعين اتخاذ المزيد من الاجراءات لتضييق الفجوة بين الجنسين في المجالات الحيوية كالتعليم وفرص العمل. ولا بد من إيلاء عناية خاصة باحتياجات المرأة والأطفال والشباب في المناطق التي تأثرت بالحرب.

20- تعزيز الخدمات الموجهة للفئات ذات الحاجات الخاصة وبسط شبكات الأمان الاجتماعي.

21- الاستفادة القصوى من العلوم والمعلومات والتقانات التقليدية والحديثة والطفرة الرقمية في كل أوجه الأداء، وأن يكون التركيز بالأخص على الاستفادة من تقانات المعلومات والاتصال، توطئة للتحديث والاستفادة من أحدث التقانات التي حققت النقلة العالمية بإعمال المعلومات والمعلوماتية وتقانة الاتصال، وأن توضع خطة خاصة لسد الفجوة العلمية والتقانية، وتحديد أمثل وجوه الاستفادة منها لتحقيق النهوض في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأن توجه عناية إضافية لقضايا الطاقة والتأكد من وفرتها لكل الأغراض الإنتاجية والاستهلاكية والاجتماعية. وأن تُستثمر في ذلك مصادر الطاقة جميعها، وبخاصة المصادر المتجددة.

22- ولتسريع التنمية الشاملة المتوازنة القابلة للاستدامة وضمان نجاحها، ينبغي الأخذ بفكرة المشروعات الرائدة على أسس قطاعية ومرتكزات إقليمية. وأن يوكل أمر تنفيذ

المشروعات إلى مؤسسة أو مؤسسات متخصصة في مجالها لتكون تلك المشروعات الرائدة نماذج يقتدى بها عند التعميم لتطوير قطاع معين كالصناعة أو الزراعة أو التعليم مثلاً، أو إقليم بعينه خاصة الأقاليم التي تأثرت بالحرب أو ضامرة الحظ في التنمية.

23- الاهتمام بالإدارة، إذ إن سوء الإدارة قد أضحى أحد أهم المقعدات لسعي الدول النامية لتحقيق التنمية والحكم الراشد. كما أظهرت التجربة السودانية أن المشكلة التي تواجه الأداء في كثير من الحالات هي مشكلة إدارة. لذا يلزم الاهتمام بعلوم الإدارة وتطويرها، وتطوير الكفاية الإنتاجية. ولابد أن تتضمن الإدارة الحسنة آليات كفوءة للتنسيق والمتابعة والتقويم في الأداء العام والخاص، وفي تنفيذ الاستراتيجيات والخطط والبرامج والمشروعات، مستعينين في ذلك بأحدث تقانات المعلومات والمعلوماتية.

24- تطوير سياسة السودان الخارجية، وأداتها الأساسية الدبلوماسية، بحيث تكون قادرة على تحقيق مصالح السودان، والدفاع عنه، وعرض ثقافته وإمكاناته البشرية والطبيعية العظيمة كوسيلة للتفتح على العالم، وترسيخ صورة السودان كقوة سلام وأمن واستقرار وتقدم، قادر على التجدد والتفتح على التعاون الإقليمي والدولي والإسهام في تصحيح موازين القوى والتفاعل في العلاقات الدولية.

وأن تكون هذه السياسة الخارجية معينة في رشد توظيف ما يتيحه التعاون الإقليمي والدولي من فرص وموارد مالية وفنية وتقانية، والوفاء باستحقاقات هذا التعاون، والعلاقات التكاملية العربية والأفريقية. وأن يكون التعاون الدولي والتكامل الإقليمي من مرتكزات استراتيجية التنمية الشاملة المتوازنة. وأن يتم الوفاء بنصيب السودان فيها، وبالأخص التكامل السوداني المصري، والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) والسوق العربية المشتركة، والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)،

والشراكات المرتقبة مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية ودول آسيا وأمريكا الجنوبية.

هذه رؤية استراتيجية إذا ما نُفذت الأهداف الواردة فيها، يمتلك المجتمع السوداني وأهل السودان قاطبة مقومات النهضة وتتوافر له الأسس والمرتكزات المتينة التي تجعل التنمية فيه شاملة متوازنة وقابلة للاستدامة، وتشكل جسراً يمكن السودان وأهله من الخروج من مخنق الدول الأقل نمواً إلى مصاف الدول المتقدمة الممسكة بحضارتها وجذورها وقيمها والمتفتحة حواراً وتعاوناً على الناس من حوله.

الباب الثامن

التراضي وإعادة البناء : نماذج دولية

تقول حكمة معروفة " إن الذين لا يقرأون التاريخ حرى بهم أن يعيدوه ويكرروه ويقعوا في هاوياته ويرتكبوا أخطاءه".

وقد عرفت الشعوب منذ القدم، وبالرغم مما ساد بين الجماعات التي تكونت منها، من حروب ومنازعات، أن تفئ إلى الحوار والتراضي وتيسير سبل المشاركة كوسائل أمثل لبلوغ أوضاع مستقرة، قائمة على التعايش السلمي، وممكنة من تحقيق التقدم، فبنت أوطاناً ودولاً صارت نماذج لجدوى هذا الحوار وتلك المشاركة. ونلحظ في هذا السياق أن حروبا طاحنة قد أعقبها جنوح إلى السلم والاستقرار، بل تطور ذلك في أعقاب الحربين العالميتين إلى إنشاء منظمات دولية: عصبة الأمم والأمم المتحدة. وتطورت الأمم المتحدة إلى منظومة دولية متعددة الوكالات المتخصصة والمنظمات والبرامج التي جعلت تحقيق السلم والأمن والاستقرار والتقدم جوهر مقاصدها وغاياتها. وأرست من المبادئ وصاغت من المواثيق ما مكن للتعاون الدولي أن يتطور في مساقات الحريات الاساسية، وحقوق الإنسان، والأسرة والمرأة والطفولة، والتربية والعلم والثقافة، والبيئة، وحماية حقوق الملكية الفكرية، مما أفضى إلى تطوير العلم والتقانة وتسخيرهما في خدمة التنمية والتقدم.

واليوم تبرز في إطار العولمة منظمات وبرامج جديدة. وبالرغم من عسر الولادة نتيجة الشكوك والمعارضة التي تحيط بها، فإن الأمر سيتجه إلى تراضٍ جديد يحقق الاستقرار ويرعى مصالح الدولة قاطبة.

وكل ما أسلفنا يدل على محورية التراضي في تحقيق الاستقرار والتقدم. وتتعدد النماذج وتتفاوت في التراضي دولياً وقومياً. التراضي بين الدول والتراضي بين الجماعات المتنوعة داخل الوطن الواحد. ولكنها تؤكد جميعها أن الحوار والتسامح والوفاق يفضي إلى تسويات تقود إلى سلام على نحو يحقق درجة أعلى من العدالة والتنمية الانسانية.

لذا يتوجب علينا، ونحن نستشرف في السودان إنفاذ السلام الدائم والعادل، أن نتدارس التجارب التي سبقتنا، لنفيد من إيجابياتها، ولنتفادى أخطاءها، بل ولنؤسس لتجربة متطورة يحتذى بها.

ماليزيــا

السلام الاجتماعي والنماء الاقتصادي والديمقراطية الراشدة

بفضل الرؤية الواضحة والخطط التنموية الثاقبة، والقيادة الراشدة والصادقة في توجهاتها، تمكنت ماليزيا من تسخير تنوعها العرقي والثقافي والديني، ومواردها الطبيعية لتحقيق ما يعرف بالمعجزة الآسيوية، بنهضة تنموية رائدة، فأصبحت أنموذجاً للتنمية الاقتصادية. وارتقت خلال عقدين من الزمان إلى مصاف الدول المتقدمة في صناعاتها واقتصادياتها، وتمكنت من تحقيق أسرع نسبة نمو اقتصادي في العالم. ونهضت بحياة الناس، ووفرت سبل العيش الكريم لكل الناس، في ظل ممارسة ديمقراطية، هي الأقوي في العالم الإسلامي. وحققت الاستقرار السياسي وحولت التنوع العرقي والديني إلى مصدر قوة.

وفي ظل تشابه كثير من المعطيات والعوامل، صار لزاماً علينا في السودان أن نتدارس تجربة ذلك النمر الآسيوي ونقتدي بها ونفيد من دروسها الغنية ، ونستدل بمؤشراتها ونتدبرها، وذلك في إطار سعينا لانطلاق السودان والنهوض به من كبوة التخلف وبراثن الفقر إلى مجتمع عادل ينعم بالرخاء والاستقرار والتسامح الديني والانفتاح على العالم ومواكبة التغيرات العالمية، مثل العولمة وتحرير التجارة والتقدم التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات، والتعامل معها وفق مصالح متبادلة، وتحقيق نهضتنا التنموية

بشروطنا الوطنية في إطار مسيرة واثقة للخروج بأمتنا من قائمة الدول الأقل نموا إلى مصاف الدول سريعة التقدم .

نشات ماليزيا في الثمانيات من اتحاد المستوطنات البريطانية في بينانج ودندنج وملقا وسنغافورة والولايات الملايوية الاتحادية. وحصل "اتحاد الملايو" على استقلاله من بريطانيا في 1957م وانضمت له سنغافورة في عام 1963م لإنشاء اتحاد ماليزيا. ولكن سنغافورة انفصلت عنها في عام 1965م لتصبح جمهورية مستقلة. وتولى تونكو عبد الرحمن – الذي قاد مسيرة بلاده نحو الاستقلال – رئاسة أول وزارة أعقبه تون عبد الرازق ثم تون حسين ثم مهاتير محمد، والذي تولى رئاسة الوزارة بالانتخاب في عام 1981م وقاد مسيرة ماليزيا ونهضتها التنموية وتحويلها إلى أحد النمور الآسيوية. وتنازل مهاتير عن الحكم في عام 2003م لصالح رئيس الوزراء الحالي عبد الله أحمد بدوي، والذي استمر في رئاسة الوزارة في أعقاب الانتخابات التي أجريت في فبراير 2008.

تتكون ماليزيا من اتحاد فيدرالي يضم 13 ولاية، وتتبنى الدولة نظاماً سياسياً يحفظ التوازن بين قومياته المختلفة، وهو نظام ملكي فيدرالي دستوري، يقوم على منح امتيازات خاصة لسكان البلاد الأصليين من الملايويين، والذي يشكلون 59% من جملة السكان، وكلهم مسلمون. ويرأس ماليزيا ملك ينتخب كل 5 سنوات من بين سلاطين الولايات الملايوية التسعة. وينبغي هنا أن نتوقف للتمعن في هذا النظام المتفرد: الملكية الدستورية، أى أن الملك يتم انتخابه. وتمارس السلطنات الثلاثة عشر دورها الاقليمي والقومي من خلال الانتخابات وتعيين الملك من بين سلاطينها. وعلمانية الدولة تكفل لجميع الأعراف والديانات حرية التعبير عن معتقداتها مع ضمان كامل لحقوق الأقليات في الدستور. وتتوزع السلطات بين الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي والسلطة القضائية. ولكن في الممارسة العملية تتركز معظم السلطات في الجهاز التنفيذي. ومنذ استقلالها في عام 1957م، يحكم ماليزيا تحالف من عدة أحزاب يطلق عليه اسم بارسيان

ناشيونال. وما يميز تلك الأحزاب هو تطلعاتها القومية المشتركة لصون الديمقراطية والمحافظة على استقرار البلاد وازدهارها الاقتصادي. وحتى أحزاب المعارضة تشترك معها في التعامل بقدسية مع التطلعات والمصالح القومية.

يبلغ جملة سكان ماليزيا 3ر25 مليون نسمة (إحصاء عام 2005م)، ويتألف المجتمع الماليزي من ثلاث مجموعات أساسية هي الملاي 59% (مسلمون) والصينيون (26%) ثم الهنود (7%) وآخرون (8%) وغالبيتهم مسيحيون وبوذيون وهندوس. ويشكل المسلمون 60% من جملة السكان. وتنتهج الدولة نهجاً إسلامياً معتدلاً ووسطياً ونظام حكم ديمقراطي متطور. والحريات الدينية كحرية الاعتناق وحرية العبادة مكفولة بنص الدستور الاتحادي الذي ينص على أن الإسلام هو الديانة الرسمية للدولة. وفي هذا الشأن قال د. مهاتير : " نحاول أن نقدم مفهوماً جديداً للإسلام، لا بالأسلوب المتحجر الذي يفهمه به الأصوليون ولكن بالإنتساب إلى المعارف الحديثة والاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة." [29]

إن هذا النهج في التطبيق الإسلامي المعتدل في ماليزيا يعتبر ضرورياً وفرضه الواقع الاجتماعي لمجتمع ماليزيا متعدد الأعراف والديانات، فالمجتمع الماليزي ليس مجتمعاً إسلامياً بالكامل، وتتطابق هذه المعطيات مع ما هو عليه الحال في السودان. وفي مجتمع ماليزيا نجد المسجد إلى جانب الكنيسة والمعبد. ويتميز الماليزيون بانهم يفتخرون بهذه التعددية الدينية والعرقية، المكفولة بإرادة قوية من قبل رأس الهرم السياسي والديني. ولكن هذا التسامح الديني والاجتماعي بين الطوائف والاعراف المختلفة لم يأت من فراغ، فبعد سياسة الإصلاح الاقتصادي، اهتمت الرؤية الماليزية بتأكيد مبدأ العدالة الاجتماعية للجميع وترسيخه. بل إن برامج الحكومات المتعاقبة منذ استقلال البلاد قد ركزت على أهمية تعزيز الثقة بين المجموعات العرقية المختلفة وتوطيد الوحدة الوطنية على أساس راسخ من الثقة المتبادلة والتسامح والمساواة بين المجموعات العرقية

[29] - من حديث رئيس الوزراء الماليزي للأهرام الأسبوعية- 21 نوفمبر 2002

والدينيـة المختلفـة ومراعـاة مصـالحها وتطلعاتهـا مـن أجـل بنـاء مسـتقبل مشـترك أفضـل للـبلاد. ولـيس أدل علـى ذلـك مـن تكـوين المجلـس الاستشـاري القـومي فـي عـام 1970م والـذي يضـم فـي عضـويته المهنيـين والمثقفين. ويضـطلع المجلـس بـدور مهـم فـي ترسـيخ الثقة عبـر تمثيـل المجموعـات المختلفـة والتعبيـر عـن تطلعاتهـا ورعايـة مصـالحها واحتـواء الفوارق العرقية والاقتصادية وتخفيف حدتها.

ولعل أهم معـالم التجربـة الماليزيـة أنهـا نجحـت فـي المسـاواة بـين جميـع العرقيـات والـديانات ووضـعت حـداً للتنـاحر الطويـل بينهـا، واصـبح الملايـو يتعـاملون مـع بقيـة العرقيات، ليس بوصفهم أغلبية سكانية، ولكـن بوصـفهم جميعـاً مـواطنين، لهـم مـا للآخـرين من حقوق وعليهم ما على الآخرين من واجبات.

وعـت الحكومـة الماليزيـة والأحـزاب السياسـية ومنظمـات المجتمـع المـدني أهميـة توحيـد الجهـود لبنـاء الـوطن وترسـيخ الوحـدة الوطنيـة فـي مجتمـع متسـاوٍ فـي الحقـوق والواجبـات، وعبـر التنميـة المتوازنـة فـي جميـع أرجـاء الـبلاد، وعبـر المسـاواة بـين جميـع المجموعـات العرقيـة والدينيـة وإزالـة الفـوارق الاقتصـادية والطبقيـة بـين طوائـف المجتمـع المختلفـة، بغـض النظـر عـن أعراقهـا وجـذورها ودياناتهـا. وقـد قصـرت خطـة مهـاتير واجبات الدولـة في أربعة محـاور أساسية: تطـوير التعليم والتقنيـة، وتـوفير العنايـة الصـحية للمـواطن، وإنشـاء البنـى التحتيـة وتطويرهـا، وتحقيـق السـلام الاجتمـاعي عبـر سياسـات القضاء على الفقر ومشاركة الجميع في السلطة والثروة.

والتحـولات الاجتماعيـة والنفسـية التـي طـرأت علـى المجتمـع جعلـت المـواطن الماليزي يشعر دائمـاً بأنـه هو المستهدف الأول مـن عمليـة التنميـة، وأن نهضـة بـلاده تقـوم عليه كفـرد قبـل كـل شـئ، ولـذلك عنـدما سـئل عامـل مـاليزي بسـيط عـن سـر المعجـزة التـي حققتهـا بـلاده أجـاب ببسـاطة: " لقـد طـُلِب منـا العمـل لثمـان سـاعات فـي اليـوم، فعملنـا ساعتين إضافيتين كل يوم حباً للوطن".

وبعد ترسيخ السلام والاستقرار الاجتماعي واستدامته، والذي هو مفتاح النمو، كما كان ينوه بذلك كثيراً رئيس وزراء ماليزيا السابق مهاتير محمد، صار الطريق ممهداً لاستراتيجية ماليزيا الاقتصادية والتي ارتفعت بها ليصبح لماليزيا اقتصادٌ قويٌ متوازنٌ. عقدين من الزمان كانت كافية لانتقال ماليزيا من دولة زراعية بدائية إلى دولة متطورة تحتل المرتبة التاسعة عالمياً بين الدول المصدرة للتقانة العالية.

وتحت شعار " الجودة والتصدير قاطرة التنمية الاقتصادية"، بدأت المراحل الأولى للنهضة الاقتصادية في السبعينات، حيث بدأ التركيز ينصب على تكثيف الاستثمارات الوطنية في الصناعات مقترنة بالتوجه نحو التصدير. وكانت هذه الصناعات كثيفة العمالة وأسهمت بشكل ملحوظ في تخفيض معدلات البطالة (وفرت العمالة لحوالي 97% من السكان) والتوزيع العادل للثروات على فئات المجتمع الماليزي. واحتفظت الدولة بعدد محدود من المشروعات عامة وتركت جل ادارة الاقتصاد للقطاع الخاص، من خلال المشاركة الفعالة لرؤوس أموالها، وحتى الخدمات تركتها للقطاع الخاص، مثل الطرق والكهرباء والاتصالات واعمال النظافة، وانحصر دور الدولة في تنظيم الإشراف على تلك الخدمات فقط. أى أن الحكومة ادارت الاقتصاد باسلوب قطاع إدارة الأعمال، الأمر الذي نجح في جذب الاستثمارات والتي بدورها وفرت إنتاجاً ضخماً للتصدير. وسمحت للشركات الأجنبية بالاستثمار شريطة مشاركة رأس المال الوطني وانفاق جزء معلوم من أرباحها في إنشاء البنيات الأساسية اللازمة لجذب الاستثمار والشبكات المتطورة في مجالات النقل المختلفة. وبذلك تمهد الطريق لجذب كبرى شركات العالم في الالكترونيات لإنشاء مصانعها في ماليزيا. وهكذا لم تجد ماليزيا حرجاً في الاتجاه شرقا والاستفادة من تجارب اليابان وكوريا الجنوبية والتي تقوم على العلم والمعرفة والتقانة وقيم وأخلاقيات العمل الجاد. وأعلنت ماليزيا سياسة "النظر شرقا" في عام 1981م وامتد العمل بها حتى عام 1991م وهدفت إلى تشجيع الماليزيين على الاقتداء والتعليم من التجربة اليابانية والقيم الإيجابية مثل أخلاقيات العمل

والتطبيقات الإدارية المنضبطة مع التركيز على العمل الجاد والاخلاص والعمل الجماعي وتشجيع الإنتاجية والاعتماد على الذات والعبر والمثابرة والمنهجية الصناعية والتطور التقني والاداء الاقتصادي المميز. ومنحت مزايا ضريبية للشركات اليابانية لمدة 8 سنوات فقط، لإنتاج الأجهزة الكهربائية بمكون محلي لا يقل عن 80% وإعفاء ضريبي مفتوح في حالة تصديره 8% من الإنتاج.

وفي المرحلة التالية سمحت للشركات الأجنبية بالملكية التامة والتصدير دون اشتراط المساهمة الوطنية، ثم اصدار تراخيص منتجات أجنبية وحوافز ضريبية مغرية وإنشاء منطقة تجارة حرة. وشهدت السنوات الخمس الأولى من عقد الثمانينات تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة والتي ركزت على التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية، وصناعة السيارات والتوسع في صناعة الأسمنت والحديد والصلب والتركيز على صناعة الإلكترونيات والنسيج. وتمتعت الصناعات الماليزية خلال هذه المرحلة بالحماية الحكومية. وأعقب ذلك مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية والصناعات ذات القيمة المضافة. والخلاصة أن الفترة 1980-200م شهدت تنفيذ ثلاث خطط خمسية شملت مجموعة من السياسات الهادفة لتنشيط النمو الصناعي. كما شهدت توسعاً في استثمارات القطاع الصناعي بقيام أكثر من 15 000 مشروع صناعي، شكلت فروع المشروعات الأجنبية حوالي 54% والمحلية 46% ووفرت هذه المشروعات مليوني وظيفة وفرصة عمل جديدة إلى جانب نقل التقنية الحديثة وتطوير المهارات العمالية وايجاد قنوات جديدة للتسويق، وتحديث البنية التحية للاقتصاد الماليزي وتطوير التعاون الاقتصادي الاقليمي، في إطار كتلة دول جنوب شرقي آسيا. وفي ذات الوقت الدفع بالقطاع الخاص وتطويره وتقديم الدعم له حتى يتمكن من القيام بدوره في النهضة الاقتصادية.

وفي المرحلة التالية انتهجت ماليزيا ما يسمى بطريقة التصنيع العنقودي الذي يقوم على الترابط بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها والتي تتمثل في الربط

بين الصناعات والموردين وخدمات الأعمال، وذلك في إطار منظومة من البنى التحتية والمؤسسات الاقتصادية التي تشمل تنمية الموارد البشرية والتقنية والخدمات الداعمة والتمويل والتأمين ونظام الحوافز.

وقد ساهمت في إنجاح عملية التنمية الصناعية العديد من المؤسسات والهيئات التي كانت تتولى توفير المعلومات عن المزايا الاستثمارية وتتولى الإجراءات الادارية والتصديقات وتستضيف الشركات متعددة الجنسيات وتوفر احتياجاتها وتزودها بالخدمات الأساسية والعمالة المدربة والمؤهلة، والترويج للصادرات الماليزية والبحث عن أسواق جديدة لها وتوفير المعلومات للمصدرين الماليزيين، وتوفر لهم كذلك البرامج التدريبية.

ونسبة لاعتماد الاقتصاد الماليزي في نهضته على الصادرات، كان لزاماً تطبيق نظام مقاييس ومعايير دوليين لتحديد السلع التجارية، ولذلك تم تحويل هيئة المقاييس الماليزية إلى شركة مساهمة تدار بأسلوب القطاع الخاص، اطلعت على النظم المعمول بها في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، وطبقتها على الصناعة والتجارة الماليزية. وتتولى الشركة منح شهادات الجودة ومطابقة المواصفات والإشراف على شركات مراقبة الجودة والمحافظة على البيئة.

إن نجاح برنامج وخطة ماليزيا الاقتصادية مكنها من تحقيق نموٌ اقتصاديٍ عالٍ فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في الناتج المحلي في الستينات 1ر5% وخلال السبعينات 8ر7% وخلال الثمانينات 9ر5% (نسبة للأزمة الاقتصادية في جنوب شرقي آسيا) ثم ارتفع خلال العشرين سنة الماضية بمعدل 9ر6%، وتضاعف الناتج الإجمالي المحلي بثمانية أضعاف مما مكن ماليزيا من التحول من بلد يعتمد على بعض المواد المحلية والزراعية البدائية إلى بلد يصدر السلع والصناعات والمعدات والآليات الكهربائية والإلكترونية. بل واحتلت ماليزيا المرحلة التاسعة في قائمة الدول المصدرة للتقنية العالية، متقدمة في ذلك على إيطاليا والسويد والصين. كل ذلك تحقق بفضل برنامج

واستراتيجية علمية محددة وواضحة المعالم والأهداف انعكست في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة القائمة على العلم والتكنولوجيا والإنتاج للقضاء على الفقر وتطوير الريف وتطوير البنيات التحتية والتعليم والخدمات. وقد ركزت ماليزيا على إنشاء قاعدة عريضة لتعليم حديث يؤهلها لتصبح دولة ذات بنية صناعية متقدمة تستقطب الاستثمارات الأجنبية التي تتطلب وجود البنية الأساسية والعمالة المدربة والمنضبطة. وتمكنت ماليزيا بالفعل خلال ثلاثة عقود من تخفيض معدل الفقر من 4ر52% إلى 5ر5% ليبلغ حالياً 5ر% . وبذلك تكون قد قضت على الفقر المدقع بصورة جذرية.

إن نجاح القيادة الماليزية في القضاء على الفقر كان الأساس الضروري لتقوية الوحدة الوطنية والتجانس بين الأعراق المختلفة. فالتنمية في ماليزيا تقوم على فكرة ان النمو الاقتصادي يعود إلى المساواة في الدخل، وبذلك تنعكس مكاسب التطور الاقتصادي على حياة المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم، بما في ذلك الخدمات الضرورية كالغذاء والتعليم والعلاج والامن، وان يكون أول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي الفقراء والعاطلين عن العمل والمجموعات العرقية الاكثر فقرا في المجتمع، والاقاليم الاقل نمواً. واتبعت ماليزيا استراتيجيات معينة لتقليل الفقر مثل زيادة امتلاك الفقراء للاراضي وراس المال ورفع مستويات تدريب العمالة وزيادة الرفاهية عامة. واندرجت ماليزيا في عام 2006م في قائمة 20 دولة سجلت اقل معدل للبطالة في العالم.

إن النجاح الاقتصادي في ماليزيا قد ارتكز في جانب على وجود موارد طبيعية وبشرية نجحت الخطة في استغلالها وتوظيفها وتسخيرها للإنتاج وتحقيق الرفاه الاجتماعي. كما ارتكز ذلك النجاح على الاستقرار السياسي الداخلي، فقد استمر حكم مهاتير محمد لمدة 22 عاماً، وضمن ذلك استدامة خطته الاقتصادية الطموحة. واستقرت علاقات ماليزيا الخارجية وبصفة خاصة مع جيرانها ودول المنطقة، وحافظت ماليزيا على حيادها تجاه الدولتين العظميين ولكنها استفادت بمهارة من كليهما، وتحولت إلى

أسطورة محبوبة تجتذب عشرين مليون سائح كل عام. بيد أن كل ذلك النجاح لم يكن ليتحقق بدون التخطيط السياسي والاقتصادي السليم، والرؤية الثاقبة والواقعية، والقيادة السياسية المخلصة والفاعلة والواعية والصادقة في توجهاتها، والإدارة الراشدة، والوعي الوطني في جميع قطاعات المجتمع المدني، وبصفة خاصة الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة، واتفاقها على أهمية الوحدة الوطنية وأولوية توحيد الجهود لبناء الدولة. فصار التنوع العرقي والديني مصدر قوة، وصارت الممارسة الديمقراطية في ماليزيا هي الأقوى في العالم الإسلامي.

كل هذه تحديات ودروس إن أمعنا النظر فيها وتدارسنا استدلالاتها بعمق يمكن ان تصلح نواة ونموذجاً للنهضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان عام 2020م.

جنوب أفريقيا

التسامح والمصالحة والتعاهد

منذ أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، تصاعد الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان، مع تصاعد النزاعات بين بني البشر، بغض النظر عن قومية الإنسان أو معتقداته أو لونه أو جنسه أو ديانته أو لغته.

كان الزعيم الفرنسي شارل ديغول أول من استخدم تعبير " المصالحة الوطنية". واستخدمه فيما بعد كل من جورج بومبيدو وفرانسوا ميتران، للتعبير عن اعتقادهم بضرورة تحمل مسئولية الجرائم التي ارتكبت إبان الحرب واحتلال الجزائر. ثم استخدم نيلسون مانديلا هذا المفهوم في جنوب أفريقيا، عندما كان نزيلاً في السجن، إذ نادى بإجراء العفو العام وإجراء المصالحة الوطنية، لدرء تجدد العنف والاحتراب والاحتراق وإراقة الدماء بدافع الانتقام.

المصالحة الوطنية هي رؤية لإعادة ترتيب المجتمع وإعادة التوازن الوطني واعتماد معايير المواطنة الحرة والمتساوية، لكل طوائف المجتمع، بهدف النهوض بالمجتمع وإطلاق طاقاته الإبداعية وتوظيفها لبناء الدولة والامة. وقد تجمعت لدى البشرية حصيلة تجاريب شعوب عديدة في المصالحة الوطنية الناجحة. ففي المغرب شكلت لجنة الإنصاف والمصالحة في عام 2004م، وفي غينيا صدر القانون 611 للمصالحة الوطنية، واجتازت السلفادور أزمتها عن طريق لجنة تقصي الحقائق في عام 1992م، وفي غواتيمالا شُكلت لجنة بيان انتهاكات حقوق الإنسان في عام 1994م وفي سيراليون أُقيمت المحكمة الخاصة لسيراليون، وفي كمبوديا انشئت محاكم مرتكبي

الجرائم، وفي تيمورابتدرت اللجان القضائية للأفعال الجنائية الخطيرة، وفي رواندا شُكلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك في إسبانيا ما بعد فرانكو وتشيلي وهايتي ومنطقة البلقان وكمبوديا. وبلغت جملة تلك اللجان ما يزيد على 25 لجنة أطلقت عليها مسميات مختلفة.

ولعل أهم تلك التجارب وأكثرها نضجاً والأبعد أثراً كانت تجربة جنوب أفريقيا حين قاد نيلسون مانديلا بلاده عام 1994م في مرحلة الانتقال السلمي من مرحلة حكم الفصل العنصري إلى مرحلة الاستقرار والديمقراطية، فكانت المصالحة الوطنية من أهم مكوناتها.

كانت جنوب أفريقيا قد استعمرت من قبل البيض والأوربيين منذ القرن السابع عشر، حيث مارسوا خلال حكمهم أبشع أنواع التفرقة العنصرية وسياسات الفصل العنصري بين البيض وبقية سكان البلاد الاصليين من السود ومن الوافدين الملونين. وإثر اعتماد هذا التصنيف العنصري رسمياً من قبل الأقلية البيضاء، اشتعلت ثورة الأكثرية السوداء لمحاربة هذا التمييز البغيض بقيادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، فأودع زعيمه نيلسون مانديلا السجن في عام 1964م، حيث بدأ في تبني سياسة النضال السلمي من أجل تحرير بلاده من القبضة العنصرية. وأثمر النضال السلمي المتواصل عن تبني آخر رؤساء الجمهورية البيض فريدريك دي كليرك في عام 1988م ما أطلق عليه آنذاك سياسة المصالحة الوطنية. فأطلق سراح مانديلا بعد أن قضى خلف القضبان أكثر من سبعة وعشرين عاماً، كرسها للنضال بالوسائل السلمية بصورة فعالة وناجزة، وهو ذات السلاح الذي كان قد استخدمه المهاتما غاندي وأسفر عن رحيل القوات البريطانية عن القارة الهندية. وأسفرت المفاوضات الشاقة عن تنازل البيض من الحكم لصالح السكان الأصليين الأفارقة. وأعلنت الأقلية البيضاء عن استعدادها لاعتراف بجرائمها مقابل عدم مقاضاة الأشخاص والسياسيين المسئولين عن تلك التجاوزات

والجرائم. واضطر نيلسون مانديلا – تحت ضغوط دولية كبيرة – إلى القبول بذلك واعتبار تضحيات المواطنين السود استحقاقاً مطلوباً لاستعادة الحكم وتحقيق الاستقرار.

ونجحت جنوب أفريقيا في الانتقال إلى عهد جديد من الحرية والديمقراطية، دون الدخول في حرب اهلية، رغم ما شهدته البلاد من صراع وأحقاد بين البيض والسود وبين السود والسود، ورُغم النزاع الطائفي والعرقي المتجذر في جنوب أفريقيا. واجتازت مرحلة انتقال السلطة من الأقلية البيضاء إلى الأكثرية السوداء ومن مرحلة الصراع والأحقاد إلى مرحلة التصالح والتسامح، وتوحدت الطوائف والاعراق والديانات لتأسيس دولة ديمقراطية حديثة يسودها حكم القانون والعدالة. وها هي جنوب أفريقيا اليوم دولة القانون التي يحكمها الدستور وتتمتع فيها المحكمة الدستورية بالسلطة العليا ومراقبة أداء البرلمان والحكومة. وبذلك استطاع شعب جنوب أفريقيا أن يضع نهاية لذلك النظام ليقوم أشرق أنموذج في التسامح والتراضي بديلاً لنظام الميز العنصري الذي أنكر كرامة الإنسان الأسود واعتدى على حقوقه وكرامته.

بعد فوز حزب المؤتمر الأفريقي في انتخابات جنوب أفريقيا في عام 1994م، سارع مانديلا بالسعي لدى الأحزاب وعرض عليها المشاركة في الحكومة. وتشكلت حكومة تضم كل الأجناس والأعراف الأفريقية المختلفة أطلق عليها مجازاً حكومة "قوس قزح". وبدأ الحوار لإنشاء لجنة للحقيقة، ثم أصدر برلمان جنوب أفريقيا في عام 1995م " قانون تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة" التي أنشئت بموجبه لجنة الحقيقة والمصالحة. وأختير أعضاؤها السبعة عشر بالترشيح والاختيار المباشر والعلني من بين الوطنيين، ومنحها القانون سلطة العفو والتفتيش والمصادرة وجلب الشهود وحمايتهم. أنشأت اللجنة أربعة مكاتب في أقاليم جنوب أفريقيا المختلفة، وشكلت ثلاث لجان فرعية: الأولى لجنة "انتهاكات حقوق الإنسان" وعملت على تجميع الشهادات من الضحايا والشهود بشان الانتهاكات. واللجنة الثانية هي " لجنة العفو" واختصت في البت في طلبات العفو والتي بلغت حوالي 7000 طلب، واللجنة الثالثة هي " لجنة التعويضات

ورد الاعتبار" واختصت بالتعويضات. نظرت اللجان في الانتهاكات التي حدثت ما بين عام 1960م وعام 1964م وتلقت اللجنة شهادات من 23000 شاهد، تحدث منهم ألفان في مئات من جلسات الاستماع العلنية للإجابة على أسئلة أعضاء اللجنة ومحامي الضحايا وعائلاتهم ومن الضحايا أنفسهم. وحظيت الجلسات بتغطية اعلامية مكثفة. ومنح العفو بالفعل لكل من اعترف صراحة باشتراكه في الجرائم التي ارتكبت وبدواعٍ سياسية.

وقد تزامن نشاط اللجنة مع انعقاد محاكمات لجرائم الفصل العنصري أصدرت أحكاما رادعة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد طلبات العفو المقدمة للجنة " الحقيقة والمصالحة". وفرغت اللجنة من أعمالها في نهاية عام 1998م ونشرت تقريرها النهائي الذي غطى فترة زمنية تجاوزت 30 عاماً. وعرض على البرلمان وعلى الحكومة لتنفيذ التوصيات الواردة فيه حول الانتهاكات التي بلغت 25ر000 مابين قتيل ومفقود.

مهما يكن من أمر تنفيذ توصيات اللجنة، وهو الجانب الأهم في قصور لجان الحقيقة، سواء كان ذلك بسبب ضعف القدرة المؤسسية على المتابعة أو ضعف التمويل اللازم للتعويضات، إلا أن اسهامها كان فعالاً في التعامل والتصالح مع مرارات الماضي وآلامه. وتوطيد الدعم المعنوي وبث الطمأنينة في نفوس المواطنين وإزالة ما علق بها من مرارات.

إن تجربة جنوب أفريقيا الإنسانية، في التعامل مع الماضي وتقليص عقود من العنف والتقتيل، حافلة بالعديد من الدروس الناجحة والعبر والمآثر التي ينبغي الإفادة منها، ولكن من دون إغفال خصوصيتنا وتراثنا وثقافتنا، وذلك للتأسيس لاستدامة السلام والاستقرار. لقد لخص ديزموند توتو – رئيس لجنة " الحقيقة والمصالحة" تجربة جنوب أفريقيا بقوله: " لقد حررتنا الحقيقة فعلياً، حتى أصبح بوسعنا أن نعقد السلام مع أنفسنا. وبفضل التذكر والغفران أصبح بوسعنا أن نسلم كوابيس الماضي إلى صفحات النسيان.."

لقد نجحت جنوب أفريقيا في طي الصفحات المأساوية من تاريخ الصراع والنزاع والأحقاد وكتابة صفحة جديدة بالتصالح والتسامح والمصالحة في دولة تتساوى فيها جميع الأعراق وتحترم جميع الأجناس والأديان ويتم تداول السلطة فيها ويعلو فيها القانون. كل ذلك بفضل وعي النخبة المثقفة والقيادة الحاكمة الواعية، والزعامة التاريخية لنيلسون مانديلا ودوره الإصلاحي والتصالحي، والتي قدرت ترجيح المصلحة العليا للامة، وكانت المصالحة الوطنية هي البند الأول في برنامجها السياسي.

إن لجنة الحقيقة والمصالحة، قد لا تكون مناسبة وتكوين المجتمع السوداني، ويجب ألا نخلط بينهما وبين المحاكم، ولكن مواجهة آثار الحروب الاهلية والسعي لإقامة توازن بين الحاجة إلى إحلال السلام والاستقرار من جهة ومتطلبات العدالة والمساواة من جهة أخرى يتطلب إيجاد آلية مشابهة تؤدي نفس الدور وتسعى لنفس المقصد في محاسبة مرتكبي الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، وتأسيس دور العدالة فيما يتصل بالمحاسبة والتوصية بالتعويضات عن الانتهاكات والأضرار النفسية والجسدية والاقتصادية التي تعرض لها الضحايا ورفع الضيم عنهم، وتعزيز المصالحة الوطنية عبر التسامح، ونزع فتيل الخصومات والعداءات والانتقام. والعدالة الانتقالية تعنى بمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، والتعامل مع هذه الانتهاكات بطريقة شاملة وواسعة تتضمن العدالة الجنائية وإصلاح الضرر والعدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية. فالعدالة والمصالحة يجب أن يتكاملا مع بعضهم البعض إلا أنه من غير الممكن استبدال أحدهما بالآخر. وبذلك تفصل المصالحة الوطنية ما بين الماضي المثقل بالآلام والأضرار والمآسي والمرارات والغد المفعم بالعدالة والمصالحة الاجتماعية وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون.

إن العدالة لا ينبغي أن تركز على العقاب فقط، بل تهتم بالنطاق الأوسع لاحتياجات المجتمع. فإذا كان العقاب هو المحطة الاخيرة في عملية تحقيق العدالة فإنه

من المحتمل أن تتواصل دائرة العنف. وعليه لا بد من تحقيق التكامل في العلاقة ما بين العدالة والمصالحة.

وقد لا تكون الحقيقة إلا عنصراً واحداً من عناصر تحقيق المصالحة الوطنية. والمصالحة الوطنية وحدها لن تكفي لحل مشكلات بلادنا إذا لم تتزامن مع السعي الجاد لمعالجة عدم المساواة الهيكلية وتوفير الحاجات الأساسية ومستلزمات الأمن والرفاه وضمان الحقوق والتنمية الشاملة والعادلة والمستدامة وتقضي على أسباب التفرقة والنزاعات.

والمصالحة الوطنية ليست حدثاً عابراً، بل هي عملية مستمرة مع المستقبل المفعم بالأمل والبناء والاحترام المتبادل والعيش الكريم، وهي ضرورية لإعادة تأسيس الأمة على أسس شرعية قانونية وتعددية وديمقراطية وإشاعة ثقافة السلام والتسامح وتلافي الانتكاس إلى حالات الحرب. وهي لازمة لبناء جبهة وطنية قوية قادرة على مواجهة التحديات واستحقاقات عملية بناء السودان ورفاهية شعبه.

وحتى تكون المصالحة الوطنية فاعلة لا بد أن تشمل كل القوى السياسية ومختلف شرائح المجتمع كعلماء الدين والزعامات القبلية. والمصالحة لا تبدأ بالانتخابات ولا تعتمد على مجرد المبادرات المطروحة، لكنها ضرورة حضارية ترتقي بشعبنا إلى مستوى الإنسانية، فروح المصالحة والتسامح تستجيب لنداءات الضمير والفطرة الإنسانية. لقد تناحر أهل السودان وتفرقوا خلال العقود الماضية وتراكمت الأحقاد والمرارات ومشاعر الحقد والكراهية والتي يمكن تجاوزها بالتصالح الوطني الحقيقي بين الأفراد والجماعات والقبائل والأعراق والإثنيات والجهويات وصولاً إلى دولة المواطنة سودان العدالة والمساواة والسلام الاجتماعي.

إن العمل برؤية السودان 2020م السياسية والاقتصادية والاجتماعية تقتضي أولاً ترسيخ دعائم التفاهم والحوار بين أبناء السودان، ومحاولة إيجاد الحلول للمشاكل والنزاعات التي تطرأ، بالإقرار أولاً بحق الاختلاف والتعامل مع الآخر بروح التسامح

الحقيقي الذي صارت أدبياته من ضرورات العمل الحقوقي في مجال حقوق الإنسان. وإجراء المصالحة ضروري في السودان للانتقال من حالة الصراع السياسي الداخلي والعنف إلى مرحلة التحول الديمقراطي، ولبناء صرح الدولة الديمقراطية.

والمصالحة الوطنية، وفق رؤيتنا، تعني إعادة ترتيب قوى المجتمع ومعافاته عبر التصالح والتسامح، لاعادة التوازن للنسيج الوطني اعتماداً على مبدأ المواطنة الحرة المتساوية، وبإشراك المواطن، وهو أهم عناصر الاستقرار، في العملية السياسية والاقتصادية، حتى تتمكن الطاقات من الانطلاق وتتكامل لتسهم في بناء الوطن ونهضته. وللمصالحة الوطنية شقان: الأول هو المصالحة الوطنية أو السياسية بين الفرق والأحزاب والنخب السياسية، ثم المصالحة الفردية، وهي الأصعب تحقيقاً لتضميد الجراح والآلام والعفو على مستوى عامة الناس.

وإننا نؤمن بأن التسامح والمصالحة أصبحت ضرورية لمعالجة وطي صفحات الماضي وفتح الباب أمام مصالحة وطنية حقيقية والتفرغ إلى صناعة المستقبل، بالحوار وعلى أسس العدالة والمساواة، لبناء الوطن وتحقيق السلم الاجتماعي والتنمية الشاملة. في وطن تكرس فيه المواطنة، ويتجاوز فيه المواطنون الاعتبارات العرقية والدينية والثقافية، ويتحقق فيه العدل، ولا ولاء فيه إلا للوطن.

ولنا أسوة حسنة برسولنا الكريم عندما خاطب أهل مكة الذين عذبوه وشردوه وحاربوه " اذهبوا فأنتم الطلقاء"، وبذلك كسب ثقتهم وفتح لهم باب الإسلام بمصراعيه انطلاقاً من التسامح وليس الانتقام. فأقبلوا على الإسلام طوعاً، زرافات ووحداناً.

وهي دروس إن أمعنا النظر فيها وتدارسنا استدلالاتها، يمكن أن تصبح نموذجاً للمصالحة الوطنية في السودان 2020م.

دولة الإمارات العربية المتحدة

ثنائية الأصالة والمعاصرة

الإمارات السبع، أو إمارات الهدنة، هي أسماء كانت تطلق على ما يعرف اليوم بالإمارات العربية المتحدة، وتتكون من سبع إمارات هي: إمارة أبوظبي وإمارة دبي وإمارة الشارقة و إمارة عجمان وإمارة الفجيرة وإمارة رأس الخيمة وإمارة أم القوين. وقد دخلت تلك المنطقة ضمن الدولة الإسلامية، مع انتشار الإسلام في شبه الجزيرة العربية، ونشأت عدة إمارات، منها ما خضع لسلطة الخلافة الإسلامية، ومنها ما انفصل واستقل عنها. واحتل البرتغاليون المنطقة في القرن السادس عشر ثم انتقلت الوصاية والهيمنة لمصلحة بريطانيا بالكامل خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. ثم وقعت بريطانيا عدة معاهدات مع شيوخ القبائل العربية. وفي عام 1952م استقلت الشارقة والفجيرة. وفي ذات العام تم تشكيل مجلس حكام الإمارات السبع، برئاسة المفوض السياسي البريطاني، وبدأ إنتاج النفط في عام 1962م. وفي عام 1968م أعلنت بريطانيا عن سحب جميع قواتها بحلول عام 1971م حيث أنهت بريطانيا معاهداتها مع الإمارات المتصالحة، وأعقب ذلك الإعلان تشكيل دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر 1971م وانتخب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حاكم أبوظبي، رئيساً للاتحاد. وقد تحقق هذا الاتحاد على سند من دستور مرن وقيادة حكيمة صبرت وصابرت طويلاً حتى تمكن الاتحاد وحقق درجة عالية من الاستقرار الأمر الذي انعكس إيجاباً في تحقيق طفرة تنموية هائلة ومتميزة لتصبح من أنجح اقتصاديات

السوق الحر في المنطقة بل وفي العالم أجمع،ووضعتها في مصاف الدول الأكثر تقدماً، بفضل عائداتها النفطية واستراتيجيتها التنموية المتطورة وحكمة قادتها.

وتمتاز النهضة التنموية المتفردة في دولة الإمارات بمواكبتها لآخر ما توصلت إليه الحضارة الإنسانية من علوم في كافة المجالات، مع التمسك بالموروث الثقافي والديني والحضاري لأمة الإمارات وحماية الهوية الوطنية والمحافظة على النشيج الاجتماعي والموروثات المستمدة من التعاليم الإسلامية والتراث. والتفرد في نجاح تجربة الإمارات يعود في المقام الأول إلى نجاح المزاوجة بين الأصالة والمعاصرة.

لقد تحقق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة بفضل إستراتيجية تنموية شاملة ومحددة المعالم والأهداف ترتكز على تخطيط دقيق وعلى الحرية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات وتنويع مصادر الدخل. وصارت تلك الاستراتيجية الدليل والمرجعية التي تحكم أداء الدولة ومؤسساتها. وقد ركزت الدولة في خططها وإستراتيجياتها على توزيع الاستراتيجية على ستة قطاعات رئيسية: قطاع التنمية الاجتماعية، وقطاع التنمية الاقتصادية، قطاع العدل والسلامة، قطاع التطوير الحكومي، قطاع البنية التحتية، وقطاع تطوير المناطق النائية. وقد ساعد في تحقيق التنمية الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني في البلاد وتوفر الأيدي عاملة والعقول المهاجرة من الدول العربية والآسيوية وقرب الأسواق التجارية في الشرق الأقصى والشرق الأوسط وأفريقيا. وحقق القطاع الصناعي طفرات كبيرة تمثلت في مضاعفة المنشات الصناعية وفي حجم الاستثمارات وعقد الشراكات مع المؤسسات والشركات العالمية وإقامة المناطق الحرة الصناعية والتجارية لجذب الاستثمارات، حيث توجد حالياً 16 منطقة حرة تعمل فيها أكثر من عشرة آلاف شركة في مختلف أنشطة الصناعات التحويلية والتجارة والخدمات والتخزين وتوزيع البضائع والمواد الأولية. وقد لعب القطاع الصناعي والتجاري دوراً محورياً في تنفيذ الإستراتيجيات التي اعتمدتها الدولة لتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل

القومي، وتمكن قطاع الصناعات التمويلية من تحقيق أعلى مساهمة في الناتج الإجمالي المحلي في السنوات الأخيرة وحل في المرتبة الأولى بين القطاعات الإنتاجية غير النفطية.

وقد سخرت الدولة النسبة الأعلى من مواردها للإنفاق على البنيات التحتية والاجتماعية والتعليم والتدريب والإنشاءات من طرق ومطارات ومحطات المياه والكهرباء. كما خصصت الدولة استثمارات ضخمة لتطوير قطاع صناعة السياحة، وطورت خدمات للسائحين والزائرين من مطارات وموانئ وشبكات طرق واتصالات وغيرها من الخدمات المتقدمة.

وقد تبوأت دولة الإمارات، بما حققته من منجزات متطورة، مرتبة متقدمة في دليل التنمية البشرية العربية الأخير لعام 2005م بتربعها على المركز الثاني عربيا. و واحتلت دولة الإمارات المركز الحادي وأربعين عالمياً في دليل التنمية البشرية الدولي للعام 2008م. وقد أشادت تقارير التنمية الدولية بالاهتمام الكبير الذي توليه دولة الإمارات للإنسان في سياساتها وخططها التنموية، وأكدت تلك التقارير أن التنمية البشرية في دولة الإمارات حققت نقلة نوعية متميزة، وأن الدولة قد حققت تقدماً ملحوظاً في مجال الخدمات الأساسية والخدمات الصحية والإسكان والعدل والأمن، كما شهد قطاع التعليم طفرة مميزة.

ومن جانبه أكد صندوق النقد الدولي أن الأداء الاقتصادي لدولة الإمارات قد حقق، على مدى العقد الماضي، تقدماً كبيراً وخاصة فيما يتصل بتوسيع وتنويع قاعدة الموارد الاقتصادية، كما أكد الصندوق في تقريره السنوي للعام 2006م أن اقتصاد الإمارات يشكل أنموذجاً فعالاً في مجال الحد من الاعتماد على موارد النفط وتفعيل دور القطاع الخاص في بناء الاقتصاد الوطني. وأكد التقرير أيضاً أن الاقتصاد الوطني ظل يحقق نمواً قوياً بفضل ارتفاع أسعار النفط وتنامي ثقة المستثمرين ومضاعفة حجم

الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو القياسي الذي حققه فائض الحسابات الجارية، كما أسهمت سياسات الاستثمار في خفض نمو الأسعار في أسواق العقارات والأسهم المحلية.

إن التركيز على القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة، والتي ساهمت كمحركات أساسية في ارتفاع معدل النمو، والانفتاح على المنافسة العالمية والتوسع الهائل في التجارة الخارجية وتحرير السياسات المالية والاقتصادية وتحرير أسعار الصرف وتضاعف الاستثمارات المحلية والأجنبية قد انعكس بصورة مباشرة على توازن نسبة الناتج الإجمالي المحلي وارتفع نمو الدولة الاقتصادي وناتجها الإجمالي المحلي من 261 مليار درهم في عام 2002م إلى حوالي 599 مليار درهم في عام 2006م. وتفوقت معدلات النمو الاقتصادي على مثيلاتها في الهند والصين. وأصبحت أسواق دولة الإمارات من أكثر الأسواق تحرراً، وتمكنت بالفعل من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في عام 1995م.

ويتزامن كل ذلك الإنجاز مع علاقات خارجية متوازنة، على الصعيد الإقليمي والدولي، بفضل سياسات دولة الإمارات المتوازنة وتعاملها مع مختلف القضايا الإقليمية والدولية انطلاقاً من مرتكزات ثابتة تقوم على الانتماء الخليجي والعربي والإسلامي.

لقد ظلت التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية دائماً في صدارة اهتمامات حكومة دولة الإمارات وإستراتيجياتها. فالإنسان هو غاية الاستراتيجية والخطة وهو أيضاً الوسيلة الرئيسية لتحقيقها. ولذلك حرصت الدولة على تطوير الإنسان وبالتركيز على وعاء الثقافة والتاريخ الوطنيين، وذلك حماية للهوية الوطنية.

وفي خضم الإنجازات المتسارعة التي تحققت في دولة الإمارات، لم تغفل القيادة الواعية عن جانب هام من تكوين الأمة وهو المحافظة على موروثاتها وجذورها الحضارية والثقافية ونسيجها الاجتماعي. إن فهم روح العصر واحتضان التطور التقني والمعارف واستغلالها لأغراض التنمية المستدامة لم يؤثر على الهوية الوطنية وسيادة الدولة والتي تحرص وتنجح في المحافظة على عناصرها العربية والاسلامية وأصالة

ثقافاتها المحلية وتراثها وتقاليدها المحافظة. ولم يكن هذا التزاوج ممكناً بدون التخطيط والاستراتيجيات السليمة.

إن تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في التوحد واستدامته لجديرة بالتمثيل. وحرى بنا في السودان، ونحن نتطلع إلى تحقيق وحدة راسخة، أن نتدارس تجربة الإمارات في التوحد. كما يتوجب علينا تدارس التطور الاقتصادي في دولة الإمارات ونجاحها في تنويع مصادر الدخل واستغلالها لمواردها النفطية وتسخيرها لتحقيق الطفرة الاقتصادية والتنموية المستدامة. وقد استطاعت دولة الإمارات تحقيق ذلك مع محافظتها على نسيجها الاجتماعي وموروثاتها، وهذا جانب مهم نسعى لتحقيق التوازن فيه، لنؤسس للتمازج والتكامل بين الأصالة والمعاصرة في مجتمع السودان في 2020م.

التجربة الهندية

الدور الريادي لصناعة المعلومات في الاقتصاد الحديث

تعتبر الهند أكثر البلدان النامية استفادة من الثورة الرقمية، فقد تضاعفت صناعة البرمجيات الحاسوبية فيها إلى ثمانية أضعاف في عام 2008، بلغت قيمتها 85 بليون دولار أميريكي.

حققت الهند، التي كانت تعرف بجوهرة التاج البريطاني، استقلالها في الأربعينات من القرن الماضي. و تعد ثاني دولة في العالم من حيث عدد السكان حيث جاوز عدد سكانها البليون نسمة، وسابع دولة في العالم من حيث المساحة، فهي أقرب لقارة منها لدولة، ومجتمع الهند متعدد الأديان واللغات والطوائف، وأكبر ديمقراطية في العالم من حيث عدد السكان.

شهدت الفترة التي أعقبت استقلال الهند في عام 1947م تحولات مهمة، أبرزها إقرار دستور جديد للبلاد، وبدات مرحلة جديدة لتجسيد مبادئ الاستقلال والحرية بقيادة جواهر لال نهرو، الذي وضع الأسس الثابتة للتجربة الديمقراطية في الهند. وجاءت رؤيته للتنمية في الهند شاملة المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وصولاً لاحترام المواطن وصون حقوقه وتوفير احتياجاته. شهدت تلك الفترة عدد من المشاكل المستعصية، منها تقسيم ولايتي البنغال والبنجاب والتنافس الحزبي الداخلي، ثم هزيمتها العسكرية في حربها مع الصين في عام 1962م والتي أفرزت تصاعداً في المعارضة لسياسات نهرو وتزايد حدة الأزمة الاقتصادية. وانتهت هذه المرحلة بوفاة نهرو في عام

1964م. كانت وفاته تحدياً كبيراً لاستدامة الاستقرار السياسي في الهند. ثم انتخبت انديرا غاندي رئيسة الوزراء في عام 1966م وحكمت في فترة ازدادت فيها حدة البطالة والاضطرابات السياسية والتضخم الاقتصادي، وحكمت المعارضة خلال الفترة 1977-1997م ثم عادت أنديرا غاندي مرة أخرى لرئاسة الوزارة في عام 1980م ولكن برؤية جديدة، مكنت الهند من تجاوز حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. إلا أن المشكلة الطائفية في البنجاب تفاقمت بدءاً من عام 1983م، وأدت إلى تدخل الجيش لأول مرة في عام 1984م. وتفاقمت أعمال العنف لتؤدي إلى اغتيال السيدة غاندي في عام 1984م. وبالرغم من الفوز الانتخابي الساحق في عام 1984م إلا أن زعيم حرب المؤتمر راجيف غاندي لم يتمكن عند توليه رئاسة الوزارة من معالجة المشكلات التي تواجه البلاد، وتكاثر عدد الأحزاب السياسية ليبلغ 24 حزباً مما أدخل البلاد في سلسلة من حكومات التحالفات الحزبية المتعاقبة وحكومات الأقلية. ولكنها رسخت الاعتماد على ديمقراطية الانتخابات، كما رسخت مبدأ التداول السلمي للسلطة بين الحكومة والمعارضة.

السمة الأبرز في تاريخ الهند المعاصر هي الدور المهم للقيادة التاريخية والتي تمثلت في جواهر لال نهرو الذي نجح في إرساء دعائم التجربة الديمقراطية والأخذ بالنهج الديمقراطي نظاماً وفلسفة للحياة السياسية في ذلك البلد. وأهم مميزات النهج الديمقراطي في الهند هو الدستور، وهو الوثيقة الأطول من نوعها في العالم، إذ يتألف من 22 جزءً وعدد مواده 395 مادة. ويرتكز ذلك النهج الديمقراطي في الهند على الدور الهام الذي تقوم به الأحزاب السياسية، ودور القضاء في الدفاع عن الحريات الحقوق عامة الأساسية. ومن أهم السمات الديمقراطية في الهند هو أنها جمهورية اتحادية فيدرالية، مع وجود بعض السمات الخاصة بها. وفي هذا الصدد يقول ج.ن. جوستى وهو حجة في الدستور الهندي " إن الاتحاد ليس دولة فيدرالية بالمعني الدقيق، بل هو دولة شبه فيدرالية مع بعض العناصر المهمة الحيوية التي تميز الدولة الموحدة. قد صمم لا

لكـي يعمـل كحكومــة فيدراليـة فـي الأوقـات العاديـة، ولكـن كحكومـة موحـدة فـي حالــة الطوارئ.

ومـن جانـب آخـر تعتبـر علمانيـة الدولـة مـن أهم ملامـج برنـامج نهـرو السياسـي، والدستور الهنـدي لا ينص علـى ديـن محـدد للدولـة، ولا يتيح هيمنـة ديـن غالبيـة السـكان أو تمتعهم بـأي امتيـازات واعتمـاد المسـاواة الكاملـة للحقوق الدينيـة بين الجميـع. كمـا اسـتندت الممارسـة الديمقراطيـة إلـى المشـاركة السياسية الفاعلـة مـن مؤسسـات المجتمـع المـدني فـي إطـار مؤسسـات تتيح التعامل بـين الأفـراد والجماعـات وفـي ظـل تشـريعات قانونيـة تـنظم نشاطات تلك المؤسسات وآليات عملها.

لقد اسـتمرت الهنـد دولـة مسـتقرة، بسـبب الـنهج الـديمقراطي، وحافظـت الهنـد علـى وحدتها الوطنيـة، بفضـل الـنهج الـديمقراطي والتـزام الحكومـة والمعارضـة بأسـاليب العمـل السياسـي الـديمقراطي. وكذلك التـزام الجـيش الهنـدي الحيـاد التـام إزاء التطـورات السياسـية المختلفـة فـي السـاحة السياسـية، وفـق مـا يـنص عليـه الدسـتور مـن خضـوع المؤسسـة العسكرية لإمرة القيادة السياسية المركزية.

وغنـي عـن القـول أن ترسـيخ التجربـة الديمقراطيـة فـي الهنـد لـم يكـن ممكنـاً دون ربطـه ببـرامج التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة. فقـد كانـت الهنـد، قبـل نحـو ثـلاث عقـود، تعـاني مـن الانفجـار السـكاني، حيـث تجـاوز عـدد السـكان المليـار نسـمة، وتصـاعدت تكلفـة مشـروعات البنـى التحتيـة والصـناعات، وتفاقمـت أزمـة التفـاوت الطبقـي، وبـات خطـر المجاعة يهدد الملايين. كل ذلك دفـع القيـادة إلـى التفكيـر فـي اسـتنباط نـهج جديـد فـي التنميـة ذات العائد السريع والتي تقوم على استغلال الموارد المحليـة وبصـورة فعالـة. وتمثـل الحـل فـي استشـراف المسـتقبل اعتمـاداً وارتكـازاً علـى العلـم والمعرفـة، واسـتثمار العنصـر البشـري ذو الكثافـة الهائلـة، عبـر التـدريب والتأهيـل فـي مجـال صـناعة المعلومـات. وبـذلك تبلـورت ملامـح صـناعة المعلوماتيـة الهنديـة، والمعجـزة الرقميـة الهنديـة كـأبرز الإنجـازات الاقتصـادية فـي القـرن العشـرين، حتـى صـارت الهنـد اليـوم أكثـر بلـدان العـالم حركـة فـي

التطور والنمو الاقتصادي، واستعاد الاقتصاد الهندي عافيته، حيث بلغت نسبة النمو 8% وزاد إقبال المؤسسات العالمية على الاستثمار في الهند، مستغلة مقومات الاقتصاد الهندي وتوفر القوى عاملة. وتطورت الصناعة الهندية فصارت المنتجات الهندية أكثر منافسة في الأسواق العالمية، وتنامت الصادرات الهندية وتحسن مستوى الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، كما تحسن مستوى الأداء المالي. ويساهم قطاع الخدمات حالياً بنحو 51% من الدخل القومي.

وتطور الإنتاج الزراعي الهندي، والصناعات الهندية القائمة على الزراعة لتسهم بحوالي 25% من الناتج الإجمالي المحلي للبلاد. ولأنديرا غاندي قولة مشهورة في هذا الصدد: " استيراد الغذاء هو استيراد البطالة". ولهذا أنشأت الهند مراكز الدراسات والبحوث الزراعية، وبفضلها فاق انتاج الهند من القمح 100 مليون طن مقابل 12 مليون طن في الستينات. وبينما تضاعف سكان الهند ثلاثة مرات، تضاعف أيضاً إنتاجها من القمح أربعة مرات، حتى بلغ مخزون الهند من الحبوب الغذائية ربع مخزون العالم الغذائي. كما أن تحرير التجارة في المنتجات الزراعية على مستوى الأسواق العالمية وفر فرصاً طيبة لانفتاح المنتجات الزراعية الهندية على الأسواق العالمية. هذا بالإضافة إلى سياسات الدولة في مجالات إعادة الهيكلة والاتجاه نحو الخصخصة ورعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد تمكنت الهند من الصعود إلى مرتبة متقدمة من النمو الاقتصادي بفضل مكونات خطط واستراتيجيات نافذة وأهمها على الإطلاق الصناعة المعلوماتية الهندية والتي ارتكزت أولاً على تدريب أبناء الهند، وترقية العلوم في المنظومة التربوية حتى صارت الجامعات الهندية تُخرج أكثر من ثلاثمائة ألف من المهندسين في العام الواحد. وركزت الخطة المعلوماتية الهندية على إنشاء شركات ومدن تكنولوجية متكاملة في عدد من المدن الهندية، وأهمها في بنغالور وحيدرأباد وكلكتا وومومباي، وانتشرت تلك المؤسسات التعليمية سريعاً، فأنشأت ولاية اندرابرديست وحدها 300 كلية لعلوم

المعلوماتية تقوم بتخريج 65 ألف مبرمج ومختص في تقنيات الحاسب الآلي والاتصالات، واستكملت حكومة الولاية هذا عام إنشاء المدينة التكنولوجية والتي تستوعب كل الخبرات المؤهلة بالولاية وتضم في داخلها مكاتب لأكثر من 52 شركة من كبريات شركات البرمجة في العالم، منها "مايكروسوفت" و"آي بي أم" و"كومباك" و"أوراكل" و"هيوليت باركارد".

وتتركز الصناعة المعلوماتية الهندية في إنتاج الرقائق الالكترونية والتجهيزات والهواتف النقالة وإنتاج البرمجيات وتطويرها، ومجالها الأساسي هو التصدير باتباع "أسلوب التعهد" (outsourcing)، وعمليات المكاتب الخلفية (Back Office Operations) ، والتي قفزت بعائد صناعة البرمجيات إلى أكثر من 50 مليار دولار في عام الحالي، بالإضافة إلى تصدير البرمجيات حيث تقوم الشركات والمراكز الهندية بتقديم خدمة المعلومات المتقدمة عن بعد وإدخال البيانات الخاصة وإعداد التقارير والحسابات الخاصة بشركات التامين والمحاسبة وخطوط الطيران والمصارف ومكاتب المحاماة.

ومن جانب آخر دخلت الصناعة المعلوماتية الهندية مرحلة جديدة تتمثل في تصنيع البرمجيات وتطويرها حسب الطلب ووفق المواصفات المقدمة من الأسواق العالمية. ولهذا الغرض أقامت الهند سلسلة من ساحات تكنولوجيا البرمجيات (Software Technology Parks:STP) موزعة في مدن الهند الرئيسية (بنقلور وحيدر أباد ونيودلهي). وصارت المدينة العلمية في بنقلور واحدة من أكبر مراكز البرمجيات للحاسوب في آسيا، إذ يعمل فيها 100,000 مبرمج يوفرون الخدمات لما يزيد على ثلاثمائة شركة عالمية، من بينها كبريات الشركات والمصارف الأمريكية واليابانية. وقد وفرت الحكومة الهندية لهذه المراكز عناصر البنى التحتية اللازمة وربطت بينها بشبكات اتصال متطورة عبر الأقمار الصناعية ، وعززت الهند كل ذلك

بإرساء تشريعات وقوانين مستقرة لحماية الملكية الفكرية، وتحرير الاقتصاد واجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

ويعمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات الهندي حوالي 2ر2 مليون شخص. ويشهد قطاع تصدير البرمجيات نمواً سنوياً يتجاوز 50%، وتتضاعف صناعة تكنولوجيا المعلومات الهندية كل 18 شهراً، ونصيبها من السوق العالمية للبرمجيات يصل إلى نحو 20%. وأصبحت الهند اليوم منافسا لكثير من الدول الصناعية في مجال التقنيات وصناعة البرمجة والحاسبات الآلية حيث طورت مؤخراً حاسبا آليا للإنسان العادي باسم Simputer رخيص الثمن وسهل الاستخدام ويباع بأقل من 200 دولار أمريكي لضمان توسيع الدائرة التسويقية.

لقد احتلت الشركات الهندية مركز الصدارة، على الصعيد العالمي، في مجال تصميم المداخل والتطبيقات التي تستند على الشبكة، وأنشأت نظم خاصة بها للاتصالات السلكية واللاسلكية. وكان من أسباب هذا النجاح تخفيف الصعوبات البيروقراطية وإلغاء الضوابط التنظيمية المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاعات تكنولوجيا المعلومات.

وتتطلع الهند في إستراتيجيتها إلى استنساخ النجاح الباهر في قطاع البرمجيات في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ودفع عجلة النمو. لقد أسست الهند نهضتها العلمية التكنولوجية الحديثة بالنهوض بالتعليم وتطوير مراكز البحث، والتي يرجع الفضل فيها إلى إنجازات الهند المتقدمة في مجال التكنولوجيا النووية والحيوية والعسكرية، وصناعة الصواريخ والأقمار الصناعية. وجميعها مقومات تؤهل الهند لتكون لاعباً رئيساً في عالم اقتصاد المعرفة، والمعلوماتية الحديثة، على مستوى العالم.

لقد أثبتت التجربة الهندية التأثير الملحوظ لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تحريك الإنتاج وتشكل الثروة ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أصبح نجاحها يعتمد إلى حد كبير على البنية التحتية للمعلومات. كل ذلك بفضل التحول الجذري الذي

شهدته منذ بداية التسعينات في مسار استراتيجيتها التنموية بتطوير سياسة الاعتماد على الذات التي انتهجتها في حقبة السبعينات والثمانيات من القرن المنصرم إلى سياسة الانفتاح والسعي الحثيث للاندماج الكامل في الاقتصاد العولمي، وهو النهج الذي طبقته لتأكيد ريادتها في فضاء المعلوماتية الحديثة، فقد أسهم الاستثمار الأجنبي في الهند بتعجيل ثورة البرمجيات الحاسوبية في الهند.

ولعل الدرس الأهم الذي أثبتته التجربة الهندية هو أن الفقر ليس قدراً محتوماً، وأن الديمقراطية ليست حكراً للغرب، وأن رياح التغيير والطفرة الهائلة تهب في سماء التعليم وفضاء المعلوماتية.

وعلى ذلك، فإن التجربة الهندية جديرة بأن نتدارس عوامل نجاحها ومصادر قوتها، ونحاول استنباط بعض مفاهيمها التي تتناسب مع ظروف بلادنا وخصوصيتها، وإمكاناتها لتطوير مشروعات البنية التحتية للاتصالات والمعلومات، وزيادة الاستثمار في هذا المجال، بل ومحاولة جسر الهوة الرقمية بين السودان والدول المتقدمة، واستخدام تقنية الاتصالات والمعلوماتية لدعم تطبيقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب ألا يقتصر الأمر على الدولة في جهازها الرسمي، إذ أن على القطاع الخاص التوسع في ارتياد مجالات التعليم الحديثة وتقنية المعلومات.

وعلينا في ذات الوقت أن نتدارس معيبات ونواقص التجرية الهندية وأهمها عدم ترجمة النجاح الاقتصادي المباشر على التنمية البشرية، إذ لم ينعكس النمو المتسارع في الدخل على تخفيض الفقر بصورة متساوية وعادلة في جميع أرجاء القارة الهندية. ومازال الفقر يتركز، ونسبة البطالة تزداد في المناطق الريفية التي مازالت تفتقر إلى الخدمات العامة وبصفة خاصة فرص التعليم والصحة. وقد ذكر رئيس جمهورية الهند في خطابه عشية الذكرى الخمسين لإنشاء الهند كجمهورية دستورية: " إن الهند تمتلك أحد أكبر الأرصدة من الأفراد التقنيين في العالم، إلا أن لديها أكبر عدد من الأميين في العالم، وأكبر عدد من البشر الذين يعيشون تحت خط الفقر، وأكبر عدد من الأطفال الذين

يعانون من سوء التغذية". إذاً علينا أن نتدارس التجربة الهندية وأن نبحث في كيف يمكن للثورة الرقمية أن تحفز النمو والتنمية الاقتصاديين، وفي ذات الوقت علينا أن نمعن النظر في كيفية تفادي فشل الهند في جسر الفجوة الرقمية والتنموية.

إن المعرفة والإنتاجية والثقافة والجهد الفكري أضحت جزءاً جوهرياً من النظام الاقتصادي، وأصبحت المعرفة عاملاً ثالثاً في الإنتاج الاقتصادي إلى جانب رأس المال والقوى عاملة. كما أصبح التوازن بين المعرفة والمصادر الاقتصادية يميل لصالح المعرفة التي أضحت المعيار الأهم في رفع ودعم مستوى معيشة الإنسان. إن تركيزنا على هذا الجانب المهم نابع من قناعة راسخة بان النهضة التي نصبو إليها لن تقوم إلا على العلم، والطفرة المرتقبة لن تتاتى إلا بالانتقال التدريجي لبلوغ مجتمع المعرفة وتحويل الاقتصاد من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد معرفة في السودان 2020م.

معجزة النهضة اليابانية الحديثة

تحديث الأصالة وتأصيل الحداثة

اليابان وحتى القرن السابع عشر لم تكن دولة بالمعنى المعروف، بل كانت مجرد إقطاعيات بلغ عددها 52 إقطاعية، وعاشت في عزلة تامة انتهت بوصول الأسطول البحري الأمريكي إلى سواحل اليابان في عام 1852م، وعقد معها عدة اتفاقيات.أدى الانفتاح المفاجئ على العالم إلى توحد صفوف الأمة في مقاومة الخطر الخارجي بل والمطالبة بإحياء النظام الإمبراطوري. وفي عام 1968م تشكلت حكومة ثورية جديدة بزعامة الإمبراطور الشاب موتسوهيتو والمعروف بلقب " الميجي" وتعني الحاكم المستبد. وأعيدت له الصلاحيات والسلطات التنفيذية، ويعود إليه الفضل الأكبر في تحقيق النهضة اليابانية. فقد أدرك أهمية التفوق التكنولوجي في المجالين العسكري والاقتصادي حتى تتمكن بلاده من الصمود في وجه الغرب، ورفع الإمبراطور شعاراً جديداً من أربع كلمات " بلد غني وجيش قوي"، وشرع في إلغاء الامتيازات الإقطاعية لطبقة الساموراي، وتوحيد كيانات المجتمع الياباني، وإدخال إصلاحات في مجال التعليم بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية وبث الروح القومية في المجتمع. ثم انفتحت اليابان على العالم الخارجي، وأخذت تنهل من الحضارة والمعارف والتكنولوجيا الغربية، وركزت على تطوير صناعاتها، ونجحت بالفعل في أقل من خمسين عاماً في تنمية أول اقتصاد رأسمالي صناعي غير غربي وأول قوة إمبريالية غير غربية. وتمكنت اليابان من ردم الهوة التي كانت تفصلها عن الغرب، ثم واصلت تقدمها بذات الدرجة المتسارعة لتحقيق نهضة متميزة في التحديث وتحويل اليابان إلى دولة صناعية متقدمة في بدايات القرن العشرين.

ولكن النزعة العسكرية التوسعية أدت إلى دخول اليابان في حرب مع الصين أولاً ثم مع الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين انتهت بهزيمة اليابان العسكرية في الحرب العالمية الثانية واحتلال أمريكا لأراضيها.

وخلال مرحلة ما بعد الحرب فاجأت اليابان العالم بتحقيق معجزة اقتصادية، وتحولت خلال ثلاثة عقود من الزمان من دولة مهزومة ومحطمة إلى قوة اقتصادية عظمى، ودولة صناعية كبرى ورائدة على مستوى العالم في مجال الصناعات التقنية بعد جهود متواصلةوبشركة قوية بين القطاع العام والخاص، بل وبتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبحلول العقد الأخير من القرن التاسع عشر باتت اليابان في عداد الدول المتطورة، يحكمها دستور عصري مستمد من النماذج الغربية ويسمح ببناء أحزاب وتنظيمات سياسية على النمط الغربي، ولكن دون الإخلال بمقومات المجتمع الياباني وتقاليده وهويته الحضارية والثقافية.

لقد شكلت النهضة اليابانية تجربة رائدة في إقامة التوازن بين التراث والمعاصرة، فقد استفادت اليابان من العلوم العصرية المتطورة والتكنولوجيا الغربية، وبالقدر الذي يحقق أهدافها ويتلاءم مع مكونات مجتمعها وتراثها الثقافي وموروثاته.

إن مفتاح المعجزة اليابانية، الذي يتعين علينا تدارسه مليا، هو الكيفية التي تجاوزت بها اليابان إشكالية الأصالة والحداثة. بحيث صارت اليابان الأكثر أصالة هي اليابان الأكثر حداثة. وتمكنت اليابان من استيعاب التقنية الغربية، بجسر الهوة من دولة قليلة النمو إلى دولة صناعية متقدمة، ولكنها بقيت محافظة على الخصوصية اليابانية، وهذا ما أكده برتراند رسل عندما قال: " كانت اليابان دولة متخلفة اقتصادياً، إلا أنها لم تشعر أبداً بأنها دولة متخلفة ثقافيا". وينبغي علينا فهم النهضة اليابانية والاستفادة منها لتدلنا على النهج الذي يمكن أن نحقق من خلاله نهضة علمية وتكنولوجية، وفي ظل التمسك بخصوصيتنا وبموروثاتنا الثقافية.

إن مشروع التنمية في اليابان اعتمد على خمسة عناصر رئيسية هي: القومية والانسجام، والتجانس، والقبول بهرمية السلطة والاحترام المقدس للعمل الجاد، والإنتاجية العالية للعمالة اليابانية. وتوصف اليابان بأنها "الدولة التنموية" لان الأولوية القصوى لديها كانت وما زالت هي التنمية الاقتصادية وليست التنظيم، كما هو في الولايات المتحدة، أو الرفاه كما في أوروبا أو الثورة كما في الصين.

إن أهم أسرار المعجزة اليابانية هو اعتمادها على الإنسان عموداً فقرياً في النهضة والتنمية. فقد وعت السلطات أهمية تنمية العنصر البشري اعتماداً على التعليم المهني والعملي السريع، وركزت عليه برامج التنمية الاقتصادية. لقد اعتمدت اليابان سياسة علمية طويلة الأمد تهدف إلى خلق بيئة ملائمة لتطور البحث العلمي، وقدمت أنموذجاً لدور الجامعات ومراكز البحث في تطوير الاقتصاد ومقوماته.

وبدوره قدم المواطن الياباني نموذجاً في الترابط والتماسك على نطاق الأسرة ومحيط العمل والانسجام الجماعي القائم على مفهوم الحصة العادلة وتقديس قيمة العمل وقيمة الوقت وإعلائهما. فالمعدل السنوي لساعات العمل في اليابان يبلغ أعلى نسبة له في العالم كله، مع أهمية إتقان العمل والاهتمام بالجودة، والتحلي بالروح الجماعية وانصهار الجميع في بوتقة واحدة تغلب فيها المصلحة عامة على مصلحة الفرد.

إن الحداثة التي نهضت باليابان اتخذت عدة أبعاد متكاملة. فالحداثة الاقتصادية تمثلت في تطوير قوى الإنتاج (بالتعليم والتدريب) وتوسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية من خلال الصناعة والتكنولوجيا. وتطلبت الحداثة السياسية إقامة دولة المؤسسات وترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان ومبادئ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات. أما الحداثة الاجتماعية فقد تبلورت في انطلاقة المجتمع المدني بمؤسساته وتشكيلاته وتكويناته المستقلة، ونبذ الممارسات التمييزية. وركزت الحداثة الثقافية على تطوير العملية التعليمية والتربوية وإطلاق مكامن البحث العلمي والأكاديمي والفكري والإعلامي واحترام التنوع والانفتاح والتسامح وقبول الآخر دون إقصاء أو استثناء.

إن الأسباب الحقيقية وراء نجاح تجرية اليابان تكمن في خصائصهم الوطنية وتجانسهم وهويتهم الثقافية المتماسكة وقيمهم الثقافية فضلاً عن تميزهم ووعيهم بإمكانات الاستفادة والتعليم من الخارج ونقل التكنولوجيا الغربية بكثافة، وثقافة قدسية العمل، وفق خطط مدروسة نقذت بدقة. فقامت المعجزة اليابانية على التوفيق بين منجزات الحضارة الغربية وتراث الأمة اليابانية، والاعتماد على سواعد أبنائها، والتركيز على إذكاء الروح القومية، وتبني قدر كبير من الممارسات الديمقراطية وتدشينها لمشروع النهضة التي شارك فيها المجددين والمحافظين، الشيب والشباب وكان هاجسهم جميعاً هو نهضة اليابان.

اليابان تجربة راسخة لأنها استطاعت، رغم افتقارها للموارد الطبيعية، أن تتبنى موقفاً مهماً وهو أن الإنسان هو أغلى ما نملك في التنمية، فانتقلت من دولة فقيرة نامية إلى دولة صناعية من أقوى اقتصاديات العالم، وينبغي أن نتمثل تلك التجربة ونحن نؤسس للسودان 2020.

ســـــويســــرا

نظام الحكم الاتحادي والديمقراطية المباشرة

مصطلح "الفيدرالية" مشتق من الكلمة اللاتينية "feudus" ويعني الاتحاد، ويرمز إلى الاتحاد بين كيانات مستقلة من خلال مؤسسات دستورية من أجل أهداف مشتركة، وهو اتحاد بالرغم من الخلاف. والفيدرالية التي تهدف إلى بلوغ التنوع والوحدة في آن واحد، نظام للحكم يقوم على الاتحاد الطوعي والاختيار الحر بين الكيانات السياسية المكونة لأى شعب، فيكون هنك برلمان فيدرالي وحكومة فيدرالية لها السلطة على كامل البلاد، على نحو ما يحدده الدستور. وهناك حكومات محلية أو إقليمية في مناطق جغرافية محددة ذات صلاحيات تنفيذية وإدارية واسعة، تساعدها مجالس برلمانية محلية لها صلاحيات محددة في الدستور. ومن أهم مستلزمات نظام الحكم الاتحادي وجود محكمة اتحادية دستورية عليا تعنى بمراقبة أداء السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم، وتفصل في الخلافات التي قد تنشأ. وتسهم هذه المحكمة في تعزيز النظام السياسي وصيانة الدستور وتعزز من استقلال السلطة القضائية. هنالك نماذج وصور معاصرة مختلفة لنظام الحكم الاتحادي نجدها علي سبيل المثال في المانيا والسويد والمملكة المتحدة وسويسرا والهند.

والمعروف أن نظام الحكم الاتحادي يوفق بين هدفين أساسيين: الأول هو تكوين حكومة مركزية قوية وفاعلة، والثاني هو المحافظة على استقلالية (أو شبه استقلالية) حكومات الولايات. أي أن النظام الفيدرالي يقوم على أساس توزيع السلطات بين الحكومة المركزية والحكومات الأخرى في الدولة. ويعطى الحق للولايات أو الأقاليم بأن تكون لها سياساتها الخاصة بها، بما لا يتعارض مع الدستور الفيدرالي أو سياسات الدولة الاتحادية.

وتعتبر سويسرا من أهم نماذج الحكم الفيدرالي، فهي تسمى "الاتحاد الفيدرالي السويسري" لأنها تضم عدداً من الكانتونات ذات الاستقلالية الذاتية والمرتبطة في ذات الوقت بالدولة الفيدرالية. وبالتالي فالفيدرالية تعريفاً هي عبارة عن مشروع سياسي يحاول التوفيق داخل الدولة الواحدة بين فئتين أو عدة فئات متمايزة عن بعضها البعض لغوياً، أو دينياً، أو مذهبياً. والفيدرالية تحاول أن تقنع هذه الفئات بالتعايش السلمي مع بعضها البعض في الوقت الذي تكون منفصلة أيضاً عن بعضها البعض، لكيلا تعتدي إحداها على الأخرى. بمعنى آخر إن الفيدرالية هي عبارة عن تسوية صعبة تتم بين عدة فئات متصارعة أو متنافسة على السلطة والنفوذ والثروة داخل البلد الواحد.

والنظام الفيدرالي هو آخر ما توصل إليه علماء أوروبا وفلاسفتها لوضع حد للحروب الاهلية وتحكم فئة واحدة بقية فئات الشعب واضطهادها من خلال احتكار السلطة. ويعد النموذج الفيدرالي تحولاً في المفهوم التقليدي للدولة وإعادة صياغتها على أساس توزيع أركانها المكونة لها (الإقليم ، الشعب، السيادة).

قام الاتحاد السويسري في القرن الثالث عشر في المقاطعات الناطقة بالالمانية، وتوسع بمرور الزمن ليضم المناطق الأخرى الناطقة بالفرنسية والايطالية. واندلعت الحروب الطائفية في القرن السادس عشر، ولكن الكاثوليك والبروتستانت أدركوا خطر الخلافات الطائفية. كما اتفقوا على أن التعايش هو السبيل الوحيد، وبذلك فتح الطريق نحو إعادة الهيكل السياسي الكونفيدرالي وإقرار دستور جديد في عام 1848 يؤكد وحدة سويسرا، دون المساس بمبدأ الحكم الذاتي للمقاطعات. فسويسرا منقسمة على نفسها تاريخياً من الناحيتين الدينية واللغوية، فهي مؤلفة من مذهبين كبيرين متعادلين تقريبا من حيث العدد: المذهب البروتستانتي 3ر35% والمذهب الكاثوليكي 8ر41%. ويعد احترام التعددية القومية والدينية من أهم مبررات إقامة الاتحاد الفيدرالي السويسري. ورغم أن سويسرا بلد علماني بطبيعته، ولكن دستورها الفيدرالي ما زال مستهلا بعبارة " باسم الرب". توجد في سويسرا أربع لغات رسمية. والغالبية ناطقة بالالمانية (حوالي 74%)

ثم اللغة الفرنسية (حوالي 20%) ثم الايطالية (حوالي 5%) بالإضافة إلى مجموعة من الناطقين بالرومانش (حوالى 1%).

إذن فشعب سويسرا يتكون من مجموعات مختلفة عرقياً ودينياً وثقافياً وتاريخياً اتحدت في دولة صغيرة قوية وتمكنت بطموح أبنائها من إنتاج حضارة ونظام سياسي واجتماعي متميز وديمقراطية قائمة على المبادئ الأساسية وهي الحرية والمساواة والعدل وحكم القانون وتداول السلطة واحترام الوطن وحقوق المواطن وتحقيق الرفاه الاجتماعي في إطار دستوري.

وفي سويسرا برلمان يتألف من مجلسين: المجلس الوطني وعدد أعضائه 200 عضواً ينتخبون حسب نسبة عدد سكان كل مقاطعة وخمس كانتونات، ثم مجلس الدولة والذي تمثل فيه كل مقاطعة بنائبين، بصرف النظر عن حجمها، ويضم 46 عضواً ومن مجموع هذين المجلسين يتألف المجلس الاتحادي، وهو يقوم بانتخاب أعضاء الحكومة من بين أعضائه، مراعياً التنوع الحزبي وتمثيل المقاطعات المختلفة. ويملك المجلس الاتحادي حق إسقاط الحكومة التي ينتخبها لمدة أربعة سنوات، ووزراؤها سبعة فقط، ويكون رئيس الدولة من أعضاء الحكومة ويعين بصفة دورية ولمدة سنة واحدة.

ويرتكزالدستور الاتحادي على مبادئ أساسية ثلاث: المبدأ الديمقراطي، والذي بموجبه يصبح الشعب صاحب السلطة العليا في البلاد، والمبدأ الليبرالي الذي يضمن حريات وحقوق الفرد في المجتمع، والمبدأ الاتحادي الذي يكرس الكونفيدرالية التي تتألف من مقاطعات ذات سيادة وتتمتع بحكم ذاتي.

ومن أهم خصائص النموذج السويسري قيامه على نظام الكوميون، ثم الكانتون، ثم الاتحاد السويسري. والكوميون هو اصغر وحدة سياسية اجتماعية في سويسرا، لا تتجاوز عادة حدود المدينة الواحدة، ولها طابع المشاركة العمومية في الحكم، ويختار أهل القرية أو المدينة برلماناً مصغراً. والكانتون هو عبارة من مجموعة من الكميونات وله استقلاله وبرلمانه وحكومته ودوائره وشرطته وبلديته وانتخاباته واستفتاءاته

واستقلاله عن الاتحاد في كل ما يتعلق بالأمور الداخلية، أي أن الكانتونات، وهي صاحبة السيادة الأولى، تتمتع بكافة الحقوق والصلاحيات التي لم يعهد بها إلى الحكومة الفيدرالية.

ومن الخصائص المميزة للنظام السويسري ممارسة الديمقراطية الحقيقية المباشرة. فسويسرا تقدم نموذجاً فريداً في نظام الحكم الاتحادي الديمقراطي المستند على المشاركة الشعبية الحقيقية القائمة على الانتخابات وعلى استفتاء المواطن في كل شئون حياته ودولته، وعلى مختلف مستويات الحكم الاتحادي.

والمواطن السويسري يملك حق التدخل المباشر في شئون الدولة واقتراح تعديلات على القوانين المحلية والاقليمية والاتحادية، بل إدخال تعديلات على الدستور ذاته أو سن تشريعات جديدة في أي شأن من الشئون. ولكن، وحتى لا تتحول ممارسة الديمقراطية إلى فوضى، فإن الدستور يلزم المواطن مقدم الاقتراح بالتعديل، او باستحداث تشريعات جديدة، يلزمه بجمع توقيعات بعدد موصوف من المواطنين لكل مستوى من مستويات التشريع. وهكذا تخضع القوانين والقرارات الاتحادية ذات الأهمية عامة للتصويت الشعبي، إذا طلب ذلك عدد من المواطنين يصل عددهم إلى خمسين ألف مواطن. كذلك ياخذ الشعب المبادرة في أن يطالب بتعديل دستوري بشرط توقيع المبادرة من قبل مائة الف مواطن. وبموجب هذا النظام المتميز من الديمقراطية المباشرة يستطيع المواطن إبداء رأيه كاملاً في كل شئون الدولة. وبذلك يعتبر الشعب السويسري أكثر شعب يمارس حقه في حكم نفسه . والشعب في سويسرا هو مصدر السلطات الحقيقي، بينما ممثلوه هم مستشارون تحت الرقابة الشعبية وليسوا حكاماً بالمعني التقليدي للكلمة.

وبالرغم من صغر إقليم الدولة وانقطاعها عن المنافذ البحرية، وندرة الموارد الطبيعية، فقد استطاعت سويسرا أن تتخير عدداً من السلالات الزراعية والحيوانية، وتحسين نوعياتها وإنتاجيتها. وأن تتخير كذلك عدداً من الصناعات الدقيقة، وتتميز في صنعها، وتبلغ بها مستوى رفيعاً في الجودة، وتغزو بها الأسواق العالمية. كما تمكنت من

إنشاء أنظمة مصرفية وخدمية متميزة ومأمونة تمكنت من اجتذاب الودائع كبيرة القيمة من الأفراد والدول. وتمكنت سويسرا بكل ذلك من تحقيق نمو اقتصادي مشهود.

إذاً فسويسرا أنموذج قد حقق الاستقرار الاجتماعي والطفرة الاقتصادية، في ظل نظام اتحادي متفرد، مزج بين الديمقراطية والتعددية والتراضي والتعايش.

على الرغم من وجود الفارق الاقتصادي والثقافي والحضاري، إلا أن المعطيات السويسرية تتشابه مع نظيراتها في السودان، من حيث التركيبة السكانية والتنوع في الأعراق والقوميات واللغات والمعتقدات الدينية . وإن هذا التشابه النسبي مدعاة لنا لنتمثل التجربة السويسرية بتعمق ونتدارسها بتأمل، مسترشدين بها في حل إشكالية السلطة والثروة في المجتمعات ذات التنوع الديني والعرقي والثقافي كمجتمعنا السوداني.

إن أهداف النظام الفيدرالي الذي نحن بصدد دراسة نموذجه السويسري، للاسترشاد به في نظامنا السياسي في السودان، يهدف إلى الحفاظ على وحدة الدولة وتيسير إدارتها وحسن إدارة التنوع وتقريب مؤسسات الدولة إلى احتياجات المواطن من خلال توسيع مشاركته في عملية صنع القرار. كما أن النظام الفيدرالي، إذا أحسنت إدارته، يكون بديلاً لممارسة حق تقرير المصير بمفهومها المعاصر، أي أن تكون لكل قومية دولتها الاقليمية الذاتية، داخل الإطار الاتحادي.

ومن هذا المنطلق يكون نظام الحكم الفيدرالي هو الأصلح لواقعنا السوداني، لأنه يحفظ خصوصية كل ثقافة ومجموعة عرقية عن طريق الدستور والقانون ولأن الفيدرالية تحفظ التوازن بين المصلحة الذاتية لكل مجموعة والمصلحة المشتركة للدولة، وتضمن عدم طغيان وتحكم الأغلبية واحتكارها للسلطة والثروة، وتهميش الأقلية واضطهادها. إن من شأن تطبيق الفيدرالية تطبيقاً سليماً يمكن أن يكون الوسيلة الأنجع لحماية وحدتنا الوطنية وتكريس جهودنا للبناء والنماء. فالحل الفيدرالي هو الذي يرتكز على المواطنة ويصون الحقوق لكل فرد ومجموعة، بل ويحترم خصوصية العقيدة

واللغـه والانتمـاء الإثنـي والجهوي. ويضـمن القسـمة العادلـة للثـروة والسـلطة، كمـا نصـبو لتحقيقه في السودان 2020 .

كنـــدا

الملاءمة بين التعددية واستقرار الحكم

كـان أول مـن اكتشـف الأراضـي الكنديـة المكتشـف جـاك كاريتيـه، الفرنسـي الاصـل في عام 1540م، وأصبحت مستعمرة فرنسية تحمـل اسم فرنسـا الجديدة. ثم بدأ استقرار الأوروبيين بهـا فـي مسـتهل القـرن السـادس عشـر الميـلادي، وتنـافس حولهـا الفرنسـيون والبريطانيون، وأخضـعت فـي نهايـة الأمـر للنفوذ البريطـاني. ونـالت كنـدا استقلالها الـذاتي وتوحدت في عام 1867م. وفـي عـام 1982م أخضـعت كنـدا لدسـتور الدولـة والـذي يعطـي الحكومة الكندية السلطة الكاملة على أراضيها.

تضم كندا عشر مقاطعـات وثلاثـة أقـاليم، وتبلـغ نسبـة السكان مـن أصـول بريطـانيـة 28% ومـن أصـول فرنسـية 23% وبـاقي السـكان يعـودون لأصـول أوروبيـة شـرقية وآسيوية وأفريقيـة. ويـدين 50% مـن مجمـوع السكان بالكاثوليكيـة يعقـبهم الانجليكيـة ثـم البروتستانت بينما يدين 2% بالإسلام واليهودية. ويكفل الدستور حرية الأديان.

نظام الحكم في كندا اتحـاد كونفيدرالي ديمقراطـي، وبرلمـاني حزبـي تعددي تتـوزع فيها السلطات بين الحكومة الفيدرالية والسلطات المحلية.

تتمتـع كنـدا بعضـوية رابطـة الكومنولـث، وهـي ملكيـة دسـتورية والملكـة اليزابيـث الثانية حاكمة بريطانيا هي التي تتراس الدولـة منذ فبراير 1952م، ويمثلهـا الحـاكم العـام، والذي يتم تعيينه لمدة خمس سنوات بقرار من الملكة.

البرلمـان مؤلـف مـن مجلـس عمـوم ومجلـس شـيوخ، ويتـولى سـلطة التشـريع فـي المســائل المتعلقـة بالمصـلحة القوميـة (كالضـرائب والـدفاع الـوطني) فـي حـين تحـتفظ المقاطعات بسلطات التشريع في المسائل ذات الشأن الخـاص (كالملكيـة والحقوق المدنيـة والتعليم).

ويعبر أحد البنود الرئيسية في الدستور الكندي عن اعتزاز كندا بأنه بلد متعدد الأعراق والثقافات والأصول، ويؤكد الدستور على حماية هذا التقليد ومنع أي صور من التمييز أو التفرقة بسبب اللون أو الجنس أو الدين. ولعل هذا هو أهم ما يميز ملامح الدولة الكندية: روح الاعتدال والتسامح. وما يحافظ على ديمومة هذا الكيان هو حرص الكنديين على الوحدة مع التنوع. وهذا هو مثلهم الأعلى الذي يفخرون به ويسعون لترويجه في العالم.

وتعتبر الوحدة الوطنية من أهم الإنجازات في التاريخ الكندي الحديث، وذلك لطبيعة التنافس الحاد بين الغالبية الفرنسية في إقليم كويبيك، والغالبية الإنجليزية في المقاطعات الكندية الاخرى. ولم يكن بمقدور الحكومة الكندية الفيدرالية منع مقاطعة كويبيك من إجراء استفتاء للانفصال والسعي لتكوين دولة مستقلة، باعتبار أن ذلك حق يكفله الدستور والممارسة الديمقراطية. وقد أجري الاستفتاء بالفعل في كويبيك، المرة الأولى في عام 1980م حيث صوت 40% من سكان كويبيك لصالح استقلاله بينما صوت 60% منهم لصالح البقاء ضمن دولة كندا. وأجري الاستفتاء للمرة الثانية في عام 1995م حيث صوت 6ر49% من سكان كويبيك لصالح الاستقلال بينما صوت 4ر50% منهم لصالح البقاء ضمن دولة كندا. كما رفضت المحكمة العليا طلباً تقدم به رئيس الوزراء في مقاطعة كويبيك حول إمكانية إعلان الاستقلال من جانب واحد في الاقليم ، استناداً للقانون الكندي ووفقاً لقواعد القانون الدولي. وقد استند رئيس وزراء جاك جان كريستيان، في طلبه إلى أن هامش فوز مؤيدي البقاء ضمن الدولة الكندية كان ضئيلاً.

لقد استطاعت كندا أن توفق بين التعدد العرقي واللغوي، على قاعدة الملاءمة والتوافق والتراضي بين الأقاليم المختلفة، في إطار دولة اتحادية تتمتع فيها الأقاليم بنظام حكم ذاتي واسع الصلاحيات، لا تتدخل السلطة الاتحادية في شئونه.

هذا شكل آخر من أشكال النجاح في الملاءمة بين التعددية، واستقرار الحكم، وفن إدارة التنوع مصحوباً بالنمو الاقتصادي ، جدير بالتفكر والتفاكر في صياغة نظام الحكم الفدرالي في السودان.

يتضح مما تقدم في هذا الباب أن القراءة المتأنية لهذه التجاريب، والاستئناس بها في تحديد الرؤية الاستراتيجية لبناء المستقبل أمر بالغ الأهمية في سعي السودان للتفتح على العالم واستصحاب الدروس والتجارب الناجحة في كلياتها أو في جزئياتها. تلك التي تتناسب شكلاً ومضموناً مع واقع السودان، أو تلك التي يمكن تكييفها مع واقع المستقبل الذي نريد التأسيس عليه وفق رؤيتنا للسودان 2020م.

ملاحق ومراجع منتقاة

- اتفاقية الحكم الثنائي - 1899
- مسودة كرومرالأهلية للوفاق الانجليزي المصري- 1899
- الوفاق الانجليزي المصري بشان إدارة السودان-القاهرة- 1899
- ملحق وفاق إدارة السودان- القاهرة- 1899
- مذكرة كتشنر الأولى إلى المدراء
- مرسوم مجلس الحاكم العام- 1910
- مذكرة السكرتير المدني حول السياسة الجنوبية- 1930
- السودان في المعاهدة الانجليزية المصرية - 1936
- مذكرة السكرتير المدني حول تنقيح السياسة الجنوبية- 1946
- الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان- القاهرة 1953
- حوادث التمرد الأول 1955 – الاستاذ بشير محمد سعيد
- الدستور المؤقت للسودان (1956)
- اتفاقية أديس أبابا لعام 1972
- قانون الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية لسنة 1972
- إعلان كوكادام- 1986

- مذكرة القوات المسلحة السودانية- 1989
- البيانات العسكرية السودانية
- التجمع الوطني – مؤتمر القضايا المصيرية - 1995
- الباب الأول من دستور السودان لعام 1998
- منفستو الحركة الشعبية لتحرير السودان
- اتفاقية السلام بين حكومة السودان والفصائل المحاربة في جنوب السودان 1977
- اتفاقية وقف إطلاق النار في جبال النوبة – سويسرا-2002
- بروتوكول مشاكوس - 2002
- بروتوكول تقسيم السلطة- نيفاشا- 2004
- اتفاقية تسوية نزاع أبيي - 2004
- اتفاق السلام الشامل – نيروبي- 2005
- اتفاق سلام دارفور – أبوجا- 2006
- اتفاق سلام الشرق- أسمرا- 2006
- الإعلان العالمي لحقوق الانسان -1948
- إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية – 2000
- جداول مؤشرات التنمية البشرية